٣٠١٠٢٠٠٠٠٤١٥٠

٠٠٤٧٦٤

المملكة العربية السعودية
وزارة التّعليم العالي
جامعة أم القرى
كلّيّة اللّغة العربيّة وآدابها
قسم الدِّراسات العليا العربيّة

بُغْيَةُ الْعَارِف عَلَى رِسَالَة الْوَظَائف

لبُرهان الدِّين إبراهيم بن أحمد بن محمّد الزّبيريّ العواميّ القرشيّ
المتوفي سنة ٩٩١هـ

القسم الثاني

(من أوّل « الحال » حتى نهاية « اسم التّفضيل »)

تحقيق ودراسة

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في اللّغة العربيّة وآدابها
تخصص النّحو والصّرف

إعداد
الطالب / عبدالله بن عبدالرّحمن أكنبي

إشراف
الأستاذ الدكتور / محسن بن سالم رشيد العميري
أستاذ اللّغة والنّحو والصّرف
ورئيس قسم الدِّراسات العليا العربيّة

١٤١٨ هـ - ١٩٩٧م

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة التعليم العالي
جامعة أم القـــرى
كلية اللغة العربيـة

نموذج رقم (٨)

إجازة أطروحة علمية في صيغتها النهائية بعد إجراء التعديلات

الاسم (رباعي) : عبدالله عبدالرحمن أكنبي كلية : اللغة العربية قسم : الدراسات العليا ـ فرع اللغة والنحو والصرف .
الأطروحة مقدمة لنيل درجة : الماجســـتير في تخصص : النحـو والصـرف .
عنوان الأطروحة : « بغية العارف على رسالة الوظائف للزبيري ت ٩٩١هـ من أول الحال حتى نهاية اسم التفضيل ـ تحقيق ودراسة » .

الحمد لله رب العالمين والصّلاة والسّلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد :
فبناءً على توصية اللجنة المكونة لمناقشة الأطروحة المذكورة أعلاه والتي تمت مناقشتها بتاريخ ٧ / ٧ / ١٤١٩هـ بقبولها بعد إجراء التعديلات المطلوبة، وحيث قد تم عمل اللازم ؛ فإن اللجنة توصي بإجازتها في صيغتها النهائية المرفقة للدرجة العلمية المذكورة أعلاه ...

والله الموفق ...

أعضاء اللجنة

المشرف	المناقش الداخلي	المناقش الداخلي
الاسم : أ . د . محسن بن سالم العميري	الاسم : أ . د . عبدالرحمن محمد إسماعيل	الاسم : د . فتحي أحمد مصطفى عليّ الدين
التوقيع :	التوقيع :	التوقيع : .....

يعتمد :

رئيس قسم الدراسات العليا العربية

أ . د . محسن بن سالم رشيد العميري

● يوضع هذا النموذج أمام الصفحة المقابلة لصفحة عنوان الأطروحة في كل نسخة من الرسالة .

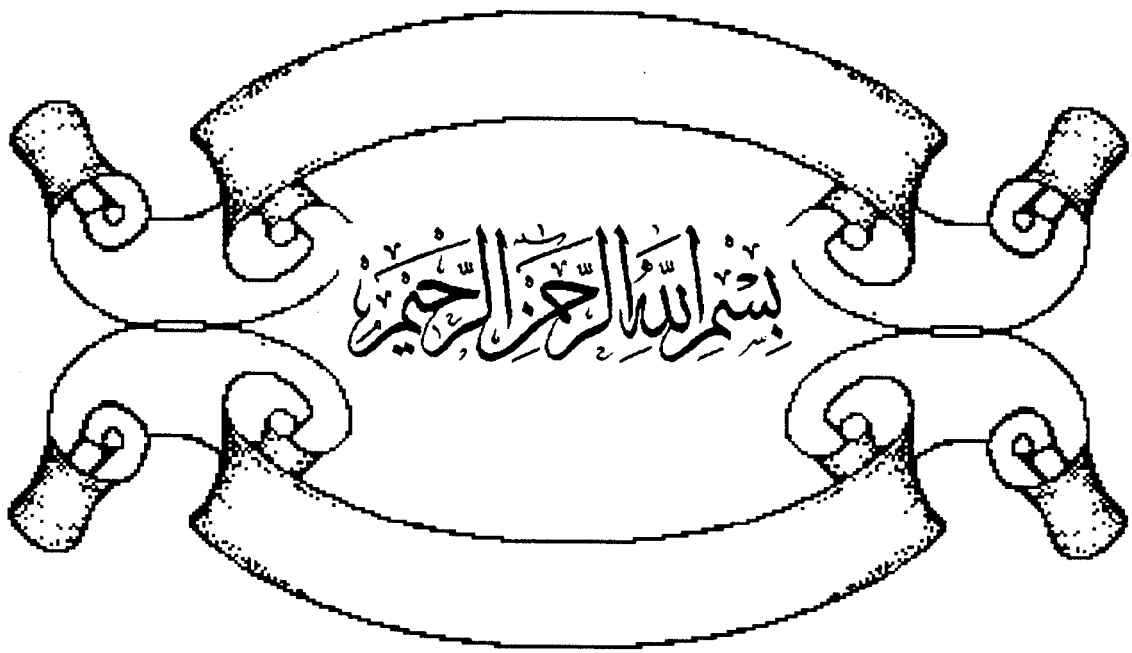
بسم الله الرحمن الرحيم

[ملخص الرسالة]

الحمدللّه ربِّ العالمين والصّلاة والسّلام على أشرفِ الأنبياءِ والمرسلين سيِّدِنا ونبيِّنا محمّد ، وعلى آله وصحبه أجمعين .. أمّا بعد :

فموضوع هذه الرِّسالَة هو : (« بُغْيَةُ الْعَارِف عَلَى رِسَالَة الوَظَائف » لأبي إسحاق إبراهيم ابن أحمد بن محمّد الزُّبَيْريّ العواميّ القرشيّ ت ٩٩١هـ - القسم الثّاني من أوّل « الحال » حتى نهاية « اسم التّفضيل » تحقيق و دراسة) .

وتتكوّن من مقدّمة ، وقسمين رئيسيْن :

- القسم الأول الدِّراسة ، وفيه فصلان : الفصل الأول عن المصنِّف والشّارح ، ويشتمل على مبحثين : المبحث الأوّل : لمحةٌ خاطفةٌ عن المصنِّف ، والمبحث الثّاني كلمةٌ موجزةٌ عن الشّارح .

أما الفصل الثّاني فخصصته بدراسة القسم المراد تحقيقه من هذا الكتاب .

- القسم الثاني : النّص المحقّق ، ويسبقه ما يأتي :

أ) وصف المخطوطين ، ونماذج منهما .

ب) منهج التّحقيق .

ثم يعقب النّص المحقق الفهارس الفنيّة المتعدّدة كما هو متبع في مناهج البحث والتّحقيق .

- لقد بذلت قصارى جهدي أن أخرج هذا القسم « وهو القسم الثاني » في صورة أقرب ماتكون إلى الصواب .

ومن الصعوبات الّتي واجهتني أنّ إحدى نسختي هذا الكتاب، وهي نسخة دار الكتب المصرية، بها الكثير من السقط والتحريف والتصحيف ، كما وجدت صعوبة في قراءة بعض المواضع من المخطوط ، وصعوبة في الحصول على بعض الكتب الّتي نقل عنها الشّارح ، حيث إنّه نقل من كتب لا تزال مخطوطة ، والبحث العلمي الدقيق يقتضي توثيق النقول من مصادرها الأصليّة ، وقد تمكّنْت - بتوفيق من اللّه عزّ وجلّ - من الوصول إلى أماكن جلّ هذه المسائل .

- من أهم النتائج التي حققها البحث :

١) كشف النِّقاب عن شخصيتين علميتين كانتا مغمورتين .

٢) إبْرازُ كِتَابٍ نَحْوِيٍّ مُفيدٍ يُثْرِي المكتبة العربية .

٣) التّعرّف على طبيعة الدّراسة النّحويّة إبّان القرن العاشر من الهجرة النّبوية .

وصلى اللّه على سيّدنا محمّد وعلى آله وصحبه وسلّم .

الباحث	المشرف على الرسالة	عميد كلية اللغة العربية
عبدالله عبدالرحمن أكنبي	أ . د . محسن بن سالم العميري	أ . د . حسن بن محمد باجودة

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

• موضوع البحث :

الحمدللّه ربِّ العالمين والصّلاة والسّلام على أشرفِ الأنبياءِ والمرسلين سيِّدِنا ونبيِّنا محمّد ، وعلى آله وصحبه أجمعين .. أمّا بعد :

فموضوع هذه الرِّسالَة هو : (بُغْيَةُ الْعَارِفِ عَلَى رِسَالَةِ الوَظَائِفِ) لأبي إسحاق برهان الدِّين إبراهيم بن أحمد بن محمّد الزُّبَيْرِيِّ العواميِّ القرشيِّ المتوفى سنة ٩٩١هـ (القسم الثّاني) « من أوّل « الحال » حتى نهاية « اسم التّفضيل » تحقيق و دراسة .

• دوافعه :

ما من شك أنَّ كثيراً مما خلّفه علماؤنا الأجلاء من كتب التُّراث الإسلاميِّ والعلوم الإنسانيّة النّافعة لما ير النّورَ بعد ، وما خرج منه حتى الآن يعد أقلَّ القليل ، والجزء الأكبر منه لايزال مغموراً في دور الكتب الخاصة والعامة في أنحاء العالم شرقها وغربها ينتظر الأيدي الأمينة الّتي تخرجه إلى النُّور وتنفض عنه غبار السِّنين .

ومن ثَمَّ كان لزاماً على أبناءِ هذه الأمَّةِ الإسلاميَّةِ أن ينهضوا بأعباءِ إخراجِ هذا التُّراثِ من أماكنه فيحتل المكانةَ اللائقةَ به كما أرادها مؤلفوه .

ومن هنا كانت رغبتي ملحةً في الحصول على جزء من ذلك التُّراثِ العريقِ ؛ ليكون موضوع رسالتي لمرحلة الماجستير كي أشارك

بجهدي المتواضع في إحيائه والتَّزود مما فيه من عُمقٍ وأصالةٍ ، فوفقني اللَّه عزَّ وجلَّ - بوساطة زميلي محمّد يحيى علي الحكمي - أن اطلعت على كتَابِ (بُغيةِ العَارفِ عَلَى رِسَالةِ الوَظَائِفِ) ولَمّا كان الكتابُ كبيراً في حَجْمِه رأى أستاذُنا المشرفُ السَّابقُ الدَّكتور/ أحمد مكي الأنصارى تَقْسِيمَهُ على ثَلاثةِ طُلابٍ ، فكان نصيبي منه القسمُ الثَّاني الَّذي يبدأ من أوّل « الْحَالِ » حتى نهايَةِ « اِسْمِ التَّفضيلِ » .

وحينما عَلِمْتُ بنُسخَةٍ أخرى في دَارِ الكتبِ المصريةِ بالقاهرةِ ذهبتُ إلى هناك وصورتُها كاملةً فأَخَذَ كلٌّ منَّا نَصيبَهُ ، فَحَمَدتُ اللَّهَ أن حَقَّقَ لِي ما أردتُ ، ومنه يُسْتَمَدُ الْعَونُ والمساعدَةُ .

- **أهدافه** :

تتمثل أهداف هذا البحث فيما يلي :

١) تجليةُ شخصيتين علميتين مغمورتين في عصرنا الحاضر مع أنّهما من الشَّخصيات البَارِزَة في عصرِ الدّولَةِ العثمانيَّة وهما : شخصيةُ فُضَيْلِ الجَمَالِيِّ « وهو المصنِّف » ، وشخصيةُ الزُّبيريِّ « وهوالشَّارح » .

٢) إبرازُ كتابٍ نحويٍّ مُفيدٍ ، له قيمتُه العلميَّةُ حَاوٍ لما في كثيرٍ من المبسوطات ، وسيأتي بيان ذلك بالتَّفصيل إن شاء اللَّه تعالى .

٣) الكشفُ عن المنهجِ الَّذي انتهجَهُ الزُّبيريُّ في هذا الشَّرحِ .

خطة البحث

يتكوَّن البحث من قسمين رئيسَيْن :

القسم الأول : الدِّراسة ، وتتكوّن من فصلين :

الفصل الأول : المصنِّف والشّارح ، ويشتمل على مبحثين :

المبحث الأوَّل : لمحةٌ خاطفةٌ عن الجَمَاليِّ (المصنِّف) .

المبحث الثَّاني : كلمةٌ موجَزةٌ عن الزُّبيريِّ (الشَّارح) .

الفصل الثَّاني : المؤلَّف :

خصصته بدراسة الْقسْمِ المرَادِ تحقيقه من هذا الكتاب وهو « القسم الثَّاني » وفيه النِّقاط الآتية :

١) منهج المؤلِّف في عرض المباحث النَّحويَّة .

٢) موقفه من المسائل الخلافيَّة .

٣) مصادره .

٤) شواهده .

٥) موقفه من فُضَيْلٍ (المصنِّف) .

٦) نزعته النَّحوية .

٧) القيمة العلمية للكتاب .

القسم الثاني : النَّص المحقق ، ويسبقه ما يأتي :

أ) وصف المخطوطين ، ونماذج منهما .

ب) منهج التَّحقيق .

ثم يعقب النَّصَّ المحقَّقَ الفَهارسُ الفَنِيَّةُ المتعدِّدةُ ،كما هو متبع في مناهج البحث والتَّحقيق .

وفي الختام يطيب لي في هذا المقام بعد أن مَنّ اللّه عليّ بإكمال هذا البحث أن أرُدّ الفَضْلَ إلى أهلِه فأقدِّم وافرَ شكري وعَميقَ تقديري لأستاذي وشيخي المشرفِ الأول لهذه الرسالة الأستاذ الدكتور أحمد مكي الأنصاري الذي كان علمُه وإشرافُه تشريفاً للبحث والباحثين .. أطَالَ الله في عمرِه . كما أتقدم بوافرِ الشُّكرِ وعَظيمِ الامتنانِ إلى أستاذي الدَّكتور/ محسن بن سالم العميري رئيس قسم الدِّراسات العليا العربيَّة ، الَّذي أتمّ هذا الإشرافَ بعلْمِه ومنهَجِه الدَّقيقِ الذي يُعَدُّ نموذجاً للمشرفِ المخلصِ ، فله منِّي الشكرُ على ما بذل طُولَ مُدَّةِ إشرافِه على هذه الرِّسالةِ .. ولقد تعلمتُ منه الجدِّيَّةَ والدِّقةَ والإخلاصَ في البَحْثِ العلمي والمنهجِ الأصيلِ المنظَّمِ ، إذ منحني وقتَ إشرافٍ غيرِ محددٍ ، فلم يقتصرْ على سَاعةِ الإشرافِ المحدَّدةِ .. وإنّمَا فتح لي بيتَه وصدرَه ، فأسأل اللّه تعالى أن يُثِيبَهُ ويَجْزِيَهُ عنِّي خيرَالجزاءِ .

ولا أنسى أن أقدم شكري وتقديري لجامعةِ أمِ القرى مُمَثَّلَةً في معالي مديرها ، وسعادةِ عميدِ الدراسات العليا بها الدكتور/ أحمد بن ناصر الحَمَد ، وسعادةِ عميدِ كليةِ اللغةِ العربيةِ الأستاذ الدكتور/ حسن ابن محمّد باجودة ، وسعادةِ وكيل الكليةِ الأستاذ الدكتور/ عبدالله بن أحمد باقازي ، وسعادةِ الأستاذ الدكتور/ سليمان بن إبراهيم العايد الرئيسِ السَّابق لقسمِ الدِّراساتِ العليا العربية ، لما بذلُوهُ من جُهْدٍ وروحٍ إنسانيةٍ طَوالَ مراحلِ دراستي في هذه الجامعةِ الغاليةِ ، جزاهُم الله عنّي خيرَ الجزاءِ وأبقاهم ذُخْراً للعلم وطُلابِه.

كما لايفوتني أن أَجْزُلَ شُكري إلى رَابطةِ العَالمِ الإسلامي الَّتي أَتاحتْ لي فُرْصَةَ مُواصلَة الدِّراسةِ في هذه الجَامعةِ المحبُوبَةِ إلى نفسي وشُكري أيضاً إلى إخواني العاملين بكلِّيَّةِ اللُّغةِ العربيَّةِ موظفين وعاملين وعلى رأسِهم مدير إدارتها أبو زهيزٍ، الأستاذُ مُحمَّد زَيْنُ العارفين جاها، ولكلِّ من ساعدني على إتمامِ هذا العَملِ من الأسَاتِذةِ والزُّملاءِ شُكري وتَقديري .

وآخر دعوانا أن الحمدللَّه ربِّ العالمين ، وصلى اللَّه على سيِّدنا محمَّد وعلى آله وصحبه وسلَّم .

الباحث

عبداللَّه بن عبدالرَّحمن أكنبي

القسم الأول : الدِّراسة

وتتكوّن من فصلين :

- **الفصل الأول** : ترجمةٌ موجَزةٌ لكلٍّ من المصنِّف والشَّارح .
- **الفصل الثاني** :«المؤلَّف» وفيه مباحث متعددة تعالج القسم الثاني من الكتاب .

الفصل الأول

الفصل الأول ، يشتمل على مبحثين :

- المبحث الأول : لمحة خاطفة عن الجَمَالِيّ (المصنِّف).
- المبحث الثاني : كلمة موجَزة عن الزّبيريّ (الشّارح).

كلمة

كانت هذه المخطوطة مقسمةً بين ثلاثةٍ من الطلاب وكان مِنْ طبيعة الأمور أن يقوم الطالب الذي حقّق القسم الأول بكتابة ترجمةٍ وَافيةٍ عن العَالِمَين الجليلين « الجَمَالِيِّ» وهو المصنِّف ، و « الزُّبيريِّ » وهو الشَّارح .

وَمِنْ ثَمّ قمتُ بكِتَابَة تَعرِيفٍ مُوجَزٍ عن هَذَيْن ٱلعَالِمَين ؛ لإلقاءِ الضَّوءِ أَمَامَ القَارئ ٱلكَرِيمِ ، وإليك ٱلبَيَانَ مُفصلاً :

المبحث الأول : الجَمَالِيُّ (المصنِّف)

- اسمه ونسبه
- مولده
- شيوخه
- صفاته
- مناصبه
- تلاميذه
- مصنفاته
- وفاتـه

الجَمَالِيُّ (المصنِّف)

اسمه ونسبه :

هو فُضَيْلٌ بن (مولانا) عليّ بن أحمد بن محمّد الجَمَاليُّ الأَقْصَرَائِيُّ البَكْرِيُّ الرُّومِيُّ ، فقيهٌ أصوليٌّ ، تركيُّ الأصلِ .(١)

ومن ألقابه التي لُقِّبَ بها : (الجَمَالِيِّ)(٢) ، و (الأَقْصَرَائِيِّ) ، و (البَكْرِيِّ) و (الرُّومِيِّ) و (الحَنَفِيِّ) (٣)، و (علاء الدِّين) .

أما لقبه المشهور فهو (ضِيَاءُ الدِّين) فقد أشار إليه الشارح (الزُّبيريُّ) في مقدمةِ هذا الكتابِ .(٤)

أما والده فهو (عليٌّ بن أحمدِ بن محمّدٍ) فيكنى بـ (أبي الحسن) ولُقِّبَ بـ (نور الدين) كما أشار إليه الشّارح - أيضا - في المقدمة .(٥)

---

(١) مصادر ترجمته : كشف الظنون ١١٨/١، ٥٠٣ ، ٥٥٤ ، ١٠٨٧/٢، ١١٨٠ ، ١٢٤٨ ، ١٣٧٣ ، ٢٠١٦ ، وشذرات الذهب ٢٢٣/٨ ، وفهرست الكتبخانة المصرية ٢٦/٤ ، وهدية العارفين ٨٢٢/٥ ، ومعجم المطبوعات العربية والمعربة ص ٧١٢ ، والأعلام ٣٦٠/٥ ، ومعجم المؤلفين ٧٧/٧ ، ومداخل المؤلفين والأعلام العرب ص ١٠٧ .

(٢) (الجَمَالي) بفتح الجيم والميم دون تشديد .. نسبة إلى شيخه (جمال الدين الأَقْصَرَائي) صاحب « موجز الطب » ، و«الإيضاح البياني » انظر : شذرات الذهب ٢٢٣/٨ ط . بيروت .

(٣) انظر : مصادر ترجمته .

(٤) انظر : مقدمة كتاب « بغية العارف على رسالة الوظائف » ص ١، ٤ (مخطوط) وذخائر التراث العربي لكوركيس عواد مج ٧ ص ١٩٤ ، العدد الأول ١٣٩٨هـ .

(٥) انظر : المصدرين السابقين .

مولده :

تشير جميعُ مصادر التَّرجمة التي اطلعت عليها إلى أنّ ولادته كانت في عام (٩٢٠هـ) .[١]

أما عن مكان ولادته ، فلم أجد ما يشير إليه من هذه المصادر .

شيوخه :

تفيد بعض المصادر أنّ (ضياء الدين) كان من علماء الدولة العثمانية في عصره ، وكان فقيهاً ، أصولياً نحوياً ضليعاً .. وقد أخذ عن العلماء في شتى أنواع المعارف كـ : علمِ الفقه ، والشّريعةِ ، والأُصولِ ، والنحوِ .. وغيرها .

وإذا كان الأمر كذلك فلابدّ أن يكون هناك علماءُ أجلاء أخذ العلم عنهم ، وكان من أبرزهم :

أ) حمزة القرماني ، وهو قد تولى منصب التدريس والفتوى في عصر الدولة العثمانية ، وكان عالماً بالشريعة والتفسير ، له من المصنفات : « حواشي على تفسير العلامة البيضاوي » .[٢]

ب) مصلح الدِّين بن حسام ، وكان من علماء الدولة العثمانية أيضاً وعارفاً بالشريعةِ والعلومِ الأدبيةِ ، وهو صاحبُ كتابِ « حواشي على صدر الوقاية لصدر الشريعة » ، وكِتَابِ « حواشي على التلويح ».[٣]

---

(١) انظر : مصادر ترجمته .

(٢) انظر : الشقائق النعمانية ص ٦٢ .

(٣) انظر : المصدر السابق ص ١١٥

جـ) الشيخ جمال الدين (محمّد بن محمّد) فخر الدين الأقْصَرَائيُّ ، ويقال : (الأقسرائيُّ) بالسين ، كان عالماً واسعَ الاطلاعِ عارفاً بدقائقِ العلومِ المختلفةِ ..[١] و من آثاره كتاب « موجز الطب » [٢] ، وكتاب «الإيضاح البياني» [٣] وغيرها .

صفاته :

كان (ضِياء الدِّين) عالماً من علماء الدولة العثمانية المشهورين بالصفات الحميدة ، ومن أوصافه أنه كان نقيّاً ، تقيّاً ، ورعاً ، متفرِّغاً للتصنيفِ ، وكان يصرف معظمَ أوقاتِه في التلاوةِ والعبادةِ ، ويحرص على أداءِ الصلواتِ الخمسِ في أَوقَاتِهَا . [٤]

مناصبه :

تشير المصادر إلى أنّ (ضياء الدين) كان من القضاة المشهورين في عصر الدولة العثمانية .. وقد تولى منصبَ القضاءِ في مدن ومناطق مختلفةٍ ، حيث إنّه ولي قضاءَ بغداد ، ثم قدم إلى الشام وبه ولي قضاءَ حلب ، كما كان قاضياً بمكّة المكرّمة . [٥]

---

(١) انظر : المصدر السابق ، والفوائد البهية ص١٩١ ، والأعلام ٤٠/٧ .

(٢) انظر : شذرات الذهب ٢٢٣/٨ .

(٢) انظر : المصدر السابق ، والكواكب السائرة ٢٣٩/٢ .

(٤) انظر : بغية العارف على رسالة الوظائف ص ١، ٤ (مخطوط) ، والشقائق النعمانية ص١٧٤ .

(٥) انظر : الكواكب السائرة ٢٣٩/٢ ، وشذرات الذهب ٢٢٣/٨ ، والأعلام ٣٦٠/٥ ، ومعجم المؤلفين ٧٧/٨ .

تلاميذه :

لم تشر جميع المصادر التي وقفت عليها على أنّ لـ « فُضَيْلِ » (ضياء الدين) تلاميذٌ تلقوا العلوم على يده سوى شارح كتابه الذي بين أيدينا ، وهو (الزّبيريُّ) وسيأتي ترجمته في موقعها إن شاء الله .

والجدير بالذّكر أنّ عَالماً من العلماء الأجلاء كالجَمَاليِّ الذي كانت له مؤلفات عديدة لابدّ أن يكون له تلاميذ يتلقون العلم والمعرفة على يده .. لكن المصادر الموجودة صَمَتَتْ عن ذكر أَحدٍ من هؤلاء التلاميذ عَدَا الزّبيريِّ العَوامِيِّ القرشيِّ ... (١) كما ذكرت آنفاً .

مصنفاته :

ترك الجَمَاليُّ مجموعةً كبيرةً من المصنَّفاتِ المفيدَةِ والمؤلفَاتِ العَديدةِ منها :

١) الوافيةُ في مختصرِ الكافيةِ في النَّحوِ لابن الحَاجبِ .(٢)

٢) رِسَالةُ الوَظائفِ الوَافيةِ من كتبِ الأعاريبِ الكَافيةِ في النَّحوِ .(٣)

٣) إعانةُ الفَارضِ في تصحيحِ وَاقعاتِ الفَرائضِ .(٤)

٤) تنويعُ الأُصولِ في أصولِ الفقهِ .(٥)

٥) توسيعُ الوُصولِ في شَرحِ تنويعِ الأُصولِ .(٦)

---

(١) انظر : مقدمة كتاب « بغية العارف » مخطوط .

(٢) انظر : كشف الظنون ١٣٧٣/٢ ، وهدية العارفين ٨٢٢/٥ ، ومعجم المؤلفين ٧٧/٧

(٣) انظر : كشف الظنون ٢٠١٦/٢ ، والأعلام ٣٦٠/٥ .

(٤) انظر : شذرات الذهب ٢٢٣/٨ ، وكشف الظنون ١١٨/١ ، هدية العارفين ٨٢٢/٥ .

(٥) انظر : كشف الظنون ٥٠٣/١ ، وهدية العارفين ٨٢٢/٥ . والأعلام ٣٦٠/٥ .

(٦) انظر : المصادر السابقة .

٦) صونُ الفَارضِ في الوصولِ إلى مدارك عونِ الرَّائِضِ .[١]

٧) الضَّمَاناتُ في فروعِ الحَنفيَّةِ (في أربع مجلدات) .[٢]

٨) عَونُ الرَّائضِ في فَنِّ الفَرائِضِ .[٣]

٩) مَسَائلُ الوَصَايا ...[٤] إلى غَيرِ ذلك من المصنَّفاتِ الكَثِيرةِ النَّافعةِ في فُروعِ العُلومِ والمعَارفِ المختَلِفَةِ .

وفاتـه :

توفي الجَمَاليُّ - رحمه الله - عن عُمرٍ زَادَ على سبعين عَاماً ، وكان وَفَاتُه بالقسطنطينيّة في سَنَةِ إحدى وَتسعين وَتسعمائة هِجْريَّة (٩٩١هـ) ودفن في قَبرِ وَالده ..[٥]

وقيل : إنَّه توفي في سَنَةِ (٩٧٣هـ) ،[٦] وقيل : إنَّه في سَنَةِ (٩٩٠هـ) .[٤]

والرَّاجح - في نظري - أنَّ وَفَاتَه كانت في سَنَةِ ٩٩١هـ ؛ وذلك لاتفاقِ مُعظم المؤرخين على ذلك ، كما رَأينا .

---

(١) انظر : هدية العارفين ٥/٨٢٢ .

(٢) انظر : بغية العارف ص ٤ مخطوط ، وكشف الظنون ٢/ ١٠٧٨ ، وهدية العارفين ٥/٨٢٢ ، والأعلام ٥/٣٦٠ ، ومعجم المؤلفين ٧/٧٧ .

(٣) انظر : كشف الظنون ٢/١١٨٠ ، وهدية العارفين ٥/٨٢٢ ، والأعلام ٥/٣٦٠ .

(٤) انظر : هدية العارفين ٥/٨٢٢ .

(٥) انظر : بغية العارف ص ٤ مخطوط ، وكشف الظنون ١/٥٠٣ ، ٢/١٠٧٧، ١١٨٠ ، ٢٠١٦ ، ٣١٣٧ ، وهدية العارفين ٥/٨٢٢ ، والأعلام ٥/٣٦٠، ومعجم المؤلفين ٧/٧٧ .

(٦) انظر : شذرات الذهب ٨/٢٢٣ .

(٧) انظر : كشف الظنون ١/١١٨

المبحث الثاني : الزُّبَيْرِيُّ (الشَّارح)

- اسمه ونسبه
- شيوخه وتلاميذه
- مصنفاته
- وفاتـه

الزّبَيريُّ (الشّارح)

اسمه ونسبه :

هو برهان الدّين ، إبراهيم بن أحمد بن محمّد بن إبراهيم الزُّبَيْريُّ العَوامي القرشي الأسكندري الصُّوفي .[١]

أَمَّا نسبته فهي : الزُّبيريُّ ، العَواميُّ ، القرشيُّ ، الأسكندريُّ ، الصُّوفيُّ .. ويُكَنى بـ « أبي إسحاق » ،[٢] ولم تشر مصادر ترجمته إلى زمان ومكان وِلادَتِهِ .

هذا ما وجدته من ترجمة لهذا العالم الجليل ، ومن أراد المزيد فعليه بالرجوع إلى ترجمته في رسالة الماجستير للطّالب مُحمّد يحيى على الحكمي ، إذ هو المسئول عن ذلك حسب خطة المشروع .

شيوخه وتلاميذه :

في الحقيقة إنّي لم أجد في مظان ترجمة الزّبيريِّ الّتي وقفت عليها شَيئاً يفيد في هذا المبحث لا بالتصريح ولابالتلميح سوى شيخه وأستاذه المولى العالم (فُضَيْلِ بن علي بن أحمد الجَمَاليِّ) صاحب « رسالة الوظائف الوافية عن كتب الأعاريب الكَافية في النّحو» المتوفي سنة ٩٩١هـ على الأرجح ، كما تقدم في ترجمته في المبحث الأول .[٣]

---

(١) انظر ترجمته في : إيضاح المكنون ١/١٨٩، ٢/٧١٢ ، ٣/١٨٩ ، وهدية العارفين ٥/٢٨ والأعلام ١/٣٠ ، ومعجم المؤلفين ١/٨ ، وفهرست الكتبخانة المصرية ٤/٢٦ ، وذخائر التراث العربي مج ٧ ص ١٩٤ ، العدد الأول ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .

(٢) انظر : المصادر السابقة .

(٣) انظر : قسم الدراسة ص ١٤ فمابعدها .

ولولا تصريح الزّبيريِّ بذلك لما عرفنا أنّه تتلمذ عليه ، غير أنّ ذلك لايمنع من أن نتصور أنّه قد درس على شيوخ آخرين شأنه في ذلك شأن معاصريه من طلبة العلم ومحبي الثّقافة ، فلعل الأيّام تكشف لنا عن بعض هؤلاء الشّيوخ .

أمّا عن تلاميذه فقد صَمَتَتْ جميع المصادر عن ذكر أحد منهم، وربّما كان السبب في ذلك عدم توفر مصادر ترجمته ، غير أنّ من المعلوم أنّ الذي يقوم بوظيفة التدريس لابدّ أن يكون له تلاميذ يتلقون العلم على يده ، والزّبيريّ من أولئك الذين قاموا بهذه الوظيفة ، حيث إنّه كان يُدرِّس بإحدى مدارس الثغر الاسكندري ، وهذا مما يقوي تصورنا بأنّ للزبيريِّ تلاميذ أخذوا العلم على يده ، وإن ضنّت مصادر ترجمته بذكر أحد منهم .

مصنفاته :

الظاهر أنّه ليس للزّبيريّ كتاب في النّحو سوى هذا الكتاب الّذي نقوم بتحقيقه وهو « بُغيةُ العَارفِ على رَسَالةِ الوَظَائفِ » وهو ما أكّده الذين ترجموا له ، إذ لم يذكروا له مؤلفاً آخر سواه ، [1] وسوف يأتي مزيد بيان لهذا الكتاب .

---

(١) انظر : مصادر ترجمته .

وفاته :

توفي الزُّبيريُّ - رحمه الله تعالى - في نفس السنة التي توفي فيها شيخه (فُضَيْلُ الجَمَالِيُّ) وهي سنة إحدى وتسعين وتسعمائة هجريّة (٩٩١هـ - ١٥٨٣م) . (١)

ولم تحدد لنا جميع مصادر ترجمته مكان وفاته ، وربّما كان وفاته في منزله بالجزيرة الخضراء ظاهر الثغر الاسكندري مقر إقامته الأخيرة، وهناك أتمّ تأليفه لهذا الكتاب ، إذ ذكر في خاتمة الكتاب قوله : « وكان الفراغ من تأليفي لهذا الشرح يوم الاثنين المبارك رابع عشر شهر رجب الفرد المحرم سنة إحدى وتسعين وتسعمائة بمنزلي بالجزيرة الخضراء ظاهر الثغر الاسكندري بالقرب من المدرسة التمرازية ... » . (٢)

وهذا مما يقوى تصورنا أيضا بأنّ وفاته كانت في الثغر الاسكندري، وذلك لاتفاق سنةِ الفراغِ من التأليف بسنةِ وفاته ، والله أعلم .

* * *

(١) انظر : المصادر السابقة .

(٢) انظر : نسخة (د) من كتاب « بغية العارف » ص (٥٥٩) مخطوط .

الفصل الثاني

الفصل الثاني ، المؤلَّف ، وفيه المباحث الآتية :

١) منهج المؤلِّف في عرض المباحث النّحويّة .

٢) موقفه من المسائل الخلافية .

٣) مصادره .

٤) شواهده .

٥) موقفه من فُضَيْلِ (المصنِّف) .

٦) نزعته النَّحوية .

٧) القيمة العلمية للكتاب .

منهج المؤلف في عرض المباحث النحوية :

• يمتاز المنهج الذي سلكه الزبيرىُّ في هذا الشرح بميزات عدة ، فمن الملاحظ أنّه يورد لفظة من « المتن » ثم يقوم بشرحها شرحاً مناسباً حسبما يستدعيه المقام ، فتَارةً يقتصر على توضيح الكلمة بمثلها، وتَارةً يتوسع في الشرح وضرب الأمثلة والشواهد..

- فمن ذلك قوله في مبحث العامل في الحال [١] : « (وعاملها) أى : عامل الحال (الفعل) ملفوظاً به نحو : ركبت الفرس مسرجاً ، أو مقدراً نحو : زيد في الدار قائماً، إن كان الجار والمجرور مقدراً بالفعل ... » .

- وقوله في مبحث حذف الحال[٢]: « (**وتحذف هى**) أي : الحال (**بقرينة**) أي : عند قيام قرينة دالة عليها ما لم ينب عن غيرها ، أو يتوقف المراد علي ذكرها (كـ : **لقيته فى : لقيت زيداً راكباً**) ، وإنّما جاز حذفها هنا ؛ لأنّها فضلة كسائر الفضلات ... » اهـ .

- وقوله في مبحث حكم لا أباله ونحوه [٣]: « (و) كثر (لا أبَ ولا أخَ لى) بحذف الألف ، (و لا غلامَين لك) بإثبات النون ، وهذا هو القياس:[٤] ؛ لأنّ هذه الأسماء غير مضافة ، وهي مركبة مع لا » .

- وقوله في باب عطف النسق :[٥]« (وعطف إن قصد) [أي : قصد نسبته] إلى شىء أو [نسبة] شىء إليه (بنسبة) واقعة فى الكلام ، فقوله : « بنسبة » متعلق بـ « قصد » (مع متبوعه)، أى: كما قصد بتلك النّسبة ، كذلك يقصد متبوعه أيضاً بها..» .

- وقوله في باب الظروف المبنية:[٦]« واعلم أنّ (إذا) الفجائية مبنية أيضاً، أمّا إذا كانت حرفاً فظاهر ، وأمّا إذا كانت اسماً ؛ فلتضمنها معنى الفاء التي تقع في جواب الشرط ، ولذلك وقعت موقع الفاء في قوله تعالى:[٧] ﴿ وَإِنْ لَمْ يُعْطَوْا مِنْهَا إِذَا هُمْ يَسْخَطُونَ ﴾.

---

(١) انظر : ص ٣ من النص المحقق .
(٢) نفسه ص ١٨ .
(٣) نفسه ص ٧٤ .
(٤) القياس في عرف العلماء عبارة عن : تقدير الفرع بحكم الأصل ، وقيل : حمل فرع على أصل بعلة وإجراء حكم الأصل على الفرع . انظر: الإعراء في جدل الإعراب ولُمَعُ الأدلة في أصول النحو للأنباري ص٩٣ ، والاقتراح في أصول النحو وجدله للسيوطي ص ٢١٤ فمابعدها، والقياس في اللغة العربية لمحمد الخضر حسين ص ٢٥ فمابعدها .
(٥) انظر : ص ١٣٤ من النص المحقق .
(٦) نفسه ص ٢٤٨ .
(٧) سورة التوبة الآية (٥٨) .

ـ وقوله في شروط إعمال اسم الفاعل والمفعول [١] : « (ولايعملان) أي : الفاعل والمفعول (موصوفين) فإنّهما لو وصفا بطل عملهما ؛ لبُعْدِهما عن مشابهة الفعل حينئذ ؛ لأنّهما صارا بالصفة مسنداً إليهما، فلايجوز أن يقال : هذا ضاربٌ شديدٌ زيداً ؛ لبعده عن الفعل بالوصف ، ولا : هذا مضروبٌ شديدٌ عبدُهُ ، خلافاً للكسائي » .

• وكان من منهجه وأسلوبه أن ينبِّه على ما قَدْ مَضَى شرحه وما هو بصدده تَحَاشِياً للوقوع في التّكرار،فمن ذلك قوله [٢] : « ولما أنهى الكلام على المفعولات شرع في الكلام على الملحقات بها ، فقال : (الحال) .. » .

ـ وقوله :[٣] « ولما فرغ من الكلام على الحال شرع في الكلام على التّمييز، فقال : (التمييز) ... » .

ـ وقوله :[٤] « ولما أنهى الكلامَ على العطف شرع يتكلم على الثّالث من التّوابع ، وهو : التّأكيد» ... .

ـ وقوله [٥] : « ولما تمّ الكلام على التّوكيد أخذ يتكلم على البدل فقال : (وبدلٌ إن قصد بما نسب إلى متبوعه) ...» .

ـ وقوله :[٦] « ولما فرغ من بيان حقيقة العدد وألفاظه أخذ في بيان استعمال ألفاظه في المذكر والمؤنث ... » ، وقوله في تقديم الحال على عاملها نحو: قائماً في الدار زيدٌ ، وقائماً زيدٌ في الدار : « وقد تقدم الكلام على هذا فلا حاجة إلى إعادته ».[٧]

ـ وقوله في باب أسماء الأفعال عند شرحه لِلعَلَمِ المختومِ براء كـ : (حضار)[٨] : « وقد عرفت ذلك في بحث غير المنصرف ... » .

ـ وقوله : « كما تقدم » (٩) « كما بيناه»[١٠]، « وقد بيناه مُفَصَّلاً»[١١]، « لماذكرناه »[١٢]، « لما قدمناه »[١٣]، ومثل هذا كثير جداً .

---

(١) انظر : ص ٣٠٨ من النص المحقق .
(٢) نفسه ص ١ .
(٣) نفسه ص ٢٢ .
(٤) نفسه ص ١٥١ .
(٥) نفسه ص ١٦٣ .
(٦) نفسه ص ٣٢٣ .
(٧) نفسه ص ١٧ .
(٨) نفسه ص ٢٣٠ .
(٩) نفسه ص ٤٧ .
(١٠) نفسه ص ١٠٦ .
(١١) نفسه ص ١٨٨ .
(١٢) نفسه ص ٢٥٩ ، ٣١٤ .
(١٣) نفسه ص ٢٩٤

• وفي مقابل ذلك كان الزبيري يشير إلى ما سيتناوله بالشرح من القضايا النحوية كقوله : « وسيجيء بيانه بعيد ذلك في تمثيله » [١]، وقوله: « كما سيأتي »[٢]، « سيجيء بيانه » [٣]، « كما يجيء بيانه بعيد ذلك » [٤].

- وكقوله في مبحث (لولا) و (عسى):[٥]« ومذهب سيبويه الآتي الكلام عليه بعيد ذلك ، لايستلزم إلاّ تغيراً واحداً ... » .

- وقوله في باب الظروف المبنية[٦] : « (و) كذا (مِثْلٌ ، وغَيْرٌ) من الأسماء المبهمة ، إذا أضيف (مِثْلٌ) إلى مبني ، وقُطِعَ (غَيْرٌ) عن الإضافةِ ، فإنّهما يُبنيان لما يأتي بيانه .. » .

- وقوله في باب الكنايات [٧] : « أمّا « كم » فيكني بها عن العدد المجهول الجنس والمقدار ، وهي في العربية على ضربين، استفهامية بمعنى : أيّ عددٍ ، ويستعملها مَنْ يسأل عن كمية الشّيء ، وخبرية بمعنى : كثير، ويستعملها مَنْ يريد الافتخار والتكثير، و يأتي بَيَان ذلك في كلامه .. » .

وهذه العبارات لايكاد يخلو منها الشرح ، فهي تعدّ من لوازم الشارح .

• ومما اتسم به منهج الزبيري أنّه كان كثيراً ما يلجأ إلى استخدام أسلوب الإبهام بطرق مختلفة فمن ذلك :

- وقوله في باب المستثنى :[٨] « قال بعضُهم : « قول النّحاة : إنّه يوصف بها يعنون بذلك أنّه عطف بيان » أنتهى » اهـ .

---

(١) انظر : ص ١٧ من النص المحقق .
(٢) نفسه ص ٣٦ .
(٣) نفسه ص ٨٤ .
(٤) نفسه ص ١٢٢ ، ١٣٨ .
(٥) نفسه ص ١٨٤ .
(٦) نفسه ص ٢٦١ .
(٧) نفسه ص ٢٣٨ .
(٨) نفسه ص ٥٦ .

ـ وقوله في مبحث بدل الغلط (١): « وزعم قومٌ أنّه يوجد في النّثر ولايوجد في الشّعر؛ لأنّ الشّعرَ يقع في الرَّوِيَّةِ غَالباً ... » اهـ .

ـ وقوله : (٢) « وزعم بعضُ النّحاةِ أنّ ضميرَ الغائبِ إذا عاد إلى نكرةٍ فهو نَكِرةٌ ؛ لأنّه لايُخَصِصُ مَنْ عاد إليه مِنْ بين أمّته » اهـ .

ـ وقوله في باب التأكيد:(٣) « وأَجَازَ بَعْضُهم جَاءَ القَومُ أَكْتَعُونَ ، فَيَجْعَلُهَا كَـ :أَجْمَعِين ... » اهـ .

ـ وقوله في باب الظروف المبنية(٤): « قرأ بعضهم :(٥) ﴿ يَوْمَ يَنْفَع ﴾ بفتح الميم على البناء نظراً إلى أصله وهو البناء ، وقرأ بعضهم « يومُ » برفع الميم على الإعراب؛ لأنّه مضاف إلى معرب ، وهذا الوجه هو المشهور عند البصريين ... » .

ولعل السبب في ذلك عدم معرفته لأصحاب هذه الآراء ، والقراءات ، فلم يجهد نفسه في عزو هذه الآراء لأصحابها أو لعله يرى أنّ ذلك لايترتب عليه كبير فائدة ، فهذا منهج كثير من النحاة ، بل كلهم فيما أحسب .

- ومما يتميز به منهجه أنه يستعمل عباراتٍ مفادها زيادة انتباه القارئ أو المخاطب فمن ذلك قوله : (٦)« واعلم ...» ، وقوله :(٧)« فاعرفْه ».

- كما اتسم منهجه وشرحه بالاعتدال فلا هو بالطويل المملِّ ولا هو بالقصير المخلِّ ، ولهذا نراه ينبه على عدم الإسهاب خَوْفاً من الإطالة المملة ، استمع إلى قوله في باب الحال (٨) : « ولبعض النحاة مذهبٌ ثالثٌ فى هذه الأسماء تركنا ذكره ، خوف الإطالة » اهـ .

ـ وقوله في باب عطف النسق:(٩)« ولنا هنا كلام تركناه ، خوف الإطالة » اهـ.

ـ وقوله في باب المصدر:(١٠)« (وفيه) أي : الثّلاثي المجرد من الزِّيادة [سماع] أي : يؤخذ من اللغة ، وإنّما كانت مصادر الثلاثي تؤخذ سماعاً ؛ لاختلاف أبنيتها،

---

(١) انظر : ص ١٦٤ من النص المحقق ..
(٢) نفسه ص ٢٦٦ .
(٣) نفسه ص ص ١٦١ .
(٤) نفسه ص ٢٦٢ .
(٥) سورة المائدة الآية (١١٩) .
(٦) انظر النص المحقق: ص ٦، ١٢، ٢٤، ٤٥، ٤٦، ٥٥ ، ٥٧، ٥٨، ٦٩، ٧٠، ٩٥، ١٢٨، ١٣٤، ١٦٠، ١٨٨، ٢٣٧ ، ٢٤٨، ٣١٠، ٣١٧، وفي غيرها من النص المحقق .
(٧) نفسه ص ٣٢ ، ٥٨ .
(٨) نفسه ص ٧ .
(٩) نفسه ص ١٣٥.
(١٠) نفسه : ص ٣٠١ .

وهي ترتقي إلى اثنين وثلاثين بناءً على ماذكره سيبويه ، وهي مذكورة في المطولات تركنا ذكرها هنا ، خَوْفَ الإطالة » اهـ .

• ومن منهجه أيضا اهتمامه بالتّعريف اللّغوي والاصطلاحي لبعض ما يتناوله بالشّرح ، فمن ذلك :

ـ قوله :[١] « (الحال) وهو لغةً : البال ، قال اللّه تعالى :[٢] ﴿وَأَصْلَحَ بَالَهُمْ﴾ أي : حالهم ، ويجوز فيه أن يذكَّر ويؤنَّث ، يقال : نحن في حَالٍ حَسَنٍ ، وَحَالٍ حَسَنَةٍ ، وقد يؤنث لفظها بالهاء، فيقال : حالة .

واصطلاحاً : (نكرَةٌ تُبيِّنُ ـ غَالباً ـ هَيْئَةَ مَعرفةٍ من فَاعلٍ أو مَفعولٍ أو كليهما ولو معنىً)،وهذا أحسن ما قيل في حَدِّ الحَالِ » اهـ .

ـ وقوله :[٣] « (التمييز) ، وهو والتّفسير ، والتّبيين ، أسماءٌ مترادفةٌ.

وحقيقته اللّغويّة : فصل الشّيء عن الشّيء ومنه :[٤] ﴿ وامْتَازُوا اليَوْمَ أَيُّهَا المُجْرِمُونَ ﴾ أي : انفردوا عن المؤمنين وانفصلوا عنهم وكونوا على حِدةٍ ليصير كل إلى مقرّه ... » .

ـ وقوله :[٥] « (المستثنى ، وهو من الثَّنْي) وهو : الصّرف ، يقال: ثَنَيْتُ زيداً عن عمرو ، أي : صرفته عنه ، سمي به ؛ لأنّ المستثنى مصروف عن حكم المستثنى منه ، أو من ثَنّيت على الشيء إذا ضاعفته ، سمي به ؛ لأنّ الحُكمَ ضوعف فيه ؛ لأنّ معنى قام القَومُ إلا زيداً : قام القَومُ وما قام زيدٌ ..» .

ـ وقوله :[٦] « والجر : مصدر جررت الشّيءَ : إذا سحبته على وجه الأرض ، ولُقِّبَ هذه النّوعُ من الإعرابِ بهذا اللّقب ؛ لسفله وانحطاطه عن مخرج الرّفع والنّصب ... » .

ـ وقوله :[٧] « (والموصولات) وهو جمعُ موصولٍ ، وهو في الأصلِ ، اسمُ مفعول من وَصَلْتَ الشّيءَ بغيره ، إذا جعلتَه من تمامه (وهو) في الاصطلاحِ : (ما لا يتمّ جزءاً) من الكلامِ (لجملةٍ إلاَّ بِخَبريةٍ) مَعْلومةٍ للسّامع ... » اهـ .

---

(١) انظر ص ١ من النص المحقق .
(٢) سورة محمّد الآية (٢) .
(٣) انظر : ص ٢٢ من النص المحقق .
(٤) سورة يس الآية (٥٩) .
(٥) انظر : ص ٣٣ من النص المحقق .
(٦) نفسه ص ٩٤ .
(٧) نفسه ص ٢٠٧ .

ـ وقوله :(١) « (و) الثّاني : (العَلَمُ) ، بفتح العين واللام (وهو) في اللّغةِ : العَلاَمَةُ ، وعَلَمُ الجبلِ ، وعَلَمُ الثوبِ قال الشاعر :

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عَلَمٍ تَرْفَعَنْ ثَوْبِي شَمَالاَتُ

و جمعه : أَعْلاَمُ ، قال اللّه تعالى :(٢)﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ الجَوَارِ فِي البَحْرِ كَالأَعْلاَمِ ﴾. وفي الاصطلاح : (مَالا يَتَنَاوَل غَيْرَهِ بِوَضْعِهِ) ... » اهـ ، وهذا كثير في الشرح .

● ومما يلاحظ على منهجه أنّه يعنى بإيجاز بعض القضايا النحوية التي يتناولها بالشرح ، استمع إليه في باب البدل :

حيث قال رحمه الله:(٣) « (فهو) ، أي : البدل أربعة أقسام : (بدل كل) من كل ، وهو بدل الشيء مما هو طِبْقَ معناه .

وضابطه أن يكون الثّاني فيه عين الأول ، وهو المشار إليه بقوله : (بالعينية) وذلك (كـ : جاء زيد أخوك) فـ « أخوك » بدل من زيد ، بدل كلٍّ من كلٍّ ، وهما لعينٍ واحدةٍ .

(و) بدل (بعض) من كل ، وهو بدل الجزء من كله ، قليلا كان ذلك الجزء بالنسبة إلى الباقي المبدل منه أو مساوياً له ، أو أكثرَ منه .

وضابطه عند المؤلف أن يكون بين الأول والثّاني ملابسة (بالجزئية، كـ : كسرت زيداً يده) فـ « يده » بدل من زيد ، بدل بعض من كل ؛ لأنّ «اليد» بعض «زيد» وبينهما ملابسة بالجزئية إذ الثّاني جزء الأول .

(و) بدل (اشتمال) ، وضابطه أن يكون (بملابسة غيرهما) أي:غير العينية ، والجزئية (كـ : سُلِبَ زيدٌ ثوبُه أو علمُه) فـ « الثوب » بدل من زيد ، بدل اشتمال ؛ لأنّه ليس زيداً ولاجزءَه ، ولكن بين زيد وبين ثوبه ملابسة ، ومثله : سُلِبَ زيدٌ علمُه ؛ وإنّما سمي به ؛ لاشتمال المبدل منه على البدل من حيث كونه دالاً عليه إجمالاً ومتقاضياً له بحيث تنتظره النفس بعد ذكر الأول ، فيُذكر البدل تفصيلاً لإجمال الأول ، أو لاشتمال الفعل المسند إلى المبدل منه على البدل ليفيد ؛ لأن السؤالَ عن نفس الشهر الحرام في قوله تعالى :(٤) ﴿يَسْأَلُونك عَنِ الشَّهْرِ الحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾ لايفيدُ إلاّ بعد أن يكون بحكمٍ من أحكامه غير معين .

---

(١) انظر: ص ٢٦٧من النص المحقق ، وفيها تخريج البيت .
(٢) سورة الشورى الآية (٣٢) .
(٣) انظر : ص ١٦٣، ١٦٤ من النص المحقق .
(٤) سورة البقرة الآية (٢١٧) .

(و) بدل (الغَلَطِ) أي : بدل على لفظ هو غلط ؛ لأنّ البدل نفسه هو الغلط ، كما قد يتوهم من ظاهر اللفظ ، ولذا قالوا : بدل الغلط بالإضافة ، ولم يقولوا : البدل الغلط بالصفة .

وضابطه على سبيل التقريب أن يكون (بتقدم غلط بغيره) ، أي : بغير البدل ، وهو المبدل منه (كـ : ذهب زيد غلامه ، أو) ذهب زيدٌ (حمارُه) أراد أن يقولَ : « ذهب غلام زيد » أو « حمار زيد » ابتداء ، فسبقه لسانه إلى ذكر زيد أو الحمار، فغلِطَ ، فقال : ذهب زيدٌ ، ثم تَذَكَّر فقال : غلامه أو حماره ، وهذا الغلط غير مراد المتكلم ، وسماه النّحويون بدل الغلط ؛ لأنّ الغلط سببه ، فسموا المسبب باسم السّبب ، وذلك كثير في كلامهم ... » اهـ ، فضَرْب الأمثلة المتعددة وإيراد الشواهد من شأنهما إيضاح الفكرة وإيجاز القاعدة النحوية في أذهان طلبة العلم ، وهذا مما حَفِلَ به هذا الشرح .

● **وشاع في منهجه اهتمامه بذكر بعض لغات العرب وقد ينص على أصحابها كالحجازيين ، والتميميين ، وبني الحارث ، وعُقيل ، وهذيل ، وطيء ، وقيس .. وغيرها . فمن ذلك :**

ـ قوله في باب المستثنى :[1] « وقوله : (خلافاً) يشير إلى الخلاف الذى بين التميميين والحجازيين فى هذا المثال ونحوه .

أما الحجازيون فيوجبون نصب المستثنى وهى اللغة العليا، ولهذا اجمعت السّبعة على النصب فى قوله تعالى[2] : ﴿ مَالَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلاَّ اتِّبَاعَ الظَّنِّ ﴾ ، وقوله تعالى :[3] ﴿ ومالأحَدٍ عِنْدَه من نِّعمةٍ تُجزَى *إلا ابتغاءَ وجهِ ربِّه الأعلى * ولَسَوْفَ يَرْضَى ﴾ ولو أُبدل مما قبله لقُرئ برفع « الاتباع » و « الابتغاء » لأنّ كلاً منهما في مَوْضِعِ رَفعٍ ؛ إمّا على أنّه فاعلٌ بالجارِ والمجرورِ المعتمد على النفى ، وإمّا على أنّه مبتدأ تقدم خبره عليه .

وأما التميميون فيُجيزون الإبدال ويختارون النّصبَ ويقولون : ما فى الدار أحدٌ إلاّ حمارٌ، يشبهون الثانى بالأول ، وإن لم يكن من جنسه إذا كان بينهما مشابهة كالحمار فى هذا المثال ؛ لأنه لما كان يُؤْلف كما يُؤْلف العقلاء استثنى منهم استثناء الشّيء من جنسه ، ولاختلاف مذهبى الحجازيين والتميميين اختلف الرّواة فى بيت النابغة ، وهو الثاني من هذين البيتين :

وقفتُ فيها أصيلالاً أُسائلُها ... عيَّتْ جَواباً وما بالرَّبْع من أَحدِ

إلا أوارىَّ لأيــاً مــا أُبَيِّنُــها ... والنُّؤْيَ كالحَوْضِ بالمظلومةِ الجَلَدِ

---

(١) انظر : ص٤٢ ، ٤٣ من النص المحقق .
(٢) سورة النساء الآية (١٥٧) .
(٣) سورة الليل (١٩ ، ٢٠ ، ٢١) .

فالحجازيون ينصبون « الأواري » ؛ لأنّه ليس من جنس [أحد]، وبنوا تميم يرفعونه، و يجعلونه بدل بعضٍ من كلٍّ مجازاً تنزيلاً لما ليس من الجنس منزلة الجنس ... » اهـ .

- **وقوله** : (١) « خبر « ما» و« لا » الحجازيتين » **اهـ** .

- **وقوله** : (٢) « (و تميم لا تعملهما) ، أي : لا تعمل { ما} و { لا } عمل ليس نظراً إلى الحالة العامة الّتي لا تقتضي عملاً ، وهي عدم اختصاصها بما تدخل عليه .. » **اهـ** .

- **وقوله** : (٣) « (و) إن كان آخر الاسم المضاف إلى ياء المتكلم (ألفاً تثبت) الألف عند الإضافة إلى ياء المتكلم في جميع اللّغات غير لغة هُذيلٍ ، سواء كانت الألف للتّثنية كمُسلمَايَ ، أولا (كـ : عصاي ، وهذيل) وهي قبيلة من العرب (تقلبها) ، أي : تقلب الألف (ياءً إلاّ مُثنّى) لمشاكلة ياء المتكلم ، وتدغم في الياء (كـ : رَحِيَّ ، وغلامِيَّ) ولا [تُقلب] ألف المثنى ، نحو : غلاماي ؛ لئلا يلتبس الرّفع بغيره بسبب قلب الألف ...»اهـ.

- **وقوله في قول الشّاعر** : (٤)

« حنَّتْ نَوارُ وَلاتَ هَنَّا حَنَّتْ وبَدا الّذِي كانَت نَوارُ أجَنَّتْ

و (نوارُ) بالرّفع فَاعِل (حَنّتْ) على لغة تميم ؛ لأنّه مُعرَّف غير منصرف ، وعلى لغة الجمهور هو مبنيّ على الكسر ... » اهـ.

- **وقوله في باب الموصولات** :(٥) «(... وَاللَّذَانِ) لمثنى المذكر، (واللَّتَانِ) لمثنى المؤنث ، (وَ) يستعملان (بالشَّدِ) ، أي : بِشَدِّ نونهما رَفعاً بالاتفاق ، وَجَراً وَنَصْباً خلافاً للبصريين فقد قُرِئَ في المتواتر(٦) ﴿ أَرِنَا اللَّذَيْنِّ﴾ مخففين ومشدّدين ، (و) يستعملان (بلا نُونٍ) للاستطالة بالصِّلة ، وهي لغة حارثية قال شاعرهم :

أَبَنِي كُلَيْبٍ إِنَّ عَمَّيَّ اللَّذا قَتَلا الملوكَ وَ فَكَّكَا الْأَغْلَالاَ

حُذِفَ النُّون من (اللَّذَا) ، وأصله (اللَّذَانِ) (رَفْعاً) بالألف ، نحو : جاء اللّذان قَامَا، واللَّتَانِ قَامَتَا ، فالألف علامة الرّفع فيهما... » اهـ .

---

(١) انظر : ص ٨٣ من النص المحقق .
(٢) نفسه ص ٨٣ .
(٣) نفسه ص١١٦ .
(٤) نفسه ص ٢٠٦ .
(٥) نفسه ص ٢١٣ ، ٢١٤ .
(٦) سورة فصلت الآية (٢٩) .

ـ وقوله :(١) « (و) عُقَيل ، وهُذَيْل ، يقولون (الَّذُونَ) رفعاً، و (الَّذين) نصباً ، وجراً ... » اهـ .

ـ وقوله :(٢)« (ونو) حال كونها (طائيَّة) أي : منسوبة إلى طيّء ، وإنّما نسبها إلى طيّء ؛ لأنّهُمُ هم الذين يستعملونها موصولة ، أو من تشبّه بهم من المولدين فاستعملها، كأبي نواس، وحبيب بن أوس ، والحسن بن وهب ، وغيرهم ، ومن كلامهم : جاء ذو قام ، ومن كلامهم أيضاً : لا وذو في السّماء عَرْشُه ، وقال الشاعر :

فَإِنَّ الْمَاءَ مَاءُ أَبِي وَجَدِّي وَبِئْرِي ذُو حَفَرْتُ وَذُو طَوَيْتُ

والأفصح في « نو » أن يستوى فيها المذكور والمؤنث والمفرد والمثنى والجمع ، (وقد تتصرف كـ : هذا نو ، وهاتان نواتان ، وهؤلاء نوات ، تعرب) وهي مبنية على لغة أكثر الطائيين ، وبعضهم يعربها ، فقال : جاء ذو قام ، ورأيت ذا قام ، ومررت بذي قام ، تشبيها لها بذي / بمعنى صاحب ؛ لمشابهتها لها في اللفظ ، قال شاعرهم :

فَإِمّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَقِيتُهُمْ فَحَسْبِي مِنْ ذي عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا » اهـ .

ـ وقوله :(٣) « وفي هيهاتَ ست وثلاثون لغة حكاها الصاغاني : هيهات وأيهات ، [وهيهان وأيهان ، وهيهاه وأيهاه]، كل واحدة من هذه الست مضمومةُ الآخرِ ، ومفتوحته ، ومكسورتِه ، وكل واحدة منها منونة وغير منونة ، فتلك ست وثلاثون » اهـ .

ـ وقوله :(٤) « واعلم أنّ « مِنْ » إذا دخلت على « لَدُنِ » تكون معربةً كقوله :

مِنْ لَدُنِ الظُّهْرِ إِلَى العُصَيْرِ

وهي لغة قيس ... » اهـ .

• ومن السمات البارزة في منهجه اهتمامه بإيراد غير رأيٍ في المسألة ثم يميل إلى المذهب الصحيح أو المشهور ، وأحياناً يتوقف فلا يرجّح ، فمن ذلك :

ـ قوله في باب المستثنى :(٥) « (و) ينصب المستثنى أيضا بعد (خلا وعدا) في الأشهر ؛ لأنّه ثبت بالنّقل الصّحيح عن العرب أن هذين الاثنين ينتصب الاسم بعدهما

(١) انظر : ص ٢١٥ من النص المحقق .
(٢) نفسه ص ٢٢٤ ، ٢٢٥ .
(٣) نفسه ص ٢٢٨ .
(٤) نفسه ٢٦٠ .
(٥) نفسه ٣٩ .

فى الاستثناء ؛ لأنّهما فعلان ماضيان ، واتصابه بهماعلى أنّه مفعول ، والفاعل مضمر فيهم عائد على البعض كما تقدم ، وهو مذهب أكثر البصريين .. » .

ـ قوله :[1] « (وينجر) المستثنى وجوباً (بـ« سُوى ») بكسر السِّين أو ضمها مع القصر، (و« سَوَاءٌ ») بفتحها، وهو المشهور، أو قصرها مع المد ، فمن قَصَرَ فعلامة النّصب فتحة مقدرة على الألف تعذراً ، و من مدّ أظهر الفتحة ، والذى يظهر من كلام النحويين أنّ الاستثناء بهذه اللغاتِ مسموعٌ .

وزعم ابن عصفور في « شرح الجمل الصغير» أنّه لم يشربْ من هذه اللّغاتِ معنى الاستثناء إلا « سِوى » المكسورة السين ، يعنى المقصورة ، فإنّه هو وأكثرهم لم يذكروا الكسرَ مع المدِّ ، قال : فإن استثنى بما سواها فبالقياس عليها، (ويُنصبان) أي : سِواء ، وسَواء (على الظرفية) المكانية (على) المذهب (الأصحِّ) ، وهو مذهب سيبويه ، فإنّه زعم أنّهما [واجبا] النَّصبِ على الظرفية دائماً ، والدليل على ظرفيتها : وصل الموصول بهما، فيقال : قام الذى سواك، ولايقال : قام الذى مثلك أو غيرك .

وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز خروجهما عن الظرفية والتصرف فيهما رَفْعاً، ونَصْباً، وجراً ومستَنَدهم قول [الفند الزّمّاني] :

ولَمْ يَبقَ سِوَى العُدْوَا نِ ، دِنَّاهُم كَمَـــا دَانُوا

وعند البصريين شاذ .. » اهـ .

ـ وقوله في أوجه إعراب (لا مسلمات لك) :[2]« واختُلِف في هذا الجمع على أربعة مذاهب ، أحدها : أنّه يجب كسرُه وتنوينُه ، وهو مذهب قَوْمٍ من النّحويين ، واختاره أبو الحسن بن خروف .

وثانيها : أنّه يجب كسره من غير تنوين وهوقول الأكثرين وصححه ابن عصفور .

وثالثها :أنّه يجب فتحه من غير تنوين وهو قول :المازني ، والفارسي ، والرّماني، و [الصقلي] قال أبو حيان : وهو قياس جيّد .

---

(١) انظر : ص ٤٤، ٤٥ من النص المحقق .

(٢) نفسه ص ٦٢ ، ٦٣ .

ورابعها : أنّه يمتنع تنوينه ، ويجوز فيه الفتح برجحان ، والكسر بمرجوحية ، وهو قول كثير وصححه جماعة ، منهم أبو حيّان ... » اهـ ، ففي هذه المسألة لم يرجّح رَأياً على آخر بصراحة .

ـ وقوله :(١) « و اعلم أنّ كثيراً من النّحويين يظنّ اتفاق العرب على إعمال « لا » عمل « ليس » و يخص الخلاف بـ « ما » و ليس الأمر كذلك ، وإذا اختلفوا في القوى الشّبه، فكيف يجمعون على الضّعيف ؟!... » اهـ .

ـ وقوله :(٢) « واختلف في عمل « لات » فذهب الأخفش إلى أنّها لا تعمل شيئاً نقله ابن عصفور، وَ مَالَ إِلَيهِ أبوحيّان .

و ذهب الجمهور إلى أنّها تعمل ، واختلفوا في كيفيةِ عملها، و ذهب الأخفش في [قولٍ] عنه : أنّها تعمل عمل « لا » الّتي هي لنفي الجنس فتنصب الاسم و ترفع الخبر .

وذهب الأكثرون إلى أنّها تعملُ عملَ « ليس » إلاّ أنّه لا يلزمها العملُ ، بل عدم عَمَلِها أكثر من عَمَلِها ، يظهر ذلك من كلام سيبويه ؛ لأنّه قال : « كما شبهوا بليس لات في بعض المواضع » يدل على قِلّتِهِ .. » اهـ .

ـ وقوله:(٣) « (وجاء) « ذا » اسماً موصولاً (بعد « مَنْ ») الاستفهامية (كقوله) ، وهو أمية بن أبي الصلت :

أَلاَ إِنَّ قَلْبِي لَدَى الظَّاعِنِينَا (حَزِينٌ ، فَمَنْ ذَا يُعَزِّى الحَزِينَا)

فـ « مَنْ » استفهامية ، و « ذَا » موصولة ؛ لأنّه تقدَّمَها « مَنْ » الاستفهامية ، ومن النّحويين من لايجيز ذلك ، والأصحُّ جوازُه ... » اهـ .

● وفي بعض الأحيان يقوم بتفسير بعض الكلمات الواردة في الشّواهد الشّعرية ويذكر موقعها من الإعراب كقوله في قول الشّاعر :

أَنَا ابْنُ دَارَةَ مَشْهُوراً بِهَا نَسَبِى وَهَلْ بِدَارَةَ يَا لَلنَّاسِ مِنْ عَارِ

حيث قال رحمه الله :(٤) « فمشهوراً : حال مؤكّدة لمضمون الجملة الاسميّة ، أعني: أَنَا ابْنُ دَارَةَ ، و" بها " نائب عن الفاعل ، وَ « هَلْ » : / استفهام على وجه الإنكار، و " مِنْ "

---

(١) انظر ص ٨٣ من النص المحقق .
(٢) نفسه ص ٨٨ .
(٣) نفسه ص ٢٢٦ .
(٤) نفسه ص ٢١ .

زائدة ، والتّقدير : هل عار بدارة ، و« يالَلنَّاس » : اعتراض بين المبتدأ والخبر، و "يا " : لمجرد التّنبيه ، أوْ للنداء والمنادى محذوف ، أي : ياقوم ، واللّام مفتوحةٌ للتّعجب ... » اهـ .

- وقوله في قول الشّاعر:

أَتَهْجُرُ سَلْمَى لِلفِرَاقِ حَبِيبَهَا / وَمَاكَانَ نَفْساً لِلفِرَاقِ تَطِيبُ

حيث قال رحمه اللّه :(١) « ... فيمن أنث ضمير " تطيب " . فإنّه حينئذ يكون في " كان " ضمير الشّأن لتذكيره ، وفي " تطيب " ضمير " سلمى " ، ويكون " نفساً " تمييز عن نسبة " تطيب " إليها مقدّماً عليه ، والجمهور على أنّه ضرورة . فلا يقاس عليه ، وعن أبي اسحاق الزّجاج أنّ الرّواية الصّحيحة .

وَمَاكَانَ نَفْسِي بِالفِرَاقِ تَطِيبُ

وعلى روايته لايلزم أن يكون تمييزاً، والهمزة للاستفهام ، والهَجْر : ضدّ الوصل، وهو أول القصيدة ، و« سلمى» : فاعل « تهْجُر » ، و« حبيبَها » : مفعوله ، أي : محبها وعاشقُها ، واللام في " للفراق " للتّعليل أو بمعنى الباء ، و" تطيب " بضم التّاء من الإطابة ، و" نفساً " مفعوله ، وفاعله ضمير سلمى ... » اهـ .

- وقوله في قول الشّاعر:

(ولو كُنتَ ضَبِّياً عَرَفْتَ قَرَابَتِي وَلَكِنَّ زَنْجِيٌّ عَظِيمُ المَشَافِرِ)

قال رحمه اللّه :(٢) « فحذفَ ضميرَ المخاطب وهو اسمها ؛ للعلم به ، أي : ولكنك زنجي عظيم المشافر، و " زنجي عظيم المشافر" خبر " لكن " ، ويروى بالنّصب على معنى : ولكن زنجياً لنا ... » اهـ .

- وقوله في قول الأعشى :

الوَاهِبُ المائةِ الهِجَانِ وعَبدَهَا عَوْذاً يُزجي خلفَهَا أطفَالُها

قال المؤلّف رحمه اللّه :(٣) « و الهجانُ : البِيضُ من النُّوق يَسْتَوِي فيها المفرد

---

(١) انظر ص ٣١ من النص المحقق .
(٢) نفسه ص ٩١ .
(٣) نفسه ص ٩٩ ، ١٠٠ .

والجمع ، نعتٌ لِلمَائَه ، أو بدلٌ منها ، ويجوز أن يكون من قبيل : « الثّلاثة الأثواب » كما هو رأي الكوفيين ، و " عبدها "، أي : راعيها، شُبِّه بالعبد لقيامه بخدمتها، أو عبدَها حقيقة ، فإضافته لأدنَى ملابسة ، « عُوذاً » ـ بالذّال المعجمة ـ جمع « عائذ » ، أي : حديثات النِّتاج منصوب على الحَالِ من " المائة " ، و " يُزجي " ـ بالزاي المعجمة والجيم ـ أي : يسوق، وهو فِعلٌ مُضَارعٌ على صيغة المعلوم المذكور، وفاعله ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فيه راجعٌ إلى العبد ، و " أطفالها " منصوب على المفعولية ، أو على صيغة المجهول المؤنث ، و«أطفالُها » مَرفُوع على أنّه مفعول مالم يسم فاعله ... » اهـ .

● وأحياناً أخرى يلجأ إلى التّفسير الإجمالي كقوله في قول الشّاعر :

أَبَاخُراشةِ أمّا أَنْتَ ذَانفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبُعُ

حيث قال رحمه اللّه تعالى :(١) « و معنى البيت : يا أباخُراشة ، تنبّه إن كنتَ كَبِيراً لِقَومٍ عَزِيزاً ، فإنّ قومي معروفون ، لا تأكلهم الضَّبُعُ . أي : السَّنة المُجْدِبَة من القلّة والضّعف ... » اهـ .

ـ وقوله في باب المجرورات :(٢) « قال امرؤ القيس :

فلما دَخلْنَاها أَضَفْنَا ظُهُورَنا إلى كُلِّ جَارِيٍّ قَشِيبٍ مُطَيَّبِ

يريد لما دخلنا هذا البيت أسندنا ظهورنا إلى كلّ رَحلٍ منسوبٍ إلى [الحيرة] مخططٍ فيه طرائق ... » اهـ .

ـ وقوله في قول الشّاعر :

فَاليَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَ وَتَشْتِمُنَا فاذْهَبْ فَما بِكَ والأيامِ مِنْ عَجَبِ

قال رحمه اللّه :(٣) « ومعنى البيت : إن فعلت فاذهب ، فإنّ ذلك ليس بِعَجبٍ من مثلك ، ومن مثل هذه الأيام ... » اهـ .

ـ وقوله في باب اسم الإشارة مبحث « هُنَا » :(٤) « وأنشد لذي الرُّمة :

هَنَّا وَ هِنَّا ومِنْ هُنَّا لَهُنَّ بِهَا ذَاتَ الشَّمَائِلِ والأيمانِ هَيْنُومُ

فاستعملها مُشدَّةَ النّون ، يصف فَلاَةً يقول :[فإنّ للجنِّ] فيها هينمةً من كل جانب ».

---

(١) انظر ص ٨٢ من النص المحقق .
(٢) نفسه ص ٩٤ ، ٩٥ .
(٣) نفسه ص ١٤٨ .
(٤) نفسه ص ٢٠٣ .

- وقوله في قول الفرزدق :

كَمْ عَمَّةٍ لَكَ يَاجَرِيرُ وخَالَةٍ فَدْعاءَ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي

حيث قال رحمه الله تعالى :(١) « ومعنى البيت : « أَنَّ الفرزدق يهجو جريراً ويصفه بأنّ كثيراً من عماته وخالاته كُنّ رُعَاةً لإبله ، وَمُسْتَأْجَرَاتٍ لَحَلْبِهِنَّ حتى إنّهنّ قد تفدعت أرجُلُهنّ من كثرة مَشْيِهنّ وراءِ الإبلِ ، يقول : له كيف تفاخرني ، وعماتُك وخالاتُك بهذه المثابة مني .. » اهـ .

● ومما يمتاز به منهج الزبيري في هذا الشرح ضبطه لبعض الكلمات بالعبارة فمن ذلك :

- قوله في باب خبر كان :(٢) « و خُراشة - بضم الخاء المعجمة - اسم لأحدِ فُرسان قَيْس و شعرائها... » اهـ .

- وقوله في باب المضمرات :(٣) « (ثم هو) أي : المبني (المُضْمَرَات) - بضم الميم الأولى وفتح الثّانية - وإنّما بنيت لشبهها بالحرف في المعنى / ؛ لأنّ كل مُضْمَرٍ مُتَضَمِنُ التَّكلمِ ، أو الخطابِ ، أو الغيبةِ ، وهي من معاني الحروف ، وقيل غير ذلك مما يطول ذكره ... » اهـ .

- وقوله في باب المعرفة :(٤) « (و) الثّاني (العَلَمُ) - بفتح العين واللام - (وهو) في اللّغةِ : العَلاَمَة ، وعَلَمُ الجبلِ ، وعَلَمُ الثوبِ ... » اهـ .

- وقوله في باب المجموع :(٥) « والثّاني أنّ فَعْلاء - بفتح الفاء وسكون العين - أخف أبنية الأحاد ، فلو كان جمعاً لكان لفظ الجمع كلفظ أخف أبنية الأحاد، وحق الجمع أن يزيد على بناء الواحد ولايكون على أخف أبنية الأحاد ، وهذا القول احتج به الزجاج عن سيبويه .. » اهـ .

* * *

---

(١) انظر ص ٢٤٢ من النص المحقق

(٢) نفسه ص٨٢ .

(٣) نفسه ص١٧٣ .

(٤) نفسه ص٢٦٨ .

(٥) نفسه ص٢٨٨ .

موقفه من المسائل الخلافية :

اهتم الزبيري بالمسائل الخلافية اهتماماً بالغاً ، فكان كلّما مرّ بمسألة تنازع فيها الفريقان (البصريون والكوفيون) توقف أمامها طويلا ذاكراً حكمها وأدلتها وشواهدها عند كلٍّ منهما .. وهو في الغالب الأعم يميل إلى المذهب البصري مما جعلني أجزم بأنّه ذو نزعة بصرية .. وبيان ذلك في موضعه إن شاء الله تعالى ، ولكن نزعته تلك لا تمنعه من موافقته لمذهب الكوفيين أحياناً حينما يرى الحق بجانبهم .

أمّا عن منهجه في عرض هذه المسائل فيختلف من موقع لآخر، ففي الوقت الذي نراه يعرض المسألة عرضاً وافياً ذاكراً فيها أدلّة كلِّ فريق وشواهده ، ومؤيداً للرأي الذي يراه صواباً . نراه تارةً ثانية يذكر المذهبين بشكل موجز ، وقد يبدي رأيه في المسألة دون ترجيح لمذهب على آخر، وتَارةً ثالثة يورد مذهب الكوفيين منفرداً ثمّ يردّ عليهم مذهبهم مما يدلّ على أنه يميل إلى المذهب البصري ، وقد نجده في بعض الأحيان يذكر في المسألة اتجاه المدرسة البغدادية ، شأنه في ذلك شأن المتأخرين جميعا .. وإليكم نماذج تؤيد ما ذكرنا :

ـ قوله في باب المجرورات :[1] « واعلم أنّ مذهب الكوفيين جواز إضافة الصفة إلى موصوفها ، والموصوف إلى صفته ، وأنّ مذهب البصريين منع ذلك بالكلية ، لما يلزم فيه من إضافة الشيء إلى نفسه ، وهو محال ، وما سمع مما يُوهِمَ شيئاً من ذلك ؛ يؤول كما يأتي بَيَانُه .

ومذهب البصريين هو المختار وهو الراجح عند المؤلف ولهذا انتصر للبصريين، فقال : (وأمّا « حَبَّةُ الرُّمانِ العَطارُ » ، و« بَقلةُ الحَمقاءِ » و بابُ « جَردُ قطيفةٍ ، و« دَارِ الأخرةِ » و« زيدٍ بطةَ ، مؤولٌ) ، فـ« حبةُ الرّمان العطار» مؤولةٌ ، وتأويلها بأن يُقدّر موصوفٌ مضافٌ إليه المذكورة .

و« بَقلةُ الحمقاءِ » مؤولةٌ بـ« بقلة / الحَبّةِ الحمقاءِ ، فالحمقاءُ : صفةٌ للحبة لا للبَقلةِ ، وسُمِيَت حمقاءُ ؛ لأنّها تنبت في مجاري السيول ، فيَمُرّ السّيل بها فيقطعها، [فتطؤها] الأقدام .

---

(١) انظر ص ١٠٨ ، ١٠٩ من النص المحقق .

وَ« جَرْدُ قطيفةٍ » يؤول [لأنّهم] حذفوا قطيفة من قولهم : قطيفةٌ جردٌ ، حتى صار كأنّه اسم غير صفة ، فلما قصدوا تخصيصه ؛ لكونه صالحاً بأن يكون قطيفة وغيرها، مثل : « خاتم » في كونه صالحاً بأن يكون « فِضَّة » وغيرها، أضافوا إلى جنسه الذي يتخصص به ، كما أضافوا «خاتماً» إلى فضة فليس إضافته إليها من حيث إنّه صفة لها، بل من حيث إنّه جنسٌ مبهمٌ أضيف إليها للتخصيص .

و« دَارُ الآخرَةِ » مؤولٌ بـ « دَار [الحَياةِ] الأخرَةِ، و« زَيْدٌ بطةَ » مؤولٌ بحمل أحدهما على اللفظ ، والأخر على المدلول ، فكأنّك إذا قلت : جاء ني زَيْدٌ بطةَ ؛ قلت : جاء ني مدلول هذا اللَّفْظ، ولم يقولوا : بَطَّةُ زَيْدٍ ؛ لأنّ مرادَهم بالإضافة التّوضيحُ ، واللّقبُ أوضحُ من الاسمِ غالباً، فالمضاف هنا ليس مضافاً إلى صفته ، بل هو مضاف إلى محذوف هو الموصوف بهذه الصِّفات ، كما تبيّنَ ، لا يقال : إنّ الحذفَ للموصوف ، وإقامة الصِّفةِ مُقَامَهُ خلافُ الأصْلِ ؛ لأنّا نقولُ : الأصْلُ في الإضافة هي الحقيقة فلا تتحقق إلاّ بتقدير مَوصُوفٍ مَحذُوفٍ » اهـ .

- **وقوله في مبحث ضمير الفصل** :(١) « (يُسَمَى) هذا المرفوع المذكور عند البصريين /(الفَصْلُ) ؛ لأنّه فصل بين المبتدأ والخبر، (و) يسمى عند الكوفيين (العمادُ)؛ لأنّه يُعْتَمَدُ عليه في الفائدة ، إذ به يتبيّن أنّ الثّاني خبر لاتابع .

وبعض الكوفيين يسميه « الدّعامة » ؛ لأنّه يدعم به الكلام ، أي : يقوَي ويؤكّد ، وسماه بعض المتقدمين « الصّفة » وقد ردّ عليهم سيبويه ، وتسمية البصريين أقرب إلى الصّواب ؛ لأنّ الشّيء يُسمى باسم معناه في أكثر الألفاظ ، ولما كان المعنى في هذا اللفظ الفصلُ كان تسميته فصلاً أحرى من تسمية الكوفيين له عماداً .. » اهـ .

توسع الشارح في المسألتين السابقتين بإيراد علل وشواهد النّحويين ، وفيهما يرجّح مذهب البصريين كما هو ظاهر .

وقد يذكر المسألة بين الفريقين ويتوسع في إيراد الشواهد والعلل لكلِّ فريقٍ دون أن يرجّح مذهبًا على آخر ، وذلك نحو قوله في قوله تعالى : (٢) ﴿ لاعَاصِمَ اليَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلاَّ مَن رَّحِمَ ﴾ .

حيث قال رحمه الله :(٣) « هذه الآية وافق فيها التّميميون الحجازيين في إيجابِ النّصبِ ، فـ « من رحم » في مَوْضِعِ نَصبٍ وهو مستثنى منقطع يخرج مما أفهمه

---

(١) نفسه ص ١٨٩ ، ١٩٠ .

(٢) سورة هود الآية (٤٣) .

(٣) انظر ص ٤١ ، ٤٢ من النص المحقق .

«لاعاصم » من نفي المعصوم كأنّه قيل : لاعاصم اليوم من أمرِالله لأحدٍ إلاّ من رحمه الله، فلا يكون داخلاً في العاصم ، فهو استثناء منقطع يُقدّر بـ « لكن » عند البصريين ، و بـ « سِوَى » عند الكوفيين .

ويجوز أن يكون استثناء متصلاً ، إذا جعلت « من رحم » بمعنى : « من رحمه الله»، فكأنّه قال : لامعصوم إلاّ مرحوم ، وظاهر كلام « ملّه جامي » في شرحه على الكافية أنّه استثناء منقطع على الاحتمال الثاني ، وليس بشيءٍ ، وإنّما وافقوا الحجازيين على وُجوبِ نَصبِ المستثنى هنا؛ لأنّه لايصحّ حذف الاسم الأول استغناء بالمنقطع عنه كما في آية هود المذكورة . فلا يجوز البدل عندهم أيضاً فيها » اهـ .

ـ وقوله في مبحث آخر:[1] « (ويُنصبان) أي : « سِواء ، وسَواء (على الظرفية) المكانية (على) المذهبِ (الأصحِّ)، وهو مذهب سيبويه ، فإنّه زعم أنّهما [واجبا] النَّصبِ على الظرفية دَائِماً ، والدّليل على ظرفيتهما : وصل الموصول بهما ، فيقال : قام الذي سواك ، ولايقال : قام الذي مثلك أو غيرك .

وذهب الكوفيون إلى أنّه يجوز خروجهما عن الظّرفية والتّصرف فيهما رَفعاً، ونَصباً، وجَرّاً ومستَنَدهم قول [الفند الزّمّاني] :

ولَمْ يَبقَ سِوَى العُدْوَا نِ ، دِنَّاهُم كَمَـا دَانُوا

وعند البصريين شاذٌّ » اهـ .

وقوله في باب عطف النَّسق :[2] «وإذا عُطِفَ على مَجرورٍ ضَمِيراً فلا يصحّ عند جمهورالبصريين إلاّ بإعادة الجار، حَرفاً كان الجَار أو اسماً، فالحرفُ [نحو :][3] ﴿ فَقَالَ لَها وَلِلأَرْضِ ﴾ فـ « الأرض » معطوف على « الهاء » المجرور بِاللاّمِ ، وأُعيدَتْ مع المعطوف .

والاسم نحو[4] :﴿ قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ ﴾ فـ « آبائك » معطوف على المضاف [إليه] المجرور بإضافة « إله » إليها، وأُعيد المضاف ، وهو « إلٰه » مع المعطوف ، وهو [« آبائك » ، و] الأصل :{ فَقَالَ لَها وَلِلأَرْضِ } و{ نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَه آبَائِكَ } ، وإنّما أُعيد الجار فيهما ؛ لأنّ الضّمير المجرور كالتّنوين في شدّة اللّزوم ، فكما لايُعْطَف على التّنوين لشدّة لزومه ، لايُعْطَف على ما أشبهه .

---

(١) انظر ص ٤٤ ، ٤٥ من النص المحقق .
(٢) انظر ص ١٤٧ ، ١٤٨ من النص المحقق .
(٣) سورة فصلت الآية (١١) .
(٤) سورة البقرة الآية (١٣٣) .

(وصحّ) ، أي : العطف (بدونه) أي : بدون إعادة الجار عند الكوفة والأخفش ويونس والشّلوبين وابن مالك ، ولو في السَّعَةِ - وهي النَّثر - كقراءة ابن عباس ، والحَسَنِ البصري ، و حمزة :(١) ﴿ تَسَاءَلُون بِهِ والأَرْحَامِ ﴾ بالجرّ، أي : بجر « الأرحَامِ » عطفاً على الهاء ، وعند جمهور البصرية هذا العطف من غير إعادة الجار ضرورة ، أي : لايجوز إلاّ في ضَرورة ، كقوله :

فَاليَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنَا فاذْهَبْ فَما بِكَ والأيامِ مِنْ عَجَبِ

فعطف «الأيّامَ » على الضّمير[المجرور] بالباء من غير إعادة الجار للضّرورة ؛ لأنّ الشّعرَ مَوْضِعُ ضَرورةٍ ... » اهـ .

في المسائل السابقة رأينا أنّ الشارح توقف عند كلّ منها مُوضِّحاً مذهب كلّ فريقٍ وذلك بذكر شواهدهم وأدلّتهم دون ترجيح لمذهب على آخر، وقد يعقب في بعض الأحيان على ما علّل به المتقدمون ، ويدلى برأيه كما رأينا في المسألة الأولى .

وهذا مذهب وأسلوب كثيرمن النحويين فيما أظن .

- وأمّا قوله في مبحث الإضافة المعنوية :(٢) « وتجويز الكوفية : « الثّلاثة الأثوابِ » وشبهه ، من العدد المعرّف باللام المضاف إلى معدوده ، نحو : « الخمسة الدّراهمِ» ، و « المائة الدّينارِ» ، ضعيف هذا التجويز لعدم جواز : « الخاتَمُ الفضّةِ » مع أنّ المضاف والمضاف إليه هنا واحدٌ ، وبعدم / النّقل عن الفصحاء لنقلهم ذلك عن قَومٍ غير فصحاء ، وأمّا ماجاء في الحديث من قوله : « الألف [الدّينارِ] » ، فعلى البدل دون الإضافة .. » اهـ .

فيورد فيه مذهب الكوفيين بأدلّتهم ، ثُمَّ يردّ عليهم مذهبهم ؛ لضعفه، ولأنّه منقولٌ عن قَومٍ غير فصحاء ، ومثل هذا الأسلوب كثيرٌ يلتقطه النّاظر لهذا الشّرح .

- ومنه قوله في قول عمر بن أبي ربيعة :

قلتُ إذْ أَقْبَلَتْ وزُهْرٌ تَهَادَى كَنِعَاجِ الملاَ تَعَسَّفْنَ رَمْلاَ

قال رحمه الله :(٣) « هذا البيت احتجّ الكوفيون به على جواز العطف من غير تأكيد ، ولا فصل ، فإنّهم قالوا : إنّ « زُهر » معطوف على الضّمير المستتر المرفوع

---

(١) سورة النساء الآية (١) .
(٢) انظر ص ١٠٢ من النص المحقق .
(٣) نفسه ص ١٤٦ .

في « أقبلت » من غير تأكيدٍ ولا فصلٍ ، ولاحُجَّة لهم فيه ؛ لاحتمال الضّرورة ؛لأجل الشّعر، ويحتمل أن يكون الواو للحال ، و « زُهْرٌ » مبتدأ، و « تهادى » خبره ، وقيل : شاذٌّ » اهـ.

ـ وقوله في مبحث ضمير الشّأن والقصة :(١) « واحترز بالجملة عن المفرد ، فلايفسره خِلافاً للكوفيين وأبي الحسن ، فإنّهم يجعلون « الهاء » في نحو : ظننته قَائِماً [زيد] ضمير الشّأن ، و « قَائِماً » مفعولاً ثانياً لـ « ظننت » ، ويرفعون « زَيداً » بـ « قائم » ويفسرون بـ « قائم » ومرفوعه ضمير الشّأن ففسروا ضميرَ الشّأن بمفرد ؛ لأنّ اسمَ الفاعلِ مع فاعله مفردٌ ، وذلك ممنوعٌ إذ لم يثبت ، ولو سُمِع نظير هذه المسألة خُرِج على أنّ « زيداً» مبتدأ ، و « ظننته قائماً» خبر مُقَدَّم ، و « الهاء » عَائِدةٌ على « زيدٍ » وهو الذي يتبادر إلى الفهم » اهـ .

ـ ومن المسائل الخلافية الّتي أوردها الزّبيريّ ورجح فيها مذهب الكوفيين حين رأى الحقّ معهم ، قوله في باب الظروف المبنية :(٢) « ثم اختُلف في حقيقة (إذا) المفاجأة ، هل هي حرف ، أم اسم ، وعلى الاسمية، هل هي ظرف مكان، أم زمان ، ثلاثة أقوال ، ذهب إلى الأول الأخفش والكوفيون ، وإلى الثّاني : المازني، والمبرد، والفارسي ، وابن جني، وعُزِيَ لسيبويه ، وإلى الثالث الزّجاج ، والرِّيَاشِي ، واختاره جماعة من متأخري المشارقة والمغاربة ، والصحيح الأول ويشهد لهم قول العرب : «خرجتُ فإذا إنّ زيداً بالبَابِ » ، بكسر « إنَّ » ، فلو كانت «إذا» ظرف مكان أو ظرف زمان ، لاحتاجت إلى عامل يعمل في محلها النّصبُ و « إنَّ » لايعمل مابعدها فيما قبلها، وإذا بطل أن يكون ظَرفاً تعيّن أن يكون حَرفاً » اهـ .

ـ أمّا قوله :(٢) « (وجاء) إلاّ زيداً القَومُ ، (أو : ماجلس إلاّ زَيداً القَومُ) ، مثالان للمستثنى المقدم على ما أُخرج منه ، ومَثّل بهما ليعلم أنّه لا فرق بين أن يكون في كلامٍ مُوجَبٍ أو غيره ، وهذا يجب نصبه مُطلقاً، وإنّما وجب النّصب ؛/ لتعذر البدل مع التقدم، وحكى سيبويه عن يونس الرّفعَ مع التقدم نحو : « مالي إلاّ أبوك أحدٌ » فـ « أبوك» مبتدأ ، و « لي » خبره ، و « أحد » بدل من الأبَ مقدماً، وقال الفراء : ومن العرب من يرفع الاستثناء المتقدم ، وأجاز ذلك الكوفيون ، والبغداديون ، [ويخرجونه] على البدل .. » اهـ .

ـ وقوله :(١) « (وهو) أي : الموصول إذا كان اسماً وكان غير صلة لـ « أل » يجوز حذفه (أيضاً) كما يجوز حذف الصّلة (نحو) قوله تعالى :(٢) ﴿ وَمَامِنَّآ إِلاَّ لَهُ

---

(١) نفسه ص ١٩٤ .
(٢) نفسه ص ٤٣ ، ٤٤ .

مَقَامٌ مَّعْلُومٌ ﴾ أي : إلاّ من له ، فحُذِفَ الموصولُ وهو « مَنْ » للعلمِ به وهذا فيه خلاف .

أجازهُ الأخفش ، والكوفيون ، والبغداديون ، واستدلوا بآية « الصّافات » وغيرها ، ومنعه جمهورُ البصريين ، وقالوا: إنْ ورد شيءٌ من ذلك فيكون مختصاً بالشّعر، ويجعلون التّقدير في الآية : وَمامِنّا أَحَدٌ إلاَّ لَهُ مَقَامٌ مَعلُومٌ » اهـ .

فنلتقط منها بعد استعراضه للمناقشة اتجاه المدرسة البغدادية ، تلك المدرسة الّتي جمعت بين المذهبين السّابقين (المذهب البصري و المذهب الكوفي) وغير ذلك كثيرٌ حافلٌ به هذا الشّرح .

* * *

(١) نفسه ص ٢١٠ .

(٢) سورة الصافات الآية (١٦٤) .

مصادره :

اعتمد الشّارح على مصادر رئيسة كثيرة ، وقد صرّح بأسماء بعضها ولمّح بالأخرى ، فالمصادر التي صرّح بأسمائها في الجزء الذي قمت بتحقيقه هي :

١ـ الأمالي على الكافية لابن الحاجب .
٢ ـ البديع في علم العربية لمجد الدين ابن الأثير ت ٦٠٦هـ
٣ ـ البسيط لضياء الدّين ابن العلج .
٤ ـ التسهيل لابن مالك .
٥ ـ سر الصناعة لابن جني .
٦ ـ شرح التسهيل لابن هشام.
٧ ـ شرح الجمل الصغير لابن عصفور.
٨ ـ شرح الفصول لابن إياز.
٩ ـ شرح القطر لابن هشام .
١٠ـ شرح الكافية الشّافية لابن مالك.
١١ـ شرح الكافية (الفوائد الضيائية) لـ « نورالدين مُلَّة جامي » .
١٢ـ شرح لبّ الألباب للسيدعبدالله الحسيني المعروف بـ « نقره كار .
١٣ـ شرح المفصل لابن يعيش .
١٤ ـ الصّحاح للجوهري.
١٥ ـ الفصول الخمسون لابن معط .
١٦ ـ الكافية لابن الحاجب .
١٧ـ لبّ الألباب لتاج الدّين الأسفراييني .
١٨ ـ المغني لابن هشام .
١٩ ـ المفتاح للسكاكي.

هذه مصادر الزّبيريّ الّتي صرّح بأسمائها في هذا الجزء ، وهناك كثير من المواضع كان يكتفي فيها بذكر اسم صاحب الكتاب دون التصريح باسم

الكتاب ، فيقول : « قال سيبويه » أو « قال السِّيرافي » أو « قال أبوسعيد السِّيرافي » أو « قال الرضيُّ » أو « وعن الرضيِّ » وهكذا ، وهذا يدلّ على أنّه أفاد من مؤلفات أولئك العلماء .

ومما لاشك فيه أنّ اعتماده على « كتاب سيبويه » لايمكن حصره، وبالإمكان معرفة ذلك من فهرس الأعلام الخاص بإمام النحاة أبي بِشر عَمرو ابن عثمان بن قنبر المعروف بـ « سيبويه » المتوفي سنة ١٨٠هـ .

أما تلك المصادر التي اعتمد عليها ولم يصرّح بأسمائها فهي كثيرةٌ أيضا وقد تمكنت من معرفة بعضها نحو « كتاب العباب في شرح اللباب في النحو» للسيد عبدالله بن محمّد الحسيني المعروف بقره كار المتوفي سنة ٧٧٦هـ الذي نقل عنه كثيراً[١] ولم يفصح عن اسمه في الجزء الذي قمت بتحقيقه ، وربّما كان يقصد بقوله : « شرح لب الألباب » هذا الكتاب .[٢]

هذه هي المصادر التي اعتمد عليها الشارح وفي النهاية نضيف إليها ما حفظه من كتاب الله والأحاديث النبوية الشريفة ، ومن أقوال العرب شعرهم ، ونثرهم .

* * *

(١) انظر : ص ١٦ ، ٦٦ ، ١٠٨ ، ٣٠٢ من النص المحقق .

(٢) انظر : ص ١٦ ، ٦٦ من النص المحقق .

شواهده :

حفل الشّرح بشواهد متنوعة ، فقد اشتملت على : القرآن الكريم ، والأحاديث النبوية الشريفة ، والآثار الموروثة ، والأشعار والأرجاز ، وكذلك الأمثال والأقوال العربية .

وقد أكثر المؤلف من الاستشهاد بالآيات القرآنيّة حيث بلغ عدد ما استشهد به أكثر من (٢٥٢) آية في المقدار الذي قمت بتحقيقه ، ولاشك أنّ هذا الكمَّ الهائل من الآيات القرآنية يبيّن مدى حرص المؤلف واهتمامه بالقرآن الكريم وقراءاته المختلفة ، والغالب على منهجه في إيراد الشواهد القرآنية وقراءاته أنّه يضيف إلى ما ذكر المصنِّف بعض الآيات والأمثلة للغرض نفسه، وأحياناً يكتفي بما ذكره المصنِّف ، وأحياناً يفسر بعض الآيات[١]، وقد يذكر اسم السورة التي وردت فيها الآية كقوله :[٢] « إذ أصله في آية الكهف : مالي أكثر منك » ، وقوله :[٣] « وهذا الفعل المحذوف معطوف على (أَوْحَيْنَا) من قوله في سورة الأعراف : ﴿ وأوحينا إلى موسى إذ اسْتَسْقَاهُ قَوْمُهُ أنِ اضْرِبْ بعصاك الحجر فانْبَجَسَتْ ﴾ » ، وقوله :[٤] « وكقوله تعالى : ﴿ ذَلك خَيْرٌ لَّكُم ﴾ في سورة المجادلة » اهـ .

وللزُّبيريِّ وقفةٌ مع القراءات القرآنيّة متواتِرها وشاذِّها حيث إنّ الشّرح مليئ بهما ، وقد ينسب بعضها إلى أصحابها[٥]، وقد لاينسبها ويكتفي بقوله : (ويقرؤون)[٦] أو (قرئ)[٧] أو (قرأ بعضهم)[٨] أو (قرئ في المتواتر)[٩] وهكذا .

---

(١) انظر نص المحقق ص ١٢ ، ٢٢ ، ٢٦ ، ٥٧ ، ٨٢ ، ١٠٦ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١٤٠ ، ١٥٥ ، ١٩٥، ٢١٢ وغيرها.
(٢) نفسه ص : ٢٨ .
(٣) نفسه ص : ١٣٩ .
(٤) نفسه ص : ٢٠١ .
(٥) نفسه ص : ٥٢ ، ١١٢ ، ١١٤ ، ١٣٧ ، ١٤٨ ، ١٥٠ ، ١٨٦ ، ١٨٨ ، ١٩٦ ، ٢٤٣ ، ٢٤٩، ٢٥٢ وغيرها .
(٦) نفسه ص ٨٤ ، ١٩٣ وغيرهما .
(٧) نفسه ص : ١٣٢ ، ٢١٥ وغيرهما .
(٨) نفسه ص :١٩٨ ، ٢٩١ وغيرهما .
(٩) نفسه ص : ٢١٣ .

وكان المؤلّف ـ رحمه الله تعالى ـ مقلاً من الاستشهاد بالحديث النّبويّ الشريف والآثار الموروثة ، حيث بلغ عدد الأحاديث والآثار المستشهد بهما حوالي (١١) حديثاً و (٥) آثار ، وهو بذلك يسير في فلك النُّحاة الذين لايكثرون من الاستشهاد بالأحاديث .

وأمّا بالنسبة للأشعار والأرجاز فقد استشهد بكمٍّ كبيرٍ منهما ، حيث بلغ مجموع مااستشهد به في هذا القسم أكثر من (١٦٥) شاهداً ، مما يدل على اهتمامه وعنايته بالشواهد الشّعريّة ، ومنهجه فيهما لايختلف عن غيره من النحاة حيث إنّه أحياناً يذكر البيت بكامله كما أورده المصنِّف ، وقد يذكر المصنِّف الشطر الذي فيه الشاهد، فيكمله الشارح لإتمام الفائدة ، وقد ينسب بعض هذه الشواهد إلى قائلها وقد لاينسبها ، وقد تمكّنت بتوفيق اللّه من معرفة بعضها .

أمّا شواهده بالأمثال والأقوال العربية ، فقد كان للمؤلِّف اهتمام بالغ في مجال الاستشهاد بهما فجاء الشرح مليئاً بهما ، ويكفي أن أحيل القارئ إلى الفهرس الخاص بهما .

* * *

موقفه من فضَيل (المصنّف) :

في الحقيقة أنّ الزّبيريّ لم يخرج عن مذهب شيخه النّحوي في معظم آرائه ، وإنّما تابعه حنو القَذةَ بالقَذةِ ، وهذه لاتحتاج إلى دليل ، إذ فضّل كتابه (رسالة الوظائف ...) على غيره من المؤلفات النّحوية فجاء في مقدمة المخطوطة قوله :(١)

« وجدتها بليغة التّركيب والمباني ، كثيرة الفوائد والمعاني ، متضمنة من عجائب الغُرر النّحوية ، وغرائب النُّكت الإعرابية ، مالا يوجد في أساس كلام المتقدمين ، ولا في فرع مفصل الأكثرين ، ولا في المغني من كتب النّحاة المتفردين ، ولا في تسهيل صعاب المعربين ... بديعة إذا تأملها أولو التّحصيل ، ولو نظر إليها الخليل لعفّت مذاهبها عن فطَن الخليل » إلخ .

فقام بشرحه بعد جمع نسخه ، إذ أشار في أثناء الشّرح أنّه اطلع على أكثر من نسخة لهذا المؤلّف(١)، ولولا استحسانه لهذا المؤلّف لما شرحه ، وفي بعض الأحيان نجده يعمق هذه الفكرة فيرجح رأي شيخه ، ويستحسن عبارته على قول كثير من النّحاة كالزّمخشريّ ، وابن الحاجب ، وابن هشام، وغيرهم ، وعلى الرّغم من ذلك فقد كانت للزّبيريّ شخصيته العلمية المرموقة ، وإلاّ لما طُلِبَ منه شرح هذا الكتاب الغامض على بعض الطّلاب ، استمع إليه يقول :(٢) « فالتمس منّي من أرى إسعافه عليَّ فرضاً ... أن أضع عليها شَرحاً يُسفر عن وجوه مخدّراتها النّقاب ، ويبرز من خفي مكنوناتها ما وراء الحجاب ، فأجبته إلى ذلك ... ووضعت عليها شَرحاً أفصح عن ألفاظها ومعانيها ... » إلخ . ومما يوضح شخصيته أكثر اعتراضه على شيخه في بعض الأحيان ، وإليك نماذج لكلّ منها :

أولاً : ميله إلى الأخذ بآراء شيخه ، وترجيحها على آراء بعض العلماء :

أ ـ قوله مع الزّمخشريّ في حَدِّ الموصولات :(٣) « (والموصولات) وهو جمعُ موصولٍ، وهو في الأصلِ ، اسمُ مفعول من وَصَلْتَ الشّيءَ بغيره ، إذا جعلتَه من تمامِه ، (وهو) في الاصطلاحِ : (ما لا [يتمّ] جزءاً) من الكلامِ ([إلاّ بجُملةٍ خَبريةٍ]) مَعلومةٍ

(١) انظر ص ٢٨٦ من النص المحقق .
(٢) انظر ص ١ ، ٢ النسخة الأصلية (مخطوط) .
(٣) انظر ص ٢٠٧ من النص المحقق .

للسّامع ، ومعناه : أنّك إذا قلت : قام الّذي ، فلا تتمّ فَاعِلية « الّذي » إلاّ بقولك : قام أبوه ، أو خرج ، أو نحو ذلك ، وهذا حدٌّ حسنٌ عَالٍ ، وهوأحسنُ من قولِ الزّمخشريِّ : « مالا يتمّ اسماً إلاّ بصلةٍ ، وعائد » ، فإنّ « الّذي » بانفراده اسم ، ولكنه لايكون أحد جزئي الجُملةٍ إلاّ بجُملةٍ ، وعَائدٍ » اهـ .

ب ـ قوله مع ابن الحاجب في بعض القضايا النّحوية :(١) « واعلم أنّ تقدير الجار، إنّما يكون في الإضافة المعنوية ، لا اللّفظيّة نحو : ضارب زيد ، فإنّ « ضارب » مضاف إلى « زيد» بنفسه لا بواسطة حَرفِ جَارٍّ.

ولقد أجاد المؤلّف هنا حيث لم يقيد المضاف إليه بأن يكون اسماً كما مشى عليه ابن الحاجب في كافيته ؛ لأنّ المضَافَ لايكون إلاّ اسماً ؛ لأنّه محكوم عليه ، ولاحكم إلاّ على الأسماء ؛ ولأنّ الغرضَ بالإضافة التّعريف ، والفعل لا يُعرف » اهـ .

جـ ـ قوله في باب التّأكيد :(٢) « واعلم أنّ قول المؤلّف : « وهي نفسه عينه » إلى آخر ألفاظ التّوكيد / بغير حرف العطف أحسن من قول ابن الحاجب : « وهي نفسُه وعينُه [وكلاهما] وكلُّه » إلى آخر ماذكر بحرف العطف ؛ لأنّ ألفاظ التّوكيد لا تتعاطف إذا اجتمعت ، فلا يقال : (جَاءَ زَيدٌ نَفْسُهُ وعَيْنُهُ) ، ولا (جَاءَ القَوْمُ كُلُّهم وأَجْمَعُونَ) وعلّة ذلك أنّها بمعنًى وَاحدٍ ، والشّيءُ لايُعْطَف على نَفْسِه » اهـ .

د ـ قوله في باب الموصولات :(٣) « (وأيّ) بفتح الهمزة وتشديد الياء للمذكر (وأيَّة) للمؤنث ، (وهما) أي : « أيّ » و« أيّة » (كـ : « مَنْ ») في أوجهها الأربعة ، وهي : كونها موصولة ، واستفهامية ، وشرطية ، وموصوفة ، وتجيء بعيد ذلك أمثلتهما في كلامه ، (إلاّ في الصّفة) ، فإنّ « مَنْ » لايوصف بها ، وهذه العبارة أحسن من عبارة ابن الحاجب حيث قال : « وأيٌّ ، وأيَّةٌ كـ : مَنْ » ، ولم يستثن الصّفة » اهـ .

هـ ـ قوله مع ابن هشام في باب المضمرات :(٤) « (ولو اجتمعا) ، أي : الضّميران المتقدمان ، بأن يلي أحدهما الآخر بلا فَصلٍ (غيرِ مرفوعين) احتراز عما أن

---

(١) نفسه ص ٩٥ ، ٩٦ .
(٢) نفسه ص ١٥٨ .
(٣) نفسه ص ٢٢٣ .
(٤) نفسه ص ١٨١ .

يكونَ أحدُهما مرفوعاً، فإن كان الأول مرفوعاً يجب اتصال الثّاني نحو : أكرمتك ؛ لأنّ الأولَ متوغل في الحرفية ؛ لأنّه فاعلٌ ، فكان الثّاني متصلاً بعامله ، وإن كان الثّاني مرفوعاً يجب اتصال الأول نحو : أُكْرِمُكَ أنا، فعلى هذا يكون قوله : « غير مرفوعين » أولَى من قول جماعة منهم : ابن هشام في « شرح القطر » : « وليس الأول مرفوعاً » ...» اهـ .

* *

ثانياً : **تعقبه لشيخه في بعض الآراء :**

أ ـ ذكر المؤلف ـ إعراباً من أوجه الإعراب الخمسة في الاسم الواقع بعد « لا » النافية للجنس في : « لاحول ولاقوة » ممّا كررت فيه « لا » على سبيل العطف ، وكان عقيب كلّ منهما نكرة بلا فصلٍ ـ قوله :(١) « (وَ رَفْعُهُ) ... (بِفَتْحِ الثَّانِي بضعفٍ) ... » اهـ .

تعقّبهُ الزبيري فقال : « وقوله : « بضعفٍ » ، يعني في رفع الأول وحدَه ، وبعد، فإن أراد بقوله : « بضعفٍ » حَمْلها على « ليس » كما مشى عليه السيد جمال الدين [الحسيني] في شرحه على « لب الألباب » فليس بجيِّد ، وإن أراد بقوله « بضَعفٍ » رفع ما بعدها بالابتداء فهو حقٌّ ، و وجه ضعفه ، أنّ شرط رفعِ ما بعدها التّكريرُ ولاتكريرَ فيه ؛ لضعف العمل/ وإنّما لم يكن فيه تكرير ؛ لأنّ « لا » الثّانية المفتوح مابعدها غير معطوفة على الأُولى ، والكلام أيضاً جملتان، (فلا) الأولى هنا (بمعنى « ليس ») وعملها بمعنى « ليس » قليلٌ [في النثر عند أهل الحجاز دون الشعر] » اهـ .

ب ـ استشهد المؤلف بقول الأعشى على أنّه قد يعطف على مجرور ذي اللام ، المضافُ إلى ضمير ما فيه الألف واللاّم وهو قوله :(٢)

(الواهبُ المائةِ الهِجَانِ وعبدِها)

تعقّبه الزّبيري بقوله : « ضعيفٌ في الاستدلال به إذ لا نصّ فيه على الجرّ ؛ لاحتمال النّصبِ على أنّه معطوف ؛ لأنّه قد يُحتمل في المعطوف مالا [يُحتمل] في المعطوف عليه ، كـ : رُبّ شَاةٍ وَسَخْلَتِها ، حيث جاز هذا التّركيب ، ولم يجز : رُبّ سَخْلَتِه بدون العطف » اهـ .

* * *

(١) نفسه ص ٦٦ ، ٦٧ .
(٢) نفسه ص ٩٩ .

نزعته النحوية :

من خلال دراستي لهذا الكتاب اتّضح لي أنّ الزّبيريّ ذو نزعة بصرية ؛ لأنّه كان كثيراً ما يؤيد ويناصر مذهب البصريين ويحتج بأقوالهم مما جعلني أجزم بأنّه ذو نزعة بصرية .. والأمثلة على ذلك كثيرة .. ولكنّه على الرّغم من بصريته الواضحة فإنّ لديه نَوعاً من التّحرر الفكري فقد وقف مَوقفاً مُعتدلاً بين المدرستين (البصرية والكوفية) في بعض الأحيان ، بل ناصر مذهب الكوفيين ورجحه كما رأينا ذلك في مبحث موقفه من المسائل الخلافية :

ـ قوله في مبحث : إضافة الصِّفة إلى موصوفها ، والموصوف إلى صفته:(١) « واعلم أنّ مذهب الكوفيين جواز إضافة الصِّفة إلى موصوفها ، والموصوف إلى صفته، وأنّ مذهب البصريين منع ذلك بالكلية ، لما يلزم فيه من إضافة الشّيء إلى نفسه ، وهو محالٌ ، وما سمع ممّا يُوهِمَ شَيئاً من ذلك ؛ يؤول كما يأتي بَيَانُه .

ومذهب البصريين هو المختار وهو الرّاجح عند المؤلف ولهذا انتصر للبصريين، فقال : (وأمّا « حبّةُ الرُّمانِ العَطار » ، و « بَقلَةُ الحَمقاءِ » و بَابُ « جَرْدُ قطيفَةٍ ، و « دَارِ الأخرَةِ » و « زَيدِ بَطةَ ، مُؤولٌ) ، فـ « حَبّةُ الرّمان العَطار» مُؤولةٌ ، وتأويلها بأن يُقدّر موصوفٌ مضافٌ إليه المذكورة .

و « بَقلةُ الحَمقاءِ » مُؤولةٌ بـ « بَقلةِ / الحَبّةِ الحَمقاءِ ، فالحَمقاءُ : صفةٌ للحبّةِ لا للبَقلَةِ ، وسُمِيَت حَمقاءُ ؛ لأنّها تنبت في مجاري السّيول ، فَيَمُرّ السّيل بها ، فيقطعها، [فتطؤها] الأقدام .

وَ « جَرْدُ قطيفَةٍ » يؤول بأنّهم حذفوا قطيفَة من قولهم : قَطيفَةٌ جَرْدُ حتى صار كأنّه اسم غير صفة ، فلما قصدوا تخصيصه ؛ لكونه صَالِحاً بأن يكون قطيفة وغيرها، مثل : « خَاتَم » في كونه صَالِحاً بأن يكون « فِضَّة » وغيرها، أضافوا إلى جنسه الذي يتخصص به ، كما أضافوا «خَاتماً» إلى فِضّة فليس إضافته إليها من حيث إنّه صفة لها، بل من حيث إنّه جنسٌ مبهمٌ أضيف إليها للتّخصيص .

---

(١) انظر ص ١٠٨، ١٠٩ من النص المحقق .

و« دَارُ الآخرَة » مُؤولٌ بـ « دَارِ [الحياةِ] الأخرَةِ ، و« زَيدٌ بَطةَ » مُؤولٌ بحمل أحدهما على اللّفظ ، والأخر على المدلول ، فكأنّك إذا قلت : جاء ني زَيدُ بطةَ ؛ قلت : جاء ني مدلول هذا اللّفْظِ، ولم يقولوا : بَطَّةُ زَيدٍ ؛ لأنّ مرادَهم بالإضافة التّوضيحُ ، واللّقبُ أوضحُ من الاسمِ غَالِباً، فالمضاف هنا ليس مضافاً إلى صفته ، بل هو مضاف إلى محذوف هو الموصوف بهذه الصِّفات ، كما تبيّنَ ، لا يقال : إنّ الحذفَ للموصوف ، وإقامة الصِّفةِ مُقَامَهُ خلافُ الأصْلِ ؛ لأنّا نقولُ : الأصْلُ في الإضافة هي الحقيقة فلا تتحقق إلاّ بتقدير مَوصُوفٍ مَحذُوفٍ » اهـ .

ـ وقوله في مبحث تأكيد النّكرة :(١) « (ولاتُؤكّد النّكرةُ) عند البصريين (بـ « كِلاَ ، وكِلْتا ، وكُلّ ، وأجْمَعِين)؛ لأنّ التّأكيد بهذه الألفاظ وبباقي ألفاظِ التّأكيد ؛ لرفع الاحتمال عن أصل النِّسبة أو عن عمومها ، وإذا كان المتبوع نكرةً فرفع الاحتمال عن ذاته ، وأيّ شَيءٍ هو أولى من رفع الاحتمال عن النِّسبة الحاصلة بعد معرفة الذّات ، فَوَصْفُ النّكرةُ لتتميزَ عن غيرها أَوْلَى من تأكيدها .

(وصحّ) تأكيد النّكرة (بـ : كلّ وأخواته) لا بـ « النّفس والعين » عند الكوفية (لو حُدِّدَ) ، أي : المنكُور المؤكّد ، وهو ما كان مَوضوعاً لمُدّةٍ لها ابتداء وانتهاء (كيَوْمٍ وأسبوعٍ وشَهرٍ وحَولٍ) كقوله :

قَدْ صَرَّتِ البَكْرَةُ يَوماً أَجْمَعا

وهذا عند البصريين لايستقيم الاحتجاج به ؛ لأنّه منصوب ، « والرِّوَايَةُ الصَّحيحة :

[قَدْ صَرَّتِ] ألبَكْرَةُ يومَا أجمَعَ

بلا تنوين أراد : يَوْمِي أجمَعَ » ، فالألف بدلٌ من [ياء] الإضافة » اهـ .

ـ وقوله في مبحث ضمير الفَصل :(٢) « (يُسَمَى) هذا المرفوع المذكور عند البصريين /(الفَصْلُ) ؛ لأنّه فَصَلَ بين المبتدأ والخبر، (و) يسمى عند الكوفيين (العمادُ) ؛ لأنّه يُعْتَمَدُ عليه في الفائدة ، إذ به يتبيّن أنّ الثّاني خبرٌ لاتابع .

---

(١) انظر ص ١٥٨، ١٥٩ من النص المحقق .
(٢) نفسه ص ١٨٩، ١٩٠.

وبعض الكوفيين يسميه « الدّعامة » ؛ لأنّه يدعم به الكلام ، أي : يقوّي ويؤكد ، وسماه بعض المتقدمين « الصفة » وقد ردّ عليهم سيبويه ، وتسمية البصريين أقرب إلى الصّواب ؛ لأنّ الشّيء يُسمى باسم معناه في أكثر الألفاظ ، ولما كان المعنى في هذا اللّفظ الفَصلُ كان تسميته فَصلاً أحرى من تسمية الكوفيين له عماداً .. » اهـ .

وعلى ضوء ما سبق يمكننا أن نَقولَ : إنّ الشّارحَ ذو نزعة بصرية ، فإن كان له مَوقفٌ مُعتدلٌ في بصريته وتبصره ، فاطلاعه الواسع على آثار وآراء السّابقين له كـ « ابن الحاجب ، والجامي» وغيرهما ، جعله يتريث في إصدار الأحكام ويزن الأمور بميزان العدل ومثل هذا كثيرٌ حافلٌ به هذا الشّرح .

ـ أمّا عن تأييده لمذهب الكوفيين فمن ذلك قوله في مبحث (إذا) المفاجأة :[1] « ثم اختُلف في حقيقة (إذا) المفاجأة ، هل هي حرفٌ ، أم اسم ؟، وعلى الاسمية ، هل هي ظرف مكان ، أم زمان ، ثلاثةُ أقوالٍ ، ذهب إلى الأول الأخفش والكوفيون ، وإلى الثّاني : المازني ، والمبرد ، والفَارسي ، وابن جني، وعُزِيَ لسيبويه ، وإلى الثالث الزّجاج ، والرِّيَاشي ، واختاره جماعة من متأخري المشارقة والمغاربة ، والصحيح الأول ، ويشهد لهم قول العرب : « خرجتُ فإذا إنّ زَيداً بالبابِ » ، بكسر « إنّ »، فلو كانت «إذا» ظرف مكان أو ظرف زَمان ، لاحتاجت إلى عامل يعمل في محلها النّصبُ و « إنّ » لايعمل مابعدها فيما قبلها ، وإذا بطل أن يكون ظرفاً تعيّن أن يكون حرفاً » اهـ .

فالشّارح في هذه المسألة رجّح مذهب الكوفيين حين رأى الحقّ معهم .. وهذا مما يؤكّد لنا أنّ اطلاعَه لآراءِ النّحويين من عُلماءِ البَصرةِ والكُوفةِ وغَيرِهم وَاسعٌ جِداً.

* * *

(١) انظر ص ٢٤٧، ٢٤٨من النص المحقق ، و ص ٤٢ من قسم الدراسة .

القيمة العلمية للكتاب :

في هذا الكتاب ثروة نحوية كبيرة إذ كان الشارح ـ رحمه الله ـ مغرَماً بعلم العربية فقاده ذلك إلى الاطلاع على كثير من المصادر النحوية فتمثلها أحسن تمثلاً، واستوعبها ، ثم أنت أودعها هذا الكتاب ، فلا غرابة أن يجيء هذا الشرح حافلاً بمادة نحوية غزيرة ، يحسن بمحبي النّحو وطلاب العربية أن يطلعوا عليه لينهلوا من معينه الثّر .

والحق أقول إن هذا الكتاب لايستغني عنه طلاب العربية خصوصاً الشادين منهم ، حيث اهتم الشارح بكثرة ضرب الأمثلة وإيراد الشواهد المؤيدة للقاعدة في أذهان طلاب العلم كقوله في مبحث وقوع الحال جملة :(١) « ومثلها من التنزيل قوله تعالى :(٢) ﴿ قالوا لئن أكله الذئب ونحن عصبة ﴾ وقوله تعالى :(٣) ﴿ كما أخرجك ربّك من بيتك بالحقّ وإن فريقاً من المؤمنين لكارهون ﴾.

(وجاء بِشْرٌ وهو راكب) مثال للجملة الاسميّة المقرونة بالواو والضمير ، ومثالها من التنزيل / قوله تعالى :(٤) ﴿ فَلاَ تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَاداً وَأَنْتُم تَعْلَمُونَ ﴾ وقوله تعالى :(٥) ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الّذِينَ خَرَجُوا مِن دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ المَوْتِ ﴾ وهذا والذى قبله فصيحٌ في الكلام ، كثير .

(ونحو) قوله تعالى :(٦) ﴿ ذَلِكَ الكِتَابُ لا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ ﴾ مثال للجملة الاسميّة المقرونة بالضمير الخاليّة من الواو .

(وقلّ) في كلامهم (الأول) وهو كون الجملة الاسميّة بلا وَاوٍ كـ : « خرجت زيد على الباب » اهـ.

ـ وقوله في باب المستثنى :(٧) « واعلم أنّ « سِوَى » تستعمل في الاستثناء المتصل، والمنقطع ، ويوصف بهما كما يوصف بـ « غير» فمثالها في الاستثناء المتصل : قام القومُ سِوَى زيدٍ ، ومنه قوله :

كُلُّ سَعْيٍ سِوَى الّذى يَعْقِبُ [الفَوْ زَ] فَعُقْبَاهُ خَسْرَةٌ وخَسَارُ

---

(١) انظر ص ١٠ من النص المحقق .
(٢) سورة يوسف الآية (١٤) .
(٣) سورة الأنفال الأية (٥) .
(٤) سورة البقرة الآية (٢٢) .
(٥) سورة البقرة الآية (٢٤٣) .
(٦) سورة البقرة الآية (٢) .
(٧) انظر ص ٤٥ من النص المحقق .

ومثالها في المنقطع : جَاء القَومُ سوى حِمَارٍ ، ومنه قول الشّاعر :

لَمْ أُلْفِ في الدّارِ ذَا نُطْقٍ سِوَى طَلَلٍ قَدْ كَان يَعْفُو ومَا بِالْعَهْدِ مِنْ قِدَمِ

ومثالها وصفاً : مررت برجل سِوَاك ، أي : غَيرِك ، ومنه قول حَسان :

أصَـابَـهُمُوا بَلاءٌ كان فيهم سِوَى ما قَدْ أَصَابَ بَنِى النَّضِيرِ » اهـ .

ـ وقوله في باب المجرورات :[1] « (والمضاف يُنْقل إعرابه) إلى المضاف إليه بعد حذفه ، وهو في ذلك على قسمين : سَمَاعِيٌّ وقِيَاسِيٌّ ، فَالسَّمَاعِيُّ : مايصحّ استبداد القائم مقام المضاف بالإعراب والمعنى ، كقول عمر بن أبي ربيعة .

لا تَلُمْنِي عَتِيقُ حَسْبِي الَّذِي بِي إنّ بِي يَاعَتِيقُ مَا قَدْ كَفَانِي

أراد : يابن أبي عتيق .

والقِيَاسِيُّ : مالايصحّ فيه ذلك ، وهو إمّا فَاعِلٌ نحو[2] : ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ ﴾ ، أي :أمرُ ربِّك ، أو نَائبٌ عن الفَاعل ، نحو [3] : ﴿ وَنُزِّلَ الْمَلَائِكَةُ تَنْزِيلاً ﴾ أي : نزول الملائكة ، قاله ابن جني والدَّرَكُ عليه ، أو مبتدأٌ ، نحو [4] : ﴿ ولكن البِرّ من آمن بالله ﴾ ، أي : بِرّ مَنْ آمن بالله ، أو خبرٌ عن المبتدأ، نحو :

شرُّ المَنَايَا مَيْتٌ بَيْنَ أَهْلِه

أي : مِيتَةُ ميِّتٍ ، أو مفعولٌ به ، (نحو :[5] ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾)، أي :أهلَ القَرْيَةِ ؛ لأنّ من المعلوم أنّ المسئولَ أهلُها لا هي ، أو مَفعولٌ مُطلقٌ ، كقول الأعشى ميمون :

أَلَمْ تَغْتَمِضْ عَيْنَاكَ لَيْلَةَ أَرْمَدَا

أي : اغتماض لَيلَةِ أَرْمَدَا، أو مَفعولٌ فيه ، نحو قولهم : أتيتك طلوعَ الشّمس، أي : وقت طلوعها، أو مَفعولٌ له ، نحو : جئت زيداً فَضلَه ، أي : ابتغاء فَضله ، أو مفعولٌ معه، نحو :جاء زيد والشّمسَ ، أي: وطلوعَ الشّمس ، أو حَالٌ ، نحو : [تَفَرّقُوا] أَيَادِي سَبَأَ ، أي: مِثْلَ أَيَادِي سَبَأَ ، أو مجرورٌ بالحرف ، نحو[6] : ﴿ كَالَّذِي يُغْشَى عَلَيهِ مِنَ الْمَوْتِ ﴾ ، أي : كدوران الذي يغشي عليه من الموت .

---

(١) انظر ص ١١٣ ، ١١٤ من النص المحقق .

(٢) سورة الفجرالآية (٢٢) .

(٣) سورة الفرقان الأية (٢٥) .

(٤) سورة البقرة الآية (١٧٧) .

(٥) سورة يوسف لآية (٨٢) .

(٦) سورة الأحزاب الآية (١٩) .

(أو يتركه) ، أي : يترك المضاف إليه (عليه) ، أي :على إعرابه، وهو الجرّ، ولايخلف المضاف في إعرابه ، (كـ : ما كلّ سَوْداءَ تَمْرَةٌ ، ولا بَيْضَاءَ شَحْمَةٌ)، فأبقوا « بيضاء » على جرّها مع أنّها مضافٌ إليها « كلٍّ » مَحذوفةٍ ، و« كلٌّ » المحذوفةُ معطوفةٌ على « كلٍّ » المذكورةِ ، أي : « ولا كلّ بيضاءَ شَحْمَةٌ » اهـ .

ولا غرابة في ذلك فقد ذكر الشّارح في مقدمة كتابه أنّه :(١) « حَاوٍ لما في كثير من المبسوطات ، جَامعٌ لنوادر المسائل وشوارد الشّواهد المنقولات... ولما تمّ على هذا الأسلوبِ البديعِ ، والدّستورِ الحصينِ المنيعِ ، جعلتُه خدمةً لسدة من بسط بساط العدل ... » إلخ ، وقديماً قالوا :

« كلّ فَتاةٍ بأبيها معجبة » (٢)

كما امتاز هذا الكتاب بمناقشة علماء النّحو فيما ذهبوا إليه ، نحو قوله مع الجرمي وغيره ، في باب المستثنى : (٣) « (قيل) والقائل الجَرْمي ، والرّبَعي، والأخفش ، (و) ينجر المستثنى بـ (خلا و عدا) مقرونان (بـ « ما » أيضاً) نحو : قَامَ القَومُ ماخلا زيدٍ ، وماعدا عمروٍ ، بجر « زيدٍ وعمروٍ » ، وجعلوا « ما » زائدة لامصدرية ، وزيادة « ما » قليل الحارِ شاذةٌ ، وإنّما قياسها أن تُزاد بينهما نحو :(٤) ﴿ عَمَّا قَلِيلٍ ﴾ ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِن اللّهِ ﴾(٥) ، ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِيثَاقَهم ﴾(٦) » اهـ .

ـ وقوله مع المبرد في باب النّعت :(٧) « وذهب المبرد إلى أنّ المضاف دون ما أضيف إليه مطلقاً ، ولا يخفى وجه ضعفه ، أو بالمضاف إلى اسم إشارة « إلاّ » بباب ذي اللّام ، فإنّه يصحّ وصفه حينئذٍ لما يأتي ـ بعيد ذلك ـ بيانه » اهـ .

ـ وقوله مع السّيرافي فيما ذهب إليه في باب المستثنى:(٨) « وذهب السّيرافي إلى أنّ العامل في هذا المستثنى الموجب النّصب هو ما قبل « إلاّ » من فعل أو غيره بتعدية «إلاّ » ، ونسبه « مُلّه جامِي » إلى البصريين .

---

(١) انظر : مقدمة المخطوطة ص ١ ، ٢ .
(٢) انظر : كتاب الأمثال لأبي عبيد القاسم بن سلام ص ١٤٣ .
(٣) انظر ص ٤٩ من النص المحقق .
(٤) سورة المؤمنين الآية (٤٠) .
(٥) سورة آل عمران الآية (١٥٩) .
(٦) سورة النساء الآية (١٥٥)
(٧) انظر ص ١٣١ من النص المحقق .
(٨) نفسه ص ٣٧ .

ويبعده صحة تكرار « إلاّ » نحو : قاموا إلاّ زيداً إلاّ عمراً ؛ ولأنّه يلزم من عمل الفعل فيهما عدم النّظير ، إذ ليس في كلامهم فعل معدًّى إلى شيئين بحرف واحدٍ دون عطف » اهـ .

- وقوله مع الزّجاج والزّمخشري في إعراب كلمة (كَافّة) من قوله تعالى :(١) ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ كَآفَّةً لِلنَّاسِ﴾ « : « وأجاب الزّجاج عن هذا التّمسك بجعل « كَافّة » حال من « الكاف » ، والتاء للمبالغة كما في « علاّمة » ، والمعنى : وما أرسلناك إلاّ كافّة للنّاس عن الشّرك وارتكاب الكبائر ، والزّمخشريّ يجعلها صفة لمصدر محذوف، أي : « وما أرسلناك إلاّ إرسالة كافّة للنّاس » .(٢)

ويُبْعِدُ قولَ الزّجاجِ أنّ إلحاق التّاء للمبالغة مقصورٌ على السّماع ، ولا يأتي - غالباً - إلاّ في أحد أبنية المبالغة ، و « كَافّة » بخلاف ذلك ، فإن حُمِلَ على « راوية » كما حمله السّيد عبد اللّه الحسينيّ في شرحه على « لُبّ الألباب » في أحد تأويلاته فهو حمل على شَاذٍّ الشّاذِّ .

ويُبْعِدُ قولَ الزّمخشريِّ أنّ العرب لم تستعمل « كَافّة » إلّا حالاً ، وعلم مما ذكره أنّه لايجوز أن يتقدم الحال على العامل المعنوي بالاتفاق ، ولا على المجرور في المشهور (إلاّ) إذا كان العامل (ظرفاً) أو شبهه (فيهما) ، فإنّه يجوز أن يتقدم عليهما بشرط أن يكون المبتدأ متقدماً على الحال نحو : زَيدٌ قَائماً في الدّار ، وهذا مذهب الأخفش » اهـ .

- وقوله مع ابن الطّراوة ومن نَحَا نَحوَه من النّحويين في «لات »:(٣)

«وذهب ابن الطراوة ، وغيره إلى أنّ هذه التّاء اللاحقة لـ : « لا » النّافية ليست لتأنيث اللّفظ ، ولا زايدة على «لا» ، وإنّما هي زائدة على لفظ « الحين » ، و به قال أبو [عبيد] واستدلّ على ذلك ، بأنّه وجدها في الإمام - و هو مُصحَفُ عثمان بن عفان - رضي اللّه عنه ، قد كُتِبَتْ متصلة بالحين ، واستشهد على ذلك أيضاً بقول الشّاعر :

العاطفونَ تَحِينَ ما مِنْ عاطفٍ و المُنْعِمُونَ يداً إذا ما أنْعَمُوا

فزيدت التّاء على الحين ، والأصلُ : « العاطفونَ حينَ ما مِنْ عاطفٍ » ، ولا دليل فيما ذكروا ، أمّا ما وُجِدَ في المصحَفِ ، فكم فيه من أشياء خارجة على القياس ! .

---

(١) سورة سبإ الآية (٢٨) .

(٢) انظر ص ١٦ من النص المحقق .

(٣) انظر ص ٨٧ من النص المحقق .

وأمّا البيت فقد خَرّجه بعضهم على أنّ التّاء كانت في الأصل هاء السّكت ، والتّقدير: العاطفونَه ، ثم أثبت في الوصل إجراء له مجرى الوقف ثم أبدلت تاءً » اهـ .

ـ وقوله معه ـ أيضا ـ في مبحث ضمير الشأن والقصة :(١) « وأنكر ابن الطراوة ضمير الشّأن بالكُلّيّة ، وزعم أنّ « الهاء » في نحو : إنّه أَمَةُ اللّه [ذاهبةٌ]، حرف يكف « إنّ » عن العمل ، [و مثل « إنّ » « كان » مثل : « كان زيد قائم »]، و :

إِنّ مَنْ يَدْخُلِ الْكَنِيسَةَ يَوْماً

ألغيت « كَانَ » و « إنّ » كما تُلغي « ظَنّ » ، وما ذهب إليه ظاهر الفساد .. اهـ .

ـ وقوله مع علماء الكوفيين فيما احتجوا به في مبحث حكم العطف على الضمير المرفوع ، حيث قال رحمه الله :(٢) « (وقوله) ، وهو عمر بن أبي ربيعة :

(قلتُ : إِذْ أَقْبَلَتْ وزَهْرٌ تَهَادَى كَنِعاجِ الملاَ تعَسَّفْنَ رَمْلا)

هذا البيت احتجّ الكوفيون به على جواز العطف مِنْ غَيْرِ تَأْكِيدٍ ولا فَصْلٍ ، فإنّهم قالوا : إنّ « زَهْر » معطوف على الضمير المستتر المرفوع في « أقبلتْ » من غير تأكيدٍ ولافَصْلٍ ، ولاحُجَّةَ لَهُم فيه ؛ لاحتمال الضرورة لأجل الشعر.. » اهـ .

ـ وقوله معهم أيضا في مبحث ضمير الشأن والقصة :(٣)« واحترز بالجملة عن المفرد ، فلا يفسره خلافاً للكوفيين وأبي الحسن ، فإنّهم يجعلون « الهاء » في نحو : ظننته قائماً [زيد] ضَمِيرَ الشَّأْنِ ، وَ « قَائِماً » مفعولاً ثانياً لـ « ظننت » ، ويرفعون «زيداً » بـ « قائم » ويفسرون بـ « قائم » ومرفوعه ضمير الشأن ، ففسروا ضميرَ الشّأن بمفرد ؛ لأنّ اسمَ الفاعلِ مع فاعله مفردٌ ، وذلك ممنوعٌ ، إذ لم يثبت ، ولو سُمِع نظير هذه المسألة خُرِّجَ على أنّ « زيداً » مبتدأ ، و « ظننته قائماً» خبرٌ مُقَدَّمٌ ، و « الهاءُ » عائدةٌ على « زيدٍ » وهو الذي يتبادر إلى الفهم .. » اهـ .

وتظهر من خلال ما سبق قوة شخصية الزّبيري في مناقشته لآراء السابقين مناقشةً وَاعيةً ناضجةً .. وتلك ميزةٌ نَادرَةٌ قلّما نجدها عندالمؤلّفين .

---

(١) نفسه ص ١٩٥ .

(٢) نفسه ص ١٤٦ .

(٣) نفسه ص ١٩٤ .

ومن هذا المنطلَق لا أجاوز حقيقة إذا قلت : إنّ هذ المستوى الّذي وجدته في هذا الشرح رفيع جداً .. ولاغرابة فالشارح غالباً ما يستمد قُوّته وأصالته وعُمق آرائه من كتب النّحاة السابقين له حقّاً وصدقاً ، وربّما كان لكتاب سيبويه ، وكافية ابن الحاجب ، وفوائد الجامي ، والعباب لنقره كار ، وشرح الفصول لابن إيّاز » نصيبٌ كبيرٌ من كلّ ذلك .. ولا أريد أن أثني على هذا الشّرح ، وأعطيه أكثر مما يستحق ، ولكنني سأترك ذلك للقارئ الكريم ليقدّره حقّ قدره ، وخير من يقدره أساتذتي الفضلاء المتخصصون الّذين سيتولون تقويمه والحكم عليه .

* * *

القسم الثّاني : النّص المحقق

القسم الثاني : النَّصّ المحقق ، ويسبقه ما يأتي :

أ) وصف المخطوطتين ، ونماذج منهما .

ب) منهج التَّحقيق .

ثم يعقب النَّصّ المحقق الفهارس الفنيّة المتعدّدة كما هو متبع في مناهج البحث والتَّحقيق .

وصف مخطوطتي الكتاب ونماذج منهما

اعتمدت في تحقيق هذا الكتاب نسختين مصورتين له لم أعثر على غيرهما، أولهما عن مكتبة تشستربيتي - دبلن - في برطانيا برقم (٤٢٢٩) وفي مركز البحث العلمي وإحياء التّراث الإسلامي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة صورة منها على الميكروفيلم ، تحمل رقم (٣٦٧) نحو . والأخرى عن دار الكتب المصرية بالقاهرة برقم (٥٦) نحو ، قمت بتصويرها وإحضارها .

النسخة الأولى :

وهي المصورة عن مكتبة تشستربيتي في برطانيا ، وهي نسخة جيّدة مكتوبة بخط نسخ حسن وبعض كلماتها مضبوطة بالشكل ، وتتكون من (٤٠٠) صفحة من القطع الكبير ، في كل صفحة (٢٧) سبعة وعشرون سطراً ماعدا المقدّمة، فإنها أقلّ من ذلك ، وتختلف كلماتها من سطر إلى سطر غير أنها أحيانا تصل إلى (١٥) كلمة في السّطر الواحد ، دون تمييز بين كتابات المتن والشرح ، ولم يعرف ناسخها ولا تاريخ نسخها ، وربّما السّبب في ذلك فَقْدُ آخر الورقة من صفحاتها ، وقيل : إنّ تاريخ نسخها ترجع إلى القرن الحادي عشر الهجري، (والله أعلم) وعلى ورقتي العنوان تملّكاتٌ ، وسَماعاتٌ ، وبعضُ عبارات الإعجاب .

وهذه النسخة الّتي اعتمدتها في التّحقيق ، وذلك لوضوح خطها وسبق وصولها في حوزتي ، وقد رمزت لها بالأصل .

* * *

النسخة الثانية :

وهي النسخة المصورة عن دار الكتب المصرية بالقاهرة ، وهذه النسخة - للأسف - غير واضحة ، وفيها تصحيف وتحريف ، كما سقط منها جزء كبير ، وقد أشرت إلى ذلك في الحاشية ، إلاّ أن هذه النسخة ذات قيمة

عاليةٍ ، إذ كتب المتن فيها بقلم يخالف لونه لون الّذي كتب به الشّرح ، ولولا العيوب الحاصلة فيها وعدم وضوحها والنّقص الوَاقع فيها لما اتخذت النّسخة الأولى أصلية ، ولهذا جعلتها مساعدة للأصل وأثبت ما بينهما من فروق في الحاشية .

وتتكون هذه النّسخة من (٥٥٩) صفحة تقريباً عدا صفحة العنوان، في كلّ صفحة (٢٥) سطراً ، ويتراوح كلّ سَطرٍ منها ما بين (٨) كلمات و (١٢) كلمة في كلّ سَطرٍ .

وهي مكتوبة بخط نسخ جميل ، ولم تضبط كلماتها بالشّكل ، وناسخها : محمد حسن تريكي ، فرغ من نسخها في يوم الجمعة الموافق للثامن عشر من شهر رجب سنة أربع وخمسين ومائة وألف هجرية ١٨/ ٧ / ١١٥٤ هـ .

* * *

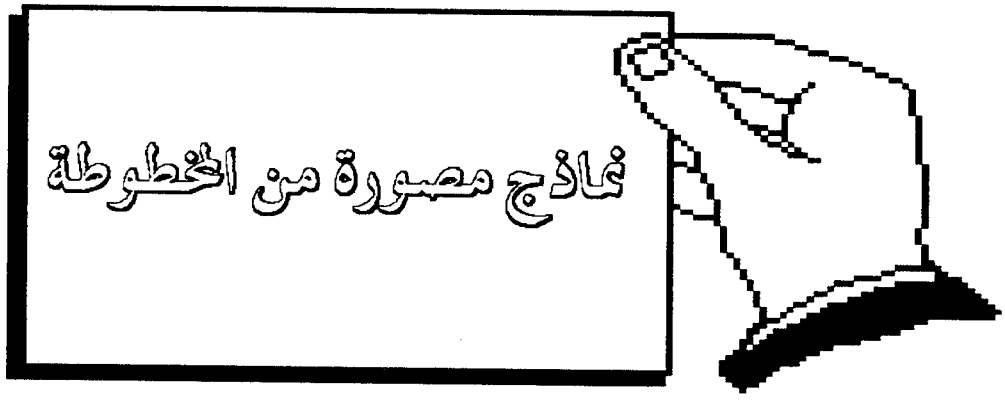
نماذج مصورة من المخطوطة

ورقة الغلاف من الأصل

الورقة الأولى من الأصل (بداية الكتاب)

الورقة الأولى من القسم الثاني (نسخة الأصل)

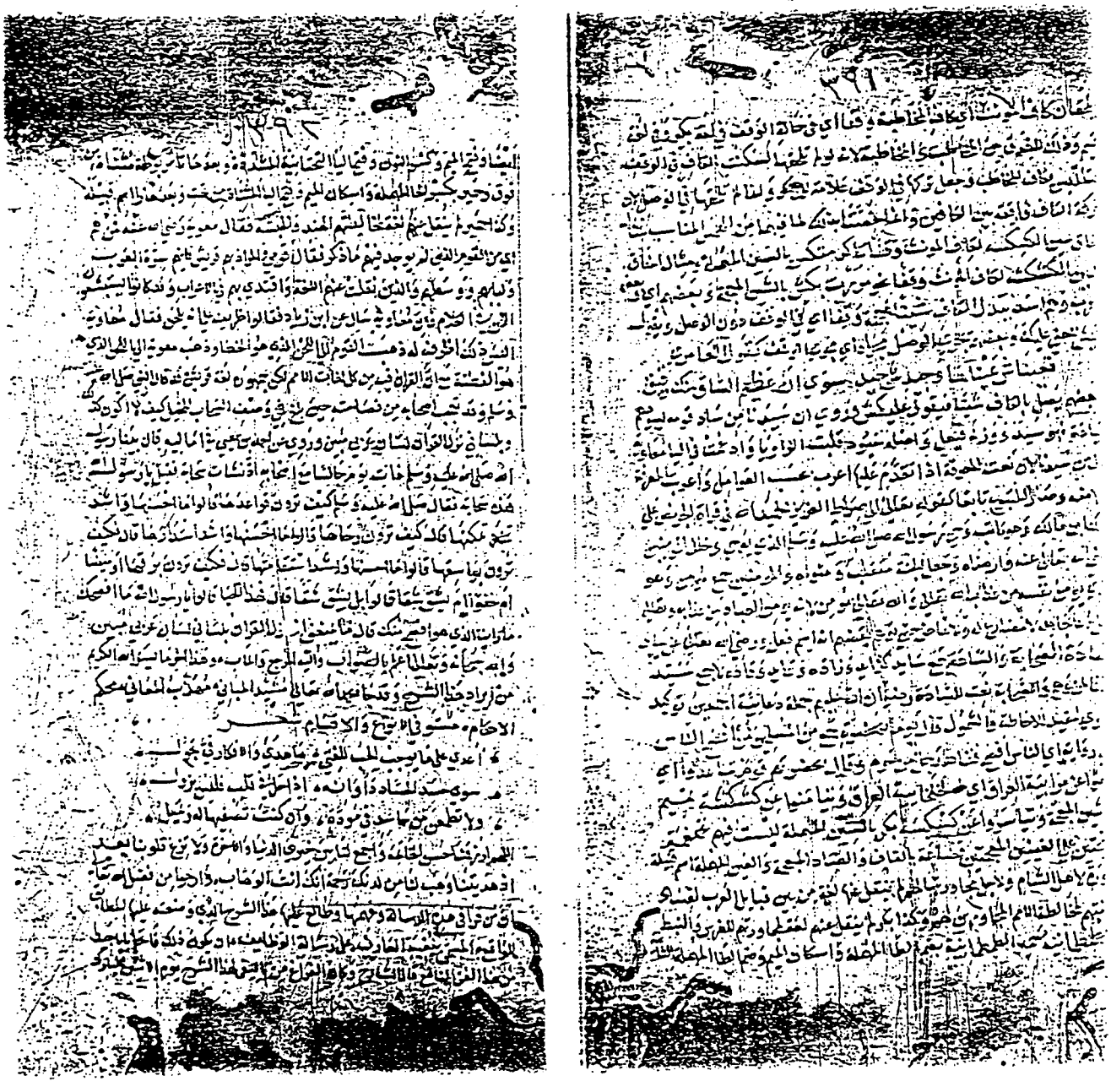

الورقة الأخيرة الأصل (نهاية الكتاب)

صفحة العنوان من نسخة (د)

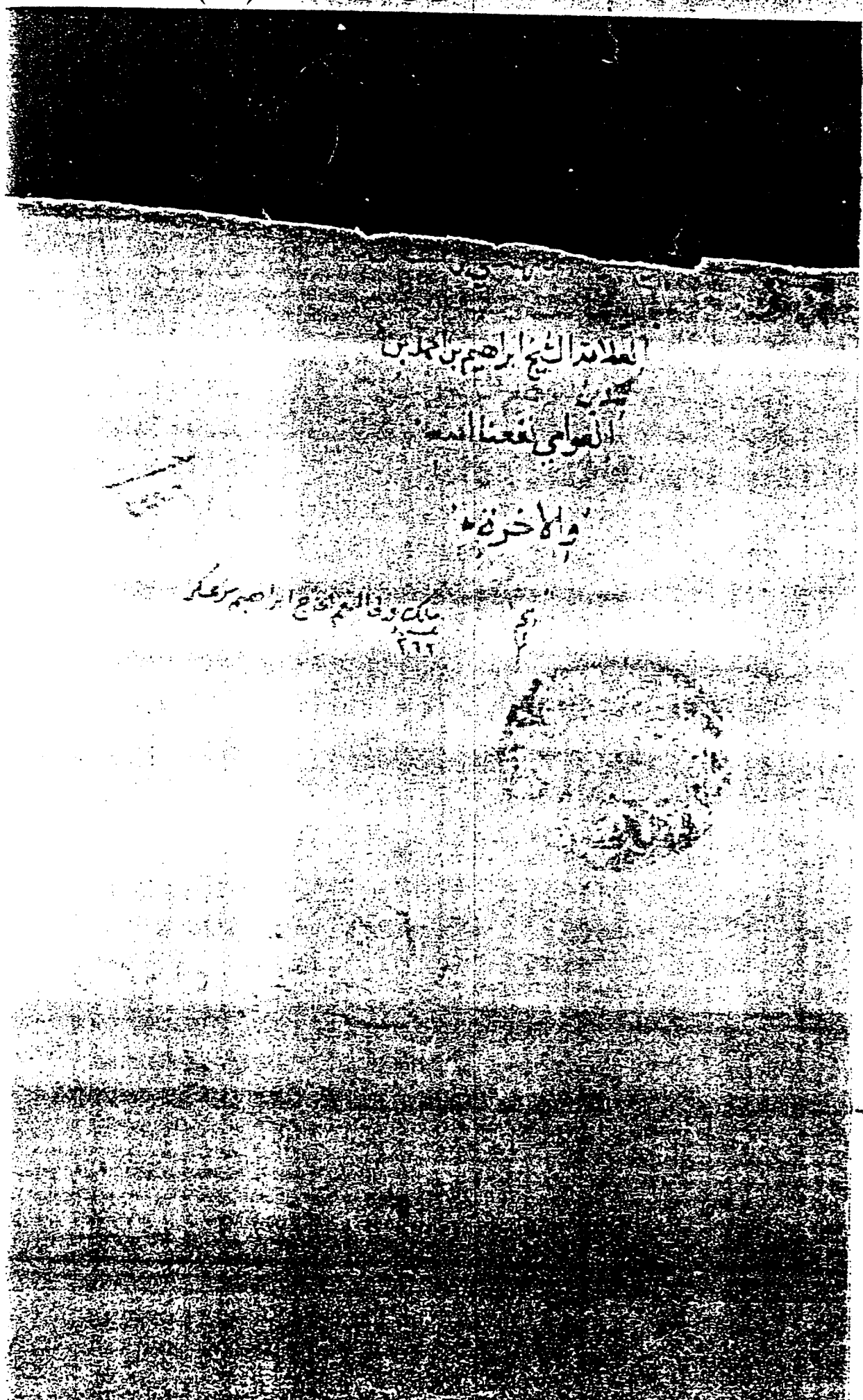

بينهما على سبيل الانكار لا عن ذات الامرين وكونهما واقعا حكمنا
بصحوبة العقاب في هذه المسئلة ... وما عاثله
وافهمه ... المفعول معه على عامل المصاحب ما اتفاق والعلة
خلافا لابن جني والعلة في منع تقديمه على العامل ان الواو واو
عطف في الاصل كما لا يجوز زيد قام عمرو فكذا هذا وقيل المانع انها
شبيهة بواو العطف وتنسب الى ابن مالك وزعم ابن جني انه يجوز
تقديمه على المصاحب خاصة واحتج بقوله جمعت وحسا غيبة
وعيمه حضا لا تلا ان لست عنها بمرعوي وهذا يخرج عند المتمرن
على ان حسا معطوف على غيبة وقدم عليه للضرورة لقوله
الا ايها ... من ذات عرق ... عليك ورحمة الله السلام
اي المفعول معه ... لامتصلا لوجود الواو ولفا
بينه وبين عامله ... عن الما اذ لا واه
حتى تقدد اي كان العاشق مع المحبوبة كعطشان لم يترك شرب
الماء تقدد وتقطع غاية شربه ونهاية امتلائه ولما انهى الكلام على
الحال ... في شرع في الكلام على الملحقات فقال ... وهو لفظة
المال قال الله تعالى واصلح بالهم ويجوز فيه ان يذكر ويؤنث يقال
هن في حال حسن وحال حسنة وتدخل تاءه لفظها بالها فيقال جالة
واصطلاحا النكرة ...
وهذا احسن ما قيل في حد الحال فبذكر النكرة تخرج
المعرفة لان ... الحال لتقييد الحدث المنسوب الى الفاعل او المفعول
بالحال ... وتحصل النكرة من دون المعرفة ويذكر تسلن الهيئة
ومعلوم كونه من الهيئة ... اذا ظهر لك
... هذا الكلام ما بين ... الحال ... صاحبه ستر
... انا وضاحكا وسقنا ما ... من
... ما حاجة ... الدا

الصفحة الأخيرة من نسخة (د) (نهاية الكتاب)

٥٥٩

اللهم ارزقنا حسن الخاتمة واجمع لنا بين خيري الدنيا والآخرة ولا تنزع
قلوبنا بعد اذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة انك انت الوهاب
وارجو من فضل الله تعالى ان من قرأ هذه الرسالة وفهمها وطالع
عليها هذا الشرح الذي وضعته عليها المطابق للواقع المسمى
ببغية العارف على رسالة الوظائف ان يكون ذلك فاتحا بابا جيدا
من هذا الفن النافع قال الشارح وكان الفراغ من تأليفي لهذا الشرح
يوم الاثنين المبارك رابع عشر شهر رجب الفرد الحرام سنة احد
وتسعين وتسع مايه بمنزلي بالجزيرة الخضراء ظاهر الثغر الاسكندري
بالقرب من المدرسة الغمراوية قريبا من مقام سيدي احمد
ابي العباس المرسي وسيدي ياقوت العرش نفعنا الله
ببركاتهما واحسن عاقبتنا ولطف بنا والمسلمين اجمعين والحمد
لله رب العالمين وكان الفراغ من هذه النسخة المباركة في يوم
الجمعة المبارك ثامن عشر رجب الفرد الحرام الذي هو من شهور
سنة اربعة وخمسين ومايه والف برسم المرحوم الحاج
عبد الرحمن جلبي بن المرحوم عثمان كاشف غفر
الله لنا ولوالديه ولاهل الدنيا ووالديهم واغفر اللهم
لمولفه وكاتبه ومطالعه ولجميع
امين على يد الفقير الى الله تعالى
محمد حسن تركي غفر الله عنه
امين وصلى الله على
سيدنا محمد وآله
وصحبه
وسلم

وان تخدعنا فسد الخلة خائن لا عيب فيه وعلا

منهج التحقيق

عملي في التّحقيق والتّعليق يسير وفق الأصول والأسس المتبعة في منهج التّحقيق وهي معلومة للجميع ، ومع ذلك أردت أن أعطي لمحةً سريعةً عن تلك الأسس الّتي اتبعتها ووضعتها أمام عيني كي يخرج هذا الكتاب على الوجه المطلوب ، وتتلخص في النّقاط التّالية :

١ ـ حرصت كلّ الحرصِ على إيراد نص الكتاب كما وضعه المؤلّف أو على صورة أقرب ، أمّا ما اعتقدته أنّه تحريف أو تصحيف أو سهو من النّاسخ أو كان خطأ محضاً فقد صوّبته وأشرت إليه في الحاشية .

وكثيراً ماكنت ألجأ في التّصويب إلى الكتب الأخرى الّتي تناولت بعض مباحث هذا الكتاب أو الّتي اعتمد عليها الشّارح رغبةً في توضيحها وضبط نصوصها لاسيما شرح الفصول لابن إيّاز ، والفوائد الضّيائية لنور الدّين ملة جامي ، والعباب في شرح اللّباب في النّحو للسّيد عبدالله بن محمّد الحسيني المعروف بنقره كار ، والتّصريح على التّوضيح للشّيخ خالد الأزهري .

٢ ـ عَنَيْتُ بتخريج شوهد الكتاب بأنواعها المختلفة ، ونسبة الآراء إلى أصحابها ، والتّعريف بالأعلام غير المشهورين .

٣ ـ قابلت بين نسختي الكتاب بقدر الوسع والطّاقة ، وأثبتّ أوجه الخلاف بينهما ، ونبّهت على مواضع السّقط في كلّ منهما ، وذلك بوضع ما سقط بين نجمتين إن كان السّقط من إحدى النّسختين ، وبين المعقوفين هكذا [ ] إن كان السّقط من النّسختين ، أو كان مجرد زيادة للتّوضيح ، ثم أشرت إليه في الحاشية قائلاً : (مابين النّجمتين ساقط من الأصل) إذا كان السّقط من النّسخة الأصلية ، أو (ما بين النّجمتين ساقط من « د ») إذا كان السّقط من النّسخة المساعدة بعد أن رمزت للنّسخة الأصلية بكلمة (الأصل) وللنّسخة المساعدة بحرف (د) وأعني بذلك نسخة دار الكتب المصرية .

٤ ـ الاعتماد على بعض كتب المعاجم في شرح بعض الكلمات الغامضة كصحاح الجوهري ، ولسان العرب لابن منظور .

٥ ـ حَصَرْت متن الكتاب بين قوسين هكذا ( ) وشرحه خارج القوس، وذلك للتّمييز بين نص الجَمَاليِّ وشرح الزُّبيريِّ .

٦ ـ وفي النّهاية ضبطت ما أشكل من النّصّ ، ووضعت خطّا مائلاً نهاية كلّ صفة من صفحات النّسخة الأصلية هكذا / ثمّ وضعت الإشارة إليه بعد نهاية السّطر الّذي تقع فيه نهاية الصّفحة في التّحقيق .

وأسأل اللّه عزّ وجلّ أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم ، وأن يلهمنا الصّواب والسّداد .

الباحث

عبداللّه عبدالرّحمن أكنبي

□ □ □

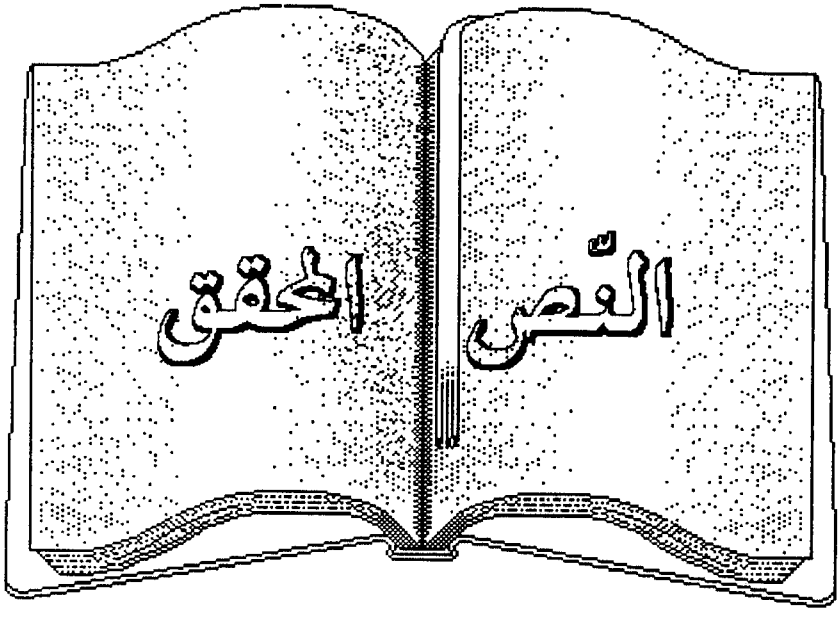
النّص المحقق

كتاب
بغية العارف على رسالة الوظائف
(القسم الثاني)

[الحـــال][١]

ولما أنهى الكلام على المفعولات شرع في الكلام على الملحقات *بها* [٢]، فقال : (الحـــال)

وهو لغةً البال ، قال الله تعالى :[٣]﴿ وَأَصْلَحَ بَالَهُمْ ﴾ أي : حَالَهُمْ[٤] ، ويجوز فيه أن يذكّر ويؤنث [٥] ، يقال : نحن في حال حسن ، وحال حسنة ، وقد يؤنث لفظها بالهاء[٦]، فيقال : حالة .

واصطلاحاً : (**نَكِرَةٌ تُبيِّنُ ـ غَالِباً ـ هَيْئَةَ مَعْرِفَةٍ مِنْ فَاعِلٍ أَوْ مَفْعُولٍ أَوْ [كليهما][٧] وَلَوْ مَعْنَىً**) وهذا أحسن ما قيل في حد الحال . فبذكر النّكرة تخرج المعرفة ؛ لأنّ المراد من الحال تقييد الحدث المنسوب إلى الفاعل أو المفعول بالحال ، وهذا التقييد يحصل من النّكرة دون المعرفة [٨] .

وبذكر « تبيين الهيئة » يخرج ما يُبيِّن الذات كالتمييز ، ومعنى كونه « يبيِّن الهيئة » أنّك إذا قلت : جاء ني زَيْدٌ ، انبهمت هيئةُ مَجيئِهِ ، أهو رَاكبٌ أم مَاشٍ ، ضَاحِكٌ أو غيرُ ضَاحكٍ ، مُسْرِعٌ أو [٩] متوانٍ ؟ ونحو ذلك ، فإذا قلت : رَاكباً أو ضَاحكاً أو مسرعاً تبيّنَ ما انبهم [١٠] من هيئته .

---

(١) العنوان من وضع المحقق .

(٢) ما بين النجمتين ساقط من (د) .

(٣) سورة محمد الآية : (٢)

(٤) انظر : الكشاف ٣١٥/٤ ، وتفسير الجلالين ١٦٩/٢ .

(٥) انظر : اللسان مادة (حول) ١٩٠/١١ .

(٦) انظر : السابق .

(٧) في الأصل (كلاهما) ومطموس في (د) ، و الصواب ماأثبته .

(٨) في (د) (يحصل النكرة من دون المعرفة) .

(٩) في (د) (أم) .

(١٠) في الأصل (انبهت) والأرجح ماأثبته من (د) .

وبذكر « غَالِباً » يخرج به ما جاء فى غير الغَالبِ صَاحبُ الحال فيه نكرة ، كقوله :

[١] لا يَرْكُنَنْ أَحَدٌ [١] إلى الإحْجامِ يَوْمَ ٱلوَغَى مُتَخَوِّفاً لِحِمَامِ [٢]

فـ « مُتَخَوِّفاً » : حال من « أحد » وهو نَكِرةٌ ، وجاز ذلك لعمومه .

وبذكر « إضافة الهيئة إلى المعرفة » يخرج النكرة المذكورة ؛ لأنّ حقَّ صاحبِها أن يكون معرفة ؛ لأنّه في المعنى مُخْبَر عنه كما أنّ الحال خبر ، وأصل المخبَر عنه أن يكون معرفة ، وتبيُّن هَيْئَةِ الشّيء إنّما يكون بعد تعريفه ، إذ لا فائدة في تعريف هَيْئَةِ ما ليس بمعروف .

وبذكر « الفاعل أو المفعول أو كليهما » [٣] يخرج ما يبّين هَيْئَةَ غَيْرِ الفَاعِلِ أو المفعول أو كليهما [٣] * كصفة المبتدأ نحو : زيد العالمُ أخوك ، وقوله : « ولو معنىً » ، معناه : ولو كان من فاعل أو مفعول أو كليهما* [٤] وقع الحال فيه معنى ، أى : معنوياً بأن تكون فاعلية الفاعل أو مفعولية المفعول أو كليهما ، باعتبار معنى يفهم من فحوى الكلام ، لا باعتبار لفظه ، ومنطوقه [٥] .

---

(١) في الأصل (أحد ا) والصواب ما أثبته من (د) .

(٢) البيت من الكامل ، وهو لقطري بن الفجاءة في ديوانه ص ١٧١، وانظر : أوضح المسالك ٣١٤/٢ والمقاصد النحوية ١٥٠/٣، وشرح الأشموني ١٧٥/٢ ، والتصريح ٣٧٧/١ ، والهمع ٢١/٤ ، وخزانة الأدب ١٦٣/١٠ .

الوغى : غمغمة الأبطال في حومة الحرب ، والوغى : الحرب نفسها » انظر : الصحاح ولسان العرب (وغى) .

(٣) في الأصل : (كلاهما) والصواب ما أثبته من (د) .

(٤) ما بين النجمتين من أول قوله : (كصفة المبتدأ ...) إلى قوله (أو كليهما) ساقط من الأصل.

(٥) نحو : (ضربت زيداً قائماً) مثال للفظي الملفوظ حقيقة ، و(زيد في الدار قائماً) مثل ابن الحاجب بهذا المثال للفاعل المعنوي ، انظر : الكافية ص ١٠٣ .

واعترض عليه الرضي قائلاً : « وفيه نظر ؛ لأنّ (قَائماً) حال من الضمير فى الظرف ، وهو فاعل لفظي ؛ لأنّ الفاعل المستكن كالملفوظ به » انظر : شرح الرضى ١٣/٢، إلاّ أنّ نور الدين الجامي يرى أنّ « المثال يخص اللفظي الملفوظ به حكماً » انظر : الفوائد الضيائية ٣٨٣/١ .

و (هذا زيد قائماً) عده ابن الحاجب مثالاً للمفعول المعنوي قائلاً : « لأنّ المعنى المشار إليه قَائِماً زَيْدٌ » انظر : الكافية لابن الحاجب ص ٤٠ طبعة استانبول ١٣١١ هـ .

ودخل في قوله : « من فاعل أو مفعول أو كليهما » الحال عن [١] المفعول معه ، لكونه فى معنى الفاعل أو المفعول أعم من أن يكون حقيقة أو حكماً مشتقًّا ، أي : مأخوذاً من المصدر نحو : مسرعاً وضاحكاً، فإنّهما مشتقّان من المصدر ، وهو الإسراع والضحك (**وغَيْرُ مُشْتَقٍّ**) كقوله تعالى :[٢] ﴿ فَانْفِرُوا ثُبَاتٍ أَوْ انْفِرُوا جَمِيعاً ﴾ . فـ « ثُبَاتٍ » حال غير مشتقة .

وقد يكون الحال جامدة في معنى المشتق ، ونظير ذلك إذا وُصِفَتْ نحو :[٣] ﴿ فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَراً سَوِيّاً ﴾ فـ « بشراً » حال غير مشتقة ، وأغنى عن اشتقاقها وصفُها .

أو دلت على تفصيل نحو : علَمته الحساب باباً باباً ، فباباً باباً ، منصوب على الحال ، وليس مشتقاً ، ولكنه في معنى المشتق ، أي : مفصلاً .

أو على ترتيب نحو : ادخلوا الأول فالأول ، أي :[٤] مرتبين ، أو تسعير نحو : بعت الرَّقفيزاً[٥] بِدِرْهَمٍ ، أو غير ذلك [٦] من الألفاظ المحفوظة في كلامهم مما يطول ذكره .

[العامل فى الحال]

(**وعاملها**) أي : عامل الحال (**الفعل**) ملفوظاً به ، نحو : ركبت الفرس مسرجاً، أو مقدراً نحو : زَيْدٌ في الدار قَائِماً، إن كان / الجارّ والمجرور مقدراً بالفعل (**أو شبهه**) ١١٢/أ
وهو اسم الفاعل نحو : زيد ضارب عمروٍ قَائِماً ، واسم المفعول نحو : زَيْدٌ مضروب

---

(١) هكذا فى النسختين (عن) والأظهر أن تكون (من) على أن حروف الجرّ ينوب بعضها عن بعض عند الكوفيين خلافاً للبصريين في ذلك .
انظر : ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ص ١٦١ . والمغني ١/١٤٧-١٤٨ .

(٢) سورة النساء (١٧) .

(٣) سورة مريم (٧١) .

(٤) فى الأصل (أو) .

(٥) قال ابن منظور : " والقفيز من المكاييل معروف ، وهو ثمانية مكاكيك عند أهل العراق وهو من الأرض قدر مائة وأربع وأربعين ذراعاً " انظر اللسان (قفز) ٥/٣٩٥

(٦) منها : ما دلّ على فرعية الشيء نحو : هذا حديدك خَاتماً ، أو دلّ على نوعية ، نحو : هذا تمرك شهريزاً ، وهذا مالك ذهباً ، أو دل على مفاعلة كقولهم : كلمته فاه إلى فى .... »
انظر : شرح التسهيل ٢/٣٢٤ وارتشاف الضرب ٢/٣٣٤ وأوضح المسالك ٢/٢٩٧

* قَائماً * [١]، والصّفة المشبهة باسم الفاعل نحو : مررت بالحسن وجهاً قَائماً ، والمصدر نحو : ضربي زَيداً قَائِماً (**أو معناه**) أي : أو معنى الفعل والمراد به : كلّ ما يستنبط منه معنى الفعل ، ولا يكون موافقاً له في الاشتقاق ، وذلك كالإشارة والتّنبيه[٢] والتّشبيه [٣] .

فالأوّل : وهو الفعل يعمل مطلقاً أي : متقدّماً ومتأخّراً ؛ لأنّه الأصل في العمل ولتصرفه في نفسه تصرّف في معموله .

والثاني : هو شبه الفعل ، وهو المشتقّ من الفعل [٤] أيضاً [يعمل][٥] مطلقاً إلاّ إذا وقع صلة [٦]، والمصدر لا يتقدّم الحال عليه لكونه موصولاً .

والثالث : وهو الذي بمعنى الفعل فلا يعمل في الحال إلاّ متقدّماً لضعفه ، وإنّما كان العامل في الحال أحد هذه الثلاثة ؛ لأنّه لبيان هيئة الفاعل أو المفعول أو كليها .

والعامل في الفاعل والمفعول لا يكون إلاّ كذلك (**كـ : ضَربت زَيداً قَائماً**) هذا التمثيل يدخل فيه الفاعل والمفعول * به *[٧]، فإن جعلت قائماً حالاً من التاء في ضربت، فهو حال من الفاعل ، وإن جعلت قَائِماً حَالاً من زَيد ، فهو حال من المفعول ، (**و زَيدٌ في الدّار قَائِماً**) هذا مثال لمجيء الحال من الفاعل ، فـ « في الدّار » : خبر عن زيد و « قَائِماً » منصوب على الحال ؛ لأنّ التّقدير في هذا المثال : زَيد استقر في الدار قَائِماً، فالظرف الّذي هو : في الدّار نائب مناب استقر ، وصاحب الحال الضّمير المستقر في الظرف النّائب مناب استقر، ذلك الضّمير الفاعل في المعنى [٨] .

---

(١) ما بين النجمتين ساقط من (د) .
(٢) نحو : هذا زيداً قائماً : ينظر : شرح المفصل ٥٨/٢ ، والكافية ص ١٠٣
(٣) نحو : (كرّ زيداً أسداً ، وبدت الجارية قمراً) انظر : التصريح على التوضيح ٣٦٩/١ .
(٤) الاشتقاق من الفعل هو رأى الكوفيين ، أما البصريون فإنّهم يرون الاشتقاق من المصدر لا من الفعل . ينظر : الإنصاف المسألة (٢٨) ٢٣٥/١ . وائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة للزبيدي ص ١١١ . تحقيق د/ طارق الجنابى ، مكتبة النهضة العربية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
(٥) في النسختين (فعل) ولعل الصواب ما أثبته .
(٦) نحو : زيد الضارب أو المضروب .
(٧) ما بين النجمتين ساقط من الأصل .
(٨) قال سيبويه « هذا قَائماً رَجلٌ ، وفيها قَائِماً رجلٌ ، لمّا لم يجز أن توصَف الصِّفةُ بالاسم وقُبح أن تقول : فيها قَائمٌ ، فتَضعَ الصفةَ موضع الاسم ، كما قبح مررتُ بقَائِمٍ ، وأتاني قَائمٌ ، جعلتَ القائم حالاً ، وكان المبنيُّ على الكلام الأوّل ما بعده » .
ثم قال : « وحُمل هذا النّصبُ على جَوازِ فيها رَجلٌ قَائِماً ، وصار حين أُخّر وجه الكلام فراراً من القبح » انظر : الكتاب ١٢٢/٢ (هارون) . =

﴿ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخاً ﴾[١] مثال لمجيء الحال من المفعول معنى ؛ لأنّ المعنى المشار إليه شيخاً بعلى ، فبعلي مفعول فى المعنى ؛ لأنّه مشار إليه والمشير غيره ، والمعنى المشار إليه فى حال شيخوخته بعلي ، فالهاء فى « إليه » ضمير « بعلي » الذي الألف واللام في المشار إليه عبارة عنه ، أي : يصدق عليه ، و « إلى »[٢] يتعلق بالمشار .

فموضع « البعل » المجرور[٣] رفع ، هو مفعول به ، قد أقيم مقام الفاعل المشار إليه ، فالمشار إليه مبتدأ ، و « بعلى » خبره[٤]، هذا إعراب المثال التقديرى .

(ولَقِيت زيداً راكباً) هذا مثال لحال المشتقة ، ألا ترى أنّ « رَاكباً » ، مشتقّ من الرّكوب ، وهو حال من زيد ، لا من التاء ؛ لأنّه الأقرب .

وأجاز الزّمخشري[٥] أن يكون حالاً من كل واحد منهما ، فإن منع مانع من تذكير أو غيره * جاز *[٦] ذلك ، نحو : لقيت هنداً رَاكِباً ، ولما كانت الحال تكون مشتقة كما تقدم أو ما يؤدي معناها مما يدل على الانتقال والحدوث ؛ مثل لها بالمثال المشهور (و) هو قولهم : (هذا بسراً أطيب منه رُطَباً) فـ « بسراً » حال مع كونه جامداً لدلالته على صفة البسرية ، والعامل فيه « أطيب » لا ما في « هذا » مِنْ / معنى الإشارة والتّنبيه[٧] ١١٣/أ
لأنّه لو كان كذلك ؛ لتقيد معنى الإشارة بالبسر لا المشار إليه ، ولا خبره لجواز « هذا

=

ويظهر فى كلام سيبويه أن صاحب الحال هو المبتدأ وليس بالضمير المستكن في الخبر كما ذهب إليه قوم من النحويين . انظر : الأصول ٢١٦/١ ، وشرح التسهيل ٣٣٢/٢-٣٣٣، وارتشاف الضرب ٣٤٧/٢ ، وهمع الهوامع ٢٣/٤ .

(١) سورة هو الآية (٧٢) ، قرأ الأعمش : ﴿ وهذا بَعْلي شَيْخٌ ﴾ بالرفع . انظر : المحتسب لابن جني ٣٢٤/١ ، ٣٢٥ .

(٢) فى النسختين (وإلى ما يتعلق بالمشار) و لفظ (ما) حشوٌ .

(٣) قال الرضي : « وهو في المعنى مفعول لمدلول « هذا » أي : أنبّه على بعلي وأشير إليه شيخاً » . انظر : شرح الكافية ١٣/٢ .

(٤) فى النسختين (الحال والمجرور) والوار حشوٌ لاجدوى منه .

(٥) انظر : المفصل في علم اللغة ص ٧٨ .

(٦) ما بين النجمتين ساقط من (د) .

(٧) ذهب المبرد إلى أنّ العامل فيه (كان) التامة المضمر و(صار) ، حيث قال : (هذا بُسراً أطيب منه تمراً أى : هذا إذ كان بسراً أطيب منه إذ صار تمراً ، فإنّما على هذا يوجّه ؛ لأنّ الانتقال فيه موجود) اهـ . انظر المقتضب ٣ / ٢٥١ وتبعه ابن يعيش في شرح المفصل ٦٠/٢.

وذهب أبوعلى الفارسى إلى أنّ العامل فيه إمّا (هذا) وإمّا (كان) التامة المضمرة ، وقال : « فلا يجوز أن يكون العامل فيه (أطيب) وقد تقدم عليه ؛ لأنّ أفعل هذا لايقوى قوة الفعل فيعمل فيما قبله ألا ترى أنّك لاتجيز : ممّن أنتَ أفضلُ " ولا : ممّن أفضلُ أنت " فتقدم الجار عليه لضعفيه أن يعمل فيما تقدمه ... » اهـ . انظر : المسائل الحلبيات ص ١٧٦ ـ ١٧٨ .

قَائِماً أبي » فإنّ اسم الإشارة هنا مقيد بحال القيام والإخبار عنه بأبي مطلقٌ غير مقيّد بحال القيام ، فكذا فيما نحن بصدده ، قياساً عليه ، وكذا رُطَباً : حال مع كونه جامد لدلالته على صفة الرُّطَبيّة ، والعامل فيه أطيب أيضاً بإجماع النَّحويين .

واعلم أنَّما صحّ قولهم : هذا بسراً أطيب منه رُطَباً ؛ لأنَّه في معنى الفجّ [١] والنّضيج ، وأحدهما يستحيل في الآخر، وعلى هذا لا يجوز : هذا بسراً أطيب منه عِنَباً ؛ لأنّ البسر لا يستحيل عنباً لكن تقول : هذا بسراً أطيب من هذا عِنَباً .

(وَأَنَا[٢] بكريٌّ مُفْتَخِراً) هذا مثال لما فيه معنى الفعل ، فمفتخراً : حال ، والعامل فيه المنسوب ، وهو بكرى هنا (وَأَمَّا : مَا أَنَا بَكرِيٌّ [٣] قَائِماً) هذا أيضا من أمثلة الحال ، فـ « قَائِماً » هنا منصوبٌ على الحال .

(وَيَا رَبّنا مُنْعِماً) علينا ، مثال لما فيه معنى الفعل ، فـ « منعماً » حال ، والعامل فيه حرف النِّداء لما فيه من معنى الفعل ، وقد تقدّم أنّ المراد به : كل ما يستنبط منه معنى الفعل ، ولا يكون موافقاً له في الاشتقاق .

(وَمَا شَأْنُكَ [وَاقِفاً][٤]) هذا أيضاً مثال لما فه معنى الفعل ، فـ [وَاقِفاً][٤] حال والعامل فيه الاستفهام ؛ لأنّ المقصود به هنا التّعظيم ، وقيل غير ذلك مما يطول ذكره .

---

(١) في (د) (الفتح) وهو تحريف . و معنى الفجُّ - بكسر الفاء - : مالم ينضج ، وفِجاجَته : نهايته، وقلّة نضجه ، وبطّيخٌ فجٌّ : إذا كان صُلباً غير نضيج ... أمّا الفَجّ - بفتح الفاء - فهو الطريق الواسع بين الجبلين . انظر اللسان (فجج) ٣٣٨/٢

(٢) في الأصل (وأما) تحريف ، ومطموس في (د) والصواب ماأثبته .

(٣) في الأصل (بكر) وما أثبته من (د) .

(٤) في النسختين غير واضحة ، والصواب ماأثبته .

[شرط الحال أن تكون نكرة]

(**وَقَـولُه**) وهو : لبيد بن ربيعة العامريّ الصّحابيّ :[١]

(فأَرسَلَها العِرَاكَ ولم يَذُدْها ولَم يُشْفِقْ على نَغَصِ الدِّخالِ)[٢]

(**وَ**) قولُهم : (**مَرَرْتُ بِـهِ وَحْـدَه وَشَبْـهَه**) نحو : فعلته جهدَك وكلمتُه فاهُ إلى فِيَّ (**مُـتأولٌ**) بالنّكرة ، فلا يرِد نقضاً على اشتراط كونه : نكرةً ، وتأويلها على وجهين :

أحدهما : أنّها معارفُ موضوعةٌ موضعَ النّكرات ، أي : معتركةً ومنفرداً ومجتهداً ومشافهاً وهو مذهب سيبويه [٣] .

والثّاني : أنّها ليست بأحوال في الحقيقة ، أمّا الأحوال : فهي[٤] عوامل مضمرة ناصبة لهذه الأسماء ، والتّقدير : أرسلها تعترك العراك ، وينفرد وحده ، وتجتهد جهدك ، ويكلمه مشافهة ، والعوامل المقدّرة أفعال ، وهو مذهب الفارسي[٥] ، فالصورة وإن كانت *على *[٦] صورة المعرّف فهي في التّقدير نكرة ، ولبعض النّحاة مذهبٌ ثالثٌ في هذه الأسماء تركنا ذكره ، خوف الإطالة [٧] .

---

(١) انظر ترجمته في : أسد الغابة في معرفة الصحابة . لابن الأثير ٢١٤/٤١، والإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر ٣٠٧/٣ ، والشعر والشعراء لابن قتيبة ص ٥٠

(٢) البيت من الوافر ، وهو في ديوانه ص ١٠٨ وانظر : الكتاب ٣٧٢/١ (هارون) ، والمقتضب ٢٣٧/٣، والمقتصد ٦٨٨/١ ، والإنصاف ٨٢٢/٢ ، واللباب في علل البناء والإعراب ٢٨٥/١ ، وشرح المفصل ٦٢/٢ ، ٥٥/٤ ، والتصريح على التوضيح ٣٧٣/١ .

(٣) انظر : الكتاب ٣٧٢/١ فما بعدها .

(٤) في النسختين (هي) ، فالأوْلى ما أثبته ، وقد تكرر ذلك في الرسالة .

(٥) انظر : الإيضاح ص ٢٢١ ، و المقتصد ٦٧٦/١ .

(٦) ما بين النجمتين ساقط من (د) .

(٧) وهو ما ذهب إليه الكوفيون من أنّ « العراك » مفعول ثان لأرسل ، بعد أن ضمن (أرسل) معنى (أورد) ، وكأنّه لما قال: « فأرسلها العراك » قد قال : فأوردها العراك ، فيعدى الفعل بالهمزة إلى مفعول ثان ، ومذهب ابن الطراوة أنّ (العراك) نعت لمصدر محذوف يقع مفعولاً مؤكداً لأرسل والأصل : فأرسلها الإرسال العراك .

انظر : أوضح المسالك ٣٠٤/٢ ، وشرح الأشموني ٢/ ٤٩٦، وهمع الهوامع ٨/٤ .

ومعنى بيت لبيد : أنّه يصف حمار الوحش و [الأتن][1] ويقول :

أرسل [الأتن][1] إلى الماء مزدحمةً من قولهم : اعتركوا إذا ازدَحموا في المعركة ، وهو موضع القتال ، ولم يشفق عليه من نغص الدخال ، وهو تكدير الماء بورودها فيه لمداخلةِ بعضها بعضاً فيه ، ووقف : أعني الحِمَارَ على مَوضعٍ عَالٍ ينظر لها خَوفاً من صَائدٍ يهجم عليها في الماء .

[وقوع الحال مصدراً]

(**ويقع**) الحال (**مصدراً**) أي : موقع [2] المصدر (**سمعاً**) أي : مقصور على السماع ، فلا يقاس عليه مع كثرته كما لا يقاس [3] على وقوع المصدر نعتاً .

وذكر بعضهم[4] اجماعَ البصريين والكوفيين / على أنّه لا يستعمل[5] من المصادر الواقعة موقع الحال إلاّ ما سمع (**كـ : أتيته ركضاً**) ومشياً ، وعدواً ، وقتلته صبراً (**ولقيته فجأة**) ومفاجأة ، وإن اختلفوا في التّخريج [6]. ١١٤/أ

وذهب المبرد[7] إلى أنّها مفاعيل مطلقة [8]، وهي معمولة لأفعال مقدّرة قبلها، وتلك الأفعال هي الأحوال .

---

(١) في الأصل (الأنق) ، وفي (د) (الأقن) ، والصواب ما أثبته .

(٢) في الأصل (يوقع) والصواب ما أثبته من (د) .

(٣) في الأصل (لايقاع) والصواب ما أثبته من (د) .

(٤) منهم : ابن مالك ، وأبوحيان ، والسيوطي . انظر : شرح التسهيل ٣٢٧/٢ ، وارتشاف الضرب ٢٣٤/٢ ، وهمع الهوامع ١٥/٤ .

(٥) في (د) (أنّه يستعمل) وهو تحريف .

(٦) ذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أنّها مصادر في موضع الحال مؤولة بالمشتق ، أي : راكضاً ومصبوراً ومفاجئاً ، وكذا باقيها . وذهب الكوفيون إلى أنها مفاعيل مطلقة للأفعال السابقة نوعية.

انظر : الكتاب ٣٠٧/١ ، (هارون) وينظر : المصادر السابقة .

(٧) انظر : المقتضب ٢٦٨/٣ ، وطبعة عالم الكتب بيروت .

(٨) وهو مذهب الأخفش ، انظر : شرح التسهيل ٣٢٧/٢ ، والارتشاف ٣٤٢/٢ ، والهمع ١٥/٤.

والتقدير : أتيته [أركض][1] ركضاً ، وكذلك سائر الأفعال ، وفيما قاله نظر ؛ لأنّه إن كان الدليل على الفعل المضمر لفظ المصدر المنصوب ، فينبغي أن يجيزوا في كلّ مَصدرٍ له فعلٌ ولايقتصروا على السماع ، ولايمكن أن يفسره الفعلُ الأول ؛ لأنّ الإتيان لايدل على الرَّكض ، ولا القتلَ على الصّبر ، ولا اللقاءَ على الفجأة .

وذهب بعضهم [2]إلى أنّها مصادر على حذف مضاف ، أي : أتيته إتيان ركض ، ولقيته لقاء فجاءٍ [3]، وكذلك باقيها فتقدّر مضافاً من لفظ الفعل [4] .

[وقوع الحال جملة]

(وَيَقَعَ) الحال جملة (خَبَرِيَّة) محتملة للصدق والكذب ؛ لأنّ الحال بمنزلة الخبر عن ذي الحال ، وإجرائها عليه في قوة الحكم بها عليه ، والجمل الانشائيّة لاتصلح أن يُحكم بها على شيء .

(اِسْمِيَّة) أي : منسوبةٌإلى الاسم ، (بِلاَ وَاوٍ) أي : بغير وَاوٍ كـ : جاء زيد وَجهُه حسنٌ ، وهذا مذهب أبي الحسن الأخفش [5]، فإنّه يرى أنّ الجملة إذا كان الخبر فيها اسماً مشتقاً ، فلا يجوز دخول الواو عليه كالمثال المذكور .

(أَوْ) جملة اسميّة ملتبسة (بِهَا) ، أي : بالواو ، لأنّها تدل على الرّابطة في أوّل الأمر ، فاكتفى بها ، وهذا الربط ، إنّما يكون في الحال المنتقلة ، وأمّا في المؤكّدة ، فلا تجوز الواو نحو : هو الحقُّ برهانُه واضحٌ ؛ وذلك لأنّ الواوَ لاتدخل بين المؤكِّد والمؤكَّد لشدّة الاتصال بينهما .

(أَوْ) جُملَة اِسْمِيَّة (بِضَمِيرٍ بِهَا) أي : بالواو إذا لم تكن مؤكّدة ؛ لأنّ الحال لكونها فضلة تجيء بعد تمام الكلام احتيجت في الأكثر إلى مزيد ربط فصدّرت الجملة الّتي أصلها الاستقلال والدلالة على الثبوت ، فلاتكون واردة على أصل الحال بالضمير الدال على الاتصال .

---

(١) في النسختين (أركضه) ولعل الصواب ما أثبته .

(٢) انظر : ارتشاف الضّرب ٣٤٣/٢ ، وهمع الهوامع ٤٧/٤ .

(٣) في (د) (فجأة) وكلاهما صواب .

(٤) وقيل : إنّها مفاعيل ، انظر : الارتشاف ٣٤٣/٢ .

(٥) انظر : معاني القرآن ٤٣٨/٢ تحقيق فائز فارس ، وهمع الهوامع ٤٧/٤ .

وبالواو المفيّدة للربط والجمع بخلاف الجملة التي وقعت خبراً ، أو صفةً أو صلةً ؛ فإنّها لاتحتاج إلى ذلك المزيد ، بل يكتفى فيها بالضمير ؛ لعدم كونها فضلة إلاّ إذا حصل للواقعة خبراً، أو صفةً أدنى انفصال بوقوعها بعد « إلاّ » ، فإنّها قد تقيّد بالواو نحو : ما حسبْتُكَ إلاّ وَأَنتَ بَخِيلٌ ، وما جاء ني رَجُلٌ إلاّ وهو فَقِيرٌ .

(أو) جملة اِسمية (**بدونها**) ، أي : بدون الواو (كـ : **خرجتُ زَيْدٌ على البَابِ**) مثال للجملة الاسميّة الواقعة حَالاً بلا واو ، وخرجتُ وبكرٌ جَالسٌ ، مثال للجملة الاسميّة المقرونة بالواو والخالية من الضمير ، ومثلها من التنزيل قوله تعالى [١]:﴿ قالوا لئن أكله الذئب ونحن عُصبة ﴾ وقوله تعالى [٢]:﴿ كَمَآ أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِن بَيْتِكَ بِالَحقِّ وَإِنَّ فَرِيقاً مِّنَ المُؤْمِنِينَ لَكَارِهُون ﴾.

(**وجاء بِشْرٌ وهو رَاكِبٌ**) مثال للجملة الاسميّة المقرونة بالواو والضمير ، ومثالها من التنزيل / قوله تعالى [٣]: ﴿ فَلاَ تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَاداً وَأَنْتُم تَعْلَمُونَ ﴾ وقوله تعالى :[٤] ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الّذِينَ خَرَجُوا مِن دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ المَوْتِ ﴾ وهذا والذي قبله فصيحٌ في الكلام ، كثيرٌ . ١١٥/أ

(**ونحـو**) قوله تعالى [٥]: ﴿ ذَلِكَ الكِتَابُ لا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ ﴾ مثال للجملة الاسميّة المقرونة بالضمير الخَالية من الواو .

(**وَقَلّ**) في كلامهم (**الأوَّلُ**) وهو كون الجملة الاسميّة بلا وَاوٍ كـ : « خرجتُ زيدٌ على البَابِ » .

ويقع الحال جملة خبرية فعليّة يكون الفعل فيها (**مُضَارِعاً مُثْبَتاً**) أي : غير منفى (**بِـهِ**) أي : بالضمير وحده لمشابهته لفظاً ومعنًى لاسم الفاعل المستغنى عن الواو ، (**وغيره**) أي : وغير المضارع المثبت ، وهو المضارع المنفى بـ « لم » ، و« ما » و« لا » والماضي المثبت والمنفي بهما ، أي : بالواو والضمير معاً (**أو بأحدهما**) أي : يجوز اجتماعهما والاكتفاء بأحدهما وحده ، فالأقسام تسعة ، وسيأتي أمثلة ذلك في كلامه.

---

(١) سورة يوسف الآية (١٤).
(٢) سورة الأنفال الآية (٥) .
(٣) سورة البقرة الآية (٢٢). وجاءت في الأصل (ولا) .
(٤) سورة البقرة الآية (٢٤٣).
(٥) سورة البقرة الآية (٢).

(**ولزم قد**) ، أي : لفظة « قد » (**في**) فعل (**ماضٍ**) لا مضارع (**مثبتٍ**) غير منفي ليس قبله « إلاّ » ، ولا بعده « أو » (**ولو تقديراً**) لا لفظاً ، وإنّما لزم الاتيان [بقد][1] إمّا ظاهرة أو مقدّرة ؛ لأنّ الحال إمّا مُقارِنة للعامل أو منتظرة ، والماضى منقطع عن زمن الحال ، فلا بدّ من « قد » لُتَقرِبَه من زمن الحال ، (**كـ : جاء زيد يركب**) مثال للمضارع المثبت (**أو**) جاء زيد (**لا يركب**) مثال للمضارع المنفى بلا (**أو**) جاء زَيْدٌ (**ولا يركب**) مثال للمضارع الذي فيه الواو[2] وهو منفي بلا *(**أو**) جاء زَيْدٌ (**لا يركب غلامه**) مثال للمضارع الذى فيه الضمير وحده وهو منفى بلا، (**أو**) جاء زَيْدٌ (**ولا يركب بكر**) مثال للمضارع الذي فيه الواو وحدها وهو منفى بلا*[3] (**و**) جاء زَيْدٌ (**وما ركب**) مثال للماضى الذى فيه الواو ، وهو منفى بـ « ما » ، (**أو**) جاء زَيْدٌ (**وما ركب غلامه**) مثال للماضي الذي فيه الواو والضمير معاً، وهو منفي بـ « ما » (**أو**) جاء زَيْدٌ (**وما ركب بكر**) مثال للماضى الذى فيه الواو وهو منفى بـ « ما » (**و**) جاء زَيْدٌ (**وقد ركب**) مثال للماضى المثبت الذى لزم « قد » وفيه الواو. (**أو**) جاء زَيْدٌ (**وقد ركب غلامه**) مثال للماضى المثبت الذى لزم « قد » وفيه الواو والضمير، (**أو**) جاء زَيْدٌ (**وقد ركب بكر**) مثال للماضى المثبت الذى لزم « قد » وفيه الواو وحدها [4].

(**ونحو**) قوله تعالي[5]: ﴿ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ مثال للماضي الذي لزم « قد » مقدّرة ، أي :* قد *[6]حصرت صدورهم ، فـ "حصرت" فى موضع نصب على أنّها حال، وهذا عند سيبويه[7] صفةٌ لموصُوفٍ مَحْذُوفٍ ، أي : قَوْماً حَصِرَتْ صدورُهم[8]، وهذه حالٌ موطئةٌ،

---

(١) في النسختين (بعد) وهو تحريف .
(٢) فى (د) (الواو وحدها) وهو سهوٌ من الناسخ .
(٣) ما بين النجمتين من كلمة (أو) إلى قوله :(وهو منفى بلا) ساقط من (د)
(٤) خلافاً للكوفيين والأخفش الذين يجيزون مجيء الحال فعلاً ماضياً بدون " قد " لكثرته . انظر الإنصاف مسألة (٣٢) ٢٤٤/١ وينظر الفوائد الضيائيّة ٣٩٤/١ .
(٥) سورة النساء الآية (٩٠).
(٦) ما بين النجمتين ساقط من الأصل .
(٧) لم أجد هذا الرّأى فى كتاب سيبويه ، ولكنه ورد فى كتاب : الفوائد الضيائيّة ٩٤/١ منسوباً إليه. ونسبه الزمخشري إلى المبرد في الكشاف ١٤٧/١ وانظر : كشف المشكلات وإيضاح المعضلات للباقولي ٣١٩/١ ، و البحر المحيط ٣١٧/٣ ، ٣٥٥/٦ .
(٨) وهذا رأي البصريين ، أمّا الكوفيون فيجيزون وقوع الماضي حالاً من غير « قد » . انظر « الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح » ص ١٣٨، والإنصاف ٢٥٢/١ .

وقيل :إنّه دعاءٌ ،[١] وليس بصحيح ؛ لأنّ بعده ما يبطل ذلك ، وهو قوله[٢]:﴿ يَغْشَى طَائِفَةً مِّنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ ﴾ هذه واو الحال ، أي: النّعاس[٣]، وهم المؤمنون في حال كون طائفة الكفار خائفين .

[صاحب الحال]

(ثُمَّ هِيَ) أي : الحال لما كانت بمنزلة الصفة من حيث المعنى ، فلابد لها من موصوف بها معنًى،ذلك الموصوف يسمى ذا الحال ، أي « صاحب الحال .

والأصل فيه أن يكون معرفة ؛ لأنّه شبيه بالمبتدأ ، والمبتدأ لايكون /نكرةً إلاّ بمُسَوغ، ١١٦/أ
فكذلك صاحب * الحال لا يكون*[٤] نكرةً إلاّ بمُسَوغٍ سيجيء بعيد[٥] ذلك في كلامه .

وقد أشار إلى مجيء الحال عن النّكرة بقوله : (عن نَكرةٍ صِرْفَةٍ) أي : محضة لم يكون فيها شائبة تخصيصٍ بما سوى أن تكون (مُتَقَدِّمَةٍ) ولم تكن الحال مشتركة بينهما وبين معرفة تقدمت لزوماً على صاحبها لتخصيص النّكرة بتقديمها ؛ لأنّهما في المعنى مبتدأ وخبر (كـ : جَاءَنِي رَاكِباً رَجلٌ) .

فـ « راكباً » : حال من « رجل » ، وهو نكرة ، فلما قُدِّم مالو تأخر لضَعُفَ نصبه على الحال ، [فلهذا][٦] لزم نصبه بالتقديم ، ومثله حكاية سيبويه :[٧] هو قائماً رَجلٌ .

[مجيءُ الحَالِ من النّكرةِ]

واعلم أنّ صاحبَ الحال لايكون في الغالب نكرةً ، (إلاّ) إذا كان (مُخْتَصاً بِوَصْفٍ ، أو إضَافَةٍ) أو بعَطفٍ كقولك : هؤلاء رجال وعبد الله مسافرين،

---

(١) قاله المبرد في المقتضب ١٢٤/٤، وصوبه ابن الطراوة حيث قال : « وأبى أن يكون دعاءً عليهم، وهو الصواب نحو قوله تعالى : ﴿ تَبَّتْ يَدَآ أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ ﴾ وانظر : المصادر السابقة .
(٢) سورة آل عمران الآية (١٥٤) .
(٣) انظر : الكشاف ٤٢٨/١ .
(٤) ما بين النجمتين ساقط من الأصل .
(٥) في (د) (بعد) .
(٦) زيادة للتوضيح .
(٧) انظر الكتاب ١٢٢/٢ (هارون) .

قال سيبويه في باب [ما غَلَبتْ فيه المعرفة النّكرة] (١) : « هذان(٢) * رجلان *(٣)وعبدالله منطلقين ، بنصب منطلقين »(٤)، والعامل في الحال وصاحبه التنبيه .

(أَوْ) كان صاحبَ الحال (**مسبوقاً بنَفيٍّ ، أو شِبْهِهِ**) وهو الاستفهام [والنهي](٥)(**نحو** :[قابلني] (٦) **فرس له سابقاً**) مثال لمجيء الحال منصوباً عن النكرة الموصوفة .

فـ « سابقاً » حال من "فرس"، وهو إن كان نكرةً لكنه مخصصٌ بالوصف ، وهو الجار والمجرور ، أعني « له » ، ومثله من التنزيل قوله تعالى(٧): ﴿ وَلَمَّا جَاءَهُم كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقاً﴾ في قراءة بعض السّلف بالنّصب (٨)، ومن الحديث قولُه(٩) في حديث شقّ صدر النَّبِيِّ صلى اللّه عليه وسلّم : « ثُمَّ جَاءَ بِطَشْتٍ من ذَهَبٍ مَمْلُوءاً حِكْمَةً وإِيمَاناً » .

(**ونظرت إلى جَارِيَةِ رَجُلٍ مختالةً**) مثال لمجيء الحال منصوباً من النكرة المضافة ، فـ « مختالة » : حال من جارية ، وهي وإن كانت نكرة ؛ لكنها مخصصةٌ بالإضافة إلى رَجلٍ ، ونحوه من التنزيل (١٠): ﴿ فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلسَّائِلِين ﴾ .

---

(١) في النسختين (ماغَلَبت فيه النكرة المعرفة) سهو، والتصويب من الكتاب ٨١/٢ « هارون»

(٢) في النسختين : (هذا) وقد أثبت ما جاء في الكتاب (هذان) بالتثنية .

(٣) ما بين النجمتين ساقط من (د) .

(٤) قال سيبويه : « وإنّما نصبتَ المنطلقينَ ، لأنّه لا سبيلَ إلى أن يكون صفةً لعبدِ الله ، ولا أن يكون صفةً للاثنين ، فلمّا كان ذلك مُحالاً جعلتَه حالاً صاروا فيها ، كأنك قلت : هذا عبد الله منطلقاً ، وهذا شبيه بقولك : هذا رجلٌ مع امرأةٍ قائمَيْن ، وإن شئت قلت : هذان رجلان وعبد الله منطلقان ؛ لأنّ المنطلقَيْن فى هذا الموضع من اسم الرجلين فجريا عليه » اهـ . انظر : الكتاب ٨١/٢ (هارون)

(٥) في النسختين (النفي) والصواب ما أثبته وهو (النهي) لأنّ شبه النفي لا يكون نفياً ، وإنّما هو النهي) .

(٦) في الأصل غير واضح وفي (د) (ما منى) ، والصواب ماأثبته .

(٧) سورة البقرة الآية (٨٩).

(٨) وهو : إبراهيم بن أبي علبة ، انظر : البحر المحيط /٣٠٣ ، والكشاف ١٦٤/١ .

(٩) مسند الإمام أحمد ١٢٢/٥ برواية أنس عن أبي بن كعب .

(١٠) سورة فصلت الآية (١٠) .

(وما جَاءَ) رَجلٌ راكباً (أو قلّما[1] جَاءَ) رَجلٌ رَاكباً ، هذان المثالان لمجيء الحال منصوباً من النّكرة الواقعة في السياق النفي ، ونظيره من التنزيل قوله :[2] ﴿ وَمَا أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلاّ لَهَا مُنذِرُونَ ﴾ .

(وَ أَجَاءَ رَجلٌ رَاكِباً ؟) مثال لمجيء الحال من النكرة الواقعة في السّياق شبه النّفي وهو الاستفهام ومثله قولُ رَجُلٍ من طيء :

[٣] يا صَاحِ هَلْ حُمَّ عَيْشٌ بَاقِياً فترَى لِنَفْسِكَ العُذْرَ في إبْعادِهَا الأَمَلاَ [3]

فـ « باقياً » حال من « عَيْش » وهو ، وإن كان نكرة ؛ لكنه وقعُ في سياق الاستفهام .

[حكم تقديم الحال على عاملها]

واعلم أنّه لايجوز أن يتقدّم على عَاملٍ معنويٍّ ؛ لضعف مشابهته للفعل ؛ لعدم موافقته له في الحروف والصّيغة ، والفعل الصّريح ضعف بالتأخر بدليل أنّه لايجوز في : ضربت زيداً ، إلاّ النّصب ، ويجوز في : زَيدٌ ضربت ، الرفع على تقدير : زيد ضربته، ويجوز أيضاً : لَزَيدٌ ضربت ، ولايجوز : ضربت لَزَيدٌ ، فإذا ضعف الفعل الصريح بالتأخر كان العاملُ المعنويُّ في غاية الضّعف ، فلايجوز عمله في الحال المتقدّم بالاتفاق ، بخلاف الفعل / وشبهه ، فإنّ الحال يتقدّمها مالم يكن مانع يمنع من تقديمها . ١١٧/أ

(و) يَجُوزُ أن يجيءَ الحَالُ (عَنْ عَامِلٍ مَعْنَوِيٍّ) متأخرةٍ ، وذلك نحو : أسماء الإشارة ، و كـ « أمّا » ، واسم الاستفهام ، الذي قُصِد به التعظيم ، واسم الجنس المقصود به الكمال والتّنبيه ، وأفعل التّفضيل غير المتوسطة بين حالين ، وبـ « ليت » ، و « كأن »

---

(١) وكلمة (قلّما) هنا في قوة النفي ؛ لأنّ القلة قريب من العدم،والعدم نفي .

(٢) سورة الشعراء الآية (٢٠٨) . وفي النسختين سقط (لا) من كلمة (إلاّ) في الآية .

(٣) البيت من البسيط ، وقد نسب إلى رجل من طيء ، انظر : شعر طيء وأخبارها في الجاهلية والإسلام ٧٩٢/٢ . وفيه أتت كلمة (في نفسك) مكان (لنفسك) . وينظر : شرح عمدة الحافظ ص ٤٢٣ ، والمقاصد النحوية ١٥٣/٣ ، والتصريح على التوضيح ٣٧٧/١ ، وهمع الهوامع ٢٢/٤ . والدرر اللوامع ٦/٣

مشيراً بها إلى ما يعمل عمل الفعل، مما فيه معنى الفعل، (أَوْ) عن (مَجرورٍ متأخرةٍ) على المشهور ، سواء كان مجروراً بالإضافة ، أو بحرف الجر ، فإن كان مجروراً بالإضافة لم يتقدّم الحال عليه اتفاقاً [١] ؛ لأنّ الحالَ تابعٌ ، وفرع لذي الحال ، والمضاف إليه لا يتقدّم على المضاف ، فلا يتقدّم تابعُه أيضاً ، وإن كان مجروراً بحرف الجرّ ، ففيه خلاف : فجمهور البصريين يمنعون تقديمها عليه للعلّة المذكورة [٢].

ونُقِلَ عن ابن كيسان [٣]، وابن برهان[٤] وأبي علي[٥]، وابن مالك [٦]، والبعلي[٧] جواز تقديم الحال على المجرور بحرف الجرّ[٨] تمسكاً بقوله تعالى :[٩] ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ كَآفَّةً لِلنَّاسِ ﴾ . قالوا [١٠]: ﴿ كَآفَّةً ﴾ حال من قوله : ﴿ لِلنَّاسِ ﴾ وهو مجرور باللام ، والتّقدير: وما أرسلناك إلاّ إلى النّاسِ كافّةً ، أي : جميعاً.

---

(١) مثاله : عرفت قيامَ هندٍ مُسْرِعَةً ؛ لئلا يفصل بين المضاف والمضاف إليه .

(٢) انظر : ارتشاف الضرب ٣٤٨/٢ فما بعدها ، وينظر : التصريح على التوضيح ٣٧٨/١ ، وهمع الهوامع ٢٦/٤.

(٣) هو: محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان أبو الحسن النحوي،كان بصرياً كوفياً توفي سنة ٢٩٩هـ . ترجمته في : تاريخ بغداد ٣٣٥/١ ، وانباه الرواة ٣ ٥٧ ، وبغية الوعاة ١٨/١.

وانظر رأيه في : الارتشاف ٣٤٨/٢ ، والتصريح على التوضيح ٣٧٩/١، وهمع الهوامع ٢٦/٤

(٤) هو: عبد الواحد بن برهان أبو القاسم الأسدي العكبري النحويّ مات سنة ٤٥٦هـ . ترجمته في إنباه الرواة ٢١٣/٢ ، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ص ١٢٨. انظر رأيه في المصادر السابقة .

(٥) انظر: الإيضاح ص ٢٢٠

(٦) انظر رأيه في : شرح التسهيل ٣٣٤/٢ ، ونصه : « وتقديمه على صاحبه المجرور بحرف ضعيف على الأصحّ لاممتنع » اهـ .

(٧) هو : محمد بن أبي الفتح بن أبي الفضل البعلي الحنبلي العلامة الفقيه النحوي تلميذ ابن مالك توفي سنة ٧٠٩هـ . ترجمته في : بغية الوعاة ٢٠٧/١ . وانظر رأيه في ارتشاف الضرب ٣٤٨/٢

(٨) وفصل الكوفيون بأنّه : إن كان نو الحال مظهراً والحال فعل جاز تقديم الحال المجرور نحو : مررت بهند تضحك ، فيجوز : مررت تضحك بهند ، وإن كان الحال اِسماً ، فلا يجوز تقديمها ، لايجوز : مررت ضاحكةً بهند .

و نقل أبوحيّان في الارتشاف ٣٤٨/٢ عن ابن الأنباري : أن الاتفاق على ذلك ، وأنّ التّقديم خطأ.

(٩) سورة سبإ الآية (٢٨) .

(١٠) انظر : الكشاف ٥٨٣/٣ .

ولعل الفرق بين حرف الجرّ[١] والإضافة أنّ حرف الجرّ معدٌّ للفعل كالهمزة والتّضعيف في تعدية الفعل ، فكأنّه من تمام الفعل وبعض حرفه، فإذا قلت :ذهبتُ رَاكِبةً [بهندٍ][٢] فالمجرور بحسب الحقيقة ليس مجروراً .

وأجاب الزّجاج[٣]عن هذا التّمسك بجعل « كَافّةً » حال من « الكاف » ، والتاء للمبالغة كما في « علاّمة » ، والمعنى : وما أرسلناك إلاّ كَافّةً للنّاس عن الشّرك وارتكاب الكبائر، والزّمخشريّ [٤] يجعلها صفة لمصدرٍ محذوفٍ ، أي : « وما أرسلناك إلاّ إرسالة كافّةً للنّاسِ » .

ويُبْعِدُ قولَ الزّجاجِ أنّ إلحاق التّاءِ للمبالغة مقصورٌ على السّماع ، ولا يأتي - غَالباً - إلاّ في أحد أبنية المبالغة ، و« كَافّة » بخلاف ذلك ، فإن حُمِلَ على « رَاوِية » كما حمله السّيد عبد اللّه الحسينيّ [٥] في شرحه على « لُبّ الألباب »[٦] في أحد تأويلاته فهو حمل على شاذٍّ الشّاذّ .

ويُبْعِدُ قولَ الزّمخشريِّ أَنّ العربَ لم تستعمل « كَافّة » إلاّ حَالاً ، وعلم مما ذكره[٧] أنّه لايجوز أن يتقدّم الحال على العَامِلِ المعنويِّ بالاتفاق ، ولا على المجرور في المشهور (**إلاّ**) إذا كان العَامِلُ (**ظرفاً**) أو شبهه (**فيهما**) ، فإنّه يجوز أن يتقدّم عليهما بشرط أن يكون المبتدأ متقدّماً على الحال نحو : زَيدٌ قَائِماً في الدّار ، وهذا مذهب الأخفش [٨].

---

(١) في (د) (بين الجر) .

(٢) في النسختين (هنداً) سهوٌ .

(٣) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٤/٢٥٤ ، وفاتحة الإعراب في إعراب الفاتحة للأسفراييني ص١٤٥.

(٤) انظر : الكشاف ٣/ ٥٨٣ ، والعباب لوحة (١٤٣) مخطوط .

(٥) هو: عبد الله بن محمد جمال الدين الحسيني المعروف بنقره كار المتوفى سنة ٧٧٦هـ ، من مصنفاته : شرح الشافية لابن الحاجب في التصريف ، و العباب في شرح اللباب في النحو للأسفراييني . انظر ترجمته في : بغية الوعاة ٢/٧٠ . وهدية العارفين ٢/ ٤٦٧ .

(٦) يقصد كتابه « العباب في شرح اللباب في النحو ، حيث قال فيه : « يجوز تقديم الحال على صاحبها المجرور مطلقاً ، أي : سواء كان الحال ظرفاً أو لا ، في قوله تعالى : ﴿ وما أرسلناك إلاّ كافة للناس ﴾ فإنّ ابن كيسان استدل بهذه الآية ، قال : إنّ (كافة) حال من (الناس) وهو مجرور ، وقد تقدمت عليه ، أي : ما أرسلناك إلا إلى الناس كافة ، أي : جميعاً » اهـ .
انظر : العباب لوحة (١٤٣) مخطوط .

(٧) في (د) (ذكر) .

(٨) نقله السّيوطي في همع الهوامع ٤/ ٣٢ .

ومنعه سيبويه بالكليّة [١] نظراً إلى ضعف الظرف في العمل ، ووافق الأخفش سيبويه[٢] مع تأخر المبتدأ عن الحال في المنع ، فلا يجوز عنده أيضًا : قَائِماً زَيدٌ في الدّار ، وقَائِماً في الدّار زَيدٌ ، وسيجيء بيانه بعيد ذلك في تمثيله .

ويحتمل أن يكون معناه :أنّ الحال وإن كان مشابهًا للظرف لما فيه من معنى الظرف / إلاّ أنّ الظرفَ يتقدم على عامله المعنوي نحو : أكُلَّ يَوْمٍ لَكَ دِرْهَمٌ ؟، وذلك لاتساعهم في الظروف بما لم يتسع في غيرها، والحال لايتقدّم عليه . ١١٨/أ

هذا إذا لم يكن الظرف داخلاً في العَاملِ المعنويِّ ، وإنّما إذا كان داخلاً فيه كما هو المفهوم من عبارتهم ، فالمقصود هو الاحتمال الثاني فقط ، (**فَصَحَّ**) ؛ لأجل ماتقدّم ذكره في الظرف ، وشبه (**في الدَّارِ زَيْدٌ قائماً**) فـ « في الدَّار » :خبرٌ عن زَيدٍ ، و « قائماً» منصوب على الحال (**أَوْ**) في الدار (**قَائِماً زَيدٌ**) فـ « قَائِماً» : نصب على الحال ، و « في الدّار » خبر مقدّم ، وزَيدٌ مبتدأ مؤخّر .

(**وَ**) صحّ : (**مررتُ بِزَيدٍ رَاكباً**) لجعلهم حرف الجرّ كالجزء من الفعل ؛ لأنّه معدٍّ له فهو كالهمزة والتّضعيف ، (**لا : قَائِماً في الدّار زَيدٌ**) فإنّ هذا التّركيب لايجوز بالاتفاق ، وكذا : قَائِماً زَيدٌ في الدّار ، وقد تقدّم الكلام على هذا فلا حاجة إلى إعادته[٣].

(**ولا**) يَصِحُّ : (**مَررتُ رَاكِباً بِزَيدٍ**) ولا مررتُ جَالِسَةً بهندٍ ؛ لأنّ العَامِلَ في الحال هو العَامِلُ في صاحبها وحرف الجرّ لا تَصَرُّف له ، فلا يتقدّم عليه الحال من مجروره .

ومنهم من يجيزه [٤] ويجعل حرف الجر كالجزء من الفعل ؛ لأنّه معدٍ له ، فهو كالهمزة والتّضعيف ، وقد تقدّم بيانه عند قوله : « أو مجرور» (**وهذه**) وهو عدم صحة

---

(١) انظر : الكتاب ١٢٤/٢(هارون) .

(٢) انظر : همع الهوامع ٢٨/٤ .

(٣) انظر : ص ١٤ فمابعدها ، والفوائد الضيائية ٣٨٧/١ فمابعدها .

(٤) كالأخفش وأبى على الفارسى وابن مالك وقد تقد ذلك ، انظر : ص ١٥ وينظر: المقتضب ١٧١/٤، وشرح عمدة الحافظ ٤٢٦ ، وشرح الكافية ٢/ ٢٤ ، وشرح بن عقيل ١٩٢/٢ ، طبعة جامعة الإمام . وشرح التسهيل ٣٣٨/٢ .

تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف (**في الأصحّ**) أي : في القول الأصحّ ، وهو قول سيبويه ،[١] وأكثرالنّحويين[٢] ؛ لأنّ الحالَ تابعٌ لذى الحال ؛ لأنّها صفةٌ له في الأصل ، ولاتقع حيث لا يقع متبوعُها ، والمجرور بحرف الجرّ لايتقدم على الجارّ فكذا الحال لايتقدّم عليه .

[شرط حذف الحال]

(**وتحذف هي**) أي : الحال (**بقَرينةٍ**) أي : عند قيام قرينة دالة عليها ما لم تنب عن غيرها ، أو يتوقف المراد علي ذكرها (**كـ : لقيته في : لَقَيْت زَيْداً رَاكِباً**) ، وإنّما جاز حذفها هنا ؛ لأنّها فضلة كسائر الفضلات . ومنه قوله تعالى :[٣] ﴿ فَمَن شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾ أي : فليصمه من شهد منكم ، فأضمر « من شهد » ، وحذف « منكم » وهو حال ، وإنّما قلت : مالم تنب عن غيرها ، ويتوقف المراد علي ذكرها ، فإنّها إذا نابت عن غيرها كنيابتها عن الخبر في نحو : ضر بى زيداً قَائماً ، أو كانت بدلاً من اللفظ بالفعل نحو : أقائماً وقد [قعد][٤] النّاس ، أو يتوقف المراد على ذكرها كقوله تعالى :[٥] ﴿ وَمَاخَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لاَعِبِينَ ﴾ ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إلاّ مُبَشِّراً وَنَذِيراً ﴾[٦] ﴿ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخاً ﴾[٧] لم يجز حذفها ، فإنّك لو حذفتَها في شيء من هذه لاختل الكلام .

[حذف عامل الحال]

(وَ) كذا يحذف (**عَاملُها**) جوازاً عند قرينة حالية أو مقالية (**كـ: رَاشداً مهدياً**) أي : أذهب راشداً مَهدياً ، فحذف العامل وهو الفعل ؛ لقرينة الحال وهو ما يشاهَد من اهتمامه بالسّفر وشروعه فيه / أو لقرينه المقال ، وهو أن يقولَ : أنا أسافر الآن ، وأنا ١١٩/أ

---

(١) انظر : الكتاب ١٢٤/٢ (هارون)

(٢) منهم : المبرد ، وابن السّراج ، وابن جنى ، والزجاجي ، انظر : المقتضب ٣٠٠/٤ ، والأصول ٢١٤/١ ، واللمع في العربية ص١١٨ وشرح الجمل ٣٣٥/١.

(٣) سورة البقرة الآية (١٨٥).

(٤) في النسختين (فعل) ولعل الصواب ما أثبته .

(٥) سورة الدخان الآية (٣٨).

(٦) سورة الفرقان الآية (٥٦).

(٧) سورة هـــود الآية (٧٢).

مـهتمٌ فـى سَفرٍ، أو أنا الآن على عَزم سَفرٍ ، ولك إظهار العامل ، ورَاشداً : نُصِب حالاً وكذا مهدياً: حال ثانية ، ويجوز أن يكون صفة لـ « رَاشداً » .

[حذف عامل الحال ومواطنه]

(**ويجب**) حذف عاملها إن بيّنتَ ازْديَادِ ثَمَنِ شَيْئاً فَشَيْئاً (**في مثل : بعته بدرهَمٍ فصاعدا**)، أي : يذهب الثّمنُ صاعداً ، أو نابت عن الخبر نحو : أكثر شربي السويق ملتُوتاً، (**وضَـرْبِي زَيْداً قَائِماً**) ، أو وقعت بدلاً من اللفظ بالفعل في توبيخ، (**و**) ذلك *(**قَوْلُهم**) لمن لا يثبتُ على حالٍ * [١]: (**أتميميًّا مرّةً وقيسيًّا أخرى**)[٢]، أي : أتتحوّل مرّة تميميًّا ومرّة قيسيًّا .

(**وفي حَالٍ مُؤكِّدَةٍ**) علي قول من قال :إنّ المؤكّدة لاتجيء إلاّ بعد الجملة الاسميّة[٣]، وارتكب أنّ الّصفة في قوله تعالى :[٤] ﴿ ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ ﴾ قَائِمةٌ مُقَام المصدر، أو على أنّ « مدبرين » مؤولٌ بمبالغين في التّولية (**مُقَرَّرةٍ**) أي : مثبتة محقّقة (**لاسميّة**) ، أي : لمضمون جملة اسميّة .

واحترز بالاسميّة عمّا إذا كانت فعلية ، فإنّها لا يجب حذف عَامِلِهَا كما صرّح به الزمخشري[٥] في قوله تعالى[٦]:﴿ قَائِمَاً بِالْقِسْطِ ﴾ إنّه حالٌ مؤكّدةٌ من فاعل « شهد » .

وإنّما سُمِيَتْ هذه الحَالُ مؤكّدة ؛ لأنّها تؤكّد الخبر الذي يدلّ عليه بالالتزام ،[٧] فلاتستعمل إلاّ فيمن اشتهر بالخصلة التي دلّت عليها الحال ، وتلك الخصلة قد تكون فخراً نحو : أنا فلانٌ شجاعاً، أو تعظيماً نحو : هو فلانٌ خليلك مَهِيباً [٨]، أو تحقيراً، نحو :

---

(١) ما بين النجمتين ساقطا من (د).

(٢) ورد هذا القول في : الكتاب ٣٤٣/١ ، والمقتضب ٢٦٤/٣ ، وشرح التسهيل ٣٥١/٢.

(٣) انظر : المفصل ص ٨١ ، وشرح للكافية للرضي ٤٩/٢

(٤) سورة التوبة الآية (٢٥).

(٥) انظر : الكشاف ٣٤٣/١ ، وتمام الآية : ﴿ شهد اللّهُ أنه لا إلَهَ إلاّ هو والملائكةُ وألوا العلم قائمًا بالقسط لا إله إلاّ هو العزيزُ الحكيمُ ﴾.

(٦) سورة آل عمران الآية (١٨).

(٧) انظر : المقتضب ٣١٠/٤ ، وشرح المفصل ٦٤/٢.

(٨) في الأصل (مهيناً) تحريف .

هـو فـلان مـأخـوذ قـهراً ، أو وعـيداً نحـو : أنـا[١] فُلانٌ مُتَمَكِّناً مِنْكَ ، فَاتّقِ غَضَبِي، أو تَصَاغراً[٢] نحـو : أنـا عبدك فـقيراً إلى عـفوك [٣]، أو غيـر ذلك (كـ : **هو أبوك عَطُوفاً**)[٤].

[الخلاف في عامل الحال المؤكِّدة لمضمون الجملة الإسمية]

والعاملُ فيها عند سيبويه مقدّر بعد الجملة، أي :أُحقه عَطوفاً، من حققت الأمر، أي : تحـقـقته وعرفته.[٥]وعلى هذا يكون حَالاً من المفعول ، أي : من الهاء التى هى مفعول فى أُحـقه ، وإنَّما وجب حذف العامل ، لأنَّ الأبوَّة تدل على تحقق كونه عطوفاً، لتضمن الأبـوَّة العطـوفـية ، كـأنه قـال : هو تحقق أو ثبت عَطـوفاً ، فاستغنى بقولـه : « أبوك » عن قوله : « تحقق » ؛ لما دلّ عليه من تحقق كونه عَطُوفاً، ولذلك فسّره المؤلف بقوله :(**أي : أَحُقه**).

وقال صاحـب المـفـتـاح [٦] : أحق التَّقديرات عندى أن يقدّر : يجيء عَطُوفاً[٧]، ويكون على هذا حَالاً من الفاعل وقال ابن مـالك[٨]: فمعنى الجملة كـأنّه قـال : يعطف عليك أبوك عَطُوفاً ؛ لأنَّ الجملةَ وإن كان جزآها جامدين ، إلاَّ أنَّـه يتحصل من إسناد أحد جزئيها إلى الآخر معنى من معاني الفعل ، وعلى هذا يكون العامل معنى الفعل ، فلايجوز تقديمها على جزئي الجملة ولا على أحدهما .

---

(١) في الأصل (إن) خطأ من الناسخ .

(٢) و تصاغرتْ إليه نفسُه : صغُرت وتحاقرتْ ذُلاً ومَهانة . انظر : المرجع السابق (صغر) ٤٥٩/٤.

(٣) انظر : المفصل ص ٨١

(٤) انظر : شرح التسهيل ٢/ ٣٥٧ ـ ٣٥٨ .

(٥) انظر : الكتاب ٣٨٣/٢ (هارون) ، وينظر : وشرح الكافية للرضي ٥١/٢

(٦) هو : أبو يعقوب يوسف بن بكر بن محمد بن السكاكي المتوفى سنة (٦٢٦) هـ .
ترجمته في : بغية الوعاه ٣٦٤/٢ ، رالأعلام ٢٩٧/٧ .

(٧) انظر : مفتاح العلوم للسكاكى ص ٤٥ ، طبعة المكتبة العلمية الجديدة بيروت ، لبنان ، و نص قوله في المفتاح : « وزيد أبوك عَطوفا وهو الحق بينا ، إذ أحق التقديرات يجيء عَطوفاً ويبدو بيّنا » اهـ .

(٨) انظر : التسهيل ص ١١٢ ، و شرحه لابن مالك ٣٥٨/٢.

وذهب الزّجاج[١] إلى أنّ العَاملَ هو الخبر لتأويله بمسمّى ، وقال ابن خروف :[٢] إنّ العَاملَ هو المبتدأ ؛ لتضمينه معنى تنَبّه (وَ) اعلم أنّه يؤكّد بهذه الحَالِ أيضًا في بيان يقين نحو (قوله) وهو سالم بن دارة اليربوعي [٣]:

[٤] (أنا ابنُ دارةَ مَشْهُوراً بِهَا نَسَبِي وَهَلْ بِدَارَةَ يَا للنّاسِ مِنْ عَارِ) [٤]

فمشهوراً : حال مؤكّدة لمضمون الجملة الاسميّة ، أعني : أنا ابنُ دارةَ ، و" بها " نائب عن الفاعل ،[٥] و« هل » : / استفهام على وجه الإنكار، و« مِنْ » : زائدةٌ ، والتّقدير : هل عار بدارة ، و« يالَلنّاس » : اعتراض بين المبتدأ والخبر ، و« يا» : لمجرّد التنبيه ، أو للنداء والمنادى محذوف ، أي : يا قوم ، واللام مفتوحةٌ للتّعجبِ . ١٢٠/أ

* * *

(١) انظر : رأيه في شرح التسهيل ٣٥٨/٢ ، وشرح الكافية للرضي ٥١/٢، وهمع الهوامع ٤٠/٤ .

(٢) هو : أبو الحسن على بن محمد بن على بن محمد نظام الدين ، المعروف بابن خروف الأندلسي النحوي ، توفي سنة ٦٠٩هـ وقيل غير ذلك . ترجمته في : بغية الوعاة ٢٠٣/٢.

وانظر رأيه في المصادر السابقة .

(٣) و دارة : اسم أمِّه ، سُميتْ بذلك ؛ لأنّها شبهت بدارة القمر من جمالها ، وهو مِنْ ولد عبدالله بن غطفان بن سعد . ترجمته في : الشّعر والشّعراء لابن قتيبة ص ٨٩ .

(٤) البيت من البسيط ، وهو من قصيدة له يهجو بها بني فَزارة ، انظر : الكتاب ٧٩/٢ (هارون) ، واللباب في علل البناء والإعراب ٢٨٨/١ ، وشرح المفصل ٦٤/٢ ، وشرح التسهيل ٣٥٧/٢، والمقاصد النّحوية ١٨٦/٣، والإصابة ١٦٢/٣، وخزانة الأدب للبغدادي ٢٦٥/٢ فما بعدها .

ويروى صدره :

أنا ابنُ دارةَ معروفاً له نَسَبِي

(٥) فالرّاجح في نظري ـ والله أعلم ـ أنّ نائبَ الفَاعِلِ هو (نسبي) و (بها) متعلق به .

* * *

[التَّمييزُ]

ولما فرغ من الكلام على الحال شرع في الكلام على التّمييز ، فقال : (**التَّمْيِيزُ**) ، وهو وَالتّفسير[١] والتّبيين ، أَسْمَاءٌ مترادفةٌ .

وحقيقته اللّغويّة : فصل الشّيء عن الشّيء ، ومنه :[٢]﴿ وامْتَازُوا اليَوْمَ أَيُّهَا المُجْرِمُونَ ﴾ أي : انفردوا عن المؤمنين وانفصلوا عنهم وكونوا على حدة ؛ ليصير كلٌّ إلى مقرّه ، يدل على ذلك قوله تعالى[٣]:﴿ وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يَوْمَئِذٍ يَتَفَرَّقُونَ.فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ الآية ، والمراد به هنا (**نَكِرَةٌ**) . واحترز بها عن المعارف ؛ فإنّها لا تكون تمييزاً على المذهب الصحيح[٤]، وإنّما كان نَكِرَةً ؛ لأنّ الغرضَ بيان الجنس ، فإذا حصل بالنَّكِرَةِ الّتي هي أخف من المعرفة ، والأصل لها ، فلا معنى لمجاوزتها .

(**فَيَرْفَعُ إِبْهَاماً**) واحترز به عن البدل فإنّ المبدل [٥] منه في حكم التنحية ، فهو ليس برفع الإبهام عن شيء ، بل هو ترك مبهم وإيراد معيّن .[٦]

(**وَضْعِياً**) أي : بأصل الوضع ، واحترز به عن نحو : رأيت عيناً جاريةً، فإنّ قوله: « جارية » يرفع الإبهام عن قوله : « عيناً » ، لكنه ليس بأصل الوضع ، فليس تمييزاً، فإنّ الواضعَ لم يضع لفظ العَينِ إلاّ لشَيْءٍ وَاحدٍ معيّنٍ عند الواضع والمتكلم به ، فالإبهام فيه عارض بالنِّسبة إلى السّامع ، لِعَدَمِ القرائن ، ولذلك يصحّ أن يطلقه قاصداً إلى الدّلالة على الباصرة وغيرها .

---

(١) في (د) (التفسير) بودن الواو .

(٢) سورة يس الآية (٥٩) .

(٣) سورة الروم الآية (١٤، ١٥).

(٤) وأجاز الكوفيون كونه معرفة نحو : زَيْدُ الحسن الوجهَ . انظر : الأصول لابن سراج ١ /٢٢٣ ، و شرح الكافية للرّضي ٢ / ٧٢ .

(٥) في (د) (البدل) .

(٦) في (د) (مبين) .

ولايصحّ اطلاق العشرين وأنت تريد الدّلالة على الدّنانير والدّراهم ؛ فإنّه * قد *[١] استعمل اللفظ في غير موضعه، فعلم بهذا أنّ الابهام في « عشرين » أصليٌّ ، وفي المشترك عارض ، (**في ذَاتٍ**) متعلق بقوله : « يرفع » ، واحترز به عن الحال ؛ لأنّها رافعةٌ للإبهام عن هيئة الذات ، لا عن نفس الذات ، وعن النعت نحو : جاء ني رَجلٌ عَاقلٌ.

فإنّ « رَجلاً » باعتبار الذات لا ابهام فيه ؛ وإنّما الابهامُ فيه باعتبار الصفات، فصفة الذات مُبهمةٌ دون الذات (**مَلْفُوظَةٍ**) تلك الذات لا مقدرة نحو : رِطْلٍ زَيْتًا (**فهو**) أي : التمييز الذي يرفع الابهامَ باعتبارِ أصلِ الوَضعِ ، فى ذَاتٍ ملفوظَةٍ (**عن مُفردٍ**) أي : فيُنصب عن مفرد .

والمفرد يكون واحداً أو مثنًى أو مجموعاً أو مضافاً ، (**مِقْدَارٍ**) صفة مفرد ، وهو ما يُعرف به قدر الشيء ومبلغه لاحقيقته ، (**غَالباً**) أي : في غالب المواد ، وأكثرها ، أي : رفع الابهَامِ مطلقاً، يتحقق في ضمن هذا الرّفع الخاص في أكثر المواد وأغلبها، وذلك ؛ لأنّ الابهامَ فيه أكثر .

واحترز عن مثل : رُبّه رَجُلاً زَيْدٌ ، و نِعْمَ رَجُلاً زَيْدٌ ، وحَبَّذَا رَجُلاً زَيْدٌ ، وللّهِ درّهُ فَارِساً، فإنّ هذه الأمثلة ونحوها عن ذاتٍ مَلفوظَةٍ مفردة ، وليستْ - أعنى الذات الملفوظة - مقداراً غَالِباً (**فَعَدَدًا يَأْتِي**) ذلك المقدار إذا تحقق (**فِي**) ضمن (**أَسْمَاءِ الْعَدَدِ**) سواء كان ذلك العدد ، صريحاً نحو : أحدعشر رَجلاً ، أو كنايةً نحو : كم دَارًا[٢] بَنَيْتَ ؟، وعندي كذا دِرهَمًا .

---

(١) ما بين النجمتين ساقط من (د) .

(٢) في (د) (كم دارٍ بَنَيْتُ) .

وجعل المؤلّفُ العدد قِسْماً من « المقدار » كابن الصّائغ (١) والأُبّذيّ(٢) وجعله أبو علي ، وابن عصفور قَسِيمَ المقدَارِ (٣).

وقال في « البديع » (٤) « والعدد وإن كان مقداراً ، إلاّ أنّه ليس له آلة يعرف بها » (وَ) في ضمن (غَيْرِهِ) ، أي : غير العدد (كَيْلاً) هو : ما يعرف به قدر/ المكيل . ١٢١/أ

(وَوَزْناً) و * هو ما *(٥) يعرف به قدرالموزون . (وَمَسَاحَةً) يعرف بها قدر الممسوح ، من مَسحتَ الأرضَ مَسَاحةً ، إذا ذَرَعْتَها . (وَقِيَاساً) وهو ما يقاس به الشّيء ، (كـ : رِطْلٍ زَيْتاً) مثال للموزون ، والرِّطل : ما يوزن به ، [أي](٦) : الصِّنْجَة (٧) الموزون بها ، (وَإِرْدَبٍّ قَمْحاً) مثال للمكيل فـ « إردبّ » : اسم مبهم ، و « قَمْحاً » : تمييز ، (وَ ذِرَاعَ ثَوْباً) مثال للمساحة ، فـ « ذراع » : اسم مبهم ، و « ثَوباً » تمييز .

(وَعَلَى التَّمْرَةِ مِثْلُها زُبْداً)(٨) مثال للقياس ؛ فإنّ « مثلها » من المقادير الّتي ينقاس بها الشّيء ، أي : على التّمرة زُبدٌ مماثل للتّمرة في المقدار .

واعلم أنّ المراد بالمقادير في هذه الصورة هو المقدرات ؛ لأنّ قولك : عندي رطل زَيتاً ، وإردبّ قَمْحاً ، وذِرَاع ثَوباً ، وعلى التّمرة مثلها زُبْداً ، المراد بها الموزون ، والمعدود ، والمذروع ، والمقيس فقط .

---

(١) هو : محمد بن عبد الرحمن بن علي بن أبي الحسن الزمزديّ المشهور بابن الصائغ الحنفيّ النحويّ ، أخذ عن أبي حيان وغيره ومن تصانيفه ، شرح المشارق في الحديث ، وشرح ألفية ابن مالك توفي سنة ٧٧٦هـ . ترجمته في : بغية الوعاة ١/١٥٥ .

(٢) واسمه : على بن محمد الخشني الشهير بالأُبّذي ، كان نحوياً من أحفظ أهل وقته لخلافهم ، ومن أهل المعرفة لكتاب سيبويه ، ولد سنة ٦١٣هـ وتوفي سنة ٦٨٠هـ . انظر ترجمته في : البلغة ص ١٥٩ ، وبغية الوعاة ٢/١٩٩ .

(٣) انظر : المقرب لابن عصفور ص١٨٢ ، ط بغداد .

(٤) انظر البديع في علم العربية لمجد الدين ابن الأثير ج ١ م ١ ص ٢٠٥ ، تحقيق د/ فتحي علي الدين .

(٥) ما بين النجمتين ساقط من الأصل .

(٦) في النسختين (لا) والصواب ما أثبته .

(٧) قال ابن منظور في اللسان مادة (صنج) ٢/ ٣١١ : ((وصَنْجَة الميزان وسنجته : فارسيّ معرّب ... لايقال : سَنَجَهُ سَنْجَتَه)) .

(٨) انظر : المقتضب ٢/١٤٢ ، وشرح الكافية الشافية ٢/٧٢٥

[عامل التمييز]

(**وَعَامِلُهُ**) أي : عامل التمييز في المفرد (**اسمٌ تَامٌ**) قبله ، وهو الذي وقع التمييز عنه ؛ وإنّما يعمل الاسم التّام في التّمييز النّصب ؛ لأنّه شابه الفعل الذي تمّ بفاعله الذي بعده . وشابه التّمييز الآتي بعده المفعول الآتي بعد تمام الكلام ، والمعنى بتمامه أن يكون على حالة يمتنع إضافته معها وقد أشار إليه بقوله :(**فإن تَمّ**)، أي : الاسم العامل في التّمييز المفرد ، (**بتَنْوِينٍ ظَاهِرٍ**) لا مقدّر (**كـ : دَانِقٍ ذَهَباً**) وراقود [1] خلاً ، (**أو نُونِ تَثْنِيَةٍ ، نحو : قفيزان بُرّاً**) و منوان سمناً، (**أو**) نُونِ (**جَمْعٍ حَقِيقَةٍ كالأكثرين فِعلاً**) والزّيدون حسنون وُجوهاً .

(**صَحَّتْ إضَافَتُهُ**) أي : إضافة الاسم المفرد المقدار إلى التمييز إضافة بَيَانية ، فتقول : في دَانقٍ ذَهَباً : دانقٌ ذهبٍ ، وفي قفيزان بُرّاً ، قفيزا بُرٍّ ، وفي الأكثرين فعلاً: الأكثرى فعلٍ وذلك ؛ لأنّ في الإضافة تخفيفاً بسبب حذف التّنوين والنّون ، ولامَانعَ من الإضافة فيضاف ، ولأنّ الغرضَ رفعُ الإبهَامِ ، وقد حصل بالإضافة كما حصل بالنّصب عن تمام الاسم .

(**وإلاّ**) أي : وإن لم يكن تمامه بالتنوين الظاهر ، أو بنون التثنية ، أو نون الجمع ، حقيقة بأن يكون بالتنوين المقدّر أو بشبه نون الجمع أو الإضافة (**لا**) تصح إضافته (**كـ : خمسة عشر ديناراً**) ، فلا تقول : خمسة عشرَ دينارٍ؛ لوجود المانع من الإضافه، وهو جعل ثلاثة أشياء كاسم واحد ، لفظاً ومعنًى .

(**و**) كذا :(**عشرون**) لايضاف ؛ لتعذر إثبات النّون وحذفها مع الإضافة ؛ لأنّه ليس بنون الجمع حقيقة ؛ لأنّه اسم موضوع مع الواو والنّون ، ولايجوز حذفه مع الإضافة لمباينته نون الجمع حقيقة ، ولايجوز إثباته معها لمشابهته له لفظاً،ومن العرب من يقول : عشرو درْهَمٍ ، بالإضافة وحذف النّون وهو قليل.[2] (**و**) كذا المضاف (**نحو : ﴿ مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَباً ﴾**[3]) لاتجوز إضافته ؛ لئلا يلزم إضافة المضاف .

---

(١) و « الرّاقود » : دنٌّ طويل الأسفل كهيئة الإردبّة يُسيَّع داخله بالقار ، والجمع : الرواقيد ، معرب . انظر : لسان العرب (رقد) ١٨٣/٣

(٢) انظر : المقتضب ٣٤/٣.

(٣) سورة آل عمران (٩١)

(فيُفْرَدُ)، أي : التمييز ، وإن كان الاسم التّام مثنًى أو مجموعاً (بقَصْدِ خَالِصِ الْجِنْسِيَّةِ) /؛ لأنّ الغرض من التّمييز الدلالة على الجنسيّة ، وقد حصلت من المفرد الذي هو أخص من الجمع (كـ : رِطْلَانِ) زَيتاً ، (وأَرْطَالِ زَيْتاً) ؛لأنّ الزّيتَ اسم جنس يقع بلفظه على الكثير والقليل . ١٢٢/أ

(وإلاّ)، أي : وإن لم يُقْصَدْ به خالص الجنسية ، (فطبْق الغرض)، أي : فتجب المطابقة على حسب ما يقصد ؛ لأنّ الجِنْسَ وإن دلّ على الأحاد من جنسه إلاّ أنّه لايدل على الأنواع منه ، فيثنى إن قصد التثنية في غير الحقيقي (كـ : عِدْلُ ثَوْبَيْنِ) وبَيْتِ كتابين ، ويُجمع إن قصد الجمع فيما يقصد به خالص الجنسيّة ، أو قصد الأنواع فيما كان فيه الجنسيّة ليكون أدلَّ على الجنسيّة ، نحو : عندي بَيْتُ كُتباً (أو) عدلُ (ثيـاباً).

(و) قد يثنى الاسم التّام العامل في التمييز والتّمييز أيضاً، فتجب المطابقة أيضاً؛ لأنّه قصد الأنواع بالجنس ، نحو : عندي (رِطلَان زَيْتين ، و) قد يُجمع الاسم التّام العامل في التّمييز والتّمييز أيضاً ، فتجب المطابقة ايضاً ؛ لأنّه قصد الأنواع بالجنس ، نحو قوله تعالى:[1](﴿ بالأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً ﴾) أي : أنواعاً من العمل كالصّياغَةِ والتّجارَةِ والزّراعَةِ ، وهذا معنى قوله : « فطبق الغرض » .

(وعَنْ غَيْرِ مِقْدَارٍ) عطف على مفردِ مقدار ، أي : التمييز كما يرفع الإبهَام عن مفرد مقدار ، كذلك يرفعه عن مفردٍ غَيْرِ مِقْدَارٍ ، أي : ما ليس بعددٍ ، ولا كَيْلٍ ، ولا وَزْنٍ ، ولا مَسَاحَةٍ ، ولا قِيَاسٍ ، (كـ : خَاتَمٍ حَدِيداً) ، فإنّ « الخاتَمَ » مبهمٌ باعتبار الجنس تام بالتّنوين الظاهر ، فاقتضى تمييزاً .

(وكَثُرَ خَفْضُه)، أي : خفض التّمييز[2] بإضافة غير المقدار إليه (كـ : قَلبِ

---

(١) سورة الكهف الآية (١٠٣) .

(٢) مكرر في الأصل .

ذَهَبٍ) وخَاتَمِ حَديدٍ ، وإنّما كان الخفض أكثر من النّصب ؛ لحصول الغَرضِ مع الخفّة ، ولقصورِ غير المقدار عن طلب التمييز ؛ لأنّ الأصلَ في المبهمات المقادير، وغيرها [ليس] بهذه المثابة ، (أَوْ مُقَدَّرَةٍ) عطفٌ على ملفوظَةٍ .

وهذا تفصيل للمميز كأنّه يقول : التّمييز : يرفع الإبهام فى ذَاتٍ ملفوظَةٍ ، أو في ذَاتٍ مُقَدّرَة ، أي : غير مذكورة فى اللفظ ، نحو : طاب زَيْدٌ نفساً ؛ فإنّه فى قوة قولك: طاب شيءٌ منسوبٌ إلى زَيْدٍ ، و « نفساً » يرفع الإبهام عن ذِكْرِ الشَّيْءِ المقدَّرِ فيه .

(وهُوَ) أي : التمييز الذي يرفع الإبهام عن ذَاتٍ مقدّرَةٍ أكثر مايكون (عَنْ نِسْبَةٍ) أي : عن اسنادٍ (في إِضَافَةٍ كـ : يُعْجِبُنِي طِيبُهُ أَباً) أو يعجبني طيبُهُ داراً ، أو يعجبنى طيب زَيْدٍ أباً ؛ لأنّ هذه الأمور الثلاثة قصدوا فيها إلى نسبة الفعل أو ما أشبهه إلى ماهو متعلق بالمذكور ، أي : بالاسم المذكور في اللفظ .

(وَلِلَّهِ دَرُّهُ فَارِساً) أورد هذا المثال هنا ليبيّنَ أنّ التّمييزَ الّذى يكون عَنْ نِسْبَةٍ قد يكون صفة مشتقّة ، فـ « فَارِساً » تمييز عن الضمير المبهم كضمير « ربّه »[1] ، وهو عَنْ نِسْبَةٍ ، إذ الابهام هنا في نسبة الدَّرِّ إلى الضمير.

(و)[2] عَنْ نِسْبَةٍ في (جُمْلَةٍ) ، أي : نِسْبَةٍ / كَائِنَةٍ في جُمْلَةٍ (أو في مَضَاهِيهَا) أي : مشابه الجملة ؛ لسبب اشتماله على الإسناد كاسم الفاعل والمفعول ، وأفعل التّفضيل ، والصّفة المشبّهة ، والمصدر . ١٢٣/أ

وكذا كل ما كان فيه معنى الفعل نحو : يَا لزَيْدٍ فَارِساً (كـ : طَابَ زَيْدٌ نَفْساً) مثال للجملة ، فإنّ « طاب » مسند فى اللفظ إلى زَيْدٍ ، وهو فى المعنى مسند إلى مقدّر مبهم ، فإذا قصدنا أن نُصَرِّحَ بذلك المبهم قلنا : طَابَ شَيْءُ زَيْدٍ نفساً ، فيكون المنتصب عنه وهو « زيد » مضافاً إليه ، للذّاتِ المقدّرَةِ ، وإنّما يقال لهذا التّمييز : مميز الجملة مع أنّ كلَّ وَاحدٍ من المميِّزين فضلة * عن *[3] الجملة ؛ لأنّ لكلِّ وَاحدٍ من جُزْأَيْ الجملة في

---

(١) نحو : (رُبّه رجلاً) .

(٢) الواو ساقط من الأصل .

(٣) مابين النجمتين ساقط (د) .

هذا النوع قسطاً من الإبهام يرتفع به بخلافِ غَيْرِه ، فإنّ الإبهام إنّما يكون في أحد جزأي جملته أو ماضاهاها .

(**وأَطْيَبُ أَباً**) مثال لما يشبه الجملة ، والتمييز فيه يصلح أن يكون لما انتصب عنه أو لمتعلقه ، وحيث لا فرق فى التمييز بين الجملة ومضاهيها، فهذان المثالان في قوة أربعةِ أمثلة ، فكأنه قال : طَابَ زَيْدٌ ، وزَيْدٌ طيِّب نَفساً وأباً، (**وأُبُوَّةً ، وعِلْماً، ودَاراً**) عطف على « نفساً وأباً » ، بحسب المعنى فهو ناظر إلى كلٍّ من المثالين المذكورين غير مختص بالأخير، فهو بحسب الحقيقة أورد لكلٍّ من التمييز الواقع فى الجملة ومضاهيها خمسة أمثلة ، ويريد بأي من هذه الأسماء وماشابهها مَيَّزْتَ كلَّ وَاحدٍ من هذه الخمسة جاز بحسب مايقصد .

(**ونحو** : [١]﴿ **أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالاً وَأَعَزُّ نَفَراً** ﴾ (**و**) نحو :[٢]﴿ أَصْحَابُ الجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقَراً ﴾ إشارة إلى أنّ التّمييز قد يكون محوّلاً عن مضاف ؛ وذلك بعد أفعل التفضيل المخْبَرُ بِهِ عن مبتدأ مغاير للتّمييز ، إذ أصله في * آية * [٣] الكهف : مالي أكثر منك ، فإن كان الواقع بعد أفعل التّفضيل هو عين المخْبَرِ عنه ؛ وجب خفضه بالإضافة كقولك : مال زَيْدٍ أكثرُ مالٍ ، إلاّ إن كان أفعل [٤] مضافاً إلى غيره ، فيُنصب نحو : زَيْدٌ أكثرُ النّاس مالاً ، (**وصالحة لصاحبه**) وهو الاسم الذى يَصِحّ جعله لما انتصب عنه بأن يكون تمييزاً يرفع الإبهام عنه (**صالحٌ لمتعلقه أيضاً**) بأن يكون تمييزاً يرفع الإبهام عن متعلقه ، وذلك بحسب القرائن ، والأحوال مثل : « أبًا » في : طَابَ زَيْدٌ أبًا، فإنّه يصحّ أن يُجعل عبارة عن زَيْدٍ ، فجاز أن يكون تارة تمييزاً عن زَيْدٍ إذا أريد إسناد الطِّيب إليه باعتبار أنّه أبو عمرو ، وجاز [أن][٥] يكون تارةً تمييزاً عن متعلقه باعتبار أنّ الطِّيب مسند إلى متعلقه ، وهو أبوه .

وقوله : (**غَالِباً**) ، معناه في غالب الأحوال ؛ إلاّ إذا كان التمييز صفةً مشتقّة ، أو مؤولاً [٦] به ، (**فإنّها**) أي : الصِّفةُ (**للمصاحب**)، أي : للمميّز المذكور، لا لمتعلقه ؛

---

(١) سورة الكهف (٣٤) .

(٢) سورة الفرقان (٢٤) .

(٣) مابين النجمتين ساقط من الأصل .

(٤) في الأصل (أفضل) ، والنص مستفاد من شرح قطر الندى ص ٢٤١ .

(٥) في النسختين (عن) والصواب ماأثبته .

(٦) فى الأصل (مؤول) .

لأنّ الصّفة تستدعي موصوفاً ، والمذكور أولى [بموصوفيه]، فإذا قيل : طاب زَيْدٌ وَالداً ، كان الوالد زَيْداً، ولايحتمل أن يكون والده بخلاف الاسم نحو : أباً .

(**ويحتمل**) الصفة المذكورة (**الحال**) أيضاً لاستقامة / المعنى على الحال ١٢٤/أ
(**كـ: لِلَّهِ دَرُّ زَيْدٍ فَارِساً**) هذا مثال للصفة المشتقّة ، والتّمييز الذى هو فَارسٌ ، لِزَيْدٍ المجرورِ بإضافة « در » إليه . فيكون هنا عن ذاتٍ ملفوظةٍ ، وهي زيد .

ويجوز أن يكون حالاً لكن التّمييز أبلغ فى المعنى ؛ لأنّ مدحه بالفُرُوسيَّةِ مطلقاً أبلغ من مدحه بها ، في حالٍ دون حَالٍ ؛ لأنّه يصير ممدوحاً في حَالِ كَوْنِهِ فَارساً ، فإذا خِفْتَ[١] الْتِبَاسَ الْحَالَ بالتّمييز أدخلت « مِنْ » [٢] فتقول : لِلّهِ دَرُّهُ مِنْ فَارِسٍ ، فبدخول « مِنْ » تعيّن التّمييز .

(**وغَيْرُ صَالِحَةٍ لَهُ**)، أي : لصاحبه ، وذلك بأن لم يصلح التّمييز أن يكون للذّاتِ الملفوظَةِ ، نحو : طاب زَيْدٌ عِلْماً ، وحسن داراً ، وطابت هِنْدٌ أباً، فهي (**للأخير**) خاصة، أي : لتعلقه إذ لايصحّ أن يراد بالعِلْمِ ، والدّار نفس زَيْدٍ لاستحالة إطلاقهما[٣] عليه من غَيْرِ نَقْلٍ (**كـ : كفى زَيْدٌ رَجُلاً**) مثال للصفة المؤوّلة [٤] بالمشتقّ ، إذ معناه كاملاً في الرّجوليّة .

(**وهما**)، أي : ما كانت صالحة لصاحبه صالح لمتعلقه ، وغيرصالحة له للأخير على ماذكر في النّوعين (**في الإفراد**) ، أي : الوحدة ، وهي الّتي لاتصلح أن تطلق على المثنى والمجموع (**و**) في (**المطابقة**) وهى المماثلة والمساواة (**كما ذكر**) ؛ لاتّحاد التّمييز مع المميز في التثنية ، والجمع والتّذكير ، والتّأنيث ، فتقول : طاب زَيْدٌ أباً والزّيدان أبوين ، والزّيدون آباءً .

---

(١) في الأصل (حققت) تحريف .

(٢) في (د) (منه) تحريف .

(٣) في (د) (اطلاقها) .

(٤) في الأصل (المؤلة) .

هذا إذا كانت الذّاتُ الملفوظةُ صالحةً لصاحبه صالحٌ لمتعلقه ، وأمّا إذا كانت غيرَ صالحة له ، بل لمتعلقه فقط ، وهو المشار إليه بقوله : « وغير صالحة له للأخير » فتقول : طاب زَيْدٌ أباً ، إذا أردت أباً له فقط ، وطاب زَيْدٌ أبوين ، إذا أردت أباً وجداً له [١] ، وطاب زَيْدٌ آباءً ، إذا أردت أباً وأجداداً له ، فعلى كلّ من هذين التّقديرين ، إذا قُصِدَ وَحْدَةُ التّمييز * أُورِدَ مُفْرَداً *[٢] وإذا ثَنّيْتَهُ أُورِدَ مُثَنًى ، وإذا قُصِدَ جَمْعُهُ أُورِدَ جَمْعاً .

[تقديم التمييز على عامله]

(**ولايَتقدّم**) التّمييز (**على عَامِلِهِ مُطْلَقاً**) أي : سواءٌ كان فِعْلاً [٣] أم اسمَ فاعلٍ ، أم مفعولٍ ، أم صفةً مشبّهةً ، أم أفعل تفضيلٍ ، أم مصدراً ، أم مافيه معنى الفعل أم اسماً تاماً .

وإنّما لم يتقدّم على عَامِلِهِ ؛ لأنّه مفسِّرٌ ومُبيِّنٌ لما أُجمل في المميزات فأشبه الصّفة في بيانها للمَوصُوف ، فلما امتنع تقديم الصّفة على موصوفها امتنع تقديم المميّز على ما يُمَيِّزُ[٤] وذلك حكم مطّرد فى جميع الألفاظ التى يؤتى بها للبيان كالتأكيد ، وعطف البيان ، والبدل ، وغيرذلك [٥] (**خِلاَفاً للمَازِنيّ**)[٦] أبي عثمان ، (و) أبي العباس محمد ابن يزيد (**المبرد**)[٧] والكسائي ، والفراء [٨] ، وابن مالك ،[٩] فإنّهم جوزوا تقديم التّمييز

---

(١) في (د) (أباً له وجداً) .

(٢) مابين النجمتين ساقط من (د) .

(٣) وهذا خلافٌ لجماعة من النحويين ، فإنّهم أجازوا تقديم التّمييز على عامله إن كان فعلاً متصرفاً . انظر : المقتضب٣/٣٦ ، وشرح التسهيل ٢/٣٨٩ ، والإرتشاف ٢/٣٨٥ .

(٤) في الأصل بعده كلمة (به) .

(٥) وهذا مذهب سيبويه وأكثر البصريين . انظر : الكتاب ١/ ٢٠٤ ، والأصول ١/٢٢٣ .

(٦) انظر : شرح التسهيل ٢/٣٨٩ وأبو عثمان المازني ومذاهبه في الصرف والنحو للدكتور/عبدالرّحمن رشيد العبيدى ص ٢١٢ .

(٧) انظر : المقتضب ٣/ ٣٦ .

(٨) انظر : شرح المفصل ٢/٣٨٥ ، والارتشاف ٢/٣٨٥ ، وهمع الهوامع ٤/٧١ .

(٩) انظر : عمدة الحافظ ص ٤٧٦ ، و شرح التسهيل ٢/٣٨٩ .

على عامله ، إذا كان (فِعلاً [١] ، أو اسم فَاعِلٍ ، أو مَفعُولٍ) نظراً إلى قوة العامل حينئذ بخلاف الصِّفة المشبهة ، واسم التّفضيل ، والمصدر وما فيه معنى الفعل لضعفه في العمل (كقوله) ، وهو المخبل أبو يزيد ربيع بن ربيعة ، ويقال :لأعشى همدان ، عبدالرحمن بن عبداللّه :

١٢٥/أ [٥] (أَتَهْجُرُ سَلْمَى لِلْفِرَاقِ حَبِيبَهَا / وَمَاكَانَ نَفْساً لِلْفِرَاقِ تَطِيبُ) [٢]

فيمن أنث ضمير « تطيب » ، فإنّه حينئذ يكون في « كان » ضمير الشأن لتذكيره ، وفي « تطيب » ضمير « سلمى » ، ويكون « نَفساً » تمييز عن نسبة « تطيب » إليها مقدّماً عليه ، والجمهور على أنّه ضرورة . فلا يقاس عليه ، وعن أبي اسحاق الزّجاج أنّ الرواية الصّحيحة :

وَمَاكَانَ نَفْسِي بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ [٣]

وعلى روايته لايلزم أن يكون تمييزاً، [٤] والهمزة للاستفهام ، والهَجْرُ : ضد الوصل، وهو أول القصيدة ، و« سلمى» : فاعل « تهْجُر » ، و« حَبِيبَها » : مفعوله ، أي : محبها وعاشقُها، واللّام في « للفراق » للتعليل أو بمعنى الباء ، و« تطيب » بضم [٥] التاء من الإطابة ، و« نَفساً » : مفعوله ، وفاعله ضمير سلمى .

---

(١) في الأصل (معللا) ، وفي (د) غير واضح ، ولعل الصواب ما أثبته .

(٢) البيت من الطويل ، وقد اختلف الرواة في نسبته ، حيث نسبوه إلى ثَلاثةٍ من الشعراء وهم المخبل السعدي ، وأعشى همدان ، ومجنون ليلى ، وأجمع أغلبهم على أنّه للمخبل السعدي فهو له في ديوانه ص ١٢٤ .

وانظر : الكتاب ١٨٨/١ (هارون) ، المقتضب ٣٧/٣ ، الأصول ٢٢٤/١ ، الخصائص٣٨٤/٢ والانصاف مسألة (١٢٠) ٨٢٨/٢ - ٨٣٢ .

(٣) تقدم البيت برقم (٥) .

(٤) انظر : الإنصاف ص ٨٣١ وشرح الحماسة للمرزوقي ص ١٣٣٠ .

(٥) في الأصل (بمعنى) سهوٌ من الناسخ .

ومن ذكّر ضمير يَطيب فَـ « نَفساً » تمييز عن نِسبَةٍ كان إليه ، ومن روى بالتّاء - بنقطتين من فوق - فهو صفة للنفس ، أي : ذا نَفسٍ طَيبةٍ بالفراق ، فيكون « نَفساً » خبر كان على تقدير حذف مضاف لا تمييز ، فاعرفه .

* * *

(المستثنى)

(**وهو من الثَّنْيِ**) وهو : الصّرف ، يقال : ثَنَيْتُ زَيداً عن عمرو ، أي : صرفته عنه ،[١] سمي به ؛ لأنّ المستثنى مصروف عن حكم المستثنى منه ، أو من ثَنّيت على[٢] الشيء إذا ضاعفته [٣]، سمي به ؛ لأنّ الحُكمَ ضوعف فيه ؛ لأنّ معنى « قام القومُ إلاّ زَيداً » : قام القومُ وما قام زيدٌ ، (**مُتَّصِلٌ ، مُخْرَجٌ**) من الحُكمِ في إرادة المتكلم لا من المحْكُومِ عليه ، ومن توهم أنّه من المحْكومِ عليه ، فقد أخطأ ، ألا ترى أنّك إذا قلت : قصدت العربُ إلاّ قريشاً ، لم تخرج قريشٌ من العربِ باستثنائها منها .

واحتَرز بقوله : « مُتَّصِلٌ » عن المنقطع ، وبقوله « مُخْرجٌ » عن غير مُخرجٍ كجزئيات المستثنى المنقطع ، وشمل قوله : المخرج بالاستثناء ، والتخصيص (**وغيره بباب «إلاّ »**) الباء متعلقةٌ بـ « مخْرَجٍ » .

واحتَرز بذلك من بدل البعض من الصِّفة على رأى ، ودخل في * باب *[٤]إلاّ الأدوات التي تُذكر في هذا الباب كـ : « سوى ، وعدا ، * وخلا *[٥] وحاشا ، وغيرها من متناولٍ تقدم ذكره ، لفظاً نحو : جاء ني القومُ إلاّ زيداً (**ولو تقديراً**) كقوله تعالى[٦]: ﴿ إنّ الإنْسَانَ لَفِي خُسرٍ * إلاّ الّذينَ آمَنُوا ﴾ ، فـ « الّذينَ آمَنُوا » : جمع ، فلولا أنّ الإنْسَانَ في تقدير جمع[٧] أعم من الجمع المستثنى لما صح الاستثناء .

و (كـ : **مَاجَاءَ إلاّ زَيْدٌ**) فـ : زَيدٌ مُخرَج من المستثنى منه ، مُقدّر في قوة المنطوق به والتقدير : ماجَاءَ أحدٌ إلاّ زيدٌ (**وَمُنْقَطِع يكون بعد بابه**) أي : باب «إلاّ» ولا يخرج لكونه خلاف المتصل ، والمتصل يخرج ؛ لاحتمال دخوله في لفظ المستثنى منه، والمنقطع خلافه فلا يُخرَج ، وقد عرف المؤلف لكلّ وَاحِدٍ من المتّصلِ والمنقَطعِ برَسمٍ لمخَالفةِ أحدهما الآخر في الحقيقة .

---

١) انظر اللسان (ثني) ١١٥/١٤ .
(٢) في الأصل (عن) وما أثبته من (د) .
(٣) انظر المصدر السابق .
(٤) ما بين النجمتين ساقط من (د) .
(٥) ساقط من الأصل .
(٦) سورة العصر (٢ ، ٣)
(٧) في (د) (أجمع) تحريف .

واحترَز بقوله : « ولايَخْرج عن جزئيات المستثنى » المتّصل ، فالمستثنى الذي يكونُ بعد باب « إلاّ » ولايخرج لكونه خلاف المتصل منقطعٌ ، سواء كان من جنس الأول ، كـ : جاء ني القومُ إلاّ زيداً ، إذا [أشَرْتَ][(١)] بِالْقَوْمِ إلى جماعة خالية من زَيْدٍ ، أو لم يكن من جنسه (كـ : **جَاءَ نِي الْقَوْمُ إلاّ حِمَاراً**) فإنّ الحِمَارَ لما كان يُؤلَف كما يؤْلِف العقلاء استثنى / منهم استثناء الشيء من جنسه . ١٢٦/أ

(**ثم هو**) أي : المستثنى (**في المحتمل لها ...**[(٢)]**صِفَةٍ نحو**) قوله تعالى[(٣)] :﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا ﴾ أي : في السماء والأرض ﴿ آلِهَةٌ ﴾ جمع إله ﴿ إلاّ اللّهُ ﴾ أي : غيرالله ﴿ لَفَسَدَتَا ﴾ ، أي : لخرجتا عن الانتظام [(٤)].

واعلم أنّ الأصلَ في « غَيْرٍ » أن تقع صفة لدلالتها على ذَاتٍ مُبهمةٍ باعتبار قيام معنى المغايرة بها[و] حملت على « إلاّ » في الاستثناء كما حملت « إلاّ » عليها في الصفة، وسيأتي بيان ذلك عند قوله : « وغير الصفة » .

(**ولايستثنى بأداة**) عند جمهور النحويين (**«إلاّ» واحدة إلاّ بعطفٍ فلايجوز**) عندهم : (**ما ضرب أَحَدٌ أَحَداً إلاّ زيدٌ عمراً ، إن أردت الاستثناء ، و**) إنّ أردت البدل جاز، وأجاز قوم من النحاة[(٥)] أن يستثنى بأداة واحدة دون عَطفِ شيئان ، فأجازوا : « ما أخذ أَحَدٌ إلاّ زَيْدٌ درهماً » وهذا لايجوز عندالجمهور، بل لايجوزعندهم إلاّ بعطف ، نحو : (مارأيت القوم إلاّ زَيْداً وبكراً) ونحو : قام القوم إلاّ زيداً وعمراً ، قال ابن مالك في تسهيله[(٦)] : « ولايستثنى بأداةٍ وَاحدةٍ دون عَطفٍ شيئان،

---

(١) في الأصل (أخرت) وفي (د) (أخرجت) والصواب ما أثبتت . وانظر : الفوائد ٤١٣/١ .

(٢) كذا بياض في النسختين بمقدار سطر كامل . .

(٣) سورة الأنبياء الآية (٢٢) .

(٤) انظر : معانى القرآن للفراء ٢٠٠/٢، وينظر : شرح المفصل ٨٩/٢ ، وشرح التسهيل ٢٦٨/٢.

(٥) منهم : سيبويه ، والمبرد ، والزمخشرى . انظر : الكتاب ٣٣٨/٢ (هارون)، والمقتضب ٤٢٤/٤، والمفصل ص ٩٠ . وينظر شرح المفصل ٩٢/٢ .

(٦) تسهيل الفوائد ص١٠٣، و شرحه للمؤلِّف نفسه ٢٩٢/٢ .

وموهم ذلك يؤول [١]، ومعمول عَاملٍ مُضْمَرٍ لا بَدَلاَنِ خلافاً لقَوْمٍ[٢]، (**ولايعمل ما بعدها**) أي : ما بعد « إلاّ » (**فيما قبلها**) سواء كان ما قبلها مرفوعاً أم منصوباً ، فلايجوز : ما ضَرَبَ إلاّ زَيْداً عمرٌو ، ولا : ما ضَرَبَ إلاّ عَمْراً زيدٌ ، (**ولا**) يعمل (**ما قبلها فيما بعدها**) كذلك ، وإنّما امتنع أن يعمل ما بعدها فيما قبلها ، وما قبلها فيما بعدها ؛ لأنّ الاستثناء فى * حكم *[٣]جملة مستأنفة ، فقولك : جاء القوم إلاّ زيداً ، بمعنى قولك : جاء القوم مامنهم زيد ، فـ « ما »[٤] لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، ولاما قبلها فيما بعدها، كذلك ما كان بمعناها (**إلاّ في تابعه**) أي : تابع المستثنى منه ، نحو : ما مررت بأحدٍ إلاّ زيداً خير منك ، فـ « خير منك » نعت لـ « أحدٍ » المجرور بالباء ، ولم يمنعه ؛ لأنّه في حكم التقديم ، إذ التقدير : ما مررتُ بأحدٍ خيرٍ منك إلاّ زيداً ، (**أو**) في (**المستثنى منه**) نحو : ما قام إلاّ زيداً أحدٌ ، فـ « أحدٌ » معمولٌ لـ « قام » على أنّه فاعلٌ له ، وجاز ذلك لكونه مستثنى منه ، فهو في حكم التّقديم أيضاً ، فلهذا لم يمنعه من العمل فيه .

وزاد ابن مالك في صورة الاستثناء صورة ثالثة [٥]، وهو المستثنى (**المفرّغ**) له العامل نحو : ما قام إلاّ زيدٌ ، وما ضربت إلاّ زيداً ، وما مَرَرْتُ إلاّ بزَيْدٍ ؛ لأنّه لا بدّ للعامل الأول من معمول فيعطى ما بعد « إلاّ » .

[حذف المستثنى]

(**وقد يحذف هو**) أي : المستثنى بعد «إلاّ » وبعد «غير » ويكتفى بهما إذا فُهم المعنى ، وذلك بعد ليس خاصة (**كـ : جاء القوم ليس إلاّ**) أي : ليس الجائي إلاّ إيّاهم ، فاسمها مضمر فيها ، والخبر محذوف كما قررناه [٦] قبل .

---

(١) في نص قول ابن مالك كلمة (بدل) مكان (يؤول) .

(٢) في الأصل (للقوم) وما أثبته من (د) .

(٣) ما بين النجمتين ساقط من (د) .

(٤) في (د) (كما) خطأ من الناسخ .

(٦) انظر : شرح التسهيل ٢/٢٩٥ .

(٦) في (د) (قدرناه) .

ويجوز أن يُجعلَ خبر ليس مَحذوفاً ، وما بعد «إلاّ» الاسم ، أي : ليس الجائي إلاّ هم ، وتقول : جَاء زَيْدٌ ليس غَيْرُ بالضَّم والفتح ، فالضَّم على تقدير : ليس غَيْرُه لك جائيا، والفتح علي تقدير ليس الجائي غيره ؛ فإذا رفعت فهي الاسم ، والخبر محذوف وإذا نصبت فهي الخبر ، والاسم مضمر/ أي : ليس هو ، أي : الجائي. ١٢٧/أ

والأخفش[١] يراه معرباً في الحالين ، ويرى أنَّ التَّنوين نُزع للإضَافةِ ؛ لأنّ المضافَ إليه ثابتٌ في التّقدير ، وذكر أنّ بعضَ العربِ يُنَوّن « غيراً » ؛ لأنّه في اللفظ غير مضاف، فيقول : ليس غيرٌ وغيراً ، وإن لم يفهم المعنى لايحذف ، فلا يقال : جَاءَ نِي الْقَوْمُ إلاّ إلاّ ، في : جَاءَ نِي الْقَوْمُ إلاّ زَيْداً.

[نصب المستثنى وجوباً]

(وينصب) ، أي : المستثنى التّام وجوباً ، إذا كانَ وَاقِعاً (بعد « إلاّ ») لا بعد « غير ، وسوى » وغيرهما (في) كلام (موجب) - بفتح الجيم - وهو ماليس بنفيٍ ولا نَهيٍ ولا اسْتفهامٍ نحو : قَامَ الْقَوْمُ إلاّ زَيْداً، واحترز به عما إذا وقع في كلامٍ[٢] غير موجَبٍ ؛ لأنّه ليس حينئذ وَاجِبَ النّصب ، كما سيأتي .

والعاملُ هنا النَّصب في المستثنى الموجَب « إلاّ » نفسها ؛ لأنّها مختصة بالاسم ، وليست كالجزء ، فيجب لها العمل [٣] كسائر الحروف التي هي كذلك ، مالم تتوسط بين عَامِلٍ مُفرَّغٍ ، فتلغى وُجُوباً ، إن كان التَّفريغ محقّقاً ، وجوازاً إن كان مقدّراً، نحو : مَا قَامَ أَحَدٌ إلاّ زَيْدٌ ، وهذا مذهبُ سيبويه * ، والمبرد ، والجرجاني.[٤]

---

(١) انظر : رأيه في شرح التسهيل ٣١٧/٢ .

(٢) في (د) (كلامه) .

(٣) في (د) (العامل) .

(٤) انظر : الكتاب ٣١١/٢ (هارون) ، والمقتضب ٣٩٤/٤ ، والمقتصد ٧٠١/٢ ، والإنصاف مسألة (٣٤) ٢٦٠/١ .

قال ابن مالك [١] : « وقد خفي كون هذا مذهب سيبويه *[٢] على كثير من الشُّراح » ، وأورد استنباطه ، لذلك من كلام سيبويه ، واستدلاله عليه .

وذهب السِّيرافي[٣] إلى أنّ العاملَ في هذا المستثنى الموجب النّصب هو ما قبل «إلاّ» من فعل أو غيره بتعدية «إلاّ» ، ونسَبَهُ « مُلّه جامِي » [٤] إلى البصريين .

ويبعده صحة تكرار «إلاّ » نحو : قاموا إلاّ زَيداً إلاّ عمراً ؛ ولأنّه يلزم من عمل الفعل فيهما عدم النّظير ، إذ ليس في كلامهم فعل معدًّى إلى شيئين بحَرفٍ وَاحدٍ دون عَطفٍ .

(**أو مقدّماً**) عطف على قوله : بعد «إلاّ » أي : يُنصب المستثنى وجوباً إذا كان المستثنى مقدّماً (**على ما أُخرج منه**) الواقع بعد «إلاّ » سواء كان في كَلامٍ موجبٍ أو غيره ، نحو : جَاءَنِي إلاّ زيداً القومُ ، وما جَاءَنِي إلاّ زَيداً أحدٌ [٥]، وإنّما كان منصوباً ؛ لأنّه لايجوز البدل ؛ * لأنّ البدل *[٦] لكونه من التّوابع ، لايتقدّم على المبدل منه .

(**أو منقطعاً**) أي[٧]: ينصب المستثنى أيضاً إذا كان منقَطِعاً بعد «إلاّ » ، ونعني به أن لايكون المستثنى منه شَامِلاً * له *[٨] كقوله : ما فيها أَحدٌ إلاّ حِمَاراً؛ لأنّ الأحد يختص بمن يعقل ، ولايشمل الحِمَارَ ، وهذا النّوع على ضربين :

أحدهما : ما يمكن فيه تسلط العامل على المستثنى كما مثلنا ، فإنّه لو قيل: ما فيها إلاّ حِمَارٌ ، جاز .

---

(١) انظر : شرح التسهيل ٢/٢٧١ ، ونص قوله : « وقد خفي كون هذا مذهب سيبويه على جمهور الشراح لكُتّابه » وينظر : همع الهوامع ٣/٢٥٢ .

(٢) ما بينت النجمتين من قوله : (والمبرد) إلى قوله : (سيبويه) ساقط من الأصل .

(٣) انظر : شرح كتاب سيبويه المجلد الثالث لوحة رقم (١١٠) فما بعدها (مخطوط) وينظر : الكتاب ١/٢٦٠ (بولاق) وينظر : شرح التسهيل ٢/٢٧٧ ، وهمع الهوامع ٣/٢٥٢ .

(٤) واسمه : عبدالرحمن بن أحمد بن محمد الجامي والمشهور بلقب : نور الدين ، وقيل : إنّ لقبه الأصلي هو : عماد الدين . انظر ترجمته في : شذرات الذهب ٧/٣٦٠ ، وهدية العارفين ١/٥٣٤ ، والأعلام ٤/٦٧ . وينظر رأيه في : الفوائد الضيائية ١/٤١٤ .

(٥) في (د) (أحداً) تحريف .

(٦) ما بين النجمتين ساقط من الأصل .

(٧) في (د) (أو) تحريف .

(٨) ما بين النجمتين ساقط من الأصل .

واختلف في هذا النَّوع ، فالحجازيون يوجبون نصبه ، (**وتميم تبدله بتقدُّم اسم صحّ حذفه**) نحو : ما جاء ني الْقَوْمُ إلاّ حِمَارٌ[١]، فإنّه لو قيل : «ما جَاءَنِي إلاّ حِمَارٌ » صحّ ، وتُجِيزُ فيه النّصبَ أيضاً .

والضرب الثاني : ما لا [يمكن][٢] فيه تسلط العامل على المستثنى ، وهذا الضرب يجب فيه النّصب باجماع ، وذلك كقول العرب : ما نفع زيد إلاّ ما ضرّ[٣]، فـ « ما » الأولى : نافية ، والثّانية : مصدرية في موضع نَصبٍ على الاستثناء ، والتقدير : ما نفع زيد لكن الضُّرُّ شَأْنُه ، وهكذا كلّ استثناء منقطع يقدّر بـ «لكن » عند البصريين ، ولا يجوز الرّفع هنا ؛ لأنّه لا يجوز أن يقال : ما نفع إلاّ الضّرّ .

[نصب المستثنى بعد « ليس » و « لايكون »]

وينصب المستثنى أيضا (**بعد « ليس » و « لايكون »**) [٤] / تقول : قَامَ الْقَوْمُ لَيْسَ زَيْداً، ولا يكون زَيْداً ، وفي الحديث : « ما أَنْهَرَ الدّمَ وذُكِرَ اسمُ اللّهِ عليه فَكُلُوا لَيْسَ السِّنَّ وَالظُّفُرَ » [٥]. والمستثنى بهما منصوبٌ وجوباً على أنّه خبر لهما، واسمهما مستترٌ فيهما [وجوبًا][٦] لجريانهما مجرى «إلا» التى هي أصل الاستثناء، و «إلاّ» لايظهر بعدها إلاّ اِسْمٌ وَاحِدٌ ، والضّمير المستتر عائدٌ على البَعْضِ الْمفهُومِ مِنَ الْكَلامِ السَّابقِ ، والتّقدير: ليس هو ، أي : ليس بعضُهم زَيْدًا [٧]. ١/١٢٨أ

---

(١) انظر : الكتاب ٣١٩/٢ ، شرح التسهيل ٢٨٧/٢ ، والفوائد ٤١٥/١ .

(٢) في النسختين (يكون) سهوٌ .

(٣) انظر : الكتاب ٣٢٦/٢ (هارون) .

(٤) انظر : ارتشاف الضرب ٢/ ٣٢٠ .

(٥) انظر صحيح البخارى « باب الذبائح » الحديث (٢٠) .

(٦) في النسختين (جوازاً) سهوٌ ، والصواب ما أثبتت . انظر : همع الهوامع ٢٨٩/٣ .

(٧) وهذا مذهب جمهور البصريين ، أما الكوفيون فقدروه ضميراً عائداً على الفعل المفهوم من الكلامالسابق ، أى : «ليس فعلهم فعل زيد » فقدره بعض النحاة باسم الفاعل الدال عليه الجملة، أي : « ليس القائم زيداً » . انظر المسألة في : ارتشاف الضرب ٣٢٠/٢ .

وقال ابن مالك [١]، وصاحب البسيط [٢] : التّقدير : * « ليس بعضهم زَيْداً » فحذف[٣]، وهو مردود ؛ لأنّ الفاعل لا يحذف ، وقال الفراء[٤]: « التّقدير :*[٥] ليس فعلهم فعل زَيْدٌ » فحذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه[٦]، وردّ بأنّ فيه دعوى مضاف محذوف لم يلفظ به قط .[٧]

[نصب المستثنى بعد « خلا » و «عدا »]

(و) ينصب المستثنى أيضا بعد (خلا وعدا) في الأشهر[٨] ؛ لأنّه ثبت بالنّقل الصحيح عن العرب أنّ هذين الاثنين ينتصب الاسم بعدهما في الاستثناء؛ لأنّهما فعلان ماضيان ، وانتصابه بهما على أنّه مفعول ، والفَاعِلُ مُضْمَرٌ فيهما*عائد*[٩] على البعض كما تقدم ،[١٠] وهو مذهب أكثر البصريين .[١١]

---

(١) انظر : شرح التسهيل ٣١١/٢

(٢) وهو: ضياء الدين ، أبو عبدالله محمد بن على الإشبيلى المعروف بابن العِلْج - بكسر العين المهملة وسكون اللاّم ، وهو من طبقة ابن عصفور المتوفى سنة ٦٦٩هـ وغيره من تلامذة أبي على الشلوبين .

ترجمته في : البحر المحيط لأبي حيان ٣٨/٨ ، وانظر : مقالة الدكتور حسن موسى الشاعر صفحة ١٤٩ مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، العددان (٧٧ ، ٧٨) لعام ١٤٠٨. وينظر رأيه في ارتشاف الضرب ٣٢٠/٢

(٣) أي : خذف الاسم لقوة دلالة الكلام عليه .

(٤) انظر : رأيه في : ارتشاف الضرب ٣٢٠/٢

(٥) ما بين النجمتين ساقط من (د) .

(٦) وهو مذهب الكوفيين . انظر السابق .

(٧) في الأصل (فقط) والمثبت من (د) .

(٨) انظر : ارتشاف الضرب ٢١٧/٢ فما بعدها .

(٩) ما بين النجمتين ساقط من الأصل .

(١٠) انظر ص ٣٨ .

(١١) انظر : الكتاب ٣٤٨/٢ فمابعدها (هارون) ، والمقتضب ٤٢٦/٤ .

ويبعده إطلاقهم حينئذ «البعض » على « الجميع » إلاّ واحداً، وقيل : عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق ، فإذا قلت : قاموا عَدَا زيداً ، فالتقدير : عدا هو، أي : القائم زَيْداً ، وقيل : على مصدر الفعل ، أي : عدا القيام زَيْداً [١]

واختلف أهل العربية فيهما في هذه الحالة ، أعني : حالة النصب ، هل لهما محلٌّ من الإعراب أم لا ، وأجاز أبو سعيد السيرافي[٢] أن تكون الْجُمَل في موضع نصب على الحال كأنك قلت : خالين زَيْداً وعادين عَمْراً ، وأجاز أيضاً أن لايكون لهما محل من الأعراب ، وإن كانا مفتقرين[٣] من حيث المعنى إلى ما قبلهما من حيث كان معناهما معنى « إلاّ » قاله ابن عصفور [٤] وصحّحه المُرادي [٥].

واعلم أن المستثنى ينصب بعد خلا وعدا ، سواء تَجرّدَا من « ما » (أو) قرنا (بما فيهما) ؛ لأنّ « ما » الداخلة عليهما مصدرية ، و « ما » المصدرية لاتدخل إلاّ على الجُمَل الفعلية ، وروي عن بعضهم أنّه حُكِي عن بَعْضِ العَربِ الخفض بهما مع « ما » وسيأتي بيانه عند قوله : « وقيل : و بـ "ما " أيضاً » .

[نصب المستثنى بعد « حاشا »]

(وقلّ) نصب المستثنى (بـ « حاشا »)، ولذلك لم يَحفظ سيبويه في المستثنى بها إلاّ الخفض[٦]، ويقال فيها : « حاشا » بألفين ، و « حاش » بحذف الثانية و « حشاً» بحذف الأولى[٧]، ولاتدخل عليها « ما» فيما[٨] أعلم . فأمّا قول الأخطل :

---

(١) في الأصل (زيدٌ) سهوٌ .
(٢) انظر شرح الكتاب للسيرافي١٢٩/٣ (مخطوط) ، وارتشاف الضرب ٢١٧/٢، والفوائد٤١٥/١ .
(٣) في (د) (متفرقين) .
(٤) انظر : شرح الجمل الزجاجي ٢٦١/٢ .
(٥) في (د) (الماردى) وهو تحريف ، واسمه : الحسن بن القاسم المرادي المتوفى سنة ٧٤٩هـ . ترجمته في : بغية الوعاة ٥١٧/١ . وانظر رأيه في : الجني الدّاني ص ٤٣٧ ، ٤٣٨ .
(٦) انظر : الكتاب ٣٤٩/٢ فما بعدها (هارون) ، وانظر الإنصاف ٢٧٨/١ .
(٧) انظر: لسان العرب (حشا) ١٨١/١٤، ١٨٢ .
(٨) في (د) (فيها) وهو تحريف .

[٦] (رأيتُ النّاسَ ماحاشا قريشاً) (١)

فنـادرٌ .

« (نحو :(٢) ﴿ فشَرِبوا مِنْهُ إلاَّ قليلاً مِنْهُمْ ﴾) مثال للمستثنى المنصوب بعد « إلاّ » في كلام مُوجَبٍ ، فـ « قليلاً » نُصب على الاستثناء بـ « إلاّ »، وهي بعد كلامٍ مُوجَب، وقرىء برفع « قليل » حملاً على المعنى ؛ لأنّه لما قال : « فشربوا » كأن المعنى : لم يطيعوه إلاّ قَليلٌ زَمنَ شُرب الماءِ » . »(٣)

(وشتم القومَ حاشا) زيداً ، (وخلا) زيداً (وعدا) زيداً ، أمثلة للمستثنى المنصوب بعد « خلا » و« عدا »(٤) و« حاشا » (أو) شتم القومَ (ما خلا) زيداً (أو ماعدا زيداً) مثالان للمستثنى المنصوب بعد * «خلا » و«عدا» ، إذا قُرِنَا بـ : « ما» المصدرية ، أو شتم القومَ ليس بِشْراً ، ولا يكون بِشْراً / مثالان للمستثنى المنصوب بعد ليس *(٥) ولايكون ، وقد تقدم الكلام على ذلك مفصلاً فلا حاجة إلى إعادته هنا ثانياً.(٦) ١٢٩/أ

واعلم أنّ الخلاف في جملة « ليس » و« لايكون » في الاستثناء كالخلاف في جملة « خلا » و« عدا » ، وقد سبق .

[نصب المستثنى المنفطع بعد الكلام التام المنفي]

(ونحو :﴿ لاعَاصِمَ اليَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إلاَّ مَن رَّحِمَ ﴾ وفاقاً)(٧)، أي : هذه الآية وافق فيها التميميون الحجازيين في إيجابِ النّصبِ ، فـ « من رحم » في موضعِ نصبٍ وهو مستثنى منقطع يخرج مما أفهمه « لاعاصم » من نفي المعصوم ،

---

(١) هذا صدر بيتٍ من الوافر ، وعجزه :

« فإنا نحن أفضلُهم فعالا »

ولم أعثر عليه في ديوانه . ومن مواطن وروده :

شرح الرضى على الكافية ١٢٣/٢ ، الخزانة ٣٨٧/٣ ، مغني اللبيب ١٢١/١ ، شرح شواهد المغني ٣٦٨/١ ، الدرر ١٨٠/٣ ، وهمع الهوامع ٢٧٨/٣ .

(٢) سورة البقرة الآية (٢٤٩). وقرأ أبيّ والأعمش برفع « قليل » . انظر : مختصر شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه ص ٢٢ ، مكتبة المتنبي ـ القاهرة .

(٣) هذا الفقرة موضوعة في غير محلها سهو .

(٤) قوله : « خلا ، وعدا » مكرر في الأصل .

(٥) ما بين النجمتين من كلمة (خلا) إلى كلمة (ليس) ساقط من (د) .

(٦) انظر : ص ٣٨ .

(٧) سورة هود الآية (٤٣) .

كأنَّه قيل :لاعاصم اليوم من أَمْرِ اللّهِ لأحدٍ إلاّ مَنْ رَحِمَهُ اللَّهُ ، فلا يكون داخلاً في العاصم ، فهو استثناء منقطع يُقدّر بـ « لكن » عند البصريين ، و بـ « سوى » عند الكوفيين (١).

ويجوز أن يكون استثناء متّصلاً ؛ إذا جعلت « مَنْ رَحِمَ » بمعنى : « مَنْ رَحِمَهُ الله » ، فكأنّه قال : لا معصوم إلاّ مرحوم ، وظاهر كلام « مله جامي » في شرحه على الكافية (٢) أنّه استثناء منقطع على الاحتمال الثاني ، وليس بشيءٍ ، وإنّما وافقوا الحجازيين على وجوبِ نصب المستثنى هنا ؛ لأنّه لايصح حذف الاسم الأول استغناء بالمنقطع عنه كما في آية هود المذكورة ، فلا يجور البدل عندهم أيضاً فيها .

(وَمَا في الدّار أحدٌ إلاّ حِمَاراً) مثال للمستثنى الذي تبدله تميم بتقديم اسم صح حذفه ، وقوله : « خلافاً » يشير إلى الخلاف الذي بين التميميين والحجازيين في هذا المثال ونحوه .

أمّا الحجازيون فيوجبون نصب المستثنى(٣) وهي اللغة العليا، ولهذا اجمعت السّبعة على النصب في قوله تعالى(٤) : ﴿ مَالَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلاَّ اتِّبَاعَ الظَّنِّ ﴾ وقوله تعالى(٥) : ﴿ ومالأحَدٍ عِنْدَه من نِّعمةٍ تُجزَى ۞ إلاّ ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَى ۞ ولَسَوْفَ يَرْضَى ﴾ ولو أُبدل مما قبله لقُرئ برفع « الاتباع » و « إلاّ ابتغاء » ؛ لأنّ كلاً (٦) منهما في موضع رفع إمّا على أنّه فاعلٌ بالجارِ والمجرورِ المعتمد على النّفي، وإمّا على أنّه مبتدأ تقدم خبره عليه .

وأما التميميون فيُجيزون الإبدالَ ويختارون النّصبَ ويقولون : ما في الدّار أحدٌ إلاّ حِمَارٌ، يشبهون الثاني بالأول(٧) ، وإن لم يكن من جنسه إذا كان بينهما مشابهة

---

(١) انظر : الدر المصون ١٠١/٤ ، ١٠٢، وائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة للزَّبيدي ص ١٦٢ .

(٢) تقدّم ترجمته في صفحة ٣٧ ، وانظر رأيه في : الفوائد الضيائية ٤١٦/١ .

(٣) أي : على المستثنى المنقطع ، سمى بذلك ؛ لأنّ المستثنى ليس من جنس المستثنى منه

(٤) سورة النساء الآية (١٥٧) ، وانظر : معاني القرآن للفراء ٢٨٨/١، ٤٨٠ ، والكشاف ٥٨٧/١، والبحر المحيط ٣٩٠/٣ .

(٥) سورة الليل (١٩ ، ٢٠ ، ٢١)، وانظر : البحر المحيط ٤٨٤/٨ ، والكشاف ٧٦٤/٤.

(٦) في الأصل (كل) سهوٌ .

(٧) أي : المنقطع بالمتصل ؛ لأنّه الأصل ، وكذا فعل الحجازيون .

كالحمار في هذا المثال ؛ لأنه لما كان يُؤْلف كما يُؤْلف العقلاء استثنى منهم استثناء الشيء من جنسه ، ولاختلاف مذهبى الحجازيين والتميميين ، اختلف الرواة في بيت النابغة [١]، وهو الثاني من هذين البيتين :

[٧] وقفتُ فيها أصيلالاً أُسائلُها أعْيَتْ جَوَاباً وَمَا بالرَّبْعِ مِن أحَدِ

إلاّ أوَارِيّ لأْيًا ما أُبَيِّنُها[٢] وَالنُّؤْيَ[٣] كالحَوْضِ بِالمظلُومَةِ[٤] الجَلَدِ[٥]

فالحجازيون ينصبون « الأواري » ؛ لأنّه ليس من جنس [أحد][٦]، وبنو تميم يرفعونه، و يجعلونه بدل بعضٍ من كلٍّ مجازاً تنزيلاً لما ليس من الجنس منزلة الجنس.[٧]

[تقديم المستثنى على المستثنى منه]

(وجاء) إلاّ زيداً القومُ ، (أو : مَاجَلَسَ إلاّ زَيداً القَوْمُ) ، مثالان للمستثنى المقدّم على ما أُخرج منه ، ومثل بهما ؛ ليعلم أنّه لافرق بين أن يكون في كَلامٍ

---

(١) أي : النابغة الذبياني ، واسمه : زياد بن معاوية ، وهو من فحول شعراء الجاهلية .
انظر ترجمته فى : الشعر والشعراء ص ٢٠ .

(٢) في الأصل (أبينهما) .

(٣) في(د) (والنور) .

(٤) في (د) (كالمظلومة) .

(٥) البيتان من البسيط . انظر ديوانه ص٤٧ ، و الكتاب ٣٢١/٢ (هارون) ، والمقتضب ٤١٤/٤، والإيضاح ص٢٣١ ، و الإنصاف ٢٦٩/١ ، وشرح المفصل ٨٠/٢ .

(٦) في النسختين (واحد) ولعل الصواب ما أثبته .

(٧) ومعنى هذا أنّ « الأوارىَّ » بالرفع ، بدل من الموضع ، والتقدير: ما بالرّبع أحدٌ إلاّ الأوارىّ ، على اعتبارها من جنس « الأحدية » اتساعاً ومجازاً ، وبالنَّصب على الاستثناء المنقطع ؛ لأنّها من غير جنس « الأحدية » فيكون الكلام مستأنفاً ، والتقدير : « ولكن الأوارىّ » والخبر محذوف .

مُوجَبٍ أو غيره ، وهذا يجب نصبه مطلقاً، وإنّما وجب النصب ؛ / لتعذر البدل مع التّقدم ، ١٣٠/أ
وحكى سيبويه[١] عن يونس الرّفعَ مع التّقدّم نحو : « مالي إلاّ أبوك أحدٌ » فـ « أبوك » مبتدأ ، و « لي » خبره ، و « أحدٌ » بدل من الأبِ مقدماً، وقال الفراء [٢]: ومن العرب من يرفع الاستثناء المتقدم ، وأجاز ذلك الكوفيون ، والبغداديون ، [ويخرجونه][٣] على البدل .

[الاستثناء بـ « سوى »]

(وينجر) المستثنى وجوباً (بـ « سُوى ») بكسر السِّين أو ضمها مع القصر، (و « سَوَاءُ ») بفتحها، وهو المشهور، أو كسرها مع المد ،[٤] فمَنْ [قصر][٥] فعلامة النّصب فتحةٌ مقدّرة على الألف تعذراً ، وَمَنْ مدّ أظهر الفتحة ، والذي يظهر من كلام النحويين أنّ الاستثناء بهذه اللّغاتِ مسموعٌ .

وزعم ابن عصفورز في « شرح الجمل الصغير» [٦] أنّه لم يشربْ من هذه اللّغاتِ معنى الاستثناء إلاّ « سِوَى » المكسورة السِّين ، يعنى المقصورة ، فإنّه هو وأكثرهم لم يذكروا الكسرَ مع المدِّ ، قال : فإن استثنى بما سواها فبالقياس عليها.

(ويُنصبَان) أي : « سِواء ، وسَواء (على الظرفية) المكانية (على) المذهب (الأصحِّ)، وهو مذهب سيبويه[٧] ، فإنّه زعم [٨] أنّهما [واجبا][٩] النّصبِ على الظرفية دَائِماً ، والدليل على ظرفيتهما : وصل الموصول بهما ، فيقال : قَامَ الذي سواك ، ولايقال : قام الذي مثلك أو غيرك .

---

(١) انظر : الكتاب ٣٣٧/٢ (هارون) .
(٢) انظر : معاني القرآن للفراء ١/ ١٦٧ ، ١٦٨ .
(٣) في النسختين (ويخرجه) والصواب ماأثبته .
(٤) انظر : لسان العرب (سوا) ٤١٢/١٤ ، ٤١٣ .
(٥) في النسختين (كسر) خطأ من الناسخ .
(٦) لم أقف عليه في شرح الجمل الضغير ، والذي نص عليه قوله : « وهذه الأدوات [يقصد أدوات الإستثناء] تنقسم أربعة أقسام : قسمٌ منها لايكون إلاّ اسماً ، وهو غَيْرُ ، وسِوَى ، وسوَاءُ ، وسَوَاء ، وقسم منها ... » اهـ . انظر : شرح الجمل الصغير لوحة ١٨٣ .
(٧) انظر : الكتاب ١/ ٤٠٧ ، ٤٠٩ (هارون) ، والمقتضب ٣٤٩/٤ .
(٨) جاء بعده في الأصل (أنّ) .
(٩) في النسختين (واجبان) ولعل الصواب ما أثبته .

وذهب الكوفيون إلى أنّه يجوز خروجهما عن الظرفية والتّصرف فيهما رَفعاً، ونَصباً، وجراً (١) ومستَنَدهم قول [الفند الزّمّاني] (٢):

[٨] ولَمْ يَبقَ سِوَى العُدْوَا نِ ، دِنَّاهُم كَمَـــا دَانُوا(٣)

وعند البصريين شاذٌّ .

واعلم أنّ « سِوَى » تستعمل في الاستثناء المتّصل ، والمنقطع ، ويوصف بهما كما يوصف بـ « غير»(٤) فمثالها(٥) في الاستثناء المتّصل : قَامَ القَومُ سِوَى زَيدٍ ، ومنه قوله :

[٩] كُلُّ سَعْيٍّ سِوَى الّذي يَعْقِبُ [الفَوْ زَ](٦) فَعُقْبَاهُ خَسْرَةٌ وخَسَـــارُ(٧)

ومثالها(٨) في المنقطع : جَاءَ القَومُ سِوَى حِمَارٍ ، ومنه قول الشّاعر :

[١٠] لَمْ أُلْفِ في الدّار ذَا نُطْقٍ سِوَى طَلَلٍ قَدْ كَان يَعْفُو وَمَا بِالْعَهْدِ مِنْ قِدَمٍ (٩)

ومثالها وَصْفاً : مَرَرْتُ بِرَجلٍ سِوَاك ، أي : غَيرِك ، ومنه قول حسان :

[١١] أصَـــابَـهُمُوا بَلاءٌ كان فِيهِم سِوَى مَا قَدْ أَصَابَ بَنِى النَّضِيرِ (١٠)

---

(١) انظر الإنصاف ٢٩٤/١ ، و شرح المفصل ٨٤/٢ ، والمغني ١٤١/١، والتصريح ٣٦٢/١ .

(٢) في النسختين (العقد الرياني) تحريف . واسمه : شَهْل بن شيبان بن ربيعة . ترجمته في : الحماسة لأبي تمام الطائي ١٩/١ ، والخزانة ٥٨/٢ .

(٣) البيت من الهزج وهو منسوب إليه في : الخزانة ٥٨/٢ . وانظر : شرح الكافية للرضي١٣٢/٢، والحماسة لأبي تمام ٦٠/١ ، وأوضح المسالك ٢٨١/٢، وهمع الهوامع ١٦٣/٣ .

(٤) انظر : همع الهوامع ١٦٣/٣ .

(٥) في الأصل (فمثالنا) تحريف .

(٦) في النسختين (النور) ولعل الصواب ما أثبته .

(٧) البيت من الخفيف ، وهو بلا نسبة في الدرر ٩٥/٣ ، وهمع الهوامع ١٦٣/٣ .

(٨) في الأصل (فمثالنا) تحريف .

(٩) البيت من البسيط ، قائله مجهول . انظر : المقاصد النحوية ١١٩/٣ ، وهمع الهومع ١٦٣/٣، والدرراللوامع ٩٥/٣ ، .

(١٠) البيت من الوافر ، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ١٣٤ ، وهو برواية (أصابهم) بحذف الواو والألف . وانظر : شرح التسهيل ٣١٤/٢ ، الدرر ٩٥/٣ ، والمقاصد النحويّة ١٢٠/٣ ، وهمع الهوامع ١٦٣/٣.

وبنو النضير حي من يهود خيبر .

[الاستثناء بـ « غير »]

(و) ينجر المستثنى وجوباً (بـ « غير») ؛ لإضافتها إليه ، ولكنها هي تعرب (١) بما للمستثنى لو وقع بعد « إلاّ » فمهما حكم على المستثنى بعد « إلاّ » فى الكلام الذى هي فيه ؛ حكم عليها به ، فإذا قلت : قَامَ القَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ ؛ وجب نصب « غير » ؛ لأنّه لو وقع المستثنى بعد « إلاّ » في الموجب لوجب نصبه ، وإذا قلت : ما قام القَوْمُ غَيْرَ حِمَارٍ، وجب نصبه عند الحجازيين ؛ لكونه منقطعاً ، وجاز عند التّميميين النّصبُ ، والرّفعُ ، وإذا قلت : ما قام القوم غيرُ زَيْدٍ كان الأحسن الاتباع ، وكذلك : ماقام غَيْرَ زَيْدٍ القومُ الأحسن النصب ، ولو قلت : ماقام غيرُ زَيْدٍ / ، وما ضربتُ غَيْرَ زَيْدٍ ، وجب تسليط ماقبلها من العوامل عليها ؛ لأنّ الاسم لووقع بعد « إلاّ » في هذه المواضع كان هذا حكمه . ١/١٣١أ

واعلم أنّه يجوز في المعطوف على المستثنى بـ « غير » اعتبارُ اللفظ ، وهو الأصل فيجر، واعتبارُ الموضع ، فيعرب بما يستحقه الموضع ، فتقول : ما أتاني غيرُ زَيْدٍ وعمرٍو، بجر « عمرو » على اللفظ وهو المشهور ، ويجوز : و « عمرو » بالرَّفع باعتبار الموضع ؛ لأنّ التّقدير : ما أتاني إلاّ زَيْدٌ وعمرو ، وهو شبيه بقوله :

[١٢] فَلَسْنا بالْجِبالِ ولا الحَديدَا (٣)

ومثله : أتاني ألْقَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ وعمرو ، بجر « عمرو » ونصبه ، وكذا تقول : ما قام إلاّ زَيْدٌ وعمرٍو ، بجر « عمرو » ؛ لأنّه في معنى : ما قام غَيْرُ زَيْدٍ وعمرو .(٤)

---

(١) في الأصل (تقرب) تصحيف .

(٢) ما بين النجمتين ساقط من الأصل .

(٣) هذا عجز بيتٍ من الوافر نسب إلى عقبة الأسدي ، وإلى عُمر بن أبي ربيعة في الأزمنة والأمكنة للمرزوقي ٣١٧/٢ . وصدره :

مُعَاوِيَ إننا بشرٌ فأسْجِحْ

وانظر : الكتاب ٢٩٢/٢ ، والمقتضب ٣٣٨/٢ ، وسر صناعة الإعراب ١٣١/١، والإنصاف ٣٣٢/١ ، وخزانة الأدب ٢٦٠/٢ .

(٤) انظر : كتاب حروف المعاني لأبي القاسم الزّجاجي ص٧ ، ومغني اللبيب ٧٠/١ فمابعدها .

واعلم أيضاً أنّه لايجوز فتح راء « غير » مطلقاً[١] سواء أضيفت إلى مُعْرَبٍ أم مَبنيٍّ خلافاً للفراء ، فإنّه أجاز[٢] أن تُفتح راؤها سواء أُضيفت إلى معربٍ نحو : ماجَاءَ نِي غَيْرَ زَيْدٍ ، أم إلى مبنيٍّ نحو : ماجاء ني غيرك ، قال :لأنّها بُنيت لتضمنها معنى الحرف، وهو « إلاّ » وهذا ضعيفٌ ؛ لأنّ تضمنها معنى الحرف عارض فلا يُؤثِر؛ ولأنّها قد فتحت حيث لا تَصلُح موضعها « إلاّ » كقوله :

[١٣] ..... حِين يأْبَى غَيْرَه تُلْفِه بحراً مُفيضاً خَيْرُهُ [٣]

بل قد تفتح في الرفع والجر لإضافتها إلى مبني ، سواء صلح موضعَها « إلاّ »[٤] أم لم يصلح ، فمن بنائها رفعاً صالحاً موضعها لـ«إلاّ » قوله :

[١٤] لَمْ يَمْنَعِ الشّرْبَ منها غَيْرَ أَنْ نَطَقَتْ [٥]

ومن بنائها [رفعاً] صَالحاً موضعها لـ « إلاّ » قوله :

... بقيسٍ حِينَ يأْبَى غَيرُهُ تُلْفِه بحراً مفيضاً خَيْرُهُ [٦]

ومن بنائها جرًّا قولُهم : مَرَرْتُ برَجُلٍ غَيْرَك ، بفتح الرّاء ، وهذا مما يردّ على الفراء كونها بنيت لتضمنها معنى «إلاّ » كما تقدّم [٧].

---

(١) انظر : الإنصاف ٢٨٧/١ .

(٢) في (د) (جاز) وجاء بعده فى الأصل (فتح) وهو حشوٌ .

(٣) هذا جزء بيتٍ من الرمل ، وتمامه :

لُذْ بِقيسٍ حِين يأْبَى غَيْرُهُ تُلْفِه بحراً مفيضاً خيْرُهُ

وهو بلا نسبة ، من مواطن الإستشهاد به : ارتشاف الضرب ٣٢٣/٢ ، مغني اللبيب ١٥٩/١ ، شرح شواهد المغني ٤٥٨/١ ، الخزانة ٣٠٧/٤ .

(٤) في الأصل (لا) وما أثبته من (د) .

(٥) هذا صدر بيت من البسيط ينسب لرجل من كنانة ، ولقيس بن الأسلت الأنصاري ، وعجزه :

حمامةٌ فى غُصُونٍ ذَاتِ أوْقالِ

وانظر : الكتاب ٣٢٩/٢(هارون) ، الأصول ٢٩٨/١ ، شرح المفصل ٨٠/٣ ، ١٣٠/٨ ، والارتشاف ٣٢٣/٢ ، وشرح شواهد المغنى ١/ ٤٥٨ .

والضمير فى : (منها) يعود إلى الناقة ، والأوقال : جمع « وقل » وهو شجر الدّوم اليابس.

(٦) سبق تخريجه برقم (١٣) .

(٧) انظر : شرح التسهيل ٣١٢/٢ فمابعدها .

[الاستثناء بـ « حاشا »]

(وَ حَاشَا غَالِباً) أي : و يَنْجر المستثنى بـ « حاشا » ؛ لكونها حرفَ جرٍّ في غالب[١] استعمالاتهم ، ومعناها تبرية المستثنى عما نسب إلى [٢]المستثنى منه نحو : ضَرَبَ القَوْمُ عمراً حاشا زَيْداً ، أي : برأه اللّه عن [٣] ضَرْبِ عمرو .

والدليل عل حرفيتها قولُهم : حاشاي ، بغير نون الوقاية ، ولو كانت فِعْلاً ، كما زعم الكوفيون[٤] لدخل عليها نون الوقايةِ مع ياء المتكلمِ كما فى سائر الأفْعالِ [٥].

[الاستثناء بـ « خلا » و « عدا »]

(و) ينجر المستثنى بـ « خلا » و « عدا » على أنهما حرفاً جرٍّ مختصان بالأسماء[٦] . قال أبو سعيد السيرافي [٧]: « لم أعلم خلافاً في جواز الجرِّ بهما إلاّ أنّ النّصب بهما أكثر » ولما كان الجر (**قليلاً**) نادراً بهما فى كلامهم ، والنّصب أكثر أنكره سيبويه بالكليّة [٨]، وقال : لايجوز أن يستعملا حرفَا جرٍّ أصلاً ، وذهب الأخفش إلى أنّهما يستعملان حرفَا جرٍّ[٩] ، واستشهد بقوله :

---

(١) في الأصل (لغالب) والأنسب ما في (د) .

(٢) في (د) (إليه) .

(٣) في (د) (من) .

(٤) ووافقهم المبرد من البصريين . انظر : المقتضب ٤/ ٣٩١ .

(٥) انظر : الكتاب ٣٤٩/٢ ، وأسرار العربية للأنباري ص٢٠٨ ، والإنصاف ٢٧٨/١ ، وشرح المفصل ٨٤/٢ ، وشرح التسهيل ٣٠٦/٢ ، ٣٠٩ . والمغني ١٢١/١ .

(٦) في (د) (بالاسم) .

(٧) انظر : شرح الكتاب ٣/ ١٣٠ (مخطوط) ونص قوله : « وقد تكون " خلا "حرف جرٍّ ولم أعلم خلافاً في جواز الجرّ بها ، ولم أر أحداً ذكر في " عدا " الجرّ إلاّ الأخفش ، فإنّه قرنها في بعض ما ذكر مع " خلا " في الجرّ » اهـ . وينظر الارتشاف ٣١٧/٢ ، ٣١٨ ، والفوائد الضيائية ٤١٧/١ .

(٨) انظر : الكتاب ٣٥٠/٢ (هارون) .

(٩) انظر رأيه في الارتشاف ٣١٧/٢ ، ٣١٨ ، والمغني ١٣٣/١ ، ١٣٤، ١٤٢، والهمع ٢٨٦/٣.

[١٥] خَلا اللّهُ لا أَرجُو سِوَاكَ وإنّما أَعُدُّ عِيَالي شُعْبَةً مِنْ عِيَالِكا(١) .

وبقول الآخر :

[١٦] أبحْنَاحَيَّهُمْ قَتْلاً وأَسْراً عَدَا الشّمْطَاءِ وَالطِّفْلِ الصَّغِيرِ/ (٢) أ/١٣٢

وهو قليل ،

(قيل) والقائل الجَرْمي ، والرَّبَعي (٣)، والأخفش ، (وَ) ينجر المستثنى بـ : (خَلا وَ عَدَا) (٤) مقرونان (بـ « ما » أيضاً) نحو : قامَ القَوْمُ ماخلا زَيْدٍ ، وماعدا عَمرٍو ، بجر « زَيْدٍ وعَمرٍو » ، وجعلوا « ما » زائدة لا مصدرية ، وزيادة « ما » قبل الجارِّ [والمجرور] شاذةٌ ، وإنّما قياسها أن تُزاد بينهما نحو :(٥)﴿ عَمَّا قَلِيلٍ ﴾ ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللّهِ ﴾ (٦) ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِيثَاقَهُمْ ﴾(٧) .

---

(١) البيت من الطويل ، قائله مجهول ، انظر : شرح التسهيل ٢/٢٩١ ، المقاصد النحوية ٣/ ١٦٤، وهمع الهوامع ٣/٢٦٠ ، ٢٨٥ .

(٢) البيت من الوافر وهو بلا نسبة ، انظر : أوضح المسالك ٢/٢٨٥، والتصريح ١/٣٦٣ ، والدرر اللوامع ٣/ ١٧٨.

(٣) هو : أبو الحسن ، على بن عيسى بن الفرج بن صالح الرَّبعي النّحوي المتوفى سنة ٣٢٠هـ . ترجمته في : البلغة ص ١٥٤ ، وبغية الوعاة ٢/١٨١ .

(٤) انظر رأيهم في : ارتشاف الضرب ٢/٣١٨ .

(٥) سورة المؤمنين الآية (٤٠) وتمام الآية : ﴿ قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ ﴾ .

(٦) سورة آل عمران الآية (١٥٩) .

(٧) سورة النساء الآية (١٥٥) ، وفي غيرها .

[الاستثناء بـ« لاسيما »](١)

(وَ) ينجر الاسم المستثنى (بـ « **لاسيما** ») نحو : قَامَ القَوْمُ لاسيّما زَيْدٍ ، بالجر، فـ « ما» زائدةٌ مقحمةٌ بين المضَافِ (٢) والمضاف إليه ، والتّقدير : قَامَ القَوْمُ لا سِيَّ زَيْدٍ ؛ لأنّ أصلَها « سِيٌّ » (٣) ضمّ إليها « ما » ، والسِّيُّ : المثل ، يُقال : سِيّانِ ، أي : مِثْلان(٤)، قال الشاعر(٥) :

[١٧] فإيَّاكُمْ وحَيَّةَ بَطْنِ وَادٍ هُمُ بِالبَابِ(٦) لَيْسَ لَكُمْ بِسِيِّ (٧)

(**وصحَّ رفعُهُ**) أي : رفعُ الاسم المستثنى بعد «لاسيما» (**قليلاً**)(٨) كقولك : قَامَ ٱلقَوْمُ لاسيّما زَيْدٌ ، بالرفع على أن يكون خبرَ مبتدإ محذوف ، و« ما » موصلةٌ بمعنى الذي ، أو نَكِرةٌ موصوفةٌ والجملة على الأول لامحل لها؛ لأنّها صلة الموصول ، وعلى الثاني محلّها الجرّ ، و« سِيّ » مضاف إلى « ما » وهي اسم « لا » ، وإن كان مضافاً ؛ لأنّه بمعنى مثل ، و« مثل » لا تتعرّف بالإضافةِ ، والخبرُ محذوفٌ .

---

(١) قال ابن مالك في شرح التسهيل ٣١٨/٢ : « ومن النحويين من جعل " لاسيما " من أدوات الاستثناء ، وذلك عندي غير صحيح ؛ لأنّ أصلَ أدوات الاستثناء هو " إلاّ " ، فما وقع موقعه وأغنى عنه فهو من أدواته ، وما لم يكن كذلك فليس منها ... و " لاسيما " بخلاف ذلك فلا يعدّ من أدواته ، بل هو مضادٌّ لها ... » اهـ بتصرف .

(٢) في النسختين (بالمضاف) ولعل الصواب ما أثبته .

(٣) بعد قلب الواو ياء وإدغامها في الياء الأخير ، حيث كان أصله (سِوْيٌ) فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياءً ، ثم أدغمت في الياء الأخيرة ، وصارت (سِيٌّ) .

(٤) انظر اللسان (سوا) ١٤ / ٤١١ .

(٥) وهو : الحطيئة ، جرول بن أوس من بني قطيعة بن عبس . انظر ترجمته في : الشعر والشعراء صفحة ٦٤ .

(٦) في (د) (من الباب) .

(٧) البيت من الوافر ، وهو في ديوانه ص١٣٩ ، وانظر : الخصائص ٢٢٠/٣ ، والمنصف ٢/٢ ، وشرح المفصل ٨٥/٢ ، والصاحبي ص١٥٥. ويروى عجزه :

« هَمُوزُ النّابِ لَيْسَ لَكُمْ بِسِيِّ » .

(٨) انظر : شرح الكافية للرضي ١٣٥/٢ .

(**وكذا**) أي : مثل ماصحّ رفعُه صحّ (**نصبُه**) بـ « لا سيما » (**أيضاً، وهو**) أي : النّصب (**أقلُّ**) من الرفع في كلامهم (**كقوله**) وهو امرؤ القيس :

[١٨] أَلاَ رُبَّ يَوْمٍ لَكَ مِنْهُنَّ صَالِحٍ (وَلاَ سِيَّمَا يَوْماً بِدَارَةِ جُلْجُلِ)(١)

في رواية النّصب ، فـ « لاسِيّما » كلمة يستثنى بها، هو قول الكوفيين ، وجماعة من البصريين (٢) كـأبي عليٍّ ، والزَّجـاج ، والنّحـاس(٣) ؛ لأنّهم عـدوها من أدوات الاستثناء (٤)، ومنع أكثرُالنّحويين نصب « يوما » على الاستثناء بـ « لاسيما » ؛ لأنّ معنى البيت يأباه ؛ ولأنّ « لاسيما » لو كان بمعنى « إلاّ » لما جاز دخول الواو العاطفة عليه كما لايجوز دخولها على « إلاّ » .

ويروى البيت برفع « يوم » على أنّه خبرُ مبتدأ محذوف ، و « ما » بمعنى الذى، والتّقدير: ولا مثل الذي هو يوم ، وبجرِّه بالإضافة و زِيَادَةِ « ما » ، والتّقدير : ولا مثل يوم ، ويجوز أن يكون « ما » نكرة غير موصوفة (٥) و « يوم » بدل منه . واعلم أنّ أوّل هذه القصيدة :

[١٩] قِفَانَبْكِ (٦) مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ (٧)

---

(١) البيت من الطويل ، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص ١٠ ، وانظر: شرح المفصل ٨٢/٢ ، ، والجني الداني ص ٣٣٤ ، ٤٤٣ ، والارتشاف ٣٢٨/٢ ، وشرح شواهد المغني ١/ ٤١٢ ، وهمع الهوامع ٢٩٣/٣ .

(٢) منهم الأخفش ، وابن مضاء ، انظر : همع الهوامع ٣ /٢٩١ .

(٣) واسمه: أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس ، أبو جعفر النحاس المتوفى سنة ٣٣٨هـ . انظر ترجمته في : انباه الرواة ١٣٦/١ ، والبلغة ص٦٢ .

(٤) انظر رأيهم في : الإيضاح ص٢٢٨ ، وشرح التسهيل ٣١٨/٢ ، وارتشاف الضرب ٢/ ٣٢٨ .

(٥) انظر : شرح الرضي على الكافية ٢ /١٣٥ .

(٦) في الأصل مكررة .

(٧) هذا صدر بيت من الطويل وعجزه :

« بسقط اللِّوى بين الدَّخول فحومل »

وهو في ديوان ص ٨ ، وانظر : الكتاب ٢٠٥/٤(هارون) ، وأوضح المسالك ٣٥٩/٣ ، وخزانة الأدب ٣٣٢/١ .

و « دَارَةَ جُلْجُلٍ » : موضع (١) ، ويروى :

أَلا رُبَّ يَومٍ لَكَ مِنْهُمْ صَالِحٍ

لأنّه عناهنّ ، وعنى أهلهنّ ، فغلّب المذكّر على المؤنّث وأجودُ الرّوايات :

أَلاَ رُبَّ يَوْمٍ لَكَ مِنْهُنَّ صَالِحٍ

[نصب المستثنى جوازاً]

(**وَ**) ينصب المستثنى جوازاً (**فِي غَيْرِ الموجَبِ**) ، وهو ما كان في سياق النّفي، والنهى ، والاستفهام ، واحتَرَز به عَمّا إذا وقع في كَلامٍ موجبٍ ، فإنّه ينصب وجوباً كما تقدّم(٢) ؛ لتعذر البدل فيه (**بعد بابها**) أي : باب « إلاّ » ، واحتَرَز به عَمّا بعد إخواتها مثل « خلا » ، و « عدا » ، وغيرهما ، فإنّه لايجوز فيه البدل ، واحتَرَز بقوله : (**معه المستثنى منه**) عَمّا إذا لم يذكر معه المستثنى منه ، فإنّه حينَئِذٍ يُعرب على حسب العوامل ، ولايجوز فيه / النصب والبدل . ١٣٣/أ

فإذا اجتمعت القيود المذكورة هنا (**يختار البدل**) من المستثنى منه ، نعنى أنّ النصبَ مرجُوح فيما هو بصدد بيانه ، (ولو) كان البدل (**على المحل**) أن تَعَذّر البدل من اللفظ (**نحو**) قوله تعالى (٣) : ﴿ **مَافَعَلُوهُ إِلاّ قَلِيلٌ مِنْهُمْ** ﴾ قرأ السبعة إلاّ ابن عامر برفع « قليل » على أنّه بدل من الواو في « فعلوه » (٤) ، كأنّه قيل : ما فعلَه إلاّ قليلٌ مِنْهُم ، وقرأ ابن عامر وحده ﴿ إلاّ قليلاً ﴾ بالنصب على الاستثناء لشبهه بالمفعول ؛ لوقوعه فضلة ، وإنّما اختاروا البدل هنا؛لأنّ النّصبَ على الاستثناء إنّما هو بسَبَبِ التّشبيه بالمفعول لا بالأصالة ، و بواسطة « إلاّ » ، وإعراب البدل بالأصالة ، وبغير واسطة .

---

(١) انظر : معجم البلدان ٢/ ١٥٠ ط دار الفكر ، بيروت .

(٢) انظر ص (٣٦) مثلاً .

(٣) سورة النساء الآية (٦٦) .

(٤) انظر : السبعة في القراءات لابن مجاهد ص ٢٣٥ .

(**وماجاء من أَحْدٍ إلاّ زَيْدٌ**) مثال لما تعذر منه البدل على اللفظ ، فحُمِل على المحل ألاَ ترى أنّ « زَيداً » في المثال تعذر فيه البدل من لفظ المجرور بـ « من » الاستغراقية ؛ لأنّها وضعت لتفيد أنّ عدمَ الإيجاب شاملٌ لجَميعِ أفرادِ المجرُورِ بها، وإلاّ يبطل عدم الإيجاب ، فهو مرفوع على البدليَّةِ من محل « أَحدٍ » ؛ لأنّ محلَ « أحد » مرفوعٌ على الفاعلية وفائدة زيادة « من » في المثال التوكيد .

(**و : ما بِشْرٌ شيءٌ**[1] **إلاّ شيءٌ**) مثال أيضاً لما حمل على المحل فـ « شيء » مرفوع محمول على محل « شيئاً » ؛ لأنّ محلَّهُ رفعٌ في[2] الأصل قبل دخول « ما » أو على لغة بني تميم ، ولايجوز نصبه على البدل من خبر « ما » ؛ لأنه موجبٌ ، و « ما » لاتعمل إذا اقترنت بـ « إلاّ » فلايقدّر عامله فيما كان بدلاً منه .

(**و : لا إلَهَ إلاّ اللّهُ**) مثال أيضا لما حُمل على المحل ، فالاسم الكريم مَرفُوعٌ محمول على محل « لا » مع المنفي ، لأنّهما في محل رفعٍ بالابتداء ، ولايجوز النّصبُ على البدل من لفظ « إله » ؛ لأنّ « لا » إنّما تعمل في المنفي وما بعد « إلاّ » في سياق النفي موجب ، فبطل تقديرها عاملة ، وإنّما تعذر البدل على اللفظ في الصورة الأولى ؛ (**لعَدَمِ زِيَادَةِ مِنْ**) الاستغراقية بالاتفاق ، (**مُثبتاً**) أي : بعد ما صار الكلام مثبتاً ؛ لأن الاستثناء من النفى إثبات ، ولو جررت المستثنى على البدل من « أحدٍ »[3] كما نقول : مامررت بأحدٍ إلاّ زَيدٍ ، لكنت مُقدِّراً « من » زائدة بعد الإثبات، و « من » لا تزاد فيه ، وإنّما تعذر البدل على اللفظ في الصوره الثّانية والثّالثة ؛ لأجل (**عَدَمِ عملِ « ما »** و) عمل (**« لا » إلاّ بالمنفي**) ، وقد انتقض النفي بـ « إلاّ » فزال عملهما بزواله ؛ لأنّ المُوجِبَ لعملهما النفي ، (**فيتعذّر**) البدل (**على اللفظ**)، أي : على لفظ المخرج منه ، ويُحمل على المحل ، وهو الأولى ؛ لقصد التّطابق بينه وبين المستثنى منه في الإعراب مع إمكانه .

---

(١) في الأصل (شيئا) ومطموس في (د) والصواب ماأثبته .

(٢) في (د) (على) .

(٣) في قولك : ماجاءنى من أَحْدٍ إلاّ زَيْدٌ .

(**ولكونه**) أي : العمل (**في ليس بالفعليه**) لا بالنفي ، وعمل « ما » و « لا » بالعكس ، (**صحَّ : ليس زَيْدٌ شيئاً**) إلاّ شيئاً، مع أنّه انتقض النّفي فيه أيضاً بـ « الاّ » .

وجاز البدل على اللفظ من خبر ليس ولم يجز من خبر « ما » وإن اشتركا في المعنى؛ لأنّها إنّما عملت للفعلية (كـ : **ليس زَيْدٌ إلاَّ قَائماً**) بإعمال « ليس » في « قَائماً » ؛ لأنّ عملها فيه ، إنّما هو لكونها فعلاً ، لا لكونها [حرفاً](١) فـ « إلاّ » لما نَقَضَتِ النّفي بَقِيَ الأمرُ / الّذي عملت لأجْلِهِ ، وهو الفعلية بقي النّصب في خبرها إذا دَخلَتْ عليه « إلاّ » مع عدم النفي لبقَاءِ موجبه ، وهو الفعلية في « ليس » على ما مُثِّلَ . ١٣٤/أ

[الاستثناء المفرغ]

(و) صحّ إعراب المستثنى (**بدون المستثنى منه**) ، وهو الذي كان يتسلط عليه العامل ، ويختص ذلك المستثنى باسم المفرغ ؛ لأنّه فُرِّغَ له العاملُ عن المستثنى منه ، فالمقصود بالمفرَّغِ له كما يقصد بالمشترَكِ والمشتَرَكُ فيه .

وقولُه :(**على وفق العامل**) ، أي : على حسب ما يقتضيه العَامل من الرّفع، والنّصب ، والجرّ (كـ : **مَا ضَرَبَنِي إلاّ زَيْدٌ**) فـ « زَيدٌ » مرفوعٌ على الفاعليه بـ « ضرب » ، والمستثنى منه في هذا المثال اسمٌ عَامٌ مَحذوفٌ ؛ لأنّ النّكرات تعم في سياق النّفي، والتّقدير : ما ضَرَبَنِي أَحدٌ إلاّ زَيدٌ ، وقوله :(**للإفادة**) تعليل لكون الاستثناء المفرّغ في غيرِ الموجب ، أي : للإفادة بأنّ المستثنى منه المحذوف عامٌ .

ويجوز أن يكون معنى قوله : « للإفادة » ، أي : للإفادة لإثبات الفعل المذكور بعد « إلاّ » ونَفْيِهِ عن كلّ ماعداه لإمكانه ، فلو قلتَ : ضَربني زَيدٌ ، لم يَجُزْ أن تقدّر: ضَربني كلّ أحدٍ إلاَّ زَيد، فإنّه لم يَضْرِبْنِي ؛ لعَدَمِ إمكانه ، أي : لاستحالة تقدير المستثنى منه عَاماً (**إلاّ بتكرير الحرف**)، وهو « إلاّ » هنا، (**فتنصب أحدهما**) على الاستثناء (كـ :

---

(١) زيادة يستكمل بها الكلام .

(١) زيادة يستكمل بها الكلام .

ما جاء المكيّون إلاّ قُريشٌ إلاّ هَاشِماً إلاّ عقيلاً)(١)، فـ : « قـريش » يجـوز رفعه على البدل ، وهو الرّاجح ، ونصبه على الاستثناء ؛لأنّه لو أُفرد عن غيره لكان كذلك؛ لأنّ الكلامَ غيرُ مُوجَبٍ ، وأمّا « هَاشِماً » و« عقيلاً » فمنصوبان لتكررهما .

واعلم أنّ حكم المستثنيات المكرّرة حكم المستثنى الأول ، والمعنى ، فإن كان الكَلامُ موجباً نحو : جاء القَومُ إلاّ زَيْداً إلاّ بَكراً إلاّ خَالداً ، كان الأول ، * ومابعده منفياً عنهم القِيَامَ ، وإن كان منفياً كان الأول * (٢)، وما بعده ثابتاً لهُمُ القِيَامَ نحو : مَاقَامَ القَوْمُ إلاّ زَيْداً إلاّ بَكراً إلاّ خَالِداً ، (**فكلٌّ شَفْعٍ**) من المستثنيات (**مَنْفِيٌّ**(٣) **عن عكس**) المستثنى (**الموجَبِ**) بفتح الجيم .

(**وصحّ**) المستثنى (**المفرغ**) ، وهو الذي يحذف منه المستثنى منه ، ويقوم المستثنى مَقَامَه في إعراب (**في**) المستثنى (**الموجَبِ**) ، وهو الذي لا يتقدّمه نفي ولاشبهه (**بالإفادة**) الصحيحة (**بالعموم كـ : كل [حيوان ماضغٌ]**)(٤)، أي : آكل (**يُحَرِّك فَكَّهُ الأَسْفَلِ**) عند المضغ (**إلاّ التّمساح** (٥)، **أَوْ بِقَرينة**) دالّة على أنّ المراد بالمستثنى منه بعضٌ معيّن يدخل فيه المستثنى قطعاً (**كـ : قـرأت إلاّ يَوْمَ كذا**) ، أي : أوقعت القراءةَ كلّ يومٍ إلاّ يَوْمَ كذا ؛ لظهور أنّه لايريد (٦) المتكلم كلّ أيّام عمره ، بل أيّام الأسبوع أو الشّهر أو مثل ذلك ، وكذلك : صمتُ الأيّام إلاّ يَوْمَ العيد، وقرأت إلاّ سُورَةَ كذا لامكان قراءةِ القرآنِ كلّه إلاّ تلك السُّورة .

ولايجوز : نِمتُ إلاّ يوم كذا ؛ لا ستحالة نومه كلّ أيّامِ عمره إلاّ يَوْمَ كذا ، فإنّه لم ينمه، (**ولذا**) ، أي : ولأجل أنّ المفرغ لايكونُ في المُوجَبِ ، إلاّ بالإفادة بالعموم أو بالقرينة (٧) (**امتنع : مازَالَ زَيْدٌ إلاّ عَالماً**) لتوارد النّفي والإثبات على شيءٍ واحدٍ ،

---

(١) انظر : شرح الكافية للرضي ١١٧/٢ .

(٢) ما بين النجمتين ساقط من (د) .

(٣) انظر المصدر السابق ، والشفع : خلاف الوتر ، وهو الزّوج ، والشّفع من الأعداد : ما كان زوجاً كالثاني والرابع والسادس ونحوها . انظر : اللسان (شفع) ١٨٣/٨ « بتصرف » .

(٤) في الأصل (ما صنع) وغير واضح فى (د) ولعل الصواب ماأثبته .

(٥) انظر : الفوائد ٤٢٠/١ ، وحياة الحيوان الكبرى للدّميري ١٦٣/١ ، ١٦٤.

(٦) في النسختين (لا يرد) ولعل الصواب ماأثبته .

(٧) في الأصل (أو بقرينة) .

في كَلامٍ وَاحِدٍ ، ونِسبَةٍ / وَاحِدَةٍ ، وبيانه أنّ قولك : مازَالَ زَيْدٌ ، بمعنى ثبت ؛ لأنّ نفي النّفي إثبات ، فيكون المعنى : زيدٌ دائماً على جميعِ الصِّفات إلاّ على صِفَةِ التّعلم ، فلا تحصل الإفادة؛لِعَدَمِ استقامة المعنى . ١٣٥/أ

(وغَيْرٌ) ، أي : كلمة « غير » في الأصل (صِفَةٌ) ؛ لأنّها تدل على ذَاتٍ مُبهمَةٍ ، باعتبار قيام معنى المغايرة بها ؛ لأنّ الأصلَ فيها أن تكون صِفةً ، فإنّك إذا قلت : مررت برَجلٍ غَيرِك ، فقد دلّت على المغايرة فكأنّك قلت : مررتُ برَجلٍ مُغايركَ ، أي : ليستْ صفتُهُ كصفتك ، وقد تكون المغايرة بالذات كقولك : ذاتُ الجَوْهَرِ(١) غير ذَاتِ العَرَضِ(٢)، أي : حقيقة الجوهر مغايرة لحقيقة العَرَضِ واستعمال « غير » على الوجه الأول هو الغالب في كلام العرب ، لكنه (حُمِلَ عَلَى « إلاّ ») واستعمل مثلها (في الاسْتثناءِ) على خِلَافِ الأَصلِ ، وذلك لاشتراك كلٍّ منهما في مغايرة ما بعده لما قبله نفياً وإثباتاً .

(وَهِيَ) ، أي : « إلاّ » حُمِلَتْ (عَلَيه) أي : على « غَيْرٍ » ، (في الصِّفَةِ) الصناعية ؛لأنّ « إلاّ » أصلٌ في الاستثناء ، و « غير » أصلٌ في الصفة ، فـ « إلاّ » في الصِّفة دخيلةٌ على « غير» محمولة عليها، كما أنّ « غير » في الاستثناء دخيلةٌ على «إلاّ» ومحمولةٌ عليها(٣)، ولهذا اضطرب كلام النّحاةِ في الصِّفة بـ « إلاّ » ، والظاهر أنّه يراد [به](٤) الصفة الصناعية ، وهو المنفهم من كلام النّحاةِ .

قال بعضُهم : « قول النّحاة : إنّه يوصف بها يعنون بذلك أنّه عطف بيان » أنتهى(٥)، وقول من قال(٦) : « يُوصَفُ بِهَا » لايجوز ؛ لأنّها حرفٌ وَ الحرفُ لايُوصَفُ به ، ولكنّ « إلاّ » وما بعدها يؤدي معنى الْوصفِ وهو المغايرة ، فالصِّفة إنّما استفيدت من مجموعهما، وهذا معنى قَولِهم : « يُوصَفُ بها » .

---

(١) قال الجرجاني : « الجوهر : ماهيةٌ إذا وُجِدتْ في الأعيان كانت لا في موضع ، وهو منحصر في خمسة : هيولى ، وصورة ، وجسم ، ونفس ، وعقل ... » انظر: التعريفات ص٧٩ .

(٢) والعَرَضُ : « ما يعرض في الجوهر مثل الألوان ، والطعوم ، والنوق ، واللمس ، وغيره مما يستحيل بقاؤه بعد وجوده » انظر المصدر السابق ص١٤٩ .

(٣) انظر : شرح التسهيل ٢٩٨/٢ ، وينظر : الارتشاف ٢/ ٣١٢ فما بعدها

(٤) زيادة للتوضيح .

(٥) انظر : الارتشاف ٣١٣/٢ ، وينظر : همع الهوامع ٣/ ٢٧١ .

(٦) نسبه أبو حيان في الارتشاف ٣١٣/٢ ، إلى صاحب الضوابط ، وهو أبو الفضل محمد بن عبدالله المُريسيّ المتوفى سنة ٦٥٥هـ .

وانظر : التسهيل ص١٠٤ ، وشرحه ٢٧/٢ ، والأشباه والنظائر ٣/ ١٦٧ .

واعلم أنّ « إلاّ » لا تُحمل على « غير » في الصِّفة ، إلاّ إذا كانت وَاقِعَة (بعد جمعٍ) مُتعدّدٍ ، فيجب إذ ذاك إظهار موصوفها معها للدلالة على كونها صفة ، فلا يقال: جاء ني إلاّ زَيدٌ ، بمعنى : غير زَيدٍ ، والتّعدد أعم من أن يكون جَمعاً لَفظاً كـ : « رجال » أو تقديراً ، كـ : « قوم » ، وأن يكون مثنى ، فيدخل فيه نحو : ماجاء ني رجلان إلاّ زَيدٌ (مُنكَّرٌ) ذلك الجمع غير معرّف ، فإنّ الجمعَ المعرّف نحو : قام القومُ إلاّ زَيداً، يصح فيه النّصب والاستثناء ، (لا يُحصَر)، أي :لا يعمّ ذلك الجمع المنكَّر جميع الأفراد في عددٍ معين ؛ لأنّه لو كان يُحصر، نحو قولك : له عَلَيّ عَشرَةٌ إلاّ دِرهَماً، لكان يصحّ فيه الاستثناء .

والنّصب (نحو) قوله تعالى :(١)﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَاآلِهَةٌ إِلاّ اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ أي : لخربتا ، وهلك من فيهما بُوقُوعِ التّنازُعِ ، والاختلافُ الوَاقِعُ بين الشّركاء ، فـ « إلاّ اللّهُ »، في موضعِ صِفَةٍ لـ « آلهة » ولفظ « آلهة » جمع منكَّر لا يحصر ، أي : لا يعم جميع الأفراد ، فلم يكن اسمُ اللّهِ تعالى مُخرجاً عنه ، فلايصحّ جعله استثناء ؛ لِعَدَمِ دخوله في لفظ « آلهه » فلم يتحقق شرط صحة الاستثناء ، وهذا مَبنيٌّ على أنّ المستثنى واجب الدخول في المستثنى منه ، كما هو مذهب الجمهور(٢) .

وفي الآية مَانِعٌ آخرُ مَعْنَوِيٌّ على حمل « إلاّ » على الاستثناء ، وهو أنّه لوحملت عليه صار معنى الآية : لوكان في السموات والأرض(٣) آلهة مستثنى عنهم اللّه لفسدتا، وهذا لايدل إلاّ على أنّه ليس فيهما آلهة (٤) غير مستثنى عنها اللّه ، بخلاف ما إذا كانت صفةً / بمعنى « غير » ، فإنّه يدل على أنّه فيهما آلهة غير اللّه ، يجب أن لاتعدد الآلهة ؛ ١٣٦/أ
لأنّ التّعدّدَ يستلزم المغايرة ، فيكون المعنى حينئذ : لوكان فيهما إلهان لفسد التدبيرُ ؛لأنّ أحدَهما إن أَراد شَيئاً وأراد الآخرُ ضدَّه كان أحدُهما عَاجِزاً ـ تعالى رَبّنا عن الشّريك

---

(١) سورة الأنبياء (٢٢) .

(٢) انظر ص ٣٤ .

(٣) في الأصل (والأرضين) .

(٤) في (د) (إله) .

عُلُواً كَبِيراً - وزعم الفراء (١) أنّ « إلاّ » في الآيةِ بمعنى « سِوَى » والمعنى : لو كان فيهما سِوَى اللّه لفسد أهلها .

واعلم أنّ البدلَ لايجوز في الآية أيضاً ؛ لأنّ القَضِيّةَ الشّرطيّة للايجاب ، وإذا تعذّر الاستثناء والبدل ، وَجَبَ جعل « إلاّ » صفةً ، فـ « إلاّ » ومابعدها في موضعِ [رَفعٍ](٢) صفة لـ « آلهةٍ » فاعْرِفْهُ .

(**وفي غيره**)، أي : في غير جَمْعٍ مُنَكَّر لايحصر حُمل(٣) « إلاّ » في الصِّفة على الغير (**على ضَعفٍ**) ؛ لصحة الإستثناء حينئذ كقوله :

[٢٠] وكُلُّ أخٍ مُفارِقُه أَخُوهُ (**لَعَمْرُ أبِيكَ إلاّ الفَرْقَدَانِ**)(٤)

أي : غير الفرقدين ، فوَصف كلاّ بـ « إلاّ » وهو مستغرقٌ شَاملٌ للفرقدين وغيرهما ، وهذا البيت شَاذٌّ لاعِبرةَ به ، على أنّ منهم من جعل « إلاّ » بمعنى الواو فلا يبقى فيه حجةٌ ، وقال بعضُهم :(٥) في البيت شذوذان آخران ، أحدهما : [وصف](٦) المضاف دون المضاف إليه ، والقياس وصف المضاف إليه ؛ لأنّه هو المقصود ، و « كلّ » إنّما ذُكِرَ لإفَادةِ إحاطة الأفراد فقط ، وثانيهما : الفصل بالخبر بين الموصوف والصّفة وهو قليلٌ .

* * *

---

(١) انظر : معاني القرآن للفراء ٢/٢٠٠ .

(٢) زيادة للتوضيح .

(٣) في (د) (يحمل) .

(٤) البيت من الوافر ، وهو لعمرو بن معد يكرب في ديوانه ص١٨١ ، وانظر : الكتاب ٢/ ٣٣٤ (هارون) ، والمقتضب ٤/ ٤٠٩ ، وشرح أبيات سيبويه لأبي جعفر النحاس ص ١٤٨، والمفصل ص ٨٩ ، والإنصاف ٢٦٨/١ ، وشرح المفصل ٢/ ٨٩ ، وخزانة الأدب ٥٢/٢ .

والفرقدان : نجمان قريبان من القطب وهما متلازمان لايفترقان .

(٥) انظر : شرح الكافية للرضي ٢/ ١٣٠ ، والخزانة ٥٢/٢ .

(٦) في النسختين (صفة) ولعل الصواب ما أثبته .

* * *

[المنصوب بـ « لا » النّافية للجنس]

[تعريفه ، وأحكامه من حيث الإعراب والبناء]

(**المنصوب بـ « لا » النّافية للجنس**)، أي : النّافية لصفة الجنس(١) ، وَحُكْمِه .

والجنس عند أهل العربية : مالا يمنع من حصول الشّركة فيه ، (٢) وإنّما قال : « المنصوب بـ « لا » إلى آخره - ولم يقل : اسم « لا » - كما مشى عليه صاحب « لب الألباب » (٣) ؛ « لأنّه ليس كله ولا أكثره من المنصوبات ، فلا يصح جعله مطلقاً من المنصوبات ، لاحقيقةً ولامجازاً (٤) ؛ بل المنصوب منه أقلّ مما عداه ، فلا بُدّ من التّعبير عنه بالمنصوب بها، بخلاف ماعداه من المنصوبات ، فإنّ بعضَها، وإن لم يكن كلّه من المنصوبات لكن أكثره منها، فأعطى للأكثر حكم الكلّ ، فَعُدَّ الكلّ منها تجوُّزاً » (٥).

(**وهو مسند إليه**) بعد دخولها ، واحتَرز به عن خبر « لا » المحمولة على « ليس » (٦) فإنّه منصوبُها ، لكنه مسندٌ لا مسند إليه ، فاسم(٧) « لا » الّتي نحن بصدد بيانها مشبه بالمشبه بالمفعول ؛ لأنّه مشبّه باسم « إنّ » واسم « إنّ » مشبّه

---

(١) يعنى نفي الخبر عنه على سبيل الاستغراق والشمول .

(٢) وقيل : إنّ الجنس عند النحويين « هو اللفظ العام ، فكلُّ لفظٍ عمّ شيئين فصاعدا فهو جنس لما تحته يختلف نوعه أو لم يختلف » ، وقال الجرجاني : « الجنس : كلى مقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة فى جواب ماهو من حيث هو كذلك » اهـ .
انظر : الكليات للكفوي ص٣٣٩ ، والتعريفات للجرجاني ص ٧٨ ، و ١٨٦ ، و ضوابط المعرفة للميداني ص ٣٩ ، ٤٤ ، ولسان العرب (جنس ٤٣/٦) ، ومعجم المصطلحات النحوية والصرفية للدكتور محمد سمير اللبدي ص٥٥ .

(٣) رجعت إلي كتاب يحمل عنوان « لب الألباب » بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى رقم (٤٠١) مخطوط منسوب إلى ابن هشام الأنصاري خطأ ، إذ لم يعرف لابن هشام كتاب بهذا المسمى ، ولم أجد هذا النص فيه ، ولا أدري لمن هذا الكتاب الذي أحال عليه الشارح .
وانظر : الفوائد الضيائية ٣٧/١ ، والعباب في شرح اللباب ورقة (١٦٤) مخطوط .

(٤) المنصوب حقيقة : هو ما وقع عليه الفعل أو تعلق به ، مثال الأول : ضربت زيداً ، ومثال الثاني : لاتضرب زيداً ، أو : ما ضربت زيداً .
والمنصوب مجازاً « الدار » في نحو : دخلت الدار ، وتمرون الديار .

(٥) النص مستفاد من الفوائد الضيائية ٤٣٧/١ .

(٦) فإنّ خبرها مسند بعد دخولها لا مسند إليه ، نحو : لا رَجُلَ قَائِماً . انظر : شرح الكافية للرضي ١٨٤/٢.

(٧) في (د) (واسم) .

بالمفعول ، فاسم « إنّ » يشبه المفعول بلا واسطة ؛ لأنّ « لا » مشبّه بـ « إنّ » (١)، و « إنّ » مشبّه بالفعل(٢)، (**مضافاً أو شِبْهُهُ نكرة**)، هذه أحوال مترادفة من الضّمير المجرور فى إليه، أى : متتابعة ، سميت بذلك لترادفها ، أي : تتابُعُها.

واحتَرز بقوله : « مضافاً » من المفرد ، فإنّه مبنيٌّ ، واحتَرز بقوله : « نكرة » عن المعرفة ؛ فإنّها، أعني « لا »(٣) ؛ لكونها نافية للجنس تنافي التّعيين ، * ووضع المعرفة للتعيين *(٤) ، ولذلك قال سيبويه (٥) : « واعلم أنّ كلّ ماحَسُن لك أن تُعْمَلَ فيه « رُبّ » حَسُن لك أن تعملَ فيه « لا » يريد أنّ « لا » العاملة مختصة بالنّكرات ، كما أنّ « رُبّ » كذلك .

---

(١) خلافاً للكوفيين ، فإنّهم ذهبوا إلى أنّ « لا » ليست مضارعة لـ « إنّ » ، حيث قالوا : إنّ « سبيل النكرة أن تتقدّمها أخبارها ، فيقال : عندك رَجلٌ ، فلمّا دخلَتْ (لا) وتأخر الخبر ، نصبوا وبنوا الاسم معها ، ولم يُنَوِّنوه ؛ لأنّه نصبٌ ناقص » اهـ . انظر : ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ص١٦٠ .

وأوجه الشبه بين « لا » و « إنّ » تتخلص في أنّ « لا » تعمل عمل « إنّ » وذلك لمشابهتها لها في التصدير ، والدخول على المبتدأ والخبر ؛ ولأنّها لتوكيد النّفي كما أنّ « إنّ » لتوكيد الإثبات ، وأنّ « لا » نقيضة « إنّ » ؛ ولأنّ الشيء يحمل على نقيضه ، كما يحمل على نظيره ولكنها أحط درجة من « إن » في أمور : منها : أنّ اسم « لا » لا يكون إلاّ مظهراً ، واسم « إنّ » يكون مظهراً ومضمراً.

ومنها : أنّ اسم « لا » لايكون إلاّ نكرة ، واسم « إنّ » يكون نكرة ومعرفة .

ومنها : أنّ « لا » لايجوز أن يتقدّم خبرها على اسمها إذا كان ظرفاً ، أو مجروراً ، ويجوز في « إنّ » .

ومنها : أنّ اسم « لا » لاينوّن ، بعكس اسم « إنّ » فإنّه ينوّن .

ومنها : أنّ اسم « لا » المفرد مختلف في إعرابه وبنائه ، واسم « إنّ » لاخلاف فى إعرابه .

ومنها : أنّ « إنّ » تعمل بلا شرط ، و « لا » لاتعمل إلاّ بشرط .

انظر هذه المسألة في : مغني اللبيب ٢٣٧/١ فمابعدها ، والتصريح ٢٣٥/١ ، والهمع١٩٤/٢ .

(٢) فى (د) (بالمفعول) تحرف .

(٣) في الأصل (أعني النكرة « لا ») والواجد إسقاط كلمة (النكرة) .

(٤) ما بين النجمتين ساقط من الأصل .

(٥) انظر : الكتاب ٢٨٦/٢ (هارون) .

(**بلا فَصْلٍ**) ، أى : بين « لا » واسمها ، واحتَرز به عن الفصل بين المنفي وبين « لا » ، فإنّ الفصل يبطل عمل « لا » لضعفها(١) ؛ لأنّها / فرع على « إنّ » التي هي فرع على الفعل (**كـ :لا غُلامَ رَجُلٍ فيها**) ، أي : في الدار، وهذا المثال للمضاف فـ « لا » نافية للجنس ، و« غلامَ » اسمها، وهو مضاف و« رَجُلٍ » مضاف إليه ، و« فيها » خبرها . ١٣٧/أ

(**ولا عشرين درهما لك**) مثال للشبيه بالمضاف ، وهو : ما اتصل به شيء من تمام معناه فـ « عشرين » اسم « لا » وهو عامل فى « درهم » النّصب و « لك » الخبر .

(**فمُفْرَدٌ**)(٢) ، والمراد به هنا مايقابل المضاف والشبيه به(٣) ، ولو كان مثنىً أو مجموعاً (**مبنيٌّ**) لوجُودِ الموجِبِ للبناء ، وهو تضمنه معنى الحرف الذي يفيد الاستغراق والعموم بعد النّفي، وهو « من »(٤) وذلك ؛لأنّ قولك : « لا رَجُلَ » نصٌّ في نفي الجنس ويكون بمنزله « ألا مِنْ رَجُلٍ » ، وإنّما لم يُبْنَ (٥) المضاف والمشبه به ؛لأنّ الإضافة تُرجح جانبَ الإسميّةِ في الإعرابِ ، مع كراهتهم جَعْلِ ثَلاثةِ أَشْيَاءٍ شيئاً واحداً(٦) (**على نصبه**) من الفتحة ، والياء ، والكسرة ، على مايستحقة المنفي في الأصل قبل البناء .

---

(١) انظر : مغني اللبيب ٢٣٨/١ ، وهمع الهوامع ١٩٤/٢ ، والنحو الوافي ٦٨٨/١ .

(٢) في النسختين (فمفرداً) بالنصب .

(٣) انظر : شرح الكافية للرضي١٥٥/٢ ، وينظر : الفصول الخمسون ص ١٤٩، ١٩٩، والفوائد الضيائية ١٧٠/١ ، ٢٨٧ ، ٣٢٦ ، ٤٣٨ ، وشرح الأشموني ١٨٥/١، ٦٢٠، ٥٦١/٢ ، والنحو الوافي ١٥/١، ٤٥٨/٣ ، ٩/٤ .

(٤) انظر : الإنصاف مسألة (٥٣ ، ٣٦٦/١) فمابعدها ، وينظر : شرح الرضى علي الكافية ١٥٤/٢ فما بعدها ، وشرح نجم الدين القمولى على الكافية ٣٢٣/٢ (رسالة الدكتوراه) جامعة أم القرى .

(٥) فى (د) (يبين) تحريف .

(٦) أي : عدم التركيب لما فوق ألفين .

انظر : معاني الحروف للرماني ص٨١ ، و الفوائد ٤٣٨/١ ، والارتشاف١٦٤/٢ فمابعدها .

وقوله : « على نصبه » ، أولى من قول بعضهم : « على فتحه »[١] ليدخلَ في قوله : « على نصبه » المفرد ، والمثنى ، وجمع المذكرالسالم ، وجمع المؤنّث السالم ، ولو قال : « على فتحه » لم يدخلْ فيه المثنى ، وجمع المذكر السّالم ، وجمع المؤنّث السّالم .

فالمفرد (كـ : **لارجُلَ**) وهذا حكمه الفتح من غير تنوين ، ومثله جمع التكسير[٢] نحو : « لا رجال » ، (و) المثنى نحو : (**لاغلامَيْن**) بالياء المفتوح[٣] ماقبلها المكسور مابعدها ، (و) الجمع المذكر السّالم نحو : (**لامسلمين**) بالياء المكسور ماقبلها المفتوح ما بعدها ، وهذان حكمهما النّصب بالياء ، (و) الجمع المؤنّث السّالم نحو : (**لامسلماتِ لك**) .

[الخلاف في إعراب جمع المؤنّث إذا وقع اسما لـ « لا » النافية للجنس]

واختُلِف في هذا الجمع على أربعة مذاهب[٤] ، أحدها : أنّه يجب كَسرُه وتنوينُه ، وهو مذهب قومٌ من النّحويين ، واختاره أبو الحسن بن خروف[٥] .

وثانيها : أنّه يجب كسره من غير تنوين وهوقولُ الأكثرين وصححه ابن عصفور.[٦]

وثالثها :أنّه يجب فتحه من غير تنوين وهو قول :المازني ، والفارسي،[٧] والرّماني،[٨] و [الصقلي][٩] قال أبو حيّان [١٠] : وهو قياسٌ جيّدٌ .

---

(١) انظر : شرح التسهيل ٢/٥٥ ، وشرح الكافية للرضي ٢/١٥٥ ، والتصريح ١/٢٣٨ .

(٢) في الأصل (التكثير) تحريف .

(٣) في (د) (المفتوحة) .

(٤) انظر : شرح نجم الدين القمولي على الكافية ٢/٣٢٧ فمابعدها ، وارتشاف الضرب ٢/١٦٥، وهمع الهوامع٢/٢٠٠ فمابعدها ، والأشباه والنظائر ٣/٣٤٥ .

(٥) وهو : على بن محمد بن خروف . ترجمته في بغية الوعاة ٢/٢٠٣ .
نقل أبو حيان رأيه في الارتشاف ٢/١٦٥ ، والسيوطى في الهمع ٢/٢٠١ .

(٦) انظر : شرح الجمل ٢/٢٧٢ ، والمقرب ص٢٠٩ . وهمع الهوامع ٢/٢٠١ .

(٧) لم أجد هذا الرأي في كتبه التي وقفت عليها ، وقد نص عليه ابن جني في الخصائص ٣/٣٠٥ ، وانظر : أبو عثمان المازني ومذاهبه في الصرف والنحو ص٢١٨ ، ٢١٩ .

(٨) انظر : معاني الحروف للرماني ص٨١ ، والتصريح على التوضيح ١/٢٣٩ .

(٩) في النسختين (الصفيلي) ولعل الصواب ما أثبته ، وهو : أبو طاهر ، إسماعيل بن خلف بن سعيد بن عمران الصقلي المتوفى سنة ٤٥٥هـ . ترجمته في : بغية الوعاة ١/٤٤٨ . وانظر رأيه في ارتشاف الضرب ٢/١٦٥ .

(١٠) وما ذكره أبوحيان فى كتابه « النكت الحسان » ص١٠٩ يخالف ذلك حيث قال : « والصحيح جواز الفتح والكسر خلافاً لمن أوجب الفتح ، وخلافاً لمن أوجب الكسر فكلاهما مسموع عن العرب » وانظر : ارتشاف الضرب ٢/١٦٥، وهمع الهوامع ٢/٢٠١ .

ورابعها : أنّه يمتنع(١) تنوينه ، ويجوز فيه الفتح برجحان(٢) والكسر بمرجوحية ، وهو قولُ كثيرٍ وصحّحه جماعةٌ ، منهم أبو حيان (٣) . وأَرَدْتَ بشبهه بالمضاف إذا أضفتَه إلى الضمير، وأقحمتَ اللاّم أُنّ الكسر حتم والتنوين ممتنع . واعلم أنّ قَوْلَ المؤلِّف « لك » من الأمثلة الأربعَةِ كلِّها . (٤)

(**ومعرفةً**) ، أي : غير نَكِرةٍ (**أو مفصولاً**) أى : غير متصل على سبيل منع الخلوّ ، (**ولو مُفْرَداً**) ، أي : غير مضاف ، ولا شبهه ، (**مَرفُوعٌ**) ذلك الاسم المنفى بـ « لا »(٥) على الابتداء ، حال كونه (**مكرّراً**) فى غير ضرورة (**كـ: لا زَيْدٌ**) فيها(٦)، (**أو**) لا (**غلامَ زَيْدٍ**) فيها ، (**ولا بكرٌ فيها**)، أي : في الدار ، (**ولا الرجلُ فيها، ولا فيها الرجلُ ، ولا المرأة**) فيها ، (**ولا رَجلٌ فيها، ولا فيها رجلٌ ، ولا امرأةٌ**) ، فهذه الصور يجب فى جميعها الرفع والتكرار .(٧)

أمّا الرفع فى المعرفة فلزوال المشابهة التى تعملُ « لا » لأجلها من كونها لنفى الجنس عند دخولها على المعرفة ، وأمّا الرفع في المفصول ، فلضعف «لا » عن التّأثير مع الفصل ، وأمّا التّكرير في المعرفة ، فلكون التكرارُ كالعِوَضِ عمّا في التنكير من معنى نفي الأحاد ،/ وأمّا في النّكرة فلكونه(٨) مطابقاً لما هو جواب [له](٩) من مثل قول السائل : ١٣٨/أ

---

(١) في الأصل (يجب ويمتنع) سهوٌ .

(٢) ليفرق بين حركة الإعراب والبناء .

(٣) انظر : ارتشاف الضرب ١٦٥/٢. ونص كلامه : « وعلى قياس الأكثرين تكسر عملا بالأصل ، والصحيح جواز الفتح والكسر من غير تنوين » اهـ .

(٤) وهو الواقع خبراً .

(٥) في (د) (بهلا) تحريف .

(٦) وإنّما وجب فيه الرفع والتكرار : لأنّ (زيد) علم ، والعلم معرفة ، والتعريف فيه تحديد وتعيين ، وهذا يناقض أنّها لنفى الجنس كلّه ، لغير تحديد ولا تعيين .
وخالف الكوفيون البصريين فى هذا الشرط ، حيث إنّهم أجازوا إعمالها فى العلم المفرد كهذا المثال .
انظر هذه المسألة في : همع الهوامع ١٩٤/٢ .

(٧) انظر : الفوائد الضيائية ٤٣٩/١ ، و التصريح على التوضيح ٢٣٧/١ .

(٨) في الأصل (فلكون) الصواب ماأثبته من (د)

(٩) في النسختين (لم) ولعل الصواب ما أثبته .

[أفي](١) الدّار رَجلٌ * أم *(٢) امرأةٌ ؟ ، وهذا التعليل جَارٌّ في المعرفة أيضاً، (٣) (**ومِثْلُ : قَضِيَّةٌ**) ، أي : هذه قَضِيَّةٌ (**ولا أَبَاحَسَنٍ لها**)(٤) ، أي : لهذه القضية .

وهذا الاعتراض الّذي أورده المؤلّف جَوابُ دخْلٍ مقدّرٍ عن قوله : « ومعرفة مرفوعٍ مكرراً » وهو ههنا اسم « لا » فيه معرفة (٥) ؛ لأنّ « أباحسن » كنية « عَلِيٍّ » (**رَضِيَ اللّهُ عَنه**) ولا رفع فيه ولاتكرار، وهو منصوب غير مكرر، فأجاب عنه بأنّه (**مُؤَوَّلٌ**) بالنّكرة، وإن كان ظاهره التّعريف ، إمّا بتأويله بـ « مثل أبي حسن لها » فإنّ « مثل » لتوغله في الإبهام لايتعرف بالإضافة إلي المعرفة (٦) ، قال الشاعر :

[٢١] لَيَالِيَ لا أَمثالَهُنّ(٧) لَيَالِيَا (٨)

فنصب أمثالاً بـ « لا » مع إضافتها إلي المضمر، و « أمثال » : جمع مثل ، والتّقدير في المسألة : هذه قضيّة ولاقاضيَ ، ولافاصلَ ، ولاحاكمَ مِثْلُ أبي الحَسَنِ لها .(٩)

فـ « قَضِيَّةٌ » خبرُ مبتدأ محذوفٍ ، أي : هذه قضيّةٌ ، و « مثل » صِفَةُ مَوصُوفٍ محذُوفٍ ، فالمنفي هنا ليس أباحسن ، بل المنفي مماثله ، وذلك منكور ؛ لأنّ المرادَ نفي منكورين كلّهم في صِفَةِ عليٍّ - رضي اللّه عنه - (١٠) (**أو**) بتقدير : ولا (**فَيْصَلَ**) بين الحَقِّ والبَاطِلِ ؛ لاشْتهارِهِ رَضِيَ اللّه عنه - (١٠) بهذه الصّفة ، فكأنّه قيل : لا فَيْصلَ لها، و يُقَوِي هذا التقدير إيراد « حَسَنٍ » بحَذفِ اللاّمِ ؛ لأنّ الظاهرَ أنّ تنوينَه تنكيرٌ .(١١)

---

(١) في النسختين (أم) وزيادة الميم حشوٌ لاجدوى منها .
(٢) ما بين النجمتين ساقط من الأصل .
(٣) انظر : السابق ، وينظر : شرح القمولى على الكافية ٣٢٨/٢ .
(٤) هذا من قول عمر بن الخطاب في علي بن أبي طالب رضي الله عنهما .
انظر : الكتاب ٢٩٧/٢ (هارون) ، وشرح المفصل ١٠٤/٢، وشرح التسهيل ٦٧/٢ .
(٥) في (د) (معرفة فيه) .
(٦) انظر : شرح المفصل ١٠٣/٢ .
(٧) في الأصل (أمائلهن) سهوٌ .
(٨) هذا عجز بيتٍ من الطويل ، وهو لذى الرُّمّة فى ديوانه ص ١٣٠٣ . وصدره :
هى الدّار إذ مىّ لأهلك جيرة
انظر : الكتاب ٢٩٢/٢ (هارون) ، والمقتضب ٣٦٤/٤ ، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ٤٨١/١ ، وشرح شواهد المغني ١٤٠/١ .
(٩) انظر : شرح المفصل ١٠٤/٢ .
(١٠) في (د) (رضي الله تعالى عنه) .
(١١) ومنه قول الشاعر :
أرى الحاجَات عِنْدَ أبى خُبَيْبٍ نَكِدْنَ وَلاَ أُمَيّةَ في البِلاَدِ .
على تقدير : ولامثل أُميّة . انظر : الكتاب ٢٩٦/٢ فمابعدها ، وينظر: المقتضب ٣٦٢/٤ ، =

[تكرار « لا » النافية للجنس وأوجه الإعراب فيها]

(**وَفِي بَابِ : « لاَحَوْلَ ولاَقُوَّةَ »**) خَمْسَةُ أَوْجُهٍ (١) ، مما كررت فيه « لا » على سَبِيلِ العطف ، وكان عَقِيبَ كل منهما نكرة بلا فصل .

[١] (**فتحُهما**) على أن تجعل « لا » في الموضعين لنفي الجنس و « لا قوةَ » عطف على «لاحولَ » ، عطف مفرد على مفرد(٢) ، وخبرها محذوف ، أي :لاحولَ ولا قوةَ موجودٌ **إلاّ** بالله ، أو عطف جملة على جملة ، أي : لا حولَ إلاّ بالله ولا قُوةَ إلاّ بالله ، بحذف خبر الجملة الأولى ، استغناءً عنه بخبر الجملة الثّانية (٣) .

[٢] (**وفتحُ الأولِ ونصبُ الثّاني**) ، على أن تكون « لا » الثّانية مزيدة لتأكيد نفى الأول ، ويكون الثّاني معطوفاً على الأوّل (٤) ، فيكون منصوباً حملاً على لفطه ؛ لأنّها حركة تشبه حركة الإعراب ، ويجوز أن يقدّر لهما خبرٌ واحدٌ (٥) وأن يقدّر لكل منهما خبرٌ على حدة .

[٣] * [ورفعُ الثاني](٦) ، أي : رفع الثّاني مع فتح الأول على أن يكون الثّاني

=

وشرح الأشموني ٦١٥/١ فمابعدها ، وشرح القمولي على الكافية ٣٣٠/٢ .

(١) انظر : اللمع في العربية ص٩٧ فمابعدها ، و شرح التسهيل ٦٨/٢ ، وشرح نجم الدين القمولي على الكافية ٣٣٣/٢ .

(٢) وبها قرأ ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب قوله تعالى : (لا بَيعَ فيه ولا خُلَّةَ ولا شفاعةَ) البقرة (٢٥٤) بالفتح من غير تنوين . انظر : السبعة لابن مجاهد ص ١٨٧ ، و اتحاف فضلاء البشر صفحة ١٦١ ، و شرح الأشموني ٦٣١/١ .

(٣) ويجوز العكس كذلك .

(٤) مثل قول الشاعر :

لا نَسَبَ ـ الْيَومَ ـ وَلاَ خُلَّةَ اتّسَعَ الخَرْقُ على الرَّاقِعِ

انظر : شرح المفصل ١٠١/٢ ، وشرح الأشموني ٦٢٩/١ فما بعدها ، والتصريح ٢٤١/١ .

(٥) في (د) (خبراً واحداً) بالنصب .

(٦) ما بين معقوفين ساقط من الأصل ومطموس في (د) ولعل الصواب ماأثبته .

معطوفاً على محل الأول (١) ؛ لأنّه مرفوع بالابتداء عطف مُفردٍ [على مفرد] (٢) بأن يقدّر لهما خبرٌ واحدٌ ، أو عطف جملة على جملة ، بأن يقدّر لكل منهما خبر على حدة *(٣) .

[٤] (**وَرَفْعُهُمَا**) ، أي : رفع الأول والثّاني على الابتداء ؛ لأنّهما جواب سؤال تقديره : أبغيرالله حولٌ، وقوةٌ ، ؟ ، فجاء بالرفع فيهما مطابقة للسؤال ، ويجوز أن يقدّر لهما خبرٌ واحدٌ ، وأن يقدر لكلٍّ ، واحد منهما خبرٌ على حِدَة ؛ لأنّه لا عامل هنا إلاّ الابتداء . (٤)

[٥] (**وَ رَفْعُهُ**) ، أي : رَفْعُ الأول (**بِفَتْحِ الثَّانِي بضعفٍ**) على أن تكون « لا » [الأولى] بمعنى « ليس » ، ويكون خبرها في موضع نصب ، والكلام جملتان(٥)، وقوله : « بضَعفٍ »، يعني في رفع الأول وحدَه ، [وبعد](٦) فإن أراد بقوله : « بضَعْفٍ » حَمْلَها على « ليس» كما مشى عليه السّيد جمالُ الدِّين [الحسيني](٧) في شرحه على « لُبِّ الألباب »(٨) فليس بجيِّدٍ ، وإن أراد بقوله « بضَعْفٍ » رفع ما بعدها بالابتداء فهو حقٌّ ،

---

(١) كقول الشاعر :

هذا ـ لعَمْرِكم ـ الصِّغَارُ بعَيْنِه (لا أُمَّ لِي ـ إنْ كان ذاك ـ ولا أبُ)

انظر : المصادر السابقة .

(٢) زيادة للتوضيح .

(٣) ما بين النجمتين من كلمة (ورفع) إلى كلمة (حدة) ساقط من الأصل .

(٤) ومثله قول الشاعر :

وما هَجَرْتُكِ حتَّى قُلْتِ مُعْلِنةً (لا نَاقةٌ لِيَ في هذا ولا جَمَلُ)

برفع « ناقة وجمل » وتكون « لا » الأولى عاملة عمل ليس ، والواو عاطفة ، و« لا » الثانية زائدة لتأكيد النفي ، و« جمل » معطوف على اسم « لا » مرفوع بالضمة الظاهرة .

انظر : شرح المفصل ١٠١/٢ ، وشرح الأشموني ٦٢٩/١ ، والتصريح ٢٤١/١ .

(٥) كقول الشاعر :

(فلا لغْوٌ ولا تأثِيمَ فيها) وما فَاهُوا به ـ أبداً ـ مُقِيمُ

وفيه تحتمل أن تكون « لا » الأولى ، نافية عاملة عمل ليس ، وأن تكون نافية مهملة ، وأمّا « لا » الثانية فنافية للجنس تعمل عمل « إنّ » . انظر : المصادر السابقة .

(٦) في النسختين (وبعده) ولعل الصواب ماأثبته .

(٧) في النسختين (الحسني) والصواب ماأثبته ، فقد تقدّم ترجمته في حاشية رقم (٤) ص ١٦.

(٨) انظر : العباب ورقة (١٦٥)

و وجه ضَعْفِهِ ، أنّ شرطَ رَفعِ مابعدها التّكرير ولاتكريرَ فيه ؛ لِضَعفِ (١) العَملِ/ وإنّما لم يكن فيه تكرير ؛ لأنّ « لا » الثّانية المفتوح مابعدها غير معطوفة على الأُولى ، والكلامُ أيضاً جملتان ، (٢) (**فَـ«لا»** الأُولى هنا (**بمعنى « ليس »**) وعملها بمعنى « ليس » قَلِيلٌ . ١٣٩/أ

[دخول الجارّ على « لا » النافية للجنس]

(**ولا تعمل**) « لا » النّافية للجنس (**بِجَارٍّ**)، أي : بدخول الجارِّ عليها(٣) ؛لأنّ دُخولَ الجارِ عليها يمنع تركيبها مع مابعدها و يتسلّطُ الجارُّ عليه (**كـ : أدبتني بلا جُرمٍ**)، أي : بلا ذَنبٍ ، (**وغَضِبْتُ من لا شَيْءٍ**) بجر « جرم » و« شيء » .

ألا ترى أنّ « لا » في المثالين وقع بعدها نَكرةٌ يراد بها الاستغراق ، ولم يفصِلْ بينها وبين « لا » بِفَاصِلٍ إلاّ أنّها لما وقعت بين الجارِّ والمجرور لم تعمل .(٤)

وقد روى عن العرب :(٥) غَضِبْتُ من لا شَيْءَ ، بالفتح ، فأعمل « لا » ولم يعتد بوقوعها بين الجارِّ والمجرور ، وعن الكوفيين (٦) أنّ « لا » هذه اسمٌ ، وأنّ الجارَّ دخل عليها نفسها ، وأنّ مابعدها خفض بالإضافة .

[حكم « لا » النّافية للجنس إذا اقترنت بهمزة الاستفهام]

(**بل**) إذا كانت « لا » النّافية للجنس (**بهمزة تفيد استفهاماً**) حقيقياً، (**كـ : ألا رَجُلَ فِيهَا**)، أي : في الدّار ، و حكم «لا » في هذا المعنى(٧) حكمها لو لم تدخل عليها الهمزة من إعمالها إعمال « إنّ » (٨)، وإعمال « ليس » بجميع أحكامها في ذلك كله ، و جواز إلغائها .

---

(١) في الأصل (بضعف) .

(٢) في الأصل (غير جملتان) ولفظ « غير » حشوٌ .

(٣) انظر : مغني اللبيب ٢٤٥/١ ، وهمع الهوامع ٢٠٨/٢ .

(٤) في الأصل (ولم تعمل) .

(٥) انظر : مغني اللبيب ٢٤٥/١ .

(٦) انظر المصدر السابق .

(٧) في (د) (هذا الباب) .

(٨) انظر : شرح التسهيل ٢/ ٧٠ ، وشرح الأشموني ٦٣٨/١ فمابعدها .

(أو) تفيد (**عَرْضاً ، كـ: ألا نُزولَ عندي**)، ولم يذكر سيبويه (١) وأصحابُه(٢) أنّ حَالَ «ألا » في العَرْضِ كحالها قبل الهمزة ، بل ذكره أبو سعيد السِّيرافي (٣) ، وأبو موسى الجزولي(٤)، وابن الحاجب (٥)، وردّ ذلك جماعةٌ منهم : الأندلسي(٦)، وأبوحيّان(٧)، وقالوا : هذا لايجوز؛ لأنّها إذا كانت عرضا كانت من حروف الأَفْعَال ، لا من حروف الأسماء مثل : « إذا » ، و« لو » ، و« إن » و حروف التّحضيض ، فيتعيّن نصب الاسم بعدها نحو : ألا زَيْدًا تكرمه .(٨)

واختلف في « ألا » هذه هل هى مركّبةٌ أم بسيطَةٌ ؟، فظاهر كلام أكثر النّحويين(٩) أنّها مركّبةٌ من هَمْزَةِ الاستفهام و«لا » الّتي للنّفي * ودخلها معنى العَرْضِ ، وذهب أبوحيّان (١٠) إلى أنّها بسيطةٌ ، وُضِعَتْ بمعنى العَرْضِ ، وليست مركبة من همزة الاستفهام و « لا » التي للنفي*(١١) .

---

(١) انظر : الكتاب ٣٠٦/٢ (هارون) وكلام سيبويه فيه مقصورٌ على الاستفهام ، ونصه : « واعلم أنّ (لا) فى الاستفهام تعمل فيما بعدها كما تعمل فيه إذا كانت في الخبر ... ومن قال : لاغلامَ ولاجاريةَ : قال : ألا غلامَ وألا جاريةَ » اهـ .

وينظر : شرح السيرافي للكتاب ٩٥/٣ فمابعدها (مخطوط) .

(٢) كالخليل والجرمي ، انظر: المصدر السابق ، والتصريح ٢٤٥/١ ، والهمع ٢٠٥/٢ .

(٣) انظر : شرح الكتاب للسيرافي ٩٨/٣ (مخطوط) ونصه : « وإذا دخلت الألف قبل (لا) فلها مذهبان ، أحدهما : أن تكون استفهاماً أو عرضاً ، والآخر أن تكون تمنياً » اهـ .

(٤) وهو : عيسى بن عبدالعزيز بن يَلَلْبخت المراكشي النحوي المتوفى سنة ٦٠٧ هـ . ترجمته في إشارة التعيين ص٢٤٧ ، وبغية الوعاة ٢٣٦/٢ . وانظر رأيه في : شرح المقدمة الجزولية للشلوبين ١٠٠٠/٣، ١٠٠١ .

(٥) انظر : الكافية ص ١١٧ .

(٦) وهو : القاسم بن أحمد بن الموفق بن جعفر الأندلسي المرسي ، أبو محمد اللُّوْرقي المقرئ الأصولي النحوي توفي سنة ٦٦١هـ . ترجمته في : معرفة القراء الكبار للذهبي ٦٦٠/٢ ، وإنباه الرواة ١٦٧/٤ . وانظر رأيه في : شرح الكافية للرضي ٢ /١٧٠ .

(٧) انظر : ارتشاف الضرب ١٧٨/٢ .

(٨) انظر: شرح الكافية للرضي ١٧٠/٢فمابعدها ، والفوائد ٤٤٣/١ ، وينظر النحو الوافي ٧٠٦/١.

(٩) انظر : التصريح على التوضيح ٢٤٥/١ .

(١٠) انظر : ارتشاف الضرب ٢/ ١٧٨ ، ونص كلامه : « وأمّا (ألا) التي للتحضيض وعبّر عنه ابن مالك بالعرض ، فظاهر كلام النحاة أنّها مركبة من همزة الاستفهام ، و (لا) التي للنفي دخلها معنى التحضيض ، والذي أذهب إليه أنّها بسيطةٌ وُضِعتْ لمعنى التحضيض » اهـ .

وانظر : شرح التسهيل ٧٠/٢ .

(١١) ما بين النجمتين ساقط من الأصل .

واعلم أنّ « ألا » في هذه الصورة توافق « لا » من حيث المعنى و تُخَالِفُها من حيث الحكم ، ألا ترى أنّها لا عَمَلَ لها ، فإنّ العرض ؛ إنّما متعلَّقُه الفعلُ لا الاسم .

(أَوْ) تفيد (تَمَنِياً كـ : ألا مَاءَ أشربُه) حيث لايرجى (مَاءٌ ، ولاخَبَرَ له عند سيبويه) والخَليل(١) ، وأبي عمرو،والجرمي(٢)، لا ملفوظَ به ولا مقدّر(٣)، واحتجوا بأنّ قولَك : ألا رَجُلَ أفضلُ منك ، أنّ «لا رَجُلَ » في موضعِ اسمٍ مبتدأ، و « أفضلُ » خبَرُهُ ، وقد زال بالتَّمنى معنى الابتداء (٤) ؛ لأنّ معنى قولِكَ : « ألا مَاءَ : ألا أُصيبُ مَاءً ، وأمّا قَولُ بَعْضِ الأعرابِ حين أراد أن يتزوَّج امرأةً بِمُتْعَةٍ :

[٢٢] ألا رَجلاً (٥) جَزاهُ اللَّهُ خَيْراً يَدلُّ على مُحَصِّلَةٍ تَبِيتُ

تُرَجِّل لِمَّتِي ، و تَقُمُّ بَيْتِي وأُعْطِيهَا الإِتَاوَةَ إنْ رَضِيتُ (٦)

فـ « رَجُلٌ »(٧) منصوبٌ بفِعْلٍ مُضْمَرٍ، أي : ألا تَرُونني رَجُلاً ، و يجوز أن يكون

---

(١) انظر : الكتاب ٣٠٩/٢ (هارون) .

(٢) انظر : همع الهوامع ٢/ ٢٠٥ .

(٣) قال الرضي في شرح الكافية ١٧١/٢: « وأما إذا كان (ألا) بمعني التمني ... فالمازني والمبرد قالا : حكمها حكم المجرّدة ، فيجوز عندهما العطف والوصف على الموضع ، نحو : ألا مالَ كثيرٌ ، أنفقه ، وألا ماءَ وخمراً أشربهما ، وخبرها عندهما إمّا ظاهرٌ أو مقدَّر ، كما في المجرّدة » اهـ ، وانظر : أبوعثمان المازني ومذاهبه في الصرف والنحو ص ٢٢١ .

(٤) انظر : المقتضب ٣٨٣/٤ .

(٥) في (د) (رجل) سهو .

(٦) البيتان من الوافر ، نسب إلى عمرو بن قِعاس بن عبد يغوث أو قِنعاش المراري المذحجي .
انظر : الكتاب ٣٠٨/٢ ، (هارون) وشرح المفصل ١٠١/٢، وشرح الكافية للرضي ١٧٢/٢، والفوائد الضيائية ٤٤٤/١ ، ومغني اللبيب ٦٩/١ ، ٢٥٥، ٦٠٠/٢، وشرح الأشموني ٦٤٧/١.
(المُحصِّلة) : المرأة التي تُحَصِّل تراب المَعْدِن . انظر : اللسان (حصل ١٥٤/١١، ١٥٥)
والترجل والترجيل : تسريح الشَّعْر وتنظيفه وتحسينه . انظر: لسان العرب (رجل ٢٧٠/١١)
و قمّ الشيء قمّاً : إذا كنسه ، والقمامة الكُناسة .
انظر : اللسان (قمم)٤٩٣/١٢

(٧) في (د) (فترجل) تحريف .

منصوباً * بِفِعْلٍ *(١) مُقَدَّرٍ دَلَّ عليه قولُه : جزاه اللّه خَيْراً ، وهي عند يونس ، والأخفش « لا » التي دخلت عليها همزة الاستفهام بمعنى التمني ، فكان القياسُ : ألا رَجُلَ ، ولكنه نوّن للضرورة (٢) .

واعلم أنّ « ألا » في هذه الصورة مركّبةٌ من الهمزة التي للاستفهام و من « لا » التي للنفي، واستعملت في معنى التمنى ؛ لأنّ التمنى مفقود ، كما أنّ النفي كذلك ، وإنّما قلنا أنّها في هذه الصورة مركّبةٌ ؛ لأنّ بعضَ أَحكَامِ « لا » و جدت في « ألا » على / رأي سيبويه ومن وافقه (٣) ، وجميع أَحكَامِهَا على رأي بعضهم (٤) فقد اتفقت «ألا » و«لا » من حيث المعنى ومن حيث الحكم . ١٤٠/أ

(**وَنَعْتُ مَبْنِيِّهِ**) ، أي : الأوّل ، لا نعتَ مُعْرَبِهِ ، فإنّه لا يجوز فيه البناء (**أصالة**) ، احتَرز به من التبعيّة ، فإنّ قوله : « و نعتُ مبنيِّهِ » إشارة إلى ما بُنِيَ على الفتح بالأصالة ، لا بالتبعيّة ، فإنّه المذكور سابقاً ، فلا يقال إذا تكرر المبني ، و بُنِي على الفتح ، ثم جيء بنعت لا يجوز بناؤه نحو(٥) : « لا مَاءَ مَاءً بَارِداً » ، فإنّه لا يجوز في « بَارِدٍ » البناء أَيضاً ، مع كونه يصدق عليه أنّه نعتُ مبنيِّهِ الأَول ، فإنّ « بَارِداً » في هذا المثال نعتٌ للتابع ، لا المتبوع ، كما هو الظاهر ، و لو جُعل نَعتاً للمتبوع لا يستقيم لتوسط التابع بينهما(٦) :

---

(١) مابين النجمتين ساقط من (د) .

(٢) انظر : الكتاب ٣٠٨/٢ (هارون) ، و شرح نجم الدين القمولي على الكافية ٣٣٧/٢ ، وارتشاف الضرب ١٧٨/٢ ، والفوائد الضيائية ٤٤٥/١ .

(٣) انظر: الكتاب ٣٠٦/٢ فمابعدها (هارون) .

(٤) منهم المازني والمبرد . انظر : رأيهما في : المقتضب ٣٨٢/٤ ، وارتشاف الضرب ١٧٨/٢، وينظر : أبو عثمان المازنى ومذاهبه في الصرف والنحو ، ص ٢٢١ .

(٥) في (د) (مثل) .

(٦) قال الرضي : « وإن كررت مبنى (لا) بلا فصل بين الاسم وذلك المكرر ، ثمّ وصفتَ الثانى ، نحو: لا ماءَ ماءً بارداً ، وإن شئت بنيت الثاني نظراً إلى كونه تكريراً لفظياً ، وإن شئت أعربته رفعاً ، ونصباً، وذلك لأنك لمّا وصفته صارمع وصفه ، كأنه وصفٌ للأول ، كالحال الموطئة فى نحو قوله تعالى : ﴿ إنا أنزلناه قرآناً عربياً ﴾ فالإعراب فى المكرر غير الموصوف أولى نظراً إلى كونه كالصفة من الإعراب في المكرر غير الموصوف ، وأمّا وصف المكرر ، أعني (بارداً) فليس فيه إلاّ الإعراب » اهـ . انظر : شرحه على الكافية ١٧٨/٢ .

(**بعده**) ، أي : بعد نَعْتٍ مَبْنِيٍّ من غير فَاصلٍ بينهما (**مُفرداً**)، نصب على الحال، والعامل فيه مبني ؛ لأنّه اسم مفعول ، واحترز به عن النعت المضاف نحو : لا غلامَ حسَنَ الوجه لك ؛ فإنّه يجب إعرابه للإضافة (١)، فإنّ « لا » لاتعمل في المضاف إلاّ نصباً، (**مبنيًّا**) ذلك النعت على الفتح ، حملاً على المنصوب لمكان الاتحاد بينهما في الاتصال، وتوجه النفي إليه ، أي : النّعت حقيقة .

(**وقد يرفع**) النّعت حَملاً على محله البعيد (٢) ، (**وقد ينصب**) حَملاً على محله القريب (٣) ، أو اللّفظ ، (**كـ : لارَجلَ ظَريفٌ**) برفع « ظريفٌ » على موضع « لا » مع المنفي ، فإنّهما في موضع رفع بالابتداء ، وإنّما كانت « لا » مع « رَجُلٍ » في موضع المبتدأ ؛ لأنّ « لا » قد صارت بالتركيب مع « رجل » كالشّيْءِ الوَاحدِ ، و قد علمت أنّ الاسمَ المُصدّر به المُخْبر عنه ، حقّه أن يُرفعَ بالابتداء .

(وَ) لارَجُلَ (**ظَريفَ**) ، بفتح « ظَريفِ » على تقدير أنّك ركبتَ الصّفةَ مع الموصوف كتركيب « خَمْسَةَ عَشَرَ » ، ثم أدخلتَ « لا » عليهما بعد أن صارا (٤) كاسْمٍ وَاحدٍ ، (وَ) لارَجُلَ (**ظَريفاً**) ، بنصبِ « ظريفاً » على محل اسم « لا » ، فإنّه في موضع نصبٍ بـ « لا » ، ولكنه بني فلم يظهر فيه إعرابٌ . (٥)

(**وغيره**) ، أي : غير النّعت المقيد بالقيود المذكورة (**مُعرَبٌ**) رَفْعاً ، ونَصْباً (**لاغير**)(٦) ؛ لوجُودِ المانعِ من البناءِ ، ولايكن (٧) مَبنياً تَارةً ومُعرَباً أخرى ، بل يجب أن يكون مُعرباً سَواءٌ كان النّعت غير مُضَافٍ ، (**كـ : لاغلامَ رَجُلٍ ظَرِيفٌ**) ، بالرّفع

---

(١) انظر : شرح المفصل ١٠٨/٢ـ ١٠٩ ، والفوائد الضيائية ٤٤٦/١ .

(٢) وهو موضع (لا) مع اسمها . انظر : شرح الكافية للرضي١٧٥/٢ ، ١٧٦ .

(٣) أي : حملا على الحركة البنائية لمشابهتها الإعرابية بعروضها مع عُروض (لا) وزوالها بزوال (لا) فكأنها عاملة محدثة لها ، وهو العطف على الاسم الواقع بعد (لا) .

انظر : المصادر السابقة .

(٤) في الأصل (صار) سهوٌ .

(٥) انظر : شرح الأشموني ٦٣٦/١ .

(٦) انظر : المصدر السابق .

(٧) هكذا في النسختين .

(**أو ظريفاً**) ، بالنَّصب ، (و) كذا إذا كان النّعت نعتاً ثانياً نحو : (**لارجلَ ظريفٌ كريمٌ**) ، بالرفع (**أو كريماً**) بالنصب ، (و) كذا إذا كان النعت (١) مفرداً ، لكن لا يليه ، بأن يكون بينهما فَاصلٌ نحو : (**لاغلامَ فيها مليحٌ**) ، بالرفع (**أو مليحاً**) بالنّصب .

(و) كذا إذا كان النّعت مضافاً نحو : (**لا رجلَ حَسَنُ الوجه**(٢)، **والمعطوف عليه**) أي : على اسم ، « لا » (**نَكِرةً**) لا معرفةً ، (**بدون لا مكرّرة**) فى المعطوف (**يَرفع و يُنصب**)، أي : يجوز فيه الرّفع والنّصب ، (**كقوله**) وهو رجل من عَبْدِ مَنافٍ بن كنانة :

[٢٣](**فلا أبَ وابناً مِثْلَ مَرْوَانَ وابْنِهِ**) إذا هو بالمَجْدِ ارتَدَى و تَـأزَّرَا (٣)

الفاء عاطفة و « لا » نافيه للجنس ، و « أب » اسمها ، و « مثلَ مروانَ » خبرها ، و « ابناً » بالنصب معطوف على [محل](٤) اسم « لا » .

(**و جاز**) فلا (**أبَ ، و ابنٌ**) ، بالرفع لعدم تكرار « لا » (**والبواقي**) من سائر التوابع حكمها (**كتوابع المنادي**) ، أي : كحكم توابع المنادى (٥)

---

(١) في (د) (النصب) وهو تحريف .

(٢) انظر : شرح الكافية للرضي ١٧٣/٢ .

(٣) البيت من الطويل ، وهو في : الكتاب ٢٧٥/٢ (هارون) ، ومعاني القرآن الفراء ١٢٠/١ ، والمقتضب ٣٧٢/٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠١/٢ ، ١١٠ ، وشرح الأشموني ٦٣٦/١ ، وأوضح المسالك ٢٢/٢ . والرداء : الذي يلبس ... ، وارتَدَى : أي : لبسَ الرِّداء . انظر : لسان العرب (ردى) ٣١٧،٣١٦/١٤، بتصرف .
وتأزّرا ، أي : لبس المئزر . والمئزر مثل الجلسةِ والرِّكبةِ . انظر : اللسان (أزر ١٦/٤) .

(٤) في النسختين (لفظ) والصواب ما أثبته .

(٥) ومن أحكام توابع المنادى مايأتى :
أ ـ إذا كان المنادى معرباً منصوباً فتابعه أبداً معرب منصوب نحو : يا أبا زيدِ الكريمَ ، إلا إذا كان بدلاً أو معطوفاً مجرّدًا من (أل) غير مضافين فهما عندئذٍ مبنيان على الضّم نحو : يا أبا زيدٍ محمدُ، يا أبازيد وخالدُ ؛ لأنّ عطف النسق تشريك ه فى الحكم ، والبدل على نية تكرار العامل ، ويعنى ذلك أنهما على تقدير « يا » قبلهما ، وذلك يوجب بناء هما على الضم ؛ لأنّهما من نوع المفرد المعرفة .
ب ـ أمّا إذا كان المنادى مبنياً على الضم فتابعه على أربعة أضرب :
١ ـ ما يجب رفعه معربا تبعاً للفظ المنادى وهو تابع (أيها ، وأيتها ، واسم الإشارة) .
٢ ـ ما يجب بناؤه على الضم مثل المنادى المتبوع ، وهما البدل المفرد ، نحو : يا سعيدُ خليلُ ، والمعطوف المفرد المجرد من (أل) نحو : يا زيدُ وخالدُ ؛ لأنهما على تقدير (يا) قبلهما .
٣ ـ ما يجب نصبه تبعاً لمحل المنادى ، وهو كلّ تابع مضاف ، إضافة حقيقية ، نحو : يا أبا الحسن ، ويا خليلُ صاحبَ الكرم .
٤ ـ ما يجوز فيه الوجهان : الرفع معرباً تبعاً للفظ المنادى ، والنصب تبعاً لمحله ، وهو كلّ التوابع إذا كانت مفردة غير مضافة ، ماعدا البدل والمعطوف المجرد من (أل) ، ويدخل فى هذا القسم الصفة المشتقة المعرفة بالألف واللام المضافة إضافة لفظية ، نحو : يا خالدُ الحسنُ الخلق ، ويا خالدُ الحسنَ الخلق . انظر هذه المسألة في : الفوائد ٣٢٩/١ ، والنحو الوافي ٤٠/٤ فمابعدها .

(كـ : لارَجُلَ صَاحِبَ لي) و ممن نص/ على أنّ حكمها حكم توابع المنادى ١٤١/أ
الأندلسي .(١)

[حذف اسم « لا » النافية للجنس]

(و كثر الحذف) ، أي : حذف اسم « لا » النّافية للجنس ، وذلك (في) مثلِ أن يرى شخصاً يخاف أمراً، فيقول : (لا عليك ، أي : لا بأس) (٢) عليك ، أو لا خوف عليك ، أو لا شيءَ عليك على قدر ما يقتضيه المعنى في تلك الحال ، و منه قولهم : لا كالعشيّة عشيّة (٣) [فالمنفي محذوف] (٤) والتقدير:لا عشيّةَ كالعشيّةِ ، أي : لا عشيّةَ (٥) كهذه العَشيةِ (٦)، و « كالعَشيّةِ » (٧) في مَوضعِ رفعِ خَبر «لا » و «عشيّةَ »(٨) الأخير، نعتٌ للمنفي المحذوف أو عَطفُ بَيانٍ ، فيجوز نصبُها و رَفعُها ، و يجوز جعلها تمييزاً.

[حكم « لا أبا له » ونحوه]

(و) كثر (لا أبَ و لا أخَ لي) بحذف الألف ، (و لاغلامَين لك) بإثبات النون وهذا هو القياس ؛ لأنّ هذه الأسماء غير مضافة ، وهي مركّبة مع « لا » .

(و قلّ)(٩) في كلامهم (لا أبا) له (و لا أخا له) بإثبات الألف ، (ولا

---

(١) انظر : شرح الكافية للرضي ١٧٦/٢
(٢) انظر : المصدر السابق ١٨٣/٢ .
(٣) في الأصل (لا كالعيشة عيشة) ، والصواب ما أثبته من (د) وهو الموافق لما ورد في الكتاب ٢٩٤/٢ (هارون) .
(٤) مكانها في الأصل بياض ، وفي (د) (كالمنفى محذوف) و لعل الصواب ما أثبته .
(٥) في الأصل (لا عيشة) و ما أثبته من (د) .
(٦) في الأصل (العيشة) سهوٌ .
(٧) في الأصل (كالعيشة) .
(٨) في الأصل (وعيشة) .
(٩) انظر : الكتاب ٢/ ٢٧٦ فما بعدها (هارون) ، و شرح المفصل ١٠٤/٢ ، وشرح التسهيل ٦٢/٢ ، وارتشاف الضرب ١٦٨/٢ ، وشرح الكافية للرضي١٧٩/٢ ، والفوائد الضيائية ٤٤٨/١ .

غُلامَيْ لك (١) ، **مثنى**) بحذف النون ، من المثنى ، (**و لاناصرِي لي ، جمعاً**) على * حد *(٢) المثنى بحذف النون من الجمع أيضاً، و كذا ما أشبههما نحو : « لا اثْنَيْ لك » و « لا عشرِي لك » ؛ وإنّما كان هذا قليلاً في كلامهم ؛ لأنّ ظاهره أنّه خارج عن القياس (٣) ؛ لأنّ القياسَ أن يقالَ في اسم « لا » إذا كان أباً ، أو أخاً ، أو مثنى ، أو مجموعاً ، على حده : لا أبَ له ، بفتح الباء من غير ألْفٍ ، والفتحةُ فتحةُ بناءٍ ، وكذلك « الأخ » ، و يكون الجار والمجرور في موضع الخبر ، وعلى هذا جاء قول [نَهَارِ] (٤) بن توسعة اليشكريّ :(٥)

[٢٤] أبِي ٱلإسْلامُ لا أبَ لي سِوَاهُ إذا افْتخروا بقَيْسٍ أو تَمِيمٍ (٦)

وتقول : لاغلامَيْن ، ولا ناصرِين لك ، فتثبت النون ؛ لعدم الإضافة ، و بنائه على الياء التي كان ينصب بها، وعليه قول الشاعر :

[٢٥] تأمَّلْ فَلاَ عَيْنَيْن لِلمَرْءِ صَارِفاً عِنَايَتَهُ عن مَظْهرِ ٱلعَبَرَاتِ (٧)

وكما قال الآخر :

[٢٦] أرَى الرَّبْعَ لاَ أهْلِينَ في عَرَصَاتِهِ و مِنْ قَبلُ عَنْ أَهْلِيهِ كان يَضِيقُ (٨)

(**بلا فصل**) بين نحو :لا أبًا ولا أخًا له ، و لا غلامَيْ لك ، ولا نَاصرِي * لي*(٩)

---

(١) انظر : المصادر السابقة .

(٢) ما بين النجمتين ساقط من (د) .

(٣) انظر تعريف القياس في ص ٥٢ حاشية رقم (٤) من الدراسة .

(٤) في النسختين (بهار) سهوٌ .

(٥) وهو من بكر بن وائل من بنى جشم ، وكان أشعرهم بخراسان . انظر ترجمته في الشعر والشعراء ص١٢٩ .

(٦) البيت من الوافر ، وهو لنهار بن توسعة في : الكتاب ٢٨٢/٢ (هارون) وانظر : شرح المفصل ١٠٤/٢ ، وشرح التسهيل ٥٩/٢ ، والشعر والشعراء ص١٢ ، وهمع الهوامع ١٩٧/٢ .

(٧) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة ، انظر : شرح عمدة الحافظ ص٢٥٦ ، وشرح التسهيل ٦٠/٢، وهمع الهوامع ١٩٧/٢ ، والدرر اللوامع ٢١٩/٢ . والعبرات : الدموع .

(٨) البيت من الطويل ، وقائله مجهول ، انظر : شرح التسهيل ٦٠/٢ ، وشرح عمدة الحافظ ص٢٥٦ ـ وتخليص الشواهد لابن هشام ص٣٩٦ ، والدرر اللوامع ٢٢٣/٢ .
والرّبع : المنزل ، ودار الإقامة ، وربع القوم : محلّتهم ، انظر : اللسان (ربع ١٠٢/٨) .
وعرصات جمع عَرْصة ، والعرصة : كل بقعة بين الدور واسعة ليس فيها بناء . انظر : لسان العرب (عرص) ٥٢/٧ ، ٥٣ .

(٩) ما بين النجمتين ساقط من الأصل .

و بين اللاّم بصفة للمنفي أو ظرف لغو ؛ فإنّه إذا كان الفصل بصفة ، فبالاتفاق (١) يجب حذف الألف من « لا أبًا ولا أخًا * له *(٢) » ، وإثبات النّون من « لاغلامين »(٣) ؛ لأنّه لايكون مضافاً حقيقةً ؛ لِعَدَمِ جَوَازِ الفَصْلِ بَيْنَ المُضَافِ والمُضَافِ إليه بهذا الفَصْلِ .(٤)

وإن كان الفصلُ بالظَّرفِ فعند يونس (٥) لا يجب الحذف والإثبات ؛ لأنّه يُجوز الإضافة مع وجود هذا الفصل ؛ لكثرة الاتساع في الظروف ، وعند الخليل وسيبويه يَجبان (٦) ؛ لأنّ الفصل هنا بشيئين الظّرف واللاّم ، فلا يلزم من جواز الفصل بالظرف وحده، في الشّعر جواز الفصل بهما.

(**و به**) ، أي : بالفصل المذكور (**يمتنع**) التّركيب في (**لا أبًا فيها**)، أي : في الدار (**لك**) ؛ لعَدَمِ الاختصاص ، فإنّ الاختصاصَ المفهومَ من إضافة « لا أبَ » إلى شيء ، إنّما هو بأبُوَّتِه له ، فهذا الاختصاصُ غير ثابت لـ « أبٍ » بالنِّسبة إلى الدار، فلاتَصِحُ إضافتُه / إلى الدار .(٧) ١٤٢/أ

وإنّما جاز في مثلِ : « لا أبًا له » ، و« لا أخًا له » ، و« لا غلامَيْ لك » و« لا ناصرِي لي » ، بزيادة الألف في مثل : « أب » و« أخ » ، وإسقاط النّون في مثل : « غلامَيْن » و« نَاصرِينَ » كما في حال الإضافة ؛ (**لأنّها بالشبه**) ، أي : يشبه غير المضاف (**بالمضاف**) ، و إجراء أحكام المضاف عليه بإثبات الألف ، وحذف النّونِ فيكون مُعرباً ، وذلك الشّبه ؛ (**إنّما هو لإفادة أَصلِ الخُصوصِ**) حتى يصير المضافُ مَعْرِفَةً ؛ لأنّ للمضافِ أَمرين ، أحدُهما : شِبه إلى المضَافِ إليه ،

---

(١) في (د) (بالاتفاق) بحذف الفاء .

(٢) ما بين النجمتين ساقط من الأصل .

(٣) انظر : شرح المفصل ١٠٨/٢ .

(٤) ومذهب الخليل وسيبويه وجمهور النحويين أنّه مضاف حقيقة باعتبار المعنى ، واقحام اللاّم بين المضاف والمضاف إليه تأكيد للام المقدّرة . انظر : الكتاب٢٧٦/٢ (هارون)وينظر : شرح الكافية للرضي ١٧٩/٢ فما بعدها .

(٥) انظر : المصدرين السابقين .

(٦) انظر : المصدرين السابقين .

(٧) انظر : الفوائد الضيائية ١/ ٤٤٨ .

والثّاني : زيادة خصوصيّة ، وهي لا تكون إلاّ بعد الشَّبَه ، (**وإن نقص منه ولا اختصاص بفي**) ؛ لأنّها لامدخل لها في [النسبة][(١)] الإضافيةِ هنا .

(**ثم هو**) ، أي : التركيب المذكور (**عند الجمهور**) من النّحاة ، كالخليلِ و سيبويه [(٢)] (**مُضَافٌ**) حقيقةً ، بإعتبار المعنى (**واللاّم**) زَائدةً مقحمةً بين المضاف والمضاف * إليه * [(٣)] (**مؤكّدٌ لمقدّرة**) ، أي : للامٍ مقدّرةٍ . [(٤)]

(و) قيل : (**إنّه يفسد المعنى**) ، وإليه ذهب ابن الحاجب [(٥)] وجماعة [(٦)]، وجه فساد المعنى أن « لا » إنّما تعمل إذا كانت لنفى الجنس في نَكِرةٍ عامةٍ ، والمضاف إلى المعرفةِ معرفةٌ ، فبكونه [(٧)] معرفة يكون خاصاً [(٨)] ، و تكون « لا » عاملة فيه ، و ذلك منافٍ ، (**و شذٌّ**) ، أي : خرج عن القياس قوله :

[٢٧] (و قد مات شمّاخٌ ومَاتَ مزرِّدٌ و أيّ كريمٍ ـ لا أبا لك ـ يَخْلُدُ)[(٩)]

حيث أثبت اللاّم الزائدة المؤكّدة لمعنى الإضافة ، وهذا اللاّم عندنا مقحمةٌ بين المضافِ والمضافِ إليه ، وإنّما كان ذلك لضَرْبٍ من المناسبة ؛ لأنّ اللاّم تعطى معنى الإضافة،

---

(١) في النسختين (الشبه) والصواب ما أثبته .

(٢) انظر : المصادر السابقة .

(٣) ما بين النجمتين ساقط من (د) .

(٤) انظر : شرح المفصل ١٠٧/٢ .

(٥) انظر : الكافية ص١١٨ .

(٦) منهم : الجامي ، انظر : الفوائدالضيائية ٤٤٩/١ ، ولابن جني كلام يختلف عن هذا وذلك ، ونص كلامه : « فأنت إذا قلت في (لا أبا لك) إنّ الألف تؤذن بالإضافة والتعريف واللاّم تؤذن بالفصل والتنكير، فقد جمعت على الشيءِ الواحد في الوقت الواحد معنين ضدّين ، وهما التعريف والتنكير ، وهذان كما ترى متدافعان » .

ثمّ قال : « قولهم : (لا أبا لك) كلام جَرَى مجرى المثل ، وذلك أنّك إذا قلت هذا ، فإنك لا تنفي في الحقيقة أباه ، وإنّما تخرجه مُخْرَج الدعاء ، أي : أنت عندي ممن يستحق أن يُدعى عليه بفقد أبيه ... ولم يقل : لا أخت لها ، ولكن لما جرى هذا الكلام على أفواههم (لا أبا لك) (ولا أخا لك) قبل مع المؤنث على حدّ ما يكون عليه مع المذكر » . انظر : الخصائص ٣٤٣/١ .

(٧) في (د) (فيكون) .

(٨) في (د) (خاصة) .

(٩) البيت من الطويل ، وهو لمسكين الدارمي في ديوانه ص ٣١ . وانظر : الكتاب ٢٧٩/٢ (هارون) ، والمقتضب ٣٧٥/٤ ، وشرح المفصل ١٠٥/٢ ، وشرح التسهيل٦٠/٢ ، وشرح الكافية للرضي ١٨٠/٢، ولسان العرب (أبى ١٢/١٤) .

فكأنّها جاء ت لتوكيد * معنى *[١] الإضافة ، ولو كان غير اللاّم من حُروفِ الجرِّ، لم تُعطِ هذا المعنى ؛ لأنّه لا يُقحمُ [٢] في هذا الباب ، و بَابِ النِّداءِ ، إلاّ اللاّمُ وَحْدَها من بين سَائِرِ حُروفِ الجرِّ [٣] ، ولا تتعلق هذه اللاّم بشَيْءٍ ، لا ظَاهِرٍ ولا مَحْذُوفٍ عند الجمهور[٤] ؛ بل هي كاللاّم التي في قوله :

[٢٨] يا بُؤسَ للحَرْبِ الّتِي وَضَعَتْ أَرَاهِطَ فاسْتَرَاحُوا [٥]

و هى معتدٌّ بها من وَجْهٍ دون وَجْهٍ ، و ذهب جماعةٌ منهم ابن مالك [٦] إلى أنّ اللاّمَ غيرُ زَائِدَةٍ ، وإنّها ومصحوبها صفةٌ لـ « أَبٍ » فيتعلق بـ « كَوْنٍ » مَحْذُوفٍ .

* * *

(١) ما بين النجمتين ساقط من الأصل .

(٢) في (د) (لأن يقحم) سهوٌ من الناسخ .

(٣) انظر : شرح المفصل ٢/٢٤ ، ١٠٥ .

(٤) انظر : شرح التسهيل ٢/٦٠ ، وشرح الكافية للرضي ٢/١٧٩ فمابعدها ، والهمع ٢/١٩٣ .

(٥) البيت من مجزوء الكامل ، وهو منسوب لسعد بن مالك بن ضُبَيْعَةَ في الحماسة لأبي تمام ١/٢٦٥ ، وانظر : الكتاب ٢/٢٠٧ (هارون) ، والمقتضب ٤/٢٥٢ ، والخصائص ٣/١٠٦، وشرح المفصل ٢/١٠، ١٠٥، ٤/٣٦ ، وشرح التسهيل ٢/٦٠ ، ومغني اللبيب ١/٢١٦ ، والأشباه والنظائر ٤/٣٠٧

(٦) انظر : شرح التسهيل ٢/٦٠ ، و همع الهوامع ٢/١٩٣ .

* * *

(خبر باب كان)

و ستعرفه في فصل الفعل (١) ـ إن شاء الله تعالى ـ و خبر كان : هو أحد المنصوبات المشبّهة بالمفعول به ؛ لأنّ « كان » (٢) لما شبهت بالفعل المعتدي ، شبّه اسمها بالفاعل ، وخبرُها بالمفعول ، (**هو المسند**) يدخل فيه خبر المبتدأ ، وخبر باب « إنّ » وخبر « ما » و « لا » .

ولما قال : (**بعده**) خرج الجميع، والمراد [ببعدية](٣) المسند بعده ، أن يكون إسناده إلى اسمها واقعاً بعد دخولها على اسمها وخبرها ؛ لأنّ ذلك لا يتصور إلاّ بعد(٤) الاسم والخبر (٥) ، * فالإسناد الواقع بين أجزاءِ الخبرِ المتقدّم على تقرره لايكون بعد دخولها ؛ بل قبله (٦)، ولهذا *(٧) قال المؤلّف : « بعده » ولم يقل : بعد دخولها(٨) (**كـ : كان زَيْدٌ قائماً**)، هذا تمثيلٌ ، لا من تمام الحدّ (**فهو**) ، أي : خبر « كان » (**كالخبر**) ، أي : كخبر المبتدأ في أقسامه ، وأحكامه ، وشرائطه على ماتقدّم (٩) / في خبر المبتدأ ، والخبر مثله ، وليس المراد أنّ كلَّ ما صحّ أن يكون خَبراً للمبتدأ يصحّ أن يكون خبراً لـ « كان » ، و إلاّ وَرَدَ عليه أنّ خَبرَ المبتدأ يجوز أن يكون فعلاً ماضياً بغير « قد » بخلاف خَبرِ « كان » ؛ فإنّه لايجوز مَاضياً بغير « قد » ومنه قوله تعالي(١٠) :﴿ وإنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن دُبُرٍ ﴾ (و) لكنه (**يلي الفِعْلَ**)، حال كونه (**مَعْرِفَةً**) حَقيقةً أو حُكماً كالنّكرة المختصّة ؛ لاختلاف اسمها وخبرها في ١٤٣/أ

---

(١) انظر : باب الأفعال الناقصة » ص٧٠ في القسم الثالث من الجزء الذي حققه الزميل يحيى بن عبدالله الشريف .

(٢) في الأصل (لأنّه) .

(٣) في النسختين (بتعدية) والصواب ما أثبته من الفوائد ٤٣٢/١ .

(٤) بعده في النسختين (تقرر) خطأ من الناسخ .

(٥) انظر : الكافية ص ١١٣ ، و شرح الكافية للرضي ١٤٢/٢ .

(٦) انظر : الفوائد الضيائية ١ /٤٣٢ ، مع حاشية المحقق الفاضل رقم (٤) .
وكأن هذا ردٌّ على ما أورده الرضى من كلام ابن الحاجب حيث قال : « وقوله : بعد دخولها ، يخرجها كلّها ، وقد ذكرنا أنّه يدخل في حدِّه ، نحو : (قائم) فى قولك : كان زيدٌ أبوه قائمٌ ، مع أنّه ليس بخبر كان » اهـ . انظر : شرح الكافية للرضي ١٤٢/٢ .

(٧) ما بين النجمتين من كلمة (فالإسناد) إلى كلمة : (ولهذا) ساقط من (د) .

(٨) في الأصل (قبل بعد دخولها) وزيادة كلمة (قبل) حشوٌ .

(٩) انظر : « باب الخبر » من هذا الكتاب ص ١٦٥ فمابعدها ، القسم الأول تحقيق ودراسة الأخ : محمد بن يحيى على الحكمي .

(١٠) سورة يوسف الآية (٢٧) .

الإعراب ، فلايلتبسُ أحدُهما بالآخر ؛ وذلك إذا كان الإعراب فيهما، أو في أحدِهما لفظياً (كـ : كان المنطَلِقَ زَيْدٌ) أو « * كان * (١) هذا زَيْدٌ ، بخلاف المبتدأ والخبر، فإنّ الإعرابَ فيهما لايصلح للقرينة ؛ لاتفاقهما فيه ، بل لا بُدّ من قرينة رافعة للبس ، و كذا قوله(٢) :(إلاّ بانتفَاءِ إعرَابِ)، أي : في * اسم *(٣) كان وخبرها جَميعاً (بلا قرينة) هناك ؛ فإنّه لايجوز تقديم الخَبَرِعلى الاسم (كـ : كان الفتى هذا) ، فاعرفه (٤) .

[حذف كان مع اسمها]

(و قد يحذف عَامِلُه) (٥) ، أي : عَامِلُ خَبَرِ كان ، وهو « كان » نفسُها جَوَازاً ؛ لكثرة استعماله ، و لاحذفَ في أخواته ؛ لعدم تلك الكثرة ، و لهذا خُصَّ « كان » بالذّكر .

ولا يحذف عَامِلُ خَبَرِ « كان » وحده إلاّ (مع اسمه بـ « لو » و « إن ») الشرطيتَيْن (٦). فالأول (نحو : اطْلُبُوا العِلْمَ وَلَوْ بِالصِّينِ) (٧) ، أي : لو كان طلب العلم بالصِّين ، فحذف « كان » مع اسمها، لدلالَةِ حَرفِ الشَّرطِ عليهما ؛ لأنّ حَرفَ الشَّرطِ وهو (لو) مثل (إن) لا يليه إلاّ الفِعْلُ (و) نحو (٨) : (ادْفَعُ الشَّر وَلَوْ أُصْبُعاً) ، فـ « أُصْبُعُ » خبر كان ، أي : ولو كان دفعُهُ أُصبعاً، ومنه الحديث النبوى(٩) : « اِلْتَمِسْ وَلَوْ خَاتَماً » وقول الشّاعر :

---

(١) ما بين النجمتين ساقط من (د) .

(٢) في (د) (ولذا قال) .

(٣) ما بين النجمتين ساقط من (د) .

(٤) انظر : الفوائد الضيائية ٤٣٢/١ فقد أفاد منه الشارح كثيراً .

(٥) انظر : السابق ٤٣٤/١ .

(٦) انظر : شرح التسهيل ٣٦٢/١ ، وهمع الهوامع ١٠٢/٢ .

(٧) انظر : شرح الكافية للرضي ١٤٦/٢ .

(٨) انظر : الكتاب ١ / ٢٧٠ (هارون) ، وشرح الكافية للرضي ١٤٦/٢ .

(٩) انظر : صحيح البخارى كتاب النكاح ، باب « عرض المرأة نفسها على الرّجل الصّالح ١٢٩/٦ طبعة دار الفكر بيروت وفيه : « اذهب فالتمس ولو خاتَماً من حَديدٍ » . وينظر : الجامع الصغير ٢٦٨/١ طبعة الألبانى ، وشرح التسهيل ١٩١/٣ .

[٢٩] لا يأمَنِ الدَّهرَ ذو بَغْيٍ ولو مَلِكاً جُنُودُه ضَاقَ عَنْها السَّهْلُ والْجَبلُ (١)

أى : و لو كان ما تَلْتَمِسُ خاتَماً ، ولو كان مَلِكاً .

والثّانى * نحو : النّاس * (٢) مجزِيُّون بأَعْمَالِهِمْ (**إِنْ خَيْراً فخَيْرٌ ، وَإِنْ شَرًّا فشرٌّ**)(٣) ، أي : إن كان عَمَلُهُم خَيْراً ؛ فَجَزَاؤُهُم خَيْرٌ ، فحذف (**كان**) مع اسمها لما تقدّم ، وحذف المبتدأ أيضاً لدلالة الفاء الّتي هي جواب الشّرط عليه ؛ لاقتضائهما جُملة ، وعلى خصوصيّة للقرينة .

(**و صحّ فيه**) أي : في المثال المشهور ، وهو : « إِنْ خَيْرٌ فَخَيْراً، وَإِنْ شَرٌّ فَشَرًّا »(٣) (**العكس**)، أي : رَفْعُ الأوّلِ ، ونَصْبُ الثّاني على معنى : إِنْ كان في عَمَلِهِمْ خَيْرٌ فيكون جزاؤُهُم خَيْراً (٤) ، و هذا الوجه قَبِيحٌ ، وإنّما كان قَبِيحاً ؛ لأنّه عكسُ الوجه الأول ، الذي هو أحسن الوجوه في هذه المسألة لقلّةِ الحذف ، و كون الاسمية بعد الفاء أكثر وُقوعاً من الفعليّة .

(و) صحّ (**نصبُهما**) على معنى إِنْ كَانَ عَمَلُهُمْ خَيْراً فَيَكُونَ جَزَاؤُهُمْ خَيْراً، أو(٥) فَيُجْزَوْنَ خَيْراً ، (و) صحّ (**الرّفعُ**) فيهما * أيضاً *(٢) ، على معنى : إن كان في

---

(١) البيت من البسيط نسب إلى اللَّعِين المنقرى في الخزانة ٢٥٧/١ ، والدّرر اللوامع ٨٥/٢ . وانظر : مغني اللبيب ٢٦٨/١، وأوضح المسالك ٢٦٢/١، والتصريح ١٩٣/١، والهمع ١٠٣/٢.

(٢) ما بين النجمتين ساقط من (د) .

(٣) في النسختين : (إن خيراً فخيراً وإن شراً فشراً) والأولى ما ذكرت . انظر : الكتاب ٢٥٨/١ (هارون) ، ومجمع الأمثال ٣٨٧/٣ .

(٤) قال سيبويه : ٢٥٩/١ « وإن أضمرت الرافع كما أضمرت الناصب فهو عربيٌّ حسنٌ ، وذلك قولك : إن خَيْرٌ فخَيْرٌ ، وإن خنْجَرٌ فخنْجَرٌ ، كأنه قال : إن كان معه خنْجَرٌ حيث قتل فالذى يقتل به خِنجرٌ ، وإن كان في أعمالهم خَيْرٌ فالذي يجزَون به خَيْرٌ ، ويجوز أن تجعل إن كان خَيْرٌ ، على : إن وقع خيرٌ، كأنه قال : إن كان خيرٌ ، فالذى يجزون به خيرٌ » اهـ .

وانظر المسألة في : شرح المفصل ٩٧/٢ ، وشرح الرضي على الكافية ١٤٧/٢ ، وشرح التسهيل ٣٦٣/١ ، ٣٦٤ ، والفوائد الضيائية ٤٣٣/١ ، ٤٣٤ ، وهمع الهوامع ١٠٢/٢ ، ١٠٣ .

(٥) في (د) (أي) .

عَمَلِهِمْ ، أو مع عَمَلِهِمْ خَيْرٌ فَجَزَاؤُهُم خَيْرٌ ، (**والقوّة**) في هذه الوجوه ، والضعف بقلة الحذف ، وكثرته .

[حذف كان وحدها]

(**و يجب**)، أي : حذف كان وحدها، و يبقى الاسم والخبر ، و يُعَوَّضُ عنها « ما »(١) (**في**) مثل : (**أمّا أَنْتَ ، مكسوراً**) فيه همزة « أمّا » ، (**أو مفتوحاً**) فيه همزتها / (**كـ : أمّا أَنتَ مَنطلقاً انطلقتُ**)، أي :انطلقت ، (**لأنْ كنت منطلقاً**) ١٤٤/أ هذا أصله عند البصريين (٢) ، فقُدِّمت اللّام ، وهي :لام الجرّ، و ما بعدها على الفعل، وهو « انطلقت » للاهتمام به، أو لقصد الاختصاص، فصار « لأن كنت منطلقاً انطلقت » ، أي : انطلاقك علّةٌ في انطلاقي ، كما تقول :إن دَخلتِ الدّار فأنتِ طالق ، فدخول الدّار(٣) الذي هو الشّرط علةٌ في الطلاق الذي هو الجزاء ، ثم حذف الجارّ اختصاراً ، كما يحذف قياساً من « أنْ » كقوله (٤) تعالى (٥) : ﴿ فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَوَّفَ بِهِمَا ﴾ أي : في أن يطوّف بهما، ثم حذفت « كان » اختصاراً أيضاً ، فانفصل الضّمير ، فصار : إن أنت ، ثم زيدت « ما » عوضاً، فصار : أن ما أنت ، ثم أدغمت النّون في الميم فصار :أمّا أنت ، وهذا على تقدير فتح همزة أمّا.

وأصله عند الكوفيين (٦) « إن كنت منطلقاً انطلقت » فحذفت لام الجرّ(٧) وكُسِر الهمزة للشرط فعُمِلَ به ما عُمِلَ بالأول من غير فَرقٍ إلاّ حذف اللّام المذكورة ، إذا لا « لام » فيه كما مثلنا به .

---

(١) انظر المصادر السابقة .

(٢) انظر : الكتاب ٢٩٤/١ (هارون) ، وشرح الكافية للرضي ١٥٠/٢ ، و همع الهوامع ١٠٦/٢ .

(٣) في الأصل مكرر .

(٤) في الأصل (قوله) .

(٥) سورة البقرة الآية (١٥٨) .

(٦) انظر : شرح الكافية للرضي ١٤٩/٢ .

(٧) في (د) (وحذف الجر) .

و جوز الكوفيون (١) فتحها أيضاً ، وإن كانت شرطيّةً ، لا مصدريّةَ تسهيلاً لدخولها على الاسم ، وتقدير البصريين أقرب بالنّظر إلى ما يلزم به من تقدير الكوفيين من فتح همزة « إن » الشّرطيّة ، و لا فرقَ بين قولِهم : أمّا أنت منطلقاً انطلقت، (و) بين (**قوله**) وهو العباس بن مرداس الصّحابيّ (٢) رَضي اللّه عنه (٣) .

[٣٠] أباخُراشَةَ أمّا أَنْتَ ذَانفَرٍ فإنّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ (٤)

إذ أصله : لأن كنت ذانفرٍ ، فعمل فيه ما ذكرناه ، والذي يتعلق به اللّام هنا محذوف، أي :لأن كنت ذانفر افتخرت عليَّ ، و« أبا » منادى بتقدير : يا أبا خراشة ، و« خُراشة » ـ بضم الخاء المعجمة ـ اسم لأَحدِ فُرسان قَيْس و شعرائها، و« الضّبُعُ » : السَّنة المُجْدِبَة .

و معنى البيت : يا أباخُراشَةَ ، تنبّه إن كنتَ كبيراً لقَومٍ عَزيزاً ، فإنّ قومي معروفون ، لا (٥) تأكلهم الضّبُعُ . أي : السَّنة المُجْدِبَة من القلّة والضّعف .

* * *

(١) انظر : المصدر السابق .

(٢) وهو : عباس مرداس بن أبي عامر بن حارثة السلمى يكنى أبو الهيثم ، وقيل : أبو الفضل ، أسلم قبل فتح مكة ، وهو من المؤلفة قلوبهم توفي نحو ١٨هـ . انظر ترجمته في : الإصابة ص٤٥٠٢ ، وأسد العابة ١١٢/٣ ، والأعلام ٢٦٧/٣ .

(٣) في (د) (رضى الله تعالى عنه) .

(٤) البيت من البسيط ، وهو في ديوانه ص١٢٨ ، وانظر : الكتاب ٢٩٣/١ (هارون) ، والخصائص ٣٨١/٢ ، وشرح المفصل ٩٩/٢ ، وشرح التسهيل ٣٦٥/١ ، والأشباه والنظائر ١١٣/٢ ، وشرح شنور الذهب ص٢٤٢ ، وهمع الهوامع ١٠٦/٢ .

(٥) في (د) (لم) .

* * *

(خبر « ما » و « لا » الحجازيتين) (١)

و يقال فيهما(٢) المشبهتين بـ « ليس » (٣) (**هو المسند بعدهما**) أي : بعد دخول كلِّ واحدٍ منهما و قد تكرر تفسير مثل هذا ، وإنّما قيّد « ما » و « لا » بالحجازيتين ؛ لأنّ إعمالَهما عملَ ليس ، هو مختصٌ بلغتهم ، و هي اللغة القديمة ، وبها ورد التنزيل في * ما قال الله تعالى :*(٤) :﴿ مَاهَذَا بَشَراً ﴾(٥) ﴿ مَاهُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾(٦) ، ﴿ فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِين ﴾(٧) فرفعوا بها الاسم ونصبوا الخبر نظراً إلى الحالة الخاصة المقتضية للعمل ، و هو الشّبَه بـ « ليس » في النفي والدخول على الجمل الاسميّة ، وتقول (٨) :لا رَجلٌ أفضلَ منك ، فتنصب « أفضل » ؛ لأنّه خبرُ « لا » كما تنصب خبر « ليس » وشِبْه « ما » بـ « ليس » أقوى من « لا » ؛ لاختصاصها بنفي الحال التي اختصت به ليس .

(**و تميمٌ لا تعملهما**)(٩) ، أي : لاتعمل « ما » و « لا » عمل ليس نظراً إلى الحالة العامة / الّتي لا تقتضى عملاً ، وهي عدم اختصاصها بما تدخل عليه ، فيقولون : مازَيْدٌ قائمٌ ، ولا رَجلٌ أَفْضَلُ * منك *(١٠) بالرَّفع و يقرؤون :﴿ مَاهَذَا بَشَرٌ ﴾(١١) ١٤٥/أ

---

(١) انظر : ارتشاف الضرب ١٠٣/٢ فما بعدها ، وهمع الهوامع ١٠٩/٢ فما بعدها .
(٢) في (د) (لهما) .
(٣) انظر : الكافية ص ١٢٠ ، والفوائد الضيائية ٤٥١/١ .
(٤) ما بين النجمتين زيادة من (د) .
(٥) سورة يوسف الآية (٣١) وفي الأصل (بشرٌ) بالرفع سهو .
(٦) سورة المجادلة الآية (٢) .
(٧) سورة الحاقة الآية (٤٧) .
(٨) في (د) (فيقول) .
(٩) قال سيبويه : « وهو القياس ؛ لأنّه ليس بفِعْلٍ ، وليس (ما) كـ (ليس) ولا يكون فيها إضمار » انظر: الكتاب ٥٧/١ ، و شرح الكافية للرضي ١٨٤/٢ ، والتصريح على التوضيح ١٩٣/١، وهمع الهوامع ١٢٠/٢ .
(١٠) ما بين النجمتين ساقط من (د) .
١١) سورة يوسف الآية (٣١) ، قال الزمخشري في الكشاف ٤٦٦/٢ : « ومن قرأ على سليقته من بني تميم قرأ (بشر) بالرفع ، وهي في قراءة ابن مسعود » اهـ . وفي الأصل (بشراً) سهوٌ .

﴿ مَاهُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ ﴾ (١) بالرَّفع (٢) . قال سيبويه (٣) : « إلاّ من درى كيف هي في المصحف » ، يريد : من ثبت عنده نقلها تواتراً ، فإنّه يتابع الآية ، ويقرأها بالنّصب، إلاّ أنّه يترك لغته و يعدل عن الرفع إلى النّصب في غير الآية أخذاً بما ثبت فيها .

و اعلم أنّ كثيراً من النّحويين يظنّ اتفاق العرب على إعمال « لا » عمل « ليس » و يخص الخلاف بـ « ما » و ليس الأمر كذلك ، وإذا اختلفوا في القوى الشّبه ، فكيف يجمعون على الضعيف ؟ .

[شروط إعمال « ما » و « لا » عمل ليس]

و لايعملان عمل « ليس » إلاّ بشروط (٤) :

أحدها : أن لا يقترن خبرهما بـ « إلاّ » .

والثاني : أن لا يقترن اسم « ما » بـ « إنْ » الزائدة .

والثالث : أن لا يتقدّم خبرهما على اسمهما فإن * اقْتَرَنَ * (٥) خبرها بـ « إلاّ » أو (٦) اقترن اسم « ما » بـ « إن » الزائدة ، أو تقدّم خبرهما على اسمهما بطل عملهما عمل ليس لما (٧) سيجيء بيانه .

وقد أشار إلى الشروط المذكورة بقوله : (**كما إذا نُفِيَ نفيهما**) أي : نفي « ما » و « لا » الحجازيتين (**المستفاد منهما بـ « إلاّ » أو زِيدَ « إن »**) المكسورة الهمزة الخفيفة النّون (**في « ما »**) .

---

(١) سورة المجادلة الآية (٢) .

(٢) قرأ بها عاصم في رواية المفضل ، انظر : السبعة في القراءات لابن مجاهد ص ٦٢٨، والكشاف ٤٦٦/٢، ٤٨٥/٤ .

(٣) انظر : الكتاب ٩٥/١ (هارون) .

(٤) انظر : شرح الرضي على الكافية ١٨٥/٢ فمابعدها ، والعوامل المائة النحوية ص١٧٩ .

(٥) ما بين النجمتين ساقط من الأصل .

(٦) تكرر كلمة (أو) في (د) سهوً .

(٧) في (د) (كما) .

و قوله : « في ما » ليخرج « لا » فإنّها لا تُزَادُ فيها ، فى استعمالاتِهم ، و هي زائدة عند البصريين ، و نافية مؤكّدة عند الكوفيين (١) ، (**أو تقدم الخبر**) على « ما » و « لا » ظرفاً كان ، أو غيره (٢) ، (**كـ : ما زيدٌ إلاّ قاعداً**) مثال لنفي النفي بـ « إلاّ » المستفاد من « ما » و « لا » .

فـ : « ما » نافيةٌ غير عَاملةٍ هنا، و « زَيْدٌ » مبتدأ ، و « قَاعدٌ » خَبَرُهُ ، ومثله من التنزيل (٣) ﴿ وما أمرُنَا إلاّ وَاحدةٌ ﴾ و مثاله فى « لا » : لا رجلٌ إلاّ أفضلُ منك ، (**و ما إن بشرٌ جالسٌ**) ، مثال لزيادة « إن » في « ما » ، (**و : ما قَائمٌ بكرٌ**) (٤) مثال لتقدم خبر « ما » على اسمها * و هو غير ظَرفٍ ، و ما في الدّار خَالدٌ » مثال لتقدم خبر « ما » على اسمها * (٥) و هو ظَرفٌ ، و مثاله في « لا » : لا في الدّار رجلٌ ، وإنّما بطل عمل « ما » و « لا » مع الانتقاض بـ « إلاّ » ؛ لأنّ عملهما إنّما كان لأجل النّفي الذي بـه شابهتا(٦) « ليس » و قد انتفض النّفي بـ : إلاّ » .

ولايجوز أن يعملا مع زوال تلك المشابهة ، وإنّما بطل عمل « ما » بزيادة « إن » ؛ لأنّ « ما » للنفي ، و هذه للنفي ، والنفي إذا دخل على النفي صار إيجاباً ، وإذا صار إيجاباً ، فقد زال النفي ، وإذا زال النفي بَطَلَ العَمَلُ (٧) .

وإنّما بطل [عمل] (٨) « ما » و « لا » بتقدم خبرهما على اسمهما لأنّ التّقدم والتّأخر تَصَرّفٌ ، و « ما » و « لا » من الحروف وهي جوامد لاتَصَرُّفَ لها في نفسها ، ولاتَصَرّفَ لها في مَعْمُولِهَا ، فلذلك بَطَلَ العَمَلُ .

---

(١) انظر : الإنصاف ٦٣٦/٢ ، وائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ص١٥٥ .

(٢) انظر : همع الهوامع ١١٠/٢ فمابعدها .

(٣) سورة القمرالآية (٥٠) .

(٤) في (د) (وما بكرٌ قائم) سهوٌ .

(٥) ما بين النجمتين ساقط من (د) .

(٦) في (د) (تشابهتا) .

(٧) انظر : شرح الكافية للرضي ٢/ ١٨٦فمابعدها ، والفوائد الضيائية ٤٥٢/١ .

(٨) زيادة للتوضيح .

(**و في عطف**) على خبر « ما » هذه ، و « لا » (**بموجِب**) بكسر الجيم ، أي : بعاطف يفيد الإيجاب بعد النفي (**كـ : « بل » و « لكن » ، الرّفع**) في المعطوف على الخبر لكونهما بمنزلة « إلاّ » في نقض النّفي (**كـ : ما هو مقيماً بل مسافرٌ، و ما زَيدٌ بقائمٍ لكن قَاعِدٌ**) ، فإنّه يجب هنا رفعُ المعطوفِ على الخَبرِ على أنّه خَبرٌ مبتدإ مَحذُوفٍ .

١٤٦/أ و يمتنع العطف على اللّفظ ، وعلى المحل جميعاً ؛ / لأنّ في العطفِ على اللفظِ إعمال « ما » في الموجِب ، وفي العَطفِ على المحل اعتبار الابتداء مع زواله بدخول الناسخ ، (**و**) في عَطفٍ * على *(١) الخَبرِ (**بغيره**) أي : بغير الموجِبِ(٢) (**النصب**) في المعطوفِ على الخَبرِ (**والجرّ بمقدّرٍ ، كـ : ما هو زيداً ولابكراً، أو بكرٌ**) فالنّصب (٣) على أن يكون عَطفاً على « زَيداً » و يكون من بَابِ عَطفِ مُفردٍ على مُفردٍ ، والجرّ على أن يكون عَطفاً على تَوهمِ دُخولِ الباءِ في الخَبرِ (٤) ، و شرط جواز هذا العطف ، صحة دخول ذلك العامل المتوهم .

(**و : ماهو قَائِماً ولاقَاعِداً ، أو**) و لا (**قَاعِدٌ**) ، وهذا (٥) المثال أيضاً ، يجوز فيه الوجهان المتقدّمان ، (**و لو رفع**) المعطوف في المثالين المتقدّمين (**تحول به**) أي : انتقل بابه (**لتقدير المبتدأ**) فيكون كل من المعطوفين خبراً لمبتدأ مقدّرٍ ، أي : ولا هو بكرٌ ولا هو قاعدٌ .

[إلحاق التاء الزائدة بـ : « لا » النافية]

[لات] (٦)

(**و قد تلحق بـ « لا »**) النّافية (**التّاء**) الزّائدة لتأنيث اللّفظ ، كما في « ثُمَّتْ » و « رُبَّتْ »(٧) أو للمبالغة في النّفي كما في « عَلاّمَة » (٨) و [راوية](٩) ، وهو

---

(١) ما بين النجمتين ساقط من (د) .
(٢) أي : بعاطف غير « بل » و « لكن »
(٣) في (د) (والنصب) .
(٤) انظر : السابق من المصادر .
(٥) في (د) (وهو) سهوٌ .
(٦) قال سيبويه : « لاتكون (لات) إلاّ مع (الحين) ، تُضْمرُ فيها مرفوعاً وتَنْصبُ (الحين) ؛ لأنّه مفعول به » اهـ انظر : الكتاب ٥٧/١ (هارون) .
(٧) انظر : المتع لابن عصفور ٢٧٢/١ ، ٢٧٣ .
(٨) انظر : العباب لوحة ١٦٧ ، وشرح الفريد ص ٢٥٧ .
(٩) في النسختين (رواية) وهو خطأ .

مذهبُ الأخفشِ (١) والجمهور(٢) .

و ذهب ابن الطراوة :(٣) ، وغيره (٤) إلى أنّ هذه التّاء اللاحقة لـ : « لا » النّافية ليست لتأنيث اللّفظ ، و لا زايدة على « لا » ، وإنّما هي زائدةٌ على لفظ «الحين »، و به قال أبو [عبيد] (٥) واستدلّ على ذلك ، بأنّه وجدها في الإمام - و هو مصحفُ عثمان بن عفان - رضي اللّه عنه ، قد كُتِبَتْ متصلة بالحين ، واستشهد على ذلك أيضاً بقول الشّاعر :

[٣١] العَاطِفونَ تَحِينَ ما مِنْ عَاطِفٍ و المُنْعِمُونَ يَداً إذا مَا أَنْعَمُوا (٦)

فزيدت التّاء على الحين ، والأصلُ : « العاطفونَ حينَ ما مِنْ عاطِفٍ » ، ولادليل فيما ذكروا ، أمّا ما وُجِدَ في المصحفِ ، فكم فيه من أشياءٍ خَارجَةٍ على القياس ! .

وأمّا البيت فقد خَرّجه بعضهم على أنّ التّاء كانت في الأصل هاء السّكت (٧)، والتّقدير : العاطفونَه ، ثم أثبت في الوصل إجراءً له مجرى الوقف ثم أبدلت تاءً .

---

(١) انظر : معاني القرآن ٤٥٣/٢ .

(٢) انظر : العوامل المائة النحوية ص١٨١، وشرح التسهيل ٣٧٥/١ ، وشرح الكافية للرضي ١٩٧/٢ ، وارتشاف الضرب ١١١/٢ ، وهمع الهوامع ١٢١/٢.

(٣) انظر : ارتشاف الضرب ١١١/٢، وابن الطراوة النحوي للدكتور عياد الثبيتي ص١٦٧ .

(٤) انظر : مغني اللبيب ٢٥٤/١ ، والتصريح على التوضيح ٢٠٠/١ ، وهمع الهوامع ١٢١/٢ .

(٥) في النسختين (عبيدة) والصواب ما أثبته ، انظر رأيه في : غريب الحديث ٢٥٠/٤ ، ونص قوله : « ... قوله : تلآن ، يريد : الآن ، وهي لغة معروفة ، يزيدون التاء في " الآن " وفي "حين " فيقولون : تلآن ، وتحين ، ومنه قول الله تبارك وتعالى : ﴿ ولات حين مناص ﴾ قال : إنّما هي " ولاحين مناص " وأنشدنا الأمويُّ لأبي وجزة السعدي :

العَاطِفُونَ تحين ما من عَاطفٍ والمطعمون زمانَ ما من مطعمِ

وانظر : شرح الكافية للرضي ١٩٧/٢، ١٩٨، وابن الطراوة النحوي ص١٦٧، والعباب لوحة (١٦٧).

(٦) البيت من الكامل ، وهو لأبي وجزة السعدي في غريب الحديث لأبي عبيد ٢٥٠/٢ ، وانظر : سر صناعة الإعراب ١٦٣/١ ، والممتع ٢٧٣/١ ، وشرح التسهيل ٣٧٨/١ ، وهمع الهوامع ١٢١/٢، وخزانة الأدب ١٧٥/٤ . ورواية عجزه في العباب ورقة ١٦٧ : « والمطعمون زمان ما من مطعم » .

(٧) انظر : شرح التسهيل ٣٧٨/١ .

[اختلاف العلماء في عمل لات]

واختلف في عمل « لات » فذهب الأخفش (١) إلى أنّها لاتعمل شيئاً نقله ابن عصفور(٢)، و مال إليه أبوحيّان (٣) .

و ذهب الجمهور إلى أنّها تعمل ، واختلفوا في كيفيةِ عملها(٤) ، و ذهب الأخفش(٥) في [قولٍ] (٦)عنه : أنّها تعمل عمل «لا » التي هي لنفي الجنس فتنصب الاسم و ترفع الخبر. (٧)

وذهب الأكثرون (٨) إلى أنّها تعملُ عملَ « ليس » إلاّ أنّه لايلزمها العملُ ؛ بل عدم عملِها أكثر من عملِها ، يظهر ذلك من كلام سيبويه ؛ لأنّه قال :(٩) « كما شبهوا بـ < ليس > < لات > في بعض المواضع » يدلُّ على قِلَّتِهِ ، (فَتَخُصُّ حِيناً [إِذَا] أُضِيفَ إِلَى نَكْرَةٍ) على القول بعملِها عمل « ليس » وهو ظاهر كلام سيبويه (١٠)، ومذهب الفراء (١١) (نحو) قوله تعالى : (١٢) ﴿ فَنَادَوْا وَلاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾ .

والواو للحال ، و « لا » نافيةٌ بمعنى ليس ، و التاء زائدة لما قدّمناه ، واسمها محذوفٌ ، و « حينَ مَناصٍ » خبرها و مضاف إليه ، والتّقدير ـ واللّه أعلم ـ : فنادوا بعضُهم بعضاً ، والحالة أنّه ليس الحين حين فرارٍ وتأخيرٍ .

(وَ جَاءَ) في كلامهم أنّ « لات » تعملُ (في أَوَانٍ ، و هَنّا) (١٣) بفتح الهاء وتشديد / النّون ، فالأوّل (كـ : لات أوان) من قوله : ١٤٧/أ

---

(١) الذي في معاني الأخفش لايفيد ما ذكره المصنف من أنّها تعمل عمل « ليس » وتعمل عمل « لا » النافية للجنس ، وهذا نصه : قال في قوله تعالى : { ولات حين مناص } « فشبّهوا (لات) بـ (ليس) وأضمروا فيها اسم الفاعل ، ولا تكون (لات) إلا مع (حين) .
ورفع بعضهم : (ولات حينُ مَنَاصٍ) فجعله في قوله مثل (ليس) كأنّه قال : (لَيْسَ أحد) وأضمر الخبر .. » إلخ انظر : معاني القرآن للأخفش ٤٥٣/٢ .

(٢) لم أقف عليه في كتبه التي اطلعت عليها ، ونقله السيوطي في همع الهوامع ١٢٣/٢ .

(٣) انظر : تقريب المقرب في النحو ص١٤٩ .

(٤) انظر : الارتشاف ١١١/٢ ، والمغنى ٢٥٤/١ ، والهمع ١٢٢/٢ .

(٥) انظر : معاني القرآن ٤٥٣/٢ .

(٦) في النسختين (قوله) ولعل الصواب ماأثبته .

(٧) وهو أحد قولي الأخفش ، انظر : مغني اللبيب ٢٥٤/١ ، ونقل صاحب العباب قوله الثاني حيث قال : « وقال الأخفش إن المنصوب بعدها بتقدير فعل وهي غير عاملة ، التقدير : لا أرى حين مناص والمرفوع بعدها مبتدأ محذوف الخبر » اهـ العباب لوحة ١٦٧، والجني الداني ٤٨٥ .

(٨) وهو مذهب الجمهور ، انظر : ارتشاف الضرب ١١١/٢ .

(٩) انظر : الكتاب ٥٧/١ ، ونص كلامه : « وأمّا أهل الحجاز فيشبهونها بـ « ليس » إذا كان معناها كمعناها ، كما شبهوا بها لات في بعض المواضع ، وذلك مع الحين خاصّةً » اهـ .
وانظر : ٢/ ٢٧٥ (هارون)

(١٠) انظر المصدر السابق . =

[٣٢] طَلَبُوا صُلْحَنَا وَلاَتَ أَوَانٍ (١)

أصله : ليس الأوان أَوَانَ(٢) صُلحٍ ، فحذف اسمها على القاعدة ، و حذف ما أضيف إليه خَبَرُها، وقدر ثبوته(٣) ، فبناه كما(٤) بَنَى « قبل » و « بعد » إلاّ أنّ « أوان » شبيه بـ : « نِزَال » وزناً على الكسر ، ونوّنهُ للضرورة (٥) ، (والثاني) نحو قوله :

[٣٣] (أفِي أَثَرِ الأَظْعَانِ عَيْنُكَ تَلْمَحُ نَعَمْ لاتَ هَنَّا إِنَّ قَلْبَكَ مِتْيَحُ) (٦)

فـ : « لات » هنا بمعنى ليس ، و هي عَامِلةٌ في « هَنّا » نصّ على ذلك الفارسي(٧) في أحد قوليه ، والشّلوبين(٨) وتلميذه ابن عصفور(٩) .

وذهب ابن مالك (١٠) وجماعةٌ (١١) إلى أنّ « لات » في البيت مُهْمَلةٌ لا عَمَلَ لها في « هَنّا » وإنّ هَنّا ظرفُ زَمَانٍ في مَوضِعِ خَبَرٍ لمبتدإ مَحذُوفٍ .

* * *

=

(١١) انظر : معاني القرآن للفراء ٣٩٧/٢ .

(١٢) سورة ص الآية (٣) ، وانظر : البحر المحيط ٣٨٣/٧ فمابعدها .

(١٣) انظر : المسائل الشيرازيات . لوحة ١٢٦، ١٢٨(مخطوط) . والارتشاف ١١/٢ .

(١) هذا صدر بيتٍ من الخفيف وعجزه :

فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءِ

وهو لأبي زبيد الطائي في ديوانه ص ٣٠ ، وانظر : معاني القرآن للفراء ٣٩٨/٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٥٣/٢ ، والخصائص ٣٧٠/٢ ، والإنصاف ١٠٩/١ ، وشرح المفصل ٣٢/٩ ، ورصف المباني ص٢٤٤، ٣٤٤ ، وهمع الهوامع ١٢٤/٢ .

(٢) (ليس الأوان أوان) مطموس في الأصل .

(٣) في (د) (وقد رتبوه) تحريف .

(٤) (فبناه كما) مطموس في الأصل .

(٥) انظر : مغني اللبيب ٢٥٥/١ .

(٦) البيت من الطويل ، وهو للرّاعي النميري في ديوانه ص ٣٤ . وانظر : شرح الكافية للرضي ١٩٩/٢ ، وتذكرة النحاة ص٧٣٤ ، والخزانة ٢٠٣/٤ .

(٧) انظر : الجزء (١١) من المسائل الشيرازيات ورقة ١٢٨(مخطوط) ، و شرح التسهيل ٣٧٨/١.

(٨) وهو : عمر بن محمد بن عمر أبو على الشلوبين مات سنة ٦٤٥هـ . ترجمته في : البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ص ١٦٢.

لم أقف على هذا الرأي في التوطئة ولا في المقدمة ونقله السيوطي في الهمع ١٢٣/٢ .

(٩) انظر : المقرب ص١١٥ .

(١٠) انظر : شرح التسهيل ٢٧٨/١.

(١١) منهم : أبوعلي الفارسي . انظر : المسائل الشيرازيات ورقة ١٢٨ (مخطوط) .

* * *

[اسم باب « إنّ » وأخواتها]

(**اسم باب إن**) وأخواتها، وستعرف ذلك في قسم الحرف[١] - إن شاء الله تعالى - (**هو معموله**) حال كونه (**مسنداً إليه**) بعد دخولها وهذا خَاتمةُ المنصوبات في هذه الرسالة ، وليس هو [منصوباً][٢] حقيقة كالمفعول ، بل هو ملحقٌ به .

وإنما كان ملحقاً به ؛ لأنّ عامل الاسم لماكان يقتضي شيئين أعني المسند والمسند إليه أشبه المتعدي من الأفعال المقتضي اسمين (**كـ : إنّ زَيْداً قائمٌ**) ، هذا تمثيل لاتتميم للحد والمعنى ، وذلك كقولك : إنّ زَيْداً قائم ، فـ « إنّ » حرف توكيد تنصب الاسم بالاتفاق، وترفع الخبر خِلَافاً للكوفيين[٣]، و « زَيْداً » اسمها * منصوباً به *[٤] وهو مسند بعد دخول « إنّ » ، و « قَائِمٌ » خبرها .

[حذف اسم « إنّ » وأخواتها]

(**ولايُحذف**) أي : اسم « إنّ » وأخواتها للعلم به عند أكثرالنّحويين (**إلاّ**) إذا كان (**ضميرَ شَأْنٍ لم يعقبه فِعْلٌ**)، فإن عقبه فعلٌ لم يصحّ حذفه عند جمهورالبصريين[٥] ؛ لأنّ « إنّ » وأخواتها طالبةٌ للأسماء ، فاستقبحوا لذلك مباشرتها للأفعال [٦]، (**ولذلك صحّ**) حذفه في قولهم : (**إنّ زَيْدٌ قَائِمٌ**) ؛ لأنّه لم يعقبه فِعْلٌ (**أي : إنّه**) زَيْدٌ قائِمٌ ، فدلّ هذا على أنّ ضمير الشّأن محذوف في الكلام .

وحكى سيبويه عن الخليل[٧] : « إنّ بِكَ زَيْدٌ [٨] مأخوذٌ » ، التّقدير :إنّه ، فحذف ضميرَ الشّأن وهو الاسم ، وأبقى جملة الخبر ، وهي « بك [زَيْدٌ][٩] مأخوذ » و « بِكَ » متعلق بـ « مأخوذ » .

---

(١) انظر باب الحروف المشبّهة بالفعل ص ١٨٠فمابعدها في القسم الثالث من الجزء الذي حققه الزميل يحيى بن عبدالله الشريف ، والفوائد الضيائية ٣٣٦/٢ فمابعدها .

(٢) في النسختين (منصوب) ولعل الصواب ما أثبته .

(٣) انظر : الإنصاف ، مسألة (٢٢) ١٧٦/١ ، والتصريح على التوضيح ٢١٠/١ .

(٤) ما بين النجمتين ساقط من الأصل .

(٥) انظر : ارتشاف الضرب ١٣٣/٢ فما بعدها .

(٦) انظر : ضرائر الشعر لابن عصفور ص١٧٩ .

(٧) انظر : الكتاب ١٣٤/٢ (هارون) .

(٨) في الأصل (زيداً) وهو غير واضح فى (د) والتصويب من الكتاب ١٣٤/٢(هارون) ، وانظر : همع الهوامع ١٦٢/٢ .

(٩) ساقط من النسختين .

وحكى أيضاً[١] : « إنّ أفضلَهم لقيتُ ، وإنّ إيّاكَ رأيت » [٢] ، ونص عن الخليل إنّ أفضلَهم مفعول مقدم بـ « لقيت » ، و « أباك » مفعول « رأيت » فدلّ على أنّ ضميرَالشّأن محذوف في الكلام .

والتّقدير :[إنّه][٣] أفضلهم لقيت ، وإنّه إياك رأيتُ (**لا إنّه قام**) ؛ لأنّ عَقْبَه فعلٌ وهو « قام » فَقَبُح حذفه * هنا*[٤] كما قَبُح في الشّعر أيضاً ، إذا عَقَبَهُ فعلٌ ؛ لما عَلِمت من أنّ « إنّ » وأخواتها، حروفٌ طالبة للأسماءِ ، فاستقبحوا لذلك مباشرتها الأفعالَ، (و) يحذف (**للضرورة**)[٥]، أي : لضرورة الشّعر ، وهذا رأى ابن عصفور[٦]، فإنّه ذهب إلى أنّه لايجوز حذف اسم « إنّ » وأخواتها إذا كان اسم شأنٍ ، إلاّ في ضَرورةِ الشّعْرِ؛ لأنّ الجملةَ المفسرةَ لضَميرِ الشّأن بمنزلة الجملة الواقعة صفة ، وكما يَقْبُح حذف المضاف وإبقاء / صفته إذا كانت جملةً ، كذلك يَقْبُح حذف ضمير الشّأن ؛ لأنّه إنّما جيء به لتعظيم الأمر وتهويله ... [٧] في ذلك ، (**كقوله**) وهو همّام بن غالب بن صعصعه التميمي المعروف بالفرزدق [٨] : ١٤٨/أ

[٣٤] (ولو كُنتَ ضَبيًّا عَرَفْتَ قَرَابَتِي وَلَكِنَّ زَنْجِيٌّ عَظِيمُ المَشَافِرِ) [٩]

فحذفَ ضميرَ المخَاطَبِ وهو اسمها؛ للعلم به ، أي : ولكنك زنجيّ عظيم المشافر، و « زنجي عظيم المشافر» خبر « لكن » ، ويروى بالنّصب على معنى : ولكن زنجيًّا لنا .

---

(١) لم أقف عليه فى الكتاب ، ونصّ عليه ابن مالك فى شرح التسهيل ١٤/٢ قائلاً : « وذكر سيبويه : إنّ أباك رأيت ، وإنّ أفضلَهم لقيت ، ثم قال : فأفضلهم منتصب بـ : لقيت ، وهو قول الخليل ، وهو فى هذا ضعيف ؛ لأنّه يريد : إنّه إياك رأيت ، فترك الهاء ، وهذا تصريح بالجواز دون ضرورة » اهـ.
وانظر : ارتشاف الضرب ١٣٤/٢ .

(٢) في الأصل (وأنت) وهو تحريف .

(٣) في الأصل (إنّ) خطأ .

(٤) ما بين النجمتين ساقط من (د) .

(٥) انظر : همع الهوامع ١٦٣/٢ .

(٦) انظر : ضرائر الشعر ص ١٧٨ ، ١٧٩ ، والمقرب ص ١٢٠ .

(٧) كذا مطموس فى النسختين .

(٨) ترجمته في الشعر والشعراء ص ١١١ ، ط عالم الكتب .

(٩) البيت من الطويل ، في ديوانه ص ٤٨١ ، ط الصاوى عام ١٣٥٤هـ ، وانظر : الكتاب ١٣٦/٢(هارون) ، والمحتسب ٢٨٢/٢، والمنصف ١٢٩/٣، والإنصاف ١٨٢/١، وشرح المفصل ٨١/٨ ، ٨٢ ، ومغني اللبيب ٢٩١/١ ، وخزانة الأدب ٢٣٠/١١ .

ولأهل العربية في اسم « إنّ » وأخواتها إذا كان ضميرَ شَأنٍ ستةُ أقْوَالٍ[١] :

الأول : قول سيبويه [٢] والجرمي[٣] وبه قال ابن مالك [٤] وجماعة[٥] أنّه يجوز حذفه إذا كان ضمر شَأنٍ في جميع هذه الأحرف ، أعنى « إنّ » وأُخوانها ، إلاّ أنّ سيبوية يُضَعفه في النثر، وقال ابن مالك :[٦] حذف الاسم إذا كان ضمير شَأنٍ أكثر من حذفه إذا كان غيره .

الثّاني :لابن عصفور[٧] أنّه لا يجوز حذف اسم « إنّ » وأخواتها إذا كان ضمير شأنٍ إلاّ في ضَرُورَةِ الشّعر[٨] .

الثّالث : لجمهور البصريين نقله عنهم ابن عصفور[٩] أنّه يَقْبح حذفه في الكلام ويحسن في الشّعر مالم يُؤدِّ حذفه إلى أن يلي « إنّ » واخواتها فعلٌ ، فَيَقْبُح حينئذ في الشّعر، كقُبْحِهِ في الكَلامِ ؛ لأنّها حُرُوفٌ طالبةٌ للأسماءِ فاستقبحوا لذلك مباشرتها للأفعال.

الرّابع : للأخفش[١٠] وهو أنّه قَسّمَ ، فقال : إنّ ضميرَالشّأن إذا حُذِفَ فلايخلو أن يبقى بعد حَذْفِهِ ما يصح عمل « إنّ » فيه ، ولم يستحقه عَامِلٌ غير هذه الحُروفِ نحو : إنّ زيداً قَائِمٌ .

فلايجوز الحذف هنا، لا في الكلام ولا في الشّعر ؛ لأنّك لو حذفت الضّمير لصحّ أن تقولَ : إنّ زَيْداً قَائِمٌ ، فتستقل « إنّ » باِسْمٍ وخَبَرٍ، ويصحّ المعنى من غير ادعاء

---

(١) انظر : ارتشاف الضرب ١٣٤/٢ فمابعدها.

(٢) حكاه عن الخليل ، ونصّه : « وروى الخليل رحمه الله أنّ ناساً يقولون : إنّ بك زَيْدٌ مأخوذ ، فقال هذا على قوله : إنّه بك زيد مأخوذ ، وشبهه بما يجوز فى الشعر » اهـ .
انظر : الكتاب ١٣٤/٢ (هارون) ، وهمع الهوامع ١٦٢/٢ .

(٣) سبق ترجمته في باب المستثنى ص٦٤ ، وانظر رأيه في ارتشاف الضرب ١٣٥/٢ .

(٤) انظر : شرح التسهيل ١٣/٢ .

(٥) منهم : الأخفش ، انظر : معاني القرآن ٣٤١/٢ .

(٦) انظر شرح التسهيل ١٣/٢ .

(٧) انظر : ص ٩٢ وينظر : ضرائر الشعر لابن عصفور ١٧٨، ١٨٠ ، والمقرب ص١٢٠ .

(٨) وهو مذهب ابن يعيش في شرح المفصل ١١٤/٣ .

(٩) انظر : ضرائر الشعرلابن عصفور ص ١٧٩ . وينظر : ارتشاف الضرب ١٣٥/٢ فما بعدها .

(١٠) نقله أبوحيان في الارتشاف ١٣٤/٢ فمابعدها.

حَذفِ الضّميرِ، فإن بقي بعد حذفه مالايصحّ عملُ « إنّ » وأخواتها فيه ، أو مايصحّ عَملُها فيه ، إلاّ أنّه قد استحقه عَاملٌ غيرها[١]، جاز الحذف في الكلام والشّعر .

القول الخامس : للكسائي وتلميذه الفراء[٢] : وهو أنّ « إنّ » وأخواتها إذا أدّى حَذفُ ضميرِ الأمرِ إلى أن يقع بعدها اسم يصحّ عَملُها فيه ، لم يجز الحذف ، سواءً كان ذلك الاسمُ استحقه عَاملٌ غَيْرُها نحو : إنّ أفضلَهم لقِيتُ ، أو كان مبتدأ قد وقع ظاهراً سدّ مسد خبره نحو : إنّ في الدار قائم أخوك ، فإن وقع بعدها فعلٌ تقدّم عليه ظرف أو مجرور متعلّق به نحو إنّ في الدار [قام][٣] زيدٌ ، فإنّ عندك جَلَسَ عمرٌو .

فقال الكسائي[٤] :لا عملَ لـ « إنّ » في اللّفظِ ، وإنّما هي عَاملةٌ في معنى الفِعْلِ ؛ لأنّه يصحّ أن يقولَ : إنّ في الدار قَائِماً زَيْدٌ ، فتقدّر قام بقَائِم ، فيستقل المعنى ، ولا يدعى أنّها عاملة في ضمير الشأن المحذوف ؛ لأنّه لو كانت عاملةً في ضَميرِ الشّأن المحذوف لم يجز هنا حذفٌ ؛ لأنّ ضميرَ الشّأن عنده في مثل هذا جيء به معيناً ؛ لدُخُولِ « إنّ » على الجملة الفعلية ، وما جيء به لموجَبٍ ، فلا يحذف ؛ لئلا يذهب ذلك المَوجَب كما لاتحذف « ما » الكافة بعد أن جيء بها . /١٤٩

القول / السّادس : للكوفيين[٥] إنّهم فرّقوا بين إنّ وأخواتها في حذْفِ ضمير الشّأن إذا وقع اسْماً لها فقصّرُوا ذلك على « إنّ » ، والبصريون يجيزون ذلك في الجميع على ماتقدّم من مذهبهم .

* * *

(١) انظر : المصدر السابق .

(٢) انظر : المصدر السابق .

(٣) في النسختين (قائم) سهوٌ ، ولعل الصواب ما أثبته .

(٤) انظر : المصدر السابق .

(٥) انظر : المصدر السابق .

(الأَصْلُ الثَّالِثُ) مِنَ الْأُصُولِ الْمُتَقَدِّمِ ذِكْرُهَا فِي أَوَّلِ الرِّسَالَةِ [١].

[المجـرورات]

(المجـــرورات) : جمعُ مَجرورٍ (مَا فِيهِ) ، أي : اسم فيه (عَلَمُ الإِضَافَةِ)[٢]، أي : علامتُها، وعَلَمُ الإِضَافَةِ : هُوَ الجَرُّ ، سواء كان بالكسرةِ ، أَوْ الْفَتْحَةِ ، أو الْيَاءِ لَفْظاً أَوْ تقْدِيراً .[٣]

وَالْجَرُّ : مصدر جررت الشَّيْءَ : إذا سحبته على وَجهِ الأرض[٤] ، ولُقِّبَ هَذا النَّوْعُ مِنَ الإِعْرَابِ بهذا اللَّقَبِ ؛ لسفله [٥] وانحطاطه عن مخرج الرَّفْعِ والنَّصْبِ .

وإِنَّما أَخَّرَ هذا النَّوعَ من الإِعْرابِ عن قَسِيمَيْهِ ؛ لأَنَّ النَّصْبَ من تأثيرات الفعل بلا واسطة، والْجَرُّ من تأثيرات الْفِعْلِ بِوَاسِطَة ، فكان تقديم الأثر الذي لا يتوقف على واسطة أَوْلى إذ الأَصلُ عَدَمُ الواسطة ، وإِنَّما قَدَّمَ المَرْفُوعَ على المَنْصُوبِ ؛ لتوقُّف المَنْصُوبِ عليه .

والإضافةُ لغة : هي الإسناد[٦]، قال امرؤ القيس[٧] :

[٣٥] فَلَمَّا دَخَلْنَاهَا أَضَفْنَا ظُهُورَنَا إلى كُلِّ حَارِيٍّ قَشِيبٍ مُطَيِّبِ [٨]

---

(١) الأصل الأول « المرفوعات » والأصل الثاني : « المنصوبات » انظر : ص٤٢ و ص ٧٧ من النسخة الأصلية (مخطوط) .

(٢) انظر : الكافية ص١٢١ ، والفوائد الضيائية ٣/٢

(٣) انظر : المصدرين السابقين .

(٤) انظر : اللسان (جرر) ١٢٥/٤ فمابعدها .

(٥) في الأصل (لشفله) تحريف .

(٦) انظر : لسان العرب (ضيف) ٢١٠/٩ ، وينظر : معجم المصطلحات النَّحوية والصَّرفية للدكتور محمد سمير نجيب اللبدى ص١٣٦ .

(٧) في (د) (امرئ القيس الكندي) .

(٨) البيت من الطويل ، وهو في ديوانه ص٣٦ برواية :

..... إلى كلِّ حاريٍّ جَديدٍ مُشَطَّبِ

وانظر : جمهرة اللغة ص٩٠٩ ، واللسان (حير) ٢٢٥/٤ ، (ضيف) ٣١٠/٩ ، وشرح شذور الذهب ص٣٢٥ ، وخزانة الأدب ٤١٨/٧ .

يريد لما دَخَلْنَا هَذَا البَيْتَ أَسْنَدْنَا ظُهُورَنا إلى كُلّ رَحلٍ منْسُوبٍ إلى [الحيرة][١] مُخَطَطٍ فيه طَرَائِقٌ .

واصطلاحاً : اتصال اسمين يصير الأوّلُ عِوَضاً عن حَرْفِ الجرّ ، والثّاني عِوَضاً من التّنوين[٢] .

[المضاف إليه وإعرابه]

(**المضافُ إليه**) ، هو في هذا المحل غير ماهو المصطلح عليه المعروف بين النّحويين[٣]، والمراد به هنا (**مَنْسُوبٌ [إليه معنًى][٤]**) اسماً كان نحو : غلام زيد، أو فعلاً نحو : مررت بزيد (**بجارٍّ مؤثرٍ**) ؛ لأنّ الجرّ أثر، فلابدّ له من مُؤثرٍ (**مقدّرٍ**) ذلك الجار من حيث العمل مثل : غلام زيدٍ ، وخاتم فضةٍ ، وضَرْبُ اليَوْمِ ، بخلاف : قمتُ يومَ الجمعةِ ونحوه ، وإنّما كان العامل الحرف المقدّر هنا ؛ لأنه قد ثبت عمل الحرف للجرِّ ، فجعل الحرفَ هنا أيضاً عاملاً ؛ ليكون عمل الجرّ باباً واحداً أَوْلَى من جعله مختلفاً [٥].

واعلم أنّ تقدير الجارِّ ، إنّما يكون في الإضافة المعنوية ، لا اللّفظيّة نحو : ضارب زَيْدٍ ، فإنّ « ضارب » مضاف إلى « زَيْدٍ » بنفسه لا بواسطة حرْفٍ جارٍّ[٦] .

---

(١) في النسختين (الحفرة) وهو تصحيف .

(٢) انظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢٣٧/٢ ، ط ـ الحلبي .

(٣) وعن هذا المصطلح المعروف قال الرضي في شرح الكافية ٢٠٢/٢ « إذا أطلق لفظ المضاف إليه، أريد به : ما انجرّ بإضافة اسم إليه بحذف التنوين من الأول للإضافة ، وأمّا من حيث اللغة فلا شك أنّ (زيداً) في قولك : مررت بزَيْدٍ ، مضاف إليه ، إذ أضيف إليه المرور بواسطة حرف الجرّ » اهـ .

(٤) في الأصل (مثنى) وغير واضح في (د) ولعل الصواب ماأثبته .

(٥) يرى النحاة أنّ العاملَ فى المضاف إليه فى الإضافة المعنوية أحد ثلاثة أشياء ، وهي :

أ ـ الإضافة ، وهو عَاملٌ معنويٌّ ، نحو : غُلامُ زَيْدٍ .

ب ـ المضاف ، وهو عاملٌ لفظيٌّ .

جـ ـ حروف الجرّ المقدّرة ، وهو ما مال إليه الشّارح .

انظر : ارتشاف الضرب ٥٠١/٢ ، وشرح قطر النّدى ص٣٥٦ ، وهمع الهوامع ٢٦٥/٤ فمابعدها .

(٦) وسوف يأتي نقيض ما ذهب إليه في ص ٩٧ الفقرة الثانية .

ولقد أجاد المؤلِّفُ هنا حيث لم يقيد المضاف إليه بأن يكون اسْماً كما مشى عليه ابن الحاجب في كافيته (١) ؛ لأنّ المضافَ إليه لا يكون إلاّ اسماً ؛ لأنّه محكومٌ عليه ، ولا حكم إلا على الأسماء ؛ ولأنّ الغَرَضَ بالإضافة التّعريفُ ، والفعل لا يُعَرِّفُ .

(وشَرْطُهُ)(٢) ، أي : المقدر (نفي تنوين المضاف) إن كان فيه تنوينٌ (أو) نفي (ما قام مقامه) كنوني التّثنية والجمع (بِهَا) أي : بالإضافة ، واحترز بقوله : « نفي تنوين المضاف أو ماقام مَقَامَهُ » بالإضافة من نفي التّنوين بسبب التقاء السّاكنين والوقف ، وغير ذلك .

(ولو تقديراً) ، أي : ولو كان نفيُ تنوين المضاف تقديراً ، فإنّه لايجوز الجمع بين هذه الأشياء وبين الإضافة (٣) ؛ /لأنّ الإضافة تدل على الاتصال ، وعدم تمام الاسم الأوّل . ١٥٠/أ

وهذه الأشياء تدلّ على الانفصال ؛ لأنّها دليلٌ على تمام فيه (نحو(٤) :﴿ تَبَّتْ يَدَاَ أَبِي لَهَبٍ ﴾ فقال :(٥) لنفي تنوين ما قام مَقَام المضاف من نون التثنية ، * فـ « يَدَا » تثنية « يَدٍ » ، والأصل : « يدان » ، فحذف نون التّثنية *(٦) ؛ لإقامتها مَقَام المضاف ؛ لأنّها تلي علامةَ الإعرَاب ، وهي الألفُ .

﴿ والمُقِيمِي الصَّلاةِ ﴾(٧) مثال لنفي ماقام مَقَام المضاف من نون الجمع ، فـ « المقيمى » جمع « مُقِيم » [جمعاً سالمًا](٨) ، والأصلُ : « والمقيمين » فحذف نون الجمع؛ لإقامتها مَقَام المضَاف ؛ لأنّها تلي علامة الإعراب وهي الياء .

---

(١) انظر : الكافية ص١٢١ ، وينظر : شرح الكافية للرضي ٢٠١/٢ .

(٢) انظر : أوضح المسالك ٨٣/٣ ، والنحو الوافي ٦/٣ .

(٣) في (د) (وبين هذه الإضافة) .

(٤) سورة المسد الآية (١) .

(٥) في (د) (مثال) .

(٦) ما بين النجمتين ساقط من (د) .

(٧) سورة الحج الآية (٣٥) .

(٨) في النسختين (جمع سالم) والصواب ماأثبته .

(وَكَمْ رَجُلٍ) أكرمته مثال لما فيه تنوينٌ مقدّرٌ، ومثله : أَسَاوِرُ فِضَّةٍ ، فإنّك إذا نصبتَه كان التّنوين فيه مقدّرَ الثُّبوتِ ، (١) وإذا جررته فالتّنوين الذي كان ثبوته مقدّراً ، صار حذفه مقدّراً، ولذا لا ينون في الضَّرورة بخلاف الذي ثبوتُهُ مقدّرٌ .

[الإضافة اللّفظية والمعنوية]

(ثم هي) أي : الإضافة بتقدير حرف الجرّ(٢) (لفظيّةٌ) ، أي : منسوبةٌ إلى اللفظ فقط * دون المعنى (٣) ؛ لأنّها تفيد تخفيفاً في اللفظ فقط * (٤)، ولا تفيد تعريفاً *ولا تخصيصاً* (٥)، (ومعنَوِيّةٌ)، أي : منسوبة إلى المعنى ؛ [لأنّها](٦) تغيير معنًى في المضافِ من التّعريف أو التّخصيص .

[الإضافة اللفظية ، معناها وفائدتها]

(فالأُولَى) (٧) ، أي : الإضافة اللفظية (٨) (مُضَافُها صِفَةٌ) احترازٌ عمّا لم يكن صفة ، نحو : غُلامُ زَيْدٍ (أُضِيفَتْ إلى معمُولِهَا) ، احترازٌ عمّا كانت صفة أضيفت إلى غير معمولها ، نحو : مضارع العصر ، وكريمُ العصر ، فإنّ الإضافة لم تكن لفظيّة فيهما، والمراد بمعمول الصّفة هنا : أن يكون المضاف إليه قبل الإضافة منصوباً بالصفة (كـ : ضَارِبِ زَيْدٍ) ، وقاتل عمرو ، أو مرفوعاً بها نحو : (حَسَنُ الوجه) فإنّ « زيداً » قبل الإضافة كان مفعولاً لضارب منصوباً به ، وكذلك حسن الوجه، فإنّ « الوجه » فاعلٌ مرفُوعٌ بالصِّفة قبل الإضافة ، أي : حسُنَ وَجْهُه .

(ومفادُها)، أي : الإضافة اللّفظية (تخفيفٌ) لفظاً، أي : في اللّفظ ولاتفيد هذه الإضافة تعريفًا ولاتخصيصاً ؛ لأنّها في تقدير الانفصال في اللفظ دون المعنى، والتّخفيف اللّفظي يكون في المضاف وحده ، نحو : ضارب زَيْدٍ ، ويكون في المضاف إليه

---

(١) في (د) (مقدراً) .

(٢) انظر : الفوائد الضيائية ٥/٢ فمابعدها ، وينظر : أوضح المسالك ٨٦/٣ ، والنحو الوافي ١٨/٣ .

(٣) وهذا منقض لما ذهب إليه في ص ٩٩٥ الفقرة الأخيرة .

(٤) ما بين النجمتين ساقط من من (د)

(٥) ساقط من (د) .

(٦) في النسختين (لأنه) والصواب ماأثبته .

(٧) انظر : المصادر السابقة .

(٨) في الأصل (اللفظ) والمثبت من (د) .

وحده ، نحو : الحسنُ الوجه ، إذ أصله « الحسنُ وجهُه » ، ويكون فيهما معاً، نحو : حسنُ الوَجه فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين ، وفي المضاف إليه بحذف الضمير واستتارُه في الصّفة ، وقد يكون التخفيف لا في لَفظٍ واحدٍ منهما، نحو « أفضلُ القومِ » على قول ابن السّرّاج(١) ، والفارسي(٢) ، والكوفيين(٣) القائلين بأنّ إضافة أفعل التفضيل لفظيّةٌ ، فإنّ التخفيف فيه بحذف « من » (**ولذا**) ، أي : ولأجل أنّ مفادها تخفيف اللّفظ فقط ، (**صحّ : رَجُلٌ حَسَنُ الوَجهِ**) بإضافة الصّفة المشبّهة إلى معمولها، وجعلها صفة للنكرة فمن جهة أنّها لا تفيد تعريفاً صحّ التركيب المذكور .

(و) صحّ (**الضّاربَا زَيْدٍ**) ؛ لحصول التّخفيف بحذف النّون ؛ لأنّ هذه الإضافة تفيد التّخفيف ، لماعرفت (**دون : زَيْدٌ حَسَنُ الوَجهِ**) ، فإنّه لا يجوز أن يجر الوجهُ صفةً لزيد ؛ لأنّه نكرة ، والمعرفةُ لا توصف / بالنّكرة ، (و) دون : (**الضارب زَيْد**)، فإنّه لا يجوز هذا التركيب عند الجمهور ؛لأنّ التنوين في « الضارب » قد حذف ؛ لأجل الألفِ واللامِ ، لا لأجل الإضافة ، فلم تفد الإضافة تخفيفاً في اللفظ، ولا أمراً معنوياً ، فكان تعاطيها عبثاً (**خلافاً للفراء**)(٤) من حذاق الكوفيين ، فإنّه يُجَوِّزُ تركيب : الضّارب زيد ، إمّا (**لتقدّم الإضافة توهماً**) *(٥) والألف واللاّم دخلتا بعد الإضافة ، (و) إمّا (**للقياس على الضّاربك**) عند من يجعل الكاف في موضع الجر، (و) إمّا (**للقياس على الضّاربِ الرّجل**) ، فإنّ هذه الإضافة لم تفد تخفيفاً ، (و) إمّا (**لكون الألف واللاّم في تقدير الذي**) ، فهي منفصلة في التّقدير، (**قال أبو بكر بن السّرّاج**)(٦) أجازه على تأويل : (**الذي هو ضارب زيدٍ**) ، وهذا غير مستقيم عندنا . ١٥١/أ

---

(١) انظر : الأصول لابن السرّاج ٦/٢ .

(٢) انظر : الإيضاح ص ٢٨١ .

(٣) انظر : الإنصاف ٤٨٨/٢ ، وائتلاف النصرة ص٦٤ ، وينظر : شرح الكافية للرضي ٢٤٧/٢، والتصريح على التوضيح ٢٧/٢ ، وهمع الهوامع ٢٧٢/٤ .

(٤) لم أقف عليه في كتبه التى اطلعت عليها ، لكنه ورد في : الأصول ١٤/٢ ، وشرح المفصل ١٢٢/٢، وشرح الكافية لابن مالك ٩١٣/٢ والهمع ٢٧٥/٤ .

(٥) هنا يبدأ السقط من (د) .

(٦) انظر : الأصول ١٤/٢ .

والجوابُ عن الأول أن نَقُولَ كما ادّعى أنّ اللّامَ دخلتْ بعد الإضافة كذلك يدّعى أنّها دخلتْ قبل الإضافة والتّرجيح معنا، وذلك مانع من الإضافة إجماعاً ، وعن الثّاني ، والثّالث ، والرابع سيأتي جوابه ، (**وَقَـوْلُه**) وهو الأعشى :

[٣٦] (الواهبُ المائةِ الهِجَانِ وعَبْدِها) (١)

ضعيفٌ في الاستدلال به إذ لا نصّ فيه على الجرّ ؛ لاحتمال النّصبِ على أنّه معطوفٌ ؛ لأنّه قد يُحتمل في المعطوف مالا [يُحتمل](٢) في المعطوف عليه ، كـ : رُبّ شاةٍ وَسَخْلَتِها(٣) ، حيث جاز هذا التّركيب ، ولم يجز : رُبّ سَخْلَتِها(٣) بدون العطف(٤)، وتمام البيت :

عُوذاً تُزَجّي خَلْفَها أطفَالَها

و « الهجانُ » : البِيضُ من النُّوقِ يَسْتَوِي فيها المفرد والجمع ، نعتٌ للمائةِ ، أو بدلٌ منها ، ويجوز أن يكون من قبيل : « الثّلاثة الأثوَابِ » كما هو رأى الكوفيين (٥)، و« عبدها » ، أي : رَاعِيهَا، شُبّه بالعبد لقِيَامِهِ بخدمتها، أو عَبْدِها حقيقةً ، فإضافته لأدنى ملابسة ، « عُوذاً » ـ بالذّال المعجمة ـ جمع « عائذ » ، أي : حديثات النّتاج منصوب على

---

(١) هذا صدر بيتٍ من الكامل ، وسيأتي عجزه في المتن وهو :
« عُوذاً تُزَجّي خَلْفَها أَطْفالَها »
انظر : ديوانه ص ٧٨ ، وينظر : الكتاب ١٨٣/١ (هارون) والمقتضب ١٦٤/٤، والأصول ١٣٤/١، والكافية ص١٢٤ ، والمقرب ص١٤٠ ، وشرح الرضي على الكافية ٢٣١/٢ ، ٣٣٩ ، وهمع الهوامع ٢٧٥/٤ .

(٢) في الأصل (يتحمل) وساقط من (د) ، والتصويب من شرح الكافية للرضي ٢٣١/٢ .

(٣) في الأصل (سلختها) تحريف .

(٤) انظر : الفوائد الضيائية ١٥/٢ ، ١٦ .

(٥) انظر : الأصول ١٤/٢ ، والمفصل ص١٠٤ ، وشرح المفصل ١٢١/٢ ، والكافية ص١٢٣ ، وقال المبرد : « وقد اجتمع النحويون على أنّ هذا لا يجوز ، واجماعُهم حجّة على من خالفه منهم، فعلى هذا تقول : هذه ثلاثة أثواب ، كما تقول : هذا صاحب ثَوبٍ ، فإن أردت التعريف قلت : هذه ثلاثة الأثواب ، كما تقول : هذا صاحب الأثواب ؛ لأنّ المضافَ إنّما يعرّفه ما يضاف إليه ، فيستحيل : هذه الثلاثة الأثواب ، كما يستحيل : هذا الصاحب الأثواب ... » اهـ .
انظر : المقتضب ١٧٥/٢ . وينظر : الإنصاف ٣١٢/١ ، وائتلاف النصرة ص٤٣ .
وقال الزمخشري في المفصل ص ١٠٤ : « وما تقبّله الكوفيون من قولهم : الثلاثةُ الأثواب ، والخمسةُ الدراهم ، فبمعزل عند أصحابنا عن القياس ، واستعمال الفصحاء » اهـ . وانظر : همع الهوامع ٢٧٥/٤.

الحال من « المائة » ، و « تُزجي » - بالزاي المعجمة والجيم - أي : يسوق، وهو فعلٌ مضارعٌ على صيغة المعلوم المذكور، وفاعله ضمير مستتر فيه راجع إلى العبد ، و « أطفالَها » منصوب على المفعولية ، أو على صيغة المجهول المؤنث ، و «أطفالُها» مرفوع على أنّه مفعول مالم يسم فاعله .

و « الضاربُ الرّجلِ » [حُمِل][1] على الوجه المختار في « الحَسَنِ الوَجهِ » ، وهو الجرّ بالإضافة ، وفيه وجهان آخران : رفع الوجه على الفاعلية ، ونصبه على التشبيه بالمفعول ، وإنّما كان الجرّ هو المختار؛ لأنّ الصفة ومعمولها*[2] مُعَرَفان باللاّم، فالرّفع يؤدي إلى خُلوّ الصفة من الضمير الذي يربطها بالموصوف ، فيلزم القُبح فيكون الجرّ أولى منه ؛ لوجود الضمير في الصفة حينئذٍ ، وأمّا النّصبُ فيؤدي إلى تعدية ماليس بمتعدٍ فلذلك اُخْتُيِرَ الجرُ، ووجه حمل « الضاربُ الرجلِ » بالجر على « الحسنِ الوجهِ» للشبه بينهما في كون المضافِ صفة ، والمضاف إليه [جنساً][3] معرّفَيْن بالألف واللاّم ، * وهذا الشبه مُقَصَوَّرٌ بين الضارب الرجلِ ، والحسن الوجهِ ، بخلاف « الضارب زَيْدٍ » ، فإنّه لا يجوز حمله على «الحسنِ الوجهِ » ؛ لعَدَمِ الشّبه بينهما بسبب تجريد المضاف إليه فيه عن الألف واللام *[4] .

(و) كذا : (الضاربك) فيمن قال : إنّه مضافٌ حمل (على ضاربك)[5] ، وإنّماحمل عليه / لأنّ « الضاربك » مثل « ضاربك » لا فرق بينهما إلاّ باللاّم ، والإضافة في « ضاربك » لازم من غير نظرإلى تخفيف بسبب الإضافة ؛ لأن سقوط التنوين في « ضاربك » لاتصال الكاف ، لا للإضافة إذ لوكان سقوطها بها؛ لكان ينبغى أن يتصور ذلك ، أو على وجه يكون الضمير منصوباً بالمفعولية ، ثم يضاف ، ويقال : « ضاربُك زَيْدٌ » كما يتصور: ضارب زَيْداً ، ثم يضاف ، ويقال : ضاربُ زَيْدٍ ، ولم يتصور « ضاربك » فعلم أنّها سقطت ؛لاتصال الكاف لا للإضافة ، وهذا العذر في جواز إضافة نحو : الضاربك ، إنّما يصحّ على قول

١٥٢/أ

---

(١) في الأصل (فحمل) وساقط من ٠ د) ولعل الصواب ماأثبته .

(٢) هنا ينتهى السقط الحاصل من (د) من قوله : (والألف) ص ٩٩.

(٣) في الأصل (حسا) وفى (د) (حسيّا) ولعل الصواب ما أثبته . وانظر : الفوائد الضيائية ١٧/٢، ١٨.

(٤) ما بين النجمتين ساقط من (د) .

(٥) انظر : شرح الكافية للرضي ٢٣٠/٢.

المبرد[١]، والرّماني[٢]، القَائلَيْنِ بأنّ الضّميرَ بعد ذي اللاّم من المشتقّ مفرداً كان ، أو مثنًى، أو مجموعاً ، مجرور بالإضافة .

وقال سيبويه [٣] : إنّ ذا اللاّم إذا لم يكن مثنًى ، أو مجموعاً ، على حده فهو منصوبٌ لاغير؛ لاعتباره المضمر بالمظهر ، فكما لا يجوز في « الضارب زيداً » إلاّ النّصبُ ، فكذا لا يجوز في « الضاربِك » إلاّ النّصبُ ؛ ولأنّ الوصف المقرون بـ « أل » لا يضاف عنده إلاّ لما فيه « أل » أو إلى مضاف لما فيه « أل » أو إلى مضاف إلى ضمير ما فيه « أل » ، والضمير ليس واحداً منها .

وقال بعضُ النّحويين [٤] : إنّ « الضاربَك » في الأصْلِ « ضارب[٥] إياك » للفصل بالتنوين، ثم لما أضيف حذف التنوين ، فصار الضمير المنفصل متصلاً ، فصار: ضاربك، وحصل[٦] التخفيف جداً ، فلا حاجة على قول سيبويه ، ولا على قولهم : إلى العذر المذكور في جواز إضافته .

(**والضارب *[٧] ذي المال**) بإضافة الصفة المقرونة بـ « أل » إلى « ذي » وإضافة « ذي » إلى المال المقرون بـ « أل » ، وإنّما جاز هذا التركيب في هذه المسألة حملاً على « الضارب الرّجل » ، وقد مرّ الكلام على « الضاربِ الرجلِ »[٨] فلا حاجة إلى إعادته هنا، (**كـ : الرجل الضارب غلامه**) بإضافة المضاف ، إلى ضمير ما فيه « أل » .

وهذا المسألة الأخيرة اُختلف فيها، ومَدْرَكُ الخلافِ ، هل يُنَزَّل الضمير العائد إلى مافيه « أل » منزلة الاسم المقرون بـ « أل » أم لا ؟ ، فالجمهور على الجواز ، والمبرد[٩] على المنع .

---

(١) انظر : السابق ، وينظر : الأصول ١٤/٢ ، وهمع الهوامع ٢٧٥/٤ .

(٢) انظر : المصادر السابقة .

(٣) انظر : الكتاب ١٨٢/١ (هارون) ونص قوله : « وقد يشبهون الشيء بالشيء ، وليس مثله في جميع أحواله ، وستـرى ذلك في كلامهم كثيراً ... ومثل ذلك في الإجراء على ما قبله : هو الضارب زَيْداً والرّجلَ ، لايكون فيه إلاّ النّصبُ ؛ لأنّه عَمِلَ فيهما عمل المنوّن » اهـ . وينظر : المصادر السابقة .

(٤) انظر : الفوائد الضيائية ١٨/٢ .

(٥) في (د) (الضارب) .

(٦) في (د) (وجعل) .

(٧) من هنا يبدأ السقط من (د) .

(٨) انظر : ص ٩٩ ، ١٠١ .

(٩) انظر : المقتضب ١٦١/٤ ، وهمع الهوامع ٢٧٤/٤ فما بعدها .

(**فيوصف بها**) ، أي : بالإضافة اللفظية المنكَّرة ؛ (**لكَوْنِها لا تُفيد تعريفاً، نحو**) قوله تعالى[١] : ﴿ **هَدْيا بَالِغَ الكَعْبَةِ** ﴾ فـ « هَدْياً » نكرةٌ منصوبةٌ على الحال ، و « بالغ الكعبة » صفتُها، فلو أفادت تَعريفاً لزم وصف النكرة بالمعرفة وهو لايجوز .

[الإضافة المعنوية]

(**والإضَافةُ المَعْنَوِيَّةُ غَيْرُها**)، أي : غير اللّفظيّة ، (**مُضَافُهَا نَكِرَةٌ**)، أي: مجرد عن التّعريف ؛ لأنّه يُشترط فيها أن يتجرّدَ المضافُ ، وهو الاسم الأول عن التعريف، فإن كان معرّفاً باللاّم نُزع اللاّم منه ، وإن كان [عَلَمًا نكر][٢] بأن يجعلَ وَاحدًا من جُملةٍ مَنْ سُمِي بذلك الاسم .

وتجويز الكوفية (٣) : « الثلاثةُ الأثوابِ » وشبهه ، من العدد المعرّف باللاّم المضاف إلى معدوده ، نحو : « الخمسةُ الدراهمِ » ، و « المائةُ الدِّينار» ، ضعيف هذا التجويز؛ لعدم جواز : « الخَاتَمُ الفِضَّه » مع أنّ المضاف والمضاف إليه هنا واحدٌ ، وبعدم / النقل عن الفصحاء ؛ لنقلهم[٤] ذلك عن قومٍ غير فصحاء ، وأمّا ماجاء في الحديث من قوله (٥) : « الألف دينار (٦) » ، فعلى البدل دون الإضافة . ١٥٣/أ

(**ثُمَّ هِيَ**) ، أي : الإضافة المعنوية (**فِي غَيْرِ جِنْسِهِ**) ، أي : المضاف بمعنى اللاّم المُخَصِصَة تحقيقاً ، نحو : يَدُ زَيْدٍ ، ولو لم تظهر اللاّم في اللفظ وتقديراً ، بمعنى أنّه لا يصحّ التلفظ بها، وإن كانت مرادة معنى نحو : زيد عند عمروٍ ومع خالدٍ ، فإضافة

---

(١) سورة المائدة الآية (٩٥) .

(٢) في الأصل (نكرة) ولعل الصواب ما أثبته ، وانظر الفوائد الضيائية ٩/٢ .

(٣) انظر : الأصول ١٤/٢، وشرح المفصل ١٢١/٢، والكافية لابن الحاجب ص١٢٣، وشرح الكافية للرضي ٢٠٦/٢.

(٤) أي : نقل الكوفيين عن غير الفصحاء .

(٥) انظر : صحيح البخاري ، كتاب الكفالة ، باب الكفالة في القَرْضِ والدُّيون بالأبدان وغيره ، المجلد الثاني ١٢٥/٣ ط ـ المكتبة الفيصلية مكلة المكرمة ، وفيه : « ... فانصرف بالألف الدينار راشداً» وانظر : الفوائد الضيائية ١٢/٢ .

(٦) انظر : صحيح البخاري ٢/ ٨٠١ ، ٨٠٢ ، الحديث رقم (٢١٦٩) تحقيق مصطفى ديب البغا، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ ـ ١٤٨١م ، دار القلم ، دمشق بيروت .

« عند » و« مع » بمعنى اللاّم ، وإن لم يحسن إظهارها في الكلام عند النّطق بها ، كما أنّ من [التمييز][١] ماهو بمعنى « من » وإن لم يحسن التلفظ بها ، كـ : عشرين درهما ، (**و طاب محمد نفساً ، كـ : غلام زَيْدٍ**) مثال للإضافة (**بمعنى اللاّم**)، أي : غلام لزيد ، ومثله : يومُ الأحدِ ، ومضارعُ مصر، و : ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾[٢]، فإنّ الإضافة في الجميع بمعنى ، (**وكذا : جميعُ القَوْمِ ، وعينُ زَيْدٍ ، وبعض القومِ**) ، فإنّ الإضافة فيه أيضاً بمعنى اللاّم .

والمؤلّف في هذا موافقٌ لابن جنى والشّلوبين [٣]، فإنّهما ذهبا إلى أنّ الإضافة اللفظية بمعنى اللاّم ، وقد مثل المؤلّف بها في هذا القسم ، وضابط هذه الإضافة التى بمعنى اللاّم أن يكون الاسم الثّاني غير الأول معنًى ، وإنّما قلنا إنّ الثاني غير الأول معنًى ؛ ليدخلَ فيه مثل : غلام الْغلامِ ، وزَيْدُ زَيْدٍ ، فإنّ الأول لفظه لفظ الثّاني ، وهو غيره في المعنى .

(**و بمعنى « من » المبيّنة في جنسه**) ، أي : جنس المضاف الصادق عليه ، وعلى غيره بشرط أن يكون المضاف أيضاً صادقاً على غير المضاف إليه (**كـ : خاتَمُ فضةٍ**)، فإنّه يصدق على «الخاتم » أنّه « فضة » حين الإضافة ؛ لأنّ اسم الجنس يصدق على النّوع[٤] (**ومثله : باب ساجٍ وثوبُ خَزٍّ**)، فكلّ إضافةٍ كان الأول فيها من الثّاني ، والثّاني جنس للأول ، فهي بمعنى « من » .

(**قيل**) والقائل الشيخ عبدالقاهر الجرجاني [٥]، وابن مالك [٦] وجماعة قليلة[٧] (**و بمعنى « في » [في][٨] ظرفه**) ، أي : [في] ظرف المضاف ، (**كـ : قتلى الطّف**) ، أي : في الطّف من قوله :

---

(١) في النسختين (التميزات) والصواب ماأثبته .

(٢) سورة الفاتحة ، الآية (٤) .

(٣) انظر : اللمع فى العربية ص١٣٦ ، وشرح المقدمة الجزولية ٨٤٢/٢ ، ٨٤٣ ، والتصريح على التوضيح ٢٦/٢ .

(٤) انظر : أوضح المسالك ٨٦/٣ .

(٥) انظر : العوامل المائة النحوية ص٣٠٥ .

(٦) انظر : شرح التسهيل ٢٢١/٣ .

(٧) منهم : نور الدين الجامي . انظر : الفوائد الضيائية ٦/٢ .

(٨) زيادة يقتضيها السياق ، وقد أثبتها من شرح الكافية للرضي ٢١٩/٢ .

[٣٧] (أَلاَ إنّ قَتْلَى [الطّفِّ][١] مِنْ آلِ هَاشِمٍ
أَذَلَّتْ رِقَابَ المسْلِمِين فَزَلَّتْ) [٢]

(وَمِنْهُ) قولهم [٣] : (فُلانٌ ثَبْتٌ [الغَدَر])[٤] ، أي : في [الغدر][٥] ، وهي الأخَاديد ، والمواضعُ الخَشِنَةُ ذات [الحفر] فضرب مثلاً لمن هو ثابت الرأي في الأمور، ومعناه : إنّ ثُبُوتَ الْقَدَمِ في الأماكن ذات الأخذود ، وهي الشقوق والحفر وغيرها من الأماكن التي تَزِلُّ فيها القدم ، يفهم منه أنّ ثبوتَها في غير تلك من الأرض السهله أحرى وأجدر ، وذلك أنّ من ثبت قدمه في أمرٍ صَعبٍ ، فهو فيما هو أسهل أثبت .

(وهو) ، أي : كون الإضافة (بمعنى « في » قَلِيلٌ) في استعمالاتهم ، وقد ترجع هذه الإضافة ، وهي الّتي بمعنى « في » إلى لام الاختصاص ، فإنّ معنى : ضَرْبُ اليَوْمِ ، [ضَرْبُ][٦] له اختصاص *[٧] باليوم بملابسة * الوقوع فيه ، وهو مختار الرضي[٨] .

---

(١) في الأصل (اللطف) وساقط من (د) والصواب ما أثبته . انظر : معجم البلدان (طفف) ٣٦/٤

(٢) البيت من الطويل ، وهو لأبى دَهْبل الجمحى فى ديوانه ص٦١ ، وروايته فيه :

وإنّ قتيل الطّف من آل هَاشمٍ أذل رِقَاباً من قُريشٍ فَذلّت

وانظر : معجم البلدان (طفف) ٣٦/٤ ، والطّفُّ : أرض من ضاحية الكوفة فيها كان مقتل الحسين ابن على رضي الله عنهما .

(٣) انظر : مجمع الأمثال ١/ ٢٧٣ ، وارتشاف الضرب ٥٠٢/٢ .

(٤) في الأصل (العار) وساقط من (د) ولعل الصواب ماأثبته .

(٥) في الأصل (العدل) وساقط من (د) ولعل الصواب ماأثبته .

والغدر : المكان الصلب ، والمواضع الظّلِف الكثير الحجارة ، ينظر : اللسان (غدر) ١٠/٥ .

(٦) في الأصل (صرف) وساقط من (د) ولعل الصواب ماأثبته .

(٧) وهنا ينتهى السقط الحاصل في (د) من كلمة (ذي) .

(٨) انظر : شرح الرضي على الكافية ٢١٩/٢ .

وذهب الجمهور[١] إلى أنّ الإضافة قسمان : بمعنى اللاّم ، و بمعنى* [٢] « من » ولا ثالث لهما ، وما أوهم معنى « في » فهو على معنى اللاّم مجازاً .

وذهب أبو الحسن[٣] إلى أنّ الإضافة لا تكون إلاّ بمعنى اللاّم على كلّ حالٍ / وكان يُقَدِّر في: ثَوبُ خَزٍّ ونحوه ، ويقول : الثوب مسمّى الخز كما هو أصله[٤] . ١٥٤/أ

(**وتفيد**) ، أي : الإضافة المعنوية (**تعريفاً**) ، أي : تعريف المضاف (**بمعرفة**) ، أي : مع معرفة نحو : غلام زيدٍ ؛ لأنّ الهيئة التّركيبيّة في الإضافة المعنويّة موضوعةٌ للدّلالة على معلوميّة المضاف ، لا أنّ نسبة أمر إلى معين تستلزم معلومية المنسوب ، ومعهوديته ، فإنّ ذلك غير لازم كما لايخفي على ذي لبٍّ وبَصِيرَة ، لايقال : إنّه إذا قيل : جاء ني غلام زَيْدٍ ، من غير إشارة إلى واحدٍ معيّنٍ ، فلا يكون هيئةُ التّركيبِ الإضافي موضوعةً لمعلوميةِ المضافِ إليه ؛ لأنّا نقول : هذا لايضرّ كما في المعرّف باللاّم ، فإنّه في أصل وضعه لواحدٍ معيّن ، ثم قد يستعمل بلا إشارة إلى معيّن ، كما في قول رجلٍ من بني سلول :

[٣٨] ولقد أمرُّ عَلَى اللّئِيمِ يسُبُّنِي [٥]

[ما لا يتعرف بالمضاف في الإضافة المعنوية]

(**و**) ذلك على خلاف وضعه (**إلاّ باب « مثل » و « غير »**) ، فإنّه لايجري [فيهما][٦] هذا الحكم المذكور ؛ لأنّ إضافة « مثل » و « غير» لا تفيد التعريف ، وإن كانامع المضاف إليه المعرفَة لشدّة توغلهما في[٧] الإبهام (**إلاّ إذا اشتهر**) المضاف (**بها**) ، أي : بالمماثلة أو المغايرة أعني مماثلة شَيءٍ من الأشياء ، كما يأتي بيانه .

---

(١) انظر : التصريح على التوضيح ٢٦/٢ .

(٢) ما بين النجمتين ساقط من (د) .

(٣) وهو : أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن يوسف الكتامي المعروف بابن الضائع ، توفي سنة ٦٨٠هـ ترجمته في بغية الوعاة ٢٠٤/٢ . وانظر رأيه في : الارتشاف ٥٠٢/٢ ، والهمع ٢٦٧/٤ . ونسبه صاحب التصريح إلى ابن الصائغ ٢٦/٢ ، وهو « أبو الحسن ، محمد بن عبدالرحمن » وترجمته في ص ٢٤ .

(٤) انظر : همع الهوامع ٢٦٧/٤ .

(٥) هذا صدر بيتٍ من الكامل وعجزه :

فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ لايَعْنِينِي

نسبه سيبويه فى الكتاب ٢٤/٣ (هاورن) لرجل من بنى سلول ، ومنسوباً لشَمربن عمرو الحنفىّ في الأصمعيات ص١٢٦ ، وبلانسبة في : الخصائص ٣٣٠/٣، ٣٣٢ ، وشرح الرضي على الكافية ٢١٥/٢، وأوضح المسالك ٣٠٦/٣ وشرح الفريد ص٤٧٢ .

(٦) زيادة للتوضيح .

(٧) في (د) (على) .

أو مغايرة المضاف إليه (**أو الحصر**) جهات المماثلة ، و المغايرة ، وذلك بأن يكون المضاف إليه المعرّف له ضدّ واحد، يعرف بقَرينةٍ (**كـ : عليك بالحركة غير السكون**)، فيتعرّف بالإضافة ، ومنه قوله تعالى[١] : ﴿ غَيْرِ المَغْضُوبِ عَلَيْهِم ﴾ ، فإنّه صفة لـ ﴿ الّذينَ أَنْعَمْتَ ﴾[١]؛ لأنّه ليس للمنعم عليهم ضدّ غير المغضوب عليهم .

قال أبوالبقاء :[٢] « إن[٣] أريد بـ « غير» المغايرة من كلّ وَجهٍ تعرفت بالإضافة » ومَثَّل بالمثال المذكور، « وإذا أريد بها غير ذلك لم تتعرّف ؛ لأنّ المغايرة بين الشيئين لا تخص وجها بعينه فجعل المقتضى للتعرّيف وقوعَها بين متضادّين كما بيناه .

وإذا كان للمضاف إليه « مثلٌ » واشتهر بمماثلته[٤] في شيء من الأشياء كـ « العلم والشجاعة » فقيل له : جاء مثلك كان معرفةً إذا قصد الذي يماثله[٤] [في] الشَّيْءِ الفلاني .

واعلم أنّه يدخل في باب « مثل » و« غير» ما كان بمعناهما[٥] وهو : شبْهك ، و [خِدْنُك][٦] ، و [تَربُك][٧] ، وهدّك[٨] ، وحسبك ، ونحوك[٩] .

[فائدة الإضافة المعنوية]

(و) [تفيد][١٠] الإضافة المعنويّة (**تخصيصاً**) ، أي : تخصيص المضاف (**نَكِرةً**)، أي : مع مضاف إليه نكرة ([**كغُلَامِ رَجُلٍ**])[١١] فـ « غلام »[١٢] قبل الإضافة نكرةٌ خاليةٌ عن التخصيص ، فلما أضيف إلى النكرة تخصص بها ، والمراد بالتخصيص : مالا يبلغ درجة التعريف ، فإنّ غلام رَجُلٍ أخص من غلامٍ ، ولكنّه لم يتميز بعينه كما يتميّز غُلَام زَيْدٍ به .

---

(١) سورة الفاتحة الآية (٧) .
(٢) انظر : التبيان في إعراب القرآن للعكبري ص٨ ، واللباب ٣٨٩/١ ، والتصريح ٢٧/٢.
(٣) في (د) (إذا) .
(٤) في (د) بمماثلة) .
(٥) انظر : شرح شنور الذهب ص ٣٢٧، ٣٢٨ .
(٦) في النسختين (حديك) ولعل الصواب ماأثبته . ومعنى خِدْنك : صاحبك .
(٧) في الأصل (بربك) وفى (د) (يريك) ولعل الصواب ماأثبته .
(٨) في (د) (ويهدك) .
(٩) في (د) (ونحوه) .
(١٠) في النسختين (يفيد) بالياء .
(١١) ساقط من النسختين ولعل الصواب ما أثبته
(١٢) في (د) (فعلاً) خطأ من الناسخ .

(ولا يضاف مُضَافٌ) ؛ لأنّ ألغَرَضَ من ألإضَافَةِ التّعريفُ ، أو التّخصيص، أو التّخفيف إن حصل بالمضاف إليه الأول كان المضاف إليه الثاني ضائعاً، وإن لم يحصل كان الأول ضائعاً /؛ ولأنّ الإضافه إذا كانت مفيدة ماهو الغرض منها؛ كانت الإضافة إلى كلٍّ واحدٍ منهما[1] مغنية عن الإضافة إلى الآخر، فيلزم أن يكون المضاف محتاجاً إليهما عند كونه مستغنياً عنهما . ١٥٥/أ

[حكم إضافة صفة إلى موصوفها ، وموصوف إلى صفته]

(ولا) تضاف (صفة إلى موصوفها) كـ : فَاضِلُ رَجُلٍ ، (و بالعكس)، أي : ولايضاف موصوف إلى صفته ، كـ : رَجُلٌ فاضِلٌ ؛ لأنّ الغَرَضَ من الإضافةِ التّعريفُ والتّخصيصُ ، والشّيْءُ لايتعرف بنفسه ولايتخصص .[1]

(ولا) يضاف (المتساويان) في العموم والخصوص ، سواء كانا مترادفين ، (كـ : ليْث وأسد) في « الأعيان والجثث » (وحَبْسٍ ومَنْعٍ) في المعاني والأحداث، أو غير مترادفين ، بل متساويين في الصِّدق والكذب ، كـ « الإنسان » و « الناطق » ، فلا يقال : ليثُ أسدٍ ، وحَبْسُ مَنعٍ ، بإضافة أحدهما إلى الآخر ؛ لأنّ القصدَ بالإضافةِ المعنويةِ : تخصيص المضاف أو تعريفه بالمضاف إليه، ويكون المضاف مساوياً للمضاف إليه في ذلك التخصيص أو التّعريف الحاصل في المضاف إليه موجوداً في المضاف .

[إضافة العام إلى الخاص]

(وعين الشيء) مما أُضيف فيه العام إلى الخاص (مختصٌ) ، أي : يصير المضاف فيه خاصاً بسبب إضافته إلى المضاف ، ولايبقى على عمومه ، سواء أفادت الإضافة التعريف أم التّخصيص ، ولاشكّ أنّ مفهوم « العين » أعم من مفهوم « الشّيء »، فلم يكن مساوياً له في العموم والخصوص ، فجازت الإضافة ؛ لانتفاء المساواة المانعة

---

(١) في (د) (منها) .

انظر هذه المسألة في الإنصاف ٤٣٦/٢ ، وانظر : ائتلاف النصرة ص٥٤ .

(٢) انظر : الإنصاف ٤٣٦/٢ ، و ائتلاة النصرة ص٥٤ .

منها، فإن لفظَ « العين » كما يكون للشيء ، فقد يكون للعضو الباصر، ولعين الماء ، وغير ذلك [١]، (كـ : كلّ الدراهم) ، أي : مثل كلّ الدراهم ، فإنّه مختص أيضاً، وإضافته من إضافة العام إلى الخاص ، فيصر المضاف فيه أيضاً خاصاً بسبب إضافته إلى المضاف إليه ، وإنّما جاز ذلك ، لأنّ الأولَ منهما ليس [مساويا للثاني][٢] في العمومِ والخصوصِ ، لأنّ مفهومَ الأولِ أعمٌّ من جهةٍ ؛ وذلك لأنّ « كلاً » موضوع لجميع أجزاء الأشياء ، ومجموع الأجزاء قد يكون للدراهم ، ولكلّ شيءٍ ذي أجزاء بخلاف الدراهم .

واعلم أنّ مذهب الكوفيين جواز إضافة الصفة إلى موصوفها ، والموصوفُ إلى صفته، وأنّ مذهب البصريين منع ذلك بالكلية [٣] ، لما يلزم فيه من إضافة الشيء إلى نفسه ، وهو محال ، وما سمع مما يُوهِمَ شيئاً من ذلك يؤول كما يأتي بَيَانُه .

ومذهب البصريين هو المختار وهو الراجح عند المؤلف ولهذا انتصر للبصريين، فقال : (وأمّا « حبةُ الرُّمانِ العطار » ، و « بقلةُ[٤] الحمقاء » و بابُ جَردُ قطيفةٍ[٥] ، و « دارِ الآخرةِ » و « زَيْدِ بطةَ ، مؤولٌ)[٦]، فـ « حبّةُ الرّمان العطار» مؤولةٌ ، وتأويلها بأن يُقدّر موصوفٌ مضافٌ إليه المذكورة .

و « بقلةُ الحمقاء » مُؤولةٌ بـ « بقلة / الحبةِ الحمقاءِ ، فالحمقاءُ : صفةٌ للحبّة لا للبقلة ، وسُمِيَت حمقاءَ ؛ لأنّها تنبت في مجاري السّيول ، فيمرّ السيل بها، فيقطعها، [فتطؤها][٧] الأقدام .[٨] ١٥٦/أ

---

(١) انظر: لسان العرب (عين) ٣٠١/١٣ فمابعدها .

(٢) في النسختين (ليس مساو الثاني) والصواب ماأثبته .

(٣) انظر : الإنصاف (مسألة ٦١) ٤٣٦/٢ ، و إئتلاف النصرة ص٤٥ ، وينظر : شرح المفصل ١٠/٣ ، والكافية ص١٢٥، وشرح الكافية للرضي ٢٢٣٨ ، والفوائد الضيائية ٢٠/٢ ، والتصريح على التوضيح ٣٣/٢ .

(٤) قال ابن منظور : « البقلة : الرِّجلة وهى البقلة الحمقاء ، ويقال : كل نبات اخضَرّت له الأرض فهو بقلٌ » انظر اللسان (بقل ٦١/١١) .

(٥) القطيفة : دِثارٌ مُخْمل ، وقيل : كساء له خَمْل والجمع : القطائف . انظر : السابق (قطف ٢٧٦/٩) .

(٦) انظر : شرح القمولى على الكافية ٣٧/٢ فمابعدها ، والفوائد الضيائية ٢٠/٢ فمابعدها

(٧) في الأصل (فتطأها) وفي (د) (فتطاوها) ولعل الصواب ما أثبته . و « وطىء الشيء يطؤه وطأً : داسَه » انظر : لسان العرب ١٩٥/١ .

(٨) انظر : شرح الكافية للرضي ٢٤٤/٢

وَ « جَرْدُ قَطيفَةٍ » يؤول[١] [لأنّهم][٢] حذفوا « قَطيفَة » من قولهم : « قَطيفَةٌ جَرْدٌ » ، حتى صار كأنّه اسم غير صفة ، فلما قصدوا تخصيصه ؛ لكونه صَالحاً بأن يكون « قَطيفَة » وغيرها ، مثل : « خَاتَم » في كونه صَالِحاً بأن يكون « فِضّة » وغيرها ، أضافوا إلى جنسه الذي يتخصص[٣] به ،[٤] كما أضافوا « خاتماً » إلى فِضّة فليس إضافته إليها من حيث إنّه صفةٌ لها ، بل من حيث إنّه جِنسٌ مُبهمٌ[٥] أضيف إليها للتخصيص .[٦]

و « دَارُ الآخرَة » مُؤَوَّلٌ بـ « دَارِ [الحَياةِ][٧] الآخرَةِ ، و « زَيْدُ بطةَ » مؤولٌ بحمل أحدهما على اللفظ ، والآخر على المدلول ، فكأنّك[٨] إذا قلتَ : جاء ني زَيْدُ بَطةَ ؛ قلتَ : جاء ني مدلول هذا اللّفْظ ، ولم يقولوا : بَطّةُ زَيْدٍ ؛ لأنّ مرادَهم بالإضافة التّوضيحُ ، واللّقبُ أوضحُ من الاسْمِ - غَالِباً -[٩] ، فالمضاف هنا ليس مضافاً إلى صفته ، بل هو مضاف إلى محذوف هو الموصوف بهذه الصّفات ، كما تبيّنَ ، لا يقال : إنّ الحذفَ للموصوف ، وإقامة الصّفةِ مُقَامَهُ خِلافُ الأصْلِ ؛ لأنّا نقولُ : الأصْلُ في الإضافة هي الحقيقة فلا تتحقق إلاّ بتقدير مَوصُوفٍ مَحذُوفٍ .

[تقديم المضاف إليه على المضاف]

(ولا يتقدّم مضاف إليه) على مضاف ، كما لايجوز أن يُقدّم معمول مضاف إليه على مضاف ، وإنّما امتنع تقديم المضاف إليه على المضاف ؛ لأنّه كالجزء الثاني من كَلمةٍ وَاحدةٍ .

---

(١) في (د) (مؤول) .

(٢) في النسختين (بأنّهم) والتصويب من العباب لوحة ١٧٤ ؛ لأنّ النص منقول منه .
وانظر : شرح التسهيل ١٣١/٢ ، والتصريح على التوضيح ٣٣/٢ ، ٣٤ .

(٣) في (د) (يختص) .

(٤) انظر المصادر السابقة .

(٥) في (د) (منهم)

(٦) في (د) (التخصيص) .

(٧) مكانه في الأصل بياض يقدّر بكلمة ، وغير موجود في (د) ولعل الصواب ماأثبته .

(٨) في (د) (فإنك) .

(٩) انظر : شرح الكافية للرضي ٢٤٠/٢ ، والفوائد الضيائية ٢٢/٢ .

[الفصل بين المضاف والمضاف إليه]

(**ويفصل بينهما**) ، أي : بين المضاف والمضاف إليه (**بظرف في شعر كثيراً**)[١] ، أي : في الكثير * من الشِّعر*[٢] ؛ لأنَّهم اتسعوا في الظُّروفِ مالم يتسعوا في غيرها (**كقوله** :

[٣٩] للّهِ دَرُّ - اليَوْمَ - مَنْ لا مَها)[٣]

بجر « من » لإضافة[٤] « در » إليها ، وفصل بينهما بالظرف ، وهو « اليوم » ، و مثله قول أبي [حيّة][٥] النّميريُّ :

[٤٠] كَمَا خُطَّ الكتاب بكفٍّ - يَوْماً - يَهُودِيٍّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ[٦]

فأضاف « كفّ » إلى « يهوديٍّ » وفصل بينهما بالظرف وهو أجنبي ؛ لأنّه ليس معمو لَهُ[٧] . (**وَ**) يفصل بينهما (**بِقَسَمٍ في سَعَةٍ**) بفتح السِّين ، وهي النثر (**قليلاً**) ، أي : في القَليل من الكلام (**كـ : هُوَ غُلامُ - وَاللَّه - زَيْد**)، بجرّ « زَيْدٍ » بإضافة « الغلام » إليه ، وفصل بينهما بقسم * (**حكاه الكسائي**)*.[٨] [٩]

---

(١) انظر : الإنصاف ٤٣٧/٢ ، والتصريح على التوضيح ٥٧/٢ ، همع الهوامع ٢٩٤/٤

(٢) ما بين النجمتين ساقط من (د) .

(٣) هذا عجز بيتٍ من السريع ، وصدره :

لمّا رَأَتْ سَاتِيدَمَا اسْتَعْبَرَتْ

وهو لعمرو بن قميئة في ديوانه ص١٨٢ ، وانظر : الكتاب ١٧٨/١ (هاورن) ، والمقتضب ٣٧٧/٤ ، ومجالس تعلب ص١٥٢ ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٣٦٧/١ ، ومعجم البلدان ١٦٨/٣ .
و (ساتيدما) : اسم جبل [بالهند] ، يقال : سمى بذلك ؛ لأنه ليس من يوم إلا ويُسفَكُ عليه دم ، كأنهما اسمان جعلا اسماً واحداً . انظر : اللسان (دمى ٢٧١/١٤). و (استعبرت) : بكت وجرت دمعتها من وحشة الغربة وبُعدها عن أراضي أهلها ، انظر : السابق (عبر٥٣٢/٤) .

(٤) في (د) (بإضافة) .

(٥) في النسختين (دحية) و الصواب ماأثبته ، واسمه : الهيثم بن الربيع . انظر ترجمته في : الشعر والشعراء ص ١٨٠ ط ـ عالم الكتب .

(٦) البيت من الوافر ، وهو منسوب لأبي حيّة النميرى في : الكتاب ١٧٩/١ ، والإنصاف ٤٣٢/٢ ، وانظر : المقتضب ٣٧٧/٤، والخصائص ٤٠٥/٢ ، وشرح المفصل ١٠٣/١ ، ضرائر الشعر للقيرواني ص ٤٠ ، وهمع الهوامع ٢٩٥/٤، والخزانة ٢١٩/٤ . ومعنى (يزيل) : يفرق

(٧) في (د) (معمولاً له) وكلاهما صواب .

(٨) مابين النجمتين ساقط من الأصل .

(٩) انظر : شرح التسهيل ٣/ ١٩٤ ، وارتشاف الضرب ٥٣٥/٢ .

وحكى أبو عبيدة [١] « إنّ الشاه [لتجترّ][٢] فتسمع صوتَ - والله - رَبِّها ، وحكى الأنباري[٣] : هذا غُلامُ - إن شاء الله - ابْنِ أَخِيك ، بجرّ « ابن » بإضافه « الغلام » إليه وفصل بينهما بالشرط وهو : « إن شاء الله » (**وقوله**) وهو الفرزدق :

[٤١] يَامَنْ رأي عارضاً أُسَرّ بِهِ (**بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجَبْهَةِ الأَسَدِ**) [٤]

محمول (**على الحذف**) ، أي : على حذف مضاف إليه من الأول ، * أي *:[٥] بين ذراعَيْ الأسد وجبهةِ الأَسدِ[٦] ، فاكتفي بدلالة الثاني على الأول عنه ؛لأنّه مثله لفظاً ومعنًى، وهذا مذهب أبي العباس المبرد .[٧]

و « ذراعا الأسَدِ » : كوكبان نَيِّران ينزلُهما القمر،[٨] و « جبهة الأسدِ » أربعة أنجم من منازله ، والمنادى في البيت محذوف ، أي : ياقوم / من رأى البيت . ١٥٧/أ

[حذف المضاف إليه]

(**وقد يُحذَف**) المضاف إليه (**ويُبنَى المضاف [على الضَّمِّ كـ : قبلُ وبعدُ]**[٩]) من الظّروف المبهمة ، وحذف المضاف إليه مع الأسماء التّامّة في كلامهم ، ومع غيرها ، كـ « قبلُ » ، و « بعدُ » قُلِيلٌ ، ولهذا أتي بلفظة « قد » المُشْعِرَةِ بالتقليل مع المضارع .

---

(١) انظر : الإنصاف ٤٣١/٢ ، والحديث النبوي في النحو العربي ، للدكتور محمود فجال ص٢٣٧.

(٢) في النسختين (لتنحر) ولعل الصواب ماأثبته ، وانظر : همع الهوامع ٢٩٥/٤ .

(٣) لم أقف عليه فيما اطلعت من كتبه ، لكنه ورد في : التصريح على التوضيح ٥٨/٢ .

(٤) البيت من المنسرج ، وهو في ديوانه ٢١٥/١ (الجمع والتعليق عبداللع الصاوى) وانظر : الكتاب ١٨٠/١(هارون) ، والمقتضب ٢٢٩/٤ ، والخصائص ٤٠٧/٢ ، وشرح المفصل ٢١/٣ ، وشرح التسهيل ٢٤٩/٣ والمقاصد النحوية ٤٥١/٣ .

والعرض : السّحاب المُطِلّ يعتَرض في الأُفُقِ . انظر : اللسان (عرض ١٧٤/٧) .

(٥) ما بين النجمتين ساقط من (د) .

(٦) في (د) (وجبهته) .

(٧) انظر : المقتضب ٤/ ٢٢٩ .

(٨) انظر : لسان العرب (ذرع ٩٦/٨)

(٩) في الأصل (بضمٍّ وقبلُ) و غير واضح فى (د) ، ولعل الصواب ماأثبته .

وقال ابن عصفور[١] : ولا يقاس إلاّ في مُفردٍ مضافُه زمانٍ ، (**أو يحفظ حاله**)[٢]، أي : حال المضاف إليه ، ويبقى بلا تنوين ، (**كقِرَاءَةٍ**) وهي قراءةُ ابْنِ محيصن[٣] :﴿ **فلا خَوْفُ عليهم** ﴾[٤] بضمِّ الْفَاءِ من غير تنوين على الإهمال ، أي : فلا خوف شيء عليهم .

وأمّا قراءة يعقوب[٥] : ﴿ فلا خَوْفَ ﴾ بفتح من غير تنوين[٦] فعلى الإعمال ، (**و**) كقولهم : (**خُذْ**[٧] **نِصْفَ وَرُبْعَ ماحصل**) ، والأصل : خُذْ نِصْفَ ماحصل ، و ربعَ ماحصل ، فحذفوا « ماحصل » الأول المضاف إليه « نصف » لدلالة « ماحصل » الثّاني المضاف إليه « ربع » ، وأبقوا المضاف الأول وهو « نصف » على حاله ، فلم ينوّن ؛ لأنّ المضافَ إليه مَنْوِيّ لفظُهُ ، وعطف عليه « ربع » وهو اسمٌ مضافٌ ، عَاملٌ في « ما حصل » الجرّ بالإضافة ، و « ماحصل » المذكور مثل[٨] « ماحصل » المحذوف لفظاً ومعنًى .

---

(١) انظر : المقرب ص٢٣٦ ، ونصّ قوله : « ويجوز خذف المضاف إليه بقياس إذا كان مفرداً وكان المضاف اسم زمان ، فإن كان المحذوف معرفة بنيت اسم الزمان على الضّمّ ، قال الله تعالى :(لله الأمرُ من قبلُ ومن بعدُ) » .

(٢) قال ابن عصفور : « إلاّ أن يكون المضاف بعد الحذف على هيئة قبل الحذف نحو قولهم : قطع اللّه يدَ ورِجْلَ مَنْ قالها ، التقدير : قطع اللّهُ يد من قالها ورجله ، فحذف الضّمير ، وأُقحِمَ المعطوف بين المضاف والمضاف إليه ، وحذف التنوين من (يد) لإضافته إلى (مَنْ) وحذف من (رِجْل) ؛ لأنّه مضاف إلى (مَنْ) في المعنى ، وبمنزلة المضاف إليه في اللفظ » اهـ .

انظر : المصدر السابق ص٢٣٦ ، ٢٣٧ .

(٣) وهو : محمد بن عبدالرحمن المعروف بابن محيصن توفى بمكة المكرمة سنة ١٢٣ . ترجمته في غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزرى ١٦٧/٢ . وانظر قراءته في : الاتحاف ص ١٣٤، ١٣٥، ١٤٥ .

(٤) سورة البقرة الآية (٣٨) وفي غيرها .

(٥) وهو : أبو محمد يعقوب بن إسحاق بن زيد الحضرمي ، قارئ أهل البصرة في عصره توفي سنة ٢٠٥ هـ ، وقيل سنة ١٨٥ هـ . ترجمته في : معرفة القراء الكبار ص١٥٧ ،

(٦) انظر : الاتحاف ص ١٣٤ ، ١٣٥، ١٤٥ .

(٧) في (د) (حذف) تحريف .

(٨) في الأصل (ومثل) بزيادة الواو .

(و ينوّن) ، أي المضاف ، ويبقى إعرابه وهو الغالب نحو [١] : ﴿ وَكُلاً ضَرَبْنَا لَهُ الأَمْثَالَ ﴾ من ألفاظ الإحاطة ،(و) نحو[٢] : ﴿ أَيّاً مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءُ الحُسْنَى ﴾ من أسماء الشروط .

(والمضاف يُنْقل إعرابه) إلى المضاف إليه بعد حذفه ، وهو في ذلك على قسمين : سَمَاعيٌّ وقِيَاسيٌّ ، فالسَّمَاعيُّ : مايصح استبداد القائم مقام المضاف بالإعراب والمعنى ، كقول عمر بن أبي ربيعة .

[٤٢] لا تَلُمْنِي عَتِيقُ حَسْبِي الَّذِي بِي إنّ بِي يَاعَتِيقُ مَا قَدْ كَفَانِي [٣]

أراد : يابن أبي عتيق .

وألْقِيَاسيُّ : مالايصح فيه ذلك ، وهو إمّا فاعلٌ نحو [٤]:﴿ وجَاءَ رَبُّكَ ﴾، أي :أمرُ ربِّك ، أو نائبٌ عن الفاعل ، نحو [٥] : ﴿ و نُزِّلَ المَلاَئِكَةُ تَنْزِيلاً ﴾ أي : نزول الملائكة ، قاله ابن جني[٦] والدَّرَكُ عليه ، أو مبتدأٌ ، نحو [٧] : ﴿ ولكن البِرّ من آمن بالله ﴾، *أي : بِرّ مَنْ آمن بالله *[٨] ، أو خبرٌ عن المبتدأ، نحو :

[٤٣] شرُّ المَنَايَا مَيْتٌ بَيْنَ أَهْلِه [٩]

أي :« مَنِيَّةُ[١٠] ميِّتٍ ، أو مفعولٌ به، (نحو :[١١] ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾)، أي :أهلَ

---

(١) سورة الفرقان الآية (٣٩) .

(٢) سورة الإسراء الآية (١١٠) .

(٣) البيت من الخفيف ، وهو فى ديوانه ص ٣٧٨ ، وانظر : الارتشاف ٢/ ٥٢٩ ، والتصريح ٢/٥٥.

(٤) سورة الفجر الآية (٢٢) وفى الأصل (وجاء رجل بك) وهو تحريف .

(٥) سورة الفرقان الآية (٢٥) . أي : بضم النون وكسر الزاي خفيفة في (ونُزِلَ) مبنيّاً للمفعول ، وهي قراءة أبي عمرو في طريقة الخفّاف عنه . انظر الدر المصون ٢٥٢/٥ ، واتحاف فضلاء البشر ص ٣٢٨ ، ٣٢٩ .

(٦) لم أقف عليه فيما اطلعت من كتبه ، لكنه ورد في التصريح على التوضيح ٥٥/٢ .

(٧) سورة البقرة الآية (١٧٧) ، وينظر : الكشاف ٢٧٥/٣ .

(٨) ما بين النجمتين ساقط من الأصل .

(٩) هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه :

كَهَلْكِ الْفَتَى قَدْ أَسْلَمَ الْحَيَّ حاضِرُه

وهو للحطيئة فى ديوانه ٢٦٠ ، وانظر : الكتاب ٢١٥/١ (هارون) وشرح أبيات شيبويه للسيرافى ٣٨٦/١ ، والإنصاف ٦١/١ ، والتصريح على التوضيح ٥٥/٢ . ورواية سيبويه (وسط أهله) .

(١٠) في النسختين (ميتةُ) تسحيف .

(١١) سورة يوسف الآية (٨٢) .

القريةِ ؛ لأنّ من المعلوم أنّ المسئولَ أهلُها لا هي ، أو مفعولٌ مطلقٌ ، كقول الأعشى ميمون :

[٤٤] أَلَمْ تَغْتَمِضْ عَيْنَاكَ لَيْلَةَ أَرْمَدَا (١)

أي : إغتماض ليلةِ أَرمدا(٢) ، أو مفعولٌ فيه ، نحو قولهم : أتيتك طلوعَ الشمس ، أي : وقت طلوعها، أو مفعولٌ له ، نحو : جئت زَيداً فضلَه ، أي : ابتغاء فَضله ، أو مفعولٌ معه، نحو :جاء زَيْدٌ والشمسَ ، أي : وطلوعَ الشمسِ ، أو حالٌ ، نحو : [تَفَرّقُوا](٣) أَيَادِي سَبَأٌ ، أي : مِثْلَ أَيَادِي سَبَأَ ، أو مجرورٌ بالحرف ، نحو(٤) : ﴿ كَالَّذِي يُغْشَى عَلَيهِ مِنَ الْمَوْتِ ﴾ أي : كدوران الذي يغشي عليه من الموت .

(أو يتركه) ، أي : يترك المضاف إليه (عليه) ، أي : على إعرابه، وهو الجرّ، ولايخلف المضاف في إعرابه ، (كـ(٥) : ما كلّ سَوْداءَ تَمْرَةٌ ، ولابَيْضَاء شَحْمَةٌ)، فأبقوا « بيضاء » على جرّها مع أنّها مضافٌ إليها « كلٍّ » محذوفةٍ ، و «كلٍّ» المحذوفةُ معطوفةٌ على « كلٍّ » المذكورَةِ ، أي : « ولا كلّ بيضاءَ شَحْمَةٌ » ، وقلّ (٦): ﴿ واللَّهُ يُرِيدُ الآخِرَةَ ﴾ بالجرّ، وهي قراء ة / [ابن](٧) جماز(٨) قرأ بجر(٩) « الآخرة » على حذف ١٥٨/أ

---

(١) هذا صدر بيتٍ من الطويل وعجزه :

فَبِتُّ كما باتَ السَّلِيمُ مُسَهَّدَا

وهو في ديوانه ص١٨٥ ، وانظر : الخصائص ٣٢٢/٣ ، وشرح المفصل ١٠٢/١٠ ، والمنصف ٨/٣، ومغني اللبيب ٦٢٤/٢ ، والخزانة ١٦٣/٦ .

(٢) في الأصل (أرمداه) تحريف .

(٣) في النسختين (تعرفرا) وهو تحريف ، وانظر : المقتضب ٢٤/٤ .

(٤) سورة الأحزاب الآية (١٩) .

(٥) انظر: جمهرة الأمثال لأبي الهلال العسكري ٢٨٧/٢ ط (١) المؤسسة العربية الحديثة ، القاهرة .

(٦) سورة الأنفال الآية (٦٧) .

(٧) ساقط من النسختين وقد أثبته من المحتسب ٦٣٢/١ .

(٨) في الأصل (حماد) وهو تحريف . واسمه : سليمان بن مسلم بن جمّاز ، أبو الربيع الزهري توفي سنة ١٧٠هـ انظر ترجمته في : غايه النهاية في طبقات القراء ٣١٥/١ .

(٩) في (د) (بضم) تحريف .

مضاف (١)، أي : عمل الآخرة (٢) ، فإنّ المضاف المحذوف، وهو «عمل» ليس معطوفاً على حِدته، بل المعطوف جملة * من مبتدأ وخبر فيهاالمضافُ، وهو « عمل » على جملةٍ *(٣) فعليهٍ فيها مضاف غير مماثل للمحذوف ، والأصل ـ والله أعلم ـ : تريدون عرض الدنيا والله يريد * عمل *(٣) الآخرة .

(وهما)، أي : المضاف والمضاف إليه **(معاً)**، أي : جميعاً **(كـ : هو مني فرسخان ، عند أمن اللبس)** ، أي : إذا كان اللبس مأموناً (٤) ، و« فرسخان » تثنية « فرسخ » ، وهو ثلاثة أميال، والميلُ : ثلاثة الآف ذراع و خمسمائة ذراعٍ .

[حكم المضاف إلى ياء المتكلم]

(وكسر الآخر) ، أي : آخر الاسم المضاف إلى الياء ؛ للتناسب بين الياء والكسرة **(بياء مفتوحة ، أو ساكنه لمتكلم)** هذا إذا كان ماقبل ياء المتكلم غير ساكن ، فإنّ كان ما قبلها ساكنٌ فمفتوحةٌ لاغير؛ لئلا يلزم اجتماع الساكنين، وإنّما كسر آخر المضاف إلى ياء المتكلم لأمرين:أحدهما للمجانسه التي بين الكسرة والياء .

والثّاني لا يخلو ، إمّا أن يضمَّ ماقبل الياء ، أو يُفتح ، أو يُكسر ضرورة أنّ الحركات ثلاثٌ : فالأول : باطلٌ ؛لأنّ هذه يجوز فيها(٥) الإسكان جوازاً حسناً، والياء متى سَكنت وانضمّ ما قبلها يجب قلبها واواً، ويلزم من ذلك قلب الضمة كسرة ، والواو ياء كما في « أدل » .(٦)

والثّاني أيضاً باطلٌ ؛ لأنّها لو انفتح ماقبلها لوجب قلبها ألفاً ، إذا تحركت فتعيّن الثّالث ، وهو الكسر.

(صحيحاً)، وهو الذي حرف إعرابه صحيح عند النّحاة ، **(كـ : زَيْدٍ ، أو ملحقاً به)**، وهو الذي حرف إعرابه ياءٌ ، أو واوٌ (٧) قبله ساكنٌ في احتمال الحركة،

---

(١) انظر : المحتسب ٣٦٢/١ ، وينظر : التبيان في إعراب القرآن للعكبرى ٦٣٢/٢ .
(٢) انظر : الكشاف ٢٣٧/٢ .
(٣) ما بين النجمتين ساقط من (د) .
(٤) في الأصل (مأمون) .
(٥) في (د) (فيها يجوز) .
(٦) « أدلٍ » جمع « دَلْوٌ » على وزن أَفْعُلٌ ، قلبت الواو ياء لوقوعها طرفاً بعد ضمة . انظر : لسان العرب (دلا) ١٤ /٢٦٤ .
(٧) في الأصل (واواً) .

وإنّما كان ملحقاً بالصحيح ؛لأنّ حرف العلة بعد السكون لا تثقل عليه الحركة ؛ لمعارضة صفة السكون ثقل الحركة ؛ ولأن حرف العلة بعد السكون مثلها، * بعد السكون *[١] في الوقوع بعد استراحة اللسان ، ولا يثقل عليها الحركة بعد السكون ، يعني في الابتداء ، كذا في السكون (كـ : ثوبي ، وداري) مثالان للصحيح ، (و دلوي ، و ظبيي) مثالان للملحق بالصحيح .

(و) إن كان آخر الاسم المضاف إلى ياء المتكلم (ألفاً تثبت) الألف عند الإضافة إلى ياء المتكلم في جميع اللغات غير لغة هذيلٍ ، سواء كانت الألف للتثنية كمُسلِمَايَ ، أو لا (كـ : عصاي ، وهذيل) وهي قبيلة من العرب (تقلبها) ، أي : تقلب الألف (ياءً إلا مثنًى) لمشاكلة ياء المتكلم ، وتدغم في الياء (كـ : رَحِيَّ ، وغلامِيَّ) ولا [تقلب][٢] ألف المثنى ، نحو : غلاماي ؛ لئلا يلتبس الرفع بغيره بسبب قلب الألف .

(و) إن كان آخر الاسم المضاف إلى ياء المتكلم (ياء ، تدغم) في ياء المتكلم؛ لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة (كالواو) ، أي : كواو الجمع ، فإنّها تقلب إذا كانت في الآخر ياء ، وتدغم الياء فيها ؛ لاجتماع الواو والياء ، والأولى منها ساكنه، نحو : مُسْلِمِيّ ، وأصله مسلموي .

(وتفتح ياء المتكلم للساكنين) ، أي : للزوم التقاء الساكنين إن سكن ماقبلها، سواء كان الساكن ألفاً أم ياء ، واختير الفتح ؛ لخفته (كـ : قاضِيّ ، ومسلميّ) هذان[٣] المثالان لما فُتِحَ فيهما ياء المتكلم ؛لاجماع الساكنين ، (وتبقى فتحة قبلهما) ، أي :[في المثنى وجمع المذكر للمقصور] قبل الياء والواو ، (كـ : مسلمَيَّ ، ومصطفَيَّ ، وأعْلَيَّ)، في : مسلمون[٤] ، ومصطفَوْنَ ، وأعلون ؛ لخفة الفتحة .

---

(١) مابين النجمتين ساقط من (د) .

(٢) في الأصل (ينقلب) ومأأثبته من (د) .

(٣) في (د) (هذا) بحذف النون وهو تحريف .

(٤) في الأصل (مسلمين)

[إضافة الأسماء الخمسة]

(وأمّا الأسماءُ الخَمسةُ مِنَ السِّتَّة) / التي مرّ البحث عنها مضافة إلى ١٥٩/أ
غير ياء المتكلم ، (فـ : أَخِي ، و أَبِي) ، أي : فالحال في « أَخٍ » ، و « أَبٍ » منها ، إذا أضيفا إلى ياء المتكلم أن يقالَ : « أخي » ، و « أَبِي » ، مثل : « يَدِي » ، و « ذِي » ، بلا ردّ المحذوفة بجَعْلِه نسيّاً منسيّاً [١]، (وَمَرّتْ) في أوّلِ هذه الرِّسالة ، وتقدّم الكلامُ عليها مفصلاً ، فلاحاجة إلى إعادته هنا ثانياً[٢] .

(و « ذُو » لا تضاف إلاّ إلى) اسمٍ (جِنْسٍ لازِماً) ، فلا تضاف إلى مضمرٍ أصلاً ، (وَشَذَّ)، أي : خرج عن القياس قوله :

[٤٥] (أَفضلُ المعروفُ مالم تُبتذلُ فيه الوُجُوهُ
إِنّمَا يَعْرفُ ذا الفَضْـ ـلِ مِنَ النّاسِ ذُوُوهُ)[٣]

وإنّما كانت « ذو » لازمةً للإضافةِ في الأغلبِ إلى اسْمِ الجنسِ ؛ لأنّ وَضْعَها على أن يتوصّلَ بها إلى الوَصفِ بأسماءِ الأجناسِ ، فلا تدخل إلاّ عليها .

* * *

(١) قال ابن مالك في شرح التشهيل ٢٨٤/٣، : « واللغة الجيّدة أن يقال في إضافة « أبٍ » و « أخٍ » إلى الياء « أبي» و « أخي » كما جاء في القرآن الكريم ، ويجوز عند أبي العباس : أبي وأخي ، برد اللام وإدغامها في ياء المتكلم ، والذي رآه في الأب مقيس في الأخ » اهـ . وانظر: المفصل ص ١٣٤، والفوائد الضيائية ٢٥/٢ .

(٢) انظر : القسم الأول ص ١٧ فما بعدها (مخطوط) النسخة الأصلية .

(٣) البيتان من مجزوء الرمل ، وهو لأبي العتاهية في ديوانه ص ٤٧٤، وانظر : شرح المفصل ٥٣/١، والفوائد الضيائية ٢٩/٢ ، ولسان العرب (ذو) ١٥/ ٤٥٨ .

* * *

[التوابـــع]

[تعريفها وأحكامها]

التّوابـع : جمـع تابـع ، وهـو التّالي الـذي لا يتقدّم أصلاً،وفي التنزيـل (١) : ﴿ والْقَمَرِ إِذَا تَلاَهَا ﴾.

واختلف أهل العربية في حدِّ التّوابعِ ، فقال الزّمخشرى(٢) : « هى الأسماءُ الّتي لا يمسّها الإعرابُ إلاّ على سبيل التّبع لغيرها» ، ويَرِدُ عليه أنَّ البدلَ وأحد « قسمَيْ »(٣) التوكيد ، والعطف تكون في الأفعال ، و« كلا »(٤) التوكيد يكونان في الحرف .

وقال ابن يعيش : « هي الثّواني المساوية للأول فى الإعراب لمشاركتها لمعنى العامل »، ويشكل ذلك بالبدل ، إذ العامل فيه غير العامل فى المبدل منه ، وهو قد أجاز ذلك فى شرحه للمفصل .(٥)

وأحسن ماحُدَّتْ به : (كُلُّ ثانٍ بإعرابِ أوله لأجله)(٦) ، فقوله : « كلُّ ثَانٍ » جنس يشمل التّابعَ وغيره مثل : « خبر كان » و« خبر إنّ » ، فإنّها ثوان لأسمائها وليست بصِفاتٍ .

وقوله « بإعراب أوله لأجله » خرج ذلك لأنّها وإن كانت ثوانى لأسمائها فليست معربة بإعراب أولها؛ لأنّ * بعد *(٧) [الأول](٨) مرفوع ، والآخر منصوب ، ودخل فى قوله : «لأجله » الإعراب اللّفظيّ ، والتّقديريّ ، والحُكمي ، وشبه الإعراب نحو : يازيد

---

(١) سورة الشمس الآية (٢) .
(٢) انظر : المفصل ص ١٣٦ وينظر الإيضاح لابن الحاجب ٤٣٥/١ وعرفه ابن مالك بقوله : « هو ماليس خبراً من مشارك ما قبله في إعرابه وعامله مطلقاً » انظر : شرح التسهيل ٢٨٦/٣ .
(٣) في النسختين (يسمى) تحريف .
(٤) في النسختين (وكذا) تحريف .
(٥) انظر : شرح المفصل ٣٨/٣ .
(٦) في شرح نجم الدين القمولى ٣٩٧/٢ : « كلّ ثانٍ بإعراب سابقه من جِهَةٍ وَاحِدَةٍ » وانظر : الفوائد الضيائية ٣٠/٢ ، ٣١ .
(٧) مابين النجمتين ساقط من (د) .
(٨) إضافة للتوضيح.

الظريفُ - بالرّفع - ونحو : لا رَجلَ ظريفَ - بالنّصب -، وأتى في أوّل الحدِّ بكلمة « كُلّ » ليفيدَ صدق المحدود على كلّ أفرادِ الحدّ ، فيكون حداً مانعاً .

[حكم تقديم التابع على المتبوع]

(وَلاَيَتَقَدَّمُ) ، أي : التابع على المتبوع (**إلاّ معطوف**) بالواو خاصة (**تجرد عن بَابِ إلاَّ اضْطِرَاراً ، كقوله**) وهو الأحوص(١) في قول بعضهم (٢) :

[٤٦] (**أَلا يَا نَخْلَةً مِن ذَاتِ عِرقٍ عَلَيْكِ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلاَمُ**)(٣)

فقدّم التّابع على المتبوع ، وهو المعطوف على المعطوف عليه لأجل الضرورة (٤) إذ الأصل : عليكِ السَّلامُ وَرَحْمَةُ اللَّهِ ، كما قال :

[٤٧] جَمَعْتَ وَفُحْشاً غَيْبَةً وَنَمِيمَةً خِصَالاً ثَلاَثاً لَسْتَ عَنْها بِمُرْعَوِى(٥)

وعطف ابن جني « وَرَحْمَةُ اللَّهِ » على الجار والمجرور ؛ لأنّه خبر « السلام »(٦) ، وَضُعِّفَ ، وفيه من القبح أكثر مما في تقديمه على المعطوف عليه ، مع ما فيه من العطف على المضمر من غير تأكيد .

---

(١) في الأصل (الأخوص) بالخاء المعجمة .
والأحوص : هو الأحوص بن محمد بن عبدالله الأنصاري . انظر ترجمته في الشعر والشعراء ص١٢٤ .
(٢) جاء بعده في (د) (والله أعلم) .
(٣) البيت من الوافر ، لم أقف على قائله ، وقيل للأحوص الأنصاري ، ولم أجده في ديوانه ، انظر : الخصائص ٢/ ٣٨٦ ، وأمالي ابن الشجرى ١/ ١٨٠ ، والبسيط في شرح الجمل ١٩٢/٢ ، ومغنى اللبيب ٣٥٦/٢ ، وينظر حواشي ديوان الأحوص ص ٢٧٩ .
(٤) وهو مذهب الأخفش ، انظر : خزانة الأدب ٢/ ١٩٦ .
(٥) البيت من الطويل نسبه البغدادى فى المصدر السابق ١٣٠/٣ ليزيد بن الحكم الثقفي ، وانظر : الخصائص ٣٨٣/٢ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٦٣٧ ، والمقاصد النحوية ٨٦/٣ ، ٢٦٢ ، وضرائر الشعر للقيرواني ص ٢١٧ ، وشرح الأشموني ٢٢٤/١ ، والتصريح على التوضيح ١/ ٣٤٤ ، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٩٧ .
(٦) انظر : الخصائص ٢/ ٣٨٦ . و خزانة الأدب ٢/ ١٩٢ .

و « ألا » استفتاح ، وهي كلمةٌ وَاحدةٌ غير مركبة[١]، و « نخلةً » : منادى ، و « ذَاتُ عِرقٍ » موضع بالحجاز [٢] ، سلم على النخلة وهو يُريد محبوبته ، وكَنَّى بها عنها ، ويمكن أن يُريد النَّخلة ، حيث كانت في محل أحبته وطالت بالصفة ، فنصبها ، وهي مقصودة في المعنى ؛ لأنّه لم يُرِدِ إلاّ نخلةً معينةً .

* * *

(١) وذهب بعضهم إلى أنّها مركبة من همزة الاستفهام ، و « لا » النافيه . انظر المسألة في : الجنى الدانى ص ٣٨١ .

(٢) انظر : معجم البلدان ٤/ ١٠٧ ، ١٠٨ ، وخزانة الأدب ٢/ ١٩٣ .

[النَّعْتُ]

(ثُمَّ هُوَ)، أي : التابع (نَعْتٌ) ، أي : صفة (لَوْ دَلَّ) بِهَيْئَةٍ تركيبية[١] مع متبوعه (عَلَى) حصول (مَعْنًى فِي مَتْبُوعِهِ مُطْلَقاً)[٢] ، أي : دلالة مطلقة غير مقيدة بخصوصية مادة من المواد .

وخرج بقوله : « لو دلّ على معنى في متبوعه » جميع التوابع غير المحدود/ ولا يرد عليه بدل الاشتمال نحو : نفعني زَيدٌ عِلمُه ، ولا عطف النسق نحو : نفعني زَيْدٌ وحُبُّه ، ولا التأكيد نحو : جاء ني القومُ كلُّهم ؛ لدلالة « كلّهم » على معنى الشمول في القوم ؛ فإنّ دلالة التوابع في الأمثلة المذكورة على حصول معنًى في المتبوع ، إنّما هي بخصوصيّة [٣] موادها ، « فلو جردت عن هذه المواد كما يقال : نفعني زَيدٌ غلامُه ، أو جاء ني زَيدٌ نَفسُه ، [لاتجد][٤] لها دلالة على معنى في متبوعها بخلاف النعت ، فإنّ الهيئة التَّركيبية بين النَّعت والمنعوت تدل على حصول معنًى في متبوعه ، في أيِّ مَادَّةٍ كَانَتْ »[٥] (فَيُخَصِّصُ فِي نَكِرَةٍ) ، ومعناه تقليل الاشتراك العارض في النكرة ، (وَتُوَضِّحُ فِي مَعرِفَةٍ) ، ومعناه رفع الاشتراك الحاصل فى المعرفة علماً كانت المعرفة أم لا . ١٦٠/أ

فالتخصيص فى النكرة (كـ : رَجلٍ عَالِمٍ) ، والتَّوضيح في المعرفة نحو : (زَيْدٌ العَاقِلُ ، وَيَكُونَ مَادِحاً لمعْرُوفٍ) من غير قصد تخصيص وتوضيح ، وذلك في صفات اللّه تعالى نحو [٦] : ﴿ بسمِ اللّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ ؛ وإنّما كان لمجرَّد المدح والثَّناء ؛ لأنّه لايسمّى بهذا الاسم الشَّريف إلاَّ البَارِئ - سبحانه وتعالى :﴿ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيّاً ﴾[٧]، فلم يقع في هذا الاسم شركة اتفاقية ، فيكون وَصفُه للتَّوضيح ، ولا وضعيّةً فيكون وصفه للتخصيص ، فتعيَّن أن يكون وصفه لمجرَّد الثَّناء والتَّعظيم والمدح .

---

(١) فى الأصل (تركيبة) .

(٢) انظر : الفوائد الضيائية ٢ /٣٣ .

(٣) في الأصل (بخوصية) تحريف .

(٤) في النسختين (لانجر) والتصويب من المصدر السابق ؛ لأنه منقول منه .

(٥) انظر النص في المصدر السابق .

(٦) سورة الفاتحة ، الآية (١) وهي كذلك سورة النمل الآية (٣٠) ، وفيما عدا ذلك خلافٌ .

(٧) سورة مريم الآية (٦٥) .

(وَ) قد يكون (ذَمًّا كذلك)، أى : لمعروفٍ عند المخاطب (كـ : « أَعُوذُ بِاللَّه مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ » ، و) قد يكون (مُؤكِّداً لِمُتَضَمَّنٍ) ومُقَوِّياً للمعنى (نحو) قوله تعالى[١] :﴿ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾ ، فإنّ الموصوفَ هنا دلّ على معنى الوصف بالتَّضمن ، وبناء « فَعْلَة » للوحدة .

(وَصَحَّ) مجيء النّعت في كلامهم (غير مشتقٍّ لَوْ وُضِعَ لِغَرَضِ الْمَعْنَى)، أي : لغرض أن يفهم من النّعت الدلالة على المعنى ، أي : لغرض أن يفهم من النّعتِ الدلالة على المعنى في المتبوع ، (فَعُمُوماً) في جميع الاستعمالات (كـ : رَجُلٍ تميميٍّ ، وذِي مَالٍ)، فإنّ « التَّميميَّ » يدل دَائِماً أنّه لذاتٍ ما، نسبة[٢] إلى قبيلة تميم ، و« ذو مال » يدل على أنّ « ذا » صاحب مال ، (وَخُصُوصاً) في بعض الاستعمالات بأن تدل في بعض المواضع على حُصُولِ معنى لذَاتٍ ما ، وحينئذ يجوز أن يقع نعتاً ، وفي بعضها لايدل على ذلك ، وحينئذ لا يصح جعله نعتاً (لِكُلٍّ) ، حال كونه (مَدْحاً) ، أي : دالة على المدح بشرط إضافتها إلى مثل المنعوت بها لفظاً ومعنًى[٣] (للقبيلتين[٤] ، وأيّ) بفتح الهمزة وتشديد الياء (لنكرةٍ)[٥] قبلها ؛ لأنّها *لا *[٦] تقع صفة فى جميع وجوهها ، بل في موضع مخصوص[٧] ؛ لغرض المبالغة في المدح ، (وَجِنْسٌ لِهَذَا) ، أي : لاسم الإشارة المفرد ، (وَهَذَا العَلَمُ)، أي : يوصف به العَلَم ، كما يجيء بَيَانه بُعَيد ذلك .

(أَوْ مُضَافاً إليه)، أي : إلى العَلَمِ (أَوْ) مضاف (إلى ضَمِيرٍ ، أَو مُضَاهِيهِ)، أي : مشابهه في الرُّتبة ، أو في التَّعريف، (كـ : مُرَّ بِرَجُلٍ كُلِّ رَجُلٍ)، أي : كَاملٌ في صفةِ الرِّجال ، فـ « كُلُّ رَجُلٍ » باعتبار دلالته في مثل هذا التَّركيب على كمال الرُّجُولِيَّة ، يصح أن يقع نعتاً لـ « رَجُلٍ » .

---

(١) سورة الحاقة الآية (١٣) .

(٢) في (د) (مناسبة) تحريف .

(٣) نحو : مررتُ بالرجلِ كلِّ الرَّجلِ ، أي : الكاملُ في الرَّجوليّة .

(٤) سواء كان المنعوت معرفةً أو نكرةً .

(٥) انظر : شرح التسهيل ٣/ ٣١٤ فمابعدها .

(٦) ما بين النجمتين ساقط من (د) .

(٧) نحو : مررت برجلٍ أيِّ رَجلٍ ، أي : مررت برجل كامل في الرجولية .

وفي مثل : كلّ رجل عندك ، على هذا المعنى / فلا يصح أن يقع نعتاً ، فهذا المثال ١٦١/أ
لإحدى[١] القبيلتين ، (وَ) كـ : مُرّ (بالرّجلِ كُلِّ الرَّجلِ) فـ « كُلّ » صفةٌ للرّجلِ دالّة على معنى الكمال ، أي : الكاملُ في الرّجوليةّ، وهذا المثال للقبيلة الأخرى، فـ « كُلُّ » في هذا المثال يصح أن يقع صفه للرجل للدلالةّ المذكورة ، وفي المواضع الآخر التي لا تدل على هذا المعنى لا يصح أن تقع صفةّ ، (وَ) مُرَّ (برَجُلٍ أيِّ رَجُلٍ)، أي : كاملٌ في الرجولية ، فـ « أيّ » صفةٌ لـ « رَجلٍ » باعتبار دلالته في مثل هذا التركيب على كمال الرَّجوليّة .

وقيل [٢] :لأنّ فيه معنى التَّعجُّبِ ؛ لأنّ المتعجب منه شيءٌ خارجٌ عن حدِّ أشكاله ونظائره ، وإذا خرج عن هذا فقد اسْتَبْهَم أَمرُه ، ولذلك استعملت فيه كلمة الإبهام ، وهي : « أيّ »

(وَ) مُرّ (بِهَذَا الرَّجلِ) ، فإنّ « هذا » يدل على ذَاتٍ مُبهمَةٍ ، فلهذا صحّ أن يقع الرجل صفةً لـ « هذا » ، وفي المواضع الأُخر التي لا تدل على هذا المعنى لا يصح أن يقع صفة [٣]، وذهب بعضُهُم[٤] إلى أنَّ الرَّجُلَ [بدل عن] [٥] اسم الإشارة ، وذهب ابن مالك [٦] إلى أنّه عطف بيان ؛ لعدم الاشتقاق .

(وَ) مِمَّا وضع لغرض المعنى خصوصاً : مُرّ (بِزَيْدِ هَذَا)، أي : بزيد المشار إليه ؛ لأنّ لفظة « هذا » يفهم منها الإشارة ، فـ « هذا » في هذا الموضع يدل على

---

(١) في (د) (لأحد) .

(٢) والقائل الرضي في شرح الكافية ٢٩١/٢ ، ونص قوله : « والذي يقوَى عندي ، أنّ (أيّ رَجلٍ) لايدلّ بالوضع على معنًى في متبوعه ، بل هو منقول عن « أيّ » الاستفهامية ، وذلك أنّ الاستفهامية موضوعة للسؤال عن التعيين ، وذلك لايكون إلاّ عند جهالة المسئول به ، فاستعيرت لوصف الشّيء بالكمال في معنى من المعاني والتعجب من حاله ، والجامع بينهما أنّ الكامل البالغ غاية الكمال بحيث يتعجّب منه ، يكون مجهول الحال بحيث يحتاج إلى السؤال عنه » اهـ .

وينظر : الفوائد الضيائية ٤٢/٢ ، ٤٣ .

(٣) انظر : المقرب ص٢٤١

(٤) انظر : الفوائد الضيائية ٣٥/٢

(٥) في النسختين (يدل على) ولعل الصواب ما أثبته ، وانظر : المصدر السابق .

(٦) انظر : شرح التسهيل ٣٢٠/٣ ، وارتشاف الضرب ٥٩٨/٢

معنًى حاصلٍ في ذَاتِ زَيْدٍ ، فوقع صفة له ، وفي المواضع الأُخَر التي لا تدل على هذا المعنى لا يصحّ أن يقع صفة .

(و) مُرَّ (**بغلام زَيْدٍ هذا**) ، أي : بغلام زيد المشار إليه ، فاسم الإشارة « هذا » يدل على معنًى حاصلٍ في ذَاتِ غلامِ زَيْدٍ ، فوضع[١] صفة له ، وفي المواضع الأُخر التي لاتدل على هذا المعنى لا يصحّ أن تقع نعتاً .

(و) مُرَّ (**بغُلامِه هذا**) ، بالإضافة إلى الاسم المضمر ، فـ « هذا » في هذا الموضع نعتٌ لـ « غُلامِ » المضاف إلى المضمر ؛ لأنّه يدل على معنًى حَاصلٍ في ذَاتِ غُلامِ ، وفي غير هذا المقام لايجوز أن يقع نعتاً .

(أو) مُرَّ (**بغلام هذا**) بالإضافة إلى اسم الإشارة ، فـ « هذا » نَعْتٌ لـ « غُلامٍ » المضاف لاسم الإشارة باعتبار دلالته على معنًى حَاصلٍ في ذَاتِ « غُلامِ ذلك » ، وفي المواضع الأُخر التي لا تدل على هذا المعنى لا يصحّ أن تقع صفة .

(وجاء) في كلامهم الوصف بـ « ما » إذا قصد بها التَّعظيم[٢] نحو : (**جاء رَجُلٌ مَا شِئْتَ مِنْ رَجُلٍ**) ، فـ « ما » هنا صفة لـ « رجل » باعتبار أنّها تعطى في هذا التَّركيب التَّعظيم ، ولا يستعمل صفة إلاَّ إذا قصدت التَّعظيم ، وفي غير هذا الموضع لا يصحّ أن يقع صفة ، وقيل : إن « ما » هنا حرف لا موضع لها من الإعراب زائد منه ، على وصف لائق بالمحلّ[٣] ، جاء ـ أيضاً ـ الوصفُ بالعدد نحو : (**عندي رجال**

---

(١) في الأصل (فوصفة) تحريف .

(٢) وهو رأي أبي علي الفارسي . انظر : البغداديات ص ٢٧٥ ، وشرح التسهيل ٣١٦/٣ وارتشاف الضرب ٥٨٩/٢ .

(٣) وذهب أبو على الفارسي إلى أنّ « ما » مصدرية نعت بها وبصلتها كما ينعت بالمصدر الصريح . وقال ابن مالك « والصحيح أنّ (ما) في المثال المذكور شرطية محذوف الجواب » اهـ . وقدره أبوحيّان بقوله : « ما شئت من رجل فهو ذلك ، والجملة الشرطية نعت للنكرة » » . انظر المصادر السابقة .

ثَلاثةٌ) ، فـ « ثلاثة » صفة لـ « رجال » ، (و) جاء - أيضاً - الوصفُ بالمصدرِ[١]، كقولهم : عندي (رَجُلٌ صَوْمٌ ، أو) رجل (رِضًا) - بكسر الراء - أو عَدْلٌ ، و رجال صَوْمٌ ، أو رِضًا ، فالتزموا لفظ الإفراد والتذكير ، كأنّهم قصدوا بذلك التنبية على أنّ أصلَهما نُو صَوْمٍ ، ونُو رِضًا ، ورجلان نَوَاصَوْمٍ ، ونَوَا رِضاً ، ورجال ذُو صَوْمٍ، ونُو رِضًا ، فلما حذفوا المضافَ تركوا المضاف إليه على ما كان عليه .

(ومُرَّ بِرَجُلٍ أَسد)، أي : شجاع/ ، وهذا المثال من أمثلة النعت الجامد المؤول بالمشتق مثل مُرّ بزيد هذا[٢] ، ومُرّ برجل تميميّ [٣]، فأسد نعت لـ « رجل » ، وهو جامد غير مشتقّ ، لكنه مقدر باسم مشتقّ ، إذ المعنى : مُرّ برَجلٍ شجاع ، فـ « أسد » مقدّر بشجاع ، وشجاع مشتقّ ، (و) مُرّ (بِرَجُلٍ رَجُلٍ) ، فـ « رجل »[٤] الثّاني صفة لـ « رجل » الأول ، كما تقول : مُرّ بزيد الرجل ، أي : الكامل في صفةِ الرجال ، وأجاز بعضهم ذلك في قوله : ١٦٢/أ

[٤٨] فَتَلَقَّفَهَا رَجُلٌ رَجُلٌ [٥]

فجعل « رجل » الثاني صفةً لرَجُلٍ الأول ، (وجاء) في كلامهم النعت بالاسم الجامد جموداً محضاً[٦] نحو : (خَاتَمٌ حديدٌ)، فـ « حديد » نعت لـ « خاتم » وهو

---

(١) الوصف بالمصدر نحو : مررت برجلٍ عَدْلٌ ، للنحاة فيه ثلاثة مذاهب :
أ - أن يكون على حذف المضاف ، أي : مررت برَجلٍ ذي عَدْلٍ .
ب - أن يؤول المصدر باسم الفاعل ، أي : مررت برَجلٍ عادلٍ .
جـ - أن يكون على المبالغة ، أي : العدل .
انظر : الإيضاح في شرح المفصل ٤٤٣/١ ، و النحو الوافي ٤٦١/٣ فمابعدها .

(٢) أي : المشارإليه .

(٣) أي : منسوب إلى تميمٍ .

(٤) في الأصل (فر) سهوٌ .

(٥) هذا عجز بيتٍ من المتدارك ، وصدره :
كُرةٌ طُرِحَتْ بِصَوَالِجَةٍ
لم أقف على قائله ، انظر : البارع في علم العروض لابن القطاع ص٢٠٦ ، والعيون الغامزة على خبايا الرّامزة للدماميني ص٥٩ ، والمعيار في أوزان الأشعار لابن السّرّاج السنتريني ص٨٤ ، وميزان الذهب في صناعة شعر العرب للسّيد أحمد الهاشمي ص٩٩ .

(٦) أي : لا يكون تأويله بمشتقٍّ .

جامد جموداً مخضاً، ويجوز في [حديد][1] أيضاً الجر بسبب الإضافة على معنى « من »[2] كما تقدم بيانه في باب الإضافة [3].

(وتُوصَف النكرةُ) لا المعرفة بلا واسطة (بخبرية) ، أي : بجملة خبرية ، وهي التي محلها الصدق والكذب ؛ لأنّ الغرضَ من الصفة أن تُعرِّفَ أنت المخاطب الموصوف المجهول بما كان المخاطب يعرفه قبل * ذلك *[4] الموصوف من اتصافه بمضمون الجملة ، فتعيّن أن تكون الجملة متضمنة للحكم المعلوم للمخاطب حصولُه قبل ذكر تلك الجملة .

وإنّما كانت خبرية ؛ لأنّ غيرها هي الانشائية ، نحو : الأمر ، والنَّهي ، والاستفهام ، والإنشائية ، نحو : بعت ، وطلقت ، لايَعْرِف المخاطب حصول مضمونها إلاّ بعد ذكرها (بعائدٍ) يرجع إلى تلك النَّكرة للربط ، (ولو تقديراً) فإنّه إذا لم يكن فيها العائد الرابط ملفوظاً به ، أو [5] مقدّراً [6] تكون أجنبية بالنسبة إلى الموصوف ، فلا يصح أن تقع صفةً له مثل : قَام رَجلٌ زَيدٌ صَادقٌ ، فالعائد الملفوظ به نحو قوله تعالى:[7] ﴿واتقُوا يَوْماً تُرْجَعُون فِيهِ إِلَى اللّهِ﴾ فجملة « ترجعون » في موضع نَصبٍ نعتٌ لـ « يوم » ، وهو نكرةٌ ، والعائد الضمير المجرور بـ « في » ، والعائد المقدّر (نحو): قوله تعالى [8] : ﴿ واتقُوا يَوْماً لا تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئاً﴾ ، أي :

---

(١) في النسختين (خاتم) ولعل الصواب ماأثبته .

(٢) في الأصل (كما من) تحريف .

(٣) انظر : ص ١٠٤ ، ويجوز فيها النصب أيضاً على التمييز كما تقدّم بيانه في باب التمييز ، انظر: صفحة ٢٦ ، ٢٧ .

(٤) ما بين النجمتين ساقط من (د) .

(٥) في (د) (و) بحذف الهمزة .

(٦) في الأصل (ملفوظ به أو مقدّر) بحذف التنوين .

(٧) سورة البقرة الآية (١٨١).

(٨) سورة البقرة الآية (١٢٣) .

لا تجزى فيه ، وهل حُذِفَ الجارّ والمجرور معاً ؟ أو حُذِفَ الجارَّ وحده ، فانتصب الضمير واتصل الفعل ، ثم حُذِفَ منصوباً ؟ ، مذهبان [١] : الأول لسيبويه [٢] ، والثّاني للأخفش .[٣]

(ثم هو) ، أي : النّعت (إمّا حال الموصوف)، أي : المعنى القائم به ؛ لأنّ النّعتَ هو المنعوت في المعنى (كـ : رَجلٍ حَسَنٍ)، فالحُسْن : حال الرجل ، وهو معنًى قائمٌ بذاته فيتبعه ، أي : الموصوف في عشرةِ أُمُورٍ ، يوجد منها في كل تركيب أربعةٌ ، (إعراباً) ، وهو رفعٌ ، ونصبٌ ، وجرٌ وإنّما كان النعتُ يتبع منعوته ؛ لأنّ الذاتَ المدلولَ عليها بهما واحدة ، ألا ترى أنّك إذا قلت : جاء زَيْدٌ الراكبُ ، كانت الذاتُ المرَادةُ بزَيْدٍ هي المرادة بالراكب بعينها .

وإنّما[٤] كان * يتبُع *[٥] المنعوت في الرّفع ، والنّصب ، والخفض ؛ لتحقّقَ التبعيّة ، وتُظهَرَ فائدتُها ، ويُبَيَّنَ أثرَها ، فلايجوز تخالفهما في الإعراب ؛ [٦]*لأنّ ذلك يخل بالتبعيَّة (ويتبعة تَعْريفاً وتنكيراً) ، وإنّما كان يتبعه في التّعريف ، والتنكير ؛ لأنّ النّكرةَ تقتضى العُمومَ ، والمعرفةُ تقتضي الخصوصَ ، والذّاتُ الوَاحدةُ لا يجتمع فيها العُمومُ والخصوص ، كما لا يجتمع فيها الإفراد/ ونقيضه ، وهو التثنية والجمع ، وكما لا يجتمع فيها التّذكير والتّأنيث ، (ويتبعه إفراداً وتثْنِيَةً ، وجَمْعاً ، وتذْكِيراً ، وتَأْنِيثاً) . ١٦٣/أ

ومعنى « تبعيّة النّعتِ للمنعوتِ » في هذه الأشياء أنّه إن كان المنعوتُ مفرداً كان النّعتُ مفرداً ، وإن كان مثنًى كان النّعتُ مثنًى ، وإن كان جمعاً ، كان النّعتُ جمعاً ، وإن كان مذكراً كان النّعتُ مذكراً ، وإن كان مؤنثاً كان النّعتُ مؤنثاً .

---

(١) انظر : ارتشاف الضرب ٥٨٥/٢ ، والأشباه والنظائر ٣٤٣/١ .

(٢) لم أقف عليه في كتاب سيبويه ، لكنه ورد في الارتشاف ٥٨٥/٢ ، ومذهبه أنّه حذف الجارّ والمجرور برُمّتِه وه كلمة (فيه) .

(٣) وهو أنّه حذف بتَدريجٍ ، أي : أصله (لاتجزي فيه) ثم حذف الجارّ وحده ، فاتصل الضمير منصوباً وصار (لاتجزيه) ثم حذف منصوباً ، فصار : لا تجزي . وهذا مذهب الكسائي أيضاً انظر : المصدر السابق .

(٤) في الأصل (إن) تحريف .

(٥) ما بين النجمتين ساقط من الأصل .

(٦) من هنا يبدأ السقط في (د) .

واعلم أنّ هذه الأشياء المذكورة من أحكامِ النّعتِ لا من شروطه [١] (**إلاّ باستوائهما**) هذا مستثنى من قوله : « ويتبعه » إلى آخر الأحكام المذكورة ، فإنّ معناه يتبع النّعت المنعوت في جميع الأحكام المتقدمة إلا إذا كان صفةً يستوى فيها المذكر والمؤنّث ، (**نحو : فعول**) بمعنى « فاعل » كـ : امرأة صبور ، ورَجُلٌ صبور، (**أو فعيل**) بمعنى « مفعول » كـ : رَجُلٌ جَرِيح وامْرأةٌ جَرِيح ، (**أو كان صفةً مؤنثةً تجرى على المذكر، كـ « علاّمة » أو حال متعلقه**)، أي : متعلق الموصوف ، وهو المعنى القائم بذات مُتَعَلِقِهِ .

ومتعلق الموصوف أن يكون فاعل الصفة مضافاً إلى ضمير الموصوف (**كـ : رَجُلٌ حَسَنٌ غلامُهُ ، أو يكون مفعولها مضافاً**) إلى ضميرالموصوف (**كـ : رَجُلٍ مُخَالطٍ أباه ذا، أو مُخَالطٍ أبيه**) بإضافة مخالط إلى الأب ، (**أو يكون ضمير الموصوف**) المضاف إليه مفعولاً (**كـ : رجل مخالطه ذا**) فالضّمير في قوله : « رَجُلٌ حَسَنٌ غُلامُهُ » هو الرابط بين الصفة والموصوف (**فيتلوه**)، أي : النعتَ (**فى الثلاثة الأول**) ، وهي : الإعراب ، والتعريف ، والتنكير ، حالٌ متعلق المنعوتِ ، وصفاً له ؛ لتنزله منزلة حاله ، وذلك لأنّه لما وجد ذكر الأول في الثّاني ، صار حال الثاني كأنّه حال الأول .

وإنّما يجب أن يتلوه في هذه الثلاثة ؛ لأنّ المخالفة فيها تؤدى إلى عدم انصباب العاملُ عليها وإلى جعل المخصوص شائعاً ، وبالعكس ؛ ولأنه لما كان نعتاً يجب أن يكون مطابقاً للمنعوتِ بخلافِ الخَمسةِ الباقيةِ ؛ فإنّه لا يجب فيها المطابقةُ ؛ لأنّها من أحكامِ الأفعالِ ، لا من أحكامِ الموصوفِ ؛ لأنّ التذكيرَ والتأنيثَ فيه ، بإعتبار فاعله ، فلم تمكن المطابقه فيها بينها وبين المنعوت .

(**و فى غيرها**) ، أي : غير الثلاثة الأُوّل التي هي : الإعراب والتعريف والتنكير، وغير الثلاثة الأُوّل ، هي : الإفراد والتثنية والجمع ، والتذكير والتأنيث ، يكون النعت مع ما بعدها كالفعل مع فاعله ؛ لأنّ النعت مسندٌ إلى ما بعده [كإسناد الفعل] [٢] إلى فاعله، فإن كان مفرداً أو مثنًى أو مجموعاً أُفرِدَ كما يفرد الفعل ، وإن كان مذكراً أو مؤنثاً

---

(١) انظر : أوضح المسالك ٣٠٢/٣ فمابعدها ، والنحو الوافي ٤٥٤/٣ .

(٢) في الأصل (كالفاعل) وساقط من (د) والصواب ماأثبته .

حقيقياً من غير فَصْل بينهما طابقه وجوباً ، كما يطابق الفعل مع فاعله في التذكير والتأنيث ، وإن كان فاعله مؤنثاً غير حقيقيّ أو حقيقياً [مفصولاً] [١] يذكّر أو يؤنّث جوازاً ، تقول : مررت برجل قائمٍ أبوه ، مثل : يقوم / أبوه ، وبرجلين قائمٍ أبواهما ، ١٦٤/أ
مثل : يقوم أبواهما ، وبرِجَالٍ قَائمٍ آباؤهم ، مثل : يقوم آباؤهم .

ومررت بامرأة قائمٍ أبوها ، مثل : يقوم أبوها ، وبرجل قائمةٍ جاريتُهُ ، مثل : تقوم جاريتُه ، وبرَجُلٍ مَعْمُورٍ أو مَعْمُورةٍ دارُهُ ، أو قَائمٍ أو قَائمةٍ في الدّار جاريتُهُ ، [مثل :] يقوم أو تقوم في الدّار جَاريتُه [٢].

(ولذا)، أي : ولأجل كون الوصف الثّاني في غير الثلاثة الأُوّل كالفعل ، حَسُنَ : قام رجلُ قاعدٌ غلمانُه ، أو قَاعدةٌ غلمانُه ، وحسن ذلك ؛ لأنّ الفَاعلَ مؤنّث غير حقيقي أو تسقعد - بالتاء المثناة من فوق - أو يقعد غلمانُه - بالياء المثناة من تحت .

(وجاز) من غير حُسْنٍ (قام رَجُلٌ قُعُودٌ غلمانُه) ؛ لأنّ « قعود » جمع « قاعد » ، وهو جمع تكسير ، وجمع التكسير حكمه حكم المفرد ، فجاز فيه كما جاز في قولك : قاعد غلامه ؛ ولأنّ جمع التكسير لايوافق المضارع في حركاته وسكناته ، فلم يجر عليه حكم الفعل لبعده عنه [٢].

(وضَعُفَ : قاعدون غلمانُه ، أو يقعدون غلمانُه)[٤] ، أمّا الأوّل فلجمع الصفة إذا رَفَعَت الظاهر جمع سلامة ، وأمّا الثّاني فلإلحاق علامَتَيْ المثنى والجمع في الفعل المسند إلى ظاهرهما، وكلاهما ضعيف ، والموصوف المعرفة أخص ، أي : أعرف من الصفة بالتّعريف ؛ لأنّه المقصود بالنِّسبة المقيدة ، فيجب أن يكون أكملَ من الصفة في

---

(١) في الأصل (مفعولا) ولعل الصواب ماأثبته لدلالة السياق عليه .

(٢) انظر : الفوائد الضيائية ٣٧/٢ فمابعدها ، وقد استفاد منها المؤلف كثيراً .

(٣) قال الرضي : « وإنّما جاز قام رجل قعود غلمانه ، وإن كان « قعود » جمعاً كـ : قاعدون ، لأنّك إذا كسَّرت الاسم المشابه للفعل خرج لفظاً عن موازنة الفعل ومناسبته ؛ لأنّ الفعل لايكسّر ، فلم يكن في : قعود غلمانه ، شبه اجتماع فاعلَين ، كما في : قاعدون غلمانه لمشابهته ليقعدون غلمانه ، الذي اجتمع فيه فاعلان في الظاهر ، إلا أنّ تخرج الواو عن الاسمية إلى الحرفية أو يجعل المظهر بدلاً من المضمر أو تجعل الفعل خبراً مقدماً على المبتدأ ، فعلى هذا يضعف : مررت برجل قاعِدَين أبواه ؛ لأنّه كـ : يقعدان أبواه ، بل الوجه : قاعدٍ أبواه أو برجلٍ قاعدَان أبواه » اهـ .
انظر : شرحه على الكافية ٣٠٩/٢

(٤) لأنّ فيه شبه اجتماع فاعلين . انظر : المصدرالسابق .

التّعريف أو مساوٍ ، أي : مماثل في التّعريف للصّفة ، ومذهب سيبويه [١] وجمهور البصريين[٢] أنّ أعرف المعارف المضمرات ، ثم الأعلام ، ثم اسم الإشارة [٣]، ، ثم المعرف باللّام ، والموصولات ، فبينهما مساواة .

وأمّا المضاف ، فإنّه في رتبة المضاف إليه إلاّ [المضاف] [٤] إلى المضمر ، فإنّه في رتبة العلم ، ولا يُوصَف مضمر ولا يُوصِف به لما تقدّم [٥].

أمّا أنّه لا يوصَف ، فلأنّه في غاية الوضوح ؛ لأنّه نصٌّ في مسماه ، فلا يحتاج إلى توضيح الصفة ، وأمّا أنّه لا يوصَف به ، فلأنّ الصفة تدل على معنى في الموصوف، والمضمر وضع ليدل على الذات والأشياء باعتبار وضعها .

ولا يُوصِف بالعلم ، أي : لا يجعل العلم وصفاً لشيء ؛ لأنّه لا أَعْرَفَ منه بعد المضمر، فلو وقع صفة لشيء غير المضمر ؛ لزم أن تكون الصفة أَعْرَف من الموصوف ، وذلك لايجوز على الأصحّ ، ولا يقع صفة للمضمر أيضاً لما عرفت من أنّ المضمر لا يُوصَف .

[الموصوف لابد أن يكون أخص من الصفة أو مساوياً لها]

(ولايُوصَف ذو اللّام إلاّ بمثله) ، أي :[بمثل] [٦] ذي اللاّم الآخر كالموصول ، فإنّه أيضاً مماثل لذي اللّام لما عرفت ما بينهما من المساواة في التعريف ، كما هو مذهب جماعة منهم ابن حزم [٧]،

---

(١) انظر : الكتاب ٥/٢ فمابعدها (هارون) .

(٢) انظر : الإنصاف ٧٠٧/٢ ، والكافية ص١٦٥ ، وشرح التسهيل ١١٥/١ ، وشرح الكافية للرضي ٣١٢/٢ ، وائتلاف النصرة ص٦٩ ، والفوائد ٤٠/٢ ، والتصريح على التوضيح ٩٤/١ .

(٣) ومذهب الكوفيين أنّ اسم الإشارة أعرف من العلم ، فاحتجوا بأنّ اسم الإشارة لا يقبل التنكير ، والعلم يقبله في التثنية ونحوها ، ولأنّه متعرف بنفسه ، والعلم متعرّف بغيره ، ولأنّها تتعرف بشيئين أيضاً بالعين والقلب ، والأعلام إنّما تتعرف بالقلب وحده ، وما تعرّف بشيئين أعرف مما تعرّف بشيءٍ واحدٍ ، وتبعهم أبوالبركات الأنباري في هذا المذهب . انظر : الإنصاف ٧٠٧/٢ .

(٤) في الأصل (المضمر) تحريف ، وساقط من (د) ولعل الصواب ما أثبته .

(٥) وأجاز الكسائي نعت الضمير الغائب إذا كان لمدحٍ أو ذمٍ أو ترحمٍ ، والجمهور يحملون مثله على البدل . انظر : شرح الكافية للرّضي ٣٠/٢ ، وارتشاف الضرب ٥٩٥/٢ .

(٦) زيادة للتوضيح .

(٧) وهو : أبو محمّد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم المتوفى سنة ٤٥٦ هـ من مؤلفاته : الفصل والإحكام . انظر ترجمته في : البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ص١٤٦ .
وانظر رأيه في : ارتشاف الضرب ٤٥٩/١ ، وهمع الهوامع ١٩١/١ .

(أو يُوصَف بمضاف إليهما) ، أي : إلى ذي اللاّم، والموصول : هو وصف الأخص ؛ لأنّ تعريفَ الإضافة أضعف من تعريفِ ذي اللاّم ، والموصولِ (كـ : جاء الرَّجلُ الفاضلُ) مثال لذي الأداة الموصوف بمثله ، (أو كـ : جَاءَ الرَّجلُ الذى قام عندك) مثال لذي الأداة الموصوف بالموصول، فإنّه - أيضاً - مماثل / لذي الأداة (أو كـ : جَاءَ الرّجُلُ صَاحِبُ الكِتَاب) مثال لذي الأداة الموصوف بمضاف إلى ذي الأداة مثله ؛ لأنّ تعريف المضاف مساوٍ لتعريف المضاف إليه، (أو كـ: جَاءَ الرّجل غلامُ الذى جلس عندي) مثال لذي الأداة الموصوفِ بمضافٍ إلى الموصوف، فالوَصف حينئذٍ مُسَاوٍ أو أنقص على الخلاف في ذلك [١] . ١٦٥/أ

(ولا يوصَف العلم بالمضاف إلى المضمر) ، أي : بالاسم المضاف إلى المضمر خلافًا لنحاة الأندلس[٢] ومن وافقهم ، فإنَّهم ذهبوا إلى أنّ المضاف في رتبة المضاف إليه إلاّ المضاف إلى المضمر ، فإنَّه في رتبة العلم ، وأجازوا : مررتُ بزَيْدٍ صَاحبِك ، فوصفوا العلم ، وهو زَيْدٌ بالاسم المضاف إلى الضمير ، وهو صاحب ، وقالوا : لو كان في رتبة الضمير كانت الصفة أعرف من الموصوف ، ولا قَائِلَ به .

وذهب جماعة من النّحاة [٣] إلى أنَّ المضافَ بحسب المضاف إليه ، لأنّه يكتسي التعريف من المضاف إليه ، فيصير مثله ، فالمضاف إلى المضمر في مرتبته ، وعلى هذا لايصحّ وصف العلم بالمضاف إلى المضمر .

وذهب المبرد إلى أنّ المضاف دون ما أضيف إليه مطلقاً [٤] ، ولايخفى وجه ضعفه أو بالمضاف إلى اسم إشارة إلاّ بباب ذي اللاّم ، فإنّه يصح وصفه حينئذٍ لما يأتي - بعيد ذلك - بيانه ، (ولما في باب هذا)، أي : باب اسم الإشارة من الإبهام الواقع في هذا الباب بحسب أصل الوضع المقتضى لبيان الجنس ، فإذا أريد رفع إبهام المبهم لا يتصور بما هو (متعيّن في نفسه ؛ لإبهامه) ولايليق بالمضاف المكتسب التَّعريف من المضاف إليه ؛ لأنّه كالاستعارة من المستعير (فيتعيّن ذو اللاّم لتعينه في نفسه) وحمل الموصوف عليه ؛ لأنّه مع صلته بمعناه [٥].

---

(١) انظر : الارتشاف ٥٨٢/٢ .

(٢) انظر : المقرب ص ٢٤٤ ، و المصدر السابق .

(٣) انظر : شرح الكافية للرضي ٣١٣/٢ .

(٤) لم أقف عليه فيما اطلعت عليه من كتبه ، لكنه ورد في الأصول ١٤/٢ فمابعدها ، وانظر : ارتشاف الضرب ٤٥٩/١ ، وهمع الهوامع ١٩٣/١ .

(٥) نحو : مررتُ بهذا الذي كَرُمَ ، أي : الكريم . انظر : الفوائد الضيائية ٤٢/٢ .

(وللإبهام المذكور التزم وصفه)، أي : وصف باب هذا بذي اللاّم ، ولأجل التزام وصفه (بذي اللام) للإبهام حَسُنَ : جاء هذا العالمُ ؛ لأنّه يتبيّن به أنَّ المشارَ إليه إنسانٌ ، بل رجلٌ ، إلاَّ : هذا الأبيض ، فإنَّه لا يحسن ؛ لأنَّه لا يتبيّن به جنس المبهم ؛ لأنَّ الأبيض عامٌ لا يخص جنساً دون جنس .

[حكم حذف الوصف وإبقاء الموصوف]

(ويحذف الوصف حذفاً جائزاً لعلم به)[١] ، أي : بالنَّعت (نحو) قوله تعالى[٢] : ﴿ وَكَانَ وَرَاءَ هُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْباً ﴾ فحذف الوصف (وبقي الموصوف)، أي : كُلَّ سفينةٍ صحيحةٍ ، أو صالحة ، بدليل أنَّه قرئ كذلك[٣]، فإنَّ تعيينها لايخرجها عن كونها سفينه ، فلا فائدة فيه حينئذٍ ، ومنه قول [العباس][٤] بن مرداس :

[٤٩] وقد كنتُ في الحربِ ذا تُدْرإٍ فلم أعْطَ شيئاً ولم أُمْنَعِ [٥]

فحذف الوصف ، وأبقى الموصوف ، أي : شيئاً طائلاً .

[حذف الموصوف وإقامة الصِّفة مُقَامه]

ويحذف الموصوف حذفاً لزوماً ، ويقام الوصف مُقامة [٦] ، كـ : الفارس ، وهو ظاهر، والأطلس، وهو الذئب الذي في[لونه] غُبْرةٌ [٧]، والأَوْرَقِ : وهو من الإبل الذي في لونه بياض إلى سواد[٨]، فإنّ الموصوف في هذه الأوصاف / قد يبلغ في الشهرة باتصافه بها مبلغاً ١٦٦/أ

(١) انظر : أوضح المسالك ٣٢٢/٣ ، وهمع الهوامع ١٨٨/٥ .

(٢) سورة الكهف الآية (٧٩) .

(٣) انظر : الكشاف ٧٤١/٢ .

(٤) في الأصل (عباس) وساقط من (د) والصواب ما أثبته .

(٥) البيت من المتقارب ، وهو في ديوانه ص٨٤ ، وانظر : أوضح المسالك ٣٢٢/٣ ، ومغني اللبيب ٦٢٧/٢ ، والمقاصد النحوية ٦٩./٤ ، والتصريح ١١٩/٢ ، والهمع ١٢٠/٢ ، والدرر ٢٥/٦ .

(٦) انظر : شرح الكافية للرضي ٣٢٤/٢ ، وهمع الهوامع ١٨٦/٥ .

(٧) انظر : لسان العرب (طلس) ١٢٤/٦ .

(٨) انظر : السابق (ورق) ٣٧٦/١٠ .

لا ينصرف إطلاقها إلا إليه ، فلايستعمل معها إلاّ نادراً ، كقول أبي الأسود الحمّاني يصف امرأة :

[٥٠] لو قُلْتُ ما في قومِها لم تِيثَمِ

يَفْضُلُها في حَسَبٍ وَمِيسَمِ [١]

أي : ما فى قومها أحد يفْضُلُها .

(وشاع بالعِلْمِ)[٢] ، أي : [كثر] [٣] حذف الموصوف إن عُلِمَ كقوله :

[٥١] وعَلَيْهما مَسْرُودَتان قَضَاهُما داوُدُ أو صَنَعُ السّوَابِغِ تُبَّعُ [٤]

أي : [درعان][٥] مسرُودَتان ، فحذف الموصوف ؛ لأنّه لايفهم من المسرُودتين إلاّ [دِرَعان][٥] ؛ لاختصاص السرد ، وهو : نسج [الدرع][٦] بهذا الجنس .

* * *

(١) البيتان من الرجز ، وهما منسوبان إلى أبي الأسود الحمّاني في شرح المفصل ٦١/٣ ، وإلى حكيم بن معيّة الربعي في الخزانة ٦٢/٥ ، ٦٤ ، وبلا نسبة في الكتاب ٣٤٥/٢ (هارون) ، ومعاني القرآن للفراء ٢٧١/١ ، والخصائص ٣٧٠/٢ ، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ٥٠١/١ ، ٦٤٧ ، وشرح المفصل ٥٩/٣ ، وشرح التسهيل ٣٢٣/٣ ، وهمع الهوامع ١٨٧/٥ .

(٢) انظر : أوضح المسالك ٣١٨/٣ .

(٣) في الأصل (كبر) وساقط من (د) والصواب ما أثبته .

(٤) البيت من الكامل نسب لأبي نؤيب في : سر الصناعة الإعراب ٧٦٠/٢ ، وشرح المفصل ٥٩/٣ ، وبلانسبة في المعاني الكبير في أبيات المعاني لابن قتيبة ص ١٠٣٩ ، وشرح المفصل ٥٨/٣ .

(٥) في الأصل (ذرعان) بالذال المعجمة تصحيف، وساقط من (د) ، والصواب ما أثبته .

(٦) في الأصل (الذرع) بالذال المعجمة تصحيف ، والتّصويب من اللسان (سرد) ٢١١/٣ .

* * *

[عطف النسق]

(وعطف إن قصد) [أي : قصد نسبته][١] إلى شيء أو [نِسْبَة][٢] شيء إليه (بِنِسْبَةٍ) واقعة في الكلام ، فقوله : « بنسبة » متعلق بـ « قصد » (مع متبوعه)، أي : كما قصد بتلك النّسبة ، كذلك يقصد متبوعه أيضاً بها، (نحو : قام زَيْدٌ وعمرو) فعمرو هنا تابع، لأنّه معطوف على « زيد » قصد نسبة القيام إليه بنسبة القيام الواقعة في الكلام ، وكما قصد نسبة القيام إليه كذلك نسبتة إلى زيد الذى هو متبوعه أيضاً مقصودة .

فقوله : « إن قصد بنسبة » احتراز عن غير البدل من التوابع ؛ لأنّها لم تقصد ، بل يقصد متبوعاتها ، وقوله : « مع متبوعه » احترازٌ عن البدل ، فإنّه يقصد بالنسبة دون متبوعه .[٣]

واعلم أنّ المرادَ بكَونِ المتبوعِ فى هذا المحل ، يقصد بالنسبة :أن لا يذكر لتوطئة ذكر التابع، ويكون التابع قد قصد بالنسبة أن لا يكون كالفرع على المتبوع من غير استقلال به، فسقط ما قيل[٤] :إنّه يخرج بقوله : «مع متبوعه » المعطوف بـ «لا» و « لكن » و « بل » و «أم» و « أو » أيضا ؛ لأنّه يقصد بالنسبة معها أحد الأمرين من التابع والمتبوع لا كلاهما .

ولما تمّ تعريف الحدّ المذكور أخذ يتكلم على شروطه ، فقال : (بحَرفٍ) أى : من حروف العطف [٥] التى هى : «الواو» ، و«الفاء » ، و « أو » ، و « ثم » و « بل »[٦]و « لا » و « لكن » و « حتى » ، خارج عن التابع والمتبوع مع اتفاقهما في الحكم واختلافهما فيه كـ : قام زَيْدٌ و بَكرٌ .

ولم يكتف بقوله :« إن قصد بنسبة مع متبوعه بحَرفٍ » ؛ لأنّ الحرفَ قد يكون بينه وبين الصفات كقولك : جاء ني زَيْدٌ والعالم [٧]، نص الزمخشري[٨] على أنّ هذا الواو

---

(١) في الأصل (نسبة) وساقط من (د) والتصويب من الفوائد ٤٤/٢ .

(٢) في الأصل (نسب) وساقط من (د) والتصويب من الفوائد ٤٤/٢ .

(٣) انظر : الكافية ص١٣٢ ، والفوائد الضيائية ٤٤/٢ .

(٤) وقائله الرضي في شرحه على الكافية ٣٣٢/٢ ، ونص قوله : « ويخرج بقوله : مع متبوعه العطف بـ (لا ، ولكن ، وأم ، وأمّا ، وأو) ؛ لأنّ المقصود بالنسبة معها أحد الأمرين من المعطوف والمعطوف عليه » اهـ .

(٥) انظر : همع الهوامع ٢٢٣/٥ فمابعدها ، والنحو الوافي ٥٥٥/٣ فمابعدها .

(٦) قوله : (بل) لم يظهر منها إلا الباء .

(٧) في النسختين (زيد العالم والشاعر) والصواب ماأثبته .

(٨) انظر : الكشاف ٧١٣/٢ ، ومغني اللبيب ٣٦٤/٢ ، ٣٦٥ .

لتوكيد لصوق الصفة [بالموصوف] (١) ، قال ابن الحاجب في أماليه على الكافية (٢): «إنّ [العاقل في] (٣) مثل : زيد العالم والعاقل ، تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة ، وليس بعَطفٍ على التحقيق ، وإنّما هو بَاقٍ على ما كان عليه في الوصفية »، وإنّما حسن دخول العاطف لنوع من الشبه بالمعطوف لما بينهما من التغاير . فلو كان [حدّ](٤) العطف كذلك ، لدخل فيه بعض الصفات مع أنّه ليس بمعطوفٍ ، ولنا هنا كلام تركناه خوف الإطالة (٥).

[حكم العطف على عاملين مختلفين]

(ولا يعطف بالحرف) عند الجمهور (على معمولي عاملين) ؛ لأنّه خلاف الأصل(٦)؛ لضعف حرف العطف (مختلفين)، أي : غير متحدين بأن يكون الثّاني غير الأول ، وذلك لدفع وَهْم من يتوهم أنّ مثل قولنا : ضرب ضرب زَيْدٌ عمراً وبكرٌ خالداً من هذا الباب مع أنّه ليسَ / منه لعَدَمِ تعدُدِ العَاملِ فيه ؛ إذ العاملُ هو الأول، ١٦٧/أ والثّاني تأكيد له ، وذلك العطف كقوله :

[٥٢] أكُلَّ امْرىءٍ تحسبِين امْرَأً وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارَا(٧)

وهذا غير جائز عند الجمهور ؛ لأنّ الحرفَ لضعفه ؛ لا يقوى أن يقومَ مقام عاملين مختلفين ؛ وإنّما يقوم مقام عَاملٍ واحدٍ ، إلاّ عند الأخفش(٨) ، فإنّه يُجَوِّزُ هذا العطف؛

---

(١) في الأصل (بالصفة) تحريف وساقط من (د) والتصويب من الكشاف .

(٢) لم أقف عليه في أماليه على الكافية وينظر : الكافية ص١٣٢ مع حاشية المحقق ، وشرح الرضي على الكافية ٢/ ٣٣١ ، ٣٣٢ .

(٣) مابين المعقوفين ساقط من النسختين ، وقد أثبته من الفوائد ٤٦/٢ ليستقيم النص فيما أحسب .

(٤) في الأصل (هو) وساقط من (د) ولعل الصواب ماأثبته .

(٥) انظر : المصدر السابق ٤٧/٢ فمابعدها .

(٦) انظر : شرح الرضي على الكافية ٣٤٤/٢ فمابعدها .

(٧) البيت من المتقارب ، وهو لأبي دؤاد الإياديّ في ديوانه ص٣٥٣ ، وانظر : الكتاب ٦٦/١ (هارون) ، والشعر والشعراء ص٣٩ ، والإنصاف ٣٧٣/٢ ، و إملاء ما منّ به الرّحمن ١٠/٢ ، وشرح المفصل ٢٦/٣ ، ٥٢/٨ ، ١٠٥/٩ ، وشرح عمدة الحافظ ص٥٠٠ ، والمقاصد النحوية ٤٤٥/٣ ، والفوائد الضيائية ٥٤/٢ ، والدرر اللوامع ٢٩/٥ .

(٨) انظر : المقتضب ٩٥/٤ ، وشرح الرضي على الكافية ٣٤٤/٢ فمابعدها

لوروده في الاستعمال نحو [١] : « ما كلّ سوداءَ تمرةً ولا بيضاءَ شحمةً » ، فإنّه عطف « بيضاء » على « سوداء » إذ العامل فيه : « كلّ » ، و « شحمة » على « تمرة » ، والعامل فيه (ما) فيكون واو العطف عنده مقام « كلّ » و « ما » النّافية .

وعند الفراء[٢] ، فإنّه يُجيزُ العطف على معمولي عاملين أيضاً ، وذلك بحسب الحقيقة، كما جاز بحسب الصُّورة ، و [لا] يؤول الأمثلة الواردة عليها ، ولا يقتصر على صورة السّماع ، بل تعمُّها وغَيْرَها .

وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف الأخفش والفراء جاز فى جميع الوجوه عند الجمهور إلاَّ بفصل العاطف[٣] ، (**وهو نائب الجارّ والمجرور**) ، أي : مجرور النائب، فلا يجوز هذا العطف المذكور (**كـ : جاء زيد إلى بَكْرٍ وبِشْرٌ خَالدٍ ، بالجرِّ**)، أي : بجر خَالدٍ للفصل بالمرفوع بين العاطف والمجرور ؛ لأنّ العاطف كالعامل فى المجرور، فكما لا يفصل بين الجارّ والمجرور ، لا يفصل بين مثل الجارّث والمجرور ؛ لأنّه إذا لم يجز الفصل مع الجارّ ، وهو العاطف هنا ، فمع نائبه أَوْلَى (**وفاقاً**) ، أي : بالاتفاق ؛ لتأخر المجرور عن المرفوع ، كما في المثال (**إلاَّ بتقديم الجارّ فيهما**) ، أي : في المعطوف والمعطوف عليه على المرفوع (**أو المنصوب فيهما**) فإنّه يجوز العطف على معمولي عاملين فيما رفع فيه الثّانى من المعطوفين ، سواء كان الأول معهما مجروراً (**كـ : فى الدَّارِ زَيْدٌ والحُجْرةِ بِشْرٌ ، أو**) مرفوعاً (**نحو : ما سَكَنَ فيه زَيْدٌ الدّار وبِشْرٌ الحُجْرة ، أو**) منصوباً (**نحو : إن الدار ما سكن فيه زَيْدٌ والحجرةَ بِشْرٌ**) .

(**وكذا**) فيما نصب فيه الثّانى منهما سواء كان الأول مجروراً (**نحو : إنّ فى الدار زَيْداً والحجرة بشراً ، أو**) منصوباً (**نحو : إنّ زَيْداً يلازم الدّار وبِشْراً الحجرة ، أو**) مرفوعاً (**نحو : زَيْدٌ يلازم الدَّار وبِشْرٌ الحُجْرَة**) ؛ لعدم الإقضاء فيهما إلى الفصل بين العاطف النَّائب عن حرف الجرِّ وبين المجرور ، وهذا العطف جائز عند كثير من المتأخرين

---

(١) سبق تخريج المثل في ص ١١٤ .

(٢) انظر : الكافية ص ١٣٤ ، مغني اللبيب ٤٨٦/٢ ، والفوائد الضيائية ٥٤/٢ .

(٣) انظر : المصادر السابقة .

إلاّ عند سيبويه [١] ، فإنّه لا يُجَوِّزُ هذا العطف بحسب الحقيقة في هذه الصورة ، فهو عنده ، أي : عند سيبويه مضافٌ يحذف كقراءة ابن جماز[٢] بالجيم والزّاي : ﴿ تُريدُون عَرَضَ الدُّنيا واللّهُ يُرِيدُ الآخرةِ ﴾[٣] بالجر[٤]، أي : بجرالآخرة ، أي : عمل الآخرة [٥]، فإنّ المضاف المحذوف ، وهو « عمل » ليس معطوفاً على حدته ، بل المعطوف جملة فيها المضاف ، والأصل - والله أعلم - تريدون عَرَضَ الدنيا واللّه يريد عملَ الآخرةِ ، ومن قدره : عَرَضَ الآخرة [٦] [كما مثّله] [٧] جامي[٨] فقد [تجوّز][٩]، وقيل :[١٠] الفراء منع هذا العطف / وعلى الصورة المشروحة مع سيبويه ، والمشهور ١٦٨/أ
عنه القول الأول .

[أحكام أخرى تتعلق بالعطف والمعطوف عليه]

والمعطوف في حكم الأصل ، أي : في حكم المعطوف عليه بالنسبة إلى ما قبله ، فيجب له ما يجب للمعطوف عليه ، ويمتنع فيه ما يمتنع في المعطوف عليه من الأحوال العارضة نظراً إلى ما قبلها ، بشرط ألا يكون ما يقتضيها في المعطوف [١١]، وبيانه أنّ المعطوف على الصلة يجب أن يصح كونه صله .

(ولذا لايعطف على الحال إلاّ ما يصح أن يكون حالاً) فلم يجز: لأجل أنّ المعطوف في حكم الأصل فيما يجوز، **(ويمتنع : ما زَيْدٌ بقَائمٍ أو قائمًا ، ولا ذاهبًا بكرٌ، أو ذاهبٍ ، بل ذاهبٌ ، بالرّفع)**، أي : برفع «ذاهب» إذ لو نصب أو خفض بالباء لكان معطوفًا على « قائم » الذي هو خبر « ما » ، وهو غير جائز ؛ لأنّه أجنبيٌّ لا ضمير لاسم «ما» فيه، وما لايصحّ أن يقعَ خبراً لايصحّ أن يعطف

---

(١) انظر : الكتاب ٦٣/١ فما بعدها (هارون) والمقتضب ١٩٥/٤ ، ١٩٦ .
(٢) تقدم ترجمته في ص ١١٥ ، وانظر : معرفة القراء الكبار ٦٥١/٢ .
(٣) سورة الأنفال الآية (٦٧) .
(٤) انظر : المحتسب ٣٦٢/١
(٥) انظر : صفحة ١١٥ ، ١١٦ ، والكشاف ٢/ ٢٣٨ .
(٦) انظر: التبيان في إعراب القرآن للعكبري ١٠/٢، وشرح التسهيل ٣٩٥/٢ ، والفوائد ٥٥/٢ .
(٧) في الأصل (كممثله) وساقط من (د) والصواب ما أثبته .
(٨) انظر : الفوائد الضيائية ٢/ ٥٥ .
(٩) فس النسختين (تخون) والصواب ما أثبت .
(١٠) انظر : شرح الرضي عل الكافية ٢/ ٣٤٧ .
(١١) انظر : الفوائد الضيائية ٥٠/٢ .

على الخبر ، وإذا لم يصح نصب ذاهب ، ولا خفضه عطفاً على المجرور بالباء المنصوبِ عند اسقاطها تعيّن الرفع .

ووجه الرّفع أنّ « بكر » مبتدأ ، و « ذاهب » خبره مقدم عليه ، ويجوز رفع «ذاهب» بالإبتداء ، و بكرٌ فاعله ؛ لاعتماده على حرف النفي، ولما كان لقائل أن يُقولَ : هذه القاعدة منتقضة بقولهم[١] :الذى يطير فيغضب زيد الذباب ، فإنّ « يطير» فيه ضمير يرجع إلى الموصول ، و « يغضب » المعطوف عليه ، وليس فيه ذلك الضمير، فأجاب عنه بقوله : والفاء فى : [الذي][٢] يطير فيغضب زَيْدٌ الذباب ، سببيّه لا عاطفة ، فلا يرد نقضا على تلك القاعدة ، فطيَرَان الذُبابِ سبب في غضب زيد ، فإذا وجد غضب زيد علم أنّ سببه طيران الذبابِ فليست الفاء عاطفة [٣].

والدليل على أنّها غير عاطفة أنّك لو أحللت محلها أحد الحروف العاطفة العارية من معنى السببيّة لم يجز ، ويجوز أن يكون معناها السببيّة مع العطف كما يجيء بيانه.

وإعراب المسألة : « الذى » : مبتدأ ، وهو اسم موصول ، وجملة « يطير» صلته ، والعائد الضمير المستتر فى «يغضب »، و « الذباب » خبر الذى ، وجملة « يغضب زيد» معطوفة على جملة « يطير » الواقعة صلة ، وكان القياس أن لايصح العطف ؛ لخلوها عن ضمير يعود على الموصول ؛ لأنّها رَفَعتِ الظاهرَ ، وهو « زيد » ولكنها لما عطفت بالفاء، صح ذلك ؛ لأنّ ما فى الفاء من معنى السببيّة أغنى عن الضمير ؛ لأنّ الفاء تجعل ما بعدها مع ما قبلها فى حكم جملة واحدة ؛ لإشعارها بالسببيّة ، فيكتفى بالربط فى الأولى، فكأنّك قلت : « الذى يطير فيغضب زيد سببه الذباب » إذ يفهم منها سببية الأولى للثانية ، ويمكن أن يقدر فيه ضميرٌ ، أي : الذى يطيرُ فيغضبُ زيدُ بطَيرَانِهِ الذبابُ .

[حذف حرف العطف]

وقد يحذف حرفه ، أي : حرف العطف ، وهو الواو [خاصة]بقرينة [٤] نحو قوله تعالى[٥] : ﴿ إذَا ماأَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُم قُلْتَ ﴾ أى : وقُلتَ ، ﴿ لا أَجِدُ / مَا أَحْمِلُكُم عَلَيْهِ ﴾ فحذف الواو التى قبل « قلت » ؛ لأنّ « قلت » ليس هو جواباً، وإنّماجوابُها « تولّوا » [٦]، وهذه الواو المحذوفة هي واو الحال ، وكثيراً ما تحذف الواو وحدها دون معطوفها . ١٦٩/أ

---

(١) انظر : الكافية ص ١٣٣ .
(٢) في الأصل (فالذي) وساقط من (د) ولعل الصواب ما أثبته .
(٣) انظر : المصادر السابقة .
(٤) انظر : شرح الكافية للرضي ٣٤٩/٢ .
(٥) سورة التوبة الآية (٩٢) .
(٦) انظر : الدر المصون ٤٩٢/٣ .

حكى أبو عثمان[١] عن أبي زَيْدٍ أنّه سمع : أكلت سمكاً [لحما][٢] تمرًا، أراد : و [لحما][٢] وَتَمْراً، ومنه قوله عليه السلام [٢] : (تصدق رجلٌ من دينارِه من درهمه من صاع بُرِّه مِنْ صَاعِ تَمْرِه) أي : ومن درهمه ، ومِنْ صَاعِ بُرِهِ ، ومِنْ صَاعِ تَمْرِه ، ومثله قول الشاعر :

[٥٣] كَيْفَ أَصْبَحْتَ كيفَ أَمسَيْتَ مِمَّا يَزْرَعُ الحُبَّ في فُؤَادِ الكَرِيمِ[٣]

أي : أقول : كيف أصبحتَ ، وكيف أَمسَيتَ ، فحذف العاطف [٤] .

[حذف حرف العطف والمعطوف معاً]

وقد يحذف معها ، أي : مع الواو أيضا[٦] ـ مصدر « آض » بالمد ، إذا عاد ـ [٧]، نحو قوله تعالى :[٨]﴿ لايَسْتَوِى مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الفَتْحِ وَقَاتَلَ ﴾ ، أي : ومن لم ينفق[٩]، ودلّ على المحذوف قوله : ﴿ مِن قَبْلِ الفَتْحِ ﴾ .

[حذف المعطوف عليه]

[و][١٠] قد يستغنى عن المعطوف عليه بالفاء نحو[١١] : ﴿ أَنِ اضْرِب بِّعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانبَجَسَتْ ﴾ أي : فضرب فانبجست[١٢] ، وهذا الفعل المحذوف ، معطوف على ﴿ أَوْحَيْنَا ﴾ من قوله تعالى في سورة الأعراف [١٣] :﴿ وأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى إِذْ اسْتَسْقَاه قَوْمُهُ أَنِ اضْرِب بِّعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانبَجَسَت ﴾ وانبجست معطوف على « ضرب » المحذوف .

---

(١) انظر : الخصائص ١/ ٢٩٠ ، ٢/ ٢٨٠ .

(٢) في النسختين (لبنا) .

(٣) انظر : صحيح مسلم بشرح النووي « كتاب الزكاة » ٧/ ١٠٢ ، ١٠٣ ، وينظر : شرح التسهيل ٣/ ٣٨٠ ، وهمع الهوامع ٥/ ٢٧٤ .

(٤) البيت من الخفيف ، وهو مجهول القائل ، ومن مواطن الاستشهاد به : الخصائص ١/ ٢٩٠ ، ٢/ ٢٨٠، شرح عمدة الحافظ ص٦٤١ ، رصف المباني ص٤١٤ ، شرح الأشموني ٢/ ٤٣١ ، همع الهوامع ٥/ ٢٧٤ ، الأشباه والنظائر ٨/ ١٣٨ ، والدرر اللوامع ٦/ ١٥٥ .

(٥) في النسختين (فحذف المضاف والعاطف) ، والصواب ما أثبته .

(٦) انظر : شرح الرضي على الكافية ٢/ ٣٤٨ .

(٧) انظر : اللسان (أيض) ١١٦ .

(٨) سورة الحديد الآية (١٠)

(٩) قال أبوحيّان في البحر المحيط ٨/ ٢١٩ : « والظاهر أنّ (من) فاعل (يستوي) وحذف مقابله، وهو: ومن أنفق من بعد الفتح وقاتل ؛ لوضوح المعنى » اهـ .

(١٠) زيادة للتّوضيح .

(١١) سورة الأعراف الآية (١٦٠) .

(١٢) انظر : الكشاف ٢/ ١٦٩ ، وينظر : تفسير الجلالين ص ١٣٨ ، طبعة دار التراث بالقاهرة .

(١٣) من الآيــة (١٦٠) .

كما جاز أن يحذف المعطوف جاز أن يحذف المعطوف عليه ، وأكثر ما يكون ذلك بعد مثل : بلى وشبهها ، كـ : « بلى و بكرٌ » بعد : ما قام زيدٌ ، أي : بلى قام زيدٌ وبكر،[١] ومنه قوله :

[٥٤] قَبَّحَ الإلهُ الفَقْعَسِيَّ ورَهطَهُ وإذا تَأَوَّهَتِ القِلاصُ الضُّمَّرُ

ولحا الإلَهُ الفَقْعَسِيَّ ورَهْطَهُ وإذَا تَوَقَّدَ فى النِّجَادِ الْحَزْوَرُ [٢]

أي : قبّحه اللّه كل حين ، وإذا تأوَّهَتْ ، ولحاه كُلَّ حينٍ ، وإذا توَقَّدَ ، ومنه[٣] : ﴿ ولِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِى ﴾ أي : لتُرْحَمَ ولتُصْنَعَ[٤] .

ويجوز حذف المعطوف عليه أيضاً بـ « الفاء » و « أم » المتصلة فالأول نحو [٥] : ﴿ أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ الذِّكْرَ صَفْحاً ﴾ فجملة « نضرب » معطوفة على جملة محذوفة ، والتقدير - والله أعلم - أنهملكم فنضرب .

والثاني نحو قوله تعالى [٦] : (أَمْ حَسِبْتُم أَنْ تَدْخُلُوا الجَنَّةَ)، أي : اعلمتم أنّ الجنة حفت بالمكاره أم حسبتم [٧] ، ومنه قوله تعالى [٨] :﴿ أَمَّن هو قَانِتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ ﴾

[عطف الفعل على اسم فيه معناه]

ويُعْطَفُ الفعل [٩] سواء كان ماضياً أم مضارعاً على اسم فيه معناه ، أي : معنى الفعل خلافاً لأبي عثمان المازني[١٠] ، وأبي العباس المبرد [١١]، وأبي إسحاق الزجاج [١٢].

---

(١) انظر : شرح الكافية للرضي ٣٤٩/٢ .

(٢) البيتان من الكامل ، وهما لنهشل بن ضُمْرَة من الشعراء المخضرمين في شرح عمدة الحافظ ص ٦٥١ ، القلاص : النوق الكريمة . والنجاد : جمع نجد ، وهي الأرض الغليظة . والحزور : الآكام الصغيرة .

(٣) سورة طه الآية (٣٩) .

(٤) قدره أبو البقاء العكبري بـ « لتحب ولتصنع » انظر : التبيان في إعراب القرآن للعكبري١٢١/٢ .

(٥) سورة الزخرف الآية (٥) .

(٦) سورة البقرة الآية (٢١٤) وفي غيرها .

(٧) انظر : الكشاف ٢٥٦/١ ، ٤٢٠ .

(٨) سورة الزمر الآية (٩) .

(٩) انظر : شرح الكافية للرضي ٣٥٣/٢ ، وهمع الهوامع ٢٧١/٥ .

(١٠) انظر : همع الهوامع ٢٧٢/٥ .

(١١) انظر : المقتضب ٣٨٧/٤ .

(١٢) نقل السيوطي رأيه في الهمع ٢٧٢/٥ .

والمراد بالاسم هنا الشبيه بالفعل في المعنى وبالعكس ، وهو عطف اسم فيه معنى الفعل على فعلٍ ، خلافاً للجماعة المذكورين ، فالأوَّل : وهو عطف الفعل على الاسم المشبّه بالفعل في المعنى نحو[١] : ﴿ فَالِقُ الإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَناً ﴾ فعطف [جَعَلَ][٢] على فالق ، وهو اسم فيه معنى الفعل ؛ لأنّه في تأويل « فَلَقَ الإصْبَاحَ » ، ومنه أيضاً قوله تعالى [٣] : ﴿ فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحاً . فأثرن ﴾[٤] ، فعطف « أَثَرْنَ » على « مغيراتٍ » وهو اسم فيه معنى الفعل ؛ لأنّه في تأويل : « فاللاّتي أَغَرنَ وأَثرنَ »[٥] / ١٧٠/أ

والثّاني : وهو عطف اسم على فعل نحو[٦] : ﴿ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ ﴾[٧] فعطف « مُخْرِجُ » على « يُخْرِجُ » لتأويل « مُخْرِجُ » بـ « يُخْرِجُ » [٨].

[زيادة عطف المفرد على الجملة والعكس]

(ويُعْطَف مفرد على جملة متجانسة) ، أي : تكون من جنسه ؛ ولأنّ العطف بالواو أيضاً يقتضي الموافقة (وبالعكس) [٩] ، وهو عطف جملة على مفرد (كـ : مَرّ برَجُلٍ شَريفٍ وأبوه قائمٌ) مثال لعطف الجملة على المفرد، (أو : مُرَّ برجلٍ أبوه كريمٌ وشريفٌ) مثال لعطف المفرد على الجملة ، (والأُولَى) وهي عطف الجملة على المفرد (أَوْلَى) من عطف المفردِ على الجُملَةِ .

---

(١) سورة الأنعام الآية (٩٦) قرأ بها عاصم وحمزة والكسائي ، انظر : السبعة لابن مجاهد ص ٢٦٣، وإتحاف فضلاء البشر للدمياطي ص ٢١٤ .

(٢) القراءة التي في الأصل لايستقيم الاستشهاد بها إلاّ بقراءة الكوفيين ، أي : ﴿ وجعل ﴾ . انظر : الدر المصون ١٣٣/٣ . وينظر : شرح الكافية للرضي ٣٥٣/٢ .

(٣) سورة العاديات الآية (٣) .

(٤) كلمة ﴿ أثرن ﴾ لابُد منها لصحة الاستشهاد ، ولعلها سقطت من الناسخ .

(٥) تقدير الشارح أنّ العاطف المحذوف هو الواو غير دقيق ، ودقّتُه : « واللاتي عَدَوْنَ فَوْرَيْنَ فَأَغَرْنَ فَأَثَرْنَ ... » . انظر : الدر المصون ٥٥٩/٦ .

(٦) سورة الأنعام الآية (٩٥) .

(٧) في الأصل (ويخرج الميت) وهو خلاف المقصود بدليل السياق ، وهو ساقط من (د) .

(٨) وقدّر الزّمخشريّ عطف « مخرج » على « فالق » ، فيكون من عطف الاسم على الاسم . انظر : الكشاف ٢٨/٢ ، و التصريح على التوضيح ١٥٣/٢ .

(٩) انظر : شرح الكافية للرضي ٣٥٤/٢ .

(ويُعْطَفُ جملة اسميّةٌ على جملةٍ فعليّةٍ ، وبالعكس ، وهو عطف فعلية عليها)[١] ، أي : على اسمية ، ولأهل العربية في هذا العطف ثلاثةُ مذاهب [٢] :

أحدها: الجواز مطلقاً ، وهو المفهوم من كلام النحاة في « باب الاشتغال » في مثل : قام زيد وعمرو أكرمتُه ، وإنّ نصبَ « عَمْرٍو» أرجح ؛ لأنّ تناسب الجملتين المتعاطفتين أَوْلَى من تخالفهما .

والثانى : المنع مطلقاً ، حكى عن أبى الفتح ابن جنى أنّه قال فى قول الشاعر :

[٥٥] عَاضَهَا اللّهُ غُلاماً بَعْدَما شَابَتِ الأصْدَاغُ والضّرسُ نَقَدْ [٣]

إنّ « الضّرسُ » فاعلٌ بفعل محذوف ، لا مبتدأ [٤] ، ويلزمه إيجَابُ النّصبِ في مسألة الاشغال المتقدمة [٥]، إلاّ إن قال : أُقَدِّرُ الواو للاستئناف .

---

(١) انظر : الإرشاد إلى علم الإعراب للكيشي ص٣٩٣ .

(٢) انظر : مغني اللبيب ٤٨٥/٢ .

(٣) البيت من الرمل ، وهو منسوب للهذليّ في اللسان (نقد ٤٢٦/٣) ولم أقف عليه في ديوان الهذليين وبلانسبة في إصلاح المنطق ص٤٩ ، والخصائص ٧١/٢ ، واللسان (صدغ ٤٣٩/٨) ومغني اللبيب ٤٨٥/٢ ، والأشباه والنظائر ٣٠٣/١ ، وشرح شواهد المغني ص٨٧٣ .

(٤) انظر : الخصائص ٧١/٢ حيث قال فيها : « عطف جملة من مبتدأ وخبر على أخرى من فعل وفاعل، أعني قوله : (والضرس نقد) أي : ونقد الضرس » اهـ . وينظر تعليق المحقق عليه في الحاشية .

(٥) أي : يجب أن تقول : قام زيدٌ وعمراً أكرمته .

والثّالث : لأبي علي الفارسي : أنّ ذلك يجوز في الواو خاصة ، قاله ابن جني في « سر الصناعة »[١] وبنى على ذلك أنّ الفاء في : « خرجت فإذا الأسدُ حاضر » ، لا تكون عاطفةً ، قال في المغني [٢] : وأضعف الثلاثة : القول الثّاني .

(ويُعْطَفُ فعلٌ [٣] مَاضٍ على مُضَارعٍ ، وعكسه) [٤] وهو : عطفُ مُضارعٍ على مَاضٍ ، فالأول (نحو [٥] :﴿ والَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلاةَ ﴾، فعطف « أقاموا » على « يُمسِّكون » ؛ لأنّ زمانَهما واحدٌ ، وهو المستقبل ، إذ المعنى : يمسكون ويقيمون ، ومثله [٦] :﴿ يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ ﴾ ؛لأنّ المعنى : فيوردهم .

والثّاني نحو [٧] :﴿ تَبَارَكَ الَّذِي إِنْ شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْراً مِن ذَلِكَ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهَارُ وَيَجْعَلُ لَّكَ قُصُوراً ﴾ فعطف « ويجعل » على « جعل » لاتحادهما في الزّمان، إذ المعنى : إن شاء يجعل ويجعل .

[حكم العطف على الضمير المرفوع المتصل]

(وإذا عُطِفَ على ضَميرٍ مَرفُوعٍ) لا منصوبٍ ولا مجرورٍ متصل ، بارزاً كان ، أو مستتراً لا لمنفصلٍ **(أُكِّدَ أَوّلاً بتَوْكيدٍ لفظيٍّ)** مرادفٍ له بأن يكون **(بمُنفصلٍ)** ، أي : بضمير منفصل **(ثم عُطِفَ)** وذلك ؛ لأنّ المتصلَ المرفوعَ كالجزء مما اتصل به لفظاً **(من حيث إنّه متصل)** لايجوز انفصاله ، ومعنى « من حيث إنّه » فاعلٌ ، والفاعل كالجزء من الفعل .

---

(١) انظر ١/ ٢٦٣ ونص قوله : « فإنْ قيل : ألست تجيز : قام زيد وأخوك محمّد ، فتعطف إحدى الجملتين على الأخرى ، وإن اختلفتا بالتركيب ، فهلا أجزت أيضاً هذا في : خرجت فإذا زيد ؟ فالجواب : أنّه قد يجوز مع الواو لقوتها وتصرفها مالايجوز مع الفاء من الاتساع ، ألا ترى أنّك لو قلت : قام محمّد فعمرو جالس ، وأنت تعطف على حدّ ما تعطف بالواو ، لم يكن للفاء هنا مدْخلٌ ؛ لأنّ الثّاني ليس متعلقاً بالأول ، وحكم الفاء إذا كانت عاطفة ألاّ تتجرّد من معنى الإتباع والتعليق بالأول ـ كما تقدم من قولنا ـ وهذ جواب أبي علي ، وهو الصواب » اهـ .

(٢) انظر : ٢/ ٤٨٥ .

(٣) كلمة (فعل) مكرر في الأصل .

(٤) انظر : الإرشاد إلى علم الإعراب ص٣٩٣ ، وشرح الكافية للرضي ٢/٣٥٤ .

(٥) سورة الأعراف الآية (١٧٠) .

(٦) سورة هود الآية (٩٨) .

(٧) سورة الفرقان الآية (١٠) .

فلو عُطِفَ عليه من غير توكيد ، كان كما لو عطف على بعض حروف الكلمة ، فأُكِّدَ أوّلاً بمنفصلٍ ؛ لأنّه بذلك يظهر أنّ ذلك المتصل ، منفصل من حيث الحقيقة (**بدليل جواز إفراده مما اتصل به**) بتأكيده ، فيحصل له استقلال [١] .

ولا يجوز أن يكون العطفُ على هذا التأكيد المنفصل ، وإلاّ لزم أن يكون المعطوف أيضاً تأكيداً كما أنّ المعطوف / عليه كذلك ؛ لأنّ المعطوف في حكم المعطوف عليه ١/١٧١
بالنسبة إلى ما قبله ، (**وكذا إذا أُكِّد بتوكيد معنوى**) فإنّه يعطف عليه أيضاً (**كقوله** :

[٥٦] **ذُعِرْتم أجمعون ومَنْ يَليكُم برُؤيتنا وكنّا الظافرينا** [٢]

إلاّ بفصل) بين المعطوف والمعطوف عليه ، (**ولو كان الفصل بعد الحرف**)، أي : حرف العطف (**فيسوغ تركه**) ، أى : ترك التأكيد ؛ لأنّه بالفصل حصل طول الكلام ، وطول الكلام قد يغنى عمّا هو الواجب فإغناؤه عما هو الأَوْلى على سبيل الأولى لضرورةٍ فى الشعر ، فإنّه يجوز العطف من غير تأكيد ولا فصل [٣] .

(**والكوفي يجوزه**) [٤] ، أى : يجوِّز العطف بلا تأكيد ولافصل (**مطلقاً**) ، أى : سواء كان فى ضرورة أو غيرها ، وابن مالك [٥] يجوِّزه بلا تأكيدٍ ولا فصلٍ على ضَعفٍ ، ولا يخصه بالضرورة ، كما جعله المؤلِّف مختصًّا بها تبعاً للجمهور ، فتَلَخَّصَ من هذا أنّ فى المسألة ثلاثة مذاهب[٦] :

---

(١) ينظر : شرح الكافية للرضي ٣٣٣/٢ ، والفوائد الضيائية ٤٧/٢ .

(٢) البيت من الوافر ، لم أقف على قائله ، انظر : شرح التسهيل ٣٧٣/٣ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ٤٦٩/٢ ، والتصريح على التوضيح ١٥٠/٢ .

(٣) سواء كان الفصل قبل حرف العطف ، نحو : ضربت اليومَ وزيدٌ ، أو بعده كقوله تعالى ﴿ ما أشركنا ولا آباؤنا ﴾ الأنعام (١٤٨).
إذ المعطوف في الآية الكريمة هو : (آباؤنا) و « لا » بعد حرف العطف زائدة لتأكيد النفي انظر : الفوائد الضيائية ٤٨/٢ .

(٤) انظر : المسألة (٦٦) في الإنصاف ٤٧٤/٢ ، وائتلاف النصرة ص٦٣

(٥) انظر : شرح التسهيل ٣٧٢/٣ .

(٦) انظر : المصادر السابقة .

أحدها : جواز العطف من غير تأكيد ولافَصلٍ ، سواءً كان في ضرورةٍ أم غيرها، وهو مذهب الكوفيين .

الثّاني : الجواز بلا ضعفٍ إذا عطف على الضمير المرفوع المتصل ، وأُكِّدَ بضَميرٍ منفصلٍ[١] ، وبضَعفٍ إذا عطف عليه بغير تَوكيدٍ وبغير فَصلٍ [٢]، وهو مذهب ابن مالك وأتباعه[٣].

الثّالث : أنّه يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل المؤكد بضمير منفصل **(ويَقْبُحُ إذا عطف عليه بلا تَأكيدٍ ، وبلا فَصلٍ)** وهو مذهب الجمهور ، فلا يقبح **(كـ : ضربت أنا وزيد)**؛لوجود التأكيد بالضمير المنفصل ، فـ « زيد » معطوف على التاء في « ضربت » ، وفصل بينهما بالتأكيد بـ « أنا » .

(وكذا) لايَقْبُحُ **(نحو** [٤] **: ﴿ اذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّك ﴾** ؛ لوجود التأكيد أيضاً فـ « رَبُّك » معطوف على الضّمير المستتر في « اذهب » وفصل بينهما بالتأكيد بـ « أنت » .

ومثل بهذين المثالين ليعلمَ أنّه لا فرق بين أن يكون الضمير المعطوف عليه المؤكّد بالمنفصل ، بارزاً كالمثال الأول ، أو مستتراً كالمثال الثاني .

(و ﴿يَدْخُلُونَها وَمَن صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ ﴾[٥] **)** هذا مثال للفصل [قبل] [٦] حرف العطف فـ « مَنْ صَلَحَ » معطوف على الواو في « يَدْخُلُونَها » والفاصل بينهما الهاء .

(و ﴿ مَآأَشْرَكْنا وَلاَ آبَاؤُنا ﴾ [٧] **)** مثال للفصل بعد حرف العطف أيضاً[٨]، فـ « آباؤنا » معطوف على « نا » [٩] و « لا » فاصلةٌ بين العاطف [١٠]، وهو « الواو » والمعطوف ، وهو « آباؤنا » .

---

(١) نحو قوله تعالى : ﴿ لقد كنتم أنتم وآباؤكم في ضلال مبين ﴾ سورة الأنبياء الآية (٤٥) ونحو : ضربت أنا وزيد .

(٢) نحو : قمت وزيد .

(٣) انظر:شرح التسهيل ٣/٣٧٣ .

(٤) سورة المائدة الآية (٢٤) .

(٥) سورة الرعد الآية (١٣) .

(٦) في الأصل (بعد) وساقط من (د) ولعل الصواب ما أثبته.

(٧) سورة الأنعام الآية (١٤٨)

(٨) هكذا في الأصل بناء على أنّ الشاهد الثاني مكرر مع الأول ، وهو سهوٌ من الناسخ فلا معنى لها في هذا الموقع ، ولعل الصواب إسقاطها .

(٩) في الأصل (ما) خطأ ، وساقط من (د) ولعل الصواب ما أثبته .

(١٠) وهي زائدة لتأكيد النفي .

(ونحو [١] :﴿ فَكُبْكِبُوا فِيهَا هُمْ وَالْغَاوُونَ ﴾) ، هذا مثال للتأكيد بالمنفصل[٢] مع الفصل ، (وقوله) وهو عمر بن أبي ربيعة :

[٥٧] (قُلْتُ : إِذْ أَقْبَلَتْ وزَهْرٌ تَهَادَى كَنِعَاجِ الملاَ تَعَسَّفْنَ رَمْلاَ)[٣]

هذا البيت احتجّ الكوفيون به [٤] على جواز العطف مِنْ غَيْرِ تَأكيدٍ ولافَصْلٍ ، فإنّهم قالوا : إنّ « زَهر » معطوف على الضمير المستتر المرفوع في « أقبلت » من غير تَأكيدٍ ولافَصْلٍ ، ولا حُجَّةَ لَهُم فيه ؛ لاحتمال الضّرورة لأجل الشّعر ، ويحتمل أن يكون الواو للحال ، و « زَهْرٌ » مبتدأ ، و « تهادى » خبره ، وقيل : شاذ ، و « المتهادى » : المتمايل في مشيته [٥] ، و « النّعاج » : جمع نعجة ، وهو بقرُ الرّمل [٦].

(وإذا عطفَ على اسمٍ مَجرورٍ ظاهراً ، يُفْصَل بجَارٍّ ، وبدونه) ، أي : وبدون الجار (كـ : مُرّ بزَيْدٍ وبِخَالدٍ) فـ « خالد » معطوف بالواو على « زيد » المجرور بالياء ، وفصل بينهما بالجار وهو الباء ، (أو : مُرّ بزَيدٍ وخَالدٍ) فـ « خالد » معطوف / على « زيد » المجرور بالباء ، ولم يفصل بينهما بالجار ، وقد يكون المعطوف هو المجرور ، والعامل مكرر ، وجرّه بالأول والثّاني كالعدم معنًى ، نحو : المالُ بيني وبينك ، إذ « بين » لا تضاف إلاّ إلى المتعدّد[٧] ، وقيل [٨] : جرّه بالثّاني كما في الحرف الزائد في : ﴿كَفَى بِاللّهِ وَكِيلاً ﴾ [٩].

١/١٧٢أ

---

(١) سورة الشعراء الآية (٩٤) .

(٢) في الأصل (لتأكيد المنفصل) ولعل الصواب ما أثبته . وانظر : الفوائد ٤٨/٢ .

(٣) البيت من الخفيف ، وهو في ديوانه ص٣٠٥ ، وانظر : الكتاب ٣٧٩/٢ (هارون) ، والخصائص ٣٨٦/٢ ، والإنصاف ٢ /٧٩ ، وشرح المفصل ٧٦/٣ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٦٥٨ ، وشرح التشهيل ٣٧٤/٣ .

(٤) انظر المسألة (٦٦) في الإنصاف ٤٧٤/٢ ، وائتلاف النصرة ص٦٣ .

(٥) انظر : اللسان (هدي) ٣٥٩/١٥ ، ٣٦٠ .

(٦) انظر : السابق (نعج) ٣٨٠/٢ .

(٧) انظر : شرح القمولي على الكافية ٤٤٨/٢ ، ومعجم النحو لعبدالغني الدقر ص ٩١ .

(٨) والقائل هو الرضي في شرحه على الكافية ٣٣٥/٢ ، ونص قوله : « والأولى أن نحيل جره على العامل المتكرر ، إذ ليس بأقلّ من الحروف الزائدة نحو : كفى بزيد ، فإنّها لا تلغى مع زيادتها » اهـ.

(٩) سورة النساء الآية (٨١) وفي غيرها .

وإذا عُطِفَ على [ضَميرٍ مَجرورٍ][١] فلا يصح عند جمهورالبصريين إلاّ بإعادة الجارّ[٢]، حرفاً كان الجارّ أو اسماً ، فالحرف [نحو][٣] :﴿ فَقَالَ لَها وَلِلأَرْضِ ﴾[٤] ، فـ « الأرض » معطوف على « الهاء » المجرور باللام ، وأُعيدَتْ مع المعطوف .

والاسم نحو[٥] :﴿ قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ ﴾ فـ « [إلَه][٦] آبائِك » معطوف على المضاف [إليه][٦] المجرور بإضافة « إلَه » إليها، وأُعيد المضاف ، وهو « إلَه » مع المعطوف ، وهو [« آبائك » ، و][٣] الأصل :{ فَقَالَ لَها وَلِلأَرْضِ } و{ نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَه آبَائِكَ}، وإنّما أُعيد الجارّ فيهما ؛ لأنّ الضمير المجرور كالتنوين في شدّة اللّزوم ، فكما لا يُعْطَف على التنوين لشدّة لزومه ، لا يُعْطَف على ما أشبهه .

(وصحّ) ، أي : العطف (بدونه) أي : بدون إعادة الجارّ عند الكوفة [٧] والأخفش [٨] ويونس [٩] والشّلوبين [١٠] وابن مالك [١١] ، ولو في السَّعَةِ - وهي النَّثر -

---

(١) في الأصل (مَجرورٍ ضَميراً) وساقط من (د) ولعل الصواب ماأثبته .

(٢) انظر : الكتاب ٣٨١/٢ فمابعدها ، وشرح القمولي على الكافية ٤٤٨/٢ فمابعدها .

(٣) تكملة للتوضيح .

(٤) سورة فصلت الآية (١١) .

(٥) سورة البقرة الآية (١٣٣) .

(٦) ساقط من النسختين.

(٧) انظر : الإنصاف المسألة (٦٥) ٤٦٣/٢ ، وائتلاف النصرة ص٦٢ ، وشرح الكافية للرضي ٣٣٦/٢ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١٢٤٩/٣ .

(٨) انظر : معاني القرآن للأخفش ٢/ ٢٢٤ .

(٩) انظر : تسهيل الفوائد ص١٧٨ ، وهمع الهوامع ٢٦٨/٥ .

(١٠) لم أقف على رأيه في التوطئة ولافي شرح المقدمة ، لكنه ورد في شرح التسهيل ٣٧٦/٣ ، وشرح الكافية الشافية ١٢٤٩/٣ ، وشرح نجم الدين القمولي على الكافية ٤٤٨/٢ (رسالة الدكتوراه) .

(١١) انظر المصادر السابقة .

كقراءة ابن عباس، والحسن البصري ، وحمزة :﴿ تَسَاءَلُون بِهِ والأَرْحَامِ ﴾[١] بالجرّ[٢]، أي : بجر « الأَرحامِ » عطفاً على الهاء ، وعند جمهور البصرية هذا العطف من غير إعادة الجارّ ضرورة[٣]، أي : لا يجوز إلاّ في ضرورة ، كقوله :

[٥٨] فَاليَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنَا فاذْهَبْ فَما بِكَ وَالأَيّامِ مِنْ عَجَبِ [٤]

فعطف «الأيّامَ » على الضّمير[المجرور][٥] بالباء من غير إعادة الجارّ للضّرورة [٦]؛ لأنّ الشّعرَ مَوْضِعُ ضَرورةٍ ، وقيل [٧] : إنّ هذا محمول على الشّذوذ ، وقيل[٨] : إنّ الواو للقسم ، أي : وربِّ الأيّامِ، فحذف المقسم به [٩].

ومعنى البيت : إن فعلت فاذهب ، فإنّ ذلك ليس بعَجبٍ من مثلك ، ومن مثل هذه الأيام .

(وقد يُعْطَف بمخالفة بينهما)، أي : بين المتعاطفين إعراباً (بِأَمنٍ)، أي : بشرط أمن اللّبس (كـ : لَقَيْتُ زَيْداً و [بشرٌ][١٠]) ، ومثله : ضربت زَيْداً

---

(١) سورة النساء الآية (١) .

(٢) انظر : السبعة لابن مجاهد ص٢٢٦ ، والاتحاف ص ١٨٥ ، وينظر : الكشاف ٤٦٢/١ ، وتخريج أوجه الإعراب في القراءات السبع ص ٣٤ .

(٣) انظر : الكتاب ٢/ ٣٨١ فمابعدها (هارون) والفوائد ٤٩/٢ ، وشرح القمولي للكافية ٢/ ٤٤٨ .

(٤) البيت من البسيط ، وقائله مجهول ، انظر : الكتاب ٢/ ٣٨٣ (هارون) والإنصاف ٤٦٤/٢ ، وشرح المفصل ٧٨/٣، ٧٩ ، والمقرب ص٥٠ ، وشرح الكافية للرضي ٣٣٦/٢ ، وهمع الهوامع ٢٦٨/٥ .

(٥) زيادة للتوضيح .

(٦) انظر : الكتاب ٣٨٢/٢، ٣٨٣ (هارون)

(٧) انظر : شرح المفصل ٧٨/٣ .

(٨) انظر : شرح الجمل ٢٤٤/١ ، وشرح القمولي على الكافية ٤٥٠/٢ .

(٩) ونقل الرضي عن الجَرْمِي « جواز العطف على المجرور بلا إعادة الجارّ بعد تأكيده بالضمير المنفصل المرفوع ، نحو : مررتُ بك أنت وزيد ، قياساً على العطف على الضمير المتصل المرفوع » .

واعترض عليه قائلاً : « ليس بشيء ؛ لأنّه لم يسمع ذلك مع أنّ تأكيد المجرو بالمرفوع خلاف القياس ، وإعادة الجار أقرب وأخف . انظر : شرحه على الكافية ٣٣٦/٢ .

(١٠) في الأصل (بشراً) بالنصب ، وهو خلاف المقصود ، انظر : المصدر السابق ٣٥٥/٢ .

و [خالدُ][1] ويسمّى عطف التّوهم ، وشرط جوازه صحة دخول العامل المتوهم ، وشرط حسنه كثرة دخوله هناك ، وذلك كقوله :

[٥٩] دَعَنِي فَأَذْهَبَ جَانِباً يَوماً وَأَكْفِكَ[2] جَانِباً [3]

وقول زهير :

[٦٠] بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَامَضَى وَلاَ سَابِقٍ شَيْئاً إِذا كَانَ جَائِياَ [4]

وحسن في هذين البيتين ، ولم يحسن في قول الآخر :

[٦١] ومَا كُنتُ ذَا[نَيْرب][5] فِيهِمُ وَلاَ مُنْمِشٍ [منهمُ][5] مُنْمِلِ [6]

لقلّةِ دخول الباء على خبر كان ، وكما وقع هذا العطف في المجرور وقع في أخيه المجزوم، ووقع في المنصوب ، وفي المرفوع .

---

(١) في الأصل (خالداً) بالنصب ، ولعل الصواب ما أثبته . انظر : السابق .

(٢) في الأصل (أكفل) وسافط من (د) ولعل الصواب ما أثبته .

(٣) البيت من مجزوء الكامل ، وهو لعمرو بن معديكرب في ملحق ديوانه ص١٩٧ ، وانظر : شرح المفصل ٥٦/٧ ، وخزانة الأدب ١٠٠/٩ .

(٤) البيت من الطويل ، وهو لزهير بن أبي سُلمي في ديوانه ص ٢٠٨ ، وفي الكتاب ١٦٥/٢ ، ومنسوب إلى صِرْمةِ الأنصاري في الكتاب ٣٠٦/٢ ، وانظر : أسرار العربية ص ١٥٤ ، وشرح المفصل ٢/ ٥٢ ، ٥٦/٧ ، ٦٩/٨ ، وشرح شواهد المغني ٢٨٢/١، والمقاصد النحوية ٢٦٧/٢ ، وشرح الأشموني ٤٣٢/٢

(٥) ساقط من الأصل .

(٦) البيت من المتقارب ، وقائله مجهول ، انظر : مغني اللبيب ٤٤٧/٢ ، وشرح شواهد المغني ٨٦٩/٢ ، وهمع الهوامع ٢٧٩/٥ ، واللسان (نمش) ٣٦٠/٦ .

والنّيرب : الشرّ والنّميمة ، والْمُنْمِشُ : المُفْسِدُ ، والْمُنْمِلُ : النّمّام .

فأمّا المجزوم ، فقال به جماعةٌ منهم أبوحيّان[١] فى قراءة غير أبى عمرو [٢]: ﴿ لَوْلاَ أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن ﴾[٣] .

قالوا : هو عطف على التَّوهم ، ولا نريد التّوهم حقيقة[٤]، إذ يستحيل على اللّه تعالى، وإنّما نريد أنّه لم يتبع الثّانى الأول فى الإعراب ، وكأنّ ذلك الأول [ما][٥] دخل عليه المعرب الّذى كان ينبغى للثّانى أن يشاركه فيه .

وأمّا المرفوع ، فحكى سيبويه [٦] : « إنّهم أجمعون ذاهبون ، وإنّك وزيدٌ ذاهبان » على توهم أنّه قال :[هُمْ][٧] ، وأمّا المنصوب فقال [به][٥] الزّمخشرى[٨] في قوله تعالى : ﴿فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِن وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ ﴾[٩] .

* * *

(١) انظر : البحر المحيط ٨/٢٧٥ ، وارتشاف الضرب ٢/٢٣ .

(٢) انظر : السبعة لابن مجاهد ص٦٣٧ ، والاتحاف ص٤١٧ .

(٣) سورة المنافقين الآية (١٠) .

(٤) المراد بالتوهم : توهُّم سقوط الفاء وقصد الجزاء ، كأنه قيل : « إن تؤخّر أصّدقْ وأكن » . انظر معني الفراء ٣/١٦٠ ، وإعراب القرآن للنحاس ٤/٤٣٦ ، والكشاف للزمخشري ٢/١٥٥ .

(٥) زيادة للتوضيح .

(٦) انظر : الكتاب ٢/١٥٥ (هارون) .

(٧) ساقط من الأصل وقد أثبته من الكتاب .

(٨) انظر : الكشاف ٢/ ٤١١ ، ونص قوله : « قرئ (يعقوب) بالنّصب كأنّه قيل : ووهبنا لها إسحاق ، ومن وراء إسحاق يعقوب » اهـ .

(٩) سورة هود الآية (٧١) .

* * *

[التـأكيد]

ولما أنهى الكلامَ على العطف شرع يتكلم على الثّالث من التّوابع ، وهو : التّأكيد[١].

(فقال : وتـأكيد لو قـرر متبوعـه) ، أيْ : أمر متبوعه **(وحـاله عند السّـامع)** يعنى يُجعل أمره وحاله **(مقررٌ متمكّنٌ عنده في نِسبَةٍ)** ، أي : في كونه منسوباً أو منسوباً إليه ، فثبت عند السّامع ، وتحقق أنّ المنسوب أو المنسوب إليه في هذه النِّسبة هو المتبوع لا غيره .

ومثال المقرر للمتبوع في النِّسبة : جاء زَيدٌ نفسُه ، فإنّه لولا قولُك : **(نفسه)** لجوّز السَّامع كـونَ الجائي خبره ، أو كتابه أو ثَقَلَهُ ، [بدليل][٢] :﴿ وجَاءَ رَبُّكَ ﴾[٣] ، أي : أمرُه **(أو في شُمولٍ)** ، أي : في رفعِ تَوهمِ إرادة الخاص باللفظ العام .

(ومثاله) قوله تعالى [٤] :﴿ فَسَجَدَ الْمَلاَئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُون ﴾ إذ لولا التّأكيد لجوّز السّامع كونَ السّاجد أكثرهم ، فقوله : « لو قُرِّر متبوعه » يخرج به الصِّفة والبدل ، والعطف بالحرف .

أمّا الصّفة فلأنّها لاتقرر متبوعَها ، وإنّما تفيد توضيح متبوعِها في بعض المواضع، بغير الوضع ، وأمّا البدل ؛ فلأنّ الثّاني منه ليس مقرر [الأول][٥] ؛لأنّ الأوّلَ في نيّة الطرح ، بل فيه رجوع عن الأوّلِ ، ولذلك فيه بدل البعض ، والاشتمال ، والغلط، وأمّا العطف فلأنّ الثّاني فيه غير الأوّلِ .

وقوله : « في نِسبَةٍ أو شُمولٍ » خرج به عطف البيان ، فإنّه وإن قرر متبوعَه لكن في البَيان ، لا في نسبَةٍ ، ولا في شُمولٍ .[٦]

[التأكيد اللفظي]

(فهو)، أي : التأكيد **(بتكرير)** ، أي : بتكرير اللفظ الأول لتقرير معنى النِّسبة، ولو بمُرادفٍ **(لفظيٌّ)** ، أي : منسوب إلى اللفظ لحصوله من تكرير اللفظ ، ويسمّى التّوكيدُ اللّفظيُّ : توكيداً صريحاً أيضاً .

---

(١) والتأكيد مصدر أكّد ، قال ابن منظور في لسان العرب مادة (أكّد) ٧٤/٣ : « والتأكيد لغة في التوكيد ، وقد أكّدت الشيء ووكّدته » .

(٢) في الأصل (بدليلي) وساقط من (د) ولعل الصواب ما أثبته .

(٣) سورة الفجر الآية (٢٢) .

(٤) سورة ص الآية (٧٣) .

(٥) في الأصل (مقرر للأول) وساقط من (د) ولعل الصواب ماأثبته .

(٦) انظر : شرح الكافية للرّضي ٣٦٢/٢ .

(ثم) التّكرير المذكـور ، قد يكون (**بتكـرير اللفـظ الأوّل ، ومضـاهاته حقيـقة ، كـ : زَيْـدٌ زَيْـدٌ**)[١]، وكقـوله :

[٦٢] كَمْ نِعْمَـةٍ أَسْدَيْتُها كَمْ كَمْ وَكَمْ [٢]

(**أو حكماً ، كـ : ضـربتَ أنت وضـربتُ أنا**) فإنّ ذلك في حكم تكرير اللفـظ ، وإن كان مخـالفاً للأول لفظاً ، إذ الضـرورة داعيةٌ إلى المخـالفة ؛ لأنّـه لا يجـوز تكريـره متصـلاً [٣].

[ما يجري فيه التوكيد اللفظي من أقسام الكلمة]

(ويعـمّ) ، أي : التّكـريـر مطلقاً لا التّكرير الذي هـو التـأكيد الإصـطـلاحي، (**الألفاظ كلّها سواء كان اللّفظ اسْماً**) كقوله :

[٦٣] أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَنْ لاَ أَخَا لَهُ كَسَاعٍ إِلَى الهَيْجَا بِغَيْرِ سِلاَحِ [٤]

(**أمْ فِعْلاً**) كقوله :

[٦٤] أَتَاكِ أَتَاكِ اللاَّحقون احْبِس احْبِس [٥]

(**أَمْ حَرْفاً**) كقوله :

[٦٥] لاَ لاَ أَبُوحُ بحُبِّ بَـثْـنَةَ إنّها أَخَذْتَ عليَّ مَواثِقاً وَعُهُوداً [٦]

---

(١) انظر : شرح المفصل ٦٩/٣ ، والكافية ص ١٣٥ .

(٢) البيت من مجزوء الكامل أو من مجزوء الرجز ، وهو غير منسوب في معاني القرآن للفراء ١٧٧/١، وانظر : تأويل مشكل القرآن ص ٢٣٦ ، والصاحبي ص ٣٤٢ ، والصناعتين ص ١٩٩ ، وفقه اللغة للثعالبي ٣٧٣ ، وأمالي المرتضى ٤٨/١ . وهو في الأصل : « وَكَمْ نِعْمَـةٍ أَسْدَيْتُها كَمْ وَكَمْ وَكَم » وهو مضطرب عروضياً .

(٣) انظر : شرح الكافية للرّضي ٣٦٤/٢ فمابعدها ، والفوائد الضيائية ٥٧/٢ .

(٤) البـيت من الطويل ، وهو لمسكين الدّارميّ في ديوانه ص ٢٩ ، وانظر : الكتـاب ٢٥٦/١ (هارون) والخصائص ٢٨٠/٢ ، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ١٢٧/١ ، وأوضح المسالك ٧٩/٤، والتصريح على التوضيح ١٩٥/٢ ، والهمع ٥/ ٢٠٧ ، والخزانة ٦٥/٣ .

(٥) هذا عجز بيتٍ من الطويل ، وصدره :

فَأَيْن إِلَى أَيْنَ النّجاةِ بِبَغْلَتِي

وهو بلانسبة ، انظر : الخصائص ١٠٣/٣ ، وشرح قطر الندى ص٢٩٠ ، والمقاصد النحوية ٩/٢ ، والتصريح على التوضيح ٣١٨/١ ، وهمع الهوامع ٢٧٠/٥ ، والأشباه والنظائر ٢٦٧/٧ ، والدرر اللوامع ٣١٣/٥ . ٤٤/٦ ، وخزانة الأدب ١٥٨/٥ .

(٦) البيت من الكامل ، وهو لجميل بُثَيْنة في ديوانه ص ٥٨ ، وانظر : أوضح المسالك ٣٣٨/٣ ، وشرح الأشموني ٢/ ٤١١ ، والتّصريح على التّوضيح ١٢٩/٢ ، وهمع الهومع ٢٠٨/٥ ، والخزانة ١٥٩/٥ والدرر اللوامع ٤٧/٦ .

(أم جملة ، كقوله) عليه الصّلاة والسلام في الصّلاة بغير الفاتحة :(١) (هِيَ خِدَاجٌ هِيَ خِدَاجٌ) ، أي : ناقصة .(٢)

[التأكيد المعنوي]

(وبدونه) ، أي : وبدون التكرير الذي هو تكرير لفظ الأول ، معنويٌّ ، أي : منسوب إلى المعنى لحصوله من ملاحظة المعنى ، ويسمى هذا: [توكيداً](٣) غير صريح أيضاً ؛ لأنّه تكرار اللفظ بمعناه كما يأتي .

[ألفاظ التوكيد في العربية]

(ويكون) ، أي : التأكيد المعنوى بألفاظٍ مَعلومَةٍ عند العرب ، لايُعْدَلُ عنها إلى غيرها ، (وهي) أي : الألفاظ (تسعة (٤) هنا ، أحدها : « نَفْسُه » بسكون الفاء) وهى : عبارة عن حقيقة الشّيء ، (٥) والمراد بها في هذا الباب : رفع المجاز عن الذات وإثبات الحقيقة .

(والثّاني : « عَيْنُه ») بالإضافة إلى الضّمير / « والعين : عبارة عن العضو ١٧٤/أ
المعروف فى الأصل (٦) ، وأجريت فى التّوكيد مجرى النّفس ، كأنّهم جعلوا المذكور عيناً؛ لأنّها [ذريعةٌ](٧) إلى معظم المصالح ، كما سموا الرجل الحافظ لأصحابه على الأماكن العالية المرتفعة عيناً ؛ لأنّه لولا العين لبطلت الخَصْلة المرادة منه » .(٨)

(والثّالث : كلاهما) ، أي : لرفع احتمال تقدير بعض مضاف إلى متبوعها ، تقول : جاء الزيدان ، فيحتمل مجيئهما ، وهو الظاهر ، ويحتمل مجيء أحدهما ، وأنّ المراد أحد الزيدين ، فإذا قيل : كلاهما ، اندفع هذا الاحتمال .

[والرابع : « كلّ » مضافاً إلى الضّمير المطابق للمؤكّد لغير المثنى ، مفرداً كان، أو جمعاً نحو : قرأتُ الكتابَ كلَّه ، وقرأتُ الصّحيفةَ كلَّها ، واشتريتُ العبيدَ كلَّهم ، وجاء ت النِّساءُ كلُّهنّ](٩) .

---

(١) انظر : صحيح مسلم (باب الصلاة ٣٨ ، ٤١) .
(٢) انظر : لسان العرب (خدج) ٢/ ٢٤٨ .
(٣) في الأصل (توكيد) ولعل الصواب ماأثبته .
(٤) انظر : شرح الكافية للرّضي ٣٦٣/٢ .
(٥) انظر : لسان العرب (نفس) ٢٣٣/٦ .
(٦) انظر : السابق (عين) ٣٠١/١٣ .
(٧) في الأصل (نو ربعة) تحريف ، والتّصويب من شرح الفصول لابن إيّاز ، ورقة (١٨٢) مخطوط. والذريعة : الوسيلة ، انظر : اللسان (ذرع ٩٦/٨) .
(٨) انظر : شرح الفصول لابن إيّاز ، ورقة (١٨٢) وقد أفاد منه الشارح كثيراً .
(٩) ما بين معقوفين ساقط من النسختين ، والسياق يقتضيه ، وسيأتي تفصيل ذلك لاحقاً في ص ١٥٧، وانظر : المصدر السابق ، و شرح الكافية للرضي ٣٦٣/٢، والفوائد ٥٩/٢ ، والهمع ١٩٨/٥.

(والخامس : جَمِيعُهم) عند سيبويه [١] وهي : بمنزلة « كُلّ » في المعنى الاستعمالي ، كما تقول : جاء ني القومُ كلُّهم (تقول : جاء ني القَوْمُ جَمِيعُهُم)، ومما ورد فيه للتأكيد قول امرأة من العرب تُرَقِّص وَلَدَها :

[٦٦] فَـدَاكَ حَيٌّ خَـوْلاَنْ جَمِـيعُـهم وهَمْـدَانْ
وكُـلُّ آلِ قَحْـطَـانْ والأَكْرَمُـونَ عَدْنَـانْ [٢]

فـ « جميعهم » توكيد لـ « حيّ خولان » ، وقد يكون « جميع » بمعنى « مجتمع » ضدّ مفترق ، فلا يفيد توكيداً [٣] كقوله :

[٦٧] ..... فَإِنّني نَهَيْتُك عن هذا وأَنتَ جَمِيعُ [٤]

(والسّادس : أَجْمَعُ) ـ بفتح الهمزة ـ ومعناه : الإحاطة والشّمول .

(والسّابع : أكتعُ) ؛ وهي للإحاطة والعموم ، ولا تقع هذه اللفظة إلا تابعة لأجمع[٥]، واشتقاقها (من قولهم : أتى عليه حَوْلٌ كَتِيعٌ) ، أي : تامٌّ [٦] (وما بالدّيارِ كَتِيعٌ) ، أي : أَحدٌ .[٧]

(والثّامن : أَبْتَعُ)[٨] ـ بالعين المهملة ـ واشتقاقه من « البتع » وهو طول العنق مع شدّة مَغْرزِه [٩]، والجامع بينهما : البيان والظهور والوكادة ؛ لأنّ العنق بطولها تظهر

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ١١٦/٢ (هارون) : « وأما جميعهم فقد يكون على وجهين : يوصف به المضمر والمظهر كما يوصف بكلهم ، ويجرى في الوصف مجراه ، ويكون في سائر ذلك بمنزلة عامتهم وجماعتهم » . وينظر : المصدر نفسه ٣٧٩/٢ ، وشرح التسهيل ٢٩١/٣ ، وهمع الهوامع ١٩٩/٥ .

(٢) البيتان من الهزج ، وهما بلا نسبة في : المقاصد النحوية ٩١/٤ ، وشرح التصريح ١٢٣/٢، وهمع الهوامع ١٩٩/٥، و الدرر اللوامع ٣٢/٦ .

(٣) انظر : اللسان (جمع) ٥٤/٨

(٤) هذا بعض بيتٍ من الطويل وهو بتمامه :

عدمتك من نفسٍ شُعاعٍ فإنّني نَهَيْتُك عن هَذَا وَأَنْتَ جَمِيعُ

وهو لمجنون ليلى في ديوانه ص ١٥١ ، و انظر : اللسان (جمع) ٥٤/٨ ، (شعع) ١٨١/٨، والتصريح على التوضيح ١٢٣/٢، وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي ٣١٣/٦ .

(٥) انظر : شرح الجمل ٢٦٦/١ .

(٦) انظر : اللسان (كتع) ٣٠٥/٨ .

(٧) قال في اللسان : وما بالدار كتيعٌ ، أي : أحدٌ حكاها يعقوب وسُمِعت من أعرب تميم .

(٨) في الأصل (أكتع) وساقط من (د) .

(٩) انظر : السابق مادة (بتع) ٤/٨ .

وتبين ، وبشـهرتها تظهر قـوّتها؛ لأنّ ألفاظَ التّوكيد تُقَوِّي المعنى، وتبيِّنُه، ولذلك سمي توكيداً، قال الله تعالى :[١]﴿ ولاتَنْقُضُوا الأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا ﴾، أي : بعد تقويتها .

(**والتاسع أبصع**) ـ بالصاد المهملة ـ والبَصْعُ : الجمع ، وبعضهم يقول :[٢] إنّه بالضاد المعجمة ، وإنّه من بَصِعَ العَرَقُ ، إذا سال ، لأنّ سيله يتوقف على اجتماعه، وشموله البدن ، وليس بالمشهور ولا بالواضح .

وقيل[٣] : لا معنى لهذه الألفاظ الثّلاثة ، وإنّما هي ألفاظ يأتي بها المُعْرِب مجانسة لما قبلها كما قالوا : حَسَنٌ بَسَنٌ ، وَقَبِيحٌ شَقِيحٌ ، وَشَيْطَانٌ لَيْطَانٌ، وَعِفْرِيتٌ [نِفْرِيتٌ][٤] وغير ذلك .

(**فالأولان**) ، أي : النّفس والعين (**يعمّان**) ، أي : يشملان (**المفرد، والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث**) مختلفين صيغة في الإفراد والتثنية والجمع ، ومختلفين ضميراً عائداً إلى المتبوع ، أي : المؤكد [**تقول**] [٥] في المذكر المفرد : (**جاء الرّجل نفسه عيْنُه ، و**) في المؤنثة المفردة : (**جاء ت هند نفسها عينها ، و**) تقول إذا أردت صيغة الجمع في تثنية المذكر والمؤنث : (**جاء ني الرّجلان أو الهندان أنفسهما أعينهما**) في الأفصح فيهما ، (**و**) تقول في غير الأفصح : (**نفسهما عينهما**) بالإفراد (**و نفساهما عيناهما**)

---

(١) سورة النحل الآية (٩١) .

(٢) انظر : لسان العرب ، مادة (بصع) ١٢،١١/٥ .

(٣) والقائل بذلك الرضي انظر : شرحه على الكافية ٣٦٧/٢ .

(٤) في النسختين (كفريت) ولعل الصواب ما أثبت .

(٥) في الأصل (بقول) وساقط من (د) ولعل الصواب ما أثبته .

بالتثنية عند ابن كيسان سماعاً [١] ، وأجـاز ذلك ابن إيّاز [٢] في « شـرح الفصـول » تبـعاً لابن معطـي /[٣] ووافـقهم الرّضي . [٤] أ/١٧٥

(و) تقول في الجمع المذكر العاقل : (جاء الرّجال أنفسهم أعينهم ، و) تقـول في جـمـع المؤنّث : (جَاءَتِ النِّسـاء أنفسـهنّ أعينهنّ) فالصيغة واحدة في الجميع ، وإنّما المختلف فيه هو المضاف إليه ، وهو الضمير ، فلا اختلاف فيهما في الإفراد ، بل هما على صِيغَةٍ وَاحِدَةٍ ، وهما في المثنى والمجموع على صيغة الجمع ، فلا اختلاف أيضاً .

(ويختلف كِلاَ) أيضـاً (ضـمـيـراً) للمثنى خطاباً،وتكلماً،وغيبةً من غير اختـلاف في الصيـغة (تقـول : قـام الرّجـلان كـلاهـمـا ، وقـامت المرأتان كلتاهما ، وقمتما كلاكما ، وقمتما كلتاكما)؛لأنّه لايختلف ضميره باعتبار التثنية ، وإن اختلف باعتبار المتكلم ، والمخاطب والغائب (وكُلّ وجميع كذلك) ، أي : مثل « كِلاَ » في اختلاف الضمير العائد إلى المتبوع المؤكد (لكن لغيره) ، أي : لغير المثنى (مفرداً) كان (أو جمعاً) يقال : قرأت الكتاب كلَّه ، وقرأت الصحيفة كلَّها، واشتريت العبيدَ كلَّهم ، وجاء ت النِّساء كلُّهن ؛ لأنّ صيغة « كلّ » لا تختلف تثنيةً وجمعاً ؛ لأنّه لايقع بالاستقراء تأكيداً للمثنى ولايثنى ، وبلفظـه يدلّ على الجـمـعـية،

---

(١) انظر رأيه في : شرح الرضي على الكافية ٢/٣٦٩ ، ٣٧٠ ، والتصريح٢/١٢١ .

(٢) هو : أبو محمد الحسين بن بدر بن إياز بن عبدالله النحوي البغدادي المتوفي سنة٦٨١هـ انظر ترجمته في : معجم المؤلفين ٣/٢١٦ ، وإشارة التعيين ١٠٣. وانظر رأيه في : المحصول في شرح الفصول ورقة ١٨٢ (مخطوط) بمركز البحث العلمي جامعة أم القرى برقم (١١٠٢) نحو ، وبرقم (١٧٦) بمكتبة عارف حكمت بالمدينة حيث قال : « ولوقلت في التّثنية : نفساهما جَازَ ولكن الجمعُ على حد قوله تعالى : ﴿ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾ » اهـ .

(٣) انظر : الفصول الخمسون : ص ٢٣٥، ٢٣٦

(٤) انظر: شرح الكافية للرضي ٢/٣٧٠ ، والتصريح على التوضيح ٢/١٢١ .

فلا يجمع ، ويقال : جاء الجيش جميعه ، وطالعت الصحيفة جميعَها ، وجاء القوم جميعهم، وطلقتُ النِّساء جميعهنّ .

(**والبَوَاقِي**) [١] وهي : أَجْمَعُ ، وَأَكْتَعُ ، وَأَبْتَعُ ، وَأَبْصَعُ - بالمهملة أو المعجمة - على اختلاف الروايتين في ذلك ، (**صِيغَةٌ مختلفةٌ في الكلمات فقط ، تقول**) في المذكر الواحد : (**أَجْمَعُ ، و**) في المؤنّثة الواحدة (**جَمْعَاءُ ، و**) في جَمْع المذكر (**أَجْمَعُونَ ، و**) في الجمع المؤنّث (**جُمَعُ**) .

(**و**) كذا (**أَكْتَعُ ، وكُتَعَاء ، وَأَكْتَعُون ، وكُتَع ، وأَبْتَعُ ، وَبُتَعَاءُ ، وبُتَعُ، وأَبْتَعُونَ ، وَأَبْصَعُ ، وَبُصَعَاءُ ، وَأَبْصَعُونَ ، وَبُصَعَ**) .

[تأكيد الضمير المتصل المرفوع]

(**ويؤكّد الضّمير [المتّصل]** [٢] **مَرفُوعاً بارزاً**) كان ، (**أو مستكّناً**) بـ « نفس » و « عين » إذا أريد توكيده بهما **يُؤَكِّدُ** بمنفصل ثمّ بالنّفس والعين (كـ : **ضربتَ أَنْتَ نفسُك عَيْنُك**) فـ « نفسك » تأكيد لتاء الضمير بعد تأكيده بمنفصل هو (**أنت**) إذ لولا ذلك لالتبس التّاكيد بالفاعل إذا وقع تأكيداً للمستكّن في (**زَيْدٌ أكرمني هو نفسه**) فلو لم يؤكّد الضمير المستكّن في « أكرمني » بقوله : « هو » وقال : « زيد أكرمني نفسه » ؛ لالتبس « نفسه » الذي هو التّأكيد بالفاعل ؛ وإنّما قيد الضمير بالمتصل لجواز تأكيد المنفصل بالنّفس والعين بلا تأكيده بمنفصل ، نحو : أنت نفسك قائم ؛ لِعَدَمِ اللبس ، (**وبالمرفوع**) لجواز تأكيد الضمير المنصوب (**أو المجرور بالنّفس والعين بلا تأكيدهما**) بالمنفصل (**نحو : ضربتُك نَفْسَك ومَررتُ بك نَفْسِك**) ؛ لعدم اللبس ، وإنّما قيد النّفس والعين دون بقية ألفاظ التّوكيد ؛ لجواز تأكيد الضّمير المتّصل بـ « كُلّ » و « أَجْمَعَ » بلا تأكيد بمنفصل نحو : جاء ني القَوْمُ كُلُّهم أَجْمَعُون ؛ لِعَدَمِ إلتباس التّأكيد بالفاعل ؛ لأنّ « كُلاًّ » و « أَجْمَعُونَ » ، يليان العوامل قليلاً بخلاف النّفس والعين فإنّهما يليانها كثيراً .

---

(١) انظر : الفوائد الضيائية ٥٩/٢ .

(٢) في الأصل (المنفصل) وساقط من (د) ولعل الصواب ما أثبته. انظر : المصادر السابقة .

واعلم أنّ قول المؤلّف : « وهي نفسه عينه » إلى آخر ألفاظ التّوكيد / بغير حرف العطف أحسن من قول ابن الحاجب :(١) « وهي نفسُه وعينُه [وكلاهما] (٢) وكلُّه » إلى آخر ماذكر بحرف العطف ؛ لأنّ ألفاظ التّوكيد لا تتعاطف إذا اجتمعت ، فلا يقال : (جَاءَ زيدٌ نَفْسُهُ وعَيْنُهُ)، ولا (جَاءَ القَوْمُ كُلُّهم وأَجْمَعُونَ) وعلة ذلك أنّها بمعنًى واحدٍ ، والشّيءُ لايُعْطَف على نَفْسِه . ١٧٦/أ

[تأكيد النكرة]

(ولاتُؤكّد النّكرةُ) عند البصريين (٣) (بـ « كِلاَ وكِلْتا وكُلٍّ وأَجْمَعِين) ؛ لأنّ التّأكيد بهذه الألفاظ(٤) وبباقي ألفاظ التّأكيد ؛ لرفع الاحتمال عن أصل النِّسبة أو عن عمومها ، وإذا كان المتبوع نكرةً فرفع الاحتمال عن ذاته ، وأيّ شَيْءٍ هو أولى من رفع الاحتمال عن النِّسبة الحاصلة بعد معرفة الذات ، فَوَصْفُ النّكرةُ لتتميزَ عن غيرها أَوْلَى من تأكيدها .

(وصحّ) تأكيد النّكرة (بـ : كلٌّ وأخواته) لا بـ « النّفس والعين » عند الكوفية (٥) (لو حُدِّدَ) ، أي : المنكُور المؤكَّد ، وهو ما كان موضوعاً لمُدّةٍ لها ابتداءٌ وانتهاءٌ (كيَوْمٍ وأسْبُوعٍ وشَهرٍ وحَولٍ) كقوله :

[٦٨] قَدْ صَرَّتِ (٦) البَكْرَةُ يوماً أَجْمَعا (٧)

---

(١) انظر : الكافية ص ١٣٥ . وشرح الكافية للرضي ٣٦٣/٢.

(٢) ما بين معقوفين ساقط من النص وقد أثبته من نص ابن الحاجب في الكافية ، انظر : السابق .

(٣) إلاّ الأخفش وابن هشام فإنّهما على مذهب الكوفيين ، انظر : الأنصاف ٤٥١/٢ – ٤٥٦ ، واللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٣٩٥ ، وشرح المفصل ٤٤/٣ ، وشرح التسهيل ٣٩٥/٣ ، ٣٩٦، وهمع الهوامع ٢٠٤/٥ .

(٤) يريد : ألفاظ الإحاطة والشمول .

(٥) انظر : المصادر السابقة .

(٦) في الأصل (ضرب) تحريف وساقط من (د) والصواب ما أثبته .

(٧) هذا بيتٌ من الرجز ، ويليه كما في المقاصد النحوية ٩٥/٤ :

إنا إذا خطّافنا تَقَعْقَعَا

قيل : إنّه مجهول ، وقيل مصنوع ، انظر : أسرار العربية ٢٩١ ، والإنصاف ٤٥٥/٢، وشرح المفصل٤٤/٣، ٥٤ ، وشرح التسهيل ٢٩٧/٣، والتصريح ١٢٥/٢، والهمع ٢٠٤/٥، وخزانة الأدب ١٨١/١ ، ١٦٩/٥ . فـ « صَرَّت » بمعنى صوّتت ، من صرّ البابُ يصر صريراً ، أي : صوّت وصاح أشدَّ الصياح . انظر : لسان العرب (صرر) ٤٥٠/٤ « بتصرف » .

وهذا عند البصريين لايستقيم الاحتجاج به ؛ لأنّه منصوب ،[١] « والرِّواية الصَّحيحة : [قَدْ صَرَّتِ][٢] ٱلبَكْرَةُ يومَا أجمَعَ

بلا تنوين أراد : يَوْمِي أجمَعَ »[٣] ، فالألف بدل من [ياء][٤] الإضافة .

[التأكيد بـ « كل » وحكمه]

(ولا يـؤكّد بما بعـد كِـلاَ) وهـو « كـلّ » وأخـواتها (إلاّ الجـمـع أو المفرد المتفرق الأجـزاء)، أي : الـذي يصـحّ تفريـق أجـزائـه ، ولو حـكماً أو حسـّاً (فصحّ)*[٥] لذلك (شَرَيْتُ العَبِيدَ كلَّهم ، و) شَرَيْتُ (العبد كلّه) فإنّه يصحّ افتـراق أجـزائه بالنّسبـة إلى بعض الأفعـال ، كالشّـراء والبيـع ، دون بعض، وتقول : قرأت الكتاب كلّه ، وجاء الجيش كلُّه (لا جاء زَيْدٌ كلّه) ؛ لأنّ أجزاء « زيد » لا تتفرق بالنّسـبة إلي حكم المجيء لاحكماً ولا حسـّاً ، فيكون نصاً باعتـبار مدلوله في الإحـاطة ، فلا يتصور إفادة الكلّ الإحـاطة .

[سر منع توكيد المظهر بالمضمر]

(ولا) يؤكّد (المُظْهَر بالمُضْمَر) فـلا يقـال : ذهب زيدٌ هو ؛ لأنّه أعـرف من المُظْـهَر، فلا يليق أن يجعل فضلة ، لأنّ التّأكيد فضلة بالنّسبة إلى المؤكّد ؛ ولأنّ المُضْمَر لكونـه أعرف كان أقوي من المُظْـهَر فلا يناسـب أن يكـون التّكملة أقـوى من المقصـود، (بل) يؤكّد (هو)، أي : المُضْمَر (به) ، أي : بالمُظْـهَر نحـو : مـاذهب * هو *[٦] إلا زيد، (و) يؤكد (بمثله)، أي : بمضمر مثله أيضـاً نحـو : ماضـربني إلا هو هـو (نحـو [٧] : ﴿ ثُمَّ أَنْتُم هَـؤُلاَء ﴾[٨] ، ومُـرّ به بزَيْدٍ) مَثَّـلَ بهذين المثالين لتـأكيد المُضْـمَر * بمثله *[٩] والمُضْـمَر بالمُظْـهَر ، وإعادة العامل في قـوله : (بزَيْدٍ) تأكيداً.

---

(١) انظر هذه المسألة في الإنصاف (المسألة ٦٣) ٤٥١/٢ .
(٢) في الأصل (وقد ضرب) وساقط من (د) والصواب ما أثبته .
(٣) أي : فتحت ياء المتكلم على حدّ : ﴿ ياعبادِيَ الذين أسرفوا ﴾ ، ثم قلبت كسرة الميم فتحة توْطئة ، بإضافة « يوم » إلى ياء المتكلم ، ثم تقلب الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها نحو قوله تعالى : ﴿ ياَ أسفا على يوسفَ ﴾ سورة يوسف (٨٤) . ينظر : الكشاف ٤٩٦/٢ ، والمقاصد النحوية ٩٤/٤ فمابعدها ، وحزانة الأدب ١٦٩/٥ ، ١٨١ .
(٤) إضافة للتوضيح .
(٥) هنا ينتهي السقط الحاصل من (د) .
(٦) مابين النجمتين ساقط من الأصل .
(٧) سورة البقرة الآية (٨٥) .
(٨) قال السيوطي في الهمع ٢١١/٥: « وجوز بعضهم تأكيد الضمير المنفصل بالإشارة وجعل منه قوله: ﴿ ثم أنتم هؤلاء ﴾ » اهـ .
(٩) مابين النجمتين ساقط من (د) .

[حذف المؤكَّد]

(وقد يحذف المؤكَّد)[١] - بفتح الكاف - (وهو في الصِّلة كـ : جاء الذي ضربتُ نَفْسَهُ) يريد : ضَرَبْتُهُ نَفْسَهُ ، فحذف المؤكَّد ، وهذا فيه خلاف [٢] فأجازه الأخفش[٣] والكسائي ، ومنعه ابن السّرّاج .[٤]

(و) جاء (قَوْمٌ ضربتُ كلَّهم أجمعين) بنصب « كلِّهم » على التّوكيد للضمير المنصوب المحذوف في « ضربت » ، إذ الأصل : ضربتهم كلَّهم أجمعين، ولايصحّ أن يرفعَ على التّوكيد * للقوم *[٥] ؛ لأنّه نكرةٌ .

[ترتيب ألفاظ التّأكيد إذا اجتمعت]

(ومابعد أجمع) وهو « أكتع ، وأتبع، وأبصع » (أَتباعٌ) - بفتح الهمزة - أي : تأكيدٌ له ، أي : لأجمع ؛ لأنّه أدلّ على معنى العموم (فلا تقدِّم) ، أي : لايجوز تقديمها على « أجمع »؛لأنّها أتباع له / والتّابع لايتقدّم أَصلاً . ١٧٧/أ

(فإذا جَمَعْتَ الكلّ) في كَلامٍ وَاحدٍ (تذكر النّفسَ) ، أي : تبدأ بذكر النّفس (ثم العَيْن) ، أي : ثم بذكر «العين » بعد ذكر « النفس »[٦] - لما يأتي بيانه - (ثم الكلّ) ، أي : ثم تذكر بعدهما الكلّ ؛ لأنّ النّفس والعين مقدمان في هذا الباب على « كلّ » لعمومهما فيما يُجَزَّي وغيره ، والنّفس مقدّم على العين ؛ لأنّ النّفس في غير

---

(١) قال الرضي : « وأكثر ذلك في الصلة كقولك : (جاء في الذي ضربت نفسه) أي : (ضربته نفسه) ، وبعدها الصفة نحو : (جاء ني قومٌ ضربت كلّهم أجمعين)، وبعدها خبر المبتدأ نحو : القبيلة أعطيت كلّهم أجمعين ، وذلك لما عرفت في باب المبتدأ من كون حذف الضمير من الصلة أولى منه في الصفة ، وكونه في الصفة أولى منه في خبر المتبدأ » اهـ .
انظر شرحه على الكافية ٣٧٤/٢

(٢) أجاز ذلك : الخليل وسيبويه ، والمازني ، وابن طاهر ، وابن حروف ، والرضي . انظر : الكتاب ٦٠/٢، وشرح التسهيل ٣٩٨/٣ ، وشرح الكافية للرضي ٣٧٤/٢ ، والارتشاف ٦١٣/٢ ، والهمع ٢٠٥/٥.

(٣) هذا خلاف مانسبه إليه النّحاة ، فقد نسبوا إلى الأخفش المنع ، انظر المصادر السابقة .

(٤) انظر : الأصول ١٩/١، ٢٠ .

(٥) مابين النجمتين ساقط من (د)

(٦) قال الرضي : « لأنّ النفس لفظ موضوع لماهيتها حقيقة ، ولفظ العين مستعار لها مجازاً من الجارحة المخصوصة كالوجه في قوله تعالى : ﴿ كُلُّ شَيءٍ هَالِكٌ إلاّ وَجْهَه ﴾ أي : ذاته » اهـ .
انظر : شرح الكافية ٣٧٥/٢

التّوكيد يُعبِّر بها عن الجملة ، * والعين لا يُعبَّر بها عن الجملة * [١] إلاّ في التّوكيد، و « كلّ » مؤخر عن النّفس والعين ؛ لأنّ « كلاّ » لا * يلي * [١] العامل المعنوي في أظهر الأقوال [٢].

(ثم أَجمعُ) ، أي : ثم تذكر أجمع بعد كلّ ، لأنّه إنّما يؤكّد - غَالباً - بها بعد [٣] « كلّ » قال تعالى :[٤] ﴿ فَسَجَدَ الْمَلاَئِكَةُ كُلُّهُم أَجْمَعُونَ ﴾ ، (ثم أَكتعُ) ، أي : * ثم *[٥] تذكر بعد « أجمع » « أكتع » ؛ لأنّ هذه اللّفظة لاتقع في كلامهم إلاّ تابعة لـ « أجمع » ، (ثم أَبتعُ) ، أي : ثم تذكر بعد « أكتع » « أبتع » ، نصّ على هذا قَومٌ من النّحويين [٦] ، (ثم أَبصعُ)، أي: ثم تذكر بعد أبتع أبصع ، فتقديم « أجمع » واجب عند الأكثر[٧] ؛ لأنّه يدلّ على المعنى المقصود . ومنهم من قال[٨] : لا يجب تقديم « أجمع » إلاّ عند وجودها ، وأجاز ابن كَيْسَانَ البَدَاءَةَ بأيّها شِئْتَ بَعْدَ أَجْمَعَ [٩]، واحتج بما رُوِى عَنِ العَرَبِ ، وهو : أَجْمَعُ أَكْتَعُ ، وَجَمَعُ بَصَعُ ، وَجُمَعُ تُبَعُ .

وأَجَازَ بَعْضُهم جَاءَ القَومُ أَكْتَعُونَ ، فَيَجْعَلُهَا كـ « أَجْمَعِين » [١٠] ، ومنع ابن هشام التّرتيب بين أبصع ، وأبتع ، وأوضحه في « شرح تسهيل ابن مالك » [١١] .

---

(١) مابين النجمتين ساقط من (د) .

(٢) قال الرضي : « أما تقديم النّفس والعَين على الكلّ ؛ فلأنّ الإحاطة صفة للنفس ومعنًى فيها فتقديم النفس على صفتها أَوْلَى » اهـ . انظر المصدر السابق .

(٣) في (د) (بغير) وهو تحريف .

(٤) سورة (ص) الآية (٧٣) .

(٥) مابين النجمتين ساقط من (د) .

(٦) منهم : الزمخشري ، وابن الحاجب ، وابن عصفور ، والجامي ، انظر : المنفصل ١٤٠ ، وشرح المفصل ٤٦/٣، والكافية ١٣٥ ، والمقرب ٢٦٢ ، والفوائد الضيائية ٦١/٢ ، وقال الرضي في شرح الكافية ٣٧٦/٢ : « والزمخشري قدّم أبتع على أبصع ، وتبعه المصنف ، ولا أدري ماصحّته » .

(٧) وهو مذهب الجمهور . انظر : المصادر السابقة .

(٨) وهو قول الكوفيين وابن كيسان ، وتبعهم الرضي بقوله : « والقول الرابع : جواز خذف أجمع مع جواز تقديم الثلاثة الباقية على بَعضٍ ، وسُمِع : جاء ني القوم أكتعون » .
انظر : شرح الكافية ٢٣٧٦، وارتشاف الضرب ٢/ ٦١٢ .

(٩) وهو مذهب الكوفيين ، انظر : شرح المفصل ٤٦/٣ ، وشرح الكافية للرضي ٣٧٦/٢ ، وارتشاف الضرب ٦١١/٢ ، ٦١٢ ، وهمع الهوامع ٢٠١/٥ .

(١٠) انظر : شرح الفصول الخمسون لابن إياز ورقة (١٨٢) وقد أفاد منه الشارح كثيرا .

(١١) لم أقف على هذا الكتاب ، وقد ذكر محقق شفاء الغليل في إيضاح التسهيل للسلسيلي ٤٦/١ نقلاً عن فهرس خزانة جامع ابن يوسف ص ٦٧٣ أنّ اسم الكتاب « التحصيل والتفصيل لكتاب التذييل والتكميل » . وقد وجدتُ في شرح اللمحة البدرية لابن هشام ٣٣١/٢ أنّه يقول : « وأنا أرى أنّه لاترتيب بين " أبصع " و " أتبع " خاصة ، وقد أوضحتُه في شرح التسهيل » اهـ .
وينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢٩٤/٣ .

(وَ ذِكْرُهَا) ، أي : ذكر مابعد « أجمع » من الألفاظ المذكورة (دونه) ، أي : دون ذكر « أجمع » قبلها (ضَعِيفٌ) عند الجمهور لما تقدّم بيانه (كقوله) :

[٦٩] يَالَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيّاً مُرْضِعَا تَحْمِلُنِي الذِّلْفَاءُ حَوْلاً أَكْتَعَـا

إذا بَكَيْتُ قَبَّلَتْنِي أَرْبَعَـا إذاً ظَلِلْتُ الدَّهْرَ أَبْكِي أَجْمَعَا[١]

فأكّد « حَولاً » بـ « أكتع » دون الاتيان بـ « أجمع » ، كما قال الآخر :

[٧٠] تَرَى الثَّورَ فيها مُدْخِلَ الظِّلِّ رَأْسَهُ وَسَائِرُهُ بَادٍ إِلَى الشَّمْسِ أَكْتَعُ[٢]

ولا * يخفى * [٣] ما في البيت من الضَّعف ، وهو التَّأكيد بـ « أكتعُ » مع أنّه غير مسبوق بـ « أجمع » ، وهو شرط فيه ، وتأكيد « أكتع » أيضاً للحول وهو نكرةٌ ، وشرطه أن يكون معرفة .

والمنادى في البيت محذوف تقديره : ياقوم ليتني ، و « ليت » حرف تَمَنٍ ونَصْبٍ، والياء اسمها ، وجملة « كنت صبياً » من كان واسمها وخبرها في محل رَفعٍ خبر « ليت » ، والذِّلفاء - بالذّال المعجمة - اسم امراة هنا .[٤]

* * *

---

(١) هذه الأبيات من الرجز ، وقائلها مجهول • انظر : شرح التسهيل ٢٩٥/٣ ، وارتشاف الصرب ٣١٦/٢ ، ومغني اللبيب ٦١٤/٢ ، والمقاصد النحوية ٩٣/٤ ، وشرح الأشموني ٧٦/٣ ، والدرر اللوامع ١٥٦/٢ ، وشرح أبيات المغني للبغدادي ٢٨٥/٧ .

(٢) البيت من الطويل قائله مجهول ، انظر : تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ص ١٤٨ وأمالي المرتضى ٢١٦/١ ، ٣٧ وهمع الهوامع٢٠١/٥ ، والدرر اللوامع ٣٧/٦ ، وخزانة الأدب ٢٣٥/٤ ، وفي الكتاب ١٨١/١ « هارون » (أجمع) مكان (أكتع) وعلى هذه الرواية لا شاهد في البيت .

(٣) ما بين النجمتين ساقط من (د) .

(٤) « وكانت مشهورة بالحسن والجمال ، يقال : امرأة ذلفاء ورجل أذلف، وهو الذي في أنفه ذلف، وهو غِلْظٌ واسْتواءٌ » انظر : شرح الفصول ورقة (١٨٣) ، و لسان العرب (ذلف ١١١/٩) .

[البـدل]

ولما تمّ الكلام على التّوكيد أخذ يتكلم على البدل فقال : (**وبدلٌ إن قصد بما نسب إلى متبوعه**) من الفعل وشبهه ، ومعناه [١] أنّه لو حذف السّابق لكان الكلام بدونه صحيحاً (**بدونه**) ، أي : دون المتبوع ، فخرج بقوله : « إن قصد بما نسب إلى متبوعه » النعت ، والتوكيد ، وعطف البيان ، وخرج بقوله : « دونَه » عطف النّسق؛ لأنّه « مقصود »[٢] بالنِّسبة ؛ لم يتوسط بينه وبين متبوعه حَرفُ عَطفٍ .

[أقسامه]

(**فهو**) ، أي : البدل أربعة أقسام : [٣]

[١] (**بدلُ كلٍّ**) من كلٍّ ، وهو بدل الشيء مما هو طِبْقُ معناه . / أ/١٧٨

وضابطه أن يكون الثّاني فيه عين الأول ، وهو المشار إليه بقوله : (**بالعينيّة**) وذلك (**كـ : جاء زَيْدٌ أخوك**) فـ « أخوك » بدل من « زَيْدٍ » ، بدل كلٍّ من كلٍّ، وهما لعَينٍ واحدة .

[٢] (**و**) بدل (**بعض**) من كلّ ، وهو بدل الجزء من كلِّه ، قليلاً كان ذلك الجزء بالنسبة إلى الباقي المبدل منه أو مساوياً له ، أو أكثرَ منه .

وضابطه عند المؤلِّف أن يكون بين الأول والثّاني ملابسةٌ (**بالجزئية ، كـ : كسرت زَيْداً يَدَهُ**) فـ « يده » بدل من زَيْدٍ ، بدل بعض من كلّ ؛ لأنّ « اليد » بعض زيد وبينهما ملابسة بالجزئية إذ الثاني جزء الأول [٤] .

[٣] (**و**) بدل (**اشتمال**)، وضابطه أن يكون (**بملابسة غيرهما**) أي :غير العينية ، والجزئية (**كـ : سُلِبَ زَيْدٌ ثوبُه أو علمُه**) فـ « الثوب » بدل من زيد ، بدل اشتمال ؛ لأنه ليس زَيْداً . ولاجزءَه ، ولكن بين زَيْدٍ وبين ثوبه ملابسة ، ومثله : سُلِبَ زيدٌ

---

(١) بعده في النسختين (والمضاف على معنى) .

(٢) في النسختين (معطوف) تحريف .

(٣) انظر : الكافية ١٣٧ ، وشرح الرضى على الكافية ٣٨٤/٢ فمابعدها ، والفوائد ٦٣/٢ .

وقال ابن عصفور في شرح الجمل ٢٨١/١ : « والبدل ينقسم ستة أقسام ، ثلاثة اتفق النحويون على جوازها وورد بها السَّماع ، واثنان جائزان في القياس ولم يرد بهما سَمَاعٌ ، وواحد ورد به السماع إلاّ أنّ النّحويين اختلفوا فيه ، هل هو من هذا الباب أم من باب العطف » .

عدّ بدل الشيء من الشيء ، وبدل البعض من الكلّ ، وبدل الاشتمال ، من الثلاثة التي ورد بها السماع ، وعدّ بدل الغلط ، وبدل النِّسيان من الاثنين الجائزين قياساً ولم يرد بهما السَّمَاع ، إلاّ أنّه جعل بدل البداء ، وهو ان تبدل اسما من اسم بشرط أن يكون الأول قد بدا لك في ذكره ، من الذي ورد به السماع واختلف فيه .

(٤) انظر: المصادر السابقة .

علمُه ؛ وإنّما سمى به لاشتمال المبدل منه على البدل من حيث كونه دالاً[١] عليه ومتقاضياً[٢] له بحيث تنتظره النفس[٣] بعد ذكر الأول ، فيُذكر البدل تفصيلاً لإجمال الأول، أو لاشتمال الفعل المسند إلى المبدل منه على البدل ليفيد ؛ لأنّ السّؤالَ عن [٤] نفس الشهر الحرام في قوله تعالى :[٥] ﴿ يَسْأَلُونك عَنِ الشَّهْرِ الحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾ لايفيدُ إلاّ بعد أن يكون بحكمٍ من أحكامه غير معين . [٦]

[٤] (و) بدل (**الغَلَطِ**) أي : بدل على لفظ هو غلط ؛ لأنّ البدل نفسه هو الغلط، كما قد يتـوهم من ظاهـر اللفظ ، ولذا قالوا : بدل الغلط بالإضـافة ، ولم يقولوا : البدل الغلط بالصفة .

وضابطه على سبيل التقريب أن يكون (**بتقدم غلط بغيره**) ، أي : بغير البدل، وهو المبدل منه (**كـ : ذَهَبَ زَيْدٌ غُلامُهُ ، أو**) ذهب زَيْدٌ (**حِمَارُه**) أراد أن يقـولَ : « ذهب غلام زَيْدٍ » أو « حمـار زيد » ابتداء ، فسبقه لسانه إلى ذكر زيد أو الحمار، فغَلِطَ، فقال : ذهب زَيْدٌ ، ثم تَذَكَّر فقال : غلامه أو حماره ، وهذا الغلط غير مراد المتكلم، وسماه النّحويون بدل الغلط ؛ لأنّ الغلط سببه ، فسموا المسبب باسم السّبب ، وذلك كثير في كلامهم ، (**فلا يكونُ**) بدل الغلط (**في الفصيح**) من الكلام ولهذا لايوجد في نثر الفصحاء ، ولافي نظمهم ؛ وإنّما في نظم الغُلاَّطِ [٧] .

وزعم قَوْمٌ [٨] أنّه يوجد في النّثر ولايوجد في الشّعر؛لأنّ الشّعر يقع في [الرَّوِيَّةِ][٩] غالباً، وإذا وقع فيه شيء غيّره الشّاعر، ولايبرزه قبل تغيره حتى ألغز[١٠] به بعضهم، فقال:

---

(١) في الأصل (دالة) سهوٌ .
(٢) في الأصل (متعاطيا) تحريف .
(٣) في (الأصل) (تنتظرالنفس) سهو .
(٤) في (د) (عنه) سهو .
(٥) سورة البقرة الآية (٢١٧) .
(٦) انظر : الكشاف ٢٥٨/١ ، وإملاء ما منّ به الرحمن ٩٢/١ .
(٧) وهذا مذهب المبرد ، وخطّاب الماردي ، انظر : المقتضب ٢٩٧/٤ والارتشاف ٦٢٥/٢، والهمع ٢١٥/٥.
(٨) وهو ظاهر كلام سيبويه حيث قال : « هذا باب المُبْدَل من المُبْدَل منه والمبدل يشرك المبدل منه في الجر وذلك قولك : مررتُ برجلٍ حمارٍ ، فهو على وجه محالٌ ، وعلى وجهٍ حَسَنٌ ، فأما المُحالُ فأنْ تعنى أنّ الرجلَ حمارٌ وأما الذي يَحسُن فهو أن تقولَ : مررتُ برجلٍ ، ثم تُبْدِلَ الحمارَ مكانَ الرجل ، فتقول : حمارٍ ، إما أن تكونَ غلطتَ أو نَسيتَ فاستدركتَ ، وإما أن يَبْدُوَ لكَ أن تُضْرِبَ عن مرورك بالرجل وتَجعلَ مكانَه مرورُك بالحمار بعد ما كنتَ أردتَ غيرَ ذلك » انظر : الكتاب ٤٣٩/١ ، ٨٧/٣ ، والارتشاف ٦٢٦/٢، والهمع ٢١٥/٥ ، ٢١٦
(٩) في النسختين (الرّويّ) ولعل الصواب ما أثبته ، انظر : شرح الكافية للرضي ٢/ ٣٨٦.
و « الرَّوِيَّةُ : التّفكُّر في الأمر . انظر : اللسان (روي) ٣٥٠/١٤ ، .
(١٠) في (د) (لغز) والمعنى واحد ، قال ابن منظور في مادة (لغز ٤٠٥/٥) : « ألغز الكلام وألغز فيه : عمى مراده ، وأضمره على خلاف ما أظهره » .

لنا شيءٌ لايقع في الشّـعر ، ويقع في النثر[١] .

وزعم ابن السِّيد [٢] أنّه وجد في شعر العرب ، وذكر أبياتاً منها قول ذي الرُّمة :

[٧١] لَمْياءُ فِي شَفَتَيْهَا حُوَّةٌ لَعَسٌ وَفِي [اللِّثَاتِ][٣] وَفِي أَنْيَابِها شَنَبٌ [٤]

لأنّ « الحُوّة » السّواد ، و « اللعس » سوادٌ يشوبُه حُمْرَةٌ .

[من أحكام البدل والمبدل منه]

(ويكونان) ، أي : البدل والمبدل منه (مَعْرِفَتَيْنِ ، وَنَكِرَتَيْنِ وَمُخْتَلِفَتَيْنِ) بأن يكون المبدل معرفة ؛ والبدلُ نكرة أو العكس ، فيكونَ أربعةَ أقسامٍ والبدل أيضاً أربعة أقسامٍ، والأربعةُ في الأربعةِ : ستةَ عشر قسماً [٥] .

(وَ) يكونان (مُظْهَرَيْن وَمُضْمَرَيْن وَمَخْتَلِفَيْن ، بأن يكون المبدل معرفة)

ويكون البدل بهذا الاعتبار أيضاً ستة عشر قسماً (كـ : ضـرب / زَيْدٌ أخوك) مثال ١/١٧٩أ
للبدل ، والمبدل منه المعرفتين ، ومثله من التنزيل [٦] ﴿ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ . صِرَاطَ الَّذِينَ ﴾ ، (أو) ضرب (رَجُلٌ غَلَامٌ لك) مثال للبدل والمبدل منه النكرتين ، ومثله من التنزيل [٧] ﴿ إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازاً . حَدَائِقَ وَأَعْنَاباً ﴾ ، (أو) ضرب رَجُلٌ (غُلَامُ زَيْدٍ) مثال للبدل والمبدل * منه * [٨] المختلفين بالتّعريف والتنكير ، بأن يكون البدل نكرة والمبدل

---

(١) قال السيوطي في همع الهوامع ٢١٦/٥ : « وجوّز بعض القدماء وقوع الغلط في غير الشّعر ، ومنعه في الشّعر (لوقوعه غالبا عن تروٍّ) فلا يقدّر فيه الغلط ، وهذا نقيض القاعدة المشهورة أنّه يغتفر في الشّعر مالايغتفر في غيره » .

(٢) هو : أبو محمد ، عبدالله بن محمد بن السِّيد البطليوسي،كان إماماً في النحو واللغة ومن تصانيفه: الاقتضاب في شرح أدب الكاتب ، شرح سقط الزند ، والحلل في شرح أبيات الجمل،توفي سنة ٥٢١ هـ . ترجمته في إشارة التعيين ص ١٧٠ ، وانظر رأيه في : الارتشاف ٦٢٦/٢ ، والهمع ٢١٥/٥، وجاء في : الحُلل في إصلاح الخلل لابن السِّيد ص ١٢٩ : « وأمّا قولهم إنّه لم يجيء في شعر ولا في كلام فصيح ، فقد تأملته فوجدته غير صحيح » اهـ وذكر فيه أبياتاً ليس فيه هذا البيت .

(٣) في النسختين (اللباب) وهو تسخيف .

(٤) البيت من البسيط في ديوانه ص ٥ ، وانظر : الكامل ١٦٠/١ ، والخصائص ٢٩١/٣، وشرح الجمل ٢٨٣/١، والمقرب ٢٦٨ ولسان العرب (شنب ٥٠٧/١) ، و (لعس ٢٠٧/٦)، و (حوا، ٢٠٧/١٥) و المقاصد النحوية ٢٠٢/٤ ، و شرح الأشموني ١٢٧/٣ ، وهمع الهوامع ٢١٥/٥ .
و (الشَّنَبُ) بَرْدُ الفَمِ والأسْنانِ ... والشنب في الأسنان أن تراها مستشربة شيئاً من سوادٍ » انظر : اللسان (شنب ٥٠٦/١ ، ٥٠٧) .

(٥) قال الرضي ٣٨٧/٢: « اعلم أنّ البدل والمبدل منه ، في الأبدال الأربعة . يقعان معرفتين ، ونكرتين، والأول معرفة ، والثاني نكرة ، وعلى العكس ، والأربعة في أربعة : ستة عشر ، فأمثلة الكلّ من الكلّ : بزيد أخيك ، برجل أخ لك ، يزيد أخ لك ، برجل أخيك ، وأمثلة البعض : بزيد رأسه ، برجل رأس له ، بزيد رأس له ، برجل رأسه، وأمثلة الاشتمال : بزيد علمه ، برجل علم له ، بزيد علم له ، برجل علمه ، وأمثلة الغلط : بزيد الحمار ، برجل حمار، يزيد حمار ، برجل الحمار » اهـ .

(٦) سورة الفاتحة الآيتي (٦ ، ٧) .

(٧) سورة النبأ الآيتي (٣١ ، ٣٢).

(٨) مابين النجمتين ساقط من الأصل .

منه معرفة ، ومثله من التنزيل [١] ﴿ وإنّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ * صِرَاطِ اللَّهِ ﴾ (ونحو :[٢] ﴿ بالنّاصِيَةِ * نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ ﴾ مثال للبدل والمبدل منه المختلفين بالتّعريف والتّنكير - أيضاً - فـ « نَاصِيَةٍ » بدل من « النّاصِيَةِ » الأولى ، بدل نكرة من معرفة ، (ويلزمه) ، أي : يلزم هذا البدل أعني : بدل النّكرة من المعرفة ، وبالعكس (وصفُ البتّةَ) ، أي : قطعاً .

واعلم أنّ اللّام في « البتّة » لازمةٌ ، وقد حكَم سيبويه [٣] في كتابه بذلك ، (وكـ : لقيتهم إيّاهم) مثال للبدل والمبدل منه المُضْمَرَيْن ، فـ « إيّاهم » بدل من الضمير المفعول ، وهو « التاء » من [٤] لقيتهم .

*(وضربته زَيْداً) مثال للبدل والمبدل منه المختلفين فـ « زيد » بدل من « الهاء » في « ضربته » *[٥] بدل مُظْهَر من مُضْمَرٍ ، وهما مختلفان كما ترى .

(أو) ضربت (زَيْداً إيّاه) ، مثال للبدل والمبدل منه المختلفين أيضاً ، فـ « إيّاه » بدل من « زيد » بدل مُضْمَر من مُظْهَرٍ ، وهما مختلفان أيضاً ، وخالف فيه ابن مالك وجعله توكيداً . [٦]

(ولايُبْدَلُ) في الاصطلاح النّحوي (مُظْهَرٌ مِنْ مُضْمَرٍ بَدَلُ كُلٍّ) من كلٍّ (إلاّ غَائِباً) ، أي : إلاّ إذا كان ضمير غائب ؛ فإنّه يجوز (كما مرّ) في الأمثلة[٧] ، وكقولك : مررت به زَيْدٍ ؛ لأنّ ضميرَ الغائبِ ، يصلح لكلّ أحدٍ فَيَتَبَيَّنُ بالبَدلِ أنّ الضميرَ لمن اسمه « زيد » فيكون قولك : مررت به زَيْدٍ بمنزلة أخيك زيد ، [و][٨] (بدل فعل) مضارعاً (كان) أو ما ضياً (من) فعلٍ (مثله ، يترجح) الفعل (الثّاني) فيهما (بياناً)[٩] أي : إذا أفاد زيادة بيان (نحو) قوله تعالى :[١٠] ﴿ وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَاماً * يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ القِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَاناً ﴾ فجزم « يَفْعَلْ » ؛ لأنّه فعلُ الشّرط و « يلق » ؛ لأنّه جوابه و « يضاعف » ؛ لأنّه

---

(١) سورة الشورى الآيتي (٥٢ ، ٥٣) .
(٢) سورة العلق الآيتي (١٥ ، ١٦) .
(٣) انظر : الكتاب ٣٧٩/١ ونص كلامهم « قولك : قد قعد البتّة ، ولا يُستعمل إلا معرفة بالألف واللّام » . قال ابن منظور نقلاً عن ابن بري : « مذهب سيبويه وأصحابه أنّ البتّة لاتكون إلّامعرفة البتّة لاغير ، وإنّما أجاز تنكيرَه الفراءُ وحده ، وهو كوفي » اهـ انظر : لسان العرب (بتت) ٧/٢
(٤) في الأصل (المقاس) تحريف .
(٥) مابين النجمتين ساقط من (د) .
(٦) تبعاً لمذهب الكوفيين ، انظر . شرح التسهيل ٣٣٢/٣ .
(٧) نحو : ضربته زَيْداً .
(٨) زيادة للتوضيح
(٩) انظر : شرح الكافية للرضي ٢/ ٣٩٣
(١٠) سورة الفرقان الآيتي (٦٨ ، ٦٩) .

بدلٌ من الجواب ؛ بدلُ فعلٍ مُضَارع من فعلٍ مثلِه ، وهو بـدل كلّ ؛ لأنّ مضاعفةَ العَذابِ هي مـلاقاة الآثام، و « يَخْلُدْ » ؛ لأنّه معطوف على « يُضَاعَفْ » [١].

[ترتيب التوابع]

(**وإذا اجتمعت التوابع**) كلّها وهي : الكلمات الّتي لايمسها الإعراب ؛ إلاّ على سبيل التبع لغيرها، فينبغي أنّها أوّلاً (**توصف**) ؛ لأنّ الوصـفَ كالجزء [٢] من متبوعه (**ثم تؤكّد**) ؛ لأنّ التوكيد لايفيد فائدةً زائدةً غير ما أفاده المتبوع (**ثم تبدل**) ؛ لأنّ البدلَ لايدل ، إلاّ على مادلّ عليه المتبوع ؛ ولأنّه تَابعٌ كلا تَابعٍ بوَاسطةِ ، (**ثم تعطف**) عطف نسق ، فهو أجنبي عن المتبوع ، ولايفيد فيه معنًى أصلاً ، فتقول : جاء [الرّجل][٣] الكَريمُ نفسُه رجلٌ صَالحٌ ، و رَجُلٌ آخر .

(**ومن**) ورود بدل (**الاشـتمال**) من ضـمير المتكلم (**قوله**) وهو عدى بن زيد العبادي[٤] يخـاطب امرأة .

[٧٢] ذَرِينِي إِنَّ حُكْمَكِ لَنْ يُطَاعَا وَمَا أَلْفَيْتَنِي حُكْمِي مُطَاعاً [٥]

فـ « حكمي » بدل اشتمال من الياء في « أَلْفَيْتَنِي » ، وهي ضمير المتكلم ؛ لاشتمال المعنى عليه كـأنّه قـال : مـا ألفيت / حُكْمِي ؛ وإنّمـا جـاز هذا لما في بدل الاشـتمـال من الإيضاح الذي ليس في بدل الكلّ . ١٨٠/أ

ومعـنى « ذَرِينِي » : أُتركِينِي ، وما ألفَيْتَنِي : مـا وَجَدتِني ، و « مطـاعاً » مفعول ثـانٍ لـ « ألفَيْتَنِي » ، ويجوز أن يكون حالاً .

* * *

(١) انظر : الكشاف ٢٩٤/٣ ، وإملاء ما منّ به الرحمن ١٦٥/٢ .

(٢) في الأصل (كجزء) تحريف .

(٣) زيادة للتوضيح .

(٤) وهو عـدي بن زيد بن حمـاد بن أيوب بن زيد العبـادي من تميم . انظر ترجمتـه في الشـعر والشعراء ص ٣٤.

(٥) البيت من الوافر ، انظر : ديوانه ص ٣٥ ، وينظر : وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ١٢٣/١، وشرح المفصل ٦٥/٣، ٧٠. وشرح عمدة الحافظ ١٩٢/٤، و شرح شذور الذهب ٥٧٣ ١٢١، وهمع الهوامع ٢١٧/٥، والدرر اللوامع ٦٥/٦ ، والخزانة ١٩١/٥ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ، ٢٠٤ .

* * *

[عطف البيان]

(قيل : ومن باب البدل عطف البيان) ؛ لأنّه كثيراً مايُشَبَّه به ؛ ولأنّ البدل بالألفاظ الجوامد كعطف البيان .

(وهـو) ، أي : عطف البـيـان (تابعٌ موضّح متبُوعه) إن كان معرفةً ومخصص له إن كان نكرةً (غير صفة)، فخـرج بقوله : « موضّح متبوعه » التّوكيد، والنّسـق ، والبدل ، وخرج بقوله : « غير صفة » الصفة .

فالأول ، وهو : إيضاح المعرفة متّفق عليه عند الكوفيين والبصريين (كقوله :

[٧٣] أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو [حَفْصِ][1] عُمَرْ

مَامَسَّهَا مِنْ [نَقَبٍ][2] وَلَادَبَـرْ [3]

فـ « عُمَرُ » مبيَّنٌ لقوله : « أبو حفص » وموضّح له ؛ لأنّ « أباحفص » كنية أمير المؤمنين ، عمر بن الخطاب - رضي اللّه عنه - وقصته أنّه أتى أعرابيٌّ إلى سيِّدنا عمر بن الخطاب - رضي اللّه عنه - فقال له : إن ناقتي قد نقبت [4] ودبرت ، فاحملني، فقال : واللّه مابناقتك نَقَبٌ [5] ولا دَبَـرٌ ، فقال الأعرابي :

أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصِ عُمَرْ مَامَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ[5] وَلَادَبَرْ

اَغْفِرْ لَهُ اللّهُمَّ إِنْ كَانَ فَجَرْ

فقال عمر : اللهم اغفرلي ، ثم حمله .

---

(١) في الأصل (أبوجعفر) خطأ، ومطموس في (د) .

(٢) في النسختين (تعب) ولعل الصواب ما أثبته .

(٣) البيتان من الرجز ، ينسبان إلى أعرابي وفد إلى سيّدنا عمر رضي اللّه عنه على جمله وطلب من المساعدة ، انظر : شرح المفصل ٣/٧١ ، وشرح الرضي على الكافية ٢/٣٩٥ ، واللسان : (نقب) ١/٧٦٦ ، وأوضح المسالك ١/١٢٨، وشرح شذرو الذهب ص٥٦١ ، والهادي في الإعراب ص ١٢٤، والمقاصد النحوية ٤/١١٥، والفوائد الضيائية ٢/٦٩ ، والتصريح على التوضيح ١/١٢١، و خزانة الأدب ٥/١٥٤ ، حيث نقل البغدادي عن ابن حجر أنّ اسم ذلك الأعربي هو : عبدالله بن كيسبة .

قال ابن منظور : « أراد بالنقب هنا : رقّةَ الأخْفافِ » اهـ . و الدبر : الجرح الذي يكون في ظهر الدابة .

(٤) في الأصل (تعبت) .

(٥) في الأصل (تعب) .

والثّـاني وهو : (**تخصيص النّكرة**) أثبته الكوفيون وجماعةٌ من البصريين [١] منهم : الفارسيّ ، وابن جني ، وجماعةٌ من المتأخرين منهم : الزّمخشريّ ، وابن عصفور، وابن مـالـك ، وجـوزوا أن يكـون منه ، (**أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ**)[٢] فيمن نَوَّن « كفارة »[٣] ونحـو : (**مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ**) [٤] والبـاقـون يوجـبـون في ذلك البـدليّـة ، ويخصـون عطـف البيـان بالمعـارف ، وعليه مشى المؤلّـف ، حيـث قـال : (**موضّـح متبوعه**) واقتصر عليه .

[الفرق بين عطف البيان والبدل]

و يشـتـرك عطف البيـان والبـدل في أنّهـمـا يكونان جَـامِـدَيْنِ ، ولـهـذا خُـطِّئَ [٥] الزّمخشـريّ في إعرابـه [٦] : ﴿ مَلِكِ النَّـاسِ ﴾ [٧] عطـف بـيان على ﴿ رَبِّ النَّـاسِ ﴾[٨] (**لكن يفصله**)، أي : يفرق عطف البيان عن البدل (**باب**) النّداء ، نحـو : (**يا هذا زَيْداً**) بالنّصـب ، و يا هـذا زَيْدُ ، بالرفع في « زَيْدٍ » ، فإنّه يتعيّن أن يكـون عطـفَ بَيـانٍ، ولو كان بدلاً ؛ لوجب بناؤه على الضّمِّ ؛ لأنّ حرف النّداء مراد معه ؛ وذلك لأنّ العامل يتكرر في النّـداء قال طـالب بن أبـي طالـب :

[٧٤] أَيَا أَخَوَيْنَا عَبْدَ شَمْسٍ وَنَوْفَلاً أَعِيذُكُمَا بِاللَّهِ أَن تُحْدِثَا حَرْبَا [٩]

الشّاهد فيه أنّ قولَه : « عبدَ شمسٍ ونوفلاً » يتعيّن كونهما معطوفين عَطفَ بَيَانٍ على قـولـه : « أخوينا » ، ويمتنع فيهما البدليّة ؛ لأنّهـما على تقدير ، بخلاف محـل « أخوينا »

---

(١) انظر هذه المسألة في : شرح الجمل ٢٩٤/١ ، وشرح التسهيل ٣٢٥/٣ ، ٣٢٦ ، وارتشاف الضرب ٦٠٥/٢ ، والنكت الحسان في شرح غاية الإحسان لأبي حيّان ١٢٦، و التصريح على التوضيح ١٣١/٢، وهمع الهوامع ١٩١/٥ - ١٩٢.

(٢) سورة المائدة الآية (٩٥) .

(٣) وهم : ابن كثير،وعاصم،وأبوعمر،وحمزة،والكسائي . انظر : السبعة لابن مجاهد ص ٢٤٨ .

(٤) سورة إبراهيم الآية (١٦) .

(٥) في (د) (خطأ) .

(٦) انظر : الكشاف ٨٢٣/٤ . حيث جاء فيه : « فإن قلت : (مَلِكِ النَّاسِ إِلَـٰهِ النَّاسِ) ما هما من (رَبِّ النَّاسِ) ؟ قلت : هما عطف بيان ، كقولك : سيرة أبي حفص عمر الفاروق » اهـ . وتعقبه أبوحيّان فقال : « وعطف البيان المشهور أنّه يكون بالجوامد ، وظاهر قوله:أنّهما عطف بيان لواحد، ولا أنقل عن النحاة شيئاً في عطف البيان هل يجوز أن يتكرر لمعطوف عليه واحد أم لايجوز ؟ » اهـ .
انظر : البحر المحيط لأبي حيّان ٥٣١/٨ ، ٥٣٢ .

(٧) سورة الناس الآية (٢) .

(٨) سورة الناس الآية (١)

(٩) البيت من الطويل ، . انظر : ارتشاف الضرب ٦٠٧/٢ ، وأوضح المسالك ٣٥٠/٣ ، وشرح قطر الندى ص٣٠٠ ، و المقاصد النحوية ١١٩/٤ ، وشرح الأشموني ٨٧/٣ ، والتصريح ١٣٢/٢.

فـيكون التّقـدير : « ياعـبدَ شَـمسٍ ونَوفَـلاً » بالنّصـب ؛ وذلك لايجـوز ؛ لأنّ المنـادى إذا عطـف عليه اسـم مجرّد مـن « أل » (١) وجـب أن (٢) يعـطي مايستحقه لو كان منـادًى ، و « ونوفل » لو كان منادي لقيل فيه : « يانـوفلُ » بالضّمّ ، لا « يانوفلاً » بالنّصـب .

[و][٣] يفصله أيضاً عن البدل باب : (**يا أخانا الحارث**) ، فـ « الحـارث » يتـعين أن يكون عطف بيـان على « زَيْدٍ » ، ولايجـوز أن يكون بدلاً منه ؛ لامـتناع إحـلاله محـل الأول ، إذ لو قـيل : « ياالحـارث » لـم يجـز ؛ لأنّ « يا » و « أل » لا يجـتمعان هـنا ، (**وقـولـه**) ، وهو المرار الأسدي :

[٧٥] (**أَنا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشْرٍ عَلَيْهِ الطَّيْرُ / تَرْقُبُهُ وُقُوعا**)[٤] ١٨١/أ

فـ « بشر » يتعيّن أن يكون عَطـفَ بَيَانٍ على « البـكريّ » [٥] ، ولايجوز أن يكـون بدلاً ؛ لأنّه لوكـان بـدلاً ، والبـدل في حكم تكرير العـامل ، كـان « التّـارك » في التّـقـدير داخلاً على « بشر» ، وذا لايجوز كما لايجوز : الضـارب زيـد .

* * *

(١) في (د) (أن) تحريف .

(٢) في (د) (ما) تحريف .

(٣) مابين المعقوفين ساقط من الأصل ، وغير واضح في (د) ولعل الصواب ما أثبته .

(٤) البـيت من الوافـر في ديوانه ص ٤٦٥ ، و انظر : الكتـاب ١٨٢/١(هارون) ، و شرح أبيات سيبويه للسيرافي ٦/١ ، وشرح المفصل ٧٢/٣، ٧٣، وشرح الكافية للرضي٣٩٥/٢ ، وأوضح المسالك ٣٥١/٣ ، والفوائد الضيائية ٦٩/٢، والتصريح على التوضيح ١٣٣/٢ ، والأشباه والنظائر ٤٤١/٢ ، وهمع الهوامع ١٩٤/٥، والخزانة ٤/ ٥٨٤ .

(٥) في النسختين (النكرة) خطأ ، والصواب ماأثبته .

* * *

(**الفصل الثّاني**) من الفصول المتقدّم ذكرها في أوّل الرّسالة .

(المبني)

وهو اسم مفعول من البناء ، وهو : وضع شيء على شيء على صفة يراد بها الثبوت وهو حقيقة لغوية في الأجسام كوضع لَبِنَة على أخرى ، وحقيقة عرفيّة في الألفاظ : كوضع « حيث » على الضّم و«لام الجر» على الكسر ، و« أين » على الفتح [١] .

ومجاز في المعاني : كوضع الإحساب في [٢] أعناق الكرام ، والمراد به هنا (**مانا سب**) أي : اسم ناسب (**مبني الأصل**) وهو الحرف والفعل ؛ الماضي والأمر بغير اللام ، [٣] وإنّما لم يقل ما شابه مبني الأصل ؛ لأنّ المناسبةَ أعمّ من المشابهة، إذ بعض المبنيات ، لم يشبه مبني الأصل كالمضاف إلى المبني نحو : حينئذ ، ويومئذ، وساعتئذٍ ، فإنّ « حيناً » و« يوماً » و« ساعةً » بُني كلّ وَاحدٍ منها لإضافته إلى « إذ » وكذلك قولهم : « فَجارِ » [٤] و« فَسّاقِ » عند من لايرى أنّه بني لتضمنه معنى « تاء » التأنيث .

وقوله : (**ولم يُرَكَّب**) معناه : ولم يقعْ مركَّباً مع غيره على وجه يتحقق معه عامله، فعلى هذا المضاف من المركبات الإضافية المعدودة ، و« غلام بكر» مبني، والمضاف إليه معرب ، ولما كان المبنى مقابلاً للمعرب ، واعتُبِر في المعرب أمران :أحدهما : التّركيبُ، والثاني : عَدَمُ المناسبة لمبني الأصل ، كان المبني ما [٥] انتفي فيه مجموع هذين الأمرين، إمّا بانتفائهما أو باتنفاء أحدهما لاغير ، وأتى بكلمة « أو » للتفصيل لا للشك والتردد.[٦]

---

(١) وحد البناء عند ابن جني هو : « لزوم آخر الكلمة ضرباً واحداً من السكون أو الحركة لا لشيء أحدث ذلك من العوامل » . و قال ابن مالك : « ماجئ به لالبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب وليس حكايةً أو اتباعاً ، أو نقلاً ، أو تخلصاً من سكونين فهو بناء » اهـ . وعرفه ابن معطي بأنه : «لزوم أواخرِ الكَلمِ حركةً أو سكوناً من غير عاملٍ ولا اعتلالٍ » .

انظر : الخصائص ٣٧/١،وشرح التسهيل ٥٣/١ ، والفصول الخمسون ١٥٤ ، و همع الهوامع ٤٥/١ فمابعدها .

(٢) في (د) (على) .

(٣) وذهب ابن مالك ومن نحا نحوه إلى أنّ علة بناء الاسم منحصرة في شبه الحرف ، حيث قال :

والاسْمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ وَمَبْنِي لِشِبْهٍ مِنَ الْحُرُوفِ مُدْنِي

انظر : شرح ابن عقيل ٣٩/٢ ، الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

(٤) في (د) (مجاز) تحريف .

(٥) في الأصل (هنا) تحريف .

(٦) انظر : شرح الكافية للرضي ٣٩٧/٢ ، و الفوائد الضيائية ٧٣/٢ .

وقيل : يبطل الأمر الأول ، وهو قوله : « ماناسب مبني الأصل » بـ « أيٍّ » شرطيةً واستفهاميةً وموصولةً فإنّها ناسبَتْ مبني الأصل ؛ وهي معربة .

والثاني وهو قوله : « ولم يُركَّب » [بـ] قولهم في العدد : « ثالثْ » بالسكون ولو كان مبنياً ؛ لعدَمِ التركيب ؛ لوجب كسر الثاء[١] كما في « نزال » .

ثم المبني يكون في الاسم (كـ : هذا ، و) الفعل ؛ ماضياً كان نحو : (ضرب) أَوْ أَمْراً نحو : اذهب (واضرب) ، (و) يكون في المركّبات الإضافية غير المعدودة نحو : (زيد، بكر ، بشر) * (و) في حروف المعجم نحو : (ألف ، با ، تا ، ثا ، جيمْ ، حا ، خا) * [٢] (و) في العدد نحو : (واحد، اثنَيْن ، ثلاثَة ، ولايختلف آخره)[٣] أي : أخر المبني لاختلاف العوامل ، بل يلزم طريقة واحدة .

[ألقاب البناء]

(وألقابُه) ، أي : ألقاب المبني من حيث حركات أواخره ، وسُكونِها عند نحاة البصرة : (ضمٌّ ، وفتحٌ ، وكَسرٌ) للحركات الثلاث ، (وَوَقْفٌ) للسكون .

وأمّا نُحاة الكوفة ، فيطلقون ألقاب البناء على المعرب وبالعكس ؛ وذلك على سبيل التَّوَسُّعِ ويخالفون القياس ،[٤] وإنّما كانت ألقاب المبني أربعة ؛ لأنّه ليس إلاّ حركةٌ أو سكونٌ ، فانْقُسِمَتْ الحركةُ إلى ثلاثةٍ ، والسُّكُونُ أمرٌ عَدَمِيٌّ ، فلا يُنْقَسَم ، فلذلك[٥] كانت ألقاب البناء أربعةٌ .

---

(١) في الأصل (الثاني) تحريف .

(٢) مابين النجمتين ساقط من (د) .

(٣) انظر : الكافية ص ١٤٢ ، والفوائد ٧٤/٢ .

(٤) انظر : هذه المسألة في : الكتاب ١٣/١ (هارون) ، و معاني القرآن للفراء ٥/١ ، ٦ ، والمقتضب ٤/١ ، والأصول ٤٥/١ ، واللمع لابن جني ص ٥٠ ، وشرح الكافية للرضي ٣٩٨/٢ ، ٣٩٩ ، والمصطلح النحوي ص ١٨٥ تأليف عوض القوزي ، ومصطلحات النحو الكوفي ص ٨٩ ، ٩٣ للدكتور عبدالله بن حمد الخثران .

(٥) في (د) (فكذلك) سهوٌ .

* * *

المُضْمَرَات [١]

(ثم هو) أي : المبني (المُضْمَرَات) - بضم الميم الأولى وفتح الثّانية - وإنّما بنيت لشبهها بالحرف في المعنى / ؛لأنّ كل مُضْمَرٍ مُتَضَمِنُ التَّكلمِ ، أو الخطابِ ،[٢] أو الغيبةِ، وهي من معاني الحروف ، وقيل غير ذلك مما يطول ذكره . ١٨٢/أ

(وهو) أي : المُضْمَر (ما) أي : اسم (وُضِعَ للمُتَكَلِّمِ) من حيث إنّه متكلّم يحكي عن نفسه (أو مُخاطَبٍ) من حيث إنّه مخاطَبٌ يتوجه الخطاب إليه، (أوغَائبٍ) وهو خلاف المتكلم والمخاطب اصطلاحاً .

فإنّ الحاضرَ الذي لا يخاطب يكني عنه بضمير الغيبة (تقدم) ذكرالغائب على المُضْمَر لفظاً وتقديراً ، أو تقديراً لا لفظاً، (و) كذا لو تقدم (معنًى) ، أي : من حيث المعنى (أو) تقدم (حكماً) أي : من حيث الحكم (كـ « أنا ») مثال لما وضع لمتكلم، فإنّ لفظة « أنا » لاتصلح إلا للمتكلم[٣] (ونحن) مثال لما وضع للمتكلم مع غيره ، أو المُعظِّم نفسَه ، وبني على الحركة ؛ للساكنين ، وعلى الضَّم ؛ لكونه ضميراً مرفوعاً، (وأنت) مثال لما وضع للمُخاطَبِ ، فإن لفظة « أنت » لاتصلح إلاّ للمخاطَبِ .[٤]

(وضرب زيد غلامه) مثال للغائب المتقدّم ذكره على المُضْمَرِ لفظاً وتقديراً، فإنّ « زيداً » مقدّم هنا على الضمير لفظاً وتقديراً ؛ لأنّ مرتبةَ الفاعلِ قبلَ مرتبةِ المفعولِ (أو) ضَرَبَ غلامَهُ (زَيْدٌ) مثال للغائبِ المتقدمِ ذكره على المُضْمَر تقديراً لا لفظاً، فإنّ « زَيْدٌ » مقدم تقديراً ؛ لأنّه فاعل (ونحو :﴿ اعْدِلُو هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى ﴾[٥] مثال للمتقدمِ على الضّميرِ معنًى ، فإنّ مرجعَ الضّميرِ « هو » العدلُ المفهومُ من قوله : « اعْدِلُوا » فكأنّه مقدّم من حيث المعنى .

---

(١) العنوان من نسخة (د) قال ابن يعيش : « لافرق بين المضمر والمكنى عند الكوفيين فهما من قبيل الأسماء المترادفة فمعناهما واحد وإن اختلفا من جهة اللفظ ، وأما البصريون فيقولون : المضمرات نوع من المكنيات ، فكُلُّ مُضْمَرٍ مَكْنِيٌّ ، وليس كُلُّ مَكْنِيٍّ مُضْمَراً » اهـ . انظر : شرح المفصل ٨٤/٣ . وينظر: ارتشاف الضرب ٤٦٢/١ ، والتّصريح على التوضيح ٩٥/١ ، وهمع الهوامع ١٩٤/١ .

(٢) في (د) (و الخطاب) .

(٣) انظر : شرح الكافية للرضي ٤٠١/٢ ، والفوائد ٧٧/٢ ، و التصريح على التوضيح ٩٥/١ .

(٤) في (د) (للمخاطب) .

(٥) سورة المائدة الآية (٨) .

وأمّا المتقدّم حكماً ، [١] فإنّما جاز في ضمير الشّأن ؛ لأنّه إنّما جيء به من غير أن يتقدّم ذكره ، قصداً لتعظيم القَضيَّةِ بذكرها مبهمةً،لتعظيم وقوعها في النّفس ، ثم يفسرها، فيكون ذلك أبلغَ من ذكرِهِ أوّلاً مفسراً ، فصار كأنّه في حكمِ العائدِ إلى الحديثِ المتقدّمِ المعهودِ بينك وبين مُخَاطبِك ، وكذا الحال في ضمير : « نعم رَجُلاً زَيْدٌ »، و« ربّه رجلاً » و« ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ زيداً » فإنّ التّقدير في هذا أَمرٌ حُكْمِيٌّ ، لا لَفْظِيٌّ .

(فإن اسْتَقَلَ) أي : المُضْمَر بنفسِه ، ولم يَحتج إلى كلمة أخرى قبله يكون كالجزء منها ، ويعمل فيه العامل المعنوي ، وهو الابتداء ، (فَمُنْفَصِلٌ) أي : فهو منفصل ، (وإلاَّ) بأن لم يكن مستقلاً بنفسه بأن كان غير مستقل بنفسه محتاجاً إلى عامله الذي قبله المتصل به ، وكان كالجزء منه ، (فَمُتَّصِلٌ) أي : فهو متصل، وسمي متصلاً،لافتقاره إلى ماذكر .

[أقسام الضمائر باعتبار الإعراب]

(وهما) أي : المُضْمَر المنفصل والمتصل باعتبار الإعراب أقسام ثلاثة : [٢]

(مَرْفُوعٌ وَمَنْصُوبٌ) أي : مرفوع الموضع ومنصوبه ؛ لأنّه مبنيٌّ لايظهرُ فيه إعرابٌ (كـ : ضَرَبْتُ) مثال للضميرِ المرفوعِ المتصلِ ،[٣] (وَأَنَا) [٤] مثال للضميرِ

---

(١) قال الرضي ٤٠٥/٢ : « والمتقدّم الحكمي : أن يكون المفسِّر مؤخراً لفظاً ، وليس هناك مايقتضي تقدمه على محل الضمير ، إلاّ ذلك الضمير، فنقول : إنّه وإن لم يتقدّم لفظاً ولامعنىً ، إلاّ أنّه في حكم المتقدّم نظراً إلى وضع ضمير الغائب » اهـ .

(٢) انظر : المفصل ص١٥٥ ، وشرح المفصل ٨٤/٣ ، و شرح الكافية للرضي٤٠٩/٢ والفوائد ٧٧/٢، و التصريح على التوضيح ٩٨،٩٧/١.

(٣) قال الرضي : « واعلم أنّ أوّل ما بدئ بوضعه من الأنواع الخمسة : ضمير المرفوع المتصل ؛ لأنّ المرفوع مقدّم على غيره ، والمتصل مقدّم على المنفصل لكونه أخصر » انظر: شرحه على الكافية ٤١١/٢ .

(٤) ذهب البصريون إلى أنّ الهمزة والنّون هو الضّمير ، والألف زائدة يوتى بها بعد النّون في حالة الوقف لبيان الفتح ، لألاّ يلتبس بـ « أنْ » الحرفية لسكون النّون فيها . ودليل على زيادتها خذفها وصلاً ، ومذهب الكوفيين واختاره ابن مالك أنّ الضمير هو المجموع بدليل إثبات الألف وصلاً في لغة ، والهاء في (إنه) بدل من الألف .

انظر : شرح التسهيل ١٤٠/١ ، وشرح الكافية للرضي ٤١٦/٢ -٤١٧ ، وارتشاف الضرب ٤٧٣/١ ، والفوائد الضيائية ٧٩/٢ ، وهمع الهوامع ٢٠٦/١ فمابعدها .

المرفوعِ المنفصلِ ، (**وضربني**) مثال للضميرِ المنصوبِ المتصلِ بالفعلِ ، (**وإنّني**) مثال للضمير المنصوب المتصل بغير الفعل ، (**وإيّايَّ**) مثال للمضير المنصوب المنفصل .[١]

(**ومجرورٌ**) أي : مجرورَ الموضعِ [٢] (**فلا يَنْفَصِلُ**) لأنّه لامنفصلَ للمجرورِ، وذلك ؛ لأنّ الفصلَ بين الجارِّ والمجرورِ في الشّعرِ مع الظاهرِ قَبيحٌ ، فامتنع مع الضميرِ الذي هو أشدُ اتصالاً بعاملِه[٣] بخلافِ المرفوعِ والمنصوبِ ؛ فإنّهما يقعان موقعاً ، ولاشيء قبلهما يتصلان به نحو : / إيّاكَ ضربت وأنا ضَارِبٌ ، فَوُضِعَا منفصلين أيضاً لتعذر ١٨٣/أ
المتصلِ[٤](**كـ : غُلاَمِي**) ، مثال للضميرِ المتصلِ بالاسمِ ، (**ولِي**) مثال للضميرِ المتّصلِ بالحرف ، فالضّميرُ المتصلُ يكونُ مرفوعَ الموضعِ ، ومنصوبَه ومجرورَه ، والضّميرُ المنفصلُ لا يكونُ إلا مرفوعَ الموضعِ أو منصوبَه فقط ، ولا يكونُ مجروره أصلاً لما ذكرناه .

واعلم أنّ الضميرَ ينقسمُ بحسبِ الإبرازِ إلى اللفظِ والاستتارِ قسمين :[٥] مستتراً، ولا يكونُ إلاّ مرفوعَ الموضوعِ كالضميرِ في : اذهبْ ، وأذهبُ ، ويذهبُ ، والتّقدير : اذهبْ أنت ، وأذهبُ أنا ، ويَذْهبُ هو .

---

(١) وذهب سيبويه إلى أنّ الضميرَ هو (إيّا) وحده ، وما اتصل به حروف تبين أحوال الضمير من تكلم وخطاب وغيبة واختاره الأخفش وأبي علي الفارسي والجامي ، ومذهب الفراء أنّ لواحق (إيّا) هي الضمائر ، و (إيّا) دعامة زائدة تعتمد عليها الضمائر .

أما بقية الكوفيين ماعدا الفراء وابن كيسان ذهبوا إلى أنّ (إيّاي) بجملته هو الضمير . انظر المسألة في : الكتاب ٣٥٨/٢ ، والانصاف ٦٩٥/٢ ، و شرح التسهيل ١٤٤/١ - ١٤٦ ، وشرح الرضي على الكافية ٤١٨/٢ ، وارتشاف الضرب ٤٧٤/١ ، وائتلاف النصرة ص ١٠٤ ، والفوائد الضيائية ٧٩/٢ ، وهمع الهوامع ٢١١/١ فما بعدها .

(٢) وهو نوعان : المتصل بالاسم نحو : غلامي ، غلامنا ، غلامك ، غلامكما ، غلامكم ، غلامك ، غلامكما ، غلامكم ، غلامكن ، غلامه ، غلامها ، غلامهما ، غلامهم غلامهن . والمتصل بالحرف نحو : لِي ، لَنَا ، لكَ ، لكِ ، لَكُمَا ، لكم ، لكُنّ ، لَهُ ، لَهَا ، لَهُمَا ، لَهُم ، لهُنّ .

انظر : الكافية ص ١٤٣ ، ١٤٥ ، والفوائد ٨٠/٢ ، والتصريح ١/ ١٠٤ .

(٣) انظر : شرح الكافية للرضي/ ٤٠٩/٢ .

(٤) في (د) (المنفصل) خطأ .

(٥) انظر : شرح قطر الندى ، ص ١٢٩ .

وبارزاً : وينقسم إلى متصل بعامله ، وهو الأصل كـ « التّاء » من ضربت ، و « الكاف » من أكرمك ، و « الهاء » من أكرمته .

ومنفصل عنه كـ « أنا » و « أنت » [١] ، و « هو » [٢] و « إيّاك » و « إيّاه » ولايكون إلاّ مرفوعاً أو منصوباً ، ويكونُ المتصلُ مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً ، وقد يثبت ذلك من الأَمثلةِ المذكورةِ ، فهذه خمسةُ أقسامٍ ، ثلاثة للمتّصل واثنان للمنفصل ، ولكلٍّ من هذه الخمسة [اثنتا عشرة][٣] كلمة .

واحدة للمتكلّم وحده ، وواحدة له ولمن معه ، وخمسة للمخاطب : واحد للمذكر،[٤] وواحد للمؤنث ، واحد لتثنيتهما ، وواحد لجمع الذكور ، وواحد لجمع المؤنّث ، وخمسة للغائب كذلك ، وإذا ضربنا خمسة في اثنَيْ عشر ، خرج منها ستُّون.أمثلةُ ذلك للمرفوعِ المتّصلِ :[٥]

ضَرَبْتُ ، ضَرَبْنا ، ضربْتَ ، ضَرَبْتِ ، ضَرَبْتُما ، ضربْتُم ، ضَرَبْتُنَّ ، ضَرَبَ ، ضَرَبَتْ، ضَرَبَا ، ضَرَبُوا، ضَرَبْنَ .

---

(١) ذهب البصريون إلى أنّ (أنت) مركّب من اسم وهو (أن) وحرف وهو التاء ، وذهب الفراء إلى أنّ الضميرَ مجموع (أنْ) و (التاء) وذهب ابن كيسان وبعض الكوفيين إلى أنّ الضميرَ هو (التاء) فقط ، وذهب بعض المتقدّمين إلى أنّ الضميرَ (أنت) مركّب من ألف (أقوم) ونون (نقوم) وتاء (تقوم) وردّه أبوحيّان .

انظر : هذه المسألة في : الكافية ص ١٤٤ ، وشرح الكافية للرضي ٤١٧/٢ ، ٤١٨ ، وارتشاف الضرب ٤٧٣/١ ، والفوائد الضيائية ٧٩//٢ ، والتصريح ٩٦/١ وهمع الهوامع ٢٠٨/١ .

(٢) وذهب الكوفيون والزّجاج وابن كيسان إلى أنّ (الهاء) من (هو) ومن (هي) هي الضمير، والواو والياء للإشباع أو مَزِيدَتَانِ للتّكثير .

ينظر المسألة في : الإنصاف مسأله (٩٦) ٦٧٧/٢ ، وشرح الألفية للمرادي ١٣٦/١ ، والكافية ص١٤٤ ، وشرح الكافية للرضي ٤١٨/٢ ، وارتشاف الضرب ٤٧٣/١.

(٣) في النسختين (انثى عشر) والتصويب من الفوائد الضيائية ٢/ ٨١ .

(٤) في الأصل (للمذكور) .

(٥) انظر : الفوائد الضيائية ٧٨/٢ ، و التصريح على التوضيح ١٠٤/١ .

(والمرفوعُ) المنفصلُ : أَنَا ، نَحْنُ ،[١] أنْتَ ، أَنْتِ ، أنتُما ، أنتُم ، أَنْتُنَّ ، هُو ، هِيَ ، هُمَا ، هُمْ ، هُنَّ .

والمنصوبُ [المتّصلُ] :[٢] أعْطَانِي ، أعْطَانَا ، أعْطَاكَ ، أعْطَاكِ ، أعْطَاكُما ، أعْطَاكُم ، أعْطَاكُنّ ، أعْطَاهُ ، أعْطَاهَا ، أعْطَاهُمَا ، أعْطَاهُم ، أعْطَاهُنّ .[٣]

والمنصوبُ المنفصلُ : إيّايَ ، إيّانَا ، إيّاكَ ، إيَّاكِ ، إيّاكُما ، إيّاكُم ، إيّاكُن ، إيّاهُ ، * إيَّاها *[٤] إيّاهما ، إيّاهم ، إيَّاهُن .

والمَخْفُوضُ : بِي ، بِنَا ، بِكَ ، بِكِ ، بِكُمَا ، بِكُمْ ، بِكُنَّ . بِهِ ، بِهَا ، بِهِمَا ، بِهِم ، بِهِنَّ ، فهذه الستون ضميراً مُتَّفَقٌ علي إثباتها ، وزادَ سيبويه [٥] في ضمائرِ الرّفعِ المتّصلَةِ « اليَاءَ » التي للخطابِ في « تَقُومِينَ » و « قُومِي » وخالفه الأخفشُ ، والمازنيُّ .[٦]

---

(١) ونقل السيوطي قول هشام أنّ « الأصل (نحن) بضم الحاء ، وسكون النون ، فنقلت حركة الحاء على النون ، وأسكنت الحاء » . انظر : همع الهوامع ٢٠٩/١ .

وقال ابن يعيش : « وحركة النون لالتقاء الساكنين وخصت بالضم لوُجوهٍ منها أنّ الصيغة للجمع والواو من علامات الجمع نحو : قاموا والزيدون،والضمة من جنس الواو فلما وجب تحريكها حركت بأقرب الحركات إلى معنى الجمع،وهذا قول أبي إسحاق الزجاج ، ومنها قول أبي **العباس** المبرِّد : أنها شبهت بقبل وبعد في الغايات وذلك من حيث صلحت لاثنين فصاعداً كما صلحت قبل وبعد للشيء والشيئين فما فوقهما فصارت لذلك غاية كـ « قبل » و « بعد » ، ومنها أنّ هذا الضميرَ مرفوع الموضع فحرك بحركة المرفوع وهو قول أبي الحسن الأخفش الصغير » اهـ .

انظر : شرح المفصل٩٤/٣ ، وهمع الهوامع ٢٠٨/١ فما بعدها .

(٢) في النسختين (المنفصل) ولعل الصواب ما أثبته ، وانظر : شرح الرضي للكافية ٤٢٠/٢ ، والفوائد الضيائية ٧٩/٢ ، والتصريح ١٠٤/١ .

(٣) قال الرضي في شرح الكافية ٤٢٠/٢ : « وبعضُ العربِ يلحق بـ « كاف » المذكرِ إذا اتصلت بـ « هاء » الضمير ألفاً ، وبـ « كاف » المؤنث « ياء » ، حكى سيبويه : أعطيتكاه ، وأعطتكيه ، تشبيهاً للكافِ بالهاءِ نحو : أعطيتهاه ، وأعطيتهوه » اهـ . وانظر : الكتاب ٢٠٠/٤ (هارون) .

(٤) ما بين النجمتين ساقط من الأصل .

(٥) انظر: المصدر السابق ٢٠٨/٤(هارون) .

(٦) لم أقف عليه في كتبهما ، ولكنه ورد في شرح الكافية للرضي ٤١٥/٢ ، والتصريح ١٠٤/١.

(فَمُتَّصِلُ الْمَرْفُوعِ) منها (مُسْتَتِرٌ) لشدّة امتزاج المرفوع مع عامله بخلاف المنصوب ، والمجرور المتّصل ؛ لأنّهما فضلة ، ولكن هذا الاستتار لايكون في جميع الصيغ، بل (فِي) فعل (الْغَائِبِ) الواحد المذكر (وَ) الواحدة المؤنّثة (الْغَائِبَةِ ، مَاضِياً) نحو : زيد ضرب ، وهند ضربت ، (وَغَائِباً) نحو : زيد يضرب ، وقد عرفت علّة استتاره فيهما ، (وَ) في المضارع المبدوء بتاء (الْخِطَابِ) نحو : أنتَ تَضْرِب ، فإنّ [1] صيغة الفعل لما كانت دالّة * عليه * [2] لايحتاج إلى العدول عن الاستتار.[3]

وأمّا مُضَارِعُ المخاطَبَيْن وَالْمُخَاطَبَتَيْنِ ، وفُرُوعَيْهِمَا ، فإنّما يُؤتَي فيها بالْمُضْمَرِ البارزِ نحو : تَضْرِبان ، وتَضْرِبُون ، وَتَضْرِبِينَ ، وَتَضْرِبْنَ ، خَوْفَ اللّبسِ .

وقولُه : (وَ) في (الْحِكَايَتَيْنِ آتِياً) أي : مستقبلاً وأمثلتها معلومة ، مما تقدم ، فلا حاجة إلى الإعادة ثانياً ، وزاد غيره بعد قوله : في الغَائِبِ ، والغَائِبَةِ ، ماضياً وغَائِباً ، وغَائِبَتِهِمَا ، / وذلك نحو : هند ضَرَبَتْ ، أو تَضْرِبُ . ١٨٤/أ

(وَ) في الصفة الجارية على من هي له (مُطْلَقاً) سواء كان اسم فاعل ، أو مفعول ، أو صفة مشبّهة ، أو أفعل التفضيل ، وسواء كان مفرداً [4] أم مثنًى أم جمعاً أم مذكراً أم مؤنّثاً [5] ، وسواء كان متكلّماً أم مخاطباً أم غائباً نحو : أنا ضاربٌ ، وأنتَ ضاربٌ ، وزيدٌ ضاربٌ ، والزيدان ضَارِبان ، وليس الألف فيه بضميرِ الاثنين ، وإنّما هي حرف جيء به علامة للتثنيةِ وكذا الواو في الزيدون ، صارت حرفاً علامةً للجمعِ ، وذلك لانقلابهما « ياء » في النّصب والجرّ ، والضّميرُ لايتغير بتغيُّرِ العاملِ ؛ وإنّما يستتر الضّمير في جَمِيعِها ؛ لأنّ في لفظِها مايدلّ على من هي له . فـ « ضاربٌ » للمفرد المذكّر، و « ضاربة » للمفرد المؤنّث ، و « ضاربان » للمثنى ، و « ضاربون » للجمعِ المذكّر، و « ضاربات » للجمعِ المؤنّث .

وكذا في اسمِ الفعلِ يستتر الضّميرُ ، إلاّ أنّه يستوى فيه الواحدُ ، والمثنى، والمجموعُ ، والمذكّرُ ، والمؤنّثُ كقولك : يازيد ، ويازيدان ، ويازيدون ،

---

(١) في (د) (فإنّه) سهوٌ .

(٢) مابين النّجمتين ساقط من (د) .

(٣) انظر : الكافية ص ١٤٥ ، وشرحه للرضى ٤٢٦/٢ .

(٤) في الأصل (مفرد) بدون ألف سهوٌ .

(٥) إذا لم يكن مسنداً إلى الظاهر ، نحو : (أقائم الزيدان) .

ويا هنداتُ ، وكذا تقول : زَيْدٌ هَيْهاتَ ، وهند هَيْهاتَ ، والزيدان هَيْهاتَ [والزيدون هَيْهات][1] ، فلا يثنى ، ولايجمع .

وكذا الظرفُ نحو : الزيدان عندك ، (**ولا انْفِصَالٍ**) أي : لايجوز[2] العُدُولُ عن الاتصالِ إلى الانفصالِ مع إمكانِ الاتيانِ بالاتصالِ ، لا تقول: قام أنا ، ولا أكرمت إيّاك ؛[3] لتمكنِّك من أن تقولَ : قمتُ وأكرمتُك ؛ ولأنّ الغَرضَ من الاضمار الاختصار ، والمتّصلُ أخصرُ من المنفصل ، وأقلُّ حروف منه في الأكثر، (**إلاّ لفَصْلٍ**) واقعٍ بينَ العَاملِ ، والضَّميرُ المتّصلُ كالفصلِ (بـ « **إلاّ** ») لغرضِ إفادة[4] الحصرِ، والانفصالُ ينافي الاتصالَ ، وتركه يُفَوِّتُ الغَرضَ ، (**ولو تقديراً**) أي : ولو كان المتّصلُ بينَ العَاملِ والضَّميرِ المنفصلِ بـ « إلاّ » تقديراً، (**أو حذفَ عَامِلٍ**)؛لأنّه إذا حُذِفَ العَاملُ لا يوجد ما يتصلُ به (**أو تقديم عليه**) أي : على العَامل ؛ لأنّه إذا تقدّم على عامله لايمكن أن يتصلَ به ، إذ الاتصالُ إنّما يكونُ بآخرِ العَاملِ (**أو كَونُه**) أي : العامل (**معنوياً**) كالابتداء ؛ لأنّ العَاملَ المعنويَّ أمرٌ لامدخلَ للفظِ فيه ، فَلا يمكن أن يجعل المتّصل كالجزءِ الأخيرِ منه .

(**أو**) كَونُه (**حرفاً**) فإنّه يتعذر أن يكون متصلاً ، سواء كان مستتراً أم بارزاً، وذلك ؛ لأنّه يجب استتارَ الضميرِ المرفوعِ المتّصلِ إذا كان متصلاً مفرداً غائباً ، وتعذر الاستتارُ في الحرفِ ، فَلا يمكن اتصاله بالحرفِ ، وحمل غيره في عَدَمِ الاتصالِ .

واحترَزَ بقوله : (**في مَرْفُوعٍ**) عن الضميرِ المنصوبِ والمجرورِ ؛ لجوازِ اتصالِهما بالحرفِ في لغتِهم نحو : « إنّك » و« ولك » (**أو إسْنَادٍ**)[5] إلى ذلك الضّميرِ (**جارٍّ على غيرِ مَنْ هُوَ لَهُ غَيْرُ فعْلٍ**)[6] كـ « اسمي الفاعل والمفعول ، والصفة المشبهة ، والمنسوب »[7]،فإنّه لو لم ينفصلْ الضّميرُ عن هذه الصِّفاتِ لزم الالتباسُ في بعضِ الصُّوَرِ، كما إذا قلت : « زَيْدٌ عمرو ضاربُه هو » ، فإنّه / لو قيل : « زَيْدٌ عمرو ضاربُه» ١٨٥/أ
التبس على السّامعِ أنّ الضّاربَ « زَيْدٌ أَوْعمرو » ، بل المتبادر إلى الفهم أنّه « عمرو » ؛ لأنّه

---

(١) زيادة للتوضيح . و« هيهات » اسم فعل ماضٍ بمعنى : بَعُدَ ، وفيها ستُ وثلاثون لغة ، وستعرف بيانه مفصلاً في باب أسماء الأفعال ص ٢٢٨ ، وانظر : شرح التسهيل ١٠٦/٢ ، والتكملة والذيل والصلة في الصحاح للصاغاني ٣٦١/٦ ، والفوائد الضيائية ١١١/٢.

(٢) في (د) (يجوز) بسقوط (لا) تحريف .

(٣) في (د) (وأكرمت إيّاك) .

(٤) في الأصل (إفاد) سهوٌ .

(٥) انظر : الكافية ، ص ١٤٥ ، وشرح الرضي ٤٣٥/٢ ، والفوائد ٨٣/٢ .

(٦) في الأصل (من هو له إليه غير فعل) بزيادة كلمة (إليه) سهو من الناسخ .

(٧) في الأصل (المنصوب) تحريف .

أقرب إلى الضّميرِ المستترِ بخلافِ ما إذا قيل : ضاربه هو ، فإنّه لما انفصل الضّميرُ على خلافِ الظاهرِ ، يُعْلَمَ أنّ مرجعَه ماهو خلافُ الظاهرِ ، وهو « زَيْدٌ » وإلاّ لاحاجةَ إليه .

وإذا وقعَ الالتباسُ بدُونِ الانْفِصَالِ في بَعْضِ الصُّوَرِ حُمِلَ عليه مالا التباسَ فيه ، لاطِّرَادِ البَابِ ، (**وفيه يتَّصلُ جَوَازاً**) لا وجوباً ، ولو بِلَبْسٍ ، ويأتي بيانُ ذلك في كلامه ، (**كـ : ماضَرَبَ إلاّ أنا**) مثال للفصل بـ « إلاَّ » لغرض إفادة الحصر ، (**وإنّما ضَرَبَ إلاَّ هو**) مثال للفصل بـ « إلاَّ » أيضاً ، ومثل بهذين المثالين ؛ ليُعْلَم أنّه لافرقَ بين أن يكون الفعل مسبوقاً بـ « ما » أو « إنّما » وبين أن يكونَ الضميرُ المنفصلُ ضميرَ مُتَكَلِّمٍ أو غائبٍ ، (**وإيَّاكَ والشّرَّ**) مثال لحذفِ العَاملِ ، أي : اتقِ نفسَك والشّرّ ، (**ونحو**) قوله تعالى :[1] ﴿ **إيَّاك نَعْبُدُ** ﴾ مثال لتقديم العَاملِ ، (**وأنا زيد**) ، مثال لكون العاملِ معنوياً ، (**وما أنت قائماً**) ، مثال لكون العَاملِ حرفاً ، (**وزيد بشر ضاربه هو**) مثال للضّميرِ الذي اسند إليه غير فعلٍ جارٍّ على غيرِ من هو له ، فإنّه لولا إبراز الضميرِ المنفصلِ لَمْ يُعْلَمْ الضاربُ من المضروبِ ، فلمّا بَرَزَ عُلِمَ أنّ « زَيْداً » هو الضارب ، و « بشراً » هو المضروب ، وحيث مايبرز عُلِمَ أنَّ « بشرَ» هو الضارب ، و « زيد » هو المضروب .

(**وهندٌ زَيْدٌ ضاربَتُه هي**) مثال للضميرِ الذي أسند إليه صفة جَرَتْ على غيرِ من هي له ، فإنّ المسندَ إليه « الضاربة » الجاريةُ على « زيد » حيث وقعت خبراً له ، وهي صفة لـ « هند » ، حيث قام الضميرُ بها ، وإنّما يصحّ ذلك إذا كان « هي » فاعلاً لاتأكيداً ، وإلاّ لكان داخلاً في صُورَةِ الفَصلِ ؛ لغرضِ إفادة التأكيد [ولكنه تأكيد لازمٌ للفاعل] بدليلِ أنّ نحو قولك : الزيدون ، وضاربوهم نحن .[2] (**وأنا زيد أضربها**) مثال لما يقعُ فيه لَبْسٌ ، فإنّه لولا الهمزة لم يُعْلَمْ أنّ الفعلَ للمتكلّمِ ، فحرفُ المضارعة في الفعلِ يدلُّ على من هو له ، (**وزَيْدٌ بكرٌ يضربه**) مثال لما وقع فيه لَبْسٌ أيضاً .

---

(١) سورة الفاتحة الآية (٥) .

(٢) انظر : الأحاجي النحوية ، ص ٧١ ، و شرح الكافية للرضي ٤٣١/٢ والفوائد الضيائية ٨٤/٢

(**ولو اجتمعا**) أي : الضميران المتقدّمان ، بأن يلي أحدهما الآخر بلا فصلٍ (**غيرِ مرفوعين**) احترازٌ عما أن يكونَ أحدُهما مرفوعاً ، فإن كان الأول مرفوعاً يجب اتصال الثّاني نحو : أكرمتك ؛ لأنّ الأولَ متوغل في الحرفيّة ؛ لأنّه فاعل ، فكان الثّاني متصلاً بعامله ، وإن كان الثّاني مرفوعاً يجب اتصال الأول نحو : أُكْرِمُكَ أنا ، فعلى هذا يكون قوله : « غير مرفوعين » أَولَى من قول جماعة منهم : ابن هشام في « شرح القطر » : « وليس الأول مرفوعاً »[١] ، (**وأحدهما**) أي : أحد الضميرين (**أعرف**)[٢] أي : أخصّ من الآخر ، احترازاً عمّا إذا تَسَاوَيَا نحو: أعطاه [إيّاه][٣] حيث يجب الانفصال في الثّاني للتَّحَرُّز عن تقدّم أحد المتساويين من غير مرجح ، (**فلو قدّمته**) أي : الأعرف على غيره / احتراز عمّا إذا كان ١٨٦/أ
الأعر ف مؤخراً نحو : اعطه إيّاك ، فيلزم انفصاله لتعذر المتكلّم في تأخير الأعرف ، ولايلحقه [طعن في أوّل الوهلة][٤] بإيراده على خلاف الأصل .

وأجاز بعضهم[٥] الاتصال في ضَميرِ المتكلّم والمخاطب الغائب مطلقاً فتقول : أَعْطَيْتَنِي ، وأَعْطَيْتُكُما ، وأَعْطَيْتُوهُ ، على ضَعفٍ وقُبحٍ ، وفي كلام سيبويه مايدلّ على

---

(١) ونص قوله : « وضابط الأولى : أن يكون الضمير ثاني ضميرين أولهما أعرف من الثاني وليس مرفوعاً نحو : سَلْنِيه ، وخِلْتُكه ، يجوز أن تقولَ فيهما : سَلْين إيّاه ، وخِلْتُكَ إيّاه ، وإنّما قلنا : الضميرُ الأولُ في ذلك أعرف؛لأنّ ضمير المتكلّم أعرف من ضمير المخاطب ، وضمير المخاطب أعرفُ من ضمير الغائب » اهـ . انظر : شرح قطر الندى ، ص ١٣١ .

(٢) قال الرضي : « وقد عرفت أنّ الأعرف هو المتكلّم ، ثم المخاطب ثم الغائب » انظر : شرح الرضي٢/٤٣٨.

(٣) في النسختين (أداه) ولعل الصواب ما أثبته .

(٤) في النسختين (ولايلحقه في أول الوم له) والتصويب من الفوائد الضيائية ٨٤/٢ .

(٥) منهم : ابن الطراوة ، وابن مالك .

انظر : شرح التسهيل ١٥١/١، وشرح الكافية للرضي ٤٣٨/٢ ، ٤٣٩ ، والارتشاف ٤٧٦/١، والتصريح ١٠٨/١ ، والهمع ٢٢٠/١ ، وابن الطراوة النّحوي للدكتور عيّاد الثبيتي ص ١٥٧ .

جواز [١] نحو : أعطاهوه ، فإنّه قال :[٢] « والكثير [٣] في كلامهم : أعطاه إياه » (**فلك الخيار**) أي : الاختيار (**في**) الضمير (**الأخير**) أي : الثاني منهما ، إنْ شِئْتَ أوردتَه متصلاً نظراً إلى الأصل (**كأعطيتُكَهُ**) ، وهو كل فعل يتعدى إلى مفعولين ليس ثانيهما خبراً في الأصل ، فإنّه اجتمع فيه ضميران غير مرفوعين وقدّم ضمير المتكلم ؛ لأنّه الأعراف .

وإن شئت أوردته منفصلاً نحو : (**أعطيتك إيّاه**) هرباً من توالي اتصالين في وصلين ؛ لأنّ المتصلَ * الأولَ *[٤] ليس اتصاله كاتصال المرفوع حتى لايجوز انفصال الثّاني (**و**) كذلك الخيار في كلِّ فعلٍ تعدّى إلى مفعولين ثانيهما خبر في الأصل ، [٥] إن شئت أوردته متصلاً نحو : (**خِلْتُكَهُ**) نظراً إلى أنّ الأصلَ الاتصال وقد أمكن ، وجاء به التنزيل كقوله تعالى : ﴿ إِذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلاً ﴾[٦]، وإن شِئْتَ أوردتَه منفصلاً نحو : (**خِلْتُكَ إِيّاه**) نظراً ؛ لأنّه خبر في الأصل[٧]، وحقُ الخَبَرِ الفَصْلُ قبل وجودِ النّاسخ فيه .

(**و**) كذلك الخيارُ إذا كان الضميران المجتمعان ، أحدُهما مجرورٌ ، والآخر منصوب ، إن شِئْتَ أَوْرَدْتَ الضميرَ الثّاني متصلاً نحو : (**[ضربيك]**)[٨] باعتبار عَدَم الاعتدادِ بالفصلِ بالمتصلِ ، [فالياء] [٩] مجرورة بالإضافة ، و « الكاف » منصوب الموضع ، وقدّم الأعرف ؛ لأنّه ضمير المتكلم .

إن شئت أَوْرَدْتَه منفصلاً نحو : (**ضَرْبِي إيّاك**) للاعتداد بالفصلِ وهو أولى من الانفصال في « أعطيتكه » ؛ لأنّ الفعلَ أقعد في اتصال الضمير به من المصدر (**وإلاّ**) أي : وإن لم يكن أحدهما أعرف (**فُصِلَ**) لاغير ؛ لأنّه مع الاتصال يجب تقديم غير الأعرف *وهو ضمير*[١٠]، فمَنْعُ تقديمِ غيرِالأعرف يُوجِبُ الانفصالَ (**كـ:أَعْطَاك إيّاي**)

---

(١) في الأصل (جواره) سهوٌ .
(٢) انظر : الكتاب (هارون) ٢/٣٦٥ .
(٣) كذا في النسختين (والكثير) ، أمّا في كتاب سيبويه ، فالعبارة هكذا : (والأكثر في كلامهم) .
(٤) مابين النجمتين ساقط من الأصل وموجود في (د) .
(٥) كما في خبر كان وأخواتها نحو : كان زيد قائماً وكنت إياه ، أو : كان زيد قائماً وكنته » .
(٦) سورة الأنفال الآية (٤٣) .
(٧) في الأصل العبارة هكذا : (لأنّه في خبر الأصل) والصواب ما اثبته من (د) .
(٨) في النسختين (ضربتك) تصحيف ، والتصويب من الفوائد الضيائية ٢/ ٨٥ .
(٩) في النسختين (فالتاء) تصحيف ، والتصويب من المصدر السابق .
(١٠) ما بين النجمتين ساقط من (د) .

بتقديم غير الأعرف ، وهو ضمير المخاطب *؛لأنّ ضمير المتكلّم أعرف من ضمير المخاطب *[١] بدليل أنّك إذا سمعت حديثَ جماعةٍ من وراء جدار ، وأحدهم يقول : أنا فعلتُ - بضم التاء - لم تُشك أنّه المتكلّم ، وإن كنت لاتراه ، وإذا قال : أنت فعلتَ - بتاء المخاطب - يجوز أن يكون كُلُّ واحدٍ من تلك الجماعة هو المخاطب والمتكلّم ، لايوهم السّامع غيره (**وأعطاه إيّاك**) بتقديم ضمير غير الأعرف ، وهو ضمير الغائب ؛ لأنّ ضميرَ المخاطبِ أعرفُ من ضَميرِ الغائبِ ، (**وأعطاك إيّاك**) مثال لما لم يكن أحدهما أعرف ؛ لكونهما ضميرين مخاطبين .

(**والأوْلى**) عند الجمهور (**في خَبَرِ بَابِ كَانَ**) وأخواتها إذا كان ضميراً (**اَلْفَصْلُ**) كـ : زَيْدٌ قام ، (**وكنتُ إيّاه**) بفصل الضمير الثاني[٢] ، وإنّما كان الأولى في خبر كان / الفَصْلُ ؛ لأنّ أخبار كان وأخواتها في الأصل إنّما هي أخبار مبتدأ ، وخبر المبتدأ إذا كان ضميراً يجب انفصاله ، فالأولى فيه الانفصال رعاية للأصل .[٣] أ/١٨٧

وعند جماعة منهم : الرُّماني ،[٤] وابن الطراوة ،[٥] وابن مالك ، الوصل أَوْلَى[٦] ؛لأنّ الأصلَ الاتصالُ ؛ ولأنّ اسم كان وأخواتها كالفاعل ، وخبرها كالمفعول نحو : (**كُنْتُهُ**) باتصال الضّمير ، ومنه :

[٧٦] تَنْفَكُّ تُسْمَعُ مَاحَيِيـ ـتَ بِهَالِكٍ[٧] حَتَّى تَكُونَهْ[٨] .

---

(١) مابين النجمتين من كلمة (لأنّ) إلى كلمة (المخاطب) ساقط من (د) .

(٢) قال سيبويه : « ومثل ذلك : كان إياه ، لأنّ كانَهُ قليلة » . انظر : الكتاب ٣٥٨/٢ (هارون) .

(٣) حكى سيبويه : « ليسَني وكذلك كانتي » . انظر : الكتاب ٣٥٩/٢ (هارون).

وقال الرضي : « إنمّا كان المختار في خبر « كان » وأخواتها : الانفصال ؛ لأنّ اسمها في الحقيقة ليس فاعلاً حتى يكون كالجزء من عامله ، بل الفاعل في الحقيقة مضمون الجملة ، لأن الكائن في قولك : كان زيد قائماً : قيام زيد ، كما يجئ في الأفعال الناقصة » . شرح الكافية للرضي ٤٤٢/٢.

(٤) انظر : ارتشاف الضرب ٤٧٦/١ ، والتصريح على التوضيح ١٠٨/١ ، وابن الطراوة النحوي للدكتور عيّاد الثُّبيتي ص ١٥٧ .

(٥) ينظر : المصادر السابقة .

(٦) انظر : شرح التسهيل ١٥١/١ ، وشرح ابن عقيل ٩٨/١ فما بعدها .

(٧) في (د) (بها) سهوٌ من الناسخ .

(٨) البيت من مجزوء الكامل نسبه البغدادي إلى « خليفة بن براز » في الخزانة ٤٨/٤ ، وانظر : الإنصاف ٨٢٤/٢ ، وشرح المفصل ١١٠/٧ ، وشرح التسهيل ٣٣٥/١ ، والمقاصد النحوية ٧٥/٢ ، وهمع الهوامع ٦٦/٢ ، والدرر اللوامع ٨١/١ .

(كذا) الأوْلَى في بَابِ « لَوْلا » إذا وقع [بعدها][١] مرفوعٌ [الفصلُ][٢] كما في باب « خبر كان »[٣] ؛ لأنَّ الاسمَ الوَاقِعَ بعد (لَوْلا) إمّا مبتدأٌ محذوفُ الخبرِ كما هو مذهب البصريين ، أَوْ فَاعِلٌ بِفِعْلٍ مَحذوفٍ كما هو مذهب الكسائي ، أَوْ مرفوعٌ بـ « لَوْلا » نَفْسِها كما هو مذهب الفراء .[٤]

و يجب على هذه الأَوْجُه الثّلاثَة الانفصَالُ كما عَلِمْتَ تقول : (لَوْلا أَنْتَ) وَلَوْلا أَنْتِ ، وَلَوْلا أَنْتُمَا ، وَلَوْلا أَنْتُم ، وَلَوْلا أَنْتُنَّ ، بانفصال الضَّمير فيهن ؛ لأنّه المطّرد في القياس والأكثر في كلامهم ، وكان المناسب كما تقدّم أن يقول : لَوْلاَ أنا ، لكن عُدِل عن ذلك وغيّر الأسلوب للتنبيه على أنّه ليس بضروريّ ، وهذا بخلاف « عسى » فإنّه إذا وقع بعدها ضمير مرفوع الأَوْلَى فيه أن يكون متصلاً كما ورد في التنزيل[٥]؛ لأنّ « عسى » فِعْلٌ نَاقِصٌ يَائِيٌّ كـ « رمى » والضّمير بعده فاعل تقول : (عَسَيْتَ) ، عَسَيْتُمَا ، عَسَيْتُمْ ، إلى آخره ، كما تقول : رميت إلى آخره ، فهذا هو القياس في « لولا » و « عسى » .

(وصحَّ) في بعض اللّغات (لَوْلايَ ، وَعَسَاكَ) وحينئذٍ يجوز في الضمير بعد « لَوْلا » وجهان من الإعراب ، الرَّفع ، والجَرّ ، أمّا الرَّفع فعلى أنَّ الياءَ ضميرٌ مرفوعُ المحلِ بالابتداء ؛ لأنّ حكمَ المُضْمَر في الإعراب ؛ حكم ماوقع موقعه من الظّاهر ، والظَّاهرُ بعد « لولا » مرفوع بالابتداء ، فكذلك المُضْمَر ، وإنَّما جاء بصيغة المجرور ؛ لأنَّ الضمائرَ قد يُقام بعضها مُقام بعض،كقولهم : ما أنا كأنت ، ولا أنت كأنا ، وهذا الوجه قال به الأخفش ، [٦] وعندي فيه نظر ؛ لأنّ ماقاله يستلزم مخالفةَ الأصل في اثنى عشر ضميراً، خمسةٌ للمُخَاطَبِ ، وخمسةٌ للغائبِ ، واثنان للمتكلِّم ، فإنَّها يؤتى بها على صيغة المجرور مراداً بها المرفوع ، ومذهب سيبويه الآتي الكلام عليه بُعَيْد ذلك لايستلزم إلاّ تغيُّراً واحداً ، وهو تغييرٌ يقتضي لَوْلاَ ، وجعلها جارّة . [٧]

---

(١) في النسختين (بعد لولا) ولعل الصواب ماأثبته .
(٢) في النسختين (المتصل) ولعل الصواب ماأثبته .
(٣) انظر ص ٧٩ فمابعدها
(٤) انظر : الإنصاف المسألة (٩٧) ٦٨٧/٢، وشرح الكافية للرضي ٤٤٤/٢ ، والارتشاف ٥٧٦/٢، والفوائد الضيائية ٨٦/٢ ، و التصريح على التوضيح ٢٦٣/٢
(٥) نحو قوله تعالى : ﴿ قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِن كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلاَّ تُقَاتِلُوا ﴾ سورة البقرة الآية (٢٤٦) وقوله تعالى :﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ ﴾ سورة محمد الآية (٢٢) ، انظر : شرح المفصل ١١٩/٣ ، والكافية ، ص ١٤٦ .
(٦) انظر مذهبه في : شرح المفضل ١٢١/٣ ، وشرح الكافية للرضي ٤٤٥/٢ ، والفوائد ٨٦/٢ .
(٧) انظر : الكتاب ٣٧٣/٢ (هارون) .

وأمّا الجرّ فعلى أنّه ضمير مجرور بـ « لولا » واقع موقعه ؛ لأنّ « لولا » حرف جرٍّ تجر الضمير، وإنّما كانت الياءُ في موضعِ جرٍّ ؛ لأنّها لا تخلو من أن يكون في موضع رفعٍ ، أو نصبٍ ، أو جرٍّ .

أمّا الرفعُ فباطلٌ ؛ لأنّها ليست من ضمائرِ الرَّفعِ ، وأمّا النَّصبُ فلا يجوز هنا ؛ لعَدَمِ النَّاصِبِ فلم يَبْقَ إلاَّ الجرُّ ، ولا موجبٌ له سِوَى « لولا » ، فوجب جعلها من حروفِ الجرِّ إذا دخلتْ على الضمائرِ ، وهذا مذهب سيبويه،[١] وهو المذهب المنصور .

وأمّا « عساك » فَذَهَبَ الأخفشُ [٢] إلى أنّ الضَّميرَ المنصوبَ بعد « عسى » قَائمٌ مُقَامَ المرفوعِ ويكون اسماً لـ « عسى » مطلقاً، بل إذا (عُري من نون / الإعراب) ١٨٨/أ أي : من نون هي الإعراب ، واحترز به عن نحو : يضربان ، ويضربون ، لا عن نونِ الضميرِ، ونونَيْ التّأكيد ، فإنّه يلزم صون الفعل معها بنون الوقاية نحو : هل يضربني وتضربني .

[نون الوقاية]

(نونُ الوقايةِ) هذا فَاعِلُ * قَولِه *[٣] : « ولَزِمَ فِي فِعْلٍ » ، وسُمِّيَتْ « نون وقاية » ؛ لأنّها تقي الفعلَ من الكسر ،[٤] وأصل اتصالها بالفعل، وإنّما اتصلت بغيره للشَّبَهِ به (بـ « يَاءٍ ») للمتكلّم لا للمخاطبة ؛ فإنّه لايجوز صون الفعل بنون الوقاية ؛ لأنّها كالجزء من الفعل ، فأشبهت « ياء » « يرمي » فكأن[٥] الكسرة فيه ليست بداخلة على آخر الفعل (كـ : ضَرَبَنِي ، ويشتمني)،هذان المثالان للفعل الماضي والمضارع المتصل بهما نون الوقاية اللّازمة مع ياء المتكلّم .

(وَبِهَا) أي : بنون الإعراب (جَازَ) صون الفعل ، فإنّه يجوز حذف أحدهما لاجتماع المثلين نحو : يضرباني ، فسيبويه قال :[٦] إنّ المحذوفَ نون الإعرَابِ ؛ لأنّها

---

(١) انظر المصدر السابق

(٢) انظر مذهبه في شرح الكافية للرضي ٤٤٥/٢ ، والفوائد الضيائية ٨٧/٢ .

(٣) ما بين النجمتين ساقط من الأصل .

(٤) انظر : شرح الكافية للرضي ٤٤٩/٢ .

(٥) في (د) (فكانت) سهوٌ .

(٦) انظر : الكتاب ٥١٩/٣ (هارون) ، و شرح الكافية للرضي٤٥٠/٢ ، والتصريح ١١١/١ وهمع الهوامع ١٧٧/١ والأشباه والنظائر ٨٢/١ .

معرضة للحذف بالجزم والنّصب والمذكور نون الوقاية ، واختاره ابن مالك ،[١] وقال الأخفش ، والمبرد ، وأبوعلي ، وابن جني ،[٢] وأكثر المتأخرين ، إنّه حذف نون الوقاية، وأقيم نون الإعراب مُقَامه ، لأنّها [كنون][٣] الوقاية في أنّ كُلَّ وَاحدةٍ منهما لأمرٍ لَفظيٍّ .

ويجوز إثباتهما ؛ لأنَّ * نُونَ *[٤] الإعراب كالجزء من الفعل ومع الإثبات يجوز الإظهار والإدغام (كباب « إنّ ، ولَدُن ») فإنّه يجوز [لك] أن تأتيَ بالنُّونِ فيهما محافظةً على الحركات البنائية ، في « إنّ » وعلى السّكون اللازم في « لدن » ويجوز لك تركها تحرزاً عن اجتماع النُّونات (كـ : يكرمونني) مثال لما فيه نون الإعراب، (ويكرموني) مثال لما حذف منه نون الإعراب ، وإنّما حذفت ؛ لأنّ حذفَها عُهِدَ للجازم والنّاصب، ولتوالي الأمثال في نحو : ﴿ لَتُبْلَوُنّ ﴾[٥] ، ولغير ذلك نحو قوله :

[٧٧] أَبِيتُ أَسْرِي وَتَبِيتِي تَدْلُكِي[٦]

ولأنَّ نون الإعراب نَائبةٌ عن الضّمة هنا ، والضّمةُ تحذف تخفيفاً في قراءة أبي عمرو : ﴿ وَيَأْمُرْكُمْ ﴾[٧] [فحذف][٨] النّون ليُؤْمَن تفضيل الفرع على الأصل .[٩]

(وإنِّي) مثال لما حذف منه حرف الإعراب حَذَراً من اجتماع النّونات ، (وإنّني) مثال لما فيه النون ودخلت هنا ؛ لشبهها بالفعل في بناء آخرها على الفتح ، (ولَدني) مثال لما فيه النّون أيضاً .

---

(١) انظر : شرح التسهيل ٥٢/١ ، وصححه ابن هشام في المغني ٣٤٤/٢ وحجتهم فيما ذهبوا إليهم أن هذه النون قد تحذف بلا سبب ، ولم يعهد ذلك في نون الوقاية ، وحذف ماعهد حذفه أوْلَى ؛ ولأنها نائبة عن الضمة وقد عهد حذفها تخفيفاً في نحو قوله تعالى : ﴿ إن الله يأمركم ﴾ في قراءة من يسكن، ولأنها جزء كلمة ، ونون الوقاية كلمةٌ وحذف الجزء أسهل ، لأنّه لايحتاج إلى حذف آخر للجازم والنّاصب ، ولاتغيير ثان بكسرها بعد الواو والياء ، ولو كان المحذوف نون الوقاية لاحتيج إلى الأمرين السابقين .

(٢) لم اهتد إليه في كتبهم ، ولكنه ورد في : همع الهوامع ١٧٧/١ .

(٣) في النسختين (تكون) والصواب ماأثبته .

(٤) مابين النجمتين ساقط من الأصل .

(٥) سورة آل عمران من الآية (١٨٦) .

(٦) البيت من الرجز ، قائله مجهول ، أتى بعده :

وَجْهَكِ بالعَنْبَرِ والمِسْكِ الذّكِي

انظر : الخصائص ٣٨٨/١، والمحتسب ٢٢/٢ ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص ١١٠، وشرح التسهيل ٥٣/١ ، والتّصريح ١١١/١، والأشباه والنظائر٨٢/١ ، والدرر اللوامع ٢٧/١، وخزانة الأدب ٥٢٥/٣ .

(٧) سورة البقرة من الآية (٢٦٨) .

(٨) أي : في « تدلكي » وأصله « تدلُكِين » ، في النسختين (بحذف) والصواب ماأثبته .

(٩) انظر : اتحاف فضلاء البشر للدمياطي ، ص ١٥٢ .

(وَحَسُنَ) لحوق نون الوقاية (في لَيْتَ) من أخوات « إنّ » ؛ لعدم مانعٍ في ذاتها، والحملُ على أخواتها ، خلاف الأصل ، (و) في (مِنْ ، وعَنْ ، وقَدْ، وقَطْ) وهما بمعنى : حَسْبَ ،[١] للمحافظة على السكون اللازم الذي هو الأصل في البناء مع قلة الحروف (كـ «لَيْتَنِي») مثال لما فيه نُونُ الوقاية ، (و « مِنِّي» و « عَنِّي ») مثالان « لما فيهما »[٢] نون الوقاية[٣] (لِشِدَّتَيْهِمَا) ، أي : في نون « من » ، و « عَنْ » ، (وقَدْنِي ، وقَطْنِي) مثالان لما فيهما نون الوقاية .

(وعكسها) أي : عكس « لَيْتَ » (لعل) في الحُسْن ، فالأحسن فيها ترك النّون ؛ لثقل التضعيف وكثرة الحروف (نحو : قوله تعالى :[٤]﴿ لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحاً ﴾) بترك / نون الوقاية ، (و « ليس » كـ « لَيْتَ ») فالأحسن فيها إثبات النّون كقولك : ١٨٩/أ قام القوم ليسني، قال ابن مالك :[٥] « ولم يردْ لَيْسِي ، ولا ليتي[٦] إلاّ في نَظْمٍ »[٧] كقوله :

[٧٨] إِذْ ذَهَبَ القَوْمُ ٱلكِرَامُ لَيْسِي [٨]

وقول آخرَ :

[٧٩] كَمِنْيَةِ جَابِرٍ إِذْ قَالَ لَيْتِي [٩]

---

(١) انظر : لسان العرب (قدد) ٣٤٧/٣ ، (قطط) ٣٨١/٧ .
(٢) في النسختين (لما ليس فيهما) والصواب ما أثبته .
(٣) في الأصل (الوقا) والصواب ما أثبته من (د) .
(٤) سورة المؤمنين الآية (١٠٠) .
(٥) شرح التسهيل ١٣٦/١ وفي عبارة ابن مالك تقديم (ليتي) على (ليسي) .
(٦) في (د) (لسنى ولا ليتي) .
(٧) ونقل ابن هشام عن الفراء إجازة « ليتني وليتي » انظر : أوضح المسالك ١١٠/١ .
(٨) البيت من الرجز ، وهو لرؤبة بن العجاج في ملحق ديوانه ، ص ١٧٥ ، وانظر : شرح التسهيل ١٣٦/١ ، والجني الدّاني ص ١٥٠، وأوضح المسالك ١٠٨/١ ، والمقاصد النحوية ٣٤٤/١ .
(٩) هذا صدر بيتٍ من الوافر ، وعجزه :
أُصَادِفُه ويتلف بعضُ مالي
نسب إلى زيد الخيل ، في شرح التسهيل ١٣٦/١، وانظر : والمقاصد النحوية ٣٤٦/١ ، والدرر اللوامع ١٤/١.

وأجاز بعضهم [١] الحذفَ مع ليس في الاختيار (قيل [٢] : ولزم) [إثبات] :[٣] نون الوقاية (في لَيْتَ ، ولَدُنْ ، وعَنْ ، ومِنْ ، إلاَّ اضطراراً كقوله :

[٨٠] أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُم وَعَنِي لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلاَقَيْسٍ مِنِي) [٤]

بتخفيف النُّون من « مِنْ » و « عَنْ » وترك نون الوقاية للضَّرورة ، وقوله : «عنهم » أي : عن القوم المعروفين عندهم ، وقوله : لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ ، أي : من قبيلةِ قيسٍ ، وهو قيسُ ابن عَيْلان ـ بالعين المهملة ـ واسمه : النَّأْسُ ـ بفتح النون ، وسكون الهمزة وبالسين المهملة ـ بن مضر بن نزار[٥]، واسم أخيه إلياس .

[نون الوقاية بين اللزوم وعدمه]

واعلم أنَّ نون الوقاية باعتبار اللزوم وعدم اللزوم على أربعة أقسام : أحدها : لازم، وهو في الماضي ، والأمر ، والمضارع الذي ليس رفعه بثَبَات النُّون .

والثَّاني : جائز حذفه ، وإثباته على السَّواء ، وهو المضارع الَّذي رفعه بثَبَات النون و « إنّ » وأخواتها غير « لَيْتَ » و « لَعَلَ » .

والثَّالث : إثباته أولى من حذفه ، وهو : لَيْتَ ، ومِنْ ، وعَنْ ، وقَدْ ، وقَطْ .

والرَّابع : عكس الثَّالث ، وهو لعل ، فالحذف فيها أولى ، وقد بيناه مفصلاً .

[أحكام ضمير الفصل]

(ويتوسط)، أي :[٦] يقع متوسطاً (بين المبتدأ وخبره) لامتقدّماً عليهما ولا متأخراً عنهما، فإنّه إن تقدم عليهما ، نحو : * هو *[٧] زيد أخوك ؛ أعرب مبتدأ ، وإن تأخر عنهما، نحو : زيد أنت هو ؛ أعرب خبراً ، وكذا إن توسط بين غيرهما، نحو قوله تعالى حكاية عن لوط ـ عليه السَّلام ـ[٨] ﴿ هَؤُلاَءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُلَكُمْ ﴾ على قراءة

---

(١) انظر : الكتاب ٣٦٩/٢ فما بعدها (هارون) ، و شرح الأشموني ١١٥/١فمابعدها ، والهمع ٢٢٤/٥ .

(٢) انظر : شرح المفصل ١٢٤/٣ .

(٣) في النسختين (خذف) سهوٌ .

(٤) البيت من المديد وهو من الشواهد التي لايعرف قائلها ، وقيل : إنّه سن وضع بعض النحويين . انظر : شرح المفصل ١٢٥/٣ ، وشرح الكافية للرضي ٤٥٣/٢ ، والمقاصد النحوية ٣٥٢/١ ، وشرح الأشموني ١٢٢/١ ، والتصريح على التوضيح ١١٢/١ ، والأشباه والنظائر ٩٠/١ وهمع الهوامع٢٢٤/١ ، والدرر اللوامع ٣١٠/١ ، والخزانة ٣٨٠/٥ فما بعدها .

(٥) انظر : الاشتقاق لابن دريد ص ٢٦٥ .

(٦) في (د) (أن) تحريف . .

(٧) ما بين النجمتين ساقط من (د) .

(٨) سورة هود الآية (٧٨) ، وانظر : إملاء ما من به الرحمن ص ٤٣ ، ومصطلحات النّحو الكوفي ص٩٦ للدكتور عبدالله الحثران .

عيسى ابن عُمَر،[١] بنصب[٢] « أطهرَ » أُعْرِبَ مبتدأ أيضاً ؛ فإنَّه قد وقع متوسطاً بين الحالِ وصاحبِها ؛ لأنَّ « أطهرَ» في القراءة المذكورة حالٌ ، لاخبرٌ [٣] .

(**وَلَوْ بعَامِلٍ**) أي : ولو كان التَّوسط المذكور بدخول عاملٍ معنويٍّ فإنَّ توسطه بين المتبدأ وخبره ؛ إنّما كان بعد دخول العَاملِ المذكورِ ، (**صيغةٌ مرفوعٌ**) فاعل قوله : « ويتوسط » وإنَّما ذكر صيغة ولم يقل : ضمير مرفوع ؛ لأنّ فيه خلافاً ، هل هو حرف، أم ضمير ؟ ففي قوله : « صيغة » تنبيهٌ على أنَّه لم يتعيَّن أن يكون ضميراً ، وإنّما هو صيغةٌ فيجوز أن يكون ضميراً ، وأن يكون غيرَ ضَميرٍ على مايجيء بيانه (**مُنْفَصِلٌ**) لتعذر المتصل هنا ؛ فإنّه لا يقع فصلاً (**فَاصِلٌ**) عند من يقول : إنّه ضمير (**للخبر من النَّعت**) ؛ لأنَّك إذا قلت : زيد المنطلق ؛ جاز أن يتوهم السّامع كون المنطلق نعتاً، فينتظر الخبر فجيء بالفصل ليتعيَّن كونه خبراً لا نعتاً ؛ لأنَّ الضميرَ إنَّما يُؤتَى به للربط بين المبتدأ والْخَبرِ ، لابين النَّعتِ والمنعوتِ ، (**مُطَابِقٌ للمبتدأ**) إفراداً، وتثنيةً ، وجمعاً، وتأنيثاً ، وتذكراً ، وتكلّماً ، وخطاباً وغيبةً .

[علة استعمال ضمير الفصل] ١٩٠/أ

(**يُسَمَّى**) هذا المرفوع المذكور عند البصريين / (**الفَصْلُ**) ؛ لأنَّه فصل بين المبتدأ والخبر[٤]، (**و**) يسمى عند الكوفيين (**العماد**) ؛ لأنَّه يُعْتَمَدُ عليه في الفائدة ، إذ به يتبيّن أنَّ الثَّاني خبر لاتابع .[٥]

---

(١) وهو عيسى بن عمر الهمذاني الكوفي كنيته أبو عمر ، قرأ على عاصم بن أبي النجود وغيره وقرأ عليه الكسائي ، توفي سنة ١٥٦ هـ . انظر ترجمته في : الجرح والتعديل ٢٨٢/٦ ومعرفة القراء الكبارص١١٩.

(٢) في (د) (وبنصب) سهوٌ .

(٣) قال الزمخشري : « قرأ ابن مروان (هنّ أطهرَ لكم) بالنَّصب وضعَّفه سيبويه ، وقال : « احتبَى ابن مروان في لحنه » ، وعن أبي عمرو بن العلاء : من قرأ : (هن أطهر) بالنصب فقد تربع في لحنه، وذلك أنّ انتصابه على أن يُجعلَ حالاً قد عَمِلَ فيها مافي هؤلاء من معنى الفعل ، كقوله (هذا بعلي شيخا)، أو ينصب هؤلاء بفعل مضمر ، كأنّه قيل : خذوا هؤلاء ، وبناتي : بدلٌ ، ويعمل هذا المضمر في الحال ، و(هن) فصل ، وهذا لايجوز لأنَّ الفصل مختص بالوقوع بين جزأى الجملة ، ولايقع بين الحال وذي الحال .. » إلخ . انظر : الكشاف ٤١٤/٢ ، وينظر: الكتاب ٣٩٦/٢، ٣٩٧ (هارون) .

(٤) لعلها : « بين ما هو خبر وما هو تابع » والله أعلم .

(٥) انظر : شرح المفصل ١١٠/٣ ، والمصطلح النحوي لعَوَض حمد القوري ص ١٧٥ فما بعدها ، ومصطلحات النحو الكوفي ، ص ٤٥ فما بعدها ، والإنصاف ٧٠٦/٢ مسألة (١٠٠) ، والمغني ٤٩٣/٢ فما بعدها ، وهمع الهوامع ٢٣٥/١ فما بعدها .

وبعض الكوفيين يسميه « الدعامة » [١] ؛ لأنّه يدعم به الكلام ، أي : يقوّى ويؤكد، وسماه بعض المتقدّمين « الصفة » [٢] وقد ردّ عليهم سيبويه ، [٣] وتسمية البصريين أقرب إلى الصّواب ؛ لأنّ الشّيء يُسمّى باسم معناه ، في أكثر الألفاظ ، ولما كان المعنى في هذا اللفظ الفصلُ كان تسميته فصلاً أحرى من تسمية الكوفيين له عماداً **(فالخبر معرف)** لأنّه إذا كان نكرةً لم يقع لَبْسٌ ؛ لأنّ المتبدأ مَعرفةٌ ، والمعرفة لاتوصف بالنكرة ، ولم يتعرض للمبتدأ في التعريف مع أنّه لابد منه أيضاً ؛ لأنّه يلزم من تعريف الخبر تعريف المبتدأ **(أَوْ مضاف إليه)** ظاهراً ومضمراً **(و)** مشابهاً للمعرف ، نحو : **(أفعل من)** كذا ، فإنّ له شبهاً خاصاً بالمعرف باللام من جهة * اللفظ * [٤] من حيث إنّ مُخصِصَ « أفعل » حرف يقتضيه أفعل وهو « من » كما أنّ مُخصِصَ المعرف باللام هو اللام ؛ ولأنّ كلَ واحدٍ من « اللام » و « من » مانع من دخول اللام عليه .

ومن جهة المعنى من حيث إنّ معنى قولك : أفضل من كذا ، « الأفضل » باعتبار أفضلية معهودية ، وكذا ماجرى مَجْرَى « أفعل من » نحو : خير منه ، وشرّ منه ، فإنَّه في معنى « أفعل من كذا » **(أو جملةٍ فعليةٍ)** صدرها ماضٍ أو مضارعٌ **(كـ : زَيْد هو الفَاضِلُ)** مثال للمرفوع المتوسط بين المبتدأ والخبر المعرف ، **(أو أنّه هو العَاقِلُ)** مثال للمرفوع المتوسط بين اسم « إنّ » والخبرِ المعرف ، فهو متوسط بين معمولي ناسخ أصلهما المتبدأ والخبر، **(ونحو : [٥] ﴿ وَأَنَّهُ هُوَ رَبُّ الشِّعْرَى ﴾)**، مثال للمرفوع المتوسط بين اسم « إنّ » والخبر المضاف إلى المعرفة ، وهو الاسم الظاهر ،

(و ﴿ إِنِّي أَنَا أَخُوكَ ﴾ [٦]) مثال للمرفوع المتوسط بين اسم «إنَّ» والخبر المضاف إلى المعرفة وهو الضمير، ومثل بهذه الأمثلة ليُعْلَم أنّه لايقع الفصلُ إلاَّ بلفظ المرفُوع المنفصل نحو: « أنا وهو» وأخواتهما، وفهم منه أنّه لايجوز أن يكون قبله نكرة ؛ لأنّه

---

(١) انظر : مفاتيح العلوم للخوارزمي ، ص ٣٦ ، والكافية ، ص ١٤٨ ، وشرحه للرضي ٢/٤٥٥ .
(٢) انظر : همع الهوامع ١/٢٣٦ .
(٣) قائلاً : « كيف يكون صفة وليس من الدنيا عربي يجعلها ها هنا صفة لمُظْهر ، ولو كان ذلك كذلك لجاز : مررت بعبد الله هو(نفسه ، فهو هاهنا مستكرهة لايتكلّم بها العرب » اهـ .
انظر: الكتاب ٢/٣٩٠ (هارون) .
(٤) مابين النجمتين ساقط من (د)
(٥) سورة النجم الآية (٤٩) .
(٦) سورة يوسف الآية (٦٩) .

شَـرَطَ في الخبر أن يكـون معرَفاً ، فيلزم من تعريف الخبر تعـريـف المبتدأ ، فلايجوز : مـاظننتُ أحداً هـو القـائمَ ، وأكـان رجلُ هو القـائمُ ، هـذا مـذهب البـصـريين ،[١] وأجـازه الفَـرّاءُ [٢] وهِشَامُ . [٣]

(وزَيْدٌ هو أَفضَل من بشرٍ) ، مثال للمرفوع المتوسط بين المبتدأ والخبر الذي هو أفعل من كذا ، والمراد به أفعل التفضيل ؛ لأنّه مقارب للمعرفة لتخصيصه بـ « من »، إمّا مذكورة أَوْ مقدّرة فـ « من » هنا مُخصِصة لأفضل ، فقامت فيه مُقَام المعرف باللّام، أَوْ بالإضافة ، فأشبهت المعرفة ، فقولك : زيد أفضل من بشرٍ بمنزلة قولك : زيد الأفضلُ ؛لأنّ الأفضلية هنا معهودة (أو خيرٌ من بكرٍ) مثال لما جَرَى مَجْرَى الفعل ، فإنّه في معنى «أفعل من كذا» وحذفت همزته تخفيفاً؛لكثرة الاستعمال (ونحو : [٤]﴿ وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا ﴾ مثال لما توسط فيه صيغة المرفوع بَيْنَ معمولي نَاسِخٍ أحدهما / جملةٌ صدرها فعل مَاضٍ ، وليس هو متوسطاً بين اسم « إن » والفعل الماضي الذي هو «أمات » كما يتوهم؛ لأنّه لايجوز ذلك في الفعل الماضي أَصلاً ؛ لِعَدَم شبهه بالاسم (و) نحو :[٥] ﴿ وَمَكْرُ أُولَئِكَ هُوَ يَبُورُ﴾ مثال لما وقع فيه صيغة المرفوع بين اسم الإشارة والفعل المضارع، وهذا[٦] فيه خلافٌ[٧] منعه الجمهور ، وأجازه عبدالقاهر الجرجاني[٨] في « كان زيد هو يقوم » على أنّه فصلٌ قبل المضارع . ١٩١/أ

(وَ ﴿ كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ﴾)[٩] مثال لما توسط فيه صيغة المرفوع بين معمولي نَاسخٍ أصلهما المتبدأ والخبر . وأحدهما منصوب ، لا يقال : إنّ قوله تعالى :[٩] ﴿ كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ﴾ يلتبس بالصفة ؛ لأنّ الضميرَ لايوصف ،لأنا نقول : حَصَلَ اللَّبْسُ في المُظْهَر فحملوا المُضْمَرَ عليه ؛ لأنّه كِنايةٌ عنه ، ويجوز أن يكون « أنت » في الآية تأكيداً للتاء « في كنت » .[١٠]

---

(١) انظر : الكتاب ٣٩٥/٢ فمابعدها ، والارتشاف ٤٩٠/١ ، وهمع الهوامع ٢٣٧/١ .
(٢) انظر : همع الهوامع ٢٣٧/١ . .
(٣) وهو : أبوعبدالله ، هشام بن معاوية الضرير النّحوي الكوفي ، توفي سنة ٢٠٩ هـ .
انظر ترجمته في : البلغة ص ٢٣٦ ، وبغية الوعاة ٣٢٨/٢.
(٤) سورة النجم الآية (٤٤) .
(٥) سورة فاطر الآية (١٠) .
(٦) في (د) (وكذا) تحريف .
(٧) انظر : شرح الرضي ٤٥٩/٢ فمابعدها ، والهمع ٢٣٥/١ فمابعدها .
(٨) انظر : المقصد في شرح الايضاح ٤١٥/١ .
(٩) سورة المائدة الآية (١١٧) .
(١٠) في (د) (أنت) وهو تحريف .

[ضمير الفصل بين الاسمية والحرفية]

(ثُمَّ هُوَ) أي : الفصل ، اختلف فيه ، هل هو اسم ؟ ، أو [١] حرف ؟ [٢] فقيل :[٣] هو حَرفٌ ، وهو الصحيح ؛ [٤] لأنّه أُتِيَ به لمعنًى في غيره .

و على هذا لامحل من الإعراب (لَهَا) أي : للصيغة المذكورة كسائر الحروف، ولهذا المعنى قال المؤلّف في تفسيره : « صِيغَةُ مَرفوعٍ » ولم يقل : إنّه ضمير ؛ لأنّ الضمائرَ أسماء ، وهذه الصيغة التي على صيغة الضمير المرفوع (تَدْخُلُهَا اللاّمُ) أي :لام الابتداء (الفَارِقَةُ) لأنّها فَرقتْ بين النّفي والإثبات (نحو) قوله تعالى :[٥] ﴿ إِنَّكَ لأَنْتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ﴾ ، وقيل :[٦] اسم) وهو مقتضى تسمية بعضهم له ضميراً (لذلك)أي : لامحل لها ، وبه قال الخليل وجماعة من البصريين[٧] ؛لأنّ الغَرضَ به الإعلام من أول وهلة يكون [مابعده][٨] خَبَراً لاصِفَةً ، فاشتد شبهه بالحرف ؛ إذ لايُجاء به إلاّ لمعنًى في غيره ، فلم يَحْتَجْ إلى مَوضعٍ من الإعراب (كـ « ما » في «إنّما») ، وقيل :[٩] لها محل من الإعْرَابِ ، واختلف هؤلاء على قولين :

فقال الفراء [١٠] : محله باعتبار ماقبله ، وقال الكسائي :[١١] محله باعتبار مابعده ، فالمحل في نحو :[١٢] ﴿ كَانُوا هُمْ الظّالِمِين ﴾ رفعٌ على القول الأول ونصب على القول الثاني ، وفي نحو : إنّ زَيْداً هو الفَاضلُ ، بالعكس [١٣] ، وفي نحو :﴿ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللّهِ هُوَ خَيْراً ﴾ [١٤] نصب على القولين ، وفي نحو : زَيْدٌ هو الفَاضِلُ ، رفعٌ على القَوْلَيْنَ ،

---

(١) في (د) (أم) .

(٢) انظر : الكتاب ٣٩٤/١ (هارون) ، والمقتضب ١٠٣/٤، والإنصاف مسألة (١٠٠) وشرح الجمل ٦٥/٢ ، وارتشاف الضرب ٤٩٤/١ ، وهمع الهوامع ٢٣٦/١ .

(٣) والقائل بذلك ، ابن عصفور ، انظر : شرح الجمل ٦٥/٢ .

(٤) في الأصل (فقيل : هو اسم أم حرف ، فقيل حرف وهو الصحيح) سهو من الناسخ .

(٥) سورة هود الآية (٨٧).

(٦) انظر : الارتشاف ٤٩٤/١، والهمع ٢٣٦/١ .

(٧) انظر : الكتاب ٣٩٧/٢ ، وشرح الكافية للرضي ٤٦٢/٢ ، فمابعدها .

(٨) سقط من الأصل ومطموس من (د) .

(٩) انظر : المصادر السابقة .

(١٠) لم أقف عليه في كتبه ، ولكنه ورد في : المصادر السابقة .

(١١) المصادر السابقة .

(١٢) سورة الزخرف الآية (٧٦) .

(١٣) أي : نصب على القول ورفع على القول الثاني .

(١٤) سورة المزمل الآية (٢٠) .

(وقيل[١] : مبتدأ ، خبره مابعده) وهذه لغة لبعض العرب ، يرفعون ضميرَ الفصل بالابتداء ومابعده على أنّه خبر مطلقاً .

قال سيبويه [٢] : « بلغنا أنّ رُؤبة كان يقول : أظن زَيْداً هو خَيْرٌ [٣] منك » ، وحَكَى الجُرْمِي[٤] ، أنّ الرّفعَ لغة تميم ، وحَكَى عن أبي زَيْدٍ[٥] أنّه سمعهم[٦] يقرؤن : ﴿ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللّهِ هُوَ خَيْرٌ وَأَعْظَمُ ﴾[٧] بالرّفعِ[٨] (وقيل [٩] : مؤكداً لما قبله) أي : حكمه في الإعراب حكم ماقبله ، فعلى هذا يجوز أيضاً أن يكون مابعده منصوباً ، وهو اسم .

(وهو) ، أي : الفَصْلُ (في مثل : كان زيد هو المنطلق) مما وقع بعده منصوب (متعيِّن له) فإنّ من جعله حرفاً يجعل المنطلق منصوباً .

[فائدة ضمير الفصل]

واختَلف علماء العربية في فائدةِ الفصلِ في الكلام ، فقال الجمهور :[١٠] التّوكيد ، وقال السّهيلي :[١١] الاختصاص ، فعلى هذا أفاد قوله : كان زيد هو المنطلق ، أفاد اختصاص زيد بالانطلاق / دون غيره ، ولايقع الفصل بين الخبرين ، لا يقال : ظننت هذا الحُلوُ هو الحامض[١٢] . ١٩٢/أ

---

(١) قاله سيبويه في : الكتاب ٣٩٢/٢ (هارون) .

(٢) انظر : المصدر السابق .

(٣) في النسختين (خيراً) وهو سهوٌ ، وصوابه من الكتاب .

(٤) في النسختين (أبو قلابة الجرمي) وهو خطأ ، والتصويب من ارتشاف الضرب ٤٩٥/١ .

(٥) انظر : المصدر السابق .

(٦) في النسختين (يسمعهم) والتصويب من المصدر السابق .

(٧) سورة المزمل الآية (٢٠)

(٨) أي : برفع « خيرٌ وأعظمُ » قرأ بها أبو السمال وابن السميقع . انظر : البحر المحيط ٣٢١/١٠.

(٩) وهو : قول الكوفيين في شرح الكافية للرضي ٤٦٢/٢ .

(١٠) انظر : ارتشاف الضرب ٤٩٥/١ ، وهمع الهوامع ٢٤١/١ .

(١١) انظر : نتائج الفكر ص ٣١٣ ، ٣١٤ وينظر : المصادر السابقة .

(١٢) قال الرضي : « وقد أجازوا الفصل بين الخبرين إذا كان للمبتدأ خبران مُعرّفان باللاّم ، نحو : هذا الحلو هو الحامض حتى لا يلتبس الخبر الثاني ينعت الأول » . شرح الكافية للرضي ٤٦٠/٢ .

[ضمير الشّان والقصة]

(**وقد يفسر ضميرُ غائبٍ**) احتراز عن ضميرِ المتكلّمِ والمخاطبِ ، فإنّهما يفسرهما الحضور والمشاهدة ، وأيضاً فإنّ هذا الضمير إنّما يُوتَى به في الكلام لِمَعْرِضِ التّفخيم ؛ لأنّ ذكر الشيء مبهماً أوّلاً ، ثم يفسر ثانياً أوقع في النّفس ، لتوفر الدواعي إلى طلب علمه ، وقد علمت أنّ الغائبَ أشد إبهاماً من غيره (**بجملة تليه**) مصرح بجزئيها [(١)].

واحترز بالجملة عن المفرد ، فلا يفسره خلافاً للكوفيين وأبي الحسن [(٢)] ، فإنّهم يجعلون « الهاءَ » في نحو : ظننته قائماً [زيد][(٣)] ضَميرَ الشَّأْنِ ، وَ« قَائِماً » مفعولاً ثانياً لـ « ظننت » ، ويرفعون « زيداً » بـ « قائم » ويفسرون بـ « قائم » ومرفوعه ضمير الشأن ، ففسروا ضميرَ الشّأن بمفرد ؛ لأنّ اسمَ الفاعلِ مع فاعله مفردٌ ، وذلك ممنوعٌ ، إذ لم يثبت ، ولو سُمِع نظير هذه المسألة خُرِّجَ على أنّ « زَيْداً » مبتدأ ، و« ظننته قائماً » خبرٌ مُقَدَّمٌ ، و« الهاءُ » عَائِدةٌ على « زيدٍ » وهو الذي يتبادر إلى الفهم .

واحترزنا بقولنا : « مصرح بجزئيها » [(٤)] من أن يُحذف أَحَدُ الجزأين ، فتمتنع [(٥)] المسألة حينئذ عندالبصريين[(٦)] ؛ لأنّ ضميرَ الشّأن ، مؤكِّد لمدلول الجملة ، ومفخم له ، وذلك مناف [(٧)] للحذف ، وإنّما كان هذا الضّمير لا يفسر إلاّ بجملة ؛ لأنّ الجملةَ خبرٌ له ، فالجملة كنايةٌ عنه فحقّه أن تفسره الجملة ، فالضميرُ هو الجملة (**يُسَمَّى**) عندالبصريين [(٨)] (**ضميرُ الشّأن**) إذا كان مذكراً رعاية للمطابقة ؛ لأنّ الضميرَ

---

(١) انظر : شرح التسهيل١/١٦٣، (بجملة خبرية مصرح بجزئيها) وانظر : الارتشاف ١/٤٨٦ .

(٢) أي : الأخفش سعيد بن مسعدة . وانظر رأيه في المصدرين السابقين ، والمغني بحاشية الدسوقي ٢/١٧٥ ، ١٧٦ .

(٣) في النسختين (زيداً) بالنصب خطأ .

(٤) في الأصل (بجزئتها) و ما أثبته من (د) .

(٥) في الأصل (فيتمنع) وما أثبته من (د) .

(٦) انظر : شرح المفصل ٣/١١٤ ، وشرح التسهيل ١/١٦٣ فما بعدها ، وشرح الكافية للرضي ٢/٤٦٦ ، والارتشاف ١/٤٨٦ ، والفوائد ٢/٩٠ ، وهمع الهوامع ١/٢٣٣ .

(٧) في (د) (مضاف) وهو تحريف .

(٨) انظر المصادر السابقة .

راجع إليها ، وضمير القصة إذا كان مؤنثاً (و)[١] يسمّى عند الكوفيين [٢] ضمير (المجهول) ؛ لأنّه لايُدْرَي عندهم على ماذا يعود ، وهو اسم يحكم على موضعه بالإعراب ، وأنكر * ابن *[٣] الطراوة [٤] ضمير الشّأن بالكُلّيّة ، وزعم أنّ « الهاء » في نحو : إنّه أمَةَ اللّه [ذَاهِبَةٌ][٥]، حرف يكف « إنّ » عن العمل ، [ومثل « إنّ » « كان » مثل : كان زَيْدٌ قائمٌ][٦] ، و :

[٨١] إنّ مَنْ يَدْخُلِ الْكَنِيسَةَ يَوْماً [٧]

ألغيت « كَانَ » و « إنّ » كما تُلغي « ظَنّ » ، وما ذهب إليه ظاهر الفساد .

(وَ) قد (يؤنّثُ) هذا الضّمير على معنى القصة (بمُؤنّثٍ فيها) أي : في الجملة المفسرة (عُمْدَةً) أي : غير فضلة لقصد المناسبة (نحو) قوله تعالى :[٨] ﴿ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ ،﴿ فَإِنَّهَا لاتَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ ﴾[٩] ، أي : فإذا القصة أبصارُ الذين كفروا شَاخِصَةٌ ، فإنّ القصةَ لاتعمى الأبصار ، فاسم « إنّ » ضمير القصة ، (ولايكون) ضمير الشّأن أو المجهول (متبوعاً) فلا يجوز العطف عليه ، ولا البدل عنه ، ولا التّأكيد عنه ؛ لأنّه ليس بمستقلٍ ، والتّابع إنّما يكون لما هو مستقلٍ ، وكذلك لا يجوز عطف البيان عليه ولا النعت له ؛ لئلاّ يزول ماهو الغرض * منه *[١٠] وهو إبهامه ، (بل يَنْفَصِلُ ويَتّصِلُ) وإذا كان منفصلاً أو متصلاً (فَيَسْتَتِرُ ، وَيَبْرُزُ) على قياس سائر

---

(١) مكان الواو في الأصل بياض .
(٢) انظر : المصادر السابقة .
(٣) مابين النجمتين ساقط من (د) .
(٤) لم أقف عليه في الإفصاح ، وانظر : الارتشاف ٤٨٦/١ ، والهمع٢٣٢/١ ، وابن الطراوة النحوي ص ١٤١ فما بعدها .
(٥) في النسختين (ذاهب) والتصويب من الكتاب ١٤٧/١ (هارون). وانظر : البسيط ٧٤٦/٢ .
(٦) في الأصل (وإن مثل مثل كان زيد قائم) وفي (د) : (وإن مثل كان زيد قائم) و لعل الصواب ماأثبته ، وانظر : ارتشاف الضرب ٤٨٦/١ ، وهمع الهوامع ٢٣٢/١ .
(٧) هذا صدر بيتٍ من الخفيف وعجزه :
يَلْقَ فيها جَاذِراً وَظِبَاءَ
نسب للأخطل ، ولم أقف عليه في ديوانه ، انظر : شرح المفصل ١١٥/٣ ، والمقرب ص١٢٠، ٣٠٤ ، وضرائر الشعر ص ١٧٨ ، و شرح الكافية للرضي٤٦٨/٢ ، وارتشاف الضرب ٤٨٦/١ ، ومغني اللبيب ٣٧/١ ، وهمع الهوامع ١٦٤/٣.
(٨) سورة الأنبياء الآية (٩٧) .
(٩) سورة الحج الآية (٤٦) .
(١٠) مابين النجمتين ساقط من (د) .

الضمائر ، فإذا وقع (منصوباً) وجب أن يكون متصلاً بارزاً ؛ لأنَّ المنصوبَ / ١٩٣/أ
لايستتر وإذا وقع مرفوعاً ، وجب أن يكون منفصلاً (نحو:[١] ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾)
فـ « هو » مبتدأ مرفوع بالابتداء ، و ﴿ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ مبتدأ وخبر ، والجملة خبر المتبدأ الأوَّل ،
وهي مرتبطة به ؛ لأنّها نفسه في المعنى ؛ لأنّه بمعنى الشّأن ، والجملة هي نفس الشَّأن ،
وإذا وقع اسماً لباب « كاد » وجب أن يكون مرفوعاً مستتراً نحو قوله تعالى :[٢] ﴿ مِن بَعْدِ
مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ ﴾ في قراءة حمزة وحفص[٣] ، فاسم « كاد » ضمير
الشَّأن، و « قلوب » فاعل « يزيغ » ، ولايجوز أن ترتفع « قلوب » بـ « كاد » ويكون
«يزيغ » الخبر ، وفاعله ضمير القلوب لما يلزم من جواز : القلوب يزيع ، وجواز ذلك خاص
بالضّرورة ، ومنع بعضهم[٤] دخول ضمير الشَّأن في أفعال المقاربة ، والصَّحيح جوازه
وهو مذهب سيبويه [٥]، وكثيرٌ من المتأخرين .[٦]

ووقوعه منصوباً متصلاً بارزاً مسموع في « إنَّ » و « أنَّ » وباب « ظنَّ » كقوله
تعالى :[٧] ﴿ وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُاللَّهِ يَدْعُوهُ ﴾ ، وقوله :

[٨٢] علمتُه الحَقَّ لاَ يَخْفَى عَلَى أَحَدٍ فَكُنْ مُحِقّاً تَنَلْ مَاشِئْتَ مِنْ ظَفَرِ [٨]

(ولزم حذف منصوبه) حال كونه (منوياً مفتوحةً مخففةً) وهي :
« أنْ » المفتوحة المخففة من الثَّقيلة سواء كان « أَنْ » داخلة على الجملة الاسميّة ،
(نحو) :[٩] (﴿ وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾) [١٠] أو الفعليّة

---

(١) سورة الإخلاص الآية (١).
(٢) سورة التوبة الآية (١١٧) .
(٣) انظر : السبعة في القراءات لابن مجاهد ص ٣١٩ ، والاتحاف ص ٢٤٥، والنّشر ٢٨١/٢، وحجة القراءات لابن زنجلة ٣٢٥ . حيث قرأ الجمهور بالتاء في « تزيغ » .
(٤) انظر : الارتشاف ٤٨٩/١ ، وهمع الهوامع ٢٣٥/١ .
(٥) انظر : الكتاب ٧١/١ (هارون) . والارتشاف ٤٨٩/١ .
(٦) منهم : الزمخشري ، وابن يعيش ، وابن مالك ينظر : المفصل ص ١٦٣ ، وشرح المفصل ١١٦/٣ ، وشرح التسهيل ١٦٦/١ .
(٧) سورة الجن الآية (١٩) .
(٨) البيت من البسيط وقائله مجهول ، انظر : شرح التسهيل ١٦٦/١، وهمع الهوامع ٢٣٤/١ ، و الدرر اللوامع ٢٢٣/١.
(٩) في (د) (نحو قوله تعالى) .
(١٠) سورة يونس الآية (١٠) .

نحو :[١] ﴿ وَأَن لَّيْسَ لِلإِنْسَانِ إِلاَّ مَاسَعَى ﴾؛لأنَّه لما كان من الجمل الواقعة بين خبرها وبينها ارتباطٌ معنويٌّ ؛ لأنَّها مع جملتها في تقدير مفرد ؛ لأنَّها مصدريّة أريد أن يكون بينهما أيضاً ارتباطٌ لفظيٌّ ، فَقُدِّرَ هذا الضميرُ؛ليكون لها باسمها ارتباطٌ ، ولاسمها بالخبر ارتباطٌ ، وأجاز سيبويه [٢] أن لاتكون عاملة في ضمير الشَّأن مقدّر عند إلغائها ظاهراً، فيكون كـ « ما » المصدرية [٣] في[٤] كونها مع صلتها في تقدير المفرد ، وإن لم يكن بينهما ارتباطٌ لفظيٌّ .

وقلّ الحذف عن اللَّفظ بإضماره لا نَسْياً منسيّاً (بدونه) أي : بدون نية الإضمار ههنا مع كونه منصوباً (كقوله :

[٨٣] إنّ مَنْ لامَ [فِي][٥] بَنِي بِنْتِ حسّا نَ أَلْمُهُ وأَعْصِهِ فِي الخُطُوبِ) [٦]

أي : « إنَّه » ، فحذف « الهاء » من « إنَّه » ؛ لأجل الضَّرورة [٧] ولا يجوز حذفها في حَالِ الاختيارِ ، وإنَّما قُدِّرَتْ ؛ لأنَّ « مَنْ » شَرطٌ ، والشَّرط لايعمل فيه [٨] ماقبله مِنَ العَواملِ اللَّفظيّة .

* * *

(١) سورة النجم الآية (٣٩) .

(٢) انظر : الكتاب ١٦٣/٣ ، و شرح الرضي على الكافية ٤٦٩/٢ .

(٣) في الأصل (كالمصدرية) والصواب ما أثبته من (د) .

(٤) في الأصل (مع) .

(٥) ساقط من النسختين ، وقد أثبته من الديوان .

(٦) البيت من الخفيف وهو للأعشى (ميمون) في ديوانه ص ١١٩ تحقيق رودلف جابر . فينا ١٩٢٧م .

وانظر : الكتاب ٧٢/٣ (هارون) ، و الإنصاف ١٨٠/١، والتبيين ص ٣٣٩ ، وشرح المفصل ١١٥/٣ ، وشرح الكافية للرضي ٤٦٨/٢ ، ومغني اللبيب ٦٠٥/٢ ، والأشباه والنّظائر ٤٥/٨ ، وخزانة الأدب ٤٦٢/٢ ، ٦٥٤/٣ .

(٧) انظر : ضرائر الشعر لابن عصفور ص ١٧٨ ، ١٧٩

(٨) في الأصل (في فيه) سهوٌ من الناسخ .

* * *

[أسماء الإشارة]

(**أسماءُ الإشارةِ**) أي : هذا مبحثها بحَسَبِ الاصطلاح ، (**وهو ما وُضِعَ**) أي : أسماءٌ وُضِعَ كُلُّ واحدٍ منها (**لِمُشَارٍ إليه**)[١] تقول : مشيراً إلى زَيْدٍ مثلاً « هذا » فتجد لفظة « ذا » موضوعة للدلالة على ذات زيد ، وعلى الإشارة لتلك الذات ، وإنّما صح قوله : « وهو » بالتّذكير بعد قوله : « أسماء الإشارة » ؛ لأنّ * ما *[٢] من قوله : « ما وُضِعَ لمشار إليه » لفظُهُ التذكير، فلما كان الضمير « هو » نفس « ما » سرى إليه التذكير منه .

(**وهو**) أي : اسم الإشارة (**ذَا**) بالألفِ ساكنةً (**للمذكر**) الواحد في القرب ، ولاحاجةَ إلى أن يذكر الواحد ؛ لأنّ لفظَ / المذكرِ يدل عليه ، وقد يقال في القرب[٣] « ذاءِ » بهمزة مكسورة بعد الألف ، و« ذائِه » بهمزة مكسورة بعد الألف وبهاءٍ تليها مكسورةٍ ، و« ذاؤُهُ » بهاءٍ مضمومةٍ بعد همزةٍ مضمومةٍ ، (و« تَا ») بالألف ، وهي الأصل في لغات المؤنث الواحد في حال القرب ، (و« تِي ») بقلب الألف ياء ، (و« ذِي ») بكسر أوله وسكون ثانيه ، (و« تِهْ » ، و« ذِهْ ») باسكان « الهاء » فيهما ، (و) « تِهِ » ، و« ذِهِ » (**بكسرها فيهما**) أي : بِكَسْرِ « هَاءٍ »[٤] « تِهِ » و« ذِهِ » باختلاس . وهو : اختطاف الحركة من الهاء والاسراع بها لا ترك الإشباع، (و« ذِهِي » و« تِهِي ») بإشباع الكسرة ، (و« ذَاتُ ») بضم التاء وهي أَغْرَبُها،[٥] وهذه الألفاظ العشرة (**للمؤنّث**) المفرد . ١٩٤/أ

(و« ذَانِ ») بالألفِ رَفْعاً في تثنية المذكر، (و« تَانِ » **بالألف**) رفعاً في تثنية المؤنث، ولم يُثَنَ من أَسْماءِ الإشَارَةِ غيرُ هذين اللفظين ،[٦] ويستعملان مخففين (**ومشددين**) [أي :][٧] النّون مع الألف قَرَأَ بعضهم ﴿ هَذَانِّ ﴾[٨] بالهمزة وتشديد النّون ، فراراً من إلتقاء الساكنين ،[٩] (و« ذَيْن » و« تَيْن ») بالياء

---

(١) انظر : الكافية ، ص ١٥٠ ، والفوائد الضيائية ٢ /٩٣ .
(٢) ما بين النجمتين ساقط من الأصل .
(٣) انظر : ارتشاف الضرب ١/٥٠٥ .
(٤) في (د) (الهاء) .
(٥) وهو قول ابن هشام في شرح قطر الندى ص١٣٦
(٦) في النسختين (اللفظتين) والصواب ماأثبت .
(٧) زيادة للتوضيح
(٨) سورة طه الآية (٦٣) وفي غيرها .
(٩) قرأ بها ابن كثير ، انظر : النشر ٢/٣٢١ ، والاتحاف ص ٣٠٤ ، و ينظر : شرح المفصل ٣/١٢٩.

فيهما جرّاً ونصباً (**لثناهما**) أي : لمثنى المذكّر والمؤنّث ، وفيهما خلافٌ مشهور.[١] (و) قد (**جاء**) « ذَانِ » (**بألف فقط**) في الأحوال الثّلاثة وهو على هذا القول مبنيٌّ بالاتفاق ، (و « **أولاء** » **بكسرالأخير**) وهو الهمزة (**و ضَمِّهِ**) على قول[٢] بعد الألف ، (و) قد (**يُنَوّن مكسوراً**) فيقال : « أُولاءٍ » حكاه قطرب لغةً،[٣] قال ابن مالك [٤] : « وتسمية هذا تنويناً مَجَازٌ [٥] ؛ لأنّه غير مناسب لواحد من أقسام التنوين ، والجيِّد أن يقال : إنّ صاحب هذه اللغة زاد نوناً بعد همزة "أولاء" » .

(و) قد يقال : (**هَوْلاء قلباً**)[٦] حكاه الشّلوبين [٧] عن بعض العرب، وشاهد هذه اللغة قوله :

[٨٤] تَجَلَّد لا [يقل][٨] هَوْلاء هذا بَكَى ..... [٩]

(و) قد يقال : (« **أُولاءِ** » **بضم الأول مُشْبعاً**) للضم قبل اللاّم ،

---

(١) ذهب بعض النّحاة ومنهم ابن هشام إلى أنّ « هذان و هذين » و « هاتان وهاتين » مثنيان معربان حقيقة ، والصحيح عند الأكثرين من علماء العربية أنّها ألفاظ مبنية جيء بها على صورة المثنى. انظر تفصيل ذلك في : شرح الكافية للرضي ٤٧٤/٢ ، ٤٧٥ ، وشرح قطر الندى ، مع الحاشية للشيخ محي الدين رقم ٤ ص ١٣٧ ، والعباب ورقة ٤١ ، والفوائد الضيائية ٩٥/٢ .

(٢) وهو قول قطرب نقله ابن مالك في شرح التسهيل ٢٤١/١ حيث قال فيه : « وأما أولاءُ بضم الهمزتين ، وأولاءِ ، و « أولئك » بإشباع الضمة فلغتان عربيتان ، ذكرهما قطرب » اهـ . وينظر : الارتشاف ٥٠٦/١ ، والهمع ٢٦٠/١ .

(٣) انظر : وهو محمد بن المستنير الملقب بقطرب ويقال : أحمد بن محمد ت ٢٠٦ هـ ، انظر ترجمته في : انباه الرواة ٢١٩/٣ ، وشذرات الذهب ١٥/٢ ، ومعجم المؤلفين ١٥/١٢ ، والأعلام ٣١٥/٧ ، وبغية الوعاة ٢٤٢/١ . وانظر حكايته هذا في : الارتشاف ٥٠٦/١ ، وينظر: شرح الكافية للرضي٤٧٦/٢ .

(٤) انظر : شرح التسهيل ٢٤١/١ ، وهمع الهوامع ٢٦٠/١ .

(٥) في الأصل (مجازا) وما أثبته من (د) .

(٦) بفتح الهاء وسكون الواو ، مخفف « هَؤُلاء » بحذف ألف « ها » وقلب همزة « أولاء » واواً عن : شرح الكافية للرضي ٤٧٧/٢ ، وخزانة الأدب ٤٣٨/٥ . .

(٧) لم أجد هذا في كتابيه المطبوعين ، وجاء في : شرح التسهيل ٢٤٢/١ ، وهمع الهوامع ٢٦٠/١ ، وخزانة الأدب ٤٣٨/٥ .

(٨) في النسختين (فعل) والتصويب من بقية المصادر .

(٩) هذا بعض بيتٍ من الوافر ، قائله مجهول ، والبيت بتمامه :

تجلد ، لايقل هؤلاء هذا بَكَي لَمَّا بَكَى أسَفاً عَلَيْكَا

انظر : شرح المفصل ١٣٦/٣ ، وشرح التسهيل ٢٤٢/١، و شرح الكافية للرضي ٤٧٧/٢ ، و تذكر النحاة ص ٥٠٦ ، و خزانة الأدب ٤٣٧/٥ ، ٤٣٨ . وتروى قافية البيت « وغيظا » في رواية غير الشلوبين كما نصّ على ذلك صاحب الخزانة .

وهي لغة عربية حكاها قطرب[١] (و) قد يقال : ([أُولي][٢] ، بـ « ياءٍ » بقصر)[٣] ، والمد أجود (للجمع مطلقاً)،[٤] أي : سواء كان لمذكر أم مؤنث ، فتقول : أولاء ذهبوا ، وأولاء ذهبن .

(ويتصل بها) أي : بأواخر أسماءِ الإشارةِ (حرفُ الخطابِ) ، وهو الكاف تنبيهاً على حال المخاطب من الإفراد ، والتثنية ، والجمع ، والتذكير، والتأنيث، لاعلى حال المشار إليه ، وإنّما جعلت هذه الكاف حرفاً لامتناع وقوع الظاهر موقعها ، إذ لو كانت اسماً ، لم يمتنع ذلك مثل [٥] : « ضربتكَ وبك »[٦] (إلاّ قريباً) مستثنى من قوله : « ويتصل بها حرف الخطاب » ؛ لأنّ اسم الإشارة إذا كان قريباً يجب تجرده من حرف الخطاب مقروناً باللام تقول : جاء ني هذا ، وجاء ني هذاك ، لزيادةِ التنبيهِ وحثِ المخاطبِ على التفهيمِ ، ويمتنع جاء ني هذالك ؛ لأنّ حرف التنبيه للبعد كما أنّ اللاّم له ، فلا يجوز الجمع بينهما (فتصير) أسماء الإشارة بالنّسبة إلى حرف الخطاب، (خمسةً وعشرين) لفظةً حاصلة من ضرب خمسةٍ في خمسةٍ لستة وثلاثين، يعني حاصلة من ضرب ستةٍ في ستةٍ .

وهي : (ذَاكَ) إذا أشرت إلى مذكر، وخاطبت مذكراً (إلى ذَاكُنّ) فتقول : « ذَاكُمَا » إذا أشرت إلى مذكر ، وخاطبت مذكرين / و « ذَاكُمُ » إذا أشرت ١٩٥/أ
إلى مذكر وخاطبت مُذكرينَ ، و « ذَاكُنَّ » إذا أشرت إلى مؤنّث وخاطبت مؤنثات وعلى هذا القياس (ذَانِكَ) إلى « ذَانِكُنّ » ، (وكذا البواقي) وهي : « تَاكَ » إلى « تَاكُنَّ » و « تَانِكَ » إلى « تَانِكُنَّ » ، و « أُولَئِكَ » إلى « أُولَئِكُنَّ » .

(وصحّ إفرادهما) أي : إفراد اسم الإشارة وحرف الخطاب مع تعدّد المخاطب والمشار إليه (مطلقاً نحو) قوله تعالى :[٦] (﴿ فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ ﴾) فـ : « مِنْكُم » في محل نصب على أنّه حال من الضّمير في « يَفْعَلُ » ، ومَثَّلَ بهذه الآية ليُعْلَم أنّه قد يكتفي في خطاب الجمع المذكر بكاف الخطاب مفتوحة كما يخاطب المفرد

---

(١) انظر : شرح التسهيل ٢٤١/١ ، وشرح الرضي ٤٧٦/٢ ، والارتشاف ٥٠٦/١ ، والهمع ٢٦٠/١

(٢) في النسختين (أولاي) والتصويب من شرح قطر الندى ص ١٣٨ .

(٣) وهي لغة تميم . انظر : شرح شذور الذهب ص ١٤٠ .

(٤) وهو لغة الحجازيين ، وبه جاء جميع ما في القرآن من اسم إشارة للجمع نحو قوله تعالى : ﴿ هَاأَنْتُم أُوْلاءِ تُحِبُّونَهُم ﴾ سورة آل عمران الآية (١١٩) ، وانظر : أوضح المسالك ١٣٤/١ ، وشرح الأشموني ١٤٨/١ ، والهمع ٢٦٠/١ .

(٥) في (د) (نحو) .

(٦) في النسختين (ضربتك وضربتك) ، والتصويب من الفوائد ٩٧/٢ .

(٧) سورة البقرة الآية (٨٥) .

المذكر كالآية المذكورة ، وكقوله تعالى : ﴿ ذَلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ في سورة المجادلة [١]، وذكر ابن البّاذش[٢] : لإفراد الكاف إذا خوطب بها جَمَاعةٌ تأويلَيْنِ [٣] أحدهما : أن يُقْبِلَ بالخطاب على واحد من * الجماعة *[٤] لجلالته ، والمراد له دائماً .

والثّاني : أن يُخاطب الجماعةَ كُلَّها ويقدّر لها اسم مفرد من أسماء الجموع يقع[٥] على الجماعة ، تقديره [في] :[٦] ﴿ ذَلِكَ يُوعَظُ بِهِ ﴾ يا فريق ، ويا جمع ، وما أشبه ذلك من الأسماء[٧] المفردة المسمى بها الجمع ، وقد يجوز في هذا الوجه الإفراد، والتأنيث على تأويل الفِئَة والفِرْقَة .

وقد يشار بما للواحد إلى الاثنين نحو قوله تعالى :[٨] ﴿ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ ﴾ أي: بين الفارض والبكر ؛ لأنّ « بين » إنّما تدخل على المتعدّد ،[٩] وهذا التعدّد باعتبار الشّبه .

[تقسيم أسماء الإشارة بحسب المشار إليه]

(ثُمَّ) اسم الإشارة ينقسم بحسب المشار إليه إلى ثلاث مراتب : قريب المسافة، ومتوسطها، وبعيدها، فللمفرد المذكّر (« ذَا » **للقريب**) المسافة ، وألفه أصلية عند البصريين لا زائدةً خلافاً للكوفيين ، [١٠] وهو ثلاثيُّ الأصل حذفت لامه على الأصحّ لا عَيْنُه، وعَيْنُه مفتوحةٌ لا سَاكنةٌ على الأصحّ .

(و « ذَاكَ » **للمتوسط**) المسافة ، (وَ « ذَلِكَ » **للبعيد**) المسافة ، فالمجرّد من الكاف واللاّم للقريب ؛ لأنّه بمنزلة المعنى المجرّد من الزّيادة ، فيكون المجرّد للمجرّد، والمزيد فيه[١١] الكاف وحدها للمتوسط ؛ لأنّه زاد على القريب بحرف الخطاب ، فإنّه لما كان للخطاب كاف المخاطب ؛ أقرب مِنَ المُشِيرِ مِنَ المُشَارِ إليه ، فصار في حكم البعد بالنّسبة إلى المخَاطبِ ، والمزيد فيه زيادتان « الكاف » و « اللاّم » البعيد ؛ وذلك لأنّ زيادةَ اللفظِ على قدرِ زيادةِ المعنى .

---

(١) الآيـــة (١٢) .
(٢) وهو أبو الحسن علي بن أحمد بن خلف ابن محمد الأنصاري الغرناطي المعروف بابن الباذش المتوفي سنة ٥٢٨ هـ . انظر : البغية ١٤٢/٢ . وانظر رأيه في : الهمع ٢٦٤/١ .
(٣) في (د) (تأويليين) وهو تحريف .
(٤) مابين النجمتين ساقط من (د) .
(٥) في (د) (ويقع) بزيادة الواو حشوٌ .
(٦) سورة البقرة الآية (٢٣٢) .
(٧) في (د) (أسماء) بدون (أل) .
(٨) سورة البقرة الآية (٦٨).
(٩) في (د) (على التعدد) سهوٌ .
(١٠) ينظر هذه المسألة في : الإنصاف مسألة (٩٥) ٦٦٩/٢ ، وشرح المفصل ١٣٥/٣ ، وشرح الكافية للرضي ٤٨٠/٢ ، والارتشاف ٥٠٥/١ وهمع الهوامع ٢٥٨/١ فما بعدها .
(١١) في (د) (في) .

وذهب بعض النّحويين [١] إلى أنّه ليس لاسم الإشارة إلاّ مرتبتان ، قريبة ، وبعيدة ، فما تجرد عن كاف ولام ، فهو للقريب ، وما صَحِبَ الكافَ بلامٍ أو بلا « لامٍ » فهو للبعيد، ونسبه الصفار[٢] إلى سيبويه ، وصححه ابن مالك ، وقال [٣] : « هو الظاهر من كلام المتقدّمين » (و « تِلْكَ ») بكسر التاء ، وهي الفصحى وبها ورد التنزيل ، وأجاز هشام[٤] فتح التاء ، وأصلها (« تَيْلَكَ ») ، فحذفوا الياء من (« تَيْ ») ؛ لسكونها وسكون اللاّم الزائدة ، وهذا يدل على [أنّ] أصلَ اللاّم في « ذلك » السكون[٥] وكُسِرَتْ ؛ لالتقاء الساكنين / (و « تَالِكَ ») بكسر اللاّم ، وشاهدها من كلام العرب قول القطاميّ : [٦] ١/١٩٦أ

[٨٥] تَعَلَّمْ أَنَّ بَعْدَ الْغَيِّ رُشْداً وَأَنّ لِتَالِكَ الْعُمَرِ اتِّسَاعَا [٧]

(و « ذَانِّك » بشدٍّ) أي : بشَدِّ النّون ؛ لأنّ شدّ النُّون دليل على البُعد، (و « أُولَئِكَ » كذلك) أي : للبعيد المسافة ، ويستعمل في العقلاء كقوله تعالى : [٨] ﴿ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُون ﴾ وفي غير العقلاء[٩] كقوله :

[٨٦] ذُمِّ الْمَنَازِلَ بَعْدَ مَنْزِلَةِ اللِّوَى وَالْعَيْشَ بَعْدَ أُولَئِكَ الأَيَّامِ [١٠]

(قيل :[١١] وكذلك « ذَانِّ » و « تَانِّ » ، بالشّدِّ) ، أي : بشدّ نونهما (في المثنى) لا بخفة نونهما للبعيد أيضاً ، والقائل بذلك المغاربة وبعض المشارقة ، فإنّهم ذهبوا إلى أنّه يقال في المتوسط : « ذَانِ » ، و « تَانِ » ، بالتخفيف [١٢] .

---

(١) ينظر : شرح ابن عقيل ١/١٣٥ ، والارتشاف ١/٥٠٧ وهمع الهوامع ١/ ٢٦٣ .

(٢) وهو أبو القاسم ، القاسم بن علي بن محمد بن سليمان الأنصاري البَطَلْيَوْسِي، ويعرف بالصفّار توفي سنة ٦٣٠هـ . ترجمته في : إشارة التعيين ص ٢٦٦ ، والبلغة ص ١٧٣

وانظر هذا الرأي في : الكتاب ٢/١٢ (هارون) والارتشاف ١/٥٠٧ ، والهمع ١/٥٦٠ .

(٣) انظر : شرح التسهيل ١/٢٣٩ ، ٢٤٢ .

(٤) تقدم ترجمته في ص ١٩٢ ، وجاء رأيه في همع الهوامع ١/٢٥٩ .

(٥) في النسختين (المسكون) .

(٦) وهو عمير بن شييم من بني تغلب ، انظر : الشعر والشعراء ص ١٧٠ .

(٧) البيت من الوافر في ديوانه ص ٣٥ ، وانظر : لسان العرب ١٥ (هذا) /٤٥٤ ، وهمع الهوامع ١/٢٦٠ ، والدرر اللوامع ١/٢٣٣ ، وخزانة الأدب ٩/١٢٩ . وفي رواية : « وإنّ لتالك الغُمَر انقشاعا » .

(٨) سورة البقرة الآية (٥) ، وفي غيرها .

(٩) ومجيئه لغير العقلاء قليل ، ومنه قوله تعالى : (إنّ السمع والبَصَرَ والفؤاد كلُّ أولئك كان عنه مسئولاً) سورة الإسراء الآية (١٧)

(١٠) البيت من الكامل وهو لجرير في ديوانه ص ٩٩٠ وفيه (الأقوام) مكان (الأيام) فلا شاهد فيه .

وقد ورد البيت في : المقتضب ١/١٨٥ ، وشرح المفصل ٣/١٢٦ ، وأوضح المسالك ١/١٣٤، والمقاصد النحوية ١/٤٠٨ ، وشرح الأشموني١/١٤٨، وخزانة الأدب ٥/٤٣٠ .

(١١) انظر : المقتضب ٣/٢٧٥ ، وشرح التسهيل ١/٢٤٠، وشرح الكافية للرضي ٢/٤٨١، والهمع ١/٢٥٧ .

(١٢) انظر : شرح الرضي ٢/٤٨١ فمابعدها ، وهو ما ذهب إليه السيوطي في الهمع ١/٢٦١ .

(١) انظر المصادر السابقة .

ويقال في البعيد (ذَانِّ) و (تَانِّ) بالتشديد ، وزَعَمَ قَوْمٌ من النَّحويين [١] ، أنّ من قال : (ذَانِّ) بالتشديد قصد تثنية « ذلك » ، ولايخفى وجهُ ضعفِ هذا القولِ .[٢]

(وثَمَّ ، بالفتح) أي : بفتح المثلثةِ ، وتشديد الميم[٣] وبنيت على الفتح للتخفيف، ولم تكسر على أصل التقاء الساكنين لاستثقال الكسرة مع التضعيف .

(و ثَمَّتْ ، بالتَّاءِ كذلك) فيشار بهما إلى ما بَعُدَ من الأمكنة ، قال الله تعالى :[٤] ﴿ وأَزْلَفْنَا ثَمَّ الآخَرِينَ ﴾ وهما ملازمان للظرفية فلا يتصرفان ، ولذلك غَلِطَ من أعرب « ثَمَّ » ، مفعولاً بـ « رَأَيْتَ »[٥] في قوله :[٦] ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ ﴾ ، ولا يتقدمهما حرف التنبيه ، ولا يتأخرعنهما كاف الخطاب .

(وهُنَا بالضّم) ، أي : بضمِّ الهَاءِ وتخفيف النّون ، (و) هِنَّا (بكَسرٍ) أي : بكسر الهاء ، (و) هَنَّا (بفتحٍ)[٧] أي : بفتح الهاء ، (بالشدّ) أي : بشدِّ النّونِ في حالةِ كسر « الهاء » وفتحها ، والكسرُ أقلُّ هذه اللّغات ، قال السِّيرافي :[٨] وهو أردى[٩] من الفتح ، وأنشد لذي الرُّمة :

[٨٧] هَنّا وَ هِنّا ومِنْ هُنّا لَهُنَّ بِهَا ذاتَ الشَّمائِلِ وَالأيمَانِ هَيْنُومُ [١٠]

فاستعملها مُشدَّةَ النّون ، يصف فَلاَةً [١١] يقول : [إنّ للجنِّ][١٢] فيها هينمةً من كلّ

---

(١) انظر المصادر السابقة .
(٢) وذلك لجواز التشديد في نون « ذَينِ و تَيْنِ » . انظر تفصيل ذلك في شرح التسهيل ١/ ٢٤٠ ، ٢٤٢ .
(٣) في الأصل (وتغذية الميم) سهوٌ .
(٤) سورة الشّعراء الآية (٦٤) .
(٥) انظر : ارتشاف الضرب ١/ ٥١١ .
(٦) سورة الإنسان الآية (٢٠) .
(٧) قال الرضي : « وهو الأفصح » . انظر : شرح الكافية ٢/ ٤٨٤ .
(٨) لم أتمكن من الحصول عليه في شرح الكتاب وجاء في : التصريح على التوضيح ١/ ١٢٩ .
(٩) في (د) (أدرى) سهوٌ .
و رَدُؤَ الشيء يَرْدُؤُ رداءةً فهو رديءٌ : فسد فهو فاسد » انظر : لسان العرب (ردأ ١/ ٨٥١).
(١٠) البيت من البسيط ، انظر: ديوانه ص ٤٠٩ ، و الخصائص ٣/ ٣٨ ، وشرح المفصل ٣/ ١٣٧، والمقاصد النحوية ١/ ٤١٢ ، وشرح الأشموني ١/ ١٥٣، والتصريح على التوضيح ١/ ١٢٩.
والهينوم : صوت لايفهم ولايتميز . انظر : لسان العرب (هنم) ١٢/ ٦٢٣ ، ٦٢٤ ، بتصرف .
(١١) الفلاة : الصحراء الواسعة ، التي لا ماء فيها . انظر المصدر السابق(فلا) ١٥/ ١٦٢ بتصرف .
(١٢) في النسختين (إن الجن) ، والصواب ماأثبته .

جانب ، (و « هُنَاكَ ») بزيادة الكاف وحده (و « هُنَالِكَ ») بزيادة اللاّم والكاف على « هنا » (**للمكان**) الحقيقي الحسي (**خاصة**) لايستعمل في غيره إلاّ مجازاً على سبيل التشبيه بخلاف غيرهما من أسماء الإشارة .

فقد يستعمل في المكان والزّمان . وغيرهما من الأشخاص والمعاني ، وإذا قلنا بمذهب الجمهور إنّ مراتب المشار إليه ثلاثة ، (فـ « هُنَا ») المضموم الهاء المخفف النّون يشار به (**للقريب**) أي : للمكان القريب ؛ (و « هُنَاكَ ») بزيادة الكاف وحده يشاربه للمتوسط المسافة ، (و « ثَمّ ») المفتوحة الثّاء المشدّدة الميم ، (و « ثَمَّتْ ») بالتّاء، (و « هَنَّا » **بالتشديد**) أي : بشدّ النّون مع فتح الهاء ، وأصلها « هَنَنْنَ » بثلاث نونات ، أبدلت الثالثة ألفاً ؛ لكثرة الاستعمال ،[١] (وَ « هِنَّا » **بالكسر**) أي : بكسر الهاء مع تشديد النّون ، والكلام عليها كالأولى التي قبلها ، (**وهُنَالِكَ**) بزيادة الألف والكاف على « هُنَا » يُشار به (**إلى البعيد**) أي : إلى المكان البعيد .

(**ويلحق أولها**) أي : أول أسماء الإشارة (**ها**) تنبيه / ؛ لتنبيه المخاطب على مضمون ماتعلقت به الإشارة ، نحو : هَذَا ، هَذَانِ ، هَاتَا ، هَاتَانِ ، هَؤلاَءِ ؛ وإنّما تلحق بأولها إذا كان آخرها (**بلا لامٍ**) فلا يقال : هَذَالِكَ ؛ لأنّ اللاّم تدلّ على تَراخٍ وبعد ، في المشار إليه [٢] ، وأكثر[٣] مايقال : * فيما *[٤] ليس بحضرة المخاطب ، و « ها » تنبيهٌ للمخاطبِ لينظرَ، وإنّما ينظر إلى ما بحضرته ، و [لا][٥] ماغاب عن نظره ، فلذلك لم يجز الجمع بينهما، (**و يأتي**) بعيد ذلك (**إن شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى**) ما يلحق أوله « ها » التنبيه بغير لام منها. ١٩٧/أ

(**و يُفصَلُ**) أي :[بين][٦] « ها » التنبيه [و « ذا » بضمير منفصل][٦]، وهو كثير، (**و**) يُفْصَل (**بقَسَمٍ**) أيضاً وهو قليلٌ ، فالأول (**نحو**) هَا أنا ذَا[٧] * وهَا أنا ذى *[٤] و « هَا نحن أولاء » و ﴿ هَاأَنْتُمْ أُوْلاَءِ ﴾[٨] و « ها هو ذا » .

---

(١) ثم أدغمت الأولى في الثانية فصار (هَنّا) .
(٢) في (د) (فالمشار إليه) وهو تحريف .
(٣) في الأصل (والكثير) والمثبت من (د) .
(٤) مابين النجمتين ساقط من (د) .
(٥) في النسختين (إلى) والصواب ماأثبته .
(٦) زيادة للتوضيح .
(٧) في (د) (ها إذا إذا) وهو تحريف .
(٨) سورة آل عمران الآية (١١٩) .

والثّاني : نحو : (هَا ـ تَـاللّه ـ ذَا) ، ففصل بالقسم بين « هَا » و« ذَا » ، وأنشد سيبويه[١] :

[٨٨] ونَحْنُ اقْتَسَمْنا المَالَ نِصْفَيْنِ بَيْنَنَا فَقُلْتُ لَهَا : هَذَا لَهَا، هَا و ذَا لِيَا [٢]

وقد يعاد[ها التنبيه] بعد الفصل بالمُضْمَرِ؛ لأجل التّوكيد كقوله تعالى :[٣]﴿ هَاأَنْتُمْ أُوْلاَءِ ﴾ (ولا) يلحق (كاف) الخطاب (في) آخر (ثَمّ) المفتوحة الثاء المشدّدة الميم ، ولا يتقدمها حرف تنبيه أيضاً ، (و« هاهُنَا »وأخويه) وهما « هَنَّا » بفتح الهاء وتشديد النون ، و« هِنَّا » بكسر الهاء (للزّمان أيضاً) مصدر آض بالمدّ ، إذا عاد، (نحو) قوله تعالى :[٤]﴿ هُنَالِكَ الوَلاَيَةُ لِلَّهِ الحَقِّ ﴾ وقوله ـ وهو شَبِيبُ بن [جُعَيْلٍ][٥] التَّغْلبي ـ يخاطب أُمَّه حين أُسِرَ :

[٨٩] (حنَّتْ نَوارُ ولاتَ هَنَّا حَنَّتْ وبَدَا الَّذى كانَتْ نَوَارُ أجَنَّتِ)[٦]

و« نوارُ » بالرفع فاعل « حَنَّتْ » على لغة تميم ؛ لأنّه مُعرَّف غير منصرف ، وعلى لغة الجمهور هو مبني على الكسر ، و« لات هُنّا » بمعنى « ليس » ، و« هُنَّا » بضَمِّ الهاء[٧] وتشديد النُّون ، وفيه الشّاهد ، حيث أشير بها إلى الزّمانِ ، وأصلها أن تكون للمَكانِ كما تقدَّمَ .

---

(١) انظر : الكتاب ٣٥٤/٢ (هارون) وفيه :
فَقُلْتُ لَهم : هَذَا لَهَا، هَا و ذَا لِيَا

(٢) البيت من الطويل ، وهو للبيد بن ربيعة في ملحق ديوانه ص ٣٦٠ وانظر : المقتضب ٣٢٣/٢ ، وسر صناعة الاعراب ٣٤٤/١ ، وشرح المفصل ١١٤/٨، وشرح الكافية للرضى ٤٨٣/٢ ، وهمع الهوامع ٢٦٤/١، والخزانة ٣٦١/٥ ، وفيه : « وأنا لم أره في ديوان لبيد » ولعله يقصد أصل الديوان .

(٣) سورة آل عمران الآية (١١٩) .

(٤) سورة الكهف الآية (٤٤) .

(٥) في النسختين (جميل) سهوٌ ، وانظر ترجمته في : المؤتلف والمختلف ص ٧٤ ، والخزانة ١٩٥/٤.

(٦) البيت من الكامل ، ونسب أيضاً إلى حَجْل بن نَضْلَة ، انظر : شرح الكافية للرضي ٤٨٤/٢ ، ومعنى اللبيب ٥٩٢/٢، والمقاصد النحوية ٤١٨/١ ، وشرح الأشموني ١٥٥/١ ، وهمع الهوامع ٢٧٠/١ ، والدرر اللوامع ١١٩/٢،٢٤٤/١ ، والخزانة ٤/ ٢٩٥ فمابعدها ، و ٤٦٣/٥ .

(٧) هذا ما ذهب إليه العيني في المقاصد النحوية ٤١٨/١ ، وتبعه السيوطي في شرح شواهد المغني ص٣١١ ، والصحيح أنّ « هنا » بفتح « الهاء » وكسرها مع تشديد النون ، حكاهما السيرافي ، وقال : الكسر : رديء ، وقال البغدادي : « ووهم العيني هنا فضبط الهاء بالضم وتبعه السيوطي » انظر : خزانة الأدب ١٩٥/٤ .

وقدّم أسماء الإشارة على الموصولات ؛ لاستقلالها بنفسها، وإنّما بُنِيَت لشبهها بالمُضْمَرِ ،[١] وذلك ؛ لأنّك تشير بها إلى الشّيْءِ حال حضوره ، وإذا غاب لم يقع عليه * فجرى *[٢] مجرى أنت ، وأكرمتُك في أنّ هذا الضمير للمخاطب ، مادام مُشَاهداً ، فإذا غاب لم يقع عليه .

* * *

(١) أسماء الإشارة مبنية لتضمنها لمعنى الإشارة ، وهذا المعنى لم تضع العرب له حرفاً ، ولكنه من المعاني التي من حقّها أن تؤدَّي بالحرف ؛ لأنّه كالخطاب والتنبيه ، فهي مبنية؛لتضمنها في المعنى حرفاً .

ونقل عن الفارسي أنّها مبنية؛لأنّها من حيث المعنى أشبهت حرفاً موجوداً ، وهو « أل » العهدية ، فإنّها تشير إلى معهودي بين المتكلم والمخاطب ، ولما كانت الإشارة في « هنا » ونحوها حسّيّة ، وفي « أل » العهدية ذهنية لم يرفض المحققون ذلك ، وذهبوا إلى ما ذكره الشّارح من أنّ أسماء الإشارة بنيت لشبهها في المعنى حرفاً مقدراً .

انظر : الكافية ص ٤٢ ، وشرح ابن عقيل ٢٨/١ ، ٣٨ مع حاشية المحقق ، وأوضح المسالك ٢٩/١ ، ٣٥ ، وهمع الهوامع ١/ ٤٦ ، ٤٥ ، ومعجم المصطلحات النحو ص ٢٦ ، ٢٧ .

(٢) ما بين النجمتين ساقط من الأصل .

* * *

الموصولات [١]

(والموصولات) وهو جمعُ موصولٍ ، وهو في الأصلِ ، اسمُ مفعول من وَصَلْتُ الشيءَ بغيره ، إذا جعلتَه من تمامه ،[٢] (وهو) في الاصطلاحِ : (ما لا يُكَوِّنُ [٣] جزءاً) من الكلامِ ([إلاّ بجملةٍ خبريّةٍ][٤]) معلومةٍ للسّامع ، ومعناه : أنّك إذا قلت : قام الذي ، فلا تتم فاعلية « الذي » إلاّ بقولك : قام أبوه ، أو خرج ، أو نحو ذلك ، وهذا حدٌّ حسنٌ عالٍ ،[٥] وهوأحسنُ من قولِ الزَّمخشريِّ :[٦] « مالا يتمّ اسماً إلاّ بصلةٍ ، وعائد »، فإنّ « الذي » بانفراده * اسم *[٧]، ولكنه لايكون[٨] أحد جزئي الجملةٍ إلاّ بجُملةٍ ، وعائدٍ » .

والمراد بالجزء هنا مالا يحتاج في كونه جزءاً أوّليًا ينحل إليه التركيب أولاً ؛ لانضمام أمرٍ آخر معه كالمتبدأ ، والخَبرِ، والفعلِ ، والفَاعلِ .

والمراد بالجملة الخبرية المحتملة للصدق والكذب ، وهي هنا على أربعة أضربٍ :اسميّةٌ نحو : جاء ني الذي أبوه قائم ، وفعليّةٌ نحو : الذي قام أبوه ،[٩] وظرفية نحو :الذي عندك والذي في / المسجد ، وشرطية نحو : مَرَرْتُ بِالَّذِي إِنْ تُكْرِمهُ يُكْرِمْكَ ، وإنّما يجب أن ١٩٨/أ
تكون خبرية ؛ لأنّ الانشائية ، والطلبية لايُعْرَفُ مضمونُهما إلاّ بعد إيرادهما ، فلا يَصْلُح وقوعهما صلةَ الموصولِ ؛ لأنّ الصلة معرفة للموصول ، فلابد من تَقَدُّمِ الشُّعور بمعنى الصلةِ قبلَ الشُّعورِ بمعنى الموصول (متأخرةٍ) تِلْكَ الجملةُ الخبريةُ الواقعةُ صلة عن الموصولِ لزوماً ؛ وإنّما كانت متأخرة ؛ لأنّ الصلة لكونها مبيّنة للموصول ، وموضحة له كالجزء الثّاني ، فلايجوز تقدمها ، ولاتقدم شيء منها عليه ، (كُلِّها) أي : الموصولات (بعَائِدٍ) ، أي : ضمير يعود إلى الموصول لِيُعْلَم ارتباطها به، وكونه صلة له ، وإلاّ يبقى الحكم المتعلق بالموصول أجنبيًّاً عنه ؛ لأنّ الصلةَ لولا العائدُ ؛ لكانت مستقلّة بنفسها مقطوعة عمّا قبلها .

---

(١) العنوان من (د) .
(٢) ينظر : لسان العرب مادة (وصل) ٧٢٦/١١ ، والتصريح على التوضيح ١٣٠/١ .
(٣) وقيل : (ما لا يتمّ) انظر : الكافية ص ١٥٢، والفوائد ١٠٠/٢ .
(٤) في الأصل (لجملة إلاّ بخبرية) ومطموس في (د) ولعل الصواب ماأثبته . وانظر المصدرين السابقين .
(٥) في (د) (غال) .
(٩) انظر : المفصل ، ١٧٣ .
(٧) مابين النجمتين ساقط من (د) .
(٨) في (د) (مالايكون) و زيادة (ما) حشو .
(٩) في (د) (جاء ني الذي قام أبوه) .

واحترز بقوله : « بِعَائِدٍ » من « حيث » و« إذا » و *إذ*،[1] فإنّ هذه الأسماء لا تتمّ جزءاً من الكلام إلاّ بالجملة ، وليست بموصولات ؛ لاستغنائها عن العائد ، (**إلاّ في**) صلة (**أل ، فإنّها بِفَاعِلٍ**) أي : باسم فاعل (**أو**) اسم (**مفعول**)، ولم يذكر الصِّفة المشبهة مع تضمنها الحكم المطلوب في الصِّفة ؛ لنقصان مشابهتها الفعل ؛ ولأنّ اسم الفاعل ، واسم المفعول (**أصلهما**) جملة فعليّة ؛ لأنّه إنّما يمكن سبك اسم الفاعل أو اسم المفعول على حسب مايقتضيه المعنى من الفعلية لا الاسمية ، (**كالضَارِبِ أو المضْروبِ غلامَه زَيْدٌ** ،) فإنّه لا فرقَ بين : الذي ضرب زَيْداً عمرو ، والمضروب غلامه عمرو ، فيكون أصل الضارب والمضروب الضرب ،[2] فَكُرِهَ دخول اللاّم الاسميّةِ المشابهةِ للحرفيّةِ على صورة الفعل ، فيصير [3] الفعل المبني للفاعل في صورة اسم الفاعل ، والمبني للمفعول، في صورة اسم المفعول؛لتقاربهما في المعنى ، واسم الفاعل ، والمفعول هنا على الخصوص بتقدير الفعل ، ولذا[4] يقع صلة ، و يصحّ عطف الفعل عليه أيضاً كقوله تعالى :[5]﴿ فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحاً ۝ فَأَثَرْنَ ﴾ فعطف « أثرن » على مغيرات ؛ لأنّ التّقدير: فاللاتي أغرن فأثرن .

(**ولاتعمل هي**) ، أي : الصِّلة ولا ما يتعلق بها فيما قبله،أي : قبل الموصول ؛لأنّ الصِّله لكونها مبيّنة للموصول كالجزء الثّاني ، فلايجوز تقديم شَيءٍ منها عليه ، ولكن يجوز تأخر ماهو مقدّم في الصلة .

(**ولايُفْصَلُ بَيْنَهُمَا**) أي : بين الموصول والصِّلة (**وَلاَ**) يفصل (**بَيْنَ أَجْزَائِهَا**)، أي : الصِّلة (**بِأَجْنَبِيٍّ**) عنهما ؛ لما ذكرنا الآن ، والمراد بالأجنبي هنا مالا تعلقَ له بالصِّلة (**كتوابع الموصول**)،فلايجوز : جاء الذي العاقل في الدار؛ لوقوع نعت الموصول ، وهو « العاقل » قبل تمام صلته ، وهي « في الدار» ، ولايجوز أيضاً : جاء الذين أجمعون في الدار ؛ لوقوع تأكيد الموصول ، وهو (**أجمعون**) قبل تمام صلته ، ولايجوز أيضاً : جاء الضاربون أجمعون زيداً ؛/ لأنّ « زَيْداً » معمول « ضاربين » ، وهو صلة .[6] ١٩٩/أ

---

(١) مابين النجمتين ساقط من (د) .
(٢) في (د) (والمضروب الضرب والضرب) .
(٣) في الأصل (فصير) وما أثبته من (د) .
(٤) في (د) (وكذا) سهوٌ .
(٥) سورة العاديات الآية (٣ ، ٤) .
(٦) في (د) (صلته) .

الألف واللاّم ، فيكون « زَيْداً » من تتمة الصِّلة [١] وغير الأجنبيِّ ماله تعلق بالصلةِ كجملةِ لاعتراضِ التي قبلها تأكيدٌ وتشديدٌ للصلةِ [٢] (**إلاَّ في**) الموصول (**الحَرْفِي**) غير النَّاصب نحو : « ما »، فإنّه يجوز فيه ذلك تقول : عَجِبْتُ مما زيداً تضرب ، أي : مِمّا تَضْرِبُ زَيْداً (**فلذا جاز: الَّذِي إيّاه ضَرَبْتَ**) بالفصل بالضَّمير المنفصل بين الموصول ، وصلته ؛ لأنّه ليس بأجنبيٍّ كتوابع الموصول المتقدّمة (**دون : أعجبني أَنْ زَيْداً ضربتَ**)، فإنَّه لا يجوز هذا التّركيب ؛ لأنّ الموصُولَ الحرفيَّ النّاصب نحو : « أَنْ » و « كَيْ » ، لايجوز أن يليه معمول شَيْءٍ من صلته ؛ لأنَّ امتزاجه بصلته أشدّ من امتزاج الاسم بصلته ، بل يقال : أعجبني أَنْ ضَرَبْتَ زَيْداً ، (**وقوله :**

[٩٠] **مِنَ اللَّوَاتِي وَالَّتِي وَاللاَّتِي يَزْعُمْنَ[٣] أَنِّي كَبِرَتْ لِدَاتِي** [٤]

على الحذف بقرينة) أي : من اللَّواتي يزعمن والَّتي تزعُم لدلالة « يَزْعَمْنَ » على ماحُذِفَ ، ولو أنشد هذا دليلاً على أنّ الصِّلة مشترك فيها أكثر من موصولين لنَاسَبَ فيكون « يزعمن » صلة * للموصولات الثلاث على سبيل الاشتراك فيها .

حذف الصِّلة والموصول

(**و تحذف**) الصِّلة إذا لم تكن صلة *[٥] لـ : « أل » (**من**) موصول (**اسمي**) حذفاً (**قليلاً**) في بعض المواضع للتَّعظيم والعلم ، قال عَبِيدٌ :[٦]

[٩١] نَحْنُ [الأُلَى][٧] فاجْمَعْ جُمُو عَكَ ثُمَّ وَجِّهْهُم إِلَيْنا [٨]

---

(١) في (د) (تتمة الكلام) .

(٢) في (د) (بالصلة) .

(٣) في بقية المصادر الآتية (زعمن) بالماضي .

(٤) البيتان من الرجز وهما مجهولا القائل ، انظر : شرح التسهيل ٢٣٣/١، ولسان العرب (لتا) ٢٣٩/١٥ ، والخزانة ١٥٦/٦ ، وفي أمالي ابن الشجري ٣٤/١ « زَعَمْنَ » مكان « يزعُمن » .
كبرت : من الكبر في السن ، ولداتي : جمع لدة ، ولدة الرجل : تِرْبُه الذي ولد معه قريبا ، والهاء عوض من الواو الذاهبة من أوّله ؛ لأنّه من الولادة . اهـ من الخزانة ١٥٦/٦ .

(٥) مابين النجمتين من آخر كلمة (للموصولات) إلى كملة (صلة) ساقط من الأصل .

(٦) في النسختين (أبوعبيد) والصواب ماأثبته ، وهو : عبيد بن الأبرص الأسدي من شعراء الجاهلية وهذا من قصيدة يقولها لامرئ القيس بن حجر الكندي بعد مقتل أبيه « حجر » . انظر ترجمته في الشعر والشعراء ص٤٧ .

(٧) في النسختين (الأولى) والصواب ماأثبته .

(٨) البيت من مجزوء الكامل ، انظر ديوانه ص ١٣٧، وانظر : شرح التسهيل ٢٣٦/١ ، والمقاصد النحوية ٤٩٠/١ ، وشرح الأشموني ١/ ٢٠٤، والتّصريح ١٤٢/١، والخزانة ٣٢٢/١ .

التَّقدير : نحن [الألى][١] عرفت عَدَمَ مبالاتهم بأعدائهم ، وفهمت هذه الصِّلة من قوله : « فاجمع جموعك » . إلى آخرالبيت ، و قال آخر :

[٩٢] أَصَمُّ أَمْ يَسْمَعُ [غِطْرِيفَ][٢] ٱلْيَمَنْ يَافَاصِلَ ٱلْخُطَّةِ أَعْيَتْ مَنْ وَمَنْ [٣]

التَّقدير : من مضى ومن بقي .

(ويلزم) حذف الصلة (في اللَّتَيَّا ، والّتي ، كـ : بعد اللَّتَيَّا والّتي)[٤] إذا قصد بهما الدَّواهي ؛ ليفيدَ الحذفُ أنَّ الداهيتين الصَّغيرة والكبيرة ، بَلَغَتَا من شدّتهما، [وشناعتهما][٥] مَبْلَغاً لايمكن شَرْحُه فَتُرِكَا على الإبهام من غير صلة مبيِّنة .

(وهو) أي : الموصول إذا كان اسماً وكان غير صلة لـ « أل » يجوز حذفه (أيضاً) كما يجوز حذف الصلة (نحو) قوله تعالى : ﴿ وَمَامِنَّآ إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ ﴾[٦] أي : إلاَّ من له ،[٧] فحُذِفَ الموصولُ وهو « مَنْ » للعلمِ به وهذا فيه خلاف[٨].

أجازهُ الأخفش ، والكوفيون ، والبغداديون ،[٩] واستدلوا بآية « الصَّافات » ،[٦] وغيرها، ومنعه جمهورُالبصريين ، وقالوا: إنْ ورد شيءٌ من ذلك فيكون مختصًّا بالشِّعر،[٨] ويجعلون التَّقدير في الآية : ومامنا أحدٌ إلاَّ له مقامٌ معلومٌ .[١٠]

---

(١) في النسختين (الأولى) ، والصواب ماأثبته .

(٢) في النسختين (خطريق) ، والصواب ماأثبته . والغِطْرِيفَ : السَّيد الشَّريف الكثير الخير.

(٣) البيتان من الرجز وهو لرجلٍ يقال له : عبدالمسيح ، قاله في حديث سطيح بن ربيعة بن مسعود بن مازن بن ذئب الكاهن . انظر : تاريخ الطبري ١٦٧/٢ ، والفائق في غريب الحديث ٣٨/٢ ، ٣٩ ، ولسان العرب (غطرف) ٢٧٠/٩ (الشطر الأول فقط) .

(٤) انظر : كتاب الأمثال لابن سلام ص ٢٥٦ ، ومجمع الأمثال ١٦٤/١ ، واللسان (لتا) ٢٤٠/١٥، ولباب الإعراب ص١٧٥ . وجاء في بيت شعر للعجاج :

بعد اللّتيَّا واللَّتَيَّا والَّتي إذا عَلَتْها أنْفُسُ تَرَدَّت

انظر : ديوانه ص٦ ، والكتاب ٣٤٧/٢ ، ٤٨٨/٣ ، والمقتضب ٢٨٩/٢ ،وشرح المفصل ١٤٠/٥.

(٥) في النسختين (وشناعة ثنائها)، والصواب ماأثبته .

(٦) سورة الصَّافات الآية (١٦٤) .

(٧) انظر : إملاء مامنّ به الرحمن ٢٠٨/٢ .

(٨) نقلة أبوحيان الأندلسي في الارتشاف ٥٥٤/١ ، ٥٥٥ ، والسيوطي في الهمع ٣٠٥/١ ، ٣٠٦ .

(٩) وتبعهم الزمخشري وابن مالك ، انظر : الكشاف ٦٦/٤، وشرح التسهيل ٢٣١/١ .

(١٠) الراجح ـ والله أعلم ـ مذهب البصريين ، حيث اشترطوا في حذف الموصوف أن يكون بعض اسم مقدّم مجرور بـ « من » كما في الآية ﴿ وَمَا منّا ... ﴾ ، أو مجرور بـ « في » كقول الشاعر :

لو قُلتَ في في قَومِهَا لم تِيثَم يَفْضُلُهَا في حَسَبٍ وَمِيسَمِ

والتقدير : ما في قومها أحدٌ يفضلها . انظر : ص ١٣٢ ، ١٣٣ من هذه الرسالة .

والمذهب الثالث في المسألة : الجواز إن عطف على مثله ، كقوله تعالى : ﴿ آمَنَّا بِالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَأُنْزِلَ إِلَيْكُمْ ﴾ في سورة العنكبوت الآية (٤٦) وقول الشاعر :

فَمَنْ يَهْجُو رَسُولَ اللَّه مِنْكُمْ وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ سَوَاءُ

انظر هذا المذهب في : همع الهوامع ٣٠٦/١ .

حذف العائد [١]

(و) يجوز حذف (**العائد**) في الموصول (**أيضاً**)[٢] مصدر آض - بالمد - إذا عاد،[٣] (**وكثر**) حذفه في الموصول حال كونه مفعولاً يتعدى إليه الفعل التام بنفسه ؛ لأنّه فضلة ، ليس ركناً من ركني الجملة (**نحو**) قوله تعالى :[٤] ﴿ **اَللّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَآءُ وَيَقْدِرُ** ﴾ أي: لمن يشاؤه ،[٥] فحذف الهاء للعلم بالمراد (**إلاّ لمانع كـ : اَلذي ماضربت إلاَّ إياه**) ، فإنّه امتنع حذفه هنا ؛ لحصر الضمير بـ « إلاّ » ومثله : « مررت بالذي ما مررتَ إلاّ به » ، أو « إنّما مررتَ به » ، فلايجوز الحذف في شيءٍ من ذلك (**والذي إنّه قائم**) ؛ لأنّ اسمَ « إنّ » المشددة لايُحذف إلاّ شذوذاً .

(**وكثر**) حذفه أيضاً (**بعوده / إلى « أيٍّ » مطلقاً إلا مبتدأ**) غير منسوخ (**خبره مفرد**) غير جملة ، فإنّه لا يصلح للوصل على حدته ،[٦] (**أو [طالت]**[٧] **صلته**)، أي : الموصول إمّا بمعمول الخبر أو غيره، وسواء كان الموصول غير * أيٍّ *[٨] أو « أيٍّ » نفسها ، فمثاله في غير « أيٍّ » (**نحو**) قوله تعالى :[٩] ﴿ **وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَآءِ إِلَهٌ وَفِي الأَرْضِ إِلَهٌ** ﴾ ، فـ « إِلَهٌ » خبرُ مبتدأ محذوف ،[١٠] تقديره : « هو » ، وذلك المبتدأ هو العائد ، وخبره مفرد ، وهو : « إله » و « في السّماءِ » متعلق بـ « إله » ؛ لأنّه بمعنى « معبود ، أي : هو إله في السّماءِ ، أي : معبود فيها ، وقد طالت[١١] الصِّلة في الآية بمعمول الخبر . ٢٠٠/أ

---

(١) العنوان من (د) .

(٢) انظر : شرح الكافية للرضي ٢٤/٣ فمابعدها ، والنحو الوافي ٣٩٤/١ .

(٣) انظر : اللسان (أيض) ١١٦/٧ .

(٤) سورة الرعد الآية (٢٦) .

(٥) انظر: تفسير الجلالين ١٩٧/١ ، وينظر : الفوائد الضائية ١٠٣/٢ .

(٦) انظر : شرح المفصل ١٤٥/٣ ، وشرح الكافية للرضي ٢٦/٣ ، ٢٧ ، والارتشاف ٥٣٢/١ ، والهمع ٣٠٧/١ فما بعدها .

(٧) في الأصل (طالب) ومطموس في (د) ، والصواب ما أثبته .

(٨) مابين النجمتين ساقط من الأصل .

(٩) سورة الزخرف الآية (٨٤) .

(١٠) انظر : الكشاف ٢٦٧/٤ .

(١١) في (د) (طالة) وهو تحريف . وانظر : شرح الكافية للرضي ٢٧/٣ .

(و) مثاله (في « أيٍّ » نحو) قوله تعالى :[١] ﴿ ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيّاً ﴾ فـ « أشد » خبر مبتدأ محذوف تقديره : هو أشد ،[٢] وذلك المبتدأ هو العائد ، وخبره مفرد ، وهو أشد ، و « على الرحمن »، متعلق بـ « أشد » ، و « عتيًا » تمييز .[٣]

وكثر[٤] حذفه أيضاً حال كونه (مجروراً) بالمضاف ، وذلك (في باب : الذي أنا ضارب زيد) ، إذ أصله :أنا ضاربه ، فحذف العائد للعلم به ، ومنه قولُه تعالى :[٥] ﴿ فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ ﴾، أي : ما أنت قاضيه ،[٦] أو مجروراً بحرف جرٍّ ، كقوله تعالى:[٧] ﴿ يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ ﴾ أي : منه،[٨] (ويتعين الجار)[٩] إذا كان المجرور منصوباً بمنزلة المفعول به بعده على ماقالوا : لئلا يلزَمَ كثرة الحذف ، (نحو) قوله تعالى :[١٠] ﴿ فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ ﴾ ، أي : اظهر الحقّ بما تأمره ،[١١] والأصل : بما تؤمر به ، فحذف الضمير على الوجهين لطول الصلة ، ولايجوز أن يحذف هنا نَسْيًا مَنْسِيًا ؛ لكونه فضلة ومستغني عنه ؛ لأنَّه لما صار من صلة الموصول لم يكن مستغنى عنه ، وإلاَّ لَزِمَ خُلُوُّ الصِّلةِ من عائدٍ .

(وقلّ) حذفُ العائدِ (بدونه) أي : بدونِ الجارِّ (كـ : الَّذِي مَرَرْتَ بِهِ): لأنّ العائدَ جُرَّ بحرفٍ ، ولم يُنْجر الموصولُ ، ولايحذف إلا نادراً كقول حاتم :

[٩٣] وَمِنْ حَسَدٍ يَجُورُ عَلَيَّ قَوْمِي وَأَيُّ الدَّهْرِ ذُو[١٢] لَمْ يَحْسِدُونِي [١٣]

أي : فيه .

---

(١) سورة مريم الآية (٦٩) .
(٢) انظر : مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب ٦٠/٢ ، ٦٢ ، والعباب ورقة (٤٨) فمابعدها ، وشرح قطر الندى ص ١٥٠ ، والفوائد الضيائية ١٠٩/٢ .
(٣) قال أبو البقاء العكبري : « وعتيًا : مصدر مؤكّد ، أو تمييز ، أو مصدر في موضح الحال من الفاعل » اهـ . انظر : التبيان في إعراب القرآن للعكبري ١١١/٢
(٤) في الأصل (وكثرة) سهو .
(٥) سورة طه الآية (٧٢).
(٦) قال الفراء في معاني القرآن ١٨٧/٢ : « أي : افعل ما شِئْتَ » .
(٧) سورة المؤمنون الآية (٣٣) .
(٨) انظر: معاني القرآن للفراء ٢٣٤/٢، ومشكل إعراب القرآن ١٠٧/٢ ، وشرح قطر الندى ص١٥١.
(٩) قال الرضي في شرح الكافية ٢٥/٣ : « وإنّما شرط التعيين ؛ لأنّه لابد بعد حذف المجرور من حذف الجارِّ أيضاً ، إذ لايبقى حرفٌ جارٌّ بلا مجرورٍ ، فينبغي أن يتعيَّن ، حتى لايلتبس بعد الحذف بغيره ، كقوله تعلى : ﴿ أَنَسْجُدُ لِمَا تَأْمُرُنَا ﴾ أي : تأمرنا به » اهـ سورة الفرقان (٦٠)
(١٠) سورة الحجْر الآية (٩٤) .
(١١) في الكشاف « فاجهر به واظهره » ٥٩٠/٢ ، وانظر : تفسيرالجلالين ٢٠٧/١ .
(١٢) في الأصل (ذوا) سهو .
(١٣) البيت من الوافر لحاتم الطائي في ديوانه ص٢٧٦ ، وانظر : تخليص الشواهد ص١٦٤، وأوضح المسالك ١٧٥/١، ١٤٧، والمقاصد النحوية ٤٥١/١ ، والتصريح ١٤٧/١.

[الأسماء الموصولة ومافيها من اللغات]

(ثم هو) أي : الموصول من الأسماء (الذي) للمفرد المذكر عَاقِلاً كان أو غَيْرَه نحو قوله [تعالى] :(١) ﴿ الَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى ﴾ ، وقوله تعالى : (٢)﴿ الَّذِي أَنْقَضَ ظَهْرَكَ ﴾(٣) .

(والَّتي) للمفرد المؤنث عاقلةً كانت ، أو غَيْرَها ، نحو قوله تعالى:(٤)﴿ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا ﴾ وقوله تعالى :(٥) ﴿ مَاوَلاَّهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا ﴾ ، (و) يستعملان (بِشَدٍّ يائهما) في الإثبات ، فتكون الياء فيهما إمّا مكسورةً ، أَوْ جاريةً بوجوه الإعراب .

(وبدونها) في حالة الحذف ، فيكون الحرف الذي قبلها، إمّا مكسوراً كما كان(٦) قبل الحذف (أو بسكونٍ ، واللَّذَانِ) لمثنى المذكر، (واللَّتَانِ) لمثنى المؤنّث ، (و) يستعملان (بالشَّدِّ) ، أي : بِشَدِّ نونهما(٧) رَفْعاً بالاتفاق ، وجرّاً ونصباً خلافاً [للبصريين]،(٨) فقد قُرِئَ في المتواتر:(٩)﴿ أَرِنَا اللَّذَيْنِّ ﴾ مخففين ومشدّدين، (و) يستعملان (بلا نُونٍ) للاستطالة بالصِّلة ، وهي لغةٌ حارثيةٌ (١٠) قال شاعرهم :

---

(١) سورة الأعلى الآية (٤) .

(٢) سورة الشرح الآية (٣) .

(٣) في (د) (وقوله : « أنقض ظهرك ») وليس فيها شاهد .

(٤) سورة المجادلة الآية (١) .

(٥) سورة البقرة الآية (١٤٢)

(٦) في (د) (كما أن الحذف) وهو تحريف .

(٧) وهو لغة تميم وقيس ، انظر : الارتشاف ٥٢٦/١ .

(٨) في النسختين (للكوفيين) وهو سهوٌ ، وصوابه من الارتشاف حيث قال أبوحيان : « لايجوز تشديدهما مع الياء عند البصريين وأجازه الكوفيون » اهـ . انظر : المصدر السابق .

وفي التّصريح ١٣٢/١ : « ولايختص ذلك التّشديد بحالة الرّفع عند الكوفيين ، بل يكون فيها وفي حالتي الجر والنصب خلافاً للبصريين في دعمهم أنّ التّشديد مختص بحالة الرفع » اهـ . وينظر : شرح الأشموني ١٦٤/١ .

(٩) سورة فصلت الآية (٢٩) . وانظر القراءتين في : السبعة ص٥٧٦ ، والاتحاف ص ٣٨١ .

(١٠) وهم بني الحارث بن كعب ينظر : ارتشاف الضرب ٥٢٦/١ .

[٩٤] أَبَنِي كُلَيْبٍ إِنَّ عَمَّيَّ اللَّذَا [قَتَلا](١) الملوكَ وَ [فَكَّكَا](٢) الأَغْلاَلاَ (٣)

حُذِفَ النُّون من « اللَّذَا » ، وأصله « اللَّذَانِ » (رفعاً) بالألف ، نحو : جاء اللَّذان قَامَا ، واللَّتَانِ قَامَتَا ، / فالألف علامة الرّفع فيهما ،(وبـ: « يَاءٍ » غيره) أي : غير الرفع ، وهو النّصبُ والجرُّ تقول : رأيتُ اللَّذَيْنِ قَامَا ، واللَّتَيْنِ قَامَتَا ، ومَرَرتُ باللَّذَيْنِ قَامَا ، واللَّتَيْنِ قَامَتَا ، (والأُلَى)(٤) لجمع المذكر ، ويكتب بغَيْرِ وَاوٍ(٥) والأشهر فيها القصر كقوله : ٢٠١/أ

[٩٥] رَأَيْتُ بَنِي [عَمِّي](٦) [الأُلَى](٧) يَحْسِدُونَنِي(٨) عَلَى حَدَثَانِ الدَّهْرِ إِذْ يَتَقَلَّبُ (٩)

وقد يُمَدُّ كقوله :

[٩٦] إِلَى اللَّهِ الْقَسَمِ الأُلاَءِ كَأَنَّهُم سُيُوفٌ أَجَادَ الْقَيْنُ يَوْماً صِقَالَها (١٠)

وأكثر استعمالها (لأُولِي العِلْمِ كالَّذِينَ) وقد يطلق على غيره كقوله :

[٩٧] تهيجني(١١) لِلوَصْلِ أَيَّامُنَا الأُلى مَرَرْنَ (١٢) عَلَيْنَا وَالزَّمَانُ وَرِيقُ (١٣)

---

(١) في النسختين (قتل) سهوٌ من الناسخ .

(٢) في النسختين (فكّك) سهوٌ من الناسخ .

(٣) البيت من الكامل وهو للأخطل في ديوانه ص ٤٤ ، و انظر : الكتاب١/(هارون) ١٨٦ ، والمقتضب ١٤٦/٤ ، والمنصف ٦٧/١ ، والمحتسب ١٨٥/١ ، وشرح المفصل ١٥٤/٣ولب الإعراب ص١٧٦ ، والتصريح ١٣٢/١، والخزانة ١٨٥/٣ ، ٦/٦ ، والدرر اللوامع ١٤٥/١ .

(٤) في الأصل (الأولى) سهوٌ .

(٥) في (د) (بغير الواو) .

(٦) في النسختين (الأعمى) تحريف .

(٧) في الأصل (ألا) وفي (د) (الألا) ، والصواب ماأثبته .

(٨) في (د) (يحذلونني) .

(٩) البيت من الطويل ، وهو لعمرو بن أسد الفقعسي في الحماسة البصرية ٧٥/١ ، ولبعض بني فقعس أو لمرة بن عداء الفقعسي في الدرر اللوامع ٢٦٠/١، وينظر : الخزانة ٣٠/٣ ، والتصريح ١٣٢/١ ، وهمع الهوامع ٢٨٦/١ .

(١٠) البيت الطويل ، وهو لكثير عزة في ديوانه ص٨٧ . وانظر : شرح شذور الذهب ص١٥٩ والمقاصد النحوية ٤٥٩/١ ، وشرح الأشموني ١٦٧/١ ، والتصريح ١٣٢/١، والهمع ٢٨٦/١.

(١١) في (د) (يهيجنا) .

(١٢) في النسختين (مررت) .

(١٣) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة ، انظر : التصريح على التوضيح ١٣٢/١ . والوَريق والوَارِق : الشجرة الخضراء الوَرَق الحسنة ، وقيل : كثيرة الأوراق انظر : اللسان (ورق)٣٧٤/١٠ بتصرف .

وقد تطلق على جمع المؤنّث كما يأتي ، واعلم أنّ « الذين » يستعمل بالياء في الأحوال الثّلاثة[١] ؛ لأنّه مبنيٌّ ، « وإن كان الجمعُ من خصائص الأسماء ؛ لأنّ « الذين » مخصوص بأولي العِلْمِ ، و « الذي » عَامٌّ ، فلم يَجْرِ على سَنَنِ الجموع المتمكِّنة بخلاف « اللذين » ، فإنّه جَارٍ على سَنَنِ المثناة المتمكّنة لفظاً ومعنًى»[٢]، (و) عُقَيْل ، وهُذَيْل ، يقولون : (**الَّذُونَ**) رَفعاً ،[٣] و « الذين » نَصباً، وجرًّا، (و) يجوز أن يلفظ بها (**بلا نُونٍ في الكلِّ**) للاستطالة بالصِّلة كقوله تعالى :[٤] ﴿ وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا ﴾ على أحدِ الوُجوهِ ،[٥] أي : كالذين خاضوا ، بلانُونٍ فيه .

(**واللاَّئي**) بالهمزة والياء (**وتسكن**) أي : ياء « اللاَّئي » من غَيْرِ هَمزةٍ إجراءً للوَصلِ مَجْرَى الوَقف ،[٦] (**واللاَّء**) بالهمزة المكسورة فقط (**وبالياء**) ثابتة ، وقد قُرِئَ ﴿ وَاللاَّئِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ ﴾ بالوجهين[٧] ، (**والأُلَى**) لجمع المؤنّث بمعنى اللاَّتي كقوله :

[٩٨] فَأَمَّا الأُلَى[٨] يَسْكُنَّ [غَوْرَ تِهَامَةٍ][٩] فَكُلُّ فَتَاةٍ تَتْرُكُ الحِجْلَ أَقْصَمَا [١٠]

(**واللاَّت**) بحذف الياء من اللاتي لجمع المؤنّث ، (**واللَّوَاتِ**) بحذف الياء من اللَّوَاتِي تخفيفاً ، واجتناباً للاسْتِطَالَة ، (**واللَّوَا ، واللاَّ**) بحذف الياء والتاء من اللَّوَاتِي، واللاَّتِي، (**و بـ « يَاءٍ » فيهما**) فتقول : اللَّوَاتِي وَاللاَّتِي ، وإثبات الياء فيهما هو الأصل ، (**واللَّوَا**) بحذف الياء إذ الأصل فيه : اللَّوَاي .

---

(١) في (د) (الثلاث) وكلاهما صواب .
(٢) انظر : شرح التسهيل ١٩١/١ .
(٣) انظر : لباب الإعراب ص١٧٦ ، وشرح قطر الندى ١٤١ .
(٤) سورة التوبة الآية (٦٩) .
(٥) الوجه الأول : أنّ « الذي» هنا جنس ، والتقدير : خَوْضاً كخوض الذين خاضوا ، كقوله تعالى : ﴿ مثلهم كمثل الذي استوقد ناراً ﴾ سورة البقرة (١٧) .
والوجه الثاني : أنه مصدرية ، أي : كخوضهم ، وهو نادر . انظر : التبيان في إعراب القرآن ١٨/٢
(٦) ونقل الرضي قول أبي عمرو بأنّها « هي لغة قريش كأنّهم حذفوا الياء بعد الهمزة ، ثم أبدلوا الهمزة ياء من غير قياس ثم أسكنوا الياء إجراءً للوصل مجرى الوقف » اهـ . انظر : شرح الكافية للرضي ٢١/٣ .
(٧) سورة الطلاق الآية (٤) . وانظر القراءتين في : اتحاف فضلاء البشر ص ٤١٨ .
(٨) في (د) (العلي) تحريف .
(٩) في النسختين (عورة تامة)
(١٠) البيت من الطويل ، وقائله غير معروف وتروي قافيته (أفصما) بالفاء ونسب في اللسان (فصم) إلى عمارة بن راشد ، وفي حاشية ديوان حميد بن ثور ص ٢١ مايفيد بأنّه منسوب إليه ، وانظر : شرح الكافية الشافية ٢٧٢/١، وشرح التسهيل ١٩٣/١، وشرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ٨٤/١ ، وتخليص الشواهد ص١٣٨ ، والمقاصد النحوية ٤٥٣/١ .
« الغور » : المطمئن من الأرض ، والغور هنا : تهامة ومايلي اليمن ، و « أقصما » : منكراً ، والحجل : الخلخال .

واعلم أنّ علماءَ العربية وضعوا باباً للتّدريب في الأحكام النّحوية يسمونه : « باب الإخبار بالذي ، وباب السّبك ، وباب المخاطبة » ، كما وضع علماءُ التّصريف مسائلَ للتمرين في القواعد التصريفيّة ، ومقصودهم من وضعه ،[١] التّمرين للمتعلّم فيما تعلّمه [٢] في هذا العلم من المسائل تذكره إيّاها ، فإنّهم إذا قالوا لشخصٍ : اخبر عن الاسم الفلاني في الجملة الفلانية بالذي، بعد بيانهم طريق الإخبار به ، لابدّ له من تذكيره كثيراً من مسائل النحو وتحقيق النظر فيها حتى يعلمَ أنّ ذلك الإخبار ، في أيِّ اسم * يصح ؟ وفي أيٍّ *[٣] يمتنع ؟ فأراد المؤلّف الإشارة إلى هذا الباب فقال :

(ولو أخبر) أي : عن جزء جملة **(بالذي)** ومتصرفاته ـ كالتثنية ، والجمع، والمؤنث ، **(صُدِّر)** أي : « الذي » أو ما يقوم مقامه في الجملة الثّانية ، وجُعِلَ مبتدأ **(وأُخِر المخبر عنه)** بالذي في الجملة الثّانية **(خبراً ، وفي محله)**، أي : محل / الاسم المخبر عنه **(ضميره)** ؛ ليحصل الربط ، فإنّ ما لا يصحّ ربطه ؛ لايصح الإخبارعنه ، فشروط الإخبار بالذي أربعةٌ :[٤] تصدير *الجملة *[٥] بالذي مبتدأ، وتأخير الاسم المخبر عنه ، وَوُضِع الضميرُ محله ، وكون الضّمير عائداً إلى الموصول ، **(كـ : الذي ضربته زيدٌ)**[٦] مثال للحكم الذي ذكره ، فإنّك صدرت «الذي» وأخرت « زيداً » خبراً عنه ، وجعلت محل المخبر عنه ضمير « الذي » ، وهو « الهاء » في « ضربته » ، فـ « الذي » : مبتدأ ، و « زيد » : خبره ، ومابينهما صلة « الذي » . ٢٠٢/أ

(ومثله) أي : مثل « الذي » **(أل)** فإنّها تُصدّر في الإخبار كما صُدِّر « الذي » ، لكن « الذي » أعم في باب الإخبار من « أل » بدخوله على الجملتين الاسمية والفعلية ، وأمّا « أل » فيكون **(في)** جملة **(فعلية)** متصرفة لاغير ، **(لصحة بناء الصفة)** منها ، فإنّ صلة « أل » لا تكون إلا اسم الفاعل أو اسم المفعول على ماعرفت ، وليس اسم الفاعل أو اسم المفعول بمعنى الجملة الاسميّة ، حتى ينبئك منها أحدهما ، لايقال في قوله : في فعلية مجاز واتساع ؛ لأنّ « أل » لامدخل

---

(١) انظر : شرح الكافية للرضى ٢٩/٣ .

(٢) في الأصل (لعمله) تحريف .

(٣) ساقط من الأصل .

(٤) انظر : شرح المفصل ١٥٧/٣ فما بعدها ، والارتشاف ٥/٢ .

(٥) ساقط من الأصل .

(٦) انظر : المصدر السابق .

لها في الفعل ؛ لأنّه لايقبل التّعريف ؛ لأنا نقول : المراد من قوله في فعليّة في اسم [مصوغ][1] من الفعل لا الفعل نفسه .

وقيّدت الفعليّة بالمتصرفة احترازاً من نحو : ليس ، وعسى ، ونعم ، وبئس، وفعل التّعجب ، وحبذا ، فإنّه لايمكن بناء صلتها منها (**كـ : الضاربه أنا زيد**) مثال للإخبار عن « أل » ، فـ « أل » : مبتدأ ، وزيد : خبره ، ومابينهما صلة ، والعائد « الهاء» في الضّاربه ، و« أنا » فاعل .

(**وبدونه**) أي : وبدون ما ذكر من الشّروط وهو تصدير «الّذي » أو «أل » وتأخير الاسم المراد به الإخبار خبراً ، ووَضْع الضّمير محله ، وكونه الضّمير عائد إلى الموصول (**لا يخبر**)[2] أي : يمتنع الإخبار على هذه الطّريقة (**كما**) امتنع الإخبار (**في الضمير**) حال كونه (**شَأناً**)[3] ؛ لتعذر تأخيره ؛ لأنّه لو أُخِّرَ لم يحصل الإبهامَ قبل التّفسيرِ ، (**أَوْ**) الضّميرِ المستَحقِ (**لغير الموصول**) مبتدأ كان ذلك الغير نحو : زيد ضربته ، أو موصولاً نحو : الّذي ضربته زيداً أو غير هما، (**وَ**) الاسم (**المشتمل عليه**) ، أي : على الضمير الّذي يستحقه غيره نحو : زيد ضربت غلامه ، وزيد أبوك رجل يحبه ، فإنّه لايجوز الإخبار عن هذا الاسم ، فلا تقول : الذي زيد ضربته غلامُه ، فإنّك إذا[4] أَعَدْتَ « الهاء » على زيد الّذي هو المبتدأ بقي الموصول بلا عائد ، وإن أعدت [5] على الذي ، بقي المبتدأ الّذي هو « زيد » بلا عائد ، فامتنع الإخبار عن الاسم المشتمل على الضّمير الرّاجع إلى غير الّذي [6] .

(**وَ**) في (**الموصوف**) بدون الصّفة ، فلايقال في جاءني رجل عالم : الّذي جاء هو عالمُ رَجلٌ ؛ لأنّ الضّميرَ لايوصف ولايوصف به ، ولايجوز الإخبار عن الموصوف مع الصّفة ، فلا يقال في المثال المذكور : الّذي جاء هو رَجلُ عالم (**و**) في (**صفته بدون الموصوف**) * فلا يقال في المثال المذكورة الّذي جاء رجل هو عالم ، وفي الحال والتّمييز*[7] المنصوب ، ومجرور [8]« رُبَّ » ، ومفتوح لا النّافية لنفي الجنس ؛ لتعذر وضع

---

(١) في النسختين (موضوع) ، والصواب ماأثبته .
(٢) في (د) (لاغير) وهو تحريف .
(٣) انظر : شرح المفصل ١٥٩/٣ .
(٤) في (د) (إن) .
(٥) في (د) (أعدته) .
(٦) انظر : المصدر السابق .
(٧) مابين النجمتين ساقط من (د) .
(٨) في (د) (والمجرور) سهوٌ من الناسخ .

الضَّمائر مكان هذه الأسماء ؛ لأنّ الضَّمائرَ معارف ، وهذه الأسماء لازمة / التَّنكير وكذا ٢٠٣/أ
كلّ ما يلزم التّنكير ، (و) في (مَصْدَرٍ ، عَمِلَ) بدون معمول ، فلايجوز في ضربي زيداً : الَّذي هو زيداً ضربي ؛ لتعذر إعمال الضَّمير ، وإن كان عبارةً عن المصدر ؛ لأنّ المصدر لفظُ العامل مراعي في العمل ، والإضمار يزيل اللفظ .

واحترز بقوله : « عَمِلَ » عن المصدر الَّذي لايعمل ، فإنّه يجوز الإخبارعنه ؛ لعَدَم المحذور المذكور ، فتقول في أعجبني الضَّرب : الَّذي أعجبني هو الضَّرب .

(ومنها)، أي : ومن الموصولات (ما) [١] حال [٢] كونها (اسميّة كـ : مافعلت فهو مدَّخر) أي : الَّذي فعلت فهو مدّخر ، وهي في هذه الوجه معرفةٌ ناقصةٌ، (فهي) أي : الموصولات عند الفارسي، [٣] وابن جني، [٤] وطَائِفَةٍ ، (معهودةٌ بِالصِّلةِ)[٥] ، أي : تعريفها بالعهد الَّذي في صلتها ؛ لأنّ البيانَ إنّما حصل بها .

وقالوا : إنّ « أل » في نحو : الذي ، والّتي ، زائدة [٦] وذهب الأخفش[٧] إلى أنّها تعرفت بـ « أل » ؛لأنّ التّعريفَ اللفظي لم يثبت إلاّ بها أو بالإضافة ، واختاره أبو حيّان.[٨]

وردّ بأن * مِنَ *[٩] الموصولات ماليس فيه « أل » كـ « ما » و« مَنْ » ، وأجيب بأنّه على معناها كسَحَرَ لِيَومٍ معيَّنٍ ، وردّ بأنّ منها مضاف ، وهو : « أيّ » فلايصحّ أن يُنْوَي فيه « أل » ، وأجيب بأنّه يُدَّعَى فيها بأنّها معرفةٌ بالإضافة .

(ويكون) « ما » (استفهامية كـ : ما صنعت ؟) أي : أيَّ شيء صنعت ؟، ومثله : ماعندك ؟، وفي التنزيل :[١٠] ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَامُوسَى ﴾ .

---

(١) انظر : شرح المفصل / ٢/٤ فما بعدها ، وشرح الأشموني ١٧٣/١ .
(٢) في (د) (حاحا) وهو تحريف .
(٣) انظر : الايضاح العضد ص ٩٧ .
(٤) انظر : اللمع في العربية ص ٢٤٧ .
(٥) ينظر : همع الهوامع ٢٩٥/١ .
(٦) ينظر : شرح المفصل ١٤٠/٣ ، والهمع ١٨٣/١ ، والنحو الوافي ٤٢٩/١ .
(٧) ينظر : شرح الاشموني ١٨٧/١ .
(٨) ينظر : ارتشاف الضرب ٥٣١/١ .
(٩) مابين النجمتين ساقط من (د) .
(١٠) سورة طه الآية (١٧) .

(وتحذف ألفها) أي : ألف « ما » الاستفهامية (بجارٍّ نحو :﴿ فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرَاهَا ﴾)[١] والأصل : « فيما أنتَ » فحذف الألف ؛ لأنّ لها صدر الكلام ؛ لكونها للاستفهام ولم يمكن تأخير الجارّ عنها ، فركّب الجارُّ معها حتى صار المجموع ككلمة واحدة ، موضوعةٍ للاستفهام وجُعِل حذفها دليل التَّركيب .

وكما تحذف الألف مع الجارّ كذلك تحذف إذا كانت مضافة إلى اسم نحو : مجئ م جئت (إلاّ [إذا ولي][٢] « ذا ») فإنّه إذا [٣] ولي ألفها « ذا » لم تحذف ألفها (كـ : ماذا اشتغل ؟) ؛ لأنّ « ذا » لمّا لم تثبت [٤] زيادته ، ولا كونه موصولاً ، إلاّ مع « ما » صار مع « ماذا » كلمةً واحدةً ، فصارت الألف كأنّها في وسط الكلمة ، والحذف في الوسط قليل ،[٥] وحذف [ألف] * ما *[٦] الاستفهامية هو الأجود ، وعليه الأكثرون ، وقد سمع إثباتها على الأصل في النثر والشعر، فمن النثر قراءة عكرمة وعيسى :[٧] ﴿ عَمَّا يَتَسَاءَلُونَ ﴾ بإثبات الألف ، ومن الشّعر قول حسان :

[٩٩] عَلَى مَا قَامَ يَشْتُمني لَئِيمٌ كَخَنْزِيرٍ تَمَرَّغَ فِي دَمَانِ[٨]

وتقلب ألف « ما » الاستفهامية (هاء)،[٩] وتكون (شرطيّةً) أي : متضمنة للشرط ، والجزاء لغير[١٠] العقلاء (نحو) قوله تعالى[١١] :﴿ مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ

---

(١) سورة النازعات الآية (٤٣) .
(٢) غير واضح في النسختين . والصواب ما أثبته . وانظر العباب ٤٣ وقد أفاد منه المؤلّف كثيراً .
(٣) في الأصل (إذ) و ما اثبته من (د) .
(٤) في الأصل (تنبت) وما أثبته من (د) .
(٥) انظر : المصدر السابق .
(٦) مابين النجمتين ساقط من (د)
(٧) سورة النبأ الآية (١) ، وانظر : المحتسب ٤١٤/٢ ، والكشاف ٦٨٣/٤ ،
(٨) البيت من الوافر وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ص ٣٢٤ ، ولحسان بن منذر في شرح شواهد الايضاح ٢٩٧/٢ ، وانظر : المحتسب ٢٤٧/٢ ، وشرح المفصل ٩/٤ ، ومغني اللبيب ٢٩٩/١ ، والمقاصد النحوية ٥٥٤/٤ ، والتّصريح ٣٤٥/٢ ، و الخزانة ١٣٠/٥ ، ٩٩/٦ ، والدرر ٣١٤/٦ .
(٩) قال صاحب العباب : « ويصيب ألفها [أي : يقصد ألف ما الاستفهامية] القلب بالهاء في حالة الوقف لاغير حالة كونها استفهامية إذا كان المستفهم عنه نازلة هائلة فقلبت ألفها هاءً استعظاماً للهائلة إيذاناً بأن السّؤال قد تَقَضَّى لتسرّع المسئول في الإجابة في نحو قول أبي نؤيب ، قال أبو نؤيب : قدمت المدينة ولأهلها ضجيج بالبكاء كضجيج الحجيج أهلوا بالاحرام ، فقلت : مه ، فقالوا : هلك رسول الله ﷺ » اهـ. العباب ورقة ٤٣ ، ٤٤ ، وانظر : المفصل ص١٧٧ ، وشرحه ٦/٤، ٧ .
(١٠) في الأصل (الغير) والصواب ما أثبته من (د) .
(١١) سورة فاطر الآية (٢) .

مِن رَّحْمَةٍ فَلاَ مُمْسِكَ لَهَا ﴾ (و) تكونَ موصوفةً إمّا بمُفردٍ أو بجُملةٍ [١] فالأولى (كـ : مرَّ بما معجبٍ له) فـ « ما » نكرةٌ موصوفةٌ بمنزلة شَيْءٍ ، و « معجب » مفرد ، صفة لـ « ما » ، والثّانية : كقول أميّة :

[١٠٠] رُبَّمَا تَكْرَهُ النُّفُوسُ مِنَ الأَمْـــــرِ لَهُ فَرْجَةٌ كَحَلِّ الْعِقَالِ / [٢] ٢٠٤/أ

فـ « ما » نكرةٌ بمنزلة شَيْءٍ ، و « تكره النّفوس » جملةٌ فعليّةٌ صفةٌ له ، والعائد محذوف ، كأنّه قال : ربَّ شَيْءٍ تكرهه النّفوس من الأمور الحادثة الشّديدة ، وله فرجة تعقب الضّيقَ والشّدّةَ ، كحلِّ العقال من الدّابة في السُّهولة والسُّرعة ، (وَ) تكون (صفةً) ، وهي الّتي تلي النّكرة لإفادة الإبهام ، وفائدتُها التّحقيرُ ، (كـ : [٣] ﴿ مَثَلاً مَّا بَعُوضَةً ﴾) ، أو التّعظيمُ للشّيْء والتّهويلُ بِهِ نحو :

..... وحَدِيثٌ مَا عَلَى قِصَرِهْ [٤]

أو التّنويعُ نحو : ضَرَبْتُ ضرباً مَا ، أي : نَوْعاً مِنَ الضّربِ ، (و) تكون (تامّة بمعنى شَيْءٌ أَوْ الشّيء ، نحو : [٥] ﴿ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾) فـ « ما » نكرةٌ تامّةٌ منصوبةُ المحلّ ، على التّمييزِ للضّمير المستتر في « نعم » المرفوعِ على الفاعليّةِ ، والمخصوصِ بالمدح كلمة « هي » ، أي : فنعم شيئاً هي . [٦]

وقال سيبويه [٧] : إنّ « ما » هنا معرفةٌ تامّةٌ ، والتّقدير: فنعم الشّيْءُ هِيَ، والأصلُ : فنعم الشّيءُ إبْدَاؤُها ؛ « لأنَّ الكلامَ في الإبْدَاءِ [٨] لا في [الصدقات] [٩] ثم حذف المضاف وأنيب عنه المضاف إليه ، فانفصل وارتفع .

---

(١) في الأصل (بجملة أو بمفرد) وما أثبته من (د) .

(٢) البيت من الخفيف ، وهو في ديوانه ص ٥٠ ، وانظر : الكتاب ١٠٩/٢(هارون)، والمقتضب ٤/١، وشرح المفصل ٣٥٢/٤ ، ٣٠/٨، ومغني اللبيب ٢٧٩/٢ ، والأشباه والنظائر ١٨٦/٣ ، وخزانة الأدب ١٠٨/٦، ٩/١٠ ، والدرر اللوامع ٧٧/١ .

(٣) سورة البقرة الآية (٢٦) .

(٤) هذا عجز بيت من مجزوء المديد ، وصدره : « وَحَدِيث الرَّكْبِ يَوْمَ هُنَا »
وهو لإمرئ القيس ، في ديوانه ص ٧٦، وانظر : الدّرّ المصون ٢٢٣/١ ، ومعجم البلدان ٤١٧/٥ . وفي النسختين (بصرة) مكان (قصره) يحريف .

(٥) سورة البقرة الآية (٢٧١) .

(٦) وهو مذهب ابن يعيش والحامي ، انظر : شرح المفصل ١٤٢/٤ ، والفوائد ٣١٣/٢ .

(٧) انظر : الكتاب ٧٣/١ ، ونص قوله : « ونظير جعلهم (ما) وحدها اسماً قوله العرب : إنّي مما أن أصنع ، أي : من الأمر أن أصنع ، فجُعل (ما) وحدها اسماً ، ومثل ذلك : غسلتُه غَسْلاً نعماً ، أي : نعم الغسل » اهـ . وانظر : المقتضب ٢٥٠/٤، ومغني اللبيب ٢٩٦/١ ، والفوائد الضيائية ٣١٤/٢ ، والتصريح على التوضيح ٩٦/٢ .

(٨) في (د) (في الابتداء) ، وهو تحريف .

(٩) غير واضح في الأصل ، وفي (د) (الصفات) ، ولعل الصواب ما أثبتت .

[« مَنْ » وأنواعها]

(ومَنْ) بفتح الميم (هو كـ « ما ») أي : مثل « ما » فتكون موصولة، نحو قوله تعالى :[١] ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ ﴾ ، واستفهاميةً نحو :﴿ مَنْ بَعَثَنَا مِنْ مَرْقَدِنَا ﴾[٢] وشرطيةً نحو :[٣] ﴿ مَنْ يَعْمَلْ سُوءاً يُجْزَ بِهِ ﴾ وموصوفة نحو : مررتُ بِمَنْ معجبٍ لك ، أي : بإنسان معجبٍ لك ، (إلاّ في الأخيرين) وهما : الصفة والتمام، فإنّها لاتكون صفة ، ولا تامة ؛ وإنّما نقصت عن « ما » ؛ لأنّ « مَنْ » لمن يعقل كما يأتي بيانه ، والعقل صفة زائدة على الذات فيلزم أن تكون موصوفة أو موصولة ، إذ لو وقعت غير موصولة لساوت * الشّيء *[٤] المطلق المجرد عن الصفة ، وهو مدلول « ما » وذلك يبطل معناها الذي وضعت له .

(وتَخْتَصُّ « مَنْ » العَالِمَ)[٥] بكسر اللاّم نحو :[٦] ﴿ وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ ﴾ ولاتقع على غيره إلاّ تغليباً كقوله تعالى :[٧] ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَّاءٍ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِي * عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُم مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ ﴾ فإنّه تعالى قال : « وَمِنْهُم » والضّمير راجع إلى « كُلِّ دَابَّةٍ » فَغَلَّبَ [العلماء] في الضّمير ثم بَنَى على هذا*[٨] .

* فأوقع على غير من يعلم [و« ما» غالباً] [٩] أي : لغير العَالِم في الغالب*[١٠] نحو :[١١] ﴿ مَاعِنْدَكُم يَنْفَدُ ﴾ ، ولاتقع على العَالِم إلاّ قليلاً نحو : سُبْحَانَ مَا سَخَّرَكُنَّ [لنا]، وسُبْحَانَ مَا سَبَّحَ الرَّعْدَ بِحَمْدِهِ [١٢].

---

(١) سورة البقرة الآية (٨) .
(٢) سورة يس الآية (٥٢) ..
(٣) سورة النساء الآية (١٢٣) .
(٤) مابين النجتين ساقط من الأصل .
(٥) انظر : شرح الأشموني ١/١٧٣ فمابعدها .
(٦) سورة الرعد الآية (٤٣) .
(٧) سورة النور الآية (٤٥) .
(٨) مابين النجمتين ساقط من (د) .
(٩) مابين معقوفين ساقط من الأصل ، ومطموس في (د) والصواب ما أثبته .
(١٠) مابين النجمتين ساقط من الأصل .
(١١) سورة النحل الآية (٩٦) .
(١٢) النص مستفاد من شرح الكافية للرضي ٣/٥٥ فمابعدها .

(**ويقعان**) أي : « مَنْ » ، و « مـا » بلَفظٍ وَاحـدٍ (**على الواحد**) والمثنى والمجموع المذكر ، وكذا [إن][١] كان (**مؤنثاً**) تقول في « مَنْ » يعجبني مَنْ جاء ك، ومن جاء تك ، ومَنْ جاءاك ،[٢] و مَنْ جاء تاك ، ومَنْ جاء وك ، ومَنْ جئنك .

وتقول في « ما » لمن قال : اشْتَرَيْتُ حِمَاراً أو أَتَاناً ، أو * حِمَارَيْن *[٣] أَوْ أَتَانَيْن ، أو حُمُراً ، أو أتناً : أعجبني ما اشتريته ، وما اشتريتها ، وما اشتريتهما ، وما اشتريتهم، وما اشتريتهن .

(**لفظهما**) أي : لفظ[٤] « مَنْ » و « ما » (**مفردٌ مذكّرٌ**)، فإن عني بهما غير ذلك[٥] فمراعاة اللفظ فيما اتّصل بهما أو بما أشبههما أَوْلى ، مالم يعضد المعنى سابق، فتختار مراعاته ، أو يلزم بمراعاة اللفظ لبسٌ ، أو قبحٌ ، [فيجب][٦] مراعاة المعنى مطلقاً خلافاً لأبي بكر بن السّراج[٧] في نحو : من هي محسنة أُمُّك ، فإنْ حُذِفَ لفظ « هي » سَهُلَ التذكير .[٨] (**وعليه**) أي : على اللّفظ (**يحمل غالباً**) أى : يحمل المعني في الغالب كقوله / تعالى :[٩]﴿ وَمِنْهُمْ مَّن يُؤْمِنُ بِهِ ﴾[١٠] وقوله تعالى :[١١] ﴿ وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ ، وقوله تعالى :[١٢] ﴿ وَمِنْهُم مَّنْ يَقُولُ ائذَن لِي ﴾ . ٢٠٥/أ

وقد يحمل اللفظ بعد مراعاة المعنى كقوله تعالى :[١٣]﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الحَدِيثِ ﴾ (**ولايقع موصولهما**) أي : موصول « مَنْ » ، و « مـا » (**موصوفاً**)، فلايقال : مررت بِمَنْ أو مَا أكرمته الظريفُ ، على أنّ « الظريفَ » صلة لـ « مَنْ » أو لـ « ما » ؛ لأنّ وضعَهما وضعُ الحروف ، فلايجوز أن يوصفا .

---

(١) مابين معقوفين مطموس في النسختين ، والصواب ما أثبته .
(٢) في الأصل (جاء ك) والصواب ما أثبته من (د) .
(٣) مابين النجمتين ساقط من (د) .
(٤) في (د) (لفظه) .
(٥) في الأصل (غيرك) والصواب ما أثبته من (د) .
(٦) زيادة تقتضيها السياق .
(٧) انظر : الأصول ٣٤٢/٢ فما بعدها ، و شرح التسهيل ٢١٢/١ .
(٨) في الأصل (التذكر) بدون الياء ، و المثبت من (د) .
(٩) في (د) (كقوله) .
(١٠) سورة يونس الآية (٤٠) .
(١١) سورة الأحزاب الآية (٣١) . وقد ورد في النسختين (تقنت) خطأ .
(١٢) سورة التوبة الآية (٤٩) .
(١٣) سورة لقمان الآية (٦) .

[« أيّ » وأنواعها]

(وأيٌّ) بفتح الهمزة وتشديد الياء للمذكر (وأيَّةٌ) للمؤنث ، (وهما) أي : « أيّ » و« أيّة » (كـ : « من ») في أوجهها الأربعة ، وهي : كونها موصولة ، واستفهامية ، وشرطية ، وموصوفة ، وتجيء بعيد ذلك أمثلتهما في كَلامه ، (إلاّ في الصفة) ، فإنّ « مَنْ » لايوصف بها ، وهذه العبارة أحسن من عبارة ابن الحاجب حيث قال : « وأيٌّ ، وأيَّةٌ كـ : مَنْ »،[1] ولم يَسْتَثْنَ الصّفة .

(وقيل : هي) أي : « مَنْ » (مِنَ الاستفهاميّة)[2]، ولا يخفى وجه ضعف هذا القول ، والمشهور ومذهب الجمهور ماتقدّم (كـ : اضرب أيَّهم لَقِيتَ) مثال لـ « أيٍّ » الموصولة ، أي : اضرب الذي لقيت ، وخالف في موصوليتها ثعلب[3] محتجاً بأنّه لم يسمع : أيّهم هو فاضل جاء ني ، بتقدير الذي هو فاضل جاء ني ،[4] وهو محجوج بقوله :

[١٠١] فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُم أَفْضَلُ [5]

(وأيُّهم أخوك) مثال لـ : « أيٍّ » الاستفهامية (ونحو :[6] ﴿ أَيًّامَّا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾ مثال لـ « أيٍّ » الشّرطية ، (وأيّها الرجل) مثال لـ « أيٍّ » الموصوفة المعرفة (ومررت برجل أيٍّ رجلٍ) مثال لـ: « أي » الموصوفة النّكرة ، أي : برجلٍ كاملٍ في الرجولية .

(وتعرب) « أيٌّ » وحدها لايشاركها في الإعراب غيرها من الموصولات إلاّ في اختلافٍ في « اللذان » ، ونو الطائية ، وإنّما أعربت ؛لأنّه التزم فيها ظاهراً، وحقيقة

---

(١) انظر : الكافية ص ١٥٥ ، و شرحها للرضي ٥٩/٣ .

(٢) والقائل بذلك : نور الدين الجامي ونص قوله : « ومَنْ كذلك ، أي : تكون موصولة ، نحو : أكرمتَ مَنْ جاء ك ، واستفهاميّة نحو : مَنْ غلامَك ؟ ، ومَنْ ضربت ؟ » . انظر : الفوائد الضيائية ١٠٧/٢

(٣) واسمه : أبو العباس ، أحمد بن يحيى بن سيار الشيباني النحوي ، إمام الكوفيين ، المعروف بثعلب توفي سنة ٢٩١هـ . ترجمته في : انباه الرواة ١٣٨/١، ونزهة الألباء ص ١٧٣، والأعلام ٢٥٢/١.

(٤) نقله الشيخ خالد الأزهري في التّصريح ١٣٥/١ ، والسيوطيّ في الهمع ٢٩٢/١.

(٥) هذا عجز بيتٍ من المتقارب وصدره :

إذَا مَا لَقِيتَ بَنِي مَالِكٍ

قال البغدادي : « والبيت لم يبلغني قائله ، وقال ابن الأنباري : وحكاه أبو عمرو الشيباني - بضم (أيّهم) - عن عسّان ، وهو أحد من أُخذ عنه اللغة من العرب انتهى . فعسّان قائل البيت ، وزعم ابن هشام أنّه لرجل من غسّان ، والله أعلم » انظر الخزانة ٦١/٦ ، وقيل في التصريح ١٣٥/١ : إنه غسّان ابن وعلة ، وانظر : الإنصاف٧٠٩/٢، ٧١٥ ، وشرح التسهيل ٢٠٨/١ ، والهمع ٢٩١/١ .

(٦) سورة الاسراء الآية (١١٠) . وقد ورد الآية في النسختين (أيما) وهو تحريف .

الإضافة إلى المفرد التي هي من خواص الاسم المتمكّن ، فلايرد « إذا ، وإذ ، وحيث » ، (إلاّ بحذف صدر حشوه نحو) ، قوله تعالى :[١] ﴿ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ ﴾ أي : أيّهم * هو *[٢] أقرب ، وحينئذ يجب عند البصريين بناء « أيّ »[٣] على الضّم[٤] ؛ لأنّ الشّيء إذا فارق أخواته لعارضٍ ، فهو شديد النزوع إليها ، ولما حذف الصّدر منها صار كأنّه متضمن له يحتاج إليه ، فيبنى على الضّم كما بني : ﴿ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ ﴾[٥] عليه ، جبراً لما نقص بأقوى الحركات .

[« نو » الطائية ، وأنواع « نو »]

(وذو) حال كونها (طائيَّة) أي : منسوبة إلى طيء ، وإنّما نسبها إلى طيء؛ لأنّهُمُ هم الذين يستعملونها موصولة ، أو مَنْ تشبّه بهم مِنَ المولدين[٦] فاسْتَعْمَلَها ، كأبي نواس،[٧] وحبيب بن أوس ،[٨] والحسن بن وهب [٩] وغيرهم ، ومن كلامهم : جاء ذو قام[١٠] ومن كلامهم أيضاً : لا وذو في السّماء عَرْشُه ،[١١] وقال الشاعر :

---

(١) سورة الاسراء الآية (٥٧) .

(٢) مابين النجمتين ساقط من الأصل .

(٣) في الأصل (بناء على أي) خطأ من الناسخ .

(٤) انظر : الانصاف مسألة (١٠٢) ٢/٧٠٩ .

(٥) سورة الروم الآية (٤) .

(٦) انظر : شرح شذور الذهب ص ٤٠ ، وبحث الدكتور عبدالله بن علي الحسيني « ذو الطائيّة بين البناء والإعراب ص ٧٣ فمابعدها ، بحوث كلية اللغة العربية ، جامعة أم القرى العدد الرابع ١٤٠٧ ، ١٤٠٩هـ

(٧) وهو : الحسن بن هانيء الحكمي بالولاء شاعر العراق في عصره ، توفي سنة ١٩٨هـ ، ترجمته في الأعلام ٢/٢٢٥، وهو من المولدين الذين لايحتج بشعرهم ، وقد استعمل « ذو » بمعنى « الذي » في قوله :

حُبُّ المدامة نو سمعت به ... لم يُبْقِ فيَّ لغيرها فضلا

انظر : والعقد الفريد ٢/٢٨١ ، والكامل ٢/١٣٧ .

(٨) وهو : أبو تمّام ، حبيب بن أوس بن الحارث الطائي ، الشاعر الأديب أحد أمراء البيان توفي سنة ٢٣١هـ ، ترجمته في وفيات الأعيان ١/١٢١ ، والأعلام ٢/١٦٥ ، والخزانة ١/١/١٧٢ ، ٤٦٤ .

وقد استعمل « نو » بمعنى « الذي » في قوله :

كُفِّي وغَاك فإنني لك قَالِي ... ليست هوادي عَزْمَتي بقَوَالي

أنا ذو عَرَفْتِ فإن عَرَتْك جهالةٌ ... فأنا المقيمُ قيَامَةَ العُذّال

انظر : ديوانه ٣/٧٦ ، و رغبة الأمل ٧/١٤٥ ، والكامل ٢/١٣٧ وبحوث كلية اللغة العربية العدد٤ ، ص٨٠، ١٤٠٧هـ - ١٤٠٩هـ جامعة أم القرى .

(٩) هو : الحسن بن وهب بن سعيد بن عمرو بن حصين الحارثي ، كان معاصراً لأبي تمّام وهو أخو سليمان وزير المعتز والمهتدي توفي نحو ٢٥٠هـ ترجمته في سمط الآلي لأبي عبيد البكري ص٥٠٦ ، والأعلام ٢/٢٢٦ ، وهو أيضاً من المولدين الذين لايحتج بشعرهم ، وقد استعمل « نو » بمعنى « الذي » في قوله :

عللاني بذكرها عللاني ... واسقياني أولا فمن تسقيان

أنا نو لم يهون على النـ ... ـدمان إنْ عَزَّ جانب الندمان

انظر : رغبة الأمل ٧/١٤٥ ، والكامل ٢/١٣٧ ، وبحوث كلية اللغة العربية العدد٤ ، ص٨٠ ، ١٤٠٧ ، ١٤٠٩هـ جامعة أم القرى .

(١٠) أي : الذي قام ، وكذا : رأيت ذو قام ، ومررت بذو قام .

(١١) انظر : شرح شذور الذهب ص ٤٠ ، والمصادر السابقة .

[١٠٢] فَإِنَّ ٱلْمَاءَ مَاءُ أَبِي وَجَدِّي وَبِئْرِي ذُو حَفَرْتُ وَذُو طَوَيْتُ [١]

والأفصح في « ذو » أن يستوى فيها المذكر والمؤنّث والمفرد والمثنى والجمع ، **(وقد تتصرف كـ : هذا ذو ، وهاتان ذواتا ، وهؤلاء ذوات ، تعرب)** وهي[٢] مبنيةٌ على لغةِ أكثر الطائيين ، وبعضهم يعربها ، فقال : جاء ذو قام ، ورأيت ذا قام ، ومررت بذي قام ، تشبيها لها بذي / بمعنى صاحب ؛ [٣] لمشابهتها لها في اللفظ ، قال شاعرهم : ٢٠٦/أ

[١٠٣] فَإِمّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَقِيتُهُمْ فَحَسْبِيَ مِنْ ذي عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا [٤]

[« ذا » وأنواعها]

(وذا) حال كونها واقعة **(بعد ما استفهامية)** كقوله تعالى [٥] : ﴿ مَاذَآ أَنْزَلَ رَبُّكُمْ ﴾ ولا نعلم خلافاً في جواز ذلك بعد « ما » الاستفهامية بخلاف « من » الاستفهاميّة ويأتي * بيانه * [٦] بعيد ذلك .

(وفي) قولهم : **(ماذا صنعت ، وجهان)**[٧] أحدهما : **(رفع جوابه موصولاً)** ومعناه : ما الذي ، على أن يكون ذا بمعنى الذي ، فيكون التّقدير : أيّ الشّيء الذي صنعت ، أي : صنعته ، فـ « ما » مبتدأ ، و« الذي » خبره ، فمَوْضِعِ « ما » رفعٌ ، وجوابه مرفوع ؛ ليطابقَ[٨] الجوابُ السّؤالَ .

(و) الثّاني : **(نصبه استفهاماً)** ومعناه [٩] : أيَّ شيء صنعت ، على أن يكون ماذا بمنزلة كلمةٍ واحدةٍ ، منصوبة المحل على أنّها مفعول « صنعت » ، ولا ضمير في صنعت ، فالجملة على هذا ، جملة فعليّة قدم منصوبها ؛ لتضمنه معنى الاستفهام فالنّصب على هذا هنا أَوْلَى لمطابقة الجوابِ السؤالَ ، كما تقول : ما أكلت ، فتقول في الجواب : خبزاً ، أي : * أكلت *[٦] خبزاً .

---

(١) البيت من الوافر وهو لسنان بن الفحل الطائي في الانصاف ٣٨٤/١ ، وانظر : شرح المفصل ١٤٧/٣، ٤٥/٨ ، والمقاصد النحوية ٤٣٦/١ ، وشرح التصريح ١٣٧/١، والهمع ٢٨٩/١ ، والخزانة ٣٤/٦ ، ٣٩ ، والدرر اللوامع ٢٦٧/١ .

(٢) في (د) (وهذه) .

(٣) وهي التي تعرب إعراب الأسماء الستة كما جاء في الأمثلة السابقة .

(٤) في (د) (ماكفاني) ، والبيت من الطويل ، وهو لمنظور بن سحيم الفقعسي في معجم الشعراء ص٣٧٥ ، والدرر ١٦٨/١، وانظر : شرح المفصل ١٤٨/٣، وشرح عمدة الحافظ ص ١٢٢ ، وأوضح المسالك ٢٤/١، ومغني اللبيب ٤١٠/٢ ، وشرح الأشموني ١٩٥/١، والتصريح ٦٣/١ ، ١٣٧، وهمع الهوامع ٢٨٩/١ .

(٥) سورة النحل الآية (٢٤) وفي غيرها .

(٦) مابين النجمتين ساقط من (د) .

(٧) انظر : الكافية ص ١٥٥ ، وشرح الكافية للرضى ٦٤/٣ .

(٨) في (د) (لطابق) .

(٩) بعد كلمة (معناه) تكرر العبارة المذكورة في الوجه الأول .

(وجاء) « ذ ا » اسماً موصولاً (بعد « مَنْ ») الاستفهاميّة (كقوله)، وهو أميّة بن أبي الصَّلت :

[١٠٤] أَلاَ إِنَّ قَلْبِي لَدَى الظَّاعِنِينَا (حَزِينٌ ، فَمَنْ ذَا يُعَزِّى الحَزِينَا)[١]

فـ « مَنْ » استفهاميّةٌ ، و « ذا » موصولةٌ ؛ لأنَّه تقدَّمَها « مَنْ » الاستفهاميّة ، ومِنَ النَّحويين مَنْ لايجيز ذلك ،[٢] والأصحُّ جوازُه .

* * *

(١) البيت من المتقارب ، وهو في ديوانه ص ٦٣ ، ولأميّة بن أبي عائذ الهذلي في : شرح التسهيل ١٩٩/١ ، وانظر : أوضح المسالك ١٦١/١ ، والمقاصد النّحوية ٤٤١/١ ، والتصريح على التوضيح ١٣٩/١، وخزانة الأدب ٤٣٦/٢ ،

(٢) وهو مذهب الكوفيين انظر : التصريح على التوضيح ١٣٩/١

* * *

[أسماء الأفعال]

(أَسماءُ الأفعال ، وهو :[١] ما) ، أي : اِسْمٌ (بمعنى أمر) وهو كثير في أسماء الأفعال ، (أو) بمعنى (ماض) وهو قَلِيلٌ ، فالأول : وهو ما بمعنى أمر (كـ : رُوَيْدَ زَيْداً) وبني على حركة؛لالتقاء الساكنين ، وهما الياء والدَّال ، [وكانت][٢] الحركةُ الفتحةَ ؛ لثقل الضَّمة والكسرة بعد الياء؛فبني على * الفتح *[٣] كـ « أَيْنَ » ، وَ« كَيْفَ » .

(و) الثَّاني : وهو * ما *[٣] بمعنى مَاضٍ (هَيْهَاتُ ذاك) بمعنى بَعُدَ ذاك قال الشاعر :

[١٠٥] فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ العَقِيقُ وَمَنْ بِهِ وَهَيْهَاتَ خِلٌّ بِالعَقِيقِ نُوَاصِلُهْ[٤]

وفي هيهاتَ سِتٌّ وثلاثون لغةً حكاها الصاغاني[٥] : هيهات وأيهات ، [وهيهان وأيهان ، وهيهاه وأيهاه][٦] ، كُلُّ وَاحدةٍ من هذه الستِّ مضمومةُ الآخرِ ، ومفتوحتُهُ ، ومكسورتُهُ ، وكُلُّ وَاحدةٍ منها منونةٌ وغير مُنَوَّنةٍ ، فتلك سِتٌّ[٧] وثلاثون[٨] .

---

(١) انظر : الكافية ص ١٥٦ ، وشرح الكافية للرضي ٨٣/٣ ، والفوائد الضيائية ١١١/٢ .

(٢) في النسختين (وكان) والأنسب ما ذكرت .

(٣) مابين النجمتين ساقط من (د) .

(٤) البيت من الطويل وهو لجرير في ديوانه ص ٤٧٩ ، وانظر : الخصائص ٤٢/٣ ، وشرح المفصل ٣٥/٤ ، والمقاصد النحوية ٣١١/٤،٧/٣ ، و التصريح على التوضيح ٣١٨/١ ، وهمع الهوامع ١٤٣/٥ . والعقيق : وَادٍ بالمدينة . انظر : معجم البلدان ١٣٩/٤ .

(٥) وهو : الحسن بن محمد بن الحسن بن حيدر بن علي العدوي العمري الصاغاني حامل لواء اللغة في زمانه توفي سنة ٦٥٠هـ . ترجمته في : بغية الوعاة ٥١٩/١ . وقد حكى في « هيهات » (٣٦) لغة في كتابه : التكملة والذيل والصلة على الصحاح ٣٦١/٦ ، و انظر : شرح ألفية ابن معط للرعيني (رسالة دكتوراه مقدمة من الأخ عبدالله عمر حاج إبراهيم بجامعة أم القرى) ٥٠٦/٢ ، والتصريح على التوضيح ١٩٦/٢ .

(٦) في النسختين (وهيهات وأيهات ، وهايهات) والتصويب من بقية المصادر .

(٧) في الأصل (ستة) وما أثبته من (د) .

(٨) انظر : شرح المفصل ٦٥/٤ ، ٦٨ ، شرح التسهيل ١٠٦/٢ ، و شرح الكافية للرضي ١٠٢/٣ .

ولعلماء العربية في أسماء الأفعال أربعة مذاهب :[١]

الأول : أنّها أسماء لألفاظ الأفعال ، وهو مذهب جمهور البصريين .

والثّاني : أنّها أسماء لمعاني الأفعال من الأحداث والأزمنة ، وهو مذهب صاحب البسيط وجماعة .[٢]

والثّالث : أنّها أسماء للمصادر النائبة عن الأفعال ، وهو مذهب طَائفةٍ من البصريين

والرّابع : أنّها أفعالٌ حقيقةٌ ،[٣] وهو مذهب الكوفيين .

وعلى القول بأنّها أسماء لألفاظ الأفعال حقيقة مَوْضِعِهَا / رَفعٌ بالابتداء [٤] وأغني مرفوعها عن الخبر، وهو مذهب بَعضِ النّحويين ، وعلى القول بأنّها * أسماء * [٥] للمصادر النّائبة عن الأفعال ، مَوضعُها نصب بأفعالها النّائبة عنها ؛ لوقوعها موقع ماهو في موضع نصب،وهو قول أبي عثمان المازني [٦] وجماعة ، والصّحيح أنّ كلاً منها اسم لفعل ، وأنّه لاموضع لها من الإعراب . ٢٠٧/أ

(وفَعَالِ) ، أي : مايصاغ على وزن فَعَالِ (من) كلِّ فعلٍ (ثلاثيٍّ) مجرّدٍ متصرّفٍ تامٍّ (بمعنى الأمر) في ذلك الفعلِ (قياساً) وهذا مذهب سيبويه [٧]، فإنّه قال : هو مطّردٌ في الثّلاثِيِّ ، وإنّما كان مطّرداً في الثّلاثي فقط ؛ [لكثرة الثّلاثي][٨] في كلامهم دون الرّباعي، وزعم المبرد[٩] أنّه سَماعيٌّ لا قِياسيٌّ ، وليس بِشَيءٍ (كـ: نَزَالِ) مثال لفَعَالِ * بمعنى الأمر * [١٠] وهذه الكلمة تقولها العرب إذا اشتدّ الحربُ ، وَ التحم القَتالُ ، وتلاقت الفرسان ، وضاق مجال[١١] الْحَرْبِ عن القتال ركباناً، فينزلون عن خَيْلِهِمْ ويقتتلون ، فربَّما اعتنق الرَّجلُ صاحبَه فسقطا جميعاً ، وفي هذه الحالة [يتداعون][١٢] : نَزَالِ نَزَالِ ، أي : انزِلُوا،[١٣] قال الشّاعر :

---

(١) انظر : الارتشاف ١٩٧/٣ فمابعدها ، والتصريح /١٩٥ ، والهمع ١١٩/٥ .
(٢) قال عنه الشيخ خالد الأزهري : « وبه أخذ صاحب البسيط ، ونسبه إلى ظاهر قول سيبويه والجماعة » انظر : التصريح ١٩٥/٢ بِتَصَرُّفٍ .
(٣) أي : مرادفةٌ لما تفسّر به .
(٤) في (د) (أو أغنى) .
(٥) مابين النجمتين ساقط من الأصل .
(٦) نقله عنه خالد الأزهر في التصريح على التوضيح ١٩٥/٢ .
(٧) انظر : الكتاب ٢٨٠/٣(هارون) .
(٨) في النسختين (لكثرته في الثلاثة) ، والصواب ماأثبته .
(٩) انظر : المقتضب ٤٩/٣ .
(١٠) مابين النجمتين ساقط من (د) .
(١١) في (د) (محال) .
(١٢) في الأصل (يداعون) وفي (د) (تداعون) ، والصواب ماأثبته .
(١٣) انظر : لسان العرب (نزل) ٦٥٧/١١ .

[١٠٦] وَلأَنْتَ أَشْجَعُ مِنْ أُسَامَةَ إِذْ دُعِيَتْ نَزَالِ وَلُجَّ فِي الذُّعْرِ [١]

وقال الآخر :

[١٠٧] فَدَعَوْا نَزَالِ وَكُنْتُ أَوَّلَ نَازِلٍ وَعَلاَمَ أَرْكُبُهُ إِذَا لَمْ أَنْزِلِ [٢]

(**وتَرَاكِ**) مثال لـ « فَعَالِ » بمعنى الأمر أيضاً ؛ لأنّه بمعنى اترك ، ومثله : دَرَاكِ ، وقَعَادِ ، وكَتَابِ ، وذَهَابِ ، وهو كثير ؛ لأنّ أكثرَ استعمال الأفعال[٣] بمعناه ، ولم يذكر معنى المضارع ؛ لأنّه معرب ، وأسماء الأفعال عنده مبنيّةٌ .

(**كذا**) « فَعَالِ » حال كونه (**مصدراً معرفةً مؤنثاً كـ : فَجَارِ**) للفَجرَةِ ، و « يَسَارِ » لليَسْرَةِ قال الشاعر :

[١٠٨] إِنَا اقْتَسَمْنَا خُطَّتَيْنَا بَيْنَنَا فَحَمَلْتُ بَرَّةَ [٤] وَاحْتَمَلْتَ فَجَارِ [٥]

وقال آخر :

[١٠٩] فَقُلْتُ اصْبِرِي حَتّى يَسَارِ لَعَلَّنَا [نَحُجُّ][٦] مَعاً قَالَتْ : أَعَاماً وَقَابِلَه [٧]

(**و**) كذا حال كونه (**صِفَةً لمؤنث كـ : فَسَاقِ**) و « خَبَاثِ » بمعنى فاسقة وخبيثة ، ويُبنى كلُّ وَاحدٍ من القسمين الأخيرين (**لشبهه للأول**) أي : لِفَعَالِ بمعنى (**عَدْلاً وزِنَةً**) .

أما عدلاً ، فلما ذهب إليه النُّحاةُ : [من][٨] أنّ « فَعَالِ » بمعنى * الأمر *[٩] معدول عن أمر الفعل للمبالغة ،[١٠] وهذه الصِّيغة للمبالغة في « فَعَالِ » بمعنى الأمر،

---

(١) البيت من الطويل ، وهو لزهير بن ابي سلمى في ديوانه ص ٨٩ شرح ثعلب . ولصدره رواية أخرى عليها الديوان وهو : « ولنعم حشوُ الدِّرع أنت إذا »
وانظر : الكتاب ٣/٣٧٠ (هارون) ، والإنصاف ٢/٥٣٥ ، وشرح المفصل ٤/٢٦ ، ٤ /٥٠ ، والهمع ٥/١١٩ ، والخزانة ٦/٣١٧ فما بعدها ،

(٢) البيت الكامل ، وهو لابن مقروم الضبي في : الحيوان ٦/٤٢٧ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص٦٢، والخزانة ٥/٤٩ ، ٦/٣١٧ ، وبلانسبة في الإنصاف ٢/٥٣٦ ، وشرح المفصل ٤/٢٧ .

(٣) في (د) (الأمر) .

(٤) في (د) (مرة) .

(٥) البيت من الكامل وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ص٥٥ ، وانظر : الكتاب ٣/٢٧٤، وشرح المفصل ٤/٥٣ ، وشرح عمدة الحافظ ص١٤١، والمقاصد النّحوية ١/٤٠٥ و التصريح ١/١٢٥، والخزانة ٦/٣٢٧ فما بعدها .

(٦) في الأصل (أحج) ، وفي (د) ٨ (أنجح) ولعل الصواب ماأثبته .

(٧) البيت من الطويل ، وهو لحميد بن ثور في ديوانه ص ١١٧ ، انظر : الكتاب٣/٢٧٤ ، وشرح المفصل ٤/٥٥ ، والتصريح ١/١٢٥ ، والدرر ١/٩٦ ، والخزانة ٦/٣٣٨ .

(٨) زيادة للتوضيح .

(٩) مابين النجمتين ساقط من (د) .

(١٠) انظر : شرح المفصل ٤/٥٧ .

فإنّ نحو : « حَمَادِ » و« لَكَاعِ » أبلغ من « الحَمْدِ » و لكَعَاء ، كما أنّ « نَزَالِ » أبلغ من « انزل » ؛ لأنّه بمعنى انزل ثلاث مرات .

وأمّا زِنَةً ؛ فلأنّ كلّ واحدٍ منهما[١] على وَزْنِه ، (و) فَعَالِ حال كونه (**عَلَماً لعين مؤنثة**)[٢]، واحترز بقوله : « عَلَماً » عن الصِّفة نحو : ياقَسَاق ، وياخَبَاث ، وبقوله : « لعين مؤنثة » عن نحو : « فَجَارِ » ، و« يَسَارِ » ، فإنّهما وإن كانا علمين لكنهما لغير عين مؤنثة ، (و) كذا فَعَالِ (**لو**) كان (**اسماً لمذكّر كـ : قَطَامِ**) علماً لمؤنّث، (**وغَلَابِ**) كذلك (**حِجَازِياً**) أي : منسوباً إلى الحِجَازِيِّين ؛ لأنّ العَلَمَ الشَّخصيَّ عندَهُمْ مَبنيٌّ ، إجراءً له مُجْرَى العَلَمِ الجنسي كـ « فَجَارِ » ، وعلّة بنائه مشابهة « فَعَالِ » بمعنى الأمر عَدْلاً وزِنَةً ، (**وتميم تعربه**) ، أي : تعرب العَلَمَ العين مؤنثة ، فإنّه عندهم غير منصرف ؛ لِعَدَمِ مشابهته الَّذي بمعنى الأمر ، إذ لايتصور المبالغة في العَلَمِ الشَّخصيِّ (**إلاّ**) إذا كان العَلَمُ لعين[٣] مؤنثة / (**رَائِياً**) أي : مختوماً بِرَاءٍ (**كـ : حَضَارِ**) عَلَماً لِكَوْكَبٍ[٤] يطلع قبل طلوعُ سُهَيلٍ ، فيظن من رآه أنّه سُهَيلٌ ؛ لأنّه يطلع في مَجْرَى سُهَيلٍ ، فإنّه يبني عند أكثرهم ، وقد عرفت ذلك في بحث غير المنصرف[٥] (**إلاّ بعضهم**) أي : بعض تميم ، فإنّه يعربه إعراب ما لاينصرف مطلقاً (**كقوله**) وهو الأعشى : ٢٠٨/أ

[١١٠] (**وَمَرّ دَهْرٌ عَلَى وَبَارِ**)[٦]

مبنيّ على الكسر وهو اسم لقبيلة .[٧]

* * *

(١) في (د) (منها) .
(٢) انظر : الفوائد الضيائية ١١٤/٢ .
(٣) في الأصل (لغير) ومأأثبته من (د) وانظر : المصدر السابق ١١٥/٢ .
(٤) انظر : شرح المفصل ٦٥/٤ ، واللسان (حضر) ٢٠٠/٤ .
(٥) انظر : باب غير المنصرف ص ٣٢ (مخطوط) .
(٦) هذا صدر بَيتٍ من مخلع البسيط انظر : ديوانه ص ٣٣١. وهو بتمامه :
وَمَرّ دَهْرٌ عَلَى وَبَارِ فَهَلَكَتْ جَهْرَةً وَبَارُ
وينظر : الكتاب ٢٧٩/٣ ، والمقتضب ٥٠/٣ ، ٣٧٦ ، وشرح المفصل ٦٤/٤ ، وشذور الذهب ص ٩٧ ، والتصريح على التوضيح ٢٢٥/٢ .
(٧) انظر : جمهرة أنساب العرب ص ٤٦٢ . واللباب في تهذيب الأنساب لابن الأثير الجزري ٣٥٢/٣ .

* * *

[الأصوات]

(**الأصوات** :)[١] وسميت أصواتاً ، وإن كان غيرها من أقسام الكلمات أيضاً من جنس الأصوات ، لكونّها في الأصل أصواتًا ساذجةً ، لا كلمات دالّةً على معانٍ ، (**وهو ما**) أي : لفظ (**دلَّ بلا وضع**) أي : بغير وضع ، فهي بهذا الاعتبار ليست أسماءً ؛ لعدم الوضع فيها كما عرفت ، وذكرها في باب الأسماء ؛ لإجرائها مجراها[٢] وأَخْذِها [٣] حكمها ، وإنّما ذَكَّرَ الضميرَ بعد قوله : « الأصوات » لما ذكرناه في أسماء الإشارة[٤] (**كـ : نَخّ**) بفتح النُّون وسكون الخاء المعجمة ، ويجوز تشديدها أيضاً لإناخة البعير ، و « أَحْ » بفتح الهمزة وسكون الحاء اسم [للألم] [٥] (**وأَفْ**) بفتح الهمزة وإسكان الفاء لدعاء الفرس ، (**و ثَفْ**) بالثّاء المثلثة والفاء ، اسم في الأصل[٦] لوسخ الأظْفَارِ (**أو حُكِيَ به صوت**) مسموع (**كـ : طَقْ**) بفتح الطاءِ المهملةِ وبالقافِ السّاكنةِ لحكاية وقع الحجارةِ بعضَها على بَعْضٍ ، (**وغَاقْ**) بالغين المعجمة وبالقاف ، لحكاية صَوتِ الغُرابِ قال الشّاعر :

[١١١] أَبْعَدَكُنّ اللّهُ مِنْ نِياقٍ تجزعنَ إِنْ قَالَ الْغُرَابُ :غَاقِ ! [٧]

ويجوز أن يكون حكايةً في الأصل لصوت كقوله :

[١١٢] إِذَا لِمّتِي مِثْلُ جَنَاحِ غَاقْ [٨]

ولاخلاف بين النّحويين أنَّ « غَاقْ » في الأصل حكايةٌ لصوت الْغُرَابِ ، ولكنه أطلقه على الطائر مجازاً ، أوَّلُها[٩] على حذف مضاف ، أي : مثل جناح صاحب غَاقْ ، أي :

---

(١) انظر : المفصل ص ١٩٩ ، والعباب لوحة ٣٨ فمابعدها . وأوضح المسالك ٤/٩٠ فمابعدها .

(٢) كوجود التنوين في بعضها .

(٣) في الأصل (أحدها) ، والصواب ما أثبته من (د) .

(٤) انظر : صفحة ١٩٩ .

(٥) كذا بياض في النسختين ، ولعل الصواب ما أثبته .

(٦) في (د) (في الأصل اسم) .

(٧) البيتان من الرجز ، وهما للقلاخ بن حَزْن في نوادر أبي زيد ص ١٠٥ ، وانظر : شرح المفصل ٤/٨٥ ، ولسان العرب (غوق) ١٠/٢٩٥ .

(٨) البيت من الرجز وهو لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٨٠ وقبله :

وَلَوْ تَرَى ، إذ جُبّتِي مِنْ طَاق

انظر اللسان (غوق) ١٠/٢٩٥ ، والارتشاف ٣/٢١٨ ، والتصريح ٢/٢٠٢ ، والهمع ٥/١٢٩ ، والدرر اللوامع ٥/٣٠٨ ، وفي النسختين : (إذا المنى) مكان : (إذا لمّتي) وهو تحريف .

(٩) في (د) (ولما) وهو تحريف .

صاحب هذا الصوت ، (**أو صوت لعجم**) أي : لحيوانات عُجْمٍ ، لالحكاية (كـ : **بَخْ**) بفتح الباء وسكون الخاء [اسم لعَظُمَ وَفَخُمَ][1] (**و هَجْ**) بفتح الهاء وسكون الجيم لزجر الغنم .

وحكم جميع الأصوات ، البناء ، وذلك لشبهها بالحروف المهملة في كونها ليست عاملة ولا معمولة ؛ لأنّها لم يدخل عليها شيء ، فيعمل فيها ، ولم تدخل على شيء فتعمل فيه ، وإنّما حكمها حكم الأسماء المسرودة قبل التركيب فهي أسوء حالاً من أسماء الأفعال ؛ لأنّ أسماء الأفعال تعمل في الجملة ؛ لرفعها الضمير، وأصل بنائها على السّكون فما جاء كذلك فهو أصل بنائه ، وماحرك بالفتح فللتخفيف أو بالكسر ، فعلى أصل التقاء الساكنين .

ونقل بعضهم بِنَاءَ بَعْضِها على الضّمِّ ، وذلك نحو :[طِيخ][2] حكاية للصوت المسموع من الضّاحك ، (**وقد يُعرِبُ**) بَعْضُها؛ لوقوعِهِ موقعَ اسْمٍ متمكِّن ، كذلك اسم الصّوت أعرب بإعرابه (**كقوله** :

[١١٣] **حتى استقامَتْ لهُ الآفَاقُ طائعَةً فما يُقَالُ لَهُ هَيْدَ ولاهَاد**)[3]

فـ « هَيْدَ » بفتح الهاء والدّال بينهما ياء ساكنة ، اسم لزجر الإبل خاصة ،[4] فأُعرب لمّا وقع موقع المتمكن ، و هَادِ - بكسر الدّالِ - لزجر الإبل[5] أيضاً، فهي من المترادف كـ « قَمْحٍ » و « بُرٍّ » و « حِنْطَةٍ » ، و رُبَّما سُمِيَ بعضُ هذه الأصوات باسم ، فبني ذلك الاسم وكان من حقِّهِ الإعراب ، لكن لمّا سدّ هذا الاسم مسدّ الصّوت / بُنِيَ كما بُنِيَ مسماه ، وذلك نحو : « مَضِ » اسم لصوت يخرج من بين الشّفتين يعني غَزَلاً ، وفيه اطماع ، فإذا قلت ذلك الصوت الخارج من بين الشفتين كان غير مُؤَيِسٍ لسائلك ، بل ربّما تطمعه فيما سألك ، واسم ذلك « مَضِ » مبنيًا على الكسرِ ، قال : /٢٠٩

[١١٤] سَأَلْتُ هَلْ وَصْلٌ ؟ فَقَالَتْ : مضِ وَحرَّكَتْ لِي رَأْسَهَا بِالْغَضِ [6]

وفي المثل :[7] « إنّ في مَضٍّ لَطَمَعاً » فبَنَوْهَا في جميع ذلك ، وكان حَقُّهُ الإعرابَ .

* * *

(١) مابين معقوفين بياض في الأصل ، وساقط من (د) ومأأثبته من : شرح المفصل ٧٨/٤ .
(٢) في النسختين (لح) والتصويب من شرح الكافية للرضي ١٢٧/٣ ، والعباب لوحة ٣٨ .
(٣) البيت من البسيط ، وهو لإبراهيم بن هزمة في ديوانه ص١٠٥، وانظر : شرح المفصل ٨٠/٤ ، ولسان العرب (هيد) ٤٤١/٣ ، و الصحاح للجوهري (هيد) ، وتاج العروس (هيد) ، وخزانة الأدب ٣٨٩/٦ .
(٤) انظر : اللسان (هيد) ٤٤٢/٣ .
(٥) في الأصل (الزجر للإبل) سهوٌ .
(٦) البيتان من الرجز ، قائلهما مجهول ، انظر : شرح المفصل ٧٥/٤ ، ولسان العرب (مضض) ٢٣٣/٤ ، وهمع الهوامع ١٣٠/٥ و الدرر اللوامع ٣٠٩/٥ .
(٧) وهذا مثل يضربه الطماع الذي يعلق قلبه بأدنى إشارة . انظر : المستقصى في أمثال العرب للزمخشري ٤١٣/١ ، وفي مجمع الأمثال ٦٩/١ : « إنّ في مض لسيما » ، ويروى : « لمطمعا » بالميم قبل الطاء .

* * *

المركّبات [١]

(**والمركّبَات**) أي : المركّبات من المبنيات ، (**وهو كلمتان**) جُعلا اسماً واحداً بأن يدل على معنى واحد ، فسمي اسماً بهذا الاعتبار مجازاً ، وإلاّ فليس هو باسم حقيقة إذ كلّ اسم كلمة ، ولاشَيْءَ من المركّبات بكَلمةٍ (**بلانِسْبةٍ**) إسنادية أو إضافية بينهما ، فخرج من[٢] حدّ المركّبات المذكور مثل : تأبط شرّاً ، ومثل : غلام زَيْد ، فإنّ الأوّل من باب المحكيّ ، والثّاني من باب المُعْرب ، وكلامنا فيما يكون كلا الجزأين أو أحدهما مبْنِيّاً [٣] بسبب التركيب ، (**فإن كان في**) الجزء (**الثّاني سبب بناء كَتَضَمُّنِ حَرفٍ**) كحرف العطف وغيره ، (**بُنِيَا**) أي : الجزء الأول ؛ لوقوع آخره في وسط الكلمة الّذي[٤] ليس محله * الإعراب *[٥] ، والثّاني لتضمنه الحرفَ (**كخمسةَ عشر**) فإنّ أصله : « خمسةٌ وعشرٌ » ، حذف الواو ، و ركب « خمسة » مع « عشرة » .

(**و**) كذا إذا كان الجزء الثّاني صوت مركّب تركيب مزجي مثل : (**سيبويه**) فإنّه مبني فيه الجزآن أيضاً ، أمّا الجزء الأول فبني على الفتح ؛ لأنّه بمنزلة جزء الكلمة في نحو : خمسة عشر ، وأمّا الجزء الثّاني فبني على الكسر لشبهه بنحو : « غَاقِ » ؛ لأنّه صوت أيضاً ، كما عرفت [٦] ، وبعضُ العَربِ يُعْرِب الثّاني منه إعراب ما لاينصرف؛ لِعَدَمِ تضمنه الحرفَ .

(**و**) كذا (**خَازَبَازَ**) فإنّه من المركّبات المبنيّة أيضاً عند الجمهور، وفيه لغات،[٧] هذه واحدة ، وهي : بناؤهما على الفتح ، إجراءً لهما مُجْرَى « خمسة عشر» .

والثّانية : « خَازبَازِ» بكسرهما إجراء لهما مجرى « حَاثِ بَاثِ » .[٨]

والثّالثة : فتح الأوّل وضمّ الثّاني، إجراءً لهما مُجْرَى بَعَلَبَكُّ .

والرّابعة : كسر الأوّل ، وضمّ الثّاني ، ومعنى « خَازَبَازَ » : عشب وذباب ، وصوت الذباب ، وداء في اللّهازم[٩] وبعض أسماء السِّنَّوْر .[١٠]

---

(١) العنوان من (د) .
(٢) في (د) (عن) .
(٣) في الأصل (منيا) تحريف .
(٤) في الأصل (التي) تحريف .
(٥) مابين النجمتين ساقط من (د) .
(٦) انظر : ص ٢٣١ ، ٢٣٢ .
(٧) انظر : التخمير للخوارزمي ٢٩٧/٢ فمابعدها تحقيق د. عبدالرحمن العثيمين .
(٨) المصدر السابق ٢٩١/٢ ، ٢٩٢ .
(٩) في شرح المفصل ١٢٢/٤ « اللهازم جمع لهزمة واللهزمتان عظمان ناتئان تحت الأذن » ونقل عن أبي سعيد « أنه السِّنّور » ثم قال : « وهو أغربها » . وقال صاحب التخمير ٢٩٨/٢ : « وفي الداء أيضاً بهذه المنزلة ؛ لأنّه يغلب الحيوان ويقهره ، وكأنه يتطاول عليه ، وفي السنور غير خفيّ ؛ لأنه أبداً يتعرض للحيوان ويصيده ، وهذه نهاية التطاول » اهـ .
(١٠) انظر : لسان العرب (خوز) ٣٤٨/٥ .

وعلم مما ذكر أنّ المركّبات : كلّ اسمٍ حاصل بين تركيب كلمتين حقيقة ، أو حكماً بين اسمين كما تقدم بيانه[١] ، أو فعلين نحو : (خَرَجَ ضَرَبَ) أو حرفين نحو : « علي إلى » (وعَنْ ومنْ) أو مختلفين جُعْلِتَا كلمةً ، وليس بينهما نسبة ، لافي الأصل، ولافي الحال ، (وأما اَثناعشر) واثنتاعشرة ، (فمعربُ أوّلهما) وهو الجزء الأول ؛ لشبهه بالمضاف لسقوط النون منه ، فإنّه في الأصل اثنان وعشرة ، * فلما حذف منه الواو *[٣] المؤذنة بالانفصال ؛ لأجل التّركيب وجب حذف النون من اثنان أيضاً ؛ لأنّها تدل على الانفصال أيضاً ، فأشبه المضاف ؛ [لأنّه][٢] حذف حكم من أحكام الإضافة ، فيعطي حكم المضاف ، وهو الإعراب ، ومبني ثانيهما ، وهو الجزء الثّاني ؛ لتضمنه معنى الحرف، فليس مما يبني فيه الجزآن معاً كما تقدم ، (وإلا) أي : وإن لم يتضمن الثّاني الحرف (أُعْرِبَا) أي : الجزآن (مضافاً) الجزء الأول منهما إلى الثّاني كإعراب المضاف والمضاف إليه (ممنوعاً) الجزء الثاني فيه من الصّرف على أن جعل اسم مؤنث (أو مصروفاً قليلاً) / على أن جعل اسم مذكر ، فيقال : معد يكربٍ ، ومعد يكربَ ، في الأحوال الجزئية الثّلاثة . ٢١٠/أ

(وغلب) أي : كثر في استعمالهم (بناء) الجزء (الأول) للتوسط المانع من الإعراب (ومنع) الجزء (الثاني) من الصرف (كـ : معديكربَ) مع إعرابه للتعريف والتّركيب ، (وقوله :

[١١٥] لَقَدْ[٤] أَنْكَرَتْنِي بَعلَبَكٌ وَأَهْلُهَا)[٥]

وإنّما قال : « وَغَلَبَ » ، احترازٌ من بعض اللّغات ؛ فإنّ منهم من يبنى الثّانيَ من الجزئين[٦] كما في : خمسة عشر ، والتّقدير عند هؤلاء بَعْلُ لِبَكَّ ، فحذف اللاّم وبني [الجزء][٧] الثّاني ؛ لتضمنه معنى الحرف .

* وفيه *[٣] وجه ثالث وهو أن تعرب الجزأين، وتضيف الأول إلى الثّاني ، فإن كان الثّاني منصرفاً، وإلاّ فتحه نحو : معديكربَ ، فيمن يجعل « كربَ » مؤنّثاً بفتحة في كل حال ، ويكتب : معدِي كربَ ، إذا أضفته منفصلاً من معدى كربَ ، وإذا ركبت وصلت الكاف بالياء .

* * *

(١) انظر ص ٣٠٠ ، وينظر : الفوائد الضيائية ١١٩/٢ .
(٢) في النسختين (لأن) والتصويب من العباب لوحة ٥٨ .
(٣) مابين النجمتين ساقط من (د) .
(٤) في الأصل (كيف) ومطموس في (د) ومأثبته من الديوان .
(٥) هذا صدر بيتٍ من الطويل ، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص ٦٥، و عجزه :
« ولا بنُ جُرَيْجٍ في قري حمصَ أَنْكَرَا »
ومعجم البلدان ٤٥٤/١ ، وبعلبكّ ، وحمص مدينتَان ، الأول بلبنان والأخرى بسوريا .
(٦) في الأصل (الجرؤين) .
(٧) في النسختين (الحرف) تصحيف .

* * *

الكنَايَاتُ

(والكنَايَاتُ) : جمع كناية ، وهيَ لفظ ليس بصريح في المعنى[١]، وإنّما يقام مقام الصريح ؛ لغرض من الأغراض (إلاّ فلاناً وفلانةً) ، فإنّهما معربان ، فلا مدخل[٢] لهما في المبنيات ، فلهذا استثناهما من الكنايات ، والمراد بالكنايات هنا المبنية غير المضمرة ، وغير المنادى، ثم الكنايات المبنية ضربان ، كناية عن العدد، وكناية عن القصة .

[كم ، وكذا ، وكأين]

(فـ « كم ، وكذا ، وكأين » للعدد) أي : يكني بها عن العدد ، « أمّا " كم " فيكني بها عن العدد المجهول الجنس والمقدار ، وهي في العربية على ضربين، استفهامية بمعنى : أيّ عَددٍ ، ويستعملها مَنْ يسأل عن كمية الشّيء . وخبريّة بمعنى : كثير، ويستعملها مَنْ يريد الافتخار والتكثير، و * يأتي*[٣] بَيَان ذلك * في *[٤] كلامه »[٥].

وهي بسيطة عند الجمهور ، مركّبة عند الكسائي والفراء[٦] من كاف التشبيه ، و « ما » الاستفهاميّة محذوفة الألف ، ثم كثر استعمالها فَسُكِّنَتْ ،[٧] ورُدّ بدخول حرف الجر عليها ، واستعمالها مبتدأ ومفعولة في فصيح الكلام .

وأمّا « كذا » فيكني بها عن العدد المبهم ، سواء كان كثيراً ، أم قليلاً، وهي مركبة من كاف التشبيه ، ومن « ذا » اسم إشارة ،[٨] و« ذا » مجرورة بالكاف الزائدة ، ولاتتعلق بشَيْءٍ ، وقيل :[٩] هي بسيطةٌ .

وأمّا « كأيّن » فكناية عن العدد المبهم أيضاً ، وهي مُركّبةٌ من كاف التّشبيه و « أيٌّ » الاستفهامية ، وحكيت وصارت نحو : « كزيد » لو سُمي به ، فإنّه يُحكى ويُحكم على موضعه بالإعراب ،[١٠] قال بعضهم :[١١] ويحتمل أن تكون بسيطة .

---

(١) قال ابن منظور : « الكناية أن تتكلم بشيء وتريد غيره » . انظر: اللسان (كني) ٢٣٣/١٥ وانظر : شرح الكافية للرضي ١٤٧/٣ .
(٢) لفظ (مدخل) مكرر في الأصل .
(٣) مابين النجمتين ساقط من الأصل .
(٤) مابين النجمتين ساقط من (د) .
(٥) النص منقول من شرح قطر الندى لابن هشام . انظر ص ٣٣٥ فمابعدها .
(٦) انظر : شرح المفصل ١٣٤/٤ ، وشرح الكافية للرضي ١٥٢/٣ ، والارتشاف ٣٧٧/١ ، ومغني اللبيب ١٨٦/١ ، والتصريح على التوضيح ٢٨١/٢٢ .
(٧) أي : ميمها للتخفيف ؛ لثقل الكلمة بالتركيب .
(٨) انظر : الفوائد الضيائية ١٢٣/٢ .
(٩) انظر : المصادر السابقة .
(١٠) انظر : شرح التسهيل ٤٢٢/٢ .
(١١) انظر : ارتشاف الضرب ٣٨٥/١ .

(وكَيْتَ ، وذَيْتَ)[1] بالحركات الثّلاث في ثانيهما (**للقصة**) أي : الكناية عن القصة ، والجملة ، ولاتستعمل « كَيْتَ » إلاّ مكرراً نحو : قال فلان : كيت وكيت ، كما أنّ « ذَيْتَ » لاتستعمل إلاّ كذلك ، نحو : كان من الأمرِ ذيت ذيت ، وإنّما بنيا ؛ لأنّ كُلّ واحدٍ منهما كلمةٌ واقعةٌ مع الجملة الّتي هي من حيث هي لاتستحق إعراباً ولابناء ؛ لأنّهما من خواص المفردات ، فلما وقع المفرد موقعهما ولم يَجُزْ خُلُوِهِ عنهما ، رُجِّحَ البناءُ الّذي هو الأصل في الكلمات قبل التّركيب .

(**فكم**) حال كونه (**استفهامياً**) أي : متضمّناً معنى الاستفهام (**يميّز**) مايرفع الإبهام عن جنس المسؤول عنه ،(**بمفرد**) حال كونه / (**منصوباً**) على التّمييز ٢١١/أ
حملاً له على * المتوسط من *[2] العدد ، وهو من « أحد عشر » إلى « تسعة وتسعين » ، وذلك مميزه منصوب ، (**كـ : كم رَجُلاً عندك**) فـ « كم » : اسم مبنيٌّ لتضمّنه معنى حرف الاستفهام في محل الرفع على الابتداء ، و « رَجُلاً » منصوب على التّمييز ، و « عندك » خبره ، ولو أبدلت « عندك » بـ « قتلت » ، فقلت : كم رَجُلاً قتلت ؛ لكان في محل النّصب بـ « قَتَلْتَ » ، و « رَجُلاً » منصوب على التّمييز .

(و) كم حال كونه (**خَبَرِياً**) يميّز (**به**) أي : بالمفرد كتمييز المائة والألف ، (**وبمجموع**) حال كونهما (**مجرورين**) بالإضافة لا بـ « مِنْ » المقدّرة (**كـ : كم رَجُلٍ ، أو**) كم (**رِجَالٍ لقيته**) ، فمميّز « كم » في المثال الأوّل مفرد مجرور بالإضافة كمميز المائة والألف ، وفي المثال الثّاني مجموع مجرور بالإضافة أيضاً ، والمفرد أكثر من المجموع ؛ لأنّ كم للتّكثير فَجُعِل مميزها كمميِّز العدد الكثير ، وهو المائة والألف ، وإنّما جاز الجمع فيه ولم يجز في العدد الصّريح ؛ لأنّ العدد الكثير يدل على الكثرة صريحاً ، فاستغنى به عن الجمع بخلاف « كم » ، فإنّها كناية عن العدد الكثير ، وليس في لفظها مايدلّ على الكثرة ، فجوز جمع مميزها تصريحاً بالكثرة ، فـ « كم » في المثالين مبنية ؛ لشبهها بـ « كم » الاستفهاميّة المبنيّة ؛ لتضمّنها معنى الاستفهام ووجه الشّبَه من جهة اللفظ والمعنى ؛ لأنّ كُلّ واحدٍ منهما كناية عن عَددٍ مُبهمٍ .

---

(١) انظر : شرح الكافية للرضي ١٤٩/٣ .

(٢) مابين النجمتين ساقط من الأصل .

(وصحّ) دخول (« من » فيهما) أي : في مميّز « كم » الاستفهاميّة والخبريّة ؛ لافيهما أنفسهما لمناسبة من المميز ؛ لأنّ كلّ واحدٍ منهما للبَيَانِ (كـ : كم مِنْ رَجُلٍ ضَرَبَ ؟) في الاستفهاميّة (ونحو :[١] ﴿وَكَمْ مِّن مَّلَكٍ فِي السَّمَوَاتِ﴾) في الخبريّة ، و دخول « مِنْ » في الخبرية أكثر؛ لأنّ زيادة « مِنْ » في غير الواجب تفيدُ الاستغراق ، والخبريّة للتكثير ، فناسب أن تكون في الخبريّة أكثر لمطابقة معناها[٢] له .

(ولزم) نصب مميّز « كم » الخبريّة (بفَاصلٍ) بين « كم » ومميّزها، وهو الجملة أو الظرف (معتمدٍ ، صوناً عن لَبْسٍ) فالفصل بالجملة (نحو) قوله تعالى :[٣] ﴿ كَمْ تَرَكُوا مِنْ جَنَّاتٍ ﴾ فمميّز « كم » هنا منصوب لزوماً للفصل بينها وبينه بالجملة[٤] الفعليّة ، (و) كذا نحو : (كَمْ كَتَبْتُ مِنْ كِتَابٍ) والفصل بالظرف كقوله :

[١١٦] كَمْ بِجُودٍ مُقْرِفٍ[٥] نَالَ العُلَى وَكَرِيمٍ بُخْلُهُ قَدْ وَضَعَهْ[٦]

ففصل بين « كم » ومميّزها بالظرف .

واعلم أنّما[٧] يلزم النّصب على قَوْلِ * غير *[٨] الفراء ؛ لأنّه إنّما يكون مجروراً عند غيره بإضافة « كم » إليه ، ولاتجوز الإضافة مع وجود الفصل ، فحملت على « كم » الاستفهاميّة ، فلا يلزم النّصب عند الفراء ، بل جاز جرّه مع الفصل ؛لأنّ المجرور عنده بـ « من » المقدّرة لا بالإضافة[٩]، (وقيل :[١٠] كلٌّ مافيه «مِنْ » فَخَبَرِيٌّ) لا استفهاميّ ، والمشهور ومذهب الجمهور ماتقدّم بيانه فيهما .[١١]

---

(١) سورة النجم الآية (٢٦)
(٢) في (د) (لمعناها) .
(٣) سورة الدخان الآية (٢٥).
(٤) في (د) (بينهما وبين الجملة الفعلية) .
(٥) في الأصل (مترف) تحريف ، والمقرف : النذل اللئيم أبوه ، انظر : اللسان (قرف) ٢٨١/٩.
(٦) البيت من الرمل ، وهو لأنس بن زنيم في ديوانه ص ١١٣، وانظر : الكتاب ١٦٧/٢ (هارون)، والمقتضب ٦١/٣ ، والإنصاف ٣٠٣/١ ، والمقاصد ٤٩٣/٤، والخزانة ٤٧١/٦ .
(٧) في (الأصل) (أن ما) .
(٨) مابين النجمتين ساقط من الأصل .
(٩) انظر : شرح التسهيل ٤٢٠/٢ .
(١٠) انظر : شرح الكافية للرضي ١٦٥/٣ .
(١١) انظر : المصادر السابقة .

[حذف التمييز]

(**وقد يحذف المميِّز**) من « كم » استفهامية كانت ، أو خبرية ، إذا دلّ عليه دليل (**كـ : كم مَالُكَ ؟**) أي : كم درهما مالك ؟ ، فحذف المميِّز ؛ لدلالة لفظ المال عليه ؛ لأنّه ـ غالباً ـ لا يكون إلاّ دراهم ، ودنانير ، فـ « كم » مبتدأ ، و « مَالُكَ » خبره ، (**وكم ضَرَبْتَ ؟**) أي : كم ضَرْبَةً ضَرَبْتَ ؟ / فـ « كم » هنا منصوب على المصدرية أو على الظرفية . ٢١٢/أ

واعلم أنّ خذفَ مُمَيِّزِ « كم » الاستفهامية أكثرمن الخبرية ؛ لأنّه في صورة الفضلات ، ومما حذف مميّز الاستفهاميّة فيه قولك : كم لك غلماناً ؟ ، فإنّه حذف المميّز فيه من الاستفهامية ؛ لأنّ « غلمانا » لايصحّ أن يكون مميزاً لها ؛ لكونه جمعاً ، أي : كم نفساً استقروا لك ، حال كونهم « غلمانا » ، (**ولها**) أي : « كم » الاستفهاميّة (**الصدر**) أي : صدر الكلام ؛ لأنّها من أدوات الاستفهام ، وأدوات الاستفهام لها صدر الكلام ، ولم يذكر معها الخبرية [1] ؛لأنّ بعضَ العرب لايلزم الخبرية الصدر ، فيجيز : فككتُ كم عَانٍ ، ومن جعل لها الصدرَ فبالحمل على الاستفهاميّة لفظاً ومعنًى .

[جرّ « كم » الاستفهاميّة والخبريّة]

(**ويَنجر كلٌّ من « كم » الاستفهامية والخبرية بجارٍّ**) أي : بحرفِ جرٍ (**أو إضافة ، كـ : بكم رجلاً**) مررتَ ؟ ، في « كم » الاستفهاميّة (**أو**) بكم (**رجلٍ مررتُ**) في الخبرية ، (**وغلامَ كم رجلاً**) ضربتَ ؟ ، في الاستفهاميّة ، (**أو**) غُلامَ كم (**رجالٍ ضَرَبْتُ**) في الخبرية ، فالباء متعلقة بـ « مررت » ، و « غلام » منصوب بـ « ضربت » ، و « رَجُلاً » منصوب بـ « كم » في الاستفهاميّة ، ومجروراً بالإضافة في الخبريَّة ، وإنّما جاز تقديم حرف الجرّ أو المضاف عليهما مع أنّ لهما الصدر ؛ لأنّ تأخير الجارّ عن المجرور ممتنع لضعف عمله، فيجوز تقديم الجارِّ عليهما على أن يجعل الجارّ اسْماً كان أو حرفاً مع المجرور كلمةً واحدةً مستحقّة للصدر، (**وإعرابُ مُضَافه كإعْرَاب غَيْر مُضَاف ؛ ولايَنْجَرُ مميِّزٌ**) لـ « كم » حالة[2] كونه (**استَفهاميًّا إلاَّ بانجِرَارِ « كم »**) حملاً على « كم » الخبريّة ، فتقول : على كم جَذعٍ بنيت بيتك ؟،[3] وبكم دِرهَمٍ اشتَرَيْتَ

---

(١) في (د) (الخبر) .

(٢) في (د) (حال)

(٣) انظر : الكتاب ٢/١٦٠ (هارون) ، والمقرب ص ٣٤٠ .

ثوبك ؟ ، وفي كم يَوْمٍ سرت ؟، فإنّه يجوز جرّ المميِّز هنا بقصد تطابق « كم » ومميِّزها في الإعراب ، وانجرار مميِّزها حينئذٍ عند سيبويه [١] وأتباعه بـ « من » المقدّرة ، أي : كم من جذع ، وكم من درهم ، فجعل دخول حرف الجرّعليهما عِوَضاً من « من » المحذوفة.

وزعم الزّجاج [٢] أنّ الجَرَّ بِإِضَافَةِ « كم » إليه ، ومذهب سيبويه أولى ؛ لأنّها بمنزلة عدد ينصب ما بعده ، ولو خَفَضْتَ بها مابعدها مرة ونصبته أخرى ، لزم تفضيل الفرع على الأصل ، (**وتنصب**) أي : « كم » (**جوازاً**) إذا جعلته من قبيل الإضمار (**على شريطة التفسير**) أي : على شرط هو تفسيره ، وقدرت بعده فعلا غير مشتغل[٣] (**كـ : كم رجلاً شتمته**) فـ « كم » هنا نصب بفعل مضمر، أي : كم رجلاً شتمت شتمته ، (**أو**) كم رَجُلاً (**أهنت غلامه**) فهو من حيث إنّ بعده « فعلاً مقدراً »[٤] غير مشتغل* عنه يجوز نصبه ، وإن لم يجعل من قبيله، ولم يقدّر بعده فعل غير مشتغل *[٥] فهو من هذه الحيثية لا يجوز نصبه .

[نصب « كم » وجوباً]

(**و**) ينصب (**وجوباً بفعل أو شبهه**) وهو ما يعمل عمل الفعل كالصِّفات المشتقّة ، والظروف (**مشغول به عن عمله**) ، أي : على حسب اقتضاء الفعل، واقتضاء مميِّزه في « كم » ، تقول : كم يوماً ضَرَبْتَ ؟، فـ « كم » منصوب على الظرفيّة مع اقتضاء الفعل للمفعول به ، والمصدر والمفعول فيه ، وغير ذلك من المنصوبات ، فَتَعَيُّنه لأحدِ المنصوبات / إنّما هو بحسب المميّز ، فالاستفهاميّةُ (**كـ : كم رجلاً**) ضَرَبْتَ ؟، في المفعول به ، ومعناه حينئذٍ : أقَليلاً من الرّجالِ ضَرَبْتَ أم كثيراً ؟ ، فـ « كم » منصوبةٌ المحلِ على المفعوليّةِ (**أو**) كم (**ضَرْبَةً ضَرَبْتَ ؟**) في المفعول المطلق ، ومعناه : أقليلاً من الضّرْبِ ضَرَبْتَ ، أم كثيراً ؟ ، فـ « كم » منصوبةُ المحلِّ على أنّها مفعولٌ مطلقٌ ، (**أو**) كَمْ (**يوماً سِرْتَ ؟**) في المفعول فيه ، ومعناه : أقليلاً أم كثيراً من الأيّام سِرْتَ ؟،[٦] فـ « كم » هنا منصوبةُ المحلِّ على أنّها مفعولٌ فيه . ٢١٣/أ

---

(١) انظر : الكتاب ١٥٦/٢ فما بعدها (هارون) .
(٢) انظر : شرح التسهيل ٢/ ٤١٨ ـ ٤١٩ ، الارتشاف ٣٧٨/١ ، المغني ١٨٥/١ ، والهمع ٧٩/٤.
(٣) في الأصل (مستقل) تصحيف .
(٤) في النسختين (فعل مقدر) والتصويب من الفوائد ١٢٧/٢ .
(٥) مابين النجمتين ساقط من الأصل .
(٦) في (د) (أقليلا من الأمام سرت أم كثيراً) .

(و) الخَبَرِيّةُ نَحْوَ : (كم غُلَامٍ) ملكتُ ، ومعناه : كثيراً من الغلمانِ ملكتُ ، (و) كم (شُرْبَةٍ شَرِبْتُ) ، ومعناه : كثيراً من الشُّرْبِ شَرِبْتُ ، (و) كم (يَوْمٍ سِرْتُ) فيه ، والمعنى : كثيراً من الأيّامِ سِرْتُ فِيهِ .

[مواضع رفع « كم » وشروطها]

(وترفع) أي : كم (في غيره) أي : في غير ماتقدّم ذكره ، وهو أن لاينجر بجارٍّ ولا بإضَافَةٍ وأن لايكون بعده فعلٌ ولاشِبْهِهِ مشغولٌ بِهِ على عمله .

(فظرفاً خبراً) ويعلم كون « كم » ظرفاً بمميِّزها ، فإن كان [١] مميِّزها ظرفاً فهي ظرف (كـ : كم يَوْماً سَفَرُكَ) فـ : « كم » هنا [٢] منصوبُ المحلّ أوّلاً بما يتعلق به الظرف ، ومرفوع المحلّ ثانياً؛لقيامه مَقَامَ عامله الَّذي هو خبر المبتدأ ، وشمل قوله : « فظرفاً » الظَّرف الزَّماني كما مثل ، والمكاني نحو : كم بريداً قَطَعْتَ ، وكم فرسخاً سَافَرْتَ ، وكم أميالٍ قَطَعْتُ (وغيره) ، أي : غير الظرف الواقع خبراً ، مبتدأ مرفوع بالابتداء (كـ : كم مَالُكَ) وهذا مبني على مذهب سيبويه [٣] ، فإنَّه يجوز أن يخبر بمعرفة عن نكرة [٤] متضمّنة معنى الاستفهام ، وأمَّا عند * غير *[٥] سيبويه فهو خبر مقدّم على المبتدأ؛لكونه نكرة ومابعده معرفة .

(كذا أسماءِ الاستفهام والشَّرطِ) أي : تكون مرفوعة ومنصوبة ومجرورة على حسب ماتقدّم في « كم » (كَـ : مَنْ ضَرَبَ ؟) مثال لاسم الاستفهام فـ « مَنْ » مبتدأ و « ضَرَبَ » خبره ، (وَ) مثله (مَا ذَنْبُكُ) وتقول : أيَّهم ضَرَبَ ؟ ، فـ « أيُّهم » مبتدأ و « ضَرَبَ » خبره ، (وَ) تقول : (مَنْ ضَرَبْتَ ؟) فـ « مَنْ » مفعول ، (وَ) كذلك (مَاشَتَمْتَ ؟) وتقول : أيَّهُم يَضْرِبْ ؟ ، فـ « أيّ » مفعول ، وكذلك تقول في الشَّرط : مَنْ تَضْرِبْ أَضْرِبْ ، وَأيُّهم تَضْرِبْ أَضْرِبْ ، فـ « مَنْ » و « أيَّ » مفعولان (و) تقول : (بِمَا مَرَرْتَ ؟ وَغُلَامُ مَنْ أَنْتَ ؟) فـ « ما » و « من » في موضع جر،[٦]

---

(١) كلمة (كان) مكررة في الأصل .

(٢) في (د) (هنا) .

(٣) انظر : الكتاب ١٥٧/٢ (هارون) ، والفوائد الضيائية ١٢٧/٢ .

(٤) في (د) (فهو خبر مقدّم على المبتدأ لكونه نكرة) سهوٌ .

(٥) مابين النجمتين ساقط من (الأصل) .

(٦) الأولى بحرف جرّ والثانية بالإضافة .

وكذلك تقول : بِأيِّهم مَرَرْتَ ؟ وَبِأَيِّهِم تَمْرُرْ أَمْرُرْ ، فإذا أَشْغَلْتَ الفعلَ بالضَّمير نحو : أَيُّهُم تَضْرِبْهُ أَضْرِبْ ، وَمَنْ تَضْرِبْهُ أَضْرِبْ ، كانا في موضع رَفعٍ بالابتداء ، ويجوز نصبها بفعلٍ مُضْمَرٍ يفسِّره مابعده على حد قولك : زَيْداً ضَرَبْتُهُ ، فكذلك قولك : كم رجلاً ضَرَبْتُهُ يجوز نصب كم بفعل مضمر لكن الفعلَ المُضْمَرَ هنا لايقدر إلاّ أخيراً ؛ لأنّ الاستفهام والشّرط لهما صدر الكلام ،وتقول : أَيَّ يَوْمٍ تَسِرْ أَسِرْ ، فـ « أيٍّ » : ظرف ، وأَيَّ قِيَامٍ تَقُمْ أَقُمْ ، فـ « أيّ » مصدر، فأمّا « مَنْ » فلا تكون ظرفاً ولا مصدراً ،لاختصاصها بأُولى العِلْمِ .

(وصحّ أوجه) ثلاثةٌ (في مميِّزٍ مثل قوله) وهو الفرزدق يهجو جريراً :

[١١٧] (كَمْ عَمَّةٍ لَكَ يَاجَرِيرُ وخَالَةٍ فَدْعَاءَ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي /)[١] ٢١٤/أ

والمراد بالأوجه الثلاثة هنا، جرّ « العمة » ونصبها ورفعها ، فالجرّ على أنّ « كم » خبريةٌ ، أي : كثير من عماتك وخالاتك حلبن عشاري ، والنّصب على وجهين :

أحدهما وهو قول أبي سعيد السِّيرافي،[٢] وأبي القاسم الزّجاجي[٣] أنّه على أنّ «كم» استفهاميّة ، ويكون الاستفهام على سبيل الاستهزاء كأنه قال : أخبرني عن عدد عماتك اللاتي كنَّ لإبلي رَاعياتٌ فقد أُنْسِيتُ عددهن،لكثرتهن أَوْ لقلة عنايتي بهن .

والثّاني وهو قول أبي علي الفارسي[٤] أنّ « كم » هنا خبريّة ، ولكنه نصب بها تشبيها للخبريّة بالاستفهاميّة كما شُبِّهَتْ الاستفهاميّة بالخبريّة في قولهم :[٥] على كم جِذعٍ بيتك مبنيٌّ ؟ .

وأمّا الرّفع فعلى أنّ المميّزَ محذوفٌ ، وهو إمّا مصدرٌ أو ظرفٌ ، والتّقدير : كم مرّةٍ أو زمانٍ ، أو يَوْمٍ ، أو وَقْتٍ ، ويجوز أن تكون استفهاميّةً[٦] وأن تكون خبريّةً على هذا الوجه أيضاً، كما ذكرناه في وجه النّصب .

---

(١) البيت من الكامل ، وهو للفرزدق في ديوانه ٣٩٥/١ ط دار الكتاب العربي ١٤١٢، وصدره فيه:

كَمْ خَالةٍ لَكَ يَاجَرِيرُ وعَمَّةٍ

وانظر : الكتاب ٧٢/٢ ، ١٦٢ ، ١٦٦ (هارون) ، والمقتضب ٥٨/٣ ، والجمل ص١٣٧ ، وشرح التسهيل ٤٢١/٢ ، والأشباه والنظائر ٨/ ١٢٣، والمقاصدالنحوية ٤٨٩/٤، وخزانة الأدب ٤٨٥/٦ ، ٤٨٦

(٢) انظر : شرح السيرافي للكتاب ١٩/٣ فما بعدها (مخطوط) ، وشرح السيرافي بحاشية الكتاب ٢٩٣/١ (بولاق) ، والمقتضب ٣/ ٥٨ .

(٣) انظر : كتاب الجمل في النحو ص ١٣٨ مع حاشية المحقّق ، وشرح الجمل ٤٩/٢ .

(٤) انظر : الإيضاح ص ٢٣٨ - ٢٤٣ ، والمقتصد ٧٤١/٢ فما بعدها .

(٥) انظر : الكتاب ١٦٠/٢ (هارون) ، والمقرب ص٢٤٠ .

(٦) في (د) (الاستفهاميّة) .

و« عمّةٌ » على هذا مرفوعة بالابتداء ، و« لك » صفتها ، و« فدعاء » صفة أخرى أيضاً مرفوعة ، وهي على رواية الجرِّ في « عَمّةٍ » مفتوحة ؛ لِعَدَمِ الصَّرف ، وعلي رواية النَّصب منصوبةٌ ، وخبر « عمّةٍ » على الرَّفع « قَدْ حَلَبَتْ » ، وقيل : « عمّةٌ » فاعلةٌ بالمعنى، كأنَّه قال : كم يَوْماً ، أو كم مرّةً خدمتنا عمّةٌ لك .

ومعنى البيت : « أنَّ الفرزدق يهجو جريراً ويصفه بأنّ كثيراً من عماته وخالاته كُنّ رُعَاةً لإبله ، ومُسْتَأجَرَاتٍ لَحَلْبِهِنَّ حتى إنَّهنَّ قد تفدعت[١] أرجُلهنَّ من كثرة مَشْيِهِنَّ وراءِ الإبلِ ، يقول : له كيف تفاخرني ، وعماتُك وخالاتُك بهذه المثابة مني » ، وبعد هذا البيت قوله :

[١١٨] [شَغَّارَةً تَقِذُ الفَصِيلَ بِرِجْلِهَا][٢] [فَطَّارَةً][٣] لِقَوَادِمِ الأَبْكَارِ [٤]

* * *

(١) قال ابن منظور : « الفدع : عَوَجٌ ومَيْلٌ في المفاصل كلِّها ، خِلْقَةً أُو دَاءً ، كأن الفاصل قد زالت عن مواضعها لايستطاعُ بسطها معه ، وأكثر مايكون في الرُّسْغِ مِنَ ٱلْيَدِ وَالقَدَمِ » . انظر : لسان العرب (فدع) ٢٤٦/٨ .

(٢) في النسختين : (سَغَّارة بَعْد الفصيل رجلها) و ما أثبته من الديوان .

(٣) في الأصل (مطارة) وفي (د) (بطارة) ومما أثبته من الديوان .

(٤) البيت من الكامل وهو للفرزدق في ديوانه ٣٩٦/١ ، وانظر : الكتاب ٧٢/٢ (هارون) ، ولسان العرب (شغر) ٤١٧/٤، والمقاصد النّحوية ٥٥٠/١ .

* * *

الظُّرُوف المبنيَّة (١)

(وَبَعْضُ الظُّرُوف) أي : المبنيَّة(٢) (وهو) أي : البعض من الظروف(٣) (مستقَرٌ) بفتح القاف (متعلقٌ بعَامٍ محذُوفٍ) كالاستقرار ، ولايكون ذلك العام المحذوف ، وهو العامل (٤) إلاَّ واجب الحذف كما في الظرف(٥) الواقع خبراً أو صفةً أو حالاً أو صلَةً ، سُمِيَ بذلك لاستقرار الضمير المنتقل إليه بعد حذف عامله ، فهو في الأصل مستقَر فيه ، فحذفت صلته اختصاراً ، (ولغوٍ لغيره) ، أي : يتعلق بعامل خاص ، وهو ماكان غير الاستقرار ، سواء ذُكِرَ المتعلقُ به نحو : جلست عند زَيْدٍ في الجامع ، أم حذف، وسواء حذف وجوباً نحو : يوم الخميس صمتُ فيه ، أم جوازاً نحو : يوم الجمعة ، جواباً لمن قال : متى قدمت ؟ ، سمي بذلك ؛ لأنّهم ألغوه حيث لم يجعلوه متحملاً ضميراً .

(فمنها) أي : من الظُّروف المبنيَّة (بَابُ « قَبْلُ » بقطع عن الإضافة)(٦) وذلك إذا حذف المضاف إليه لفظاً ونوى معناه كقوله تعالى :(٧) ﴿ لِلَّهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ في قراءة السَّبعة بالضّمّ من غير تنوين ، والأصلُ - والله أعلم - مِنْ قبلِ الغَلبِ ومن بَعدِه ، فحذف المضاف إليه فيهما لفظاً ونوى معناه ، فبُنِيَا على الضّمّ ؛ لافتقارهما / إلى المضاف إليهما معنًى كافتقار الحروف لغيرها ، وإذا بنيت الظروف ٢١٥/أ
المقطوعة عن الإضافة على الضّمّ تسمى : غايات ؛ لأنَّ الأصلَ فيها أن تكون مضافة، وغايةُ الكَلمةِ المضَافة ، ونهايتُها آخر المضاف إليه ؛ لأنَّه تَتِمَّتُهُ ، إذ به تعريفه ،(٨) فإذا حذف المضاف إليه وتضمنه المضاف ، صار آخر المضاف غايتَه .

---

(١) العنوان من (د) .
(٢) قال الرضي في شرحه على الكافية : « وإنَّما بنيت هذه الظروف عند قطعها عن المضاف إليه لمشابهتها الحرف لاحتياجها إلى معنى ذلك المحذوف » ١٦٨/٣.
وجاء تعليل الجامي مخالفاً لهذا التعليل حيث قال في الفوائد : « وإنّما بنيت لتضمنها معنى حرف الإضافة وشبهها بالحروف في الاحتياج إلى المضاف إليه » ١٣٤/٢ .
(٣) في (د) (بعض الظروف) .
(٤) في الأصل (العاملة) وما أثبته من (د) .
(٥) في (د) (الظروف) .
(٦) ومثله (بعد) ولهما أربع حالات ذكر منها المؤلف حالة واحدة ، أما الحالات الباقية فهي :
- أن يكونا مضافين ، فيعربان نصباً على الظرفية أو خفضاً بـ « من » . نحو : جئتك قبل زَيْدٍ وبعده، فنصبهما على الظرفية . ومن قبله ومن بعده ، فتخفضهما بـ « من »
- أن يحذف المضاف إليه وينوي ثبوت لفظه فيعربان الإعراب المذكور ولاينوّنان لنية الإضافة كقراءة بعضهم (لله الأمر من قبل ومن بعد) بالخفض بغير تنوين .
- أن يقطعان عن الإضافة لفظاً ولا ينوي المضاف إليه ، فيعربان أيضاً الإعراب المذكور ، ولكنهما ينوّنان ؛ لأنهما حينئذ اسمان تامّان كسائر الأسماء النكرات فتقول : جئتك قبلاً وبعداً ، ومن قبلٍ ومن بعدٍ .. إلخ . انظر : شرح قطر الندى ص ٢٥ ، ٢٩ .
(٧) سورة الروم الآية (٤) .
(٨) في (د) (يعرفه) بالياء .

ودخل في قوله باب « قبلُ » الظروف المسموع قطعُها عن الإضافة مثل :[١] « أوّلُ ، وأمامُ ، وخلفُ ، ويمينُ ، وشمالُ ، وفوقُ ، وتحتُ » تقول : ابدأ بهذا من أوّلُ ، بالضّمّ على نِيَّة معنى المضاف إليه ، والأصلُ : من أوّلِ الأشياء ، فقطع عن الإضافة وبني على الضَّمّ ، وتقول : جلستُ يمينُ ، وشمالُ ، وفوقُ ، وتحتُ ، بالضّمّ فيهن ، والأصلُ : يمينَك ، وشمالَك ، وفَوْقَك ، وَتَحْتَك ، فحذف المضاف إليه فيهن ونوي معناه ، فبُنِي على الضَّمّ ، وتقول : جاء القومُ وإخوتُك أمامُ ، وخلفُ ، تريد : أمامَهم وخلفَهم .

(وَمِثْلُهُ) ، أي : مثل باب « قبل » ، وهو الظرف الذي يُقطع[٢] عن الإضافة (لاغَيْرُ) تقول : فعلت لاغيرُ ، أي : لاغيرَ ذلك ، فحذف المضاف إليه وبنيت للعلة المذكورة في « قبل » ، وإن لم تكن من الظروف ؛ وذلك لشدَّة الإبهام في « غير »[٣] كما في الغايات ، وإنّما حذف[٤] المضاف إليه من « غير» إذا كان مع « لا » لنفي الجنس ؛ لكثرة استعماله معها ،[٥] (وَ) كذلك مثل الظرف الذي يُقطع عن الإضافة (لَيْسَ غَيْرُ) تقول : قبضتُ عشرةً ليسَ غيرُ ، أي : ليس غيرُ ذلك مقبوضاً ، فحذف المضاف إليه وبنيت « غير» ؛ لشبهها بـ « قبل » في الإبهام ، والقطع عن الإضافة ونية المضاف إليه. (وَ) كذلك مثل الظرف الذي يُقطع عن الإضافة (حَسْبُ) بسكون السِّين ، وإنّما بني على الضَّمّ ، وإن لم يكن من الظروف ؛ لشبهه بـ « غير» ؛ لأنّه لا يتعرف بالإضافة كـ « غير» تقول : افعلْ هذا فحَسْبُ ، أي : فحسبُك ، فحُذِفَ المضاف إليه منه ، ونوى معناه ، فبُني على الضّمّ كـ « قبلُ » ، و « بعدُ » ، ومما يدلّ أيضاً على أنّه مبنيٌّ أنَّه غير مُنوّنٍ ، ولو كان معرباً لكان منوَّناً .

(وَمِنْهَا) أي : من الظُّروف المبنيَّة (حَيْثُ)[٦] للمكان أيضاً، وقال الأخفش : قد تردّ للزّمان ،[٧] واستدل بقول طرفه :

[١١٩] لِلْفَتَى عَقْلٌ يَعِيشُ بِهِ حَيْثُ تَهْدِى سَاقَهُ قَدَمُهْ [٨]

---

(١) في (د) (ومثل) .
(٢) في (د) (يقع) وهو تحريف .
(٣) « غير » ليست من الظروف .. ولكنها من المبهمات ، ولهذا أشبهت « قبل » في الإبهام .
(٤) في (د) (يحذف) .
(٥) في (د) (فيها) .
(٦) ونقل السيوطي في همع الهوامع ٢٠٩/٣ . قول الزجاج بأنّ (حيثُ) موصولة .
(٧) انظر رأيه في : شرح الكافية للرضي ١٨٣/٣ ، والفوائد ٣٦/٢ ، والهمع ٢٠٧/٣ .
(٨) البيت من المديد ، وهو لطرفة بن العبد في ديوانه ص ٨٦ ، وانظر : شرح المفصل ٩٢/٤، ومجالس ثعلب ٢٣٨ ، والهمع ٢٠٧/٣ ، والخزانة ١٩/٧ ، والدرر اللوامع ١٢٥/٣ .

ولاحجة فيه ؛ لاحتمال أن يكون في البيت ظرف مكان ، ألا ترى إضافتها إلى « يهدي ساقة قدمه » ، كأنّه قال : حيث مشى وتوجه، (**وتضاف**) حَيْثُ (**إلى جملة**) اسميّة كانت أو فعليّة (**غالباً**) أي : في غالب الاستعمالات ، (**وجاء**) في القليل إضافتها إلى مفردٍ كقوله :

[١٢٠] (**أَمَا تَرَى حَيْثُ سُهَيْلٍ طَالِعاً** [١])

(**بالجرّ**) أي : بجرّ سهيل بإضافة حيث إليه ، وهو مفرد ، وعلّة بنائها على الضّمّ تضمّنُها معنى الشّرط إن كانت شرطيّة ، وإن لم تكن شرطيّة ، فشبهَ الحرف ، إمّا في الافتقار ، أو في[٢] الإبهام ، وحُرِكَتْ ؛ لئلا يلتقي ساكنان ، وقد تفتح ، وقد تكسر ، وقد تخلف [٣] ياؤها واواً ، فيقال : حَوْثُ ،[٤] وزعم ابن سيده[٥] أنّ أصل « حَيْثُ » حَوْثُ .

(**ومنها**) أي : من الظروف المبنيّة (**إذا**) زمانيّة كانت أو مكانيّة ، وهي إذا كانت زمانيّة (**للآتي**) أي : للزمن الآتي وهو المستقبل (**مطلقاً**) وبنيت لتضمنها معنى حرف الشرط ، وقيل : لشبهها بالحروف ؛ لافتقارها إلى جملة ، (**وفيها**) أي : « إذا » (**معنى الشّرط**) ، وهو تَرَتُّبُ مضمون الجملة على أخرى تضمنت حرف /الشرط، /٢١٦ فهذه علّة أخرى لبنائها ، (**حتى اختير**) أي : جُعِلَ مختاراً (**معها الفعل**)؛لمناسبة الفعل الشّرطَ (**كـ : إذا خرجتَ خرجتُ**) فـ « إذا » هنا ظرف لما يأتي ، وفيها معنى الشّرط ، و « خرجت » الأولى شرطها ، والثانية جوابها .

واعلم أنّ جَعْلَ الفعلِ مختاراً مع «إذا» هو مذهب سيبويه والأخفش[٦] ، وذهب أبو العباس محمد بن يزيد المبرد[٧] إلى جَعْلِ ٱلفِعْلِ وَاجِباً معها لفظاً أو تقديراً وهو مذهب

---

(١) البيت من الرجز ، قائله مجهول ، وبعده :

نجماً يضيءُ كالشِّهابِ سَاطعاَ

انظر : شرح المفصل ٤/٩٠ ، والفوائد ٢/١٣٦ ، والمقاصد النحوية ٣/٣٨٤ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ١/٣٩٠ ، والهمع ٣/٢٠٦، والخزانة ٧/٣ . وتروى قافيته : « لامعا » .

(٢) في (د) (وفي) .

(٣) في (د) (تخلفها) .

(٤) انظر : معاني القرآن للأخفش ١/٩ ـ ١٠ ، وشرح المفصل ٤/٩١ ، وشرح الكافية للرضي ٣/١٨٢، واللسان (حوث) ٢/١٣٩ ، وهمع الهوامع ٣/٢٠٥ .

(٥) انظر : المحكم ٣/٣٨٥ ، حيث قال فيه : « وقد أعلمتُك أنّ أصل (حَيْثُ) إنّما هو (حَوْثُ) » اهـ .

(٦) انظر : الكتاب ٣/١١٩ ، وينظر : شرح التسهيل ٢/٢١٣ ، والارتشاف ٢/٢٣٩ والفوائد ٢/١٣٨ ، والتصريح على التوضيح ٢/٤٢ . فما بعدها .

(٧) انظر : المقتضب ٣/١٧٧ .

جمهور البصريين ،[١] والجارِي على ألسنة المُعْرِبين وعليه أكثر النَّحويين ، وإنَّما لم [يُجب][٢] الفعل بعدها كأبي العباس المبرد ؛ لأنّها* ليست بعريقة في الشرط كـ « إن » وإنما هي متضمنة معناه تضمناً عارضاً على شرف الزوال ؛ لأنَّها*[٣] موضوعة للأمر المقطوعِ النَّافيِّ للشرطِ الذي كان وجوده مفروضاً .

ولذا لم يجزم بها في غير الشِّعر مع تضمنها معنى « إن » الشرطيّة ، بخلاف سائر أسماء[٤] الجوازم المتضمنة معناه كـ « مَنْ » ، و « ما » ، و « أينَ » ، فإنَّ تضمنها له صار بعد العروض عريقاً ؛ لأنَّها ليست للأمر المقطوعِ ، (**وقد تتمحض**) « إذا » (**ظرفاً**) أي : تخلو[٥] من معنى الشرط ، فتكون لمجرّد الظرفية (**كـ : إذا احمر البُسْر**)[٦] فـ « إذا » هنا ظرف للمستقبل مجرّدة عن معنى الشرط ؛ لأن اعتبار معنى الشرط يفسد المعنى ، إذ وقت [٧] احمرار البُسْر معلومٌ ، ومثل قوله : إذا احمر البُسْر، إذا طلعت الشّمس ، فإنّ وقت طلوع الشّمس معلوم أيضاً .

[خروج إذا عن الظرفية]

وقد تخرج « إذا » عن الظرفية (**وتستعمل اسماً**) صريحاً [٨] مرفوعة [٩] المحل بالابتداء ، أو مجروره أو منصوبه لا بالظرفية ، فالأوّل (**كـ : إذا يقوم زَيْدٌ**) إذا يَقْعُدُ عمرو ، حكاه سيبويه والأخفش عن بعض العرب [١٠] ، فـ « إذا » الأولى مبتدأ مرفوعة المحل بالابتداء ، و « إذا » الثّانية خبرٌ ، أي : وَقْتُ قيام زَيْدٍ ، وَقْتُ قُعودٍ عَمرٍو .

الثّاني : كقوله عليه السلام لعائشة ـ رضي اللّه عنها ـ[١١] : « إنِّي لأَعْلَمُ إِذَا كُنْتِ عَنِّي رَاضِيَةً ، وَإِذَا كُنْتِ عَلَيَّ غَضْبَى »[١٢] فـ « إذا » الأولى هنا منصوبة المحل على أنّها مفعول لـ « أعلم » .

---

(١) انظر : همع الهوامع ١٧٧/٣ – ١٧٨ .
(٢) مابين المعقوفين مطموس في النسختين ، ولعل الصواب ما أثبته .
(٣) مابين النجمتين من كلمة (ليست) إلى كلمة (لأنها) ساقط من (د) .
(٤) في (د) (الأسماء) .
(٥) في (تخلوا) بالألف ، والصواب ما أثبته من (د) .
(٦) البُسْرُ : التمر قبل أن يُرْطبَ لغضَاضَته ، واحدته : بُسْرَةٌ . انظر : اللسان (بسر) ٥٨/٤ .
(٧) في (د) (ووقت) بزيادة الواو حشواً .
(٨) انظر : شرح التسهيل ٢١١/٢ ، وشرح الكافية للرضي ١٩٣/٣ ، والمغنى ٩٤/١ والهمع ١٧٨/٣ .
(٩) في (د) (مرفوع) .
(١٠) لم أقف عليها في الكتاب ولا في كتابي الأخفش ، ونقلها الرضي في شرح الكافية ١٩٣/٣ دون أن ينسبه إلى أحد .
(١١) انظر : صحيح البخاري ١٥٨/٦ ط دار الفكر ، و مسند الإمام أحمد ٦١/٦ ط المكتب الإسلامي
(١٢) في النسختين (غضبانة) والتصويب من المصدرين السابقين .

والثّالث : كقول الحماسيّ :

[١٢١] وَبَعْدَ غَدٍ يَا لَهْفَ قَلْبِي مِنْ غَدٍ إِذَا رَاحَ أَصْحَابِي وَلَسْتُ بِرَائِحِ [١]

فـ « إذا » مجرورة المحلّ على البدليّة من « غد » ، أي : يالَهْفَ نفسي من وقت رواح أصحابي .

(و) قد تستعمل «إذا» (**للمفاجأة**) مجرّدة عن معنى الشرط (**فيغلب**) أي : يكثرُ (**أَوْ يَلزمُ**) أي : أو يجبُ (**بعدها**) أي : بعد «إذا» المفاجأة (**المبتدأُ**) فرقاً بينها وبين « إذا » الشّرطيّة ، فلا ينافي ماسبق من عَدَمِ وجوب الرّفع بعدها في « باب الإضمار على شريطة التفسير » [٢] ولاتحتاج « إذا » هذه لجَوَابٍ ، كـ « إذا » الشّرطيّة ، ولاتقع في الابتداء ، ومعناها الحال ، لا الاستقبال (**كـ : خرجتُ فإذا السّبعُ**) فـ « إذا » مفاجأة ، و « السّبع » مبتدأ خبره محذوف ، تقديره : حَاضِرٌ أو وَاقِفٌ ، أو نحو ذلك ، واختلف علماء العربية في الفاء الداخلة على « إذا »[٣] هذه ، فقال المازنيُّ :[٤] زائدةٌ مع لزومها ، وقال الزَّجَاجُ :[٥] « دخلت على حدِّ دخولها في جواب الشّرط »، وقال مُبَرْمَان :[٦] « عاطفةٌ » ، وقال جماعة منهم : ملا جامي[٧] سَبَبِيّةٌ ، فإنّ مفاجأة السّبع [مُسَبَّبَةٌ][٨] عن الخروج ، وهو الأقرب إلى الصواب ، وقول الزَّجاج فَاسِدٌ ، إذ ليس في الكلام معنى الشّرط ، وكذا قول مُبَرْمَان ، فإنّه يلزم عطف جملة اِسْميّة على * جملةٍ *[٩] فِعْلِيّةٍ ، وإنّما ورد ذلك في الواو خاصة كما نص عليه الفارسي[١٠] / ؛ لأنّه يجوز فيها مالايجوز في غيرها . ٢١٧/أ

ثم اختُلِفَ في حقيقة (**إذا**) المفاجأة ، هل هي حرف ، أم اسم ؟ وعلى الاسمية، هل هي ظرف مكان، أم زمان ؟ ثلاثة أقوال ، ذهب إلى الأول[١١] الأخفش والكوفيون ،[١٢]

---

(١) البيت من الطويل ، انظر المغني ٤٤/١ ، والأشباه والنظائر ٢٦/٨ ونسب لأبي الطَّمَحان القيني [حنظلة بن شرقي] في الأغاني ١١/١٣ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص١٢٦٦ ، وله أو لهدبة ابن خشرم في : شرح شواهد المغني ٢٧٤/١ ، وانظر : تذكرة النحاة ، ص ٦٥٤ .

(٢) انظر : القسم الأول من رسالة الماجستير بتحقيق الأخ / محمد بن يحيى الحكمي ص ٢٨٤ فمابعدها ، والفوائد والضيائية ٣٥١/١ .

(٣) ينظر : الارتشاف ٢٤٠/٢ ، والمغني ١٦٧/١ ، والهمع ١٨٢/٣ فما يعدها .

(٤) انظر : المصادر السابقة .

(٥) المصادر السابقة .

(٦) وهو : أبوبكر محمد بن علي العسكري توفي بدمشق سنة ٣٤٥هـ. وانظر رأيه في السابقة .

(٧) انظر : الفوائد الضيائية ١٣٩/٢ .

(٨) في النسختين (سبب) والتصويب من المصدر السابق .

(٩) مابين النجمتين ساقط من (د) .

(١٠) انظر : الإيضاح ص ٢٩٥ .

(١١) وهو : كونها حرف ،

(١٢) انظر : شرح التسهيل ٢١٤/٢، والارتشاف ٢٤٠/٢ والمغني ٨٧/١ ، والهمع ١٨٢/٣.

وإلى الثَّاني :[١] المازنيّ ،[٢] والمبرد ،[٣] والفارسيّ ، وابن جني،[٤] وعُزِيَ لسيبويه ،[٥] وإلى الثَّالث [٦] الزَّجاج ، والرِّيَاشِي،[٧] واختاره جماعة من متأخري المشارقة والمغاربة ،[٨] والصحيح *[٩] الأوّل ويشهد لهم قول العرب :[١٠] « خرجتُ فإذا إنّ زَيْداً بِالْبَابِ » ، بكسر « إنَّ » ، فلو كانت « إذا » ظرفَ مكانٍ أو ظَرفَ زَمَانٍ ، لاحتاجت إلى عاملٍ يعمل في محلّها النَّصبُ و« إنَّ » لايعمل مابعدها فيما قبلها ، وإذا بطل أن يكون ظرفاً تعيّن أن يكون حرفاً.

واعلم أنّ (إذا) الفجائية مبنيّةٌ أيضاً ، أمَّا إذا كانت حرفاً فظاهرٌ ، وأمَّا إذا كانت اِسْماً ؛ فلتضمنها معنى الفاء التي تقع في جواب الشَّرط ، ولذلك وقعت موقع الفاء في قوله تعالى :[١١] ﴿ وَإِنْ لَمْ يُعْطَوْا مِنْهَا إِذَا هُمْ يَسْخَطُونَ ﴾.

(ومنها) أي : من الظُّروف المبنيَّة (إذْ) الكائنة (للماضي من الزَّمان[١٢] كذلك) أي : مطلقاً سواء دخلت على الماضي أم لا ، وبناؤه لافتقاره إلى

---

(١) وهو كونها ظرف مكان . انظر : المصادر السابقة .

(٢) كذا ورد هذا الرأي في النسختين منسوباً إلى المازني إلاّ أنّه سماها حرف المفاجأة ويرى أنَّها لاتكون اسما إلاّ إذا جاء بمعنى الظرف . انظر : مجالس العلماء ص ٦٩ ، وأبو عثمان المازني ومذاهبه في الصرف والنحو للعبيدي ص ٢٣١ .

(٣) مافي المقتضب ٥٧/٢ يخالف مانسب إلي المبرد حيث قال فيه : (ولـ « إذا » موضع آخر وهي التي تقال لها حرف المفاجأة) اهـ.

(٤) نقل رأيهما في ارتشاف الضرب ٢٤٠/٢ ، وهمع الهوامع ١٨٢/٣.

(٥) انظر : الكتاب ٢٣٢/٤ (هارون) .

(٦) وهو كونها : ظرف زمان .

(٧) واسمه : العباس بن الفرج أبو الفضل الرِّيَاشي اللغوي النحوي توفي سنة ٢٥٧هـ .
انظر ترجمته : في أخبار النحويين للسيرافي ص ٩٨ ، والبغية ٢٧/٢ وينظر رأيه في الارتشاف ٢٤٠/٢ ، والهمع ١٨٢/٣ .

(٨) منهم : ابن طاهر ، وابن حروف والشلوبين ، ينظر : المصادر السابقة .

(٩) ما بين النجمتين من كلمة (الأول) إلى كلمة (اشتراككم) ص ٣٥٠ ساقط من (د) .

(١٠) انظر : همع الهوامع ١٨٢/٣ .

(١١) سورة التوبة الآية (٥٨) .

(١٢) وذكر ابن هشام في المغني ٨٠/١ لـ « إذ» إذا كانت اِسْماً للزمن الماضي أربعة استعمالات :
الأول : أن تكون ظرفاً وهو الغالب نحو قوله تعالى : ﴿فقد نصره الله إذ أخرجه الذين كفروا ﴾ .
الثاني : أن تكون مفعولاً به نحو قوله تعالى : ﴿ واذكروا إذ كنتم قليلاً فَكَثَّرَكُمْ﴾ .
الثالث : أن تكون بدلاً من المفعول نحو قوله تعالى : ﴿ واذكر في الكتاب مريم إذ انتبذت ﴾ فـ « إذ» بدل اشتمال من « مريم » .
الرابع : أن تكون مضافاً إليها اسم زمانٍ صالح للاستغناء عنه نحو : (يومئذ ، وحينئذ) أو غير صالح له نحو قوله تعالى : ﴿ بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا ﴾ . ثم قال : وزعم الجمهور أنّ (إذ) لاتقع إلاَّ ظرفاً أو مضافاً إليها. انظر : ارتشاف الضرب ٢٣٤/٢ .

مابعده من الجمل أو لما عوض منه أو لوضعه على حرفين ، (**ويليه**) أي : إذ (**الجملتان**) أي : (**الاسميّة والفعليّة**) ؛ لعَدَمِ سريان معنى الشَّرط فيه ، (**بخلاف « إذا »**[1] **ولا فرق في الجملة الفعلية بين أن يكون صدرها فعلاً مضارعاً**) نحو قوله تعالى :[2] ﴿ وإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ وقوله تعالى :[3] ﴿ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لا تَحْزَنْ ﴾ (**أو ماضياً**) نحو : آتيك إذ قام زيد ، وكان إذ قام .

ومثال الاسمية : جئتك إذ زيدٌ قائمٌ ، أو إذ بكرٌ قائمٌ ، وشرط الجملة الفعلية أن يكون فعلها ماضياً لفظاً كما مُثل ، أو معنًى لا لفظاً نحو :[4] ﴿ وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ القَوَاعِدَ مِنَ البَيْتِ ﴾ وشرط الجملة الاسمية أن لايكون خبر المبتدأ فيها فِعْلاً مَاضياً ، نص على ذلك سيبويه ،[5] وذلك لأنَّ خبر المبتدأ من مَظَانِ الاسمِ ، أو مايضارعُه إلاّ إذا دعت ضرورةٌ إلى العُدُولِ ولاضَرُورَةَ هنا ، وقد اجتمع دخولُها على الجملة الاسمية والفعلية بقسميها في قوله تعالى :[6] ﴿ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لاتَحْزَنْ ﴾ .

وجاء « إذ » في رأي المبرد، وابن جني للمفاجأة بعده فعلٌ ماضٍ ،[7] كقولك : بينما أو بينا زَيدٌ قائم إذ خرج عمرو ، وجاء للتعليل[8] ـ بالعين المهملة ـ نحو قوله تعالى :[9] ﴿ وَلَنْ يَنْفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ ﴾ ، أي : ولن ينفعكم اليوم

---

(١) انظر : شرح الكافية للرضي ٣/٢٠٠ .

(٢) سورة الانفال الآية (٣٠) .

(٣) سورة التوبة الآية (٤٠) .

(٤) سورة البقرة الآية (١٢٧) .

(٥) انظر : الكتاب ١/١٠٧ (هارون) حيث قال فيه : « وأمّا إذ فيحسن ابتداء الاسم بعدها تقول : جئت إذ عبدالله قائم ، جئت إذ عبدالله يقوم ، إلاّ أنّها في فعل قبيحة ، نحو قولك : جئت إذ عبدالله قام

(٦) سورة التوبة الآية (٤٠) .

(٧) وهو ظاهر في كلام سيبويه حيث قال : « بينما أنا كذلك إذْ جاء زيد ، وقصدت قصدَه إذ انتفخَ عليّ فلان ، فهذا لما تُوافقُه وتَهْجُمُ عليه من حالٍ أنت فيها » اهـ . انظر : الكتاب ٤/٢٣٢ ، وشرح الكافية للرضي ٣/ ١٩٥ ، والارتشاف ٢/٢٣٥ ، والهمع ٣/١٧١.

(٨) وهو ظاهر كلام ابن مالك في شرح التسهيل ٢/٢٠٦، حيث قال : « وتجيء (إذ) للتعليل كقوله تعالى : ﴿ وإذ اعتزلتموهم وما يعبدون إلاّ الله فأووا إلى الكهف ينشر لكم ربُّكم من رحمته ﴾ » سورة الكهف الآية (١٦) ، وانظر: والهمع ٣/١٧١ ، ١٧٥.

(٩) سورة الزخرف الآية (٣٩) . وانظر : الدر المصون ٦/٩٩ ، ١٠٠ .

اشتراككم *[١] في العذاب لأجل ظلمكم في الدنيا بالكفر والعصيان ، فـ « إذا » بمعنى لام العلّة ، وهي بدلٌ من اليوم ،[٢] وإن كانت « إذ » للماضي واليوم للحاضر ؛ وذلك لاتصال الأخرى بالأولى ، وممّا حملوه على التعليل أيضا قوله تعالى :[٣] ﴿ وَإِذْ اعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَايَعْبُدُونَ إِلاَّ اللَّهَ فَأْوُوا إِلَى الْكَهْفِ ﴾ ﴿ وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُواْ بِهِ فَسَيَقُولُونَ ﴾[٤] ، وقول الفرزدق :

[١٢٢] فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ [٥]

وقول الآخر :

[١٢٣] فَدَعْهَا عَنْكَ إِذْ شَغَلَتْ نَوَاهَا[٦]

[التعارض في « إذا » و « إذ »]

(وقد يتعاكسان) أي : « إذ » و « إذا » (في المعنى والاستقبال) فتخرج « إذا » عن الاستقبال ، وتستعمل في المضي وتخرج « إذ » عن المضيِّ وتستعمل / في الاستقبال[٧] فالأول (نحو) قوله تعالى :[٨] ﴿ حَتَّى إِذَا بَلَغَ بَيْنَ السَّدَّيْنِ ﴾ ، و « إذا » هنا بمعنى « إذ » ظرف لما مضى ، ومنه أيضاً قوله : ٢١٨/أ

[١٢٣] حَلَلْتُ بِهَا وِتْرِي وَأَدْرَكْتُ ثُؤْرَتِي إِذَا مَا تَنَاسَى نَحْلَهُ [٩] كُلُّ غَيْهَبِ[١٠]

والثّاني : (نحو) قوله تعالى :[١١] ﴿ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ إِذْ الأَغْلاَلُ فِي

---

(١) مابين النجمتين من كلمة (الأول) ص ٣٢٤ ، إلى كلمة (اشتراككم) ساقط من (د) .
(٢) انظر : التبيان في إعراب القرآن للعكبري ٢٢٧/١ .
(٣) سورة الكهف الآية (١٦) ، وانظر : الدر المصون ٤٤٠/٤ .
(٤) سورة الأحقاف الآية (١١) .
(٥) البيت من البسيط ، انظر ديوانه ٢٠٤/١ ، والكتاب ٦٠/١ (هارونر) ، والمقتضب ١٩١/٤، ورصف المباني ص ٣٧٩ ، والارتشاف ٢٣٥/٢ ، والمغني ٨٢/١ ، والتصريح ١٩٨/١ ، والخزانة ١٣٣/٤فمابعدها ، والدرر اللوامع ١٠٣/٢٢ ، ١٥٠/٣ .
(٦) لم أقف على قائله ولا على تتمته .
(٧) وهو ماذهب إليه قوم من النحويين ، منهم ابن مالك ، وابن هشام ، وجمهور النحويين لايثبتون ذلك . انظر : شرح التسهيل٢١٢/٢ ، والمغني ٨١/١ ، والهمع ١٧٢/٣ .
(٨) سورة الكهف الآية (٩٣) .
(٩) في (د) (رحلة) وهو تحريف ، والنحل : الثأر ، ... وقيل : هو العداوة والحقد . انظر اللسان (نحل) ٢٥٦/١١ .
(١٠) البيت من الطويل ، نسب إلى الشويعر محمد بن حمران الجَعْفي في : ديوان الأدب ٣٩/٢ وبلانسبة في شرح التسهيل ٢١٢/٢ ولسان العرب (غهب) ٦٥٤/١ ، والثؤر : الثأر . ومعنى الغيهب : الضعيف من الرجال ، الذي فيه غفلة ، انظر : اللسان (غيهب) ٦٥٤/١ . وتروى قافيته : « عَيْهب) بالعين المهملة .
(١١) سورة غافر الآيتين (٧٠) و (٧١) .

﴿ أَعْنَاقِهِمْ ﴾ فـ « إذ » هنا بمعنى «إذا»[١] ؛ لأنّ العَاملَ فيها « يعملون » ، وهو مستقبلٌ لفظاً ومعنًى ؛ لدخول حرف التنفيس عليه، (وقد تكون «إذا» بجملتها) ورُمّتها، (للاستمرار، نحو) قوله تعالى حكاية عن المنافقين وغيرهم من أهل الكتاب الذين كانوا يُظْهِرون للنبي من الإيمان ما يلقون رؤساء هم بضدّه :[٢] ﴿ وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا ﴾ معنى « لقوا » استقبلوا ، يقال : لقَيتُهُ ولاقَيْتُهُ : استقبلته .[٣]

(ومنها)[٤] أي : ومن الظروف المبنيّة (أَيْنَ ، وَأَنَّى ، للمكان) حال كونهما (سُؤالاً) أي :استفهاماً (وشرطاً) ، وبناؤهما لتضمّن حرف الاستفهام أو الشرط، وبنيت « أين » على حركة ؛[٥] لالتقاء الساكنين ، وكانت الحَركةُ فَتْحَةً ؛ لثقل [الضمة][٦] والكسرة ، بعد « الياء » ، فكذلك القول في « أَنَّى » ؛ لأنّها بمعنى «أين» (كـ: أين زيد)، مثال لظرف المكان المستغرق للسؤال عن الأمكنة ، ولذلك يلزم المجيب في هذا المثال[٧]، أن يجيبَك بتعيين مكانه ، أيّ مكان كان ، وليس * كذلك *[٨] إذا قلت : أزيد[٩] في الدار، فإنّه إن لم يكن في الدار ، فيجيبك بـ « لا » ولايلزمه أن يجيب بتعيين مكانه ؛ لأنّ السؤال غير مستوعب لجميع الأمكنة ، (وأَيْنَ تَكُنْ أَكُنْ) ، مثال لمجئ « أين » في الشرط ؛ ولهذا جُزِمَ بها (تَكُنْ) ؛ لأنّه شَرطٌ ، وجَزَمَ[١٠] « أكن » ؛ لأنّه جزَاءٌ ، (وأَنَّى[١١] هُوَ) مثال لـ : « أَنَّى » في السؤال (وهو الاستفهام) أي : من أين[١١] هو ، وفي التنزيل :[١٢] ﴿ أَنَّى لَكِ هَذَا ﴾ ، (وأَنَّى تَجْلِسْ أَجْلِسْ) مثال لـ : « أَنَّى » في الشّرط ، فجُزِمَ « تجلس » بـ « أَنَّى » ؛ لأنّه شرطٌ ، وجُزِمَ « أجلسْ » ؛ لأنّه جَوَابٌ .

---

(١) في الأصل (إذ) و المثبت من (د) .

(٢) سورة البقرة الآية (١٤) .

(٣) قال ابن منظور : « وكل شيء استقبل شيئاً أو صادفه فقد لقيه من الأشياء كلها » انظر : لسان العرب (لقا) ٢٥٤/١٥ .

(٤) في الأصل (ومهنها) ، و المثبت من (د) .

(٥) في الأصل (على أين) ، و المثبت من (د) .

(٦) في النسختين (الفتحة) والصواب ما أثبتت .

(٧) في (د) (السؤال) .

(٨) ما بين النجمتين ساقط من الأصل .

(٩) في (د) (إذ زيد) وهو تحريف .

(١٠) في الأصل (لأنه جزم وشرط) ، و المثبت من (د) .

(١١) في (د) (أنى) وهوخطأ .

(١٢) سورة آل عمران الآية (٣٧) .

(وجاء أَنّى) في كلامهم (كـ : كَيْفَ ، وَمَتَى) أي : بمعنى : « كَيْفَ » و بمعنى « متى » ، ويجب أن يؤتي (بفعلٍ بعده) أي : بعد « أنَّى » ، فلايجوز أن يقال : أنَّي زَيْدٌ ، بمعنى : كيف زيد ؛ لأنّ مابعد « أنَّى » ليس بفعلٍ ، فالأول (نحو) قوله تعالى :[١] ﴿ أَنَّى يُؤْفَكُونَ ﴾ فـ « أنّى » في هذه الآية بمعنى « كَيْفَ » ، أي : كيف يؤفكون .

(و) الثّاني نحو : قوله تعالى :[٢] ﴿ أَنَّي شِئْتُمْ ﴾ ، فـ « أنّى » هنا بمعنى « متى » أي : مَتَى شِئْتُمْ ، ومن أَيْنَ شِئْتُمْ ، أي : أَرَدْتُمْ[٣] ، بعد أنْ يكون المأتي موضع الحرث .[٤]

(ومنها) أي : من الظروف (« مَتَى » للزمان) ماضياً كان أو مستقبلاً (فيهما) أي : في السؤال والشرط ، وعلّة بنائها ظاهرة ، وتكون اسماً بمعنى وسط ، فيجر مابعدها بإضافتها إليه ، وهي لغة هذيل ، تقول : أخذته من متى كُمِّهِ ، أي : من وسط كُمِّهِ .

(و) منها (« أيّان » لـه)، أي : للزمن المستقبل حال كونه (سُؤالا مُختصاً بالعظام آتياً)[٥] أي : مختصاً بالأُمورِ العظامِ ، وبالمستقبل من الأزمنه ،[٦] فلاتستعمل في غير ماله شأنٌ ، فلا يقال : أيّان يومُ قيامِ زيد ؟ ولا « أيّان قدومُ الحاجِ ؟» .

(و) منها («كيفَ» للحال كذلك)[٧] أي : سُؤالاً ؛ لأنّه مثل (أيّان)، فإنّ[٨] « أيّان » [لأوقاتٍ][٩] ، واختار المؤلّف هنا في « كَيْفَ » مذهب الأخفش[١٠] ، فإنّه

---

(١) سورة المائدة الآية (٧٥) وفي غيرها .
(٢) سورة البقرة الآية (٢٢٣) .
(٣) في (د) (ومن أي شق أردتم) ، ولم يقل ذلك أحد .
(٤) انظر : الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٩٢/٣ ، ٩٣ وفيه : « أي : مقبلات ومدبرات ومستلقيات ، يعني بذلك موضع الولد » . وفيه أيضاً : « فأمّا الإتيان في غير المأتي فما كان مباحاً ، ولايباح ! وذكر الحرث يدل على أن الإتيان في غير المأتي محرمٌ » اهـ .
(٥) انظر : شرح الكافية للرضي ٢٠٤/٣ فمابعدها .
(٦) نحو قوله تعالى : ﴿ يسأل أَيَّان يَوْمُ القِيَامَةِ ﴾ سورة القيامة الآية (٦) .
(٧) قال الزمخشري : « و (كيف) جارٍ مجرى الظروف ومعناه السؤال عن الحال تقول : كيف زيد ؟ أي : على أي حال هو ؟ » انظر المفصل ص ٢١١ ، وقال ابن هشام في المغني ٢٠٤/١ : « ويقال فيها : (كَيْ) كما يقال في سوف : سَوْ » اهـ . و انظر : همع الهوامع ٢١٤/٣ .
(٨) في الأصل (لأنّ فإنّ) خطأ من الناسخ .
(٩) في النسختين (لأوهم) تحريف ، والتصويب من إرتشاف الضرب ٥٤٨/٢ . وانظر : الفصول ص ٢٠٧ .
(١٠) مانسبه المؤلف هنا إلى الأخفش موافق لقول الرضى في شرح الكافية ٢٠٥/٣ ، وجاء في الهمع ٢١٥/٣ ما يناقضه حيث قال السيوطي : « وعن سيبويه أنّ (كيف) ظرفٌ ، وأنكره الأخفش والسّيرافيّ ، وقالا : هي اسم غير ظرف ، ورتّبوا على الخلاف أموراً أحدها : أن موضعها عند سيبويه نصب دائماً ، وعندغيره رفع مع المبتدأ نصب مع غيره » . وقال أيضاً : « وقال ابن مالك : لم يقل أحد إنّ (كيف) ظرف ، إذ ليست زماناً ولا مكاناً ؛ ولكنها لما كانت تفسّر بقولك : على أيّ حال ؛ لكونها سؤالاً عن الأحوال العامة سميت ظرفاً ؛ لأنها في تأويل الجارّ والمجرور واسم الظّرف يطلق عليهما مجازاً » .
ثم قال : « قال ابن هشام : وهذا حَسَنٌ » اهـ .

قال : إنّ « كَيْفَ » من الظروف المبنيّة ، ومعناه السؤالُ عن الحَالِ ، (و) تُستعمل « كَيْفَ » / (**شرطاً عند الكوفية**) وقطرب مطلقاً،[١] أي : سواء قرنت بـ « ما » أم جردت منها، فيجازَى بها عندهم معنًى وعملاً ولم يُسْمَعْ ، وإنّما أجازوه قياساً . ٢١٩/أ

(و) تستعمل للشرط مقرونةً (بـ « ما » **عند البصرية ضعيفاً**)[٢] أي : على ضَعف ؛ لأنّه لم يسمع الجزم بها ، فيجازَى عندهم معنًى لاعَمَلاً ، وسُئِل [الخليل][٣] عنها ، فقال : المجازاة بها مستكرهةٌ .

(**كـ : مَتَى القتالُ ؟**) مثال « متى» في الاستفهام المعبّر عنه في كلامه بالسؤال ، (**و مَتَى تَأْتِنِي آتِكَ**) مثال « متى » في الشرط ، فـ « متى » هنا اسم شرط في موضع نصب على الظرفيّة الزمانيّة وناصبه « تأتني » ، و « تأتني » ، فعل الشرط ، و « آتك » جواب الشرط .

(**ونحو :**[٤] ﴿ **أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ** ﴾) مثال من التنزيل لـ « أيّان » في الاستفهام ، فإنّه سؤال استهزاء منهم ؛ لأنّهم يكذّبون بيوم الجزاء والحساب ، و « ويوم » معناه ظرف ، و « أيّان » ظرف ، والظرف لايجوز أن يكون ظرفاً للظرف ، فهو على حذف مضاف تقديره : أيّان وقوع يوم الدين [٥] .

وفي همزة « أيّان » لغتان ، الفتح والكسر،[٦] فالفتح هو المشهور ، وبه قرأ الجمهور، والكسر لغةُ سُلَيْمٍ ، حكاها الفراء [٧]، وبه قرأ السُّلمي ،[٨] والأعمش .[٩]

---

(١) انظر: مغني اللبيب ٢٠٥/١ .

(٢) انظر : الإنصاف المسألة (٩١) ٦٤٣/٢ ، ٦٤٥ ، والفوائدالضيائية ١٤٢/٢ .

(٣) في النسختين (الأخفش) ، والصواب مأثبته ، قال سيبويه : « وسألت الخليل عن قوله : كيف تصنع أصنع . فقال : هي مستكرهةٌ وليست من حروف الجزاء » اهـ. انظر : الكتاب ٦٠/٣.

(٤) سورة الذاريات الآية (١٢) .

(٥) انظر : الكشاف ٣٩٧/٤ .

(٦) انظر : اللسان (أين) ٤٥/١٣ .

(٧) معاني القرآن للفراء ٢/ ٩٩ ، وقد نص على ذلك صاحب اللسان . انظر المصدر السابق .

(٨) وهو أبو عبدالرحمن ، عبدالله بن حبيب بن ربيعة السلمي مقرئ الكوفة توفي سنة ٧٤ هـ . وقيل غير ذلك ، انظر ترجمته في : معرفة القراء الكبار للذهبي ص ٥٢ ، ٥٧ ، وشذرات الذهب ٩٢/١ .
انظر قراءته في : الاتحاف ص ٣٩٩ ، والقراءات الشاذة لعبدالفتاح القاضي ص ٨٩ .

(٩) واسمه : سليمان بن مهران الأعمش الأسدي الكوفي توفي سنة ١٤٨هـ . انظر : وفيات الأعيان لابن خلكان ٢٠٠/٢، ٤٠٣ ، ومعرفة القراء الكبار ص ٩٤، ٩٦ . وانظر المصدرين السابقين

(وكَيْفَ زَيْدٌ ؟) مثال « كيف » في الاستفهام ، أي : علَى أيِّ حَالٍ هُو ؟، فـ « كَيْفَ » في محل رفع على الخبرية ، و « زَيْدٌ » مبتدأٌ مؤخرٌ ، وقدّم الخبر هنا وجوباً على المبتدأ ؛ لأنَّ له صدرَالكَلامِ ، و كيف تجلسْ أجلسْ ، مثال « كَيْفَ » في الشرط فـ « كيف » على رأي الكوفيين ، وقطرب [١] اسم شرط جازم ، و « تجلس » فعل الشرط ، و « أجلس » جواب الشرط ، (وكَيْفَمَا تَصْنَعْ أَصْنَعْ) مثال لـ « كيف » مقرونة بـ « ما »[٢] في الشّرط على ضَعْفٍ عند البصريين .[٣]

(ومنها) أي : من الظروف المبنيّة : (مُذْ ومُنْذُ)[٤] وبُنِيَا لموافقتهما، « مذ » و « منذ » حرفين ، ويكونان تارةً (لأوّل المدّة) أي : مدّة الفعل الذي قبلهما ، مثبتاً كان الفعل ، أو منفياً . (فبعدهما) أي : بعد « مذ » ، و « منذ » يقع (مفردٌ) أي : اسم مفرد حقيقةً أو حكماً، (معرفةٌ) ، أمّا الفائدة بوقوع المفرد بعدهما ، فبَيَان ابتداءِ المدّة ، فَبِعَدَم الإفرَادِ ينتفي بيانُ أوّلِ المدّةِ ، وأمّا الفائدة بكونه معرفةً فتعيين ابتداء المدّة الذي هو المقصود .

واعلم أنَّه [٥] ليس المراد من قوله : « مفردٌ معرفةٌ » أنّه يجب أن يقع مفردٌ معرفةٌ بعدهما ، وإنّما المراد أنّه يجب أن يقع بعدهما الزّمان الذي يدلّ على تعيين المبتدأ سواء كان مفرداً معرفةً (كـ : مارأيته مذ ، أو منذ يوم الجمعة) أي : أوّل الوقت الذي انقطع فيه الرؤية يوم الجمعة ، أو مثنًى معرفةً نحو : مارأيته مذ أو منذ اليومان اللذان صاحَبْتَنَا فيهما ، إذا لم يكن العدد مقصوداً ، أو يكون معناه من أوّل هذين اليومين إلى وقتنا هذا ، أو نكرةً موصوفةً ، نحو : ما رأيته مذ ، أو منذ يوم لقيتني فيه .

وأمّا النّكرة المحضة فلايجوز أن تقع بعدهما ، فلايقال : مذ وقت ؛ لعدم إفادته ، إذ كلُّ أَحدٍ يعلم أنّ ابتداء المفارقة كان في وقت ما ، (و) تارةً تكون (لجميعها) أي : لجميع مدّة الفعل الذي قبلهما (فيليهما) أي : « مذ » و « منذ » (المراد) أي : الزمن[٦] الذي أريد بيَانَهُ وهو الذي فيه معنى العدد سواء كان مفرداً معرفةً أم لا، (كـ : مَاصَحَبْتُهُ مُذْ أو مُنْذُ يَوْمٍ أو سَنَةٍ) فالصحبةُ في هذا الوجه منتفيةٌ في

---

(١) انظر : مغني اللبيب ٢٠٥/١ ، و همع الهومع ٢١٥/٣ .
(٢) كلمة (بما) ساقط من الأصل .
(٣) انظر : الفوائد الضيائية ١٤٢/٢ .
(٤) ونقل الرضي قول الأخفش أنّ « منذ » لغة أهل الحجاز ، وأما (مذ) فلغة بني تميم وغيرهم ، ويشاركهم فيه أهل الحجاز . وحكي أيضاً أنّ الحجازيين يجرون بما مطلقاً ، التميميين يرفعون بهما مطلقاً » انظر : شرح الكافية ٣٠٩/٣ .
(٥) في (د) (أن) .
(٦) في (د) (الزمان) .

جميع أجزاء اليوم أو / السنة، وإذا كانت بمعنى مجموع المدّة فهي جواب « كم » ؛لأنّ ٢٢٠/أ
جواب « كم » عدد ، وفي الوجه الأوّل تكون الرؤيةُ منقطعةً في يوم الجمعة في قوله : ما رأيته مذ يوم الجمعة ، بعد أن تكون متحصلة في جزء منه ، ودخول « مذ » و« منذ » على الجملة الفعلية هو الكثير (**وقد يدخلان الاسميّة**)[١] أي : على الجملة الاسميّة كما يجيء بيانُه في كلامه ، ومن دخولهما على الجملة الاسميّة قول الأعشى ميمون :[٢]

[١٢٤] وَمَازِلْتُ أَبْغِي المَالَ مُذْ أَنَا يَافِعُ [٣]

وقول الكميت بن معروف على خلافٍ فيه :

[١٢٥] وَمَازِلْتُ مَحْمُولاً عَلَيَّ ضَغِينَةٌ وَمُضْطَلِعَ الأَضْغَانِ مُذْ أَنَا يَافِعُ [٤]

وإذا وليهما الجملة فهما ظرفان ، واختلف إذ ذاك فيهما فظاهر كلام سيبويه[٥] أنّهما أسمان منتصبان على الظرفية مضافان إلى الجملة ، أي : اسما الزمان ، ولا محذوف بينهما ، وهو مذهب السّيرافي ،[٦] وأبي علي الفارسي[٧] وذهب الأخفش[٨] إلى أنّهما لايكونان إلاّ مرفوعين على الابتداء ، ويقدّر اسم زمان محذوف بين الجملة وبينهما يكون خبراً عنهما ، ولايدخلان عنده إلاّ على اسم زمان ملفوظ به أو مقدّر، واختاره ابن السّرّاج ،[٩] وابن عصفور[١٠] فإذا قلت : مارأيته مذ زيد فاضل ، فالتّقدير : مذ زمان زيد فاضل .

---

(١) انظر : همع الهوامع ٢٢٢/٣ .
(٢) في (د) (معمون) وهو تحريف .
(٣) هذا صدر بيتٍ من الطويل ، وهو في ديوانه ص ١٨٥ ، وعجزه :
وليداً وكهلاً حينَ شِبْتُ وَأَمْرَدَا
. وانظر : تذكرة النحاه ص ٥٨٩ – ٦٣٢ ، والمقاصد النحوية ٦٠/٣، ٣٢٦، والتصريح ٢١/٢ ، وبلانسبة في مغني اللبيب ٣٣٦/١ ، وأوضح المسالك ٦٣/٣ .
(٤) البيت من الطويل وهو في ديوانه ص ١٧٣ ، وانظر : الكتاب ٤٥/٢(هارون) وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢٢١/١ ، ونسب إلى رجل من سلول في شرح شواهد الإيضاح ص ٣٤٥ ، و كما نسب إلى الكميت أو إلى رجل من سلول في المقاصد النحوية ٣٢٤/٣ ، وبلانسبة في الجني الداني صفحة ٥٠٤ ، والهمع ٢٢٢/٣ .
(٥) انظر : الكتاب ٣/ ١١٧ (باب ما يضاف إلى الأفعال من الأسماء) حيث قال فيه : « ومما يضاف إلى الفعل أيضا قولك : مارأيته منذ كان عندي ومنذ جاء ني » .
(٦) انظر : شرح الكتاب ١٨/٤ (مخطوط) وفيه : « وأما قولهم : ما رأيته مذ كان عندي ، ومنذ جاءني، فإن (مذ) يحتمل أن تكون اسماً وحرفاً ، فإن كان اسماً فهو كإضافة أسماء الزمان إلى الفعل، و (منذ) من أسماء الزمان ، وإن كان حرفاً فهو حرف جر مختص به الزمان ، وعمله فيما بعده لعمل الاسم المضاف ، فجاز إدخاله على الفعل إذ كان في معناه ، وعمله لزمان مضاف إلى فعل » اهـ . وارتضاه ابن مالك قائلاً : « فمن زعم خلاف ذلك فقد خالف سيبويه بمالاً دليل عليه » . انظر : شرح التسهيل ٢١٦/٢ .
(٧) انظر : الإيضاح ص ٢٧٤ .
(٨) انظر : الارتشاف٢٤٢/٢ ، والهمع ٢٢٣/٣ . .
(٩) انظر : الموجز في النحو ص ٥٩ ، حيث ذكر أنهما يكونان اسمَين مبتدأين .
(١٠) انظر : شرح الجمل ٥٩/٢ .

(و) قد يدخلان (**الفعلَ**) ماضياً كان أو مضارعاً (**و المصدرَ**) المعيّن للزمان لا المبهم ، فإنّه لايجوز دخولهما عليه (**وأَنْ**) وصلتهما حال كونهما (**مخففة ومثقلة فيقدّر بعدهما**) أي : بعد « مُذْ » ، و« مُنْذُ » (**زمان مضاف**) محذوف (**إلى أحدهما**) ؛ ليصحّ حمل مابعدهما عليهما ؛ لأنّهما لا يدخلان إلاّ على زمان ملفوظ به أو مقدّر .

(**وهما**) أي : « مُذْ » ، و« مُنْذُ » (**مبتدآن**)[١] وهما معرفتان ؛ لكونهما في تأويل الإضافة ؛ لأنّها بمعنًى إمّا أوّل المدّة أو جميع المدّة [مابعدهما خبرهما][٢] أي : مايقع بعدهما خبر لهما ، وهذا قول جمهور البصريين ،[٣] وذلك ؛ لأنّ المعنى على ذلك ، إذ معنى « ما رأيته مذ يوم الجمعة » : ما رأيته وأوّل انقطاع الرؤية يوم الجمعة ، ومعنى « ما رأيته مذ يومان » : مارأيته ، وجميع مدّة انقطاع الرؤية يومان ، (**خلافاً للزّجاج**) وطائفة من البصريين ،[٤] فإنّهما عندهم خبر المبتدأ ، والمتبدأ مابعدهما ، والتّقدير في إذا قلت : « مارأيته مذ يومان » : بيني وبين لقائه يومان .[٥]

وردَّ بأنّ هذا التقديرَ يصح في بعض الصور ولايطّرد في جميعها ، فإذا قلت : يوم الأحد ما رأيته مذ يوم الجمعة ، لم يصلح أن يقال : بيني وبين رؤيته يوم الجمعة ، ولايجوز أن يقدّر ، ومابعده إلى الآن بحذف العاطف والمعطوف وهو قليل ؛ ولأنّه لم يذكر في موضع ، وذلك دليل على أنّه غير مراد (**كـ : ما رآه مذ زيد فاضل**) مثال لدخول « مذ » على الجملة الاسميّة ، والتقدير : مذ زمان زَيْدٌ فاضل ؛ لأنّ « مذ » و« منذ » لايدخلان إلاّ على اسم زمانٍ ملفوظٍ به أو مقدّراً .

(**و**) مارآه (**منذ بكر سافر،أو**) منذ بكر (**يسافر**) مثال لدخول « منذ » على الجملة الاسميّة التي أحد جزئيها فعل ماض أو مضارع ، أي : مذ زمان * بكر*[٦] سافر أو منذ زمان بكر يسافر ، بتقدير زمان مضاف،(**و**) مارآه مذ (**سافر**) بشر (أو) منذ[٧] (**يسافر بشر**) مثال لدخولهما / على الفعل ، ومثله قولهم : مارأيته مذ كان عندي . ٢٢١/أ

---

(١) في الأصل (مبتدأ) ومطموس في (د) والتصويب من مغني اللبيب ٣٣٦/١ .

(٢) في الأصل (مابعده خبره) ومطموس في (د) ، والصواب ماأثبته .

(٣) انظر: المسألة (٥٦) من الإنصاف ٣٨٢/١ ، وائتلاف النصرة ص ١٤٦ .

(٤) انظر : شرح الكافية للرضي ٢١٠/٣ ، والفوائد ١٤٤/٢، والهمع ٢٢٤/٣ .

(٥) قال ابن هشام اللخمي نقلاً عن الارتشاف ٢٤٣/٢ : « وهو مذهب سيبويه » . وقال في مغني اللبيب ٣٣٥/١ : « ولا خفاء بما فيه من التعسُّف »

(٦) مابين النجمتين ساقط من (د) .

(٧) في (د) (و منذ) بدون همزة .

(و) مارآه مذ أو منذ (**سفره**) مثال لدخولهما على المصدر ، أي : مذ أو منذ زمن سفره ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، فيجوز رفع المصدر المذكور وجرّه، (و) مارآه مذ أو منذ (**أَنْ قَدِمَ**) مثال لدخولهما على « أن » المخففة ، فـ « أَنْ » وصلتها يحكم على موضعها بما حكم به على لفظ المصدر من رَفعٍ أو جرٍّ ؛ لأنَّها مؤولة بـه ، ويكون ذلك على حذف مضاف ، أي : مذ أو منذ * زمن *[1] أن قدم .

قال ابن عصفور :[2] ويجوز أن تكون أَنْ ومابعدها بتأويل المصدر الموضوع موضع الزمان مثل خفوق النجم ، (**أو**) مارآه مذ أو منذ (**أنَّه قدم**) مثال لدخولهما على « أنّ » المثقلة ، فـ « أنّ » ومابعدها يجوز أن يجعل في مَحلِّ رَفعٍ أو جرٍّ كما تقدّم، ولابدّ من حذف مضاف أيضاً ، أي : مُذْ ، أو مُنْذُ زمن أنَّه قدم (**وأقرأه منذ يوم الجمعة**) معطوف على ماقبله ، ومَثَّلَ هنا بقوله : منذ يوم الجمعة ؛ لِيُبَيِّنَ أنَّهما يدخلان أيضاً على الجملة المحذوف فعلها ، إذ المعنى : منذ كان يوم الجمعة ، فهي مضافة إلى جملة حذف صدرها ، وهو قول لبعض الكوفيين ، واختاره ابن مالك وغيره [3] ؛ وذلك لأنَّ فيه إجراء « مذ » ، و« منذ » في الاسميّة على طَريقةٍ وَاحدةٍ مع صحة المعنى ، فهو أَوْلَى من اختلاف الاستعمال وفيه تخلص من الابتداء بنَكرةٍ بلا مُسوّغٍ ، إنْ أُدِّعِيَ التنكير فيهما، ومن تعريف غير معتاد إنْ أُدِّعِيَ التّعريف ، وفيه أيضاً تخلص من جعل جملتين في حكم جملة واحدة من غير رابطٍ ظاهرٍ ولامقدّرٍ،(**أو**) أقرأه مذ أو منذ (**يوم قدم فيه زَيْدٌ**) هذا أيضاً معطوف على ماقبله من الأمثلة .

(و) قد يستفهم بـ « مُذْ » عن الزمان ، فيجرّ مايستفهم به عن الزمان ، نحو : (**مُذْ سِرْتَ ؟**) وهي حينئذ حرف لاظرف خلافاً لبعضهم ؛[4] لأنَّها تُوَصل الفعل إلى اسم الاستفهام ، كما تُوصل بحرف الجرِّ نحو : بِمَنْ مَرَرْتَ ؟ (**وقد يراد به**) أي :

---

(١) مابين النجمتين ساقط من (د) .

(٢) انظر : شرح الجمل ٦٠/٢ ، وفيه يقتصر القول على دخول (مُذْ) على (أنّ) المثقلة حيث قال : « وإذا قلت : مارأيته مُذْ أنّ الله خلقني ، فالزمان عند الفارسي محذوف ؛ لأن (أنّ) ليست زماناً ، ومن الناس من لم يحذف مضافاً وجعل (أنّ) مصدراً يراد به الزمان بمنزلة : خُفوقَ النجم ، ومَقْدِمَ الحاجِّ ، والقول الأول أحبُّ إليّ ؛ لأنّهم لايقولون : مذ الصباح إلاّ قليلاً ، فالأحرى أن لايجيزوا بها أنّ التي تتقدر بالمصدر ثم يكون ذلك المصدر زماناً » ١هـ .

(٣) انظر : شرح التسهيل ٢١٦/٢ - ٢١٧ ، والارتشاف ٢٤٣/٢ ، والهمع ٢٢٤/٣ .

(٤) انظر : المصادر السابقة .

بـ « مذ » (مجرّدَ الزّمان كـ : ما رأيته مُذْ سنة الجماعةِ) أي : زمن سنة الجماعة ، (و) ما رأيته (مذ عشر ذي الحجة) أي : زمن عشر ذي الحجة ، وعشر ذي الحجة معلوم،وهو اليوم العاشر الّذي فيه عيد اللّه الأكبر،(وقد تقع بعدهما) أي : بعد « مذ » و « منذ » (نكرةٌ لاتحدّ) أي : غير محدودة ، وهي التي لم توضع لمدّةٍ ، لها ابتداءٌ وانتهاءٌ (دالّةٌ) تلك النكرة (على زَمنٍ) مبهمٍ غير معيّنٍ (طالَ) ذلك الزمن (كـ : مذ حينٍ ، ومذ سنينَ) ، فـ « حينٌ » و « سنين » نكرتان غير محدودتين ، وكلٌّ منهما دالٌّ على زَمنٍ طَويلٍ .

(و) قد (يُحْذَفُ أَحَدُ جزأي جملته) أي : جملة [منذ][1] وذلك (كـ : منذ خروج زيد ، بمعنى خروجه) فحذف أحد جزأي الجملة ، والأصل : مارآه منذ خروج زيد ، وكذا يحذف أحد جزأي جملة « مذ » كـ : مذ طلوع زيد ، بمعنى طلوعه .

(و) قد (يعطف على مجرورهما) أي : مجرور « مذ » ، و « منذ » المخفوض بهما سواء تقدّم المعطوف على المعطوف عليه أم تأخّر عنه،(أو) تعطف على (المرفوع بموافقة له) في التّعريف والتنكير وغيرهما (و ينصبه) بإضمار فعل (عطفاً عليهما) سواء / تقدّم المعطوف أم تأخّر ، هذا إذا لم تقصد ابتداء الغاية فإن قصدت ابتداء الغاية لم يجز عطف متقدّم ولا متأخّر ، ولايجوز النّصب بإضمار فعل إلاّ في الزّمن المتقدّم غير المتّصل بما بعد « مذ » ، و « منذ » نحو : مارأيته مذ يوم الخميس ويوم الثلاثاء ، كأنّك قلت : ومارأيته يوم الثلاثاء ، (و) يعطف (بغير موافق لذلك) أيضا . ٢٢٢/أ

واعلم أنّه إذا اختلف الاسمان بعدهما تعريفاً وتنكيراً نحو : مارأيته منذ يوم الجمعة ويومان ، ومارأيته منذ أمس ويومان ، ومارأيته مذ يومان وأمس ، فمذهب الأخفش المنع وصححه أبوحيّان ،[2] وأجاز ابن السّراج :[3] مارأيت زَيْداً مذ يومان ويومُ الخميس ، و « يوم الخميس » ، بالرفع على تكرير « مُذْ » والنصب على تكرير العامل (كـ : مارأيته منذ سنة ويوم) مثال للعطف على مجرور « منذ » ، فـ « يوم » في هذا المثال معطوف على « سنة » المجرورة بـ « منذ » .

(و) مارأيتُه (مُنْذُ يوم الجمعة ويوم الخميس) مثال للعطف على اسم

---

(١) في النسختين (م ذ) خطأ من الناسخ ، ولعل الصواب ماأثبته .

(٢) انظر : ارتشاف الضرب ٢٤٦/٢ .

(٣) انظر : الموجز في النحو ص ٥٩ ، ونقله أبوحيّان في المصدر السابق .

الزّمان المرفوع بعد « منذ » فـ « يوم الخميس » معطوف على « يوم الجمعة » الواقع بعد « منذ » ، وصحّ عطف المتقدّم على المتأخّر من اسم الزّمان هنا ؛ لقصد الغاية ، (أو) ما رأيته مذ يوم الجمعة (و يوم السبت) مثال لعطف المتأخر على المتقدّم المرفوع ، وجاز لما ذكرناه .

(وما رأيتُه مُذْ يوم الجمعة و خمسة أيّام) مثال اسم الزمان المنصوب ، فـ « خمسة » منصوب بإضمار فعل ، والتقدير : وما رأيته خمسة أيّام (و) مثله مارأيته (منذ خمسة أيّام ويوم الجمعة) كأنّك قلت : ومارأيته يوم الجمعة ، فإن قصدت في هذا الوجه ابتداء الغاية ، لم يجز عطف متقدّم ولا متأخّر.

واعلم أنّ الزمن في هذه الأمثلة كلها يسمى معدوداً ، و « منذ » و « مذ » فيهما بمعنى « مِنْ » و « إلى » جميعاً . واعلم أيضاً أنَّ الغَالبَ على « مُذْ » أَنْ تَرْفَعَ الزّمنَ الماضي ، وعلى « مُنْذُ » أَنْ تَجُرَّه ، وإن كان الزّمنُ[1] حاضراً تعيَّن جرّه بهما ، وإذا دخلا على جملة؛فهما ظرفان بالاتفاق .

(ومنها) أي : من الظروف المبنية (لَدَى) بالألف المقصورة (بمعنى عِنْدَ) كما صرح به سيبويه ؛[2] لأنّها يراد بها مايراد بـ «عِنْدَ » كقوله تعالى :[3] ﴿ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ ﴾وزعم بعضهم[4] أنّها بمعنى « لَدُنْ » ، وليس بشَيْءٍ ؛ لأنّ « لَدُنْ » لأوّل غاية زَمانٍ أو مَكانٍ[5] بخلاف « لَدَى » ، بل هي بمعنى « عِنْدَ » ، ولكن بينهما فرق ، وهو أنّ « لَدَى » للحاضر المتّصل ، و « عند » للحاضر وغيره .

(ولَدُنْ) بفتح اللّام وضمّ الدّال وسكون النّون ، (وجاء لَدْنِ) بفتح اللّام وسكون الدّال * وكسر النّون، (ولَدَنْ) بفتح اللّام والدّال وسكون النّون ، (ولُدْنِ) بضم اللّام وسكون الدّال وكسر النّون ، (ولَدْ) بفتح اللّام وسكون الدّال ، *[6] (ولُدْ) بضمّ اللّام وسكون الدّال ، (ولَدُ) بفتح اللّام وضم الدّال ،[7] وبناؤهما ؛ لوضع بعضها وضع الحروف ، وحُمِلَ الباقيةُ عليها، وكلها[8] (بمعنى « من عند » كـ : لَدُنِ صباح) .

---

(١) في الأصل (الزمان) و ما أثبته من (د) .

(٢) انظر : الكتاب ٤/ ٢٣٤ . ونصه : « ولَدَى بمنزلة عِنْدَ » ، وانظر : المسائل الشيرازيات لوحة ١٩.

(٣) سورة آل عمران الآية (٤٤) وفي غيرها .

(٤) منهم الرضي ، انظر : شرحه على الكافية ٣/٢٢١ .

(٥) انظر : المصدر السابق ٣/٢٢٠ .

(٦) مابين النجمتين ساقط من (د) .

(٧) انظر هذه اللغات في : المسائل الشيرازيات لوحة ١٩ فمابعدها (مخطوط) ، وشرح المفصل ٤/١٠٠ ، والفوائد الضيائية ٢/١٤٤ .

(٨) في (د) تكرار من قوله (ولدن بضم اللام) إلى كلمة (كلها) وزيادتها حشو .

واعلم أنّ « مِنْ » إذا دخلت على « لَدُنِ » تكون معربةً كقوله :

[١٢٦] مِنْ لَدُنِ الظُّهْرِ إِلَى العُصَيْرِ [١]

وهي لغة قيس (وتلزمها) أي : لَدُنِ (« مِنْ ») في الغالبِ (وَلَوْ) كانت (مقدّرَةً) فمثال « مِنْ » ظَاهرةً غير مقدّرةٍ (نحو) قوله تعالى :[٢] (﴿ مِنْ لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ ﴾) وقوله تعالى :[٣] ﴿ وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَّدُنَّا عِلْماً ﴾ أي : من جهتنا، ومثال «مِنْ» مقدرةً مايأتي - بعيد ذلك - في الجملة ، اسميةً كانت أَوْ فعليّةً، (و تتمحّض) لَدُنِ (للزّمان) حال كونها (مضافةً إلى جملةٍ) اسميّةٍ أو فعليّةٍ ، و إضافتُها / إلى الفعليّةِ هو الكثير ، فمثال إضافتها إلى الجملة الاسميّةِ قولُه : ٢٢٣/أ

[١٢٧] تَذْكُرُ نُعْمَاهُ لَدُنْ أَنْتَ يَافِعٌ [٤]

(و) مثال إضافتها إلى الجملة الفعليةِ قوله :

[١٢٨] صَرِيعُ غَوَانٍ رَاقَهُنَّ وَرُقْنَهُ لَدُنْ شَبَّ حَتَّى شَابَ سُودُ الذَّوَائِبِ [٥]

(وصحّ تصدير جملةٍ) اسميّةٍ بعد « لدن » (بحَرفٍ) ناصب (مصدريٍّ كقوله :

[١٢٩] وَلَمْ أُقْتَرْ لَدُنْ أَنِّي غُلَامُ) [٦]

(ومنها) أي : من الظروف المبنيّة (قط) بفتح القافِ أو بضمّها مع ضمّ الطاء مشدّدةً ومخففةً ، ومفتوحة القافِ ساكنةَ الطاءِ (لماضٍ نُفِيَ) أي :لأجل الزّمان الماضي

---

(١) هذا البيت من الرجز ، نسب إلى رجلٍ من طيء في المقاصد النحوية ٤٢٩/٣ ، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٣١٨/٢ ، وهمع الهوامع ٢١٧/٣، والدرر اللوامع ١٣٦/٣.

(٢) سورة النمل الآية (٦) .

(٣) سورة الكهف الآية (٦٥) .

(٤) البيت من الطويل ، لم أقف على قائله ، وعجزه :

إِلَى أَنْتَ ذُو فَوْدَيْنِ أَبْيَضُ كَالنَّسْرِ

انظر : ارتشاف الضرب ٢٦٤/٢ ، و شرح الأشموني ٣١٨/٢ ، وهمع الهوامع ٢١٧/٣، و خزانة الأدب ١١١/٧ ، والدرر اللوامع ١٣٦/٣ .

(٥) هذا صدر بيتٍ من الطويل ، وهو للقطاميّ في ديوانه ص ٤٤ ، وانظر : المقاصد النحوية ٤٢٧/٣، والتصريح ٤٦/٢ ، والأشباه والنظائر ٤٧/٤ ، والهمع ٢١٨/٣، والخزانة ١٨٨/٣ ٨٦/٧ .

« الصريع : المصروع ، وهو المصروع على الأرض . الغواني : جمع غانية ، وهي التي استغنت بجمالها عن الزّينة ، وقيل : هي التي غنيت بزوجها عن غيره ، وقيل : هي التي غنيت في بيت أبويها ولم تتزوج ، أي : أقامت . الذوائب : الضفائر من الشعر جمع : ذؤابة » . عن الخزانة ٨٧/٧ .

(٦) هذا عجز بيتٍ من الوافر ، وصدره :

فَإِنَّ الكُثْرَ أَعيَانِي قَدِيماً

نسب إلى عمرو بن حسان رضي الله عنه في لسان العرب (عيا) ١٥/ ١١٣ ، والخزانة ١١٢/٧، و إلى أبي عمرو في (كثر) ٥/ ١٣١ ، و نسبه صاحب إصلاح المنطق في ص ٣٣ ، ١٦٧ ، ٣٦٤ ، إلى رجل من ربيعة ، وبلا نسبة في اللسان (قتر) ٧١/٥ . وأُقتر : بمعنى افتقر .

المنفي وقوع شيء فيه المستغرق النفي جميع الأزمنة الماضية نحو : مافعلته قط ، أي : فيما مضي من عمري إلى وقتي هذا ، وبُنِيَ ؛ لتضمنه معنى « في » ؛ لأنَّها لايجوز ظهورها معه، وقيل : بُنِيَ ؛ لِقَطْعِه عن الإضافة ، وقيل : غير ذلك مما يطول ذكره ،[١] ولايستعمل « قط » في الإيجاب ، لاتقول : فعلته قط ، وربّما استعمل دون النّفي ، كقَولِ بَعْضِ الصحابة :[٢] « قَصَرْنَا الصَّلاةَ في السَّفَرِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - أَكْثَرَ مَاكُنَّا قَطُّ وَآمنه » .

(وَ) منها (عَوْضُ) مفتوحةُ الأول وهو العين (مثلّثة الآخر) وهو اللّام ، وقد جاء بضمّ العَينِ وهو في اللغات المذكورة ظرف (لآتٍ ، كذلك) يعني لمستقبلِ نفيٍّ، أي : لأجل الزّمانِ المستقبلِ المنفيِّ فيه وقوع شيء ؛ ليستغرق النفي جميعَ الأزمنة المستقبلة نحو : لا أفعله عَوْضُ ، أي : لا يصدر مني فعله في جميعِ أزمنة المستقبل .

وبناؤه ؛ لكونه مقطوعاً عن الإضافة كـ : (قَبْلُ ، وَبَعْدُ)[٣] وكذلك إذا أضيف أعرب ،[٤] فقالوا :[٥] ما أفعله عَوْضَ العَائِضِين ، كما يقال : دَهْرَ الدَّاهِرِينَ، وأَبَدَ الآبدين [٦]

(وَ) كذا (مِثْلُ ، وَغَيْرُ) من الأسماء المبهمة ، إذا أضيف (مِثْلُ) إلى مبنيٍّ، وقُطِعَ (غَيْرُ) عن الإضافة ، فإنَّهما يُبنيان لما يأتي بيانه .

(ويفتح أخيرهما) أي : أخير « مِثْل » ، و« غير » وهو لامهما (بـ « ما » ، وَ « أن ») المفتوحة الهمزة (مخففةً ومثقّلةً) ويجيء بعيد ذلك أمثلتهما .

(كذا) أي : مثل « مِثْلٍ » أ و« غَيرٍ» (مايضاف منها) أي : من الظروف (إِلَى جُمْلَةٍ) فعليّةٍ أو اسميّةٍ (أَوْ إلى) كَلِمةٍ (إِذْ) المضاف إلى الجملةِ ، فإنّه

---

(١) انظر : شرح الكافية للرضي ٢٢٥/٣ ، وهمع الهوامع ٢١٣/٣ .

(٢) وهو حارثة بن وهب رضي الله عنه ، ولفظه : « صلى بنا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ونحن أكثر ماكنا قط » أخرجه البخاري في « كتاب الحج » (٨٤٠) باب الصلاة بمنى .

وانظر : شرح التسهيل ٢٢١/٢ ، وشواهد التوضيح لابن مالك ص ١٩٠ .

(٣) وقد يبنى على الفتح طلباً للخفة ، أو على الكسر على أصل التقاء الساكنين . انظر : الهمع ٢١٢/٣.

(٤) وذلك لمعارضته الشبه بالإضافة التي هي من خصائص الأسماء .

(٥) انظر : الفوائد الضيائية ١٤٧/٣ ، ولسان العرب (عوض) ١٩٣/٧ .

(٦) قال الرضي في شرح الكافية ٢٢٦/٣ : « أكثر مايستعمل عوض مع القسم » .

يفتح أخيرها أيضاً ؛ لكونها مبنيّةً ، وعلَّة بنائها اكتسابها البناء من المضاف إليه ، ولو بواسطة (نحو) قوله تعالى :[١] (﴿ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ ﴾) أي : كما أنَّكُم تنطقون ، وهذا المثال لبناء « مثل » على الفتح ، وبني على الفتح ؛ لإضافته إلى مبنيٍّ وهو « أنّكم » كقوله تعالى :[٢] (وَمِنْ خِزْيِ يَوْمَئِذٍ) ؛ لأنَّ المضافَ يكتسي من المضاف إليه التَّعْريفَ والاستفهامَ ، فكذا البناء إذا كان المضافُ مبهماً بخلاف إذا لم يكن مبهماً كقولك :[٣] جَاءَ نِي غُلَامُ هَذَا ، فإنَّه لا يبنَي ؛ لأنَّ « هَذَا » من الأسماء المبهمة لمبهمة ، والمبهمة في إبهامها ، وبُعْدِها من الاختصاص كالحروف الَّتي تدلّ على أمور مبهمة ، و « ما » زائدة . [٤]

وقال المازني :[٥] « بني على الفتح » ؛ لأنَّ « مثل » مع * ما *[٦] بمنزلة شَيْءٍ وَاحدٍ ، وإن كانت « ما » زائدة ، ولكنها رُكِّبَتْ معها » .

(وغيرَ أَنْ جلست) مثال لبناء « غير » على الفتح ، وعِلَّةُ بِنَائِها إضافتُها لـ « أنْ » المصدرية ، ومثله قول الشّاعر :

[١٣٠] لَمْ يَمْنَعِ [الشَّرْبَ][٧] مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقَتْ حَمَامَةٌ فِي غُصُونٍ ذَاتِ أَوْقَالِ /[٨] ٢٢٤/أ

فبنيت « غيرُ » على الفتح وهي فاعلةُ « يمنع » ؛ لإضافتها إلى « أنْ » المصدرية ، ولو رفع لكان هو الأصل .

(ونحو :[٩] ﴿ هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾) مثال للظرف المضاف إلى جملة فعلية ، قرأ بعضهم :[١٠] (يَوْمَ يَنْفَعُ) بفتح الميم على البناء نظراً إلى أصله وهو البناء ، وقرأ بعضهم [١١] « يومُ » برفع الميم على الإعراب ؛ لأنَّه مضاف إلى معرب، وهذا الوجه هو المشهور عند البصريين[١٢] ؛ لأنَّهم يمنعون البناء في مثل ذلك ، ويقدرون الفتحة إعراباً مثلها في : صُمْتُ يَوْمَ الخَمِيسِ ، وتجويزُ البناءِ والإعرابِ في ذلك مَذْهَبُ الكوفيين .[١٣]

---

(١) سورة الذاريات الآية (٢٣) .

(٢) سورة هود الآية (٦٦) . وسيأتي ذكرها قريباً .

(٣) في (د) (كقوله) .

(٤) أي في : (مثل ما أنكم) .

(٥) انظر : أبو عثمان المازني ومذاهبه في الصرف والنحو ص ٢١٩ .

(٦) مابين النجمتين ساقط من الأصل .

(٧) في النسختين (الشراب) وما أثبته من بقية المصادر الآتية .

(٨) البيت من البسيط ، وهو لأبي قيس الأسلت في ديوانه ص ٨٥ ، وانظر : الكتاب ٣٢٩/٢ (هارون) ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١٨٠/٢، وشرح شواهد المغني ٤٥٨/١ ، والتصريح ١٥/١ ، والخزانة ٤٠٦/٣ ، ٤٠٧ .

(٩) سورة المائدة الآية (١١٩) .

(١٠) قرأ بها نافع وحده ، انظر : السبعة لابن مجاهد ص ٢٥٠ ، و اتحاف فضلاء البشر ص ٢٠٤ .

(١١) وهو قراءة الباقين ، انظر : المصدرين السابقين .

(١٢) انظر : الكتاب ١١٧/٣ .

(١٣) انظر : معاني القرآن للفراء ٣٢٦/١ .

(وَ﴿ يَوْمَ هُم بَارِزُونَ ﴾)[١] ، مثال للظرف المضاف إلى جملة اسمية ، فيجوز في « يومِ » البناء على الفتح ؛ لإضافته إلى الجملة ، والإعراب ، وفتح على حكم الظروف، ويجوز فيه أيضاً النَّصبُ بتقدير « أعني » ، أي : أعني يَوْمَ هم بارزون ، فعلى هَذا يكون فيه اختلاف في تقدير العامل .

(﴿وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ﴾) [٢] مثال للظرف المضاف إلى كلمة « إذ » المضاف إلى الجملة ، قرأ بعضهم بالفتح على البناء[٣] ؛ لكونه مبهماً مضافاً إلى مبنى وهو « إذ » ، وقرأ بعضُهم بالجر على الإعراب .[٤]

(ومنها) أي : من الظروف المبنيّة (لَمَّا) عند ابن السَّرَّاج[٥] والفارسي، وابن جني ، وجماعة ،[٦] فإنّهم زعموا أنَّها ظرفُ زمانٍ بمعنى « حين » في قولك : لما جاء زيد جاء عمرو ، وعلَّةُ بِنَائِها إضافتُها إلى الجملة الفعليّة ، وكلام سيبويه محتملٌ، فإنَّه قال : « لمَّا » لوقوعِ الأَمرِ لغيرِه ، وإنّما تكون مثلَ « لو »[٧] فشبهها بـ « لو» و « لو » حرف .[٨]

(وَ) منها (مَعْ)[٩] في لغة ربيعة وغَنْم ،[١٠] فإنَّهم يبنونها على السكون ؛ لتضمنها معنى حرف المصاحبة ، وُضِعَ أم لم يُوضَعْ ، ويقولون :[١٠] ذهبت مَعْ أخيك ، وجئت مَعْ أبيك ، بالسُّكون ، وأنشد الرَّاعي أو جرير على خلافٍ في ذلك :

[١٣١] فَرِيشِي مِنْكُم وَهَوَايَ مَعْكُم [١١]

بتسكين العَيْنِ ، وعند الجمهورِ عَيْنُها مفتوحةٌ معربةٌ ؛[١٢] لأنَّها ثلاثيةُ الأَصلِ .

---

(١) سورة غافر الآية (١٦) .

(٢) سورة هود الآية (٦٦) .

(٣) وهي قراءة نافع ، والكسائي ، وأبو جعفر ، وبها قرأ الشنبوذي ، انظر : السبعة لابن مجاهد ص ٣٣٦، واتحاف فضلاء البشر ص ٢٥٧ .

(٤) وهي قراءة الباقين ماعدا نافع ، والكسائي ، وأبو جعفر . انظر السابق .

(٥) انظر : الأصول ١٧٣/٣

(٦) انظر : شرح الكافية للرضي ٢٣٠/٣ ومغني اللبيب ٢٨٠/١ ، وهمع الهوامع ٢١٩/٣ .

(٧) انظر : الكتاب ٢٣٤/٤ .

(٨) انظر : شرح الكافية للرضي ٢٣٠/٣ .

(٩) انظر : شرح التسهيل ٢٣٨/٢ ، ٢٣٩ .

(١٠) أي : « ربيعة بن نزار بن معد بن عدنان ، أبو القبيلة . وغَنْم بفتح الغين المعجمة وسكون النون ، ابن ثعاب ابن وائل ، أبو حي » عن التصريح ٤٨/٢ ، و انظر : الاشتقاق لابن دريد ص ٣١٢ ، ٣١٣ ، ٤٥٦ .

(١١) هذا صدر بيت من الوافر ، وعجزه :

وإن كانت زيارتكم لماما

نسبه ابن السيرفي إلى جرير في شرح أبيات سيبويه ٢٩١/٢ ، والعيني في المقاصد النحوية ٤٣٢/٣ ، وهو في ديوانه ص ٤٠٨ ونسبه سيبويه إلى الراعي النميري في الكتاب ٢٨٧/٣ وهو في ملحق ديوانه ٣١١، وبلانسبة في أوضح المسالك ٩١٤/٣ ، والجني الداني ص ٣٠٦ .

(١٢) انظر : الكتاب ٢٨٦/٣ ، وشرح التسهيل ٢٣٩/٢ ، وهمع الهوامع ٢٢٨/٣ .

ومنها (**الآن**) وهو اسمٌ لوَقتٍ حضر جميعُه أو بعضُه ، وظرفيته [غالبةٌ لا لازمةٌ][١] ، وبُنِيَ ؛ لتضمنه معنى الإشارة [٢] ؛ لأنَّ معنى « الآن » هو الوقت ، أو لشبهه الحرف في ملازمةِ لفظٍ واحدٍ ؛ لأنَّه لايثني ولا يجمع ، ولا يصغر بخلاف « حِين » ، و« وقت » و« زمان »[٣] ، و« مدة » ، وقد يُعرب على رَأْيٍ [٤] نحو قوله :

[١٣٢] كَأَنَّهُمَا مِلآنَ لَمْ يَتَغَيَّرَا وَقَدْ مَرَّ لِلدَّارَيْنِ مِنْ بَعْدِنَا عَصْرُ [٥]

أراد « من الآن » فحذف النّون وكسر نون « الآن » ؛ لدخول « من » عليه ، فعلم أنّه معرب .

(**وَ**) منها (**أَمْسِ**)[٦] وهو اسمٌ زَمانٍ موضوعٍ لليَوْمِ الَّذي يليه اليوم الذي أنتَ فيه ، أو مافي حكمه (**حِجَازِيًّا**) أي : منسوباً إلى الحجازيين ، فإنَّ « أَمْسِ » يبني عندهم على الكسر مطلقاً في موضعِ الرّفعِ ، والنّصبِ ، والجرّ ، وعلة بنائه تضمنه معنى لام التعريف [٧] .

(**ويعرب**) أي : « أَمْسِ » حال كونه (**مَمْنُوعاً ، مَرْفُوعاً ، تَمِيمِيًّا**) أي : منسوباً لتميمٍ ، فإنَّهم يبنونه على الكسر في حالتي النَّصبِ والجرّ ، ويعربونه في حَالة الرّفعِ إعرابَ مالا ينصرف ،[٨] فيقولون : ذهب أَمْسُ ، واستحسنت * أَمْسُ *[٩] ومارأيته مُذْ أَمْسِ ، وهذه / اللّغةُ نَقَلَها سيبويه عنهم[١٠] ،(**وبعضهم**) أي : بعض تميم (**بفتحه**) أي : بفتح « أَمْسِ » (**بـ « مُذْ » كقوله :** ٢٢٥/أ

[١٣٣] **لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَباً مُذْ أَمْسَا عَجَائِزاً مِثْلَ السَّعَالِي**[١١] **خَمْسَا)**

---

(١) في النسختين (لازمة لا غالبة) والتصويب من شرح التسهيل ٢١٨/٢ ، لأنّ النّصّ منقول منه .

(٢) وقيل : لتضمنه لام التعريف ، وقيل غير ذلك . انظر : شرح التسهيل ٢١٨/٢ فما بعدها ، وشرح الكافية للرضي٢٢٩/٣ ، و الهمع ١٨٥/٣.

(٣) وعليه ابن مالك انظر : شرح التسهيل ٢١٩/٢، وذهب الزمخشري إلى « أنّ سبب بنائه وقوعها في أول أحوالها بالألف واللام ، وهو أحد قولي الفراء ، انظر: المفصل ص ٢٠٩ ، ومعاني الفراء ٤٦٧/١.

(٤) انظر : همع الهوامع ١٨٦/٣ .

(٥) البيت من الطويل ، نسب إلى أبي صخر الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٩٥٦/٢ .
وانظر : سر صناعة الإعراب ٥٣٩/٢ ، والمنصف ٢٢٩/١، وشرح شواهد المغني ١٦٩/١، وبلانسبه في الخصائص ٣١٠/١ ، وشرح التسهيل ٢٢٠/٢ ، وارتشاف الضرب ٢٤٧/٢ .

(٦) مابين قوسين ساقط من (د) .

(٧) انظر : شرح الكافية للرضي ٢٢٦/٣ ، وشرح التسهيل ٢٢٢/٢ ، والهمع ١٨٨/٣ فما بعدها .

(٨) انظر : شرح قطر الندى ص ٤٤٨ .

(٩) ما بين النجمتين ساقط ما (د) .

(١٠) انظر : الكتاب ٢٨٣/٣ فما بعدها .

(١١) السّعالي : جمع سعلاه بالكسر ، ويقال أيضا سعلاء بالمد والقصر ، وهي أنثى الغول » عن خزانة الأدب ١٨٢/٧ .

يَأْكُلْنَّ مَافِي رَحْلِهِنّ هَمْسَا لاَتَرَكَ اللَّهُ لَهُنَّ ضِرْسَا
وَلاَ لَقِينَ الدَّهْرَ إلاَ تَعْسَا فِيهَا عَجُوزُ لاَتُسَاوِي فَلْسَا
لاَ تَأْكُلُ الزُّبْدَةَ إلاّ نَهْسَا [١]

بفتح « أمس » ، وهو مجرور بـ « مذ » ، وقد وَهِمَ أبو القاسمِ الزَّجاجي فَزَعَمَ أَنَّ مِنَ العَرَبِ من يبني « أَمْسَ » على الفتح ،[٢] واستشهد بهذا البيت ، والذي أوقعه في ذلك قول سيبويه :[٣] « فَقَدْ فَتَحَ قَوْمٌ « أَمْسَ » فِي « مُذْ » » .

* * *

(١) الأبيات من الرجز ، ذكرها سيبويه في ٢٨٥/٣ ولم ينسبه ، وذكر أبو زيد في نوادره ص ٥٧ أربعة منها ولم ينسبه أيضا ، وقال البغدادي في الخزانة ١٧٣/٧ : « قال ابن المستوفي وجدتُ هذه الأبيات الثمانية في كتاب نَحْوٍ قديم للعجاج أبي رؤبة ، وأراه بعيداً من نمطه » . اهـ ولم أجدها في ديوان العجاج . قال أبو زيد : « والهمس : أن تأكل الشيء وأنت تُخْفيه » .
وقوله : « لا تأكل الزبدة إلاّ نهسا » أي : لا أسنان لها فهي تنهسها . والنهس أخذ اللحم بمقدَّم الأسنان .

(٢) انظر: كتاب الجمل في النحو ص ٢٩٩، و شرح الجمل ٤٠٠/٢ فما بعدها .

(٣) انظر : الكتاب ٢٨٤/٣ ، وفيه الواو بدل الفاء في (فقد) .

* * *

(الفصل الثالث) من الفصول الأربعة

(المعرفة)

وهي في الأصل : مصدر لِعَرَفْتَه فَنُقِلَتْ ، وسمي بها الاسم المعروف ، وفي الاصطلاحِ (مَوْضُوعٌ لمعيّنٍ خَارِجاً) أي : لِشَيْءٍ مُعَيَّنٍ مَعْلومٍ تعيُّناً شخصياً أو نوعياً ، سواء كان ذلك المعيّن مقصود الواضع في حال وضعه كالأعلام أولا ، كغيرها من المعارف .

وليس المراد بقوله : « لمعيّن » أنّ الواضعَ قَصَد في حَالِ وضعه وَاحداً معيّناً ، وإلاّ لم يدخلْ في التّعريف إلاّ الأعلامُ ، وقوله :[1] « موضوعٌ » جنس يشمل المعرفةَ ، والنّكرةَ ، وقوله : « لمعيّنٍ خارجاً » مخرج النكرة ، و« خارجاً » نُصِبَ على الحَالِ ، أي : حال كون هذا الموضوع لمعيّنٍ خارجاً ، (وَالنَّكِرَةُ غَيْرُهُ)[2] أي : غير الوضع المعيّن ، أي : أنّ التّعيين غير شَرطٍ فيه *إلاّ أنّ عَدَمَ التعيين شَرطٌ فيه *[3] نحو : « رَجلٍ » ، فإنّه موضوع لما كان حيواناً ناطقاً ، ذكراً بالغاً من بني آدم ، فكُلما وُجِدَ من هذا الجنس واحد ، فهذا الاسم صادق عليه .

وتمييز النّكرة بما ذكره المؤلّف أولى من تمييزها بدخول « رُبّ » والألف واللاّم ؛ لأنّ من المعَارفِ مالا تدخل عليه الألف واللاّم كالفضل و العباس ومن النّكرات مالا يقبل « رُبّ » ، كـ : « أيٍّ » و« مَتَى » ، و« كَيْفَ » ، و« عَرِيبٍ » و« دَيّارٍ » .[4]

[أنواع المعرفة]

[المُضْمَر]

والمعرفةُ ستةُ أشياء[5] (فَالأَوَّلُ) منها : (المُضْمَر) - بضم الميم الأولى وفَتحِ الثّانية - وقد تقدّم ذكره [6] وبدأ به ؛ لأنّه أعرفُ المعَارف ،[7] وهو على ثلاثة أقسام : المتكلّمُ ، والمخاطبُ ، والغَائبُ الّذي تقدّم ذكره ،[8] وزعم بعضُ النُّحاةِ [9] أنّ ضمير

---

(١) في الأصل (كقوله) سهوٌ.
(٢) كلمة (غيره) مطموس في الأصل .
(٣) مابين النجمتين ساقط من الأصل .
(٤) انظر: شرح التسهيل ١١٧/١ .
(٥) انظر : المصدر السابق ١١٥/١ ، وينظر : الفوائد الضيائية ١٤٩/٢ فما بعدها .
(٦) انظر : ص ١٧٤ فمابعدها .
(٧) قال سيبويه : « وإنّما صار الإضمارُ معرفة؛لأنّك تضمرُ اسماً بعدما تَعلَمُ أنّ مَنْ يُحدّثُ قد عرف مَنْ تَعني ومـاتَعْني ، وأنّك تريد شيئاً يعلمه » اهـ . انظر : الكتاب ٦/٢(هارون) . وقال ابن الأنباري : « ذهب سيبويه إلى أنّ أَعْرَفَ المعَارفِ الاسمُ المُضْمَرُ ؛ لأنّه لايُضْمَر إلاّ وقد عُرِف ؛ ولهذا لايفتقر إلى أن يُوصَفَ كغيره من المعارف » اهـ . انظر : الإنصاف المسألة (١٠١) ٧٠٧/٢ .
(٨) انظر : ص ١٧٧ فما بعدها ، وانظر : الفوائد الضيائية ٧٦/٢ .
(٩) منهم : الزمخشري . انظر رأيه في المفصل ص ١٦٤.

الغَائبِ إذا عاد إلى نكرةٍ فهو نكرةٌ [١]؛ لأنَّه لايُخَصِّصُ مَنْ عاد إليه مِنْ بين أُمَّتِهِ ، والصحيحُ أنّه معرفةٌ ؛ لأنَّ تخصيصَه من حيث هو « مذكور »[٢] .

(**وأَعْرَفُه**) أي ، المُضْمَرَ من حيث أصنافه ، (**ما للمتكلِّم**) ؛ لأنَّه يدل على المراد بنفسه وبمشاهدة مدلوله ، وعدم صلاحيّته * لغيره *[٣] ، (**ثُمَّ**) ما (**للمخاطب**) ؛ لأنّه يدلّ على المراد بنفسه وبمواجهة مدلوله ، ولم يذكر المُضْمَرَ الغَائبَ السّالمَ عن إبهامٍ ؛ لأنّه عُلِمَ من أعرفيةِ المتكلِّمِ والمخَاطبِ .[٤]

[العَلَمُ]

(**وَ**) الثَّانِي : (**العَلَمُ**) ، بفتح العين واللاّم (**وهو**) في اللّغةِ :[٥] العَلاَمَة ، وعَلَمُ الجَبلِ ، وعَلَمُ الثوب [٦] قال الشّاعر :

[١٣٤] رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي[٧] عَلَمٍ تَرْفَعَنْ ثَوْبِي شَمَالاَتُ /[٨] ٢٢٦/أ

و جمعه : أَعْلاَمٌ ، قال اللّه تعالى :[٩] ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ الجَوَارِ فِي البَحْرِ كَالأَعْلاَمِ ﴾.

وفي الاصطلاح[١٠] (**مَالا يَتَنَاوَل**[١١] [**غَيْرَهُ**][١٢] **بِوَضْعِه**) فخرج بقوله : « مالا يتناول[١١] [غيره »][١٢] سائرُ المعَارف ماعدا العَلَمَ ، فإنَّ الواضع وضعها ؛ لتعلق[١٣] على أيّ معيّنٍ أراد بخلاف العَلَمِ ، فإنَّه إنّما وُضِعَ لشَيْءٍ معيَّنٍ بحيث لايتناولُ معيَّناً آخرَ بهذا الوضع ، وخرج بقوله : « بِوَضْعِهِ » الأعلام المشتركة ، (**ولزم اللاّم**) أي : ولزم العَلَم شخصياً كان أو جنسياً ، لام التعريف (**لو ثُنِّيَ**) أي : لو جُعِلَ مثنًى (**أو جُمِعَ**) أي : أو جعل جمعاً مصححاً بالواو والنون ، أو بالألف والتّاء ، سواء كان عَلَمَ شخصٍ ، أو عَلَمُ جنسٍ (**أو سُمِّيَ بها**) أي : باللاّم ، أي : جُعِلَ عَلَماً باللاّم مطلقاً.

---

(١) انظر : شرح الجمل ٥٠٤/١ ، وشرح الكافية للرضي ٤٠٦/٢ .
(٢) هكذا في النسختين (مذكور) ولعله (منكور) .
(٣) مابين النجمتين ساقط من الأصل .
(٤) انظر: شرح الأشموني ٩٧/١ ، ١١١ .
(٥) انظر : اللسان (علم) ٤١٩/١٢ .
(٦) المصدر السابق ٤٢٠/١٢ .
(٧) في (د) (من) .
(٨) البيت من المديد ، نسبه السيرافي في : مايحتمل الشعر من الضرورة ص٨٢ ، وابن عصفور في ضرائر الشعر ص٢٩ إلى جَذِيْمَةَ الأَبْرَش ، ونسبه الزمخشري في المفصل ص٣٩٥ إلى عمرو ابن هند ، وانظر : الكتاب ٥١٨/٣ ، (هارون) والمقتضب١٥/٣ ، والنوادر ص٢١٠ ، والإيضاح ص٢٦٦، وخزانة الأدب ٥٦٧/٤ .
(٩) سورة الشورى الآية (٣٢) ، وفي (د) مزج بينها وبين الآية (٢٤) من سورة الرحمن .
(١٠) انظر : شرح الكافية للرضي ٢٤٥/٣ ، وهمع الهوامع ٢٤٣/١ .
(١١) في (د) (مايتناول) بحذف (لا) سهو .
(١٢) في النسختين (لغيره) ، والصواب ما أثبته .
(١٣) في (د) (لتطلق) .

وقيل :[١] إذا كان (غير صفة ، ولامصدر) نحو : « اللّه » ، فإنَّ « اللاّمَ » فيه لازمة ؛ لكونه جزءاً من العَلَم ، فلايجوز حذفه (أو غُلِّبَ بها) أي : باللاّم ، فإنَّ اللاّم فيه أيضاً لازمةٌ ، وغلبته (في فَردٍ) معيّن من أفْرادِ جنسه ، (كـ : مَاتَ الخَالِدَان) مثال للعَلَمِ اللاّزم إذا جُعِلَ مثنًى ، وهو مأخوذ من قول الأسود بن يعفُر:[٢]

[١٣٥] فَقَبْلِي مَاتَ الخَالِدَانِ كِلاَهُمَا عَمِيدُ بَنِي جَحْوَانَ وَابْنُ المُضَلَّلِ [٣]

أراد خالد بن مضل وخالد بن قيس المضلل ، (أَوْ) مات (الخَالِدُون) ، مثال للعلم اللاّزم اللاّم إذا جعل جمعاً ، ومنه قول رؤبة :[٤]

[١٣٦] أَنَا ابْنُ سَعْدٍ أَكْرَمَ السَّعْدِينَا [٥]

والرِّواية بنصب « أكرم » على المدح (وَالخَمِيسُ) مثال لما سمى باللاّم من أسماء الأيّام[٦] وهو عَلَمٌ غير صفة ، لكنه تُوهِّمَت فيه الصفة ، فدخلت عليه اللام كـ « الحارث » ، ثم غَلَبَ ، فصار كـ « الدَّبران »[٧]، و « النَّجم » وهو مشتقٌّ من معنى الصفة وهو الخامس ، (والمشتري) ، مثال لما سُمِيَ من أسماء الكواكب باللاّم ، وهو غير مصدر، (والدَّبَرَانَ) مثال للعَلَمِ الذي غَلَبَ باللاّم ، وهي فيه لازمة أيضاً، (والنَّجمُ) مثال لما غَلَبَ باللام ، وهو اسم غير صفة ، فإنّه كان اسماً لكلّ نجمٍ معهودٍ بين المُخَاطِبِ ، والمُخَاطَبِ ، ثم صار علماً على الثُّريّا بالاستعمال ،[٨] (وَالصَّعِقَ) مثال لما غَلَبَ باللام أيضاً ، وهي في الأصل صفة لكلّ معهودٍ بينهما ممَنْ أصابَتْهم الصَّاعقةُ ، ثم صار عَلَماً على خُوَيْلِد بن [نُفَيْل][٩] بالاستعمال ، والفرق على القول الثّاني بين «الصّعق» إذا كان عَلَماً، وبينه إذا سُمِيَ به في لزوم اللاّم في الأول ، وعَدَمِ لزومه في الثّاني، أنّ اللاّمَ في الأول كانت في الأصل مقصودةً للعهد ، فلزمت هنا كما لزمت في الأصل مع إرادة العهد ، وأنَّها[١٠] في الثّاني غير مقصودةٍ لأمرٍ لازمٍ ؛ لِعَدَمِ الاحتياج

---

(١) انظر : شرح التسهيل ١/١٨٠ .
(٢) وهو من بني حارثة بن سلمى بن جندل ، ويكنى أبا الجراح . انظر : الشعر والشعراء ص٤٣ .
(٣) البيت من الطويل ، انظر : ديوانه ص ٥٧ ، وشرح المفصل ١/٤٦، والارتشاف ١/٥٠٠ .
(٤) وهو رؤبة بن العجاج . انظر ترجمته في : الشعر والشعراء ص ١٤١ .
(٥) البيت من الرجز ، في ملحق ديوانه ص ١٩١ ، وانظر : الكتاب ٢/١٥٣ ، ٣/٣٩٦ ، والمقتضب ٢/٢٢٣ .
(٦) انظر : همع الهوامع ١/٢٥٥ .
(٧) قال في اللسان : « الدَبَرَانُ : نجم بين الثُّريّا والجَوْزاء ، ويقال له : التَّابع والتَّوْبَع ، وهو من منازل القمر سمي دَبَرَاناً ؛ لأنّه يَدْبُرُ الثُّريا ، أي : يَتْبَعُها » انظر : (دبر) ٤/٢٧١ .
(٨) انظر : العباب لوحة ٩١ .
(٩) في النسختين (مُقْبِل) تحريف . والمثبت متفق مع ما جاء في المفصل ٢٢ ، والعباب لوحة ٩١، وفي الاشتقاق لابن دريد ص٢٩٧، « عمرو بن خُوَيلد وهو الذي يقال له الصّعِق سمي الصَّعِقَ ؛ لأنه أصابته صاعقة في الجاهلية » .
(١٠) في (د) (و ألفا) تحريف .

إليها، وإنّما جيء بها في الأعلام التي في الأصل صفات ، سواء كانت عَلَمَ جنسٍ، أم عَلَمَ شخصٍ لِلَمْحِ معنى الوصفيّة بعد إخراجها عن العلميّة ، وإطلاقها على المسمين بها أوصَافٌ ؛ لقَصدِ المدحِ أو الذّمِ ، بخِلَافِ الاسمِ ، فإنّه إذا لم تكن اللاّمُ مقصودةً كـ : « الجيم » من « جعفر» لم يُؤْتَ بهما ، (وَقَدْ جَاء) في كلامهم ألفاظٌ لايزول تعريفُها البتَّةَ ، ولو ثُنِّيتْ أو جُمِعَتْ ، فلا [تُعرّف باللاّم][1]، منها : (أَبَانَانِ) فإنّه عَلَمٌ (لِلجَبَلَيْنِ) أحدهما « أَبَانٌ » والآخر مُتَالِعٌ ،[2] وليس بتثنية لشيئين كُلُّ وَاحدٍ منهما « أَبَانٌ » ، فهو عَلَمٌ لفظُهُ التَّثنيةُ ، (و) منها : (عرفاتٌ) فإنَّه عَلَمٌ (لِجَبَلٍ) وهو موضع في الحجّ معيّنٌ ،[3] قال ابن مالك : « واحدها عرفة »[4].

فجميع ذلك لايُسْلَبُ منه التَّعيينُ بالتَّثنيةِ / وَالْجَمعِ ، والدَّليل على بقاء علميتها: أ/٢٢٧
أنّها لاتضاف ولاتدخل عليها اللاّم ، وسبب ذلك أنّ المسمى بها لايفترق ، فإذا اشترك في العَلَمِ مايفتَرِق ، لم يحتج إلى اللاّم في تَثنيةٍ ولاجَمعٍ ، وإنّما لزمت اللاّم في الأوّل ؛ لأنّ العَلَمَ إذا أُريد تثنيتُه وجمعُه ، للإيجَازِ والاخْتِصَارِ وهرباً من تَكرارِ اللَّفظِ الواحدِ مراراً متعدّدةً الْتَزَمُوا إِدْخَالَ اللاّمِ فيهما ؛ لتكون جبراناً عَمَّا ذَهَبَ من وَاحدِه من العلميّةِ بسببِ التثنيةِ والجمعِ مع دلالته على العهدِ كدلالةِ العَلَمِ ؛ لأنّه موضوعٌ في الحقيقة لمعهودٍ دالٍّ عليه خصوصيّةُ لفظ المفرد ، ولما زالت الخصوصيّة فيهما أُلْتُزِمَ اللاّم فيهما للفائدتين : الجبران ، والدلالة على العهد ، نحو : الزَّيدان ، والمحمدون ، وطلحة الطلحات ، (وَ جَاءَ) أي : العَلَمُ (صِفَةً) مشبّهةً ،(أَوْ مَصْدَراً) أي : حدثاً (مَنْقُولاً باللاّم) لما ذُكِرَ قبل ،[5] والمرادُ بالمنقولِ :[6] ما كان موضوعاً لشَيْءٍ قبل العلميةِ ،

(وَ) جاء (بِدُونِهَا) أي : بدون اللاّم أيضاً (كالحَسَنِ) مثال لمجيء العَلَمِ منقولاً من الصِّفةِ ، فإنّه في الأصلِ صفةٌ مشبهةٌ من : « حَسُنَ يَحْسُنُ » ، ودخول اللاّم على الصّفة كثيرٌ في كلامهم ، (وَالفَضْلُ) مثال لمجيءِ العَلَمِ منقولاً من المصدرِ، فإنّه في الأَصلِ مصدرُ « فَضُلَ يَفْضُلُ فَضْلاً » ، (وَ الجَهْمِ) بالجرِّ عطفاً على « الحَسَنِ » ، وقيل :على ماقبله ، واحترز بقوله : « باللاّم » من المنقول من فعل نحو : « يشكر » و « يزيد » ، فإنّه لا تدخل عليه اللاّم إلاّ في ضرورة ، أو عروض [تنكير][7].

---

(١) في النسختين (تُجر اللام) ، والصواب ماأثبته .
(٢) في (د) (متابع) تحريف ، انظر : معجم البلدان ٦٢/١ .
(٣) انظر المصدر السابق ١٠٤/٤ .
(٤) انظر : شرح التسهيل ١٨١/١ .
(٥) انظر ص ٢٦٩ .
(٦) انظر : شرح التسهيل ١٧١/١ ، و الفصول الخمسون ، ص ٢٢٦ .
(٧) في النسختين (منكسر) والتصويب من شرح التسهيل ١٨٠/١ ؛ لأنّ النّصّ مستفاد منه .

واعلم أنّ أكثرَ دخولِ اللاّم على الصفةِ ، ثم المصدرِ ، ثم اسمِ العَيْن ، ولهذا قدمها المؤلّف في الذّكر (و امتنعت) أي : اللاّم (غيره) أي : في غيره (كزَيْدٍ) ، فإنّه اسمٌ جامدٌ منقولٌ بحَدثٍ ، إذ هو في الأصلِ مصدرٌ : زَادَ يَزِيدُ زَيْداً وزِيَادَةً ، (و جَعْفَرٍ) علم شخصي منقولٌ من اسمِ النّهرِ الصّغيرِ لرجلٍ ، وهو أيضاً أبو قبيلةٍ من عامر، وهو : جعفر بن كلاب بن ربيعة بن عامر، وهما الجعافرة [١]، (ومَالِكٍ) بالجر عطفاً على « زَيْدٍ » ، وقيل : على « جعفر » ، وإنّما امتنعت اللاّم ؛ لأنّ إدخالَها على العَلَمِ خلاف الظاهر ؛ لعَدَمِ الحاجة إليها .

(ولَزِمَ إعْرَابُ مبنيٍّ) حال كونه (عَلَمًا لغيره ، كـ : رأيت لَيْتاً) إذ « ليت » في الأصل حرفٌ مبنيٌّ ، ولما جُعِلَ عَلَمًا لغيره أُعْرِبَ مفعولاً لـ « رأيتُ »، (وللفظه محكيٍّ) ؛ لتعذر الإعراب فيه (غالباً) أي : في الغالب ؛لأنّ كل علَمٍ مركّب حكمُهُ بعد التّسمية في الإعرابِ والبناءِ حكمُهُ قبل التّسمية ما لم يمنع مانعٌ ، وهذا قبل التسمية جملةٌ ليس لها إعرابٌ باعتبار الجُمْلِيّةِ (كـ : « ضَرَبَ فِعْلٌ) مَاضٍ » ، وهذا مثال للمحكيِّ لنفسه .

واعلم أنّ الإسناد في هذا المثال لفظيٌّ لا معنويٌّ ، إذ لا يسند إلى الفعل إلاّ محكوماً باسميته قال ابن مالك :[٢]

وَإِنْ نَسَبْتَ لأَدَاةٍ حُكْمًا فَاحْكِ أَوْ اعْرِبْ وَاجْعَلَنْهَا اسْمًا

فعلى الحكاية تبقيها على ما كانت عليه من حركةٍ أَوْ سُكونٍ ، وعلى الإعرابِ ترفعُها على الإبتداءِ ، وهذا شاهد[٣] على الإعرابِ ، وهو قليلٌ جداً .

[المبهم]

(و) الثّالث : (المبهمُ) وهو اسمُ الإشارة (كـ : « هذا ») و « هذه » (و) الموصولِ نحو : (« الّذي ») و « الّتي » (و « مَنْ ») وإنّما سمي كُلاًّ منهما مُبْهَماً ؛ لأنّ اسمَ الإشارة مِنْ غير إشَارَةٍ حسيّةٍ [٤] إلى المشَارِ إليه مُبْهَمٌ عند المخاطَبِ ؛ لأنّ بحَضْرَةِ المتكلّم أشياءَ يُحْتَمَلُ أن يكون مشاراً إليها ، وكذا الموصُولُ / من دون الصِّلة مُبْهَمٌ عند المخاطَبِ . ٢٢٨/أ

(١) انظر : الاشتقاق لابن دريد ص ٢٩٦ فمابعدها ، والتصريح على التوضيح ١/١١٤ .

(٢) انظر : شرح الكافية لابن مالك ٤/١٧١٦، وقال في شرحه : « وإذا نُسِبَ إلى حَرْف أو غَيْرِهِ حُكْمٌ هو للفظه دون معناه جَازَ أن يُحْكَى ، وجاز أن يُعْرَب بما تَقْتَضيه العَوَامِلُ » انظر ٤/ ١٧٢٢ .

(٣) يقصد به المثال في قولهم : « ضرب فعلٌ ماضٍ » .

(٤) في الأصل (حسة) و ما أثبته من (د) .

[المعرف بالاداة]

(وَ) الرَّابع : (**المعرَّف باللاّم**)[١] الجنسيّةِ أو العهديّةِ أو الاستغراقيّةِ (**أو بدله**) ، أي : بدل المعرّف باللاّم فالأول (**كالرّجل**) والغلام ، فإنّ اللاّمَ فيهما للتعريف ، (وَ) الثّاني : (**نحو**) قوله صلى اللّه عليه وسلم :[٢] « لَيْسَ مِنَ امْبِّر امْصِيَامُ (**فِي امْسَفَرِ**) » ، وهي لغة حميريّة ، فإنّهم يبدلون « اللاّم » « ميماً » .

[المنادى]

(وَ) الخامس : (**المنادَى**) وهو اسمُ الجنس المقبَلُ عليه (**كـ : يارَجُلُ**) ويإنسانُ (**قصداً إلى معيَّن**) بخلاف [يارجلاً][٣] إلى غير معيَّن ، فإنَّه نكرة ، وأغفل أكثرهم ذكر المنادى ، والصّواب عدّه [٤] في المعرفة [٥] ، و زعم بعضَهُم[٦] أنّ تعريفه بـ « أل » محذوفَةٍ .

[المضاف إلى المعرفة]

(وَ) السّادس : (**المضافُ إلى أحدها**) أي : أحد هذه الخمسة غير المنادَى (**معنًى**) ، احترازٌ عن المضاف لفظاً ، فإنَّ المضافَ بالإضافة اللّفظيّة لايتعرف، وكذا لايتعرف المضاف بالإضافة الحقيقيّة ، إذا كان متوغلاً في الإبهام ، نحو : « مثل » و « غير» ، وقد علمتَ ذلك في باب الإضافة .[٧]

(**ثُمَّ هذا، أي : المضاف إليه**) فالمضاف إلى العَلَمِ في رتبة العَلَمِ ، والمضاف إلى الإشارة في رتبة الإشارة ، وكذلك الباقي (**إلاَّ**) المضاف (**إلى ضَمِيرٍ**) فليس في

---

(١) وقد عبَّر سيبويه عنه بالألف واللاّم وفاقاً للخليل ، ونصه قوله : « وأمّا الألف واللاّم فنحو : الرّجل والفرس ، والبعير ، وما أشبه ذلك وإنّما صار معرفة لأنّك أردت بالألف واللاّم الشيءَ بعينه دون سائر أمّته » . انظر : الكتاب ١/٢ (هارون) .
ثم قال : وزعم الخليل أنّ الألف واللاّم اللتين يعرّفون بهما ، حرفٌ وَاحدٌ كـ « قد » ، وأنْ ليست واحدةٌ منهما منفصلة من الأخرى كانفصال ألف الاستفهام في قولك : أ أُريدُ ، ولكن الألف كألف أيْمُ في أيْمُ الله ، وهي موصولة كما أنّ ألف أيْم موصولة » . انظر : السابق ٣/٣٢٤ .
وقال أيضاً : « وأل » تعرِّف الاسمَ في قولك : القَوْمُ ، والرَّجُلُ » . انظر : السابق ٤/٢٢٦

(٢) انظر : مسند الإمام أحمد بن حنبل ٥/٤٣٥ عن كعب بن عاصم الأشعري عند النبي صلى الله عليه وسلم ، وقيل : رواه النمر ابن تولب ، وينظر : المفصل ص ٤٣٥ ، والمقرب ص ٥٣٥ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٩٧، والفوائد الضيائية ١/١٨٥ ، ٢/١٥١ .

(٣) في النسختين (يارجل) ولعل الصواب ماأثبته .

(٤) في (د) (عنده) تحريف .

(٥) قال الرضي : ومن لم يعده من النحويين في المعارف فلكونه فرع المضمرات ؛ لأنّ تعرفه لوقوعه موقع كان الخطاب » اهـ . انظر : شرح الكافية ٣/٢١٣ .

(٦) انظر : شرح التسهيل ١/١١٦ .

(٧) انظر ص ١٠٦ ، وص ٢٦٢ .

رتبة المُضْمَرِ ، وإنَّما هو (**كالعَلَمِ**) أي : في رتبة العَلَمِ ، والدَّليل على ذلك أنَّك تقول : مررتُ بزَيْدٍ صَاحِبِك ، فتصفُ[١] العَلَمَ بالاسمِ المضافِ إلى الضَّمير ، فلو كان في رتبة الضَّمير كانت الصِّفةُ أعْرَفَ من الموصوفِ وذلك لايجوز، فمثال المضاف إلى الضَّمير (**كـ : غلامِ أبيك**) ، ومثال المضاف إلى العَلَمِ : غلام مكَّةَ ، (**أَوْ**) غلام (**زَيْدٍ**)، ومثال المضاف إلى اسمِ الإشَارةِ : غلام هذه ، (**أَوْ**) غلام (**هذا**) ، ومثال المضاف إلى [الموصول :][٢] غلام الذي في الدَّار ، ومثال المضاف إلى المعرّف بـ « أل » : غلام القاضي (**أَوْ**) غلام (**الرَّجل ، وقَلَّ**) في كلامهم (**تَنْكِيرُ المضافِ بنية الفَصْلِ**) كما قَلَّ الفَصْل بين المضافِ والمضافِ إليه بالأجنبيّ كقوله : [٣] .

كَمَا خُطَّ الكِتَابُ بِكَفٍّ - يَوْماً - يَهُودِيٍّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ [٤]

ففصل بين * المضاف * [٥] وهو « بِكَفٍّ » والمضاف إليه وهو « يهوديٍّ » بقوله : « يوماً » ، وهو أجنبيٌّ ، ولايجوز ذلك إلاَّ في نَادرٍ من الكلام أَوْ ضَرورةٍ [٦].

* * *

---

(١) في الأصل (فتضعف) و ما أثبته من (د) .

(٢) في النسختين (الموصوف) ، والصواب ما أثبته .

(٣) وهو أبو حيَّة النُّميري .

(٤) البيت من الوافر تقدم تخريجه برقم (٤٠) ، انظر: ص ١١٠.

(٥) مابين النجمتين ساقط من الأصل .

(٦) انظر : ما يحتمل الشعر من الضرورة لأبي سعيد السيرافي ص ٢١٧ ، ٢١٨ ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص ١٩٢ .

* * *

[المذكر والمؤنث]

[تعريفهما ، وأحكام تتعلق بهما]

(المؤنّث مافيه) أي : اسم فيه (تاءٌ) في آخره مفتوح ماقبلها لفظاً [١] (وَ) كذا (لَوْ) كان (تقديراً أو حكماً) فتقلب[٢] في الوقف « هاء » ،[٣] ثم لافرق بين أن تكون « التاء » داخلةً على اسم (كـ : امْرَأَةٍ) للفرق * بين المذكر والمؤنّث ، أو داخلةً على صفة نحو : قائمة وضاربة ، للفرق * [٤] بينهما * أيضاً* ،[٥] أو داخلةً [لتكثير][٦] حروف الكلمة كـ : ظُلْمَةٍ ، وبَلْدَةٍ (وَغُرْفَةٍ) وكُلّ « تاءٍ » لفظيٌّ لامعنويٌّ ، (ودَارٍ) مثال لما « تاء » التأنيث فيه مقدّرة ، بدليل دخولها في التصغير نحو : دُوَيْرَة ، ومثلُ دارٍ « عَيْنٌ »، فإنَّ « التَّاء » فيه مقدرةٌ أيضاً .

* (وَ) كذا (قَدَمٍ) من المؤنثات السَّماعية ، فإنَّ « التَّاء » فيه مقدرة أيضاً *[٧] (وَ زَيْنَبٌ ، وعَقْرَبٌ) مثالان للمؤنّث اللفظي الحكمي إذ الحرف الرَّابع فيهما في حكم « تاء » التأنيث ، فلهذا [٨] لاتظهر « التاءُ » في تصغير الرُّباعي من المؤنّثات السّماعية .[٩]

(وَصَحَّ كَوْنُ) أي : المونّث الَّذي فيه تاءٌ ([فاصلةً ، لا للتأنيث][١٠] كـ: غَرَّدَتْ[١١] حمامة ذكر) ؛ لأنَّهم إذا أرادوا الدّلالةَ على الذكورية قالوا : هذه حمامة ذكرٌ ، وشاة ذكرٌ، وهذه الحمامة ذكرٌ، (أو) ما فيه (ألفٌ مقصُورَةٌ[١٢] كـ : حُبْلَى ، وبُشْرَى ، أو) ألفٌ / (ممدُودَةٌ) ، فيجري الواحد هنا على المذكّر « بالتّاء » ؛ لئلا يلتبس بالجمع ؛ لأنَّه يقال للجمع : حمام ، فلو قيل للذكر أيضاً لزم الالتباس ، ومِنْ ثَمَّةَ لا دليلَ على أنَّ [النَّملَةَ][١٣] في [قوله تعالى] :[١٤]﴿ قَالَتْ نَمْلَةٌ ﴾ أُنثى ، (كـ : نُفَسَاء ، ٢٢٩/أ

---

(١) انظر : شرح الكافية للرضي ٣٢١/٣ ، والفوائد الضيائية ١٦٧/٢ .
(٢) في الأصل (فنقلت) خطأ من الناسخ .
(٣) وفيه مذهبان : الأول للبصريين ، وهو أنّ التاء الأصل ، والهاء بدل منها . والثاني للكوفيين ، وهو أنّ الهاء هي الأصل . انظر المسألة في : شرح المفصل ٨٩/٥ ، وشرح الكافية للرضي ٣٢٢/٣.
(٤) مابين النجمتين من كلمة (بين) إلى كلمة (للفرق) ساقط من (د) .
(٥) مابين النجمتين ساقط من (د) .
(٦) في النسختين (لتنكير) ، والصواب ماأثبته .
(٧) مابين النجمتين من كلمة (وكذا) إلى كلمة (أيضاً) ساقط من الأصل .
(٨) في (د) (ولهذا) .
(٩) انظر : الفوائد الضيائية ١٦٧/٢ .
(١٠) زيادة يقتضيها سياق النص . وفي التصريح ٢٨٨/٢ وفيه : « وقد تأتي التاء لفصل الواحد من الجنس الجامد لا يصنع مخلوق كثيراً كـ : تمرةٌ و تمرٌ » اهـ .
(١١) في النسختين (فردت) ، والصواب ما أثبته .
(١٢) انظر : الفصول الخمسون . ص ٢٤٦ .
(١٣) في النسختين (النمل) والتصويب من شرح الكافية للرضي ٣٣٩/٣ .
(١٤) سورة النمل الآية (١٨) . وما بين المعقوفين زيادة للتوضيح .

وصَحراء) والممدودة مقصورة في الأصل ، وإنّما همزت ؛ لوقوع ألف المدِّ قبلها، وقد زاد قوم[١] « الياء » في قولهم : « ذِي ، وتِي » ، وزعم أنّها للتأنيث [٢] وليس بشَيْءٍ ؛ لاحتمال أن تكون كلمةً وضعت للمؤنّث مِثلُ : هِيَ ، وَأَنْتِ .[٣]

(والمذكّر ماعداه) أي : ماعدا المؤنّث وهو الذي لايكون فيه « تاءٌ » ، لالفظاً ولاتقديراً ولاحُكْماً، وإنّما بدأ ببيان المؤنّث ؛ لافتقاره إلى عَلامَةٍ تدلّ على التأنيث ، ولم يفتقر المذكّر إلى عَلامَةٍ تدلّ عليه ؛ لأنّه الأصل ، (وفي مُسْنَدٍ إلى ضميرِ المؤنّثِ) غيرِحقيقيٍّ (بلا تاءٍ) أي : بلاعَلامَة تأنيثٍ ([كـ :] طلحة) أي : مما جُعل فيه علامةُ التأنيث وكان عَلَماً لمذكرٍ حقيقيٍّ ، فإنّه لايجوز إلحاق العلامة به ، فلايقال : قامت طلحة، ولا : طلحة قامَتْ ؛ لأنّ التّذكيرَ الحقيقيَّ الطارئَ عليه يمنع من اعتبار حال تأنيثه في غيره، وهو لحوق العلامة بعامله ، (أو) مُسْنَدٍ إلى (ظَاهِرٍ حَقيقيٍّ) أي : حقيقيّ التأنيث (وهي [ما][٤] بإزائها) أي : في مقابلتها (حيوانٌ ذكرٌ) كـ « امْرَأَةٍ » في مقابلة « رجل » ، و « ناقة » في مقابلة « جمل » ، فإنّه يجب تأنيث الفعل ، ماضياً كان (كـ : خرجتْ هَنْدٌ) أو مضارعاً ، كـ : تقوم[٥] دَعْدٌ ؛ ليَعْلَمَ أنّ فاعلَهما مؤنّثٌ .

واحترز بقوله : « حيوانٌ ذكرٌ » من نحو : النحلة ، فإنّها وإن كانت بإزائها ذكرٌ، لكن تأنيثَها غيرُ حقيقيٍّ[٦] ، (و) كذا يجب التأنيث في مثل : (هندٌ خرجتْ) مما فيه الفاعل مضمراً متّصلاً ؛ لأنّ تأنيثَه حقيقيٌّ أيضاً ، وكذا كُلُّ مؤنّثٍ حقيقيِّ التّأنيثِ ليس مفصولاً ولا واقعاً بعد « نِعْمَ أو بِئْسَ »، (إلاّ بفَصْلٍ بـ «إلاّ» كـ: مَا قَامَ إلاّ هندٌ)،

---

(١) منهم الزمخشري ونص قوله : « المذكر ماخلا عن العلامات الثلاث : التاء والألف والياء في نحو : غرفة ، وأرض ، وحبلى ، وحمراء ، وهذي ، والمؤنّث ما وجدت فيه إحداهن » . انظر : المفصل ٢٣٧.
قال ابن يعيش : « وأما الياء فقد تكون علامة للتأنيث في نحو : اضربي وتضربين ، ونحوهما، فإنّ الياء فيهما عند سيبويه ضمير الفاعل ، وتفيد التأنيث كما أنّ الواو في : اضربوا ، ويضربون ، ضمير الفاعل ، وتفيد التذكير ، وهي عند الأخفش وكثير من النحويين حرف دال على التأنيث بمنزلة التاء في (قامت) ، والفاعل ضمير مستكن كما كان كذلك مع المذكر في : اضرب ، فأمّا الياء في (هذي) فليست علامه علامة للتأنيث كما ظن ، وإنمّا هي عين الكلمة ، والتأنيث مستفاد من نفس الصيغة ، وعلى قياس مذهب تكون الياء للتأنيث ؛ لأنّ الاسم عندهم الذال وحدها ، والألف من (ذا) مزيدة وكذلك الياء مزيدة للتأنيث » اهـ . انظر : شرح المفصل ٩١/٥ .
(٢) في الأصل (للتأنيس) وما أثبته من (د) .
(٣) انظر : الفوائد الضيائية ١٦٧/٢ ، ١٦٨ .
(٤) زيادة للتوضيح . انظر المصدر السابق .
(٥) في (د) (كتقدم) .
(٦) إذ تقول : اشتريت نخلةً أنثى ، ونخلةً ذكراً .

فإنَّه يجب حينئذ ترك « التاء » ؛ لأنَّ مابعد « إلاَّ » ليس الفاعلَ في الحقيقة ، وإنَّما هو بدل من فاعل مقدّر قبل « إلاَّ » ، وذلك المُقدَّر هو المستثنى منه ، وهو مذكّر، فلذلك يُذَكَّرُ العَامِلُ ، والتقدير : ما قام أحدٌ إلاّ هِندُ ، وأمَّا قوله :

[١٣٧] طَوَى النَّحْزُ وَالأَجْرَازُ مَافِي ضُرُوعِهَا وَمَابَقِيَتْ إِلاَّ الضُّرُوعُ الجرَاشِعُ [١]

فضَرُورَةٌ ، وإن كان المؤنثُ حقيقيَّ التَّأنيث ، وهو منفصِلٌ من العامل بغير « إلاَّ ».(جاز)[٢] ترك « التَّاءَ » وذكرُها [٣] تقول : (حَضَرَ القَاضِي امْرَأَةٌ)، وحضرتْ [٤] القَاضِي امْرَأةٌ أيضاً، والثَّاني أفصحُ ، (وفي) مُسْنَدٍ إلى (ظَاهِرٍ غَيْرِهِ) أي : غيرُ الحقيقيِّ ، وهو : ماليس له خِلْقةٌ يعرف بها (وجهان:) ترك التَّاءِ وإثباتُها[٥] (كـ : طلع) الشَّمس (أو طلعتْ الشَّمس) ، فإنَّه يجوز ذلك «التَّرك والإثبات » ، بخلاف : الشَّمسُ طالعةٌ ، والسَّماءُ مرفوعةٌ ، (والثَّانية أفضل) أي :إثبات « التَّاء » في قولك : طلعت الشَّمس أفضلُ من حذف « التَّاء » ، (ولو فصل؛ فالتّرك) أي : ترك « التَّاءِ » (أفضل) من الإثبات مع وجود الفصل،(نحو) قوله تعالى :[٦] (﴿ فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّنْ رَبِّهِ ﴾) وقوله تعالى :[٧] ﴿ فقَدْ جَاءَكُمْ بَيِّنَةٌ مِن رَبِّكُمْ ﴾ ؛ لأنّه إذا ترك العلامة وهي « التَّاء » بغير الفصل من غير قبح ، فمع الفَصْلِ يفصل لامحالةَ .

(كذا) أي : مثل ماجاز [فيه][٨] « التَّاء » لا ما لزمت (في ظاهر الجمع) أ/٢٣٠
لا مضمر الجمع ، فإنّ إلحاق « التَّاء » أوضمير / الجمع فيه واجبٌ نحو : الرِّجال جاء ت

---

(١) البيت من الطويل ، وهو لذي الرّمة في ديوانه ص ١٢٩٦ ، وانظر . تخليص الشواهد ص ٤٨٢، وشرح ابن عقيل ٢/٩٠ ، وتذكرة النحاة ص ١١٣ ، والمقاصد النحوية ٢/٤٧٧ ، .
والنحز : الضرب والدفع . والأجراز جمع جرز ، وهو الأرض اليابسة لانبات بها . انظر : اللسان (نحز) ٥/٤١٤ ، و (جرز) ٥/٣١٧ . والجراشع : جمع جرشع ، وهو العظيم الصدر ، وقيل : الجراشع ، أودية عظام . انظر المصدر السابق (جرشع) ٨/٤٧ .

(٢) في (د) (وجاز) بالواو .

(٣) في (د) (وذكر) .

(٤) في الأصل (حضرة) وما أثبته من (د) .

(٥) انظر : الفوائد الضيائية ٢/١٦٨ .

(٦) سورة البقرة الآية (٢٧٥) .

(٧) سورة الأنعام الآية (١٥٧) وفي النسختين (قد جاء كم) سهوٌ من الناسخ .

(٨) في الأصل (نته) و في (د) (منه) ولعل الصواب ماأثبته .

أو جاءوا (**إلاَّ لمذكّرٍ سالمٍ**) ؛ لأنّه لو كان الجمع لمذكّر سالم ، لم يجز تأنيثه ، لايقال : جاءت الزيدون ،[١] ولا الزيدون جاءت ، بل يقال : الزيدون جاءوا (**نحو** :[٢] ﴿ **إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ** ﴾ ، **وجاءت الرِّجالُ**) مَثَّلَ بهذين المثالين ؛ ليبيّن أنّه لافرقَ بين أن يكون واحده مؤنّثاً كالآية ، أو مذكّراً كالمثال[٣] ، (**وحَسُنَ فيه**) أي : في جمع[٤] المؤنّثِ السَّالمِ (**الترْكُ**) أي : تركُ التَّاء، (**بلا فَصْلٍ**)، فانّه مع الفصل [يجوز][٥] إلحاقُ « التَّاء » بالفعل (**نحو** :[٦] ﴿ **قَالَ نِسْوَةٌ** ﴾ ؛ لأنَّ التَّأنيث الطارئ عليه ، وهو كونه في تأويل الجماعة ، أزَالَ التَّأنيثَ الحقيقيَّ كما أزَالَ التَّذكيرَ[٧] الحقيقيَّ في نحو : رجال .

(**وليس منه**) أي : من الجمع المذكّر السَّالم (**مثل : السِّنينَ والأَرَضِينَ ، مما مفردُهُ مؤنّثٌ**) ، فإنّه يجوز إلحاقُ « التاء »[٨] بالعامل المسند إليه بخلافه ، فإنَّه لايجوز إلحاق « التَّاء » بعامله .

(**وظاهرُ اسمِ الجَمعِ**) هنا (**كالمفرد**) أي كلفظ المفرد (**مذكَّراً أو مؤنّثاً**)[٩] فيقال : حمامةٌ ، ودجاجةٌ ، وشاةٌ ، للذكرِ والأنثَى من غير اسقاط التَّاء في المذَّكر؛ لئلا يلتبس المفردُ المذكّرُ - على تقدير حذف « التَّاء » منه - بالجمع ؛ لأنّه يقال : للجمع حمام ، فلو قيل : للمذكّر أيضاً : حمام ؛ لزم الالتباس، (**كذا ضميره**) أي : ضمير اسم الجمع يجرى مجراه عند بعضهم[١٠] (**وصحّ كون هذا**) أي : اسم الجمع (**كالمكسر**) أي : كالجمع المكسر في أنّ لفظ المفرد منه يستوى فيه المذكّر والمؤنّث (**كـ : انقعر**) النَّخلُ ، (**وانقعرت النَّخلُ ، والنَّخلُ انقعر**،[١١] **أَوْ**)

---

(١) خلافاً للجزولي ، فإن ابن مالك حكى عنه الجواز ، انظر : شرح التسهيل ١١٣/٢ .
(٢) سورة الممتحنة الآية (١٢) .
(٣) فيكون التذكير على تأويل « الجمع » والتأنيث على تأويل « الجماعه » .
(٤) في (د) (جميع) .
(٥) في النسختين (يجب) ولعل الصواب ماأثبته .
(٦) سورة يوسف الآية (٣٠).
(٧) في (د) (التأنيث) وهو تحريف .
(٨) في (د) (بالتاء) .
(٩) قال الرضي : « وأمّا اسم الجمع فبعضه واجب التأنيث كـ : الإبل ، والغنم ، والخيل ، فحاله كحال جمع التكسير في الظاهر والضمير ، وبعضه يجوز تذكيره وتأنيثه كـ : الركب ... فهو كاسم الجنس ، نحو : مضى الركب ، ومضتْ الرّكب ، والرّكب مضى ، ومضتْ ، ومضوا، والله أعلم » اهـ .
انظر : شرحه على الكافية ٣٤٥/٣ .
(١٠) منهم : الرضي ، انظر : المصدر السابق .
(١١) في (د) (انقعرت) بزيادة التاء .

النَّخل[١] *(انقعرت)*[٢] أو النَّخل [٣] انقعرن ، وفي التَّنزيل [٤] ﴿ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ ﴾ وفي آية أخرى [٥] ﴿ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ ﴾ فالتذكير ؛ لأنَّ لفظه مذكَّر ، والتَّأنيث ؛ لأنَّه في المعنى جماعة .

[اسم الجمع ، تعريفه وأحكامه]

[والفرق بينه وبين اسم الجنس]

(وأمّا اسمُ الْجَمعِ) وهو الَّذي لا واحدَ له من لفظه (فَإنْ وَجَبَ تأنيثُه) أي : تأنيث اسم الجمع (كـ : الْإبِلِ ، والْخَيْلِ ، والْغَنمِ) مما هو متفق على أنّه اسم جمع (فكالمكسّر) أي : فكالجمع المكسر (مطلقاً) من غير تفصيل ، (وإلاَّ) يجب تأنيثه ، (فكالرّكب)[٦] أي : فحُكْمُه حُكْمُ الرّكبِ [٦] مما هو اسم جمع وليس بجَمعٍ ، (ففيه) تقول : إن شئت (مضى ، و) إن شئت قلت : (مَضَتْ ، و) إن شئت قلت : (مَضَوْا ، كاسْمِ الْجِنْسِ)[٧] ، أي : كحكم اسم الجنس لا اسم الجمع ، والفرق بينهما أنّ اسم الجنس يقع على الوَاحدِ والاثنين وضعاً،بخلاف اسم الجمع ، فإنَّه قبل الكلام لايقع على الكلمة والكلمتين ، (وضَمِيرُ) جمع المذكّر (العَاقلين) من جموع التّكسيرِ (غَيْرِ) الجَمعِ المذكّرِ (السَّالمِ) ، فإنّهم إذا جمعوا سالماً ، فإنّ ضميرهم الواو لاغير، يقال : الزيدون جاءوا ، ولايقال : جاءت .[٨]

(فَعَلَتْ) أي : ضمير فَعَلَت ، وهو من المُسْتَكِنُّ فيه المقرون بـ « التَّاء » السَّاكِنَةِ للتّأنيث بتأويل الجماعة نحو :الرِّجال جاءت بالتَّاء . (وفعلوا) ، [أي : ضمير « فعلوا» يعني][٩] الواو كونها موضوعة لهذا النّوع من الجمع .

(وَ) الْجَمعُ (السَّالمُ) ضميرُه الواو تقول : الزيدون (فعلوا ، لاغيرُ)، ولاتقول : فَعَلَتْ ؛ لأنَّ هذا الجمع لما اختص بالعقلاء صار له نوع شَرفٍ فلا يؤنّث ؛ لأنَّ فيه نَوْعَ / نَقْصٍ (كالرِّجال) جاءتْ ، فإنَّه يجوز هنا الإتيان بـ « التَّاء » باعتبار ٢٣١/أ

---

(١) في الأصل (النخيل) .
(٢) ما بين النجمتين ساقط من (د) .
(٣) في (د) (النخيل) بالياء .
(٤) سورة القمر الآية (٢٠).
(٥) سورة الحاقة الآية (٧).
(٦) في النسختين (المركب) والتصويب من شرح الكافية للرضي ٣٤٥/٣ .
(٧) انظر المصدر السابق .
(٨) انظر : الفوائد الضيائية ١٧٠/٢ .
(٩) في النسختين (معنى) والتصويب من المصدر السابق ؛ لأن النص منقول منه .

أنّه جماعة (و) كذا (**الطلحات جاءت ، أو تجيء ، [أو] جَائِيةٌ ، أو جاءوا**) ، فإنّه يجوز الإتيان[١] بالتّاء باعتبار الجماعة وبتركها[٢] باعتبار الجمع، (**والزيدون جاءوا وغيرهم ، والمؤنّثين**) أي : وضمير المؤنّثين (**فَعَلَتْ ، وفَعَلْنَ**) أي : ضمير « فَعَلَتْ » مقروناً بـ « تاء » التّأنيث بتأويل الجماعة ، وضمير « فَعَلْنَ » أي : بالنُّون ، أمّا في جمع المؤنّث [فظاهر][٣]؛ لأنَّ هذه النّون موضوعةٌ له، وأمّا في جمع المذكّر لغيرالعاقل (**كالأيّام**) ؛ فلأنّه لا أصلَ له في التّذكير *كالرِّجال*[٤] [فتراعى][٥] صفته فأجرى مجرى المؤنّث .

وعن الرَّضي :[٦] أنَّ النُّونَ في « فعلن » موضوعة لجمع غير العقلاء ، كالوَاوِ وضعت لجمع العاقلين ، فاستعمالها في النِّساء ؛ للحمل على [جمع] غير العقلاء، إذ الإناث لنقصان عقولهن ؛ يجرين مجرى غيرالعقلاء (**أَوْ النِّسوةِ**) معطوف على « الأيّام » أي : ضميرالنِّسوة ، وما يماثلها في كونه[٧]جمع المذكر وإن [لم] يكن من العقلاء كـ « العيون » (**أَوْ الدُّورُ ذهبتْ ، وذهبْن**) أي : أو ضمير « الدُّورُ» ومايماثلها في كونه جمع المذكر غيرالسَّالم ، فإنَّه يجوز فيه الإتيان بـ « التاء » أو بالنون (**وكقوله :**

[١٣٨] وَإِذَا العَذَارَى بِالدُّخَانِ تَقَنَّعَتْ)[٨]

فيجوز في هذا البيت الإتيان بالنُّون أيضاً ، كما جاز الإتيان بـ « التّاء » ، « والعذارى » جمع تكسير كـ : « الأسارى » ، و« بالدُّخان » جارٌّ ومجرور ، والجارّ متعلِّق بـ « تَقَنَّعَتْ » ، و« إذا » ظرف للمستقبل تحتمل أن تكون مجرّدةً عن معنى الشَّرط ، وتحتمل أن تكون شرطيّةً ، فتكون خافضةً لشرطها منصوبةً بجوابها .

* * *

(١) في الأصل (فإنه يجوز جاء الإيتان) بزيادة كلمة (جاء) .
(٢) في (د) (وباعتبار وبتركها) سهوٌ من الناسخ .
(٣) في النسختين (فقط) والتصويب من الفوائد الضيائية ١٧٠/٢ .
(٤) مابين النجمتين ساقط من الأصل .
(٥) في النسختين (فتراع) والتصويب من المصدر السابق ١٧١/٢ .
(٦) انظر : شرح الكافية ٣٤٤/٣ ، ٣٤٥ ، وينظر المصدر السابق .
(٧) في (د) (كون) بحذف الضمير .
(٨) هذا صدر بيتٍ من الكامل ، وهو لعمرو بن قميئة في ملحق ديوانه ، ص ١٩٧ ، وعجزه :
واسْتَعْجَلَتْ نَصْبَ القُدُورِ فَمَلَّتِ
ونسب لسلمى بن ربيعه في خزانة الأدب ٣٦/٨ ، ولعلباء بن أرقم في الأصمعيات ، ص ١٦٢، وبلا نسبة في : نوادر أبي زيد ، ص ١٢١ ، وشرح المفصل ١٠٤/٥ .

* * *

[باب المثنى]

(المثنى : مَاتَمَّ بِأَلِفٍ) حالة الرفع (أَوْ يَاءٍ) حالتَيْ النَّصب والجرّ (بَعْدَ فَتْحٍ) أي : فَتْحِ حرف كان قبل الياء في الحالتين المذكورتين لغير اعتلال ؛ ليمتاز عن صيغة الجمع ولايُعكس[١] لكثرة التثنية ، وَخِفَّة الفتحة (بعدهما) أي : بعد الْأَلِفِ وَالياء (نُونٌ) عوضاً عن الحركة والتنوين ؛ لأنَّ الاسمَ مُسْتَحَقٌّ باسميّته وأَصَالته لهما ، (تُكْسَرُ) النُّونُ المذكورة مع كلِّ وَاحدٍ من الألف والياء ؛ لالتقاء السّاكنين ، وإن كان أصلها أن تكون ساكنةً كحروف المعاني (دلالةً على ضَمِّ مِثْلٍ مُجَانِسٍ) وخوفاً من توهم الفتحات [٢] في صورة الرّفع ، وهي فتحة ماقبل الألف الّتي في حكم الفتحتين ، وفتحة النُّونِ .

وأشار بقوله : « مِثْلٍ » إلى أنَّه يشترط في المثنى موافقة اللّفظ ، فخرج بذلك الألفاظ المشتركة فلا يقال : « قُرْءَان » ويراد بهما الحيض والطهر على الأكثر، وإنّما يراد بهما الطُّهران أو الحيضان خلافاً لِبَعْضِهِمْ ،[٣] وأشار بقوله : « مُجَانِسٍ » إلى أنَّ شرط المثنى مجانسة المعنى ، بمعنى أن يكون حقيقة أحدهما هي حقيقة الآخر بعد طرح مابه امتاز أحدهما عن الآخر (كـ : مُسْلِمَان) مثال للمثنى الَّذي تَمَّ بِأَلِفٍ حالة الرَّفع بعد فتح (وَ زَيْدَيْنِ) مثال للمثنى الّذي تمّ بيَاءٍ بعد فتح ، وإنّما كان ماقبل [ياء] المثنى مفتوحاً ؛ للفرق بين ماقبل « ياء » التّثنية وياء الجمع .

(فَمَقْصُوراً) أي : فاسْماً مقصوراً، وهو :[٤] مافي آخره ألفٌ مفردةٌ لازمةٌ ويسمّى/ مقصوراً ؛لأنَّه ضدُّ الممدود، أو لأنَّه محبوس من الحركات . والقصر: الحبس[٥] ، يقال : قصرته ، أي : حبسته ،[٦] وفي التنزيل :[٧] ﴿ حُورٌ مَّقْصُورَاتٌ فِي الخِيَامِ ﴾ أي : محبوسات[٨] (ثُلَاثِيّاً أَلِفُه) أي : *غير*[٩] مافيه أربعة أحرف فصاعداً من الرُّباعيّ والثُّلاثيّ المزيد فيه (مِنْ وَاوٍ قُلِبَتْ وَاواً) اعتباراً للأصل ، وهي : إمَّاحقيقةً ٢٣٢/أ

---

(١) في (د) (ولم يعكس) .
(٢) في (د) (الصحاب) تحريف .
(٣) منهم : الجزولي ، والأندلسي ، وابن مالك ، فإنّهم ذهبوا إلى جواز مثله ، فيقال : (العينان) في عين الشمس وعين الميزان ، ويعتبرون في التثنية والجمع الاتفاق في اللفظ دون المعنى .
انظر : وشرح الكافية للرضي ٣٤٨/٣ ، والفوائدالضيائية ١٧٤/٢ .
(٤) انظر : الفوائد الضيائية ١٧٤/٢ .
(٥) في الأصل (والحبس : القصر) بالتقديم والتأخير ، و ما أثبته من (د) .
(٦) انظر اللسان (قصر) ٩٨/٥ ، ٩٩ .
(٧) سورة الرحمن الآية (٧٢) .
(٨) قال الفراء : « قصرن عن أزواجهن ، أي : حبسن ، فلايردن غيرهم ، ولايطمحن إلى سواهم » انظر : معاني القرآن ١٢٠/٣ . وينظر : الكشاف ٤٥٤/٤ ، واللسان (قصر) ٩٩/٥ .
(٩) مابين النجمتين ساقط من الأصل .

(كـ : عَصَوَان ، و) قَنَوَان ،[١] وإمَّا حكماً بأن كان مجهولَ الأصْلِ ، ولم يسمع فيه الإمالة نحو : (إِلَوَان) في المسمى بـ « إلَى » من حروف الجر، وإنَّما وجب قلبُ ألف المقصورِ إلى الواوِ فيما أصله واوٌ من الثلاثي ، أو إلى الياء في غيره ؛ لأنَّك إذا ثنيتَ مافي آخره ألفٌ ، « زِدْتَ »[٢] عليه ألفَ التَّثنيةِ أو ياءها، وذلك ساكن أيضاً فيلتقي ساكنان ، فيجب إمّا الحذف أو التَّحريك ، لاسبيل إلى الحذفِ خوف[٣] اللبس بالمفرد ، فلو حذفت ألف « عصا » لأجلِ ألفِ التثنية ثم أضفت حذفت النُّون فتقول :[٤] عَصَاك ، فيصيرُ لفظُه كلفظِ المفرد ، فتعيَّن التحريكُ ، والرَّد إلى الأصل في الثُّلاثي ، إن واواً فواوٌ ، وإن ياءً فياءٌ نحو : عَصَوَانِ[٥] وفَتَيَانِ ، فإن كان في المقصور لغتان ، أي : سُمِعَ بالواو [٦] والياء ، يرجع في تثنيته إلى أفصحهما وأكثرهما استعمالاً [٧] (وإلاَّ) أي : وإن لم يكن كذلك بأن كان ألفُه منقلبةً عن ياءٍ حقيقةً كـ « رَحَيَانِ »[٨] في « رَحًى » ، أو حُكْماً بأن كان مجهولَ الأصلِ ، أو عديمه ، وقد أُميل كـ « مَتَيَانِ » في « مَتَى » ،[٩] إذا سُمِّيَ به ، أو كان على أربعة أحرف فصاعدا ، أصليّةً كانت الألفُ كـ : المصطفى، أو زَائدَةً كـ : حُبْلَى (فَيَاءٌ) أي : فألفُهُ مقلوبةٌ يَاءً ، اعتباراً للأصل فيما أصله الياء حقيقةً أوحكماً ، أو تحقيقاً فيما زاد على ثلاثةِ أحرف (كـ : فَتَيَانِ) في تَثنيَة [١٠] « فَتًى » وهذا مثال للاسم المقصور الذي أصل ألفه « ياءٌ » لقولهم : فتيةٌ ، (وأَعْلَيَانِ) في تثنية « أعلى » وهو معطوف على فَتَيَانِ، (وَمَرْمَيَانِ) في تثنية « مَرْمًى» وهو مثال للمقصورالَّذي *ألفه عِوَضٌ عن ياءٍ ، وهو رباعيٌّ ، (وَحُبْلَيَانِ) في تثنية « حُبْلَى» ، وهو مثال للمقصورالذي *[١١] زاد على الثَّلاثة وألفه زائدةٌ للتَّأنيث ، (وَأَرْطَيَانِ) في تثنية « أَرْطًى»[١٢]، وهو مثال للمقصور الذي ألفه للإلحاق[١٣] وقلبت ياءً ، (وقَبَعْثَرَيَانِ) في تثنية

---

(١) في (د) (كعصون وقنون) وهو تحريف .
(٢) في النسختين (رددت) .
(٣) في (د) (وخوف) سهو .
(٤) في (د) (فقلت) .
(٥) في (د) (عصيان) وهو تحريف .
(٦) في (د) (فالواو) وهو تحريف .
(٧) انظر شرح الكافية للرضي ٣٥٣/٣ .
(٨) فيها وجهان : (رحيت) و (رحوت) .
(٩) انظر : الكتاب ٩٣/٢ (بولاق) ، مع تعليق أبو سعيد السيرافي عليه .
(١٠) في الأصل لفظ (في تثنية) مكرراً سهو .
(١١) مابين النجمتين ساقط من الأصل .
(١٢) والأرْطَى : شجرٌ من شجر الرّمل، وأرطتْ الأرض : أنبتت الأرطى . انظر(رطا) في اللسان والتاج .
(١٣) الالحاق : هو جعْل مثالٍ على مثالٍ أزيد منه ليعامل معاملته في تصاريفه ، وهو في الفعل نحو : سَيْطَرَ يُسَيْطِرُ سَيْطَرَةً فهو مُسَيْطِرٌ، عومل معاملة الملحق به وهو : دَحْرَجَ يُدَحْرِجُ دَحْرَجَةً فهو مُدَحْرِجٌ . وفي الاسم نحو : ضَيْغَمٌ ضُيَيْغِمٌ وَضَيَاغِمُ ملحق بِجَعْفَرٍ ليعامل معاملته في التصغير والتكسير وهكذا . انظر : المغني في تصريف الأفعال لعضيمة ص ٥٩ بتصرف .

« فَبَعْثَرَى »[١] ، وهو مثال للمقصور الّذي ألفه للتّكثير، وقلبت ياءً ، (وَجَاءَ) في لغةٍ (قبعثران) في تثنية « قبعثرَى » .

(وأما مذْرَوَان) في تثنية « مذْرَى » وهو رباعيٌّ بالواو وقياسُه « مِذْرَيان » بالياء ؛ لأنَّ ألفَه رابعةٌ (فلعَدَمِ الواحد) أي : إنّه لم يُنْطَق بواحده ، فكان الواو فيه بمنزلة واو في حشو كلمةٍ ، فهو (كـ : ثنايان)[٢] وقياس « ثنايين » أن يقال : « ثناوين » أو « ثنايين » ،[٣] فإنّه مثلُ : كساءٍ .

والمِذْرَوَانِ : طرفا الأَلْيَةِ ، وطرفا القوس ، وجانبا الرَّأس ، والثَّنَايَانِ : طرفا العقال، ولايستعمل إلاّ بلفظ التّثنية ، كذا قال الأئمة .[٤]

(وممدوداً) وهو[٥] ماحرف إعرابه همزة ، قبلها ألف زائدة ، وسمي ممدوداً لزيادة مد الألف هنا بواسطة وُقوعِ الهمزة (بعدها تثبت همزته) أي : الممدود في الأشهر حال كونها[٦] (أصليّةً كـ : قُرَّاءٍ)[٧] ـ بضم القاف وتشديد الرَّاء ـ [من قرأ][٨]؛ لأصالتها، ومعنى كونها أصلية في « قرأ » أنّها توجد في جميع تصاريف / الكلمة نحو : قرأ يقرأ قراءة ، فهو قارئٌ ومقروءٌ ، واقرأْ ولاتقرأ ، والقَرَّاء :[٩] الرَّجلُ[١٠] الجيِّد القراءة (وَقَلَّ قُرَّاوَانِ)[١١] في تثنية « قُرَّاءٍ » بقلب الأصلية واواً ؛ لأنَّ همزتَه أصليةٌ، ولم يذكر سيبويه فيها إلاّ قرار همزه[١٢] (وإلاَّ) أي : وإن لم تكن همزته أصلية ، فإمّا أن تكون للتَّأنيث أوْ لاَ ، (فإنْ كَانَتْ للتَّأنيثِ) أي : منقلبةً عن « تاء » التأنيث (قُلِبَتْ واواً كـ : حمراوان) وصحراوان ، ولم يذكرْ سيبويه فيها غيره ،[١٣]

٢٣٣/أ

---

(١) وهو الجمل العظيم .

(٢) في الأصل (كثايان) .

(٣) قال سيبويه : « وسألت الخليل عن قولهم : عقلته بثنايين وهنايين ، لم لم يهمزوا ؟ فقال : تركوا ذلك حيث لم يفرد الواحد ... » . انظر : الكتاب ٣٩٢/٣ (هارون) .

(٤) انظر : لسان العرب وتاج العروس (ذرا) وفي (ثني) .

(٥) انظر : شرح التسهيل ٨٩/١ ، والتصريح على التوضيح ٢٩٥/٢ .

(٦) في الأصل (حال كونها حال كونها) بتكرا رسهو .

(٧) في الأصل (قرءان) ومطموس في (د) والتصويب من : شرح الكافية للرضي ٣٥٤/٣ .

(٨) في النسختين (قرء) و الصواب ما أثبتته .

(٩) قال المبرد : « فإن كان الاسم ممدوداً وكان منصرفاً وهمزته أصلية ، فهو على هذا تقول في تثنية « قُرَّاء » : قُرَّاءان . انظر : المقتضب ٣٩/٣ .

(١٠) في (د) (الرجلين) وهو تحريف .

(١١) انظر : شرح الكافية للرضي٣٥٤/٣ ، والفوائد ١٧٥/٢ ، وقال المبرد : « فإن قلت : قُرَّاوان فهو أقبح : لأنّ الهمزة أصل وليست منقلبة من ياء أو واو ، وهذا جائز » اهـ . انظر : المقتصب ٨٧/٣ .

(١٢) انظر : الكتاب ٣٩١/٣ فما بعدها .

(١٣) انظر المصدر السابق .

وإنَّما قلبت واواً ؛ لأنَّ الواو أبين [١] في الصَّوت من الياء ، فهي أشبه بالهمزة ، (**وَقَلَّ**) تصحيحها ،[٢] فتقول : حمراءان ، حكاه أبوحاتم [٣] وابن الأنباري عن العرب ،[٤] والمشهور قلبها وَاواً[٥] (**وَ**) قد تقلب « ياء » ؛ لخفّتها (**كـ : حَمْرَايَان**) حكاه أبو العباس المبرد[٦] عن العرب ، قال ابن مالك :[٧] وتصحيحها وقلبها « ياء » نادرٌ ، وذكر غيره أنَّ قلبها لغة فزارة ، (**وإلاَّ**) أي : وإن لم تكن همزةً أصليّةً ولا للتَّأنيث ، بأن تكون للإلحاق كـ : علباء ، فإنَّ همزتها للإلحاق بـ « قرطاس » أو منقلبة عن واو أصلية [كـ : كساء ، فإنَّ أصلها : « كساو »] ،[٨] (**فوجهان**) أي : فلك فيها وجهان : قلب الهمزة واواً وهو الأولى (**كـ : علباوان**) تثنية « علباء » ، (**وَ**) ثبوتها نحو : علباءان بالهمزة ، والعلباء مايشدُّ به مقبض السَّيف ، وقيل : داء يأخذ البعير في عنقه ، يقال : بعير معلَّب ، أي : في عنقه داء[٩] (**وَ**) نحو : (**كساوان**) في تثنية « كساء » ، فإنَّ الهمزة فيه أيضاً منقلبة عن الواو لقولهم[١٠] : كسوت ، وهذا بالنَّظر إلى كون الهمزة غير أصليّةٍ ؛ لأنَّها حادثةٌ لأجل زيادة الألف قبلها فأشبهت همزة التَّأنيث (**وكساءان**) بالهمزة حملاً على « قراء » ، ونظراً إلى كون الهمزة غير زائدة (**ويحذف باب « قاصعان » بلا قياس كـ : خنفسان**)[١١] ومعنى ذلك أنَّه يجوز الحذف في باب « قاصعان » ونحوه، كما يجوز في أَلفِ المَقْصُورِ الزَّائدةِ خامسة فصاعداً ، إلاَّ أنَّه لايقاس على ماسمع من حذفِ الألفِ

---

(١) في الأصل (بين) وما أثبته من (د) ..

(٢) في الأصل (تصحبها) وما أثبته من (د) .

(٣) وهو : سهيل بن محمد بن عثمان بن القاسم أبو حاتم السجستاني المتوفى سنة ٢٥٠هـ ، وقيل غير ذلك . انظر ترجمته في : بغية الوعاة ٦٠٦/١ .

(٤) انظر : شرح الكافية للرضي ٣٥٤/٣ .

(٥) وهو مذهب الجمهور ، انظر : التصريح على التوضيح ٢٩٥/٢ .

(٦) لم أقف عليه في كتبه المطبوعة لكنه جاء في شرح الكافية للرضي ٣٥٤/٣ ، والفوائد ١٧٦/٢ أنّه حكاه عن المازني .

(٧) انظر : شرح التسهيل ٩٣/١ ونص قوله : « وبعض العرب يبقي الهمزة ، وبعضهم يؤثر الياء نخفتها ، وكلاهما نادر » .

(٨) في النسختين (كساو ورداء ، فإنّ أصلهما كساء ورداء) وإضافة (رداء) سهو من الناسخ فالرداء ليس واويًا ، وإنّما هو من الردية . و الصواب ماأثبته .

(٩) والمعروف أنّ العلباء : عَصَبُ عُنُق البَعير ، وبه سُمِّي الرجل : عِلْبَاء . انظر : لسان العرب (علب) ٦٢٧/١ .

(١٠) في الأصل (كقولهم) والمثبت من (د) .

(١١) خلافاً للكوفيين ، انظر : شرح التسهيل ٩٥/١ ، وشرح الكافية للرضي ٣٥٥/٣ ، والتصريح على التوضيح ٢٩٥/٢ .

والهمزة من قَاصِعاءُ ، وهو أحد « جُحْر » اليربوع [١] ؛ لقلّة ماورد من ذلك ، ولا على حذف ألف المقصور الزّائدة خامسة فصاعداً من « خنفساء » فيقال : قاصعان ، فحذف الألف والهمزة ، وإن كان من حقّه « قاصعاوان » كما[٢] تحذف الألفُ الزّائدةُ من المقصورِ ، قال بعضهم[٣] في (عاشوراء): عاشوران وفي « خنفساء » خنفسان ، وفي « باقلاء » : باقلان ، وفي « قرفصاء » : قرفصان ، (خلافاً للكوفيين) ، فإنَّهم يقيسون على باب « قاصعان » ونحوه ، والمنصفون من غيرهم يقبلون ماسمع ولايقيسون .

(وَتَقُولُ) في تثنية « أَبٍ » ، وَ« أَخٍ » ، و« حَمٍ » ، وَ« هَنٍ » ، (أَبَوَان ، وَأَخَوَان ، وَحَمَوَان ، وهَنَوَان ، بِرَدِّ الوَاوِ) وهو لام الكلمة (للإضافة) ؛ لأنّ الأصلَ فيه « أبو » ، و« أخو » وكذلك بقية الأسماء السِّتة [٤] إلاّ « فوك و ذومال » ؛ ولأنّ المحذوفَ إذا كان يُردّ في التّثنية وأنت تقول في الإضافة : هذا أبوك وأخوك ، فتردّ المحذوف فيها .

(وَقَلَّ) في كلامهم (أَبَانِ ، وَأَخَانِ) في تثنية « أب » ، و« أخ » ، (وَيَدَانِ، ودمان) في تثنية « يد » و« دم »[٥] (بِلا رَدٍّ) للمحذوف وهو لام/ الكلمة ، إذ لايردّ في الإضافة إذا قلت : يدُ زَيْدٍ ودَمُهُ ، وهذا على لغة من التزم النّقص في الإفراد، وفي الإضافة ، قال الفَرَاءُ :[٦] من قال : هذا أَبُكَ ، قال : أَبَانِ ، (وَجَاءَ) في تثنية « يَدٍ » [٧] (يَدَيَانِ) برد المحذوف على لغة النقص قال الشاعر : ٢٣٤/أ

[١٣٩] يَدَيَانِ بَيْضَاوَانِ عِنْدَ مُحَلِّمٍ قَدْ شَفَّعَانِكِ مِنْهُمَا أَنْ [تُهْضَمَا] [٨]

---

(١) في النسختين (حجرة اليربوع) ، والتصويب من اللسان (قصع) ٢٧٥/٨ .
(٢) في الأصل (كان) ، والمثبت من (د) .
(٣) انظر : المصادر السابقة .
(٤) انظر : همع الهوامع ١٢٢/١ فما بعدها .
(٥) في (د) (دم ويد) بالتقديم والتأخير .
(٦) انظر : التصريح على التوضيح ٦٥/١ .
٧) في الأصل (أيد) وما أثبته من (د) .
(٨) البيت من الكامل ، وهو بلانسبة ، انظر : المنصف ٦٤/١ ، ١٤٨/٢ ، وشرح المفصل ٨٣/٥ ، ٥/٦ ، ٥٦/١٠ ، وشرح الكافية للرضي ٣٥٦/٣ ، ولسان العرب (يدي) ٤٢٠/١٥ ، وخزانة الأدب ١٥١/٤، ٤٧٦/٧ .
وجاء في النسختين « أن تهضعا » ، والصواب ما أثبته ، هذا وقد روي عجزه :
قَدْ يَمْنَعَانِكِ أن تُضام وتُضْهَدَا

(وَشذَّ) أي : خرج عن القياس (دَمَيَان) في تثنية « دم » ؛ لأنَّ أصلَه « دمي » ؛ ولأنَّ الأكثر في كلامهم « دمان » بلا ردٍّ ، قال الشَّاعر :

[١٤٠] فَلَوْ أَنَّا عَلَى حَجَرٍ ذُبِحْنَا جَرَى الدَّمَيَانِ بِالخَبَرِ اليَقِينِ [١]

قال ابن يعيش :[٢] « والَّذي أراه أنّ بعضهم يقول في الدم : " دَمًا " ، فيكون كـ : " رَحًى " » ، وأنشد البيت المذكور ، ثم قال : فعلى هذه اللُّغة ، قيل : دميان .

(وَ) شذَّ أيضاً (دَمَوَان) * أي :*[٣] في تثنية « دم » وكلام المؤلِّف يشعر بأنَّه لافرقَ بين الأسماء الستة وباب « يد » و« دم » في جواز ردِّ المحذوف وعدمه ، وهو في هذا موافق للزمخشري [٤] ومخالف لابن معط في « فصوله » [٥] فيما اختاره من وجوبه في الأسماء الستة وجوازه في باب « يد » و« دم » .

(وَ) يحذف (نُونُهُ) ، أي : نون المثنى (بإضافة) ، أي : يسبب إضافة ، إذ النونُ لقيامها مقام التنوين توجب تمام الكلمة وانقطاعها ، والإضافة توجب الاتصال والامتزاج فيتنافيان (كـ : ضاربا زَيْدٍ) ، فـ « ضاربا » تثنية « ضارب » ، والأصل « ضاربان » فحذفت نون المثنى للإضافة ؛ لأنَّها تلي[٦] علامة الإعراب ، وهي الألف .

(وَ) تحذفُ (التَّاءُ) ، أي : تاءُ التَّأنيثِ (في أَلْيَانِ ، وَخُصْيَان) لافي غيرهما ،[٧] فإنَّه لايجوز حذفُها من نحو : « ضاربتان » ؛ لئلا يلتبس المثنى المؤنّث بالمذكّر، وإنَّما تحذف منهما حذفاً جائزاً ؛ لأنَّ مفرديْ كلِّ وَاحدٍ منهما ، لما لم ينفرد واحدهما عن الآخر، صارا بمنزلة مفرد ، فكما لاتقع تاء التَّأنيث في وسط الكلمة المفردة لاتقع في

---

(١) البيت من الوافر ، وهو للمثقب العبدي في ملحق ديوانه ، ص ٢٨٣ ، و لـ « عليِّ بن بدال » في أمالي الزَّجاجي ص ٢٠ ، ولكليهما في الخزانة ٤٧٢/٧ ، ٤٨٥ ، ٤٨٨ ، وبلانسبة في المقتضب ٢٣١/١ ، ٢٣٨/٢ ، ١٥٣/٣ ، والمنصف ١٤٨/٢ ، وشرح الكافية للرضي ٣٥٦/٣ .

(٢) انظر : شرح المفصل ١٥١/٤ ونص كلامه هكذا : « والذي أراه أن بعض العرب يقول في اليد يدي في الأحوال كلّها يجعله مقصوراً كرحى وفتى ، ومن ذلك قول الراجز :

يارُبَّ سَارٍ بَاتَ مَا تَوَسَّدَا إلاَّ ذِرَاعَ الْعَنْسِ أَوْ كَفَّ الْيَدَا

وتثنيتها على هذه اللغة يديان مثل رحيان وكذلك دم ، يقال منقوصا ومقصوراً .. » إلخ . وينظر : شرح الكافية للرضي ٣٥٧/٣ .

(٣) مابين النجمتين ساقط من الأصل .

(٤) انظر : المفصل ص ٢٢٣ .

(٥) انظر : الفصول الخمسون ص ١٦١ ، ونصه : « والمنقوص ،نحو عَمٍ ، تثنيته بالرَّدِّ ، نحو قولك : عَميان ، والمحذوف ، نحو : أخٍ وأبٍ تثنيته بردِّ الأصل ، فتقول : أخوان وأبوان ، وفي : دَمٍ ويَدٍ وبابهما وجهان » اهـ .

(٦) في الأصل (علي) وما أثبته من (د) .

(٧) انظر : شرح الكافية للرضي ٣٥٨/٣ فما بعدها .

وَسَطِهِمَا ، وقيل :[١] « خُصْيَتَان » تثنية « خصي » ، وهو [٢] الوعاء الَّذي فيه البيضتان،(وقد) تثبت التّاء في « أليان » ، و« خُصْيان » (كقوله) وهو عنترة :[٣]

[١٤١] مَتَى تَلْقَنِي فَرْدَيْنِ تَرْجُفْ (رَوَانِفُ أَلْيَتَيْكَ وَتُسْتَطَارَا) [٤]

فأثبت « تاء » التَّأنيث في « أليان » وحَذْفُهَا جائزٌ لا واجبٌ لما قدّمناه ، وأنشد حمزة الأصفهاني :[٥]

[١٤٢] بَلَى أَيْرُ الحِمَارِ وَخُصْيَتَاهُ أَحَبُّ إِلَى فَزَارَةَ مِنْ فَزَارِ [٦]

* * *

(١) انظر المصدر السابق .

(٢) انظر : لسان العرب (خصا) ١٤/٢٣٠ .

(٣) وهو : عنترة بن شدّاد بن عمر بن قراد العبسي . انظر ترجمته في الشعر والشعراء ص ٤٢ .

(٤) البيت من الوافر ، في ديوانه ص ٢٣٤ ، وانظر : المقاصد النحوية ٣/١٧٤ ، وشرح الكافية للرضي ٣/ ٣٥٩ ، واللسان (رنف) ٧/١٢٧ ، والتصريح ٢/٢٩٤ ، والهمع ٤/٣٤٠ ، و الدرر ٥/٩٤.
والروانف جمع الرّانفة وهو: أسفل الأَلية ، وقيل : هي منتهى أطراف الأليتين مما يلي الفخذين . انظر : اللسان (رنف) ٧/١٢٧ .

(٥) هو أبو عبدالله حمزة بن الحسن الأصفهاني ، وقيل : الأصبهاني ، ولد في أصفهان سنة ٢٨٠هـ وقيل : نحو ٢٧٠هـ وبها شبّ وقضى حياته سنة ٣٦٠هـ .
ترجمته في كشف الظنون ١/١٦٨ ، و هدية العارفين ١/٣٣٦ ، وتاريخ سَني مُلوك الأرض والأنبياء لحمزة الأصفهاني ص ٥ ، وثمار القلوب لأبي منصور النيسابوري ص ١٤٣ ، ٣٦٧ ، ٤٩٣ .

(٦) البيت من الوافر ، نسب للكميت بن ثعلبة في : جمهرة الأمثال ٢/١٦ ، ومجمع الأمثال للميداني١/١٠٠ ، والمستقصى للزمخشري ١/١٣ ، والخزانة ٧/٥٢١ ، وبلانسبة في شرح الكافية للرضي ٣/٣٥٩ ، وسمط الآلي ، ص ٨٦١

* * *

[المجموع]

(المجموعُ مَادَلّ) [١] أي : اسمٌ * دالٌّ *[٢] (على أَحَادٍ تُقْصَدُ)[٣] أي : بها القَصْد في ضمن ذلك الاسم (بحُروف مُفْرده) أي : بحُروفٍ هي مادةٌ لمفرَدِهِ الذي هو الاسمُ الدالُ على واحدٍ [واحدٍ][٤] من تلك الأحاد ، حال كون تلك الحروف ملتبسة (بتغييرٍ ما) بحَسَبِ الصُّورة ، إمّا بزِيَادةٍ أو نُقْصَانٍ أو اخْتِلافٍ في الحركاتِ والسَّكناتِ حقيقةً أو حكماً، فالجارّ في قوله : « بحروفٍ » [إمّا] متعلقٌ بقوله : « تُقْصَدُ »، أو بقوله : « ما دلّ » ، ويجوز أن يتعلق بهما معاً على طريق التّنازع .

وقوله : « بتغيير » جارّ ومجرور متعلّق بمحذوف وجوباً ، محله نصبٌ على أنّه حال من الحروف الموصوفة / بالمفرد ، وفي بعض النُّسخ بدلٌ بتغيير مُغَيِّراً بالنّصب على الحال لفظاً ، وشمل قوله : « بتغيير » جمع السلامة ، فإنّ الواو والنُّون في آخر الاسم من تمامه وكذا الألف والتّاء ، فتغيرت الكلمة بهذه الزِّيادات إلى صيغة أخرى . ١/٢٣٥أ

وقوله : « مادلّ على أحاد » يشمل كُلّ مادلّ على أحاد * من أسماءِ الجموع كالقَوْمِ والذّوْدِ، والْمَعْشَرِ، والنَّفَرِ ، فإنّه يدلُّ على أحاد *[٥] وليس بجمع » .

وقوله : « تُقْصَدُ بحروفِ مفرده » يفصل ماذكر ؛ فإنّه لايفرد بحُروفٍ ، أي : لايفرد لفظه ، بل له مفرد من معناه ؛ فإنَّ مفرد القوم : رجلٌ ، وليس على لفظ القوم ؛ لأنّ حروفه غير حروف لفظ القوم ، فهذا ليس بجمع صناعي باتفاق ، (وَلَوْ) كان التغيير (بتَقْدِيرٍ كـ : نِسْوَةٍ) * مثال للمجموع الذي دلّ على أحاد *[٦] ([وَفُلْكٍ])[٧] مثال للمجموع الذي تغير نظم واحده تقديراً ، فإنّه وإن لم يتغير لفظاً فيَتَغَيَّرَ تقديراً ؛ لأنّ ضمةَ الوَاحدِ كضُمَّةِ * قُفْلٍ وبُرْدٍ ، وَضَمَّةَ الجَمْعِ كضَمّةِ *[٨] « أُسْدٍ »،[٩] (لا رُكُبٍ) مما هو اسم جمع (و) لا (تمر) مما هو اسم جنس يفرق بينه

---

(١) انظر : الكافية ص ١٧٤ .
(٢) مابين النجمتين ساقط من الأصل .
(٣) في (د) (يتعلق) .
(٤) إضافة من الفوائد الضيائية ١٧٨/٢، فالنص مستفاد منه .
(٥) مابين النجمتين من كلمة (أسماء) إلى كلمة (أحاد) ساقط من (د) .
(٦) مابين النجمتين ساقط من الأصل .
(٧) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل ومطموس في (د) والتصويب من المصدر السابق .
(٨) مابين النجمتين ساقط من الأصل .
(٩) في النسختين (سُفُنٌ وأُسْدٌ) ، والصواب بحذف كلمة (سُفُن) .

وبين مفرده بالتاء (**على الأصحّ**)، فإنّ كلَّ واحدٍ منهما ليس بجمع ، وإنّما الأول اسم جمع كالجماعة ، والثّاني اسمُ جنسٍ ،[١] وقد تبين بهذا أنّهما خارجان عن حدِّ المجموع ، فإنّهما وإن كان لهما أحاد بحروفٍ تفرد ، أي : يلفظ بها نحو : راكب وتمرة ، فإنّه غيرُ مقصودٍ بحروفٍ تُفْرَدُ [٢]، أي : ليس ركب جمع راكب ولاتمر جمع تمرة.

واعلم أنّ ابن الحاجب قال في كافيته :[٣] « المجموع مادَلَّ على أحاد مقصودة بحرُوفِ مفرده » ، واحترز بقوله : « مقصودة » عن نحو : ركب وتمر ، فإن الأحاد فيهما ليست مقصودةً[٤] بحروفِ المفرد، بل هما في وضعهما كوضعِ نفرٍ ومعشرٍ، ولكن اتُّفِقَ[٥] أنّ لفظَ « ركب » و « تمر » موافق للفظ « راكب » و « تمرة » بخلاف رجال ؛ فإنّه أحد حروف مفرده ، وغُيِّرت للجمع ، ثم قُصِدَ بها الأحاد ، فالأحادُ مقصودةٌ بحروف مفرده ، لَكِنَّ القَوْلَ بأنّ الأحادَ مقصودةٌ في نحو «رجال» بحروف مفرده وَغَيْرُ مقصودةٍ في نحو : « ركب ، وتمر»، وكان المؤلِّف لذلك ذكر بإزاء هذا القول قولَهُ : « لاركب ولا تمر على الأصحّ » احتراز عنهما ؛ وإنّما قال : « على الأصحّ » وهو قول سيبويه [٦] ؛ لأنّ الأخفش قال :[٧] جميعُ أسماءِ الجموعِ التي لها أحادٌ من تركيبها نحو : مسافر، وصاحب ، وشارب ، وراكب ، جَمْعٌ .

وقال الفراء :[٨] وكذا أسماء الأجناس كـ : نَخَلٍ ونَخْلَةٍ وتَمرٍ وتَمرةٍ ، واستدلّ على صحة قول سيبويه أنّ هذا ليس بجَمْعٍ بأُمورٍ ، منها ما يعمّ في الجميع ، ومنها مايخص في البعض ، فأمّا ما يعمّ الجميع فشيئان :

أحدهما : التّصغير، فإنّك تقول في رَكب وتمر : رُكَيْب وَتُمَيْر ، ولو كان جمعاً ما كان صُغِّر على لفظه ؛ لأنّه ليس من جموع القلة .

والثّاني أنّ فَعْلاً - بفتح الفاء وسكون العين - أخف أبنية الأحاد ، فلو كان جمعاً لكان لفظ الجمع كلَفظٍ أخف أبنية * الأحاد * ،[٩] وحقُّ الجمعِ أن يزيد على بِنَاءِ الواحد ولايكون على أخف أبنية الأحاد ، وهذا القَوْلُ احتجّ به الزَّجاج عن سيبويه .

---

(١) انظر المصدر السابق .
(٢) في الأصل (المفرد) والمثبت من (د) .
(٣) انظر : الكافية ، ص ١٧٤.
(٤) في (د) (ليس مقصود)
(٥) انظر : شرح الكافية للرضي ٣٣٦/٣ .
(٦) انظر : الكتاب ٦٢٤/٣ - ٦٢٥ .
(٧) نقل الرضي قوله في : شرح الكافية ٣٦٧/٣ .
(٨) انظر : معاني القرآن للفراء ١١٢/٣ ، ونقله الجامي في الفوائد الضيائية ١٧٩/٢ .
(٩) ما بين النجمتين ساقط من الأصل .

وأمّا ما يخصُّ ٱلبَعْضَ فشيئان :

أحدهما : أنّك تقول : هذا تمرٌ، ولو كان جمعاً لقلت : هذه تمر، كما تقول هذه / تمرة ؛ لأنّ الجمعَ المكسرَ يؤنث . ٢٣٦/أ

والثّاني : أن يقع تمييزاً تقول : عندي[١] رِطلٌ تمراً ، ولو كان جمعاً لم يقع تمييزاً ؛ إذ ليس المراد إلاّ بَيَانَ الجِنْسِ لابيانَ الأنواعِ .

[الجمع المكسر]

(ثم هو) أي : المجموع نوعان[٢] (مُكَسّرٌ [وهو ما] غُيِّرَ[٣] وَاحِدُهُ) في اللّفظ ، أو التّقدير والنّية ، وذلك لاتفاق الحَركاتِ والحُروفِ .

فالأول (كـ : رِجَالٍ) ، فإنّه تغيَّرَ فيه بناءُ وَاحدهِ بالحركات لفظاً إذ [راء] « رَجُلٍ » مفتوحةٌ ، وجيمُه مضمومةٌ ، وراءُ « رِجَالٍ » مكسورةٌ ، وجيمه مفتوحةٌ .

(و) الثّاني : نَحْو : (هجان) فإنّه لفظ ينطلق على الواحد والجمع ، فإذا أريد به الواحد فكسرته وألفه ككسرة[٤] « كتاب » ، وإذا أريد به الجمع فكسرته ككسرة « كِرامٍ » وَأَلِفِه ، حُذِفَتْ أَلِفُ ٱلمفردِ وعقبَتْهَا ألفُ الجَمْعِ ، والكسرة غَيْرُ ٱلكَسرَةِ ، فتغيّر تقديراً، ولايستنكرنّ هذا ، فقد رأينا أشياء كثيرة يتفق لفظُها ويختلفُ حكمُها .

[الجمع الصحيح]

(وصحيحٌ غيرُهُ) أي : غير المكسر ، وهو[٥] مالايتغيّر واحده ، وصيغته سواء لم يكن فيه تغيير نحو : زيدون ، أو يكون فيه تغيير قياسيّ، ولكن لايكونُ في نَظْمِهِ و صِيغَتِه، بل في أخره الذي لامدخلَ لسَكَنَاتِهِ وحركاته في الصِّيغة كحذف الألف من نحو : أعلون، والياء من نحو : قاضون ، وحذف التّاء من نحو مسلمات ، وقَلْبِ الألف ياءً في نحو : حبليات ، (و هو) أي : الجمعُ الصحيحُ قسمان[٦] فتارةً يكون (لمذكّرٍ) ، وتارةً يكون لمؤنّثٍ .

---

(١) في (د) (عند) بسقوط الياء سهواً .

(٢) انظر : الفوائد الضيائية ١٨٠/٢ وشرح المفصل ٢/٥ وقال ابن عصفور : « الجمع ينقسم أربعة أقسام : جمع سلامة ، وجمع تكسير ، واسم جنس ، واسم جمع » انظر : شرح الجمل ١٤٨/١ .

(٣) في الأصل (لو غيِّر) ومطموس في (د) ، والصواب ما أثبتت .

(٤) في الأصل (كسرة) وما أثبته من (د) .

(٥) المصادر السابقة .

(٦) انظر : شرح الكافية للرضي ٣٦٩/٣ فما بعدها .

[جمع المذكر السالم]

فالذي لمذكّرٍ مالحقَ (آخرَهُ) أي : آخرُ مُفْرَدِه (واوٌ بعدَ ضَمٍّ) في حالة الرفع ؛ لتفصله عن المثنى ، (أو ياءٌ قبلها كسرةٌ) في حالتي الجرّ والنّصب (بعدهما نونٌ) عوضٌ عن الحركة والتنوين على سبيل منع الخلو (مفتوحةٌ): لتعادل خفةُ الفتحة ثقَلَ الواو والضَّمة (كـ : زيدون) هذا تمثيل للجمع الصحيح الذي آخرُه واوٌ بعد ضَمّةٍ (ومسلمين) مثال للجمع الصحيح الذي آخرُه ياءٌ قبلها كسرةٌ ، ومثل بهذين المثالين ؛ ليعلمَ أنّ هذا الجمع يكون في أعلام العقلاء وصفاتهم .

(وتُحذَفُ ياءٌ) من آخر الاسم الذي أريد جمعه (بعد كسرٍ) في اللفظ لافي الأصل[١] (كذا) تُحذفُ (ألفُ [مقصور][٢]) ؛ لسكونها وسكون علامة الجمع، ولم تُحذف علامةُ الجمع ؛ لأنّها لمعنًى[٣] (وتُبْقَى) بعد الحذف (فتحةٌ) ولم تغير؛ لتدلَّ الفتحة[٤] على ألف (كـ : قاضون) مثال لما حذف الياء منه بعد كسر في حالة الرفع إذ أصله « قاضيُون » نُقلَتْ ضمةُ الياء إلى ما قبلها بعد سَلْبِ حركة ماقبلها طلباً للخفّة، وحُذفتْ الياء ؛ لالتقاء الساكنين [٥]، وكانت أولى بالحذف من واو الجمع التي هي أحد الساكنين ؛ لإفادة الواو معنى الجمع[٦] .

(ومُصْطَفَوْن) مثال للجمع المقصور الذي حذف الألف منه بعد فتحة حالة الرفع ، إذ أصله « مُصْطفَيُون » قلبت الياء ألفاً ؛ لتحركها وانفتاح ماقبلها، وحذفت لالتقاء الساكنين (والعيسَيْن) مثال للجمع المقصور الذي حذف منه الياء في حالتيْ النَّصب والجر، فإنّ أصلَه « العيسَيين »[٧] حُذفَت كسرةُ الياء ؛ لثقل اجتماع الكسرتين والياء ين، فسُقطَتْ ؛ لالتقاء الساكنين .

(وقيلَ :) والقائلُ بذلك الكوفيون[٨] (العيسُون) / بضمّ ما[٩] قبل الواو في جمع « عيسى » ، (والعيسين) بكسر ماقبل الياء ، وبه قال الكوفيون أيضاً وأراه فاسداً؛ لأنّه يُفْضي إلى اللبس ، ألا ترى أنّك إذا قلت في جمع « مصطفى » : ٢٣٧/أ

---

(١) في (د) (في اللفظ في الأصل) خطأ من الناسخ .

(٢) في النسختين ((تقصير) والصواب ماأثبته .

(٣) في (د) (المعني) سهو .

(٤) في الأصل (على الفتحة) والمثبت من (د) .

(٥) وقيل إن الأصل فيه : قاضيُون ، حذفت ضمة الياء للاستقال ، ثم حذفت الياء ؛ لالتقاء الساكنين ، وحذفت الكسرة التي كانت قبل الياء ، لئلا يلزم قلب الواو ياء ؛ لوقوعها ساكنة إثر كسرة ، ثم عوض من الكسرة الضمة لمناسبة الواو . عن التصريح ٢٩٦/٢ .

(٦) جاء في حاشية التصريح ٢٦٩/٢ « اقتصر على الإعلال في حالة الرفع لاقتصار المصنف على المرفوع وتقول في النصب والجر الأصل القاضيين ، الأولى ياء المنقوص والثانية ياء الإعراب فما قبل ياء المنقوص مكسور لمناسبة الياء فلا ضم هناك فتقول فيه : حذفت كسرة الياء للثقل ثم ياء المنقوص لالتقاء الساكنين » اهـ .

(٧) في الأصل (العيسين) والصواب ما أثبته من (د) .

(٨) انظر : شرح الكافية للرضي ٣٧١/٣ ، والتصريح ٢٩٦/٢ ، والصحاح في (عيس)

(٩) في (د) (ما ما) بتكرار (ما) سهو .

المصطفَوْنَ ، والمقصور بضمّ الفاء ، التبس بجمع « المصْطَفِي » الَّذي هو اسم فاعل من « اصْطَفَى » إذ جمعُه : مُصْطَفُون .

(و) تُحذَف (نونُه) أي : نون هذا الجمع حال كونه (مضافاً) [١] وقد ذكرنا علَّةَ الْحَذْفِ في باب المثنى مستوفًى [٢] إذ البابان في حَذْفِ * النُّونِ * [٣] وَاحدٌ ، وحذف النُّون للإضافة كثيرٌ ، ومنه قوله تعالى : [٤] ﴿ وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ ﴾ فـ « الْمُقِيمِي » جمع « مقيم » وهو جمعُ مُذكّرٍ سَالمٍ ، والأصل : « والْمُقَيمِينَ الصَّلَاةَ » ، فحذفت نون الجمع للإضافة ؛ لأنَّها تلي علامةَ الإعرابِ ، وهي الياء ، (أو) تحذف (لضَرُورَةٍ ، وقَبْلَ لامٍ سَاكنةٍ اختياراً) أي : في سِعَةٍ ، (كـ : مُسْلِمُوا الْقَوْمِ) مثال لحذف نون الجمع للإضافةً ، والأصل : كمسلمون القوم ، فحذفت النُّون للإضافة ، (وقوله) ، وهو قَيْسُ ابن [الخَطِيمِ] [٥] بن عَديٍّ :

[١٤٣] (الحَافظُوا [عَوْرَةَ][٦] العَشِيرَةِ لَا يَأْتِيهِمُ مِنْ وَرَائِهِمْ وَكَفُ)[٧]

وَ [العَوْرَةُ][٨] : المكان الذي يخاف منه العدوّ ، والوكف : العيب ، ونحوه «النَّطَفُ» ، ويرويان جميعاً ، يريد أنَّهم يحفظون [عورةَ][٩] غَيْرِهم إذا انهزموا ويحمونها من عدوِّهم، ولايخذلونهم،ليكونوا ناطفين في فعلهم ، ويجوز أن يكون المعنى : إنّهم يحفظون [عورةَ][١٠] عشيرَتِهم ، فلا يعابون بتضييع [ثغرهم][١١] .

ويروى : « من ورائنا نطف » والضَّمير في « ورائهم » مخرج على الغيبة على « الحافظوا » ؛ لأنَّ في تقدير الَّذين يحفظون ، والألف واللاّم ، وإن كانت بمعنى « الَّذي » ، فهي حرف عند بعضهم ، وهي المعرِّفةُ في كلِّ مَوضعٍ ، وإنَّما هي لام زيدت عليها همزة الوصل * بلا خلاف ، والضَّميرُ يعود على مادلَّتْ عليه الصِّفةُ من الموصُوفِ *[١٢] لا على الألفِ واللاّمِ .

(١) انظر : شرح المفصل ٧/٥ ، واللمع ، ص ٦٤ ، وشرح الكافية للرضي ٣٧٨/٣.
(٢) انظر ص ٢٨٠ ، ٢٨٦ .
(٣) مابين النجمتين ساقط من (د) .
(٤) سورة الحج الآية (٣٥) الشارح أورها هنا على الإضافة لا على النصب .
(٥) في النسختين (الحكيم) والصواب ما أثبته . وبنو خُطامَة : بطنٌ من طَيِّء وقيس بن الخَطِيم بن عدي شاعر من شعرائهم . ترجمته في الاشتقاق لابن دريد ص٤٤٥
(٦) في النسختين (عدوة) والتصويب من بقية المصادر وبه ورد في ص ٢١٥ .
(٧) البيت من المنسرح ، في ديوانه ، ص ١١٥، ونسب إلى عمرو بن امرئ القيس الخزانة ٢٨٣/٤ ، والدرر اللوامع ١٤٦/١ ، ولكليهما في اللسان (وكف) ٣٦٣/٩ ، ونسب إلى كلٍّ من : شريح بن عمران ومالك بن العجلان في شرح أبيات سيبويه للسيرافي ٢٠٥/١ ، وانظر: الكتاب ١٨٦/١، ٢٠٢ (هارون) ، والمقتضب ١٤٥/٤، وإصلاح المنطق ص٦٣، والعباب الزاخر للصاغاني حرف الفاء (وكف) .
(٨) في النسختين (العدوة) ولعل الصواب ما أثبته .
(٩) تكملة من شرح أبيات سيبويه للأعلم على الكتاب ٩٥/١ (طبعة بولاق) .
(١٠) في النسختين (عدوة) والتصويب من المصدر السابق .
(١١) في النسختين (تعديتهم) ولعل الصواب ماأثبته .
(١٢) مابين النجمتين ساقط من (د) .

وشاهد هذا البيت حذف النُّون من « الحافظين » ؛ لطول الكلام وينصب مابعده على نية ثبات النّون ، ولوحذف النّون للإضافة لجاز، (ونحو :[١] ﴿ لَذَائِقُوا العَذَابَ ﴾ ، على الفتح) مثال لحذف النّون قبل لام ساكنة اختياراً ، وهذا القراءة أعنى قراءة فتح « العذاب » حكاها ابن جني[٢] وقرأ[٣] بعضهم ﴿ وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهَ ﴾[٤] بنصب الاسم الكريم حكاها أبو زيد .[٥]

(وشرطُه)[٦] أي : شرط مايجمع بالواو والنّون جمع التّصحيح المذكّر حال كونه (اِسْماً) أي : غير صفة ، وهو : ما يُراد به ذات الشّيء ، وإن كان في الأصل صفة (كونُه مذكّراً معنًى) ؛ وذلك لأنّ ما كان مسمّاهُ مؤنّثاً لا يُجمَع هذا الجمع أصلاً ، (و) كونُه (عَلَماً) واحترز به عمّا ليس بَعَلَمٍ من الأسماء المذكورة كـ : رَجلٍ، وإنسَانٍ ونحوهما ، إذا لايقال : رجلون وإنسانون ؛ لِفَوَاتِ العَلَمِيّةِ ، وإنّما اشترطوا العَلَمِيَّةَ ؛ لكثرتها فيمَنْ يعقل .

(و) كونُه (لِعَالِمٍ) وهذا أحسن من قَوْلِ كَثيرٍ : لعَاقلٍ ، ليدخل فيه صفات البارئ سبحانه وتعالى، فإنّه قد جاء في التنزيل :[٧] ﴿ فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ القَادِرُونَ ﴾ أي : فنعم القادرون نحن ، ولايوصف الله تعالى بالْعَقْلِ ؛ لعَدَمِ الإذْنِ الشّرعيِّ ؛ ولأنَّ العقلَ يُوهِمُ المنع من القبائح الجائزة على من له العقلُ ، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً /. ١٣٨/أ

(و) كونُه (بلا تَاءٍ) أي : بغير علامةِ تأنيثٍ فلا يقال : طلحون في طلحة ،[٨] وإن كان لمذكّرٍ احتراماً لوُجودِ أَمَارةِ التّأنيثِ ، ولذا لايصرف وإنّما يقال : طلحات (و) شرطُه (صفةً)[٩] أي : شرط الاسم الذي أريد جمعه جمع المذكّر الصّحيح إن كان صفة غير علم كاسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة ، والصّفة المشبّهة ، والمنسوب والمصغر.

---

(١) سورة الصافات الآية (٣٨) .

(٢) انظر : المحتسب ٨١/٢ ، وسر صناعة الاعراب ٥٣٩/٢ ، وينظر : معاني القرآن للأخفش ٨٧/١ ، وشرح الكافية للرضي ٣٧٩/٣ .

(٣) في (د) (وقراءة) .

(٤) سورة التوبة الآية (٢) .

(٥) انظر : المحتسب ٨٠/٢ ، وقال ابن جني : « فهذا يكاد يكون لحناً ؛ لأنّه ليست معه لام التعريف المشابهة للذي ونحوه ، غير أنّه شبه ﴿ معجزي ﴾ بالمعجزى ، وسوغ له ذلك علمه بأن ﴿ معجزي ﴾ هذه لاتتعرف بإضافتها إلى اسم الله تعالى ، كما لاتتعرف بها مافيه الألف واللاّم ، وهو ﴿ المقيمي الصلاة ﴾ فكما جاز النّصب في ﴿ المقيمي الصّلاة ﴾ كذلك شبه به ﴿ غير معجزي الله ﴾ » .

(٦) انظر : شرح الكافية للرضي ٣٧١/٣ ، والفوائد الضيائية ١٨٢/٢ .

(٧) سورة المرسلات الآية (٢٣) .

(٨) خلافاً للكوفيين وابن كيسان ، فإنهم ذهبوا إلى أن الاسم الذي أخره تاء التأنيث إذا سميت به رجلاً أن يجمع بالواو والنون وذلك نحو : (طلحة وطلحون ، وذهب البصريون إلى أن ذلك لايجوز . انظر : الانصاف ٤٠/١ ، وشرح الكافية للرضي ٣٧٢/٣ والارتشاف ٢٦٦/١ .

(٩) انظر : شرح المفصل ٣/٥ ، والفوائد الضيائية ١٨٢/٢ فما بعدها .

[وَ][1] (**كونُه مذكّراً**) فلا يقال : النِّساء قائمون ؛ لفوات التَّذكير ، بل قائمات (و) كونُه (**عاقلاً**) فلايقال : الدَّواب قائمون ، بل قائمات ؛ لِفَواتِ الذُّكوريةِ والْعَقلِ ، ويقال : الرِّجال قائمون ؛ لتحقّقهما ، ولايمكن اشتراطُ العَلَمِ هنا ؛ لأنَّ الصِّفةَ لاتجامع العَلَم ، (و) كونُه (**مخالفاً لمؤنّثه**) ويجئ بيانه .

(وَ) كونُه (**لا تَاءَ فيه**) أي : ليس فيه تَاءُ تأنيثٍ ، ولا فَعْلان فَعْلَى، فإنّه لايجمع على هذا الجمع للفرق بينه وبين « فعلان ، فعلانة » ، فإنّه يجمع هذا الجمع نحو : «ندمانون» وإنّما لم يعكس ؛ لمشابهة « فعلان فعلانة » الفعلَ ، في اتحاد صيغتي المذكّر والمؤنّث فيه ، كما في الفعل يقال : نَدِمَ ونَدِمَتْ ، كما يقال : نَدْمَانُ ونَدْمَانَة ، فأُلحِقَ به علامةُ الجَمعِ المذكّرِ ، وهو الواو والنّون كما أُلْحِقَ بالفعلِ ضَمِيرُ * جمع *[2] المذكَّرِ ، وهو الواو (**أو أفعل فعلاء**) ، فإنّه لايجمع هذا الجمع . فرقاً بينه وبين أفعل التفضيل ؛ فإنّه يجمع هذا الجمع نحو : الأفضلون ، ولم يعكس ؛ لفضل أفعل التفضيل ؛ لأنَّ فيه زيادةً وفي أفعل فعلاء تكثر العيوب ، (**فلا واو**) يدلُّ على جَمْعِيَةِ الْجَمعِ الصَّحِيحِ المذكَّر (**في باب صبور و [جريح]**)[3] فإنّ « صبور، وجريح » ، مما يستوي فيه المذكّر والمؤنّث، فلا يجمع هذا الجمع ؛ لأنّه يقال : رجل صبور وامرأة صبور ، ورجل جريح ، وامرأة جريح ، فلما سوى بينهما في المفرد سوى بينهما في الجمع ؛ لئلا يلزم المخالفة بعد الموافقة ؛ ولئلا يلزم مزية الفرع على الأصل ؛ لأنّ الجمعَ فرع على المفرد ، كما أنّ الأصلَ في الفرق بين المذكّر والمؤنّث ، (**وعلامَة**) مما هو مذكّرٌ معنًى، وفيه التّاءُ لفظاً، فلا يجمع بالواو أيضاً؛ لأنّ الوَاوَ لو أبقيت مع التَّاء لاجتمع علامة التّذكير والتّأنيث ، ولو حذفت التَّاء لالتبس المجرَّدُ عن التَّاء بذي التَّاءِ .

(**و طلحة**) مما هو مؤنث بالتَّاء ، فإنَّه لا يجمع بالواو ؛ لوجود التَّاء المذكورة [4] (**وسكران**) مما هو على وزن « فعلان » ، فلا يجمع هذا الجمع ؛ لأنَّه لم تَلْحَقْ واحدَهُ تاءُ التَّأنيثِ الفارقة بين المذكّر والمؤنّث ؛ ولذلك قالوا : نَدْمَانُون ، لما دخلت تاء التَّأنيث في واحدِهِ ، فأُشْبِهَ بَابُ « فعلان » بَابَ « فعيل » بمعنى « مفعول» أو « فعول » بمعنى « فاعل » .

---

(١) زيادة للتوضيح .

(٢) مابين النجمتين ساقط من الأصل .

(٣) في الأصل (صريح) ومطموس في (د) ، والصواب ما أثبتناه.

(٤) خلافاً للكوفيين وابن كيسان ، انظر : الانصاف المسألة (٤) .

(وأحمر) مما هو وصف لرجل ، فإنّه لايجمع هذا الجمع للفرق بينه وبين أفعل التفضيل ، فلايقال : صَبُورُون ، وجَرِيحُون ، وعَلاَّمُونَ ، وطَلحُون ، وسَكرانون، وأحمرُون ، كما لايقال : صَبُورَاتٌ وجَرِيحَاتٌ ، وعَلاَمَاتٌ ، وسُكرانَاتٌ ، وحَمْرَاوَاتٌ ، فلو جُعِلَتْ أعلاماً ، جاز الجمعان .

(وشذّ)[١] أي خرج عن القياس (باب سنين) وهو كل ثلاثي حذفت لامه وعُوِضَ عنها هاء التأنيث ولم يكسر ، (وأرَضين) / بتحريك الرّاء ،[٢] ويجوز إسكانها ٢٣٩/أ في الشِّعر ، وَوَجْهُ شُذُوذِه فواتُ العلميّةِ مع كونه اسماً ، والتّذكير والعقل ، وقد أجابوا عن مثل هذا فقالوا : أمّا « سِنُونَ » فإنّما جمع كذلك على خلاف الأصل تعويضاً ، وجبراً له عمّا نقص منه ، وهو الواو ، على أحد القولين ، والهاء على القول الثاني[٣] .

فعلى الأوّل أصله : « سَنَوَةٌ » ؛ لقولهم في الجمع : سَنَوَاتٍ ، وفي التّصغير[٤] « سُنَيّةٌ » ، وأصله : [سُنَيْوَة][٥]، اجتمعت الواو والياء وسَبقتْ إحْدَهُمَا بالسكون، فَقُلبت الواو ياءً ، وأُدْغِمَت في الياء الأخرى على ماعرف في علم * التّصريف*[٦] فصار « سُنَيَّة » .

وعلى القول الثّاني أصله : سَنَهَةٌ ؛ لقولهم : سَانَهْتَه ، واستأجرته مُسَانَهَةً ، وقولهم في التصغير : سُنَيْهَة ، وهذا كقولهم في جمعِ قُلَّةٍ ، وكُرَةٍ : قَلُون ، وكَرُون ، جبراً له عمّا حذف منه ، فلما جمعوا بعضَ المؤنّث وهو « سَنَةٌ » جمع المذكر السالم جمعوا أيضاً بعضَ المذكّر وهو « حَمَّامٌ » جَمْعَ[٧] المؤنّثِ السّالم للتّعادُلِ .

وأمّا « أرَضون » فجمع « أرضٍ » ، وأصله : « أرضة » [بالهاء][٨] بدليل ردها في التّصغير * فلما ردت في التّصغير أشبهت اللام المحذوفة التي ترد في التصغير*[٩] فجمعوها بالواو والنُّون على خلاف الأصل جبراً لما لحقها من النّقص بالحذف ، وليس هذا الحذف موجباً لكنه مُسَوِّغٌ ، فقالوا : أَرَضُونَ ، وفتحوا الرّاء ؛ لأنّها التي نابت عن « أَرَضَاتٍ » .

* * *

(١) انظر : الكافية ، ص ١٧٥ ، وشرحه للرضى ٣٧٩/٣ .
(٢) في الأصل (بلو) و ما أثبته من (د) .
(٣) انظر : لسان العرب (سنه) ٥٠١/١٣ ، ٥٠٢ .
(٤) في (د) (والتصغير) .
(٥) في النسختين (سُنوْية) خطأ .
(٦) مابين النجمتين ساقط من (د) .
(٧) في (د) (بعض جمع) وقالوا في جمع حمّام : حمّاماتٌ ، وسيأتي .
(٨) زيادة للتوضيح ، انظر المصدر السابق (أرض) ١١١/٧ ، ١١٢ .
(٩) مابين النجمتين ساقط من (د) .

[جمع المؤنّث السالم]

(و) الّذي (لمؤنّث) ما لَحِقَ آخرَهُ (ألفٌ وتَاءٌ) مزيدتين ،[١] (وشَرْطُه)[٢] أي : شرطُ الجمع الصّحيح المؤنّث إن كان مفرده (صفةٌ له) أي : لذلك المفرد (ذكرٌ جُمِعَ مُذَكَّرُهُ بواوٍ) ونونٍ ؛ لئلا يلزم مزية الفرع على الأصل ، (كـ: مُسْلِمَاتٍ) في جمع « مسلمة »، فإنّ مُذكَّرَها يُجمع بالْواوِ والنّونِ كـ : « مُسْلِمُون » ، فلذا قيل في جمع مؤنثه : مُسْلِمَات .

(و بعَدَمه) أي : بعدم المذكّر ، شُرِطُ صحّة جَمْعِيَّتِه الجمع المذكُورِ (وُجُودُ التاء) أي : تاء التّأنيث (كـ : حَائِضَاتٍ)[٣] أما إذا لم توجد فيه التّاء كحائض ، فلا يجمع بالألف والتاء ؛ لأنّ « حائضاً » ليس جارياً على « يحيض فهي حائضة » ، بل هي على قول الخليل : « على معنى النَّسبِ » ، * أي : ذَاتُ حَيْضٍ .[٤]

ومعنى قوله : « على معنى النَّسبِ » أنّ هذا الوصفَ منسوبٌ[٦] إليها لا أنّها أحدثته وفعلته ، فإنّ ٱلْحَيْضَ ليس من فعلها ، بل هو وَاقِعٌ عليها منسوبٌ إليها كما تقول : ذاتُ مالٍ ، فليس المال من فعل المنسوب إليه ، بل هو منسوبٌ إلى * مَنْ * [٧] هُوَ لَهُ ، فلم تدخل التاء ؛ لأنّ الصِّفةَ إذا جَرَتْ على مَنْ قامتْ به على طريق النِّسبَةِ ، لم تحتجّ إلى التاء نحو : « تامر» [٨] و« لابن » لبائع التمر واللّبنِ ، لمن كثر وجود ذلك عنده ، أي : ذلك منسوب إليه ؛ لأنّه حادثٌ منه ، كذلك « حائض » ليس الحيض حادثاً من فعلها كـ : ضاربةٍ ، وقائمةٍ ، فلذلك لم تدخل التّاء ، فلم * يقل *[٩] حائضاتٌ ، وقال سيبويه :[١٠] هي صفات لمذكر ، أي : إنسانٌ حائضٌ أو شَيْءٌ حَائِضٌ ، (وبدونها) أي : بدون التاء (فكطوامث) أي : فمثل « طوامث »[١١] ، فلايجمع بالألف والتّاء لما قدمناه .

---

(١) انظر : شرح قطر الندى ، ص ٦٨ .
(٢) انظر : الكافية ، ص ١٧٦ ، و الفصول الخمسون ، ص ١٦٢ .
(٣) مطموس في النسختين ، والصواب ما أثبته ، وهو جمع ـ حائضه ، ينظر : الفوائد ١٨٥/٢.
(٤) انظر : الكتاب ٣٨٤/٣ (هارون) .
(٥) مابين النجمتين من كلمة (أي) ساقط من (د) .
(٦) في الأصل (منسوباً) وما أثبته من (د) .
(٧) مابين النجمتين ساقط من الأصل .
(٨) في الأصل (تأمن) وما أثبته من (د) .
(٩) مابين النجمتين ساقط من الأصل .
(١٠) انظر : الكتاب ٣٨٣/٣ (باب ما يكون مذكّراً يوصف به المؤنث) ونص قوله : « وذلك قولك : امرأة حائض ، وهذه طامثٌ كما قالوا : ناقة ضامرٌ ، يوصف به المؤنّث وهو مذكر . فإنما الحائض وأشباهه في كلامهم عليَ أنه صفة شيء ، والشيء مذكر ، فكأنّهم قالوا : هذا شيء حائض ، ثم وصفوا به المؤنث كما وصفوا المذكر بالمؤنّث فقالوا : رجل نُكَحَةٌ » اهـ .
ومعنى رجل نكحة ، أي : كثير النكاح . انظر : اللسان (نكح) ٦٢٦/٢ .
(١١) جمع « طامث » وهي الحائض . انظر : اللسان (طمث) ١٦٥/٢ .

(و) إن كان جمع التّصحيح المؤنث (**اسماً تجمع**) بالألف والتاء (**مطلقاً**) من غير اعتبار شرط ، وهو قياسٌ في عَلَمِ المؤنّث [١] مطلقاً ، سواء * كان *[٢] بتاء (**كـ : طلحات**) وفاطمات ، أو بدونها كـ : سعديات (**و زينبات**) وكذا قياس في المؤنث من أسماء الأجناس / بالتاء الظاهرة نحو : إكرامات في جمع كرامة لأكرام ، وأمّا أسماء الأجناس التي التاء فيها مقدرة نحو : نار [٣] فهو سَمَاعِيٌّ فيها نحو : السموات . ٢٤٠/أ

(و) يشترط في اسم الجنس المؤنّث بالألف (**إنتفاء فَعْلَى**) فعلان (**أو**) انتفاء (**فعلاء**) أفعل (**في مؤنّثه**)،[٤] فلايجمع الجمع المذكور نحو : سَكْرَى وحمراء ، فلايقال فيهما : سكرانات ولاحمراوات (**إلاّ بِغَلَبَةِ اسميّة**) ، فإنّه حينئذٍ يجوز الجمع (**كـ : خضروات**) ، فإنّ « الخضراء »[٥] هنا ليست بصفة ، بل هي اسم جنس للبَقْلَة ، وفعلاء في الأجناس تجمع بالألف والتاء نحو : بيداء[٦] وبيداوَات ، وصحراء وصَحْرَاوَات ، وفي الحديث :[٧] « لَيْسَ فِي الخَضْرَوَاتِ صَدَقَةٌ » أي : ليس في البُقُولاَتِ صدقةٌ ، فغَلَبَتْ الصفةُ ، وجَرَتْ مجرى الأسماء (**أو بتسمية غير مذكرٍ حقيقيٍّ**) كما إذا سُمِّيْتَ نساءَ كُلاًّ منهن بـ « سَكْرَى » أو « حمرَاءَ » ، فإنّه حينئذٍ يجوز الجمع بالألف والتّاء (**كـ : سكراوات وحمراوات**) وصحراوَات ، مما فيه ألف تأنيث ممدودة (**في مفرد اسم**) عَلَمِ لمؤنثٍ ، أي : منقول إلى الاسمية حقيقةً ، كـ : « سَكْرَى » و « حمرَاءَ » مسمًّى بهما مؤنثٌ .

(**وكونُه صفةً لمذكّرٍ لايعقل**)[٨] أي : غَيْرَ عَاقِلٍ ، (**كـ : صَافِنات**[٩] **و[سبطرات]**[١٠] **وأيّامٍ خَالِيَاتٍ**) و﴿ أشهرٌ مَعْلُومَاتٌ ﴾[١١] ، و﴿ قُدُورٍ رَّاسِيَاتٍ ﴾[١٢] ، وجِبَالٍ شَامِخَاتٍ ، واحترز بقوله : « صفةً لمذكّرٍ » عن صفة المؤنّث نحو :حائض ، فلايقال : حائضات ، واحترز بقوله : « لايعقل » عن صِفَةِ مُذكّرٍ يعقل نحو : عالم ، فلايقال : رجال عالمات .

---

(١) انظر : شرح الكافية للرضي ٣٨٨/٣ .
(٢) مابين النجمتين ساقط من (د) .
(٣) في (د) (نادر) وهو تحريف .
(٤) انظر : الفوائد ١٨٣/٢ .
(٥) في الأصل (الخضر) سهوٌ .
(٦) في الأصل (بيد) سهوٌ . والبيداء : الصحراء .
(٧) أخرجه الترمذي في صحيحه (باب ماجاء في زكاة الخضراوات) ١٣٢/٣ وينظر : الجامع الصغير للسيوطي ٢٨/٢ . ، وفيض القدير للمناوي ٣٧٣/٥ ، وشرح الرضى ٣٨٩/٣ .
(٨) انظر : شرح الكافية للرضى ٣٩٠/٣ ، وشرح التسهيل ١/ ١١٢ فما بعدها .
(٩) الخيل الواقفة على ثلاثة أرجل ، وهي صفة للحياد الأصلية . انظر الصحاح واللسان (صفن) .
(١٠) في الأصل (سطيرات) ومطموس في (د) ولعل الصواب ماأثبته . و « سبطرات » : طِوال على وجه الأرض . وقيل : من صفة الجمال . انظر لسان العرب (سبطر) ٣٤٢/٤
(١١) سورة البقرة الآية (١٩٧) .
(١٢) سورة سبإ الآية (١٣)

(أَوْ) كونه (مصغَّراً له)[١] أي : لمذكَّر لايعقل غير ثلاثي (كـ : جُمَيلات، وَسلَيمات ، وَحُميرات ، وَكُتَيِّبات ، وَجُبَيلات) وَدُرَيهمَات ، فإن كان مصغَّراً لمؤنّث لم يجمع بالألف والتّاء نحو : أرينب وخنيصر، لايقال فيهما : أرينبات ، وخنيصرات[٢] (وَ) كونه (خُمَاسيًّا حُرفيًّا) لاثُلاثيًّا ولا رُباعيًّا (أَصْليَّةً) أي : غير زائدَةٍ (صفةً لمؤنّث حقيقيٍّ) أي : غَيْرَ مجازيِّ التَّأنيثِ * (بلا عَلامَة) أي : بغير علامة تأنيث *[٣] (ولو استركا فيها) أي : في العلامة (كـ : جحْمَرِشَات) ...[٤] و « صَهْصَلَقَات .[٥]

(وَ) كونُه (اِسْماً) حال كَونِه (مؤنّثاً عَلَماً لمؤنّث في مفردها علامة) أي : تاء تأنيث،(ولو) كانت العلامةُ (مقدَّرةً) غيرَ ظاهرة (كـ : عـزات) ، فإنَّه جمع « عزة » ، وهو اسمٌ مؤنّثٌ عَلَمٌ لمؤنّثٍ كما ترى ، وعلامةُ التَّأنيثِ في مفردها وهو التّاء في « عزة » .[٦]

(وَمُسْلِمَات) في جمع « مسلمة » وهو أيضا مثال لاسم مؤنّث عَلَمٍ لمؤنّثٍ ، وعلامة التَّأنيث في مفردها ، (و حَسَنَاوَاتٍ) مثال أيضاً لما في مفرده علامة التأنيث، وجمع بالألف والتّاء (وَهِنْدَاتٍ) جمع « هند » ، وهو مثال لما في مفردة العلامة مقدّرة (وَ زَيْنَبَاتٍ) * جمع « زينب » ، وهو مثال لما فيه العلامة مقدّرة (أَوْ ذَات تاء) *[٧] أي : صاحبةٌ تاء أي : علامة (ظاهرة) لامقدَّرة (وَلَوْ) كان (عَلَماً لمذكّرٍ كـ : حَمَزات ، و) يكون قياساً في المؤنّث من أسماء الأجناس أيضاً نحو : (عرفات) ، ولك في غير « عرفات » الضَّمُّ والإسكانُ (أو إكرامات) في جمع « كرامة » لا أكرام (وتخريجات ، وانطلاقات) في جمع « تخريجة » و « انطلاقة » (أو ذات ألف ليس باسم) أي : تسمية (لمذكَّرٍ حقيقيٍّ) ، بل لاسم مؤنّثٍ (كـ : بُشْرايات) في جمع « بُشْرَى » (وضَرَاوَات) / في جمع « ضَرْوَى » (ومشترك فيهما) أي : في المذكَّرِ والمؤنّثِ (انتفاء مُكَسِّرٍ) اسماً كان أوصِفةً (وانعدام وَاوٍ في جمعه كـ : ألفَاتٍ ويَاءاتٍ .[٨] ٢٤١/أ

---

(١) انظر : شرح الكافية للرضي ٣٩٠/٣ .
(٢) لأنَّهم قد قالوا فيهما : أرانب وخناصر . انظر : المقرب ص ٤٠٤ .
(٣) مابين النجمتين ساقط من الأصل .
(٤) كذا بياض في النسختين . والجحمرش من النساء : الثقيلة السمجة ، وقيل : العجوز الكبيرة الغليظة . انظر : اللسان (جحمرش) ٢٧٢/٦ .
(٥) وامرأة صهصلق وصهصليق : شديدة الصوت صخّابة ، وقيل : العجوز الصخّابة . انظر المصدر السابق (صهصلق) ٢٠٧/١٠ .
(٦) في (د) (غيره) وهو تحريف .
(٧) مابين النجمتين ساقط من (د) .
(٨) انظر شرح الكافية للرضي ٣٨٨/٣ .

و**شذّ**) أي : خرج عن القياس (**ثُيِّبَاتٌ**)[١] ، فإنّه لايقاس عليه ، بل يقتصر فيه على السَّماع كـ « خَوْدَات»[٢] ، قال ابن مالك :[٣] وأشذّ من ذلك جَمْعُ بعضِ المذكرات الجامدة المجردة كـ « حمامات » . و « حسامات » . و « سُرادِقَات » .

وأجاز بعضهم[٤] اقتياس جمع المكسر من المذكّر والمؤنّث الّذي لم يكسر اسْماً كان أو صفة نحو :[٥] حَمَامَاتٌ وسجِلاَتٌ ، وسُرادقات ، ولذلك قالوا في الصفة : جَمَلٌ سَبْحَلٌ،[٦] وجَمَالٌ سَبْحَلاتٌ ، فإن كُسِّر امتنع جمعَه بالألفِ والتّاءِ ، ومن ثَمَّ خُطِئَ أبو الطيب في قوله :

[١٤٤] فَفِي النّاسِ بُوقَاتٌ لَهَا وَطُبُولُ[٧]

قيل : وهو الظاهر من قول سيبويه[٨] وارتضاه ابن عصفور :[٩] (**ولم يَجُز أكلبات ؛ لوُجُودِ أكالب**) ؛ لأنّ « أكالبَ » جمع وقفت الجموعُ عندَهُ وانتهت ، فلا تتجاوزه فلايجمع مرة أخرى بخلاف غيره من الجُموعِ ،[١٠] فإنّه قد يجمع (**واسماً لمذكّر كونُه**) أي : كونُ المذكّر (**لا لايعقل**) أي : لغيرِ عَاقِلٍ حال كونُه (**مصدراً بـ « ابن » و « ذو » ، كـ : بنات عرسٍ**) مثال لما صدر بـ : « ابن » ،[١١] (**و جمال ذوات عشايين**) مثال لما صدر بـ « ذو » ، (**وهذا مطّرد فيه**) ، أي : مقيس فيه .

(**و يَغْلِبُ**)[١٢] أي : يَكْثُرُ هذا الجمع (**بلا طردٍ**) أي : بغَيْرِ قِيَاسٍ (**في اسمِ جنسٍ لا يعقل ، و**) في (**الخماسي**) الأصل الحروف (**كـ : حَمَّامَاتٍ ، وسُرَادِقَاتٍ ، وسَفَرْجَلاَتٍ**) وحسَامَاتٍ .

---

(١) ثُيِّبَاتٌ : جمع ثيّب ، وهي التي تزوجتْ وفارقتْ زوجها بأيّ وَجه كان بعد أن مسّها .
ووجه شذوذه أنّه صفة مؤنّث مجرّدة من علامة التّأنيث كحائض . انظر الهمع ١/٧٠ وحاشية الصّبّان على شرح الأشموني ١/٩٢ .

(٢) جمع : خَوْد ، وهي الفتاة الحسنة الخلق الشابة مالم تصر نَصَفاً ، ويجمع على خُود بضم الخاء . انظر : الصحاح واللسان (حود) .

(٣) انظر : شرح التسهيل ١/١١٤ ، بنص قوله : « وأشذّ من هذا جمع بعض المذكّرات الجامدة المجرّدة كحسام وحسامات ، وحمّام وحمامات ، وسرادق وسرادقات ، وكلّ هذا شاذّ مقصورٌ على السّماع» أهـ.
في الأصل (حلبيات) ، وفي (د) (حبليات) وكلّ منهما تحريف .

(٤) منهم ابن عصفور ، انظر : المقرب ص ٤٠٤ ، وشرح الجمل ١/١٤٩ و همع الهوامع ١/٧١ .

(٥) في الأصل (نحمو) خطأ ، والمثبت من (د) .

(٦) أي : ضخم . انظر اللسان (سبحل) ١١ /٣٢٣ .

(٧) هذا عجز بيتٍ من الطويل ، وصدره :
إذَا كَانَ بَعْضُ النَّاسِ سَيْفاً لِدَوْلَةٍ
انظر : ديوان أبي الطيّب ٣/٢٢٩ ، وانظر : المحتسب ١/٢٩٥ ، ٢/١٥٣ ، وشرح الجمل ١/١٤٩ ، والمقرب ص٤٠٥ ، وهمع الهوامع ١/٧٠ .

(٨) انظر : الكتاب ٣/٦١٥ (هارون) .

(٩) انظر المقرب ، ص ٤٠٤ ، و شرح الجمل ١/١٤٩ .

(١٠) انظر : شرح قطر الندى ، ص ٧٠ – ٧١ .

(١١) انظر : الارتشاف ١/ ٢٧٧ .

(١٢) انظر : شرح الكافية للرضي ٣/٣٨٨ .

(وَشَذَّ بِوانات) في جمع « بِوَانٍ » ، وهو عمود من أعمدة الخيمة[١] (مكسوراً) أي : حال كونه مكسوراً باؤه ، وهو في غاية الشذوذ لما فيه من الكسر قبل الواو ، وهو ممنوع بالاتفاق ؛ (لثبوت بُوْنٍ) في كلامهم ، فيجب [٢] أن لايجيء منه الجمع الصّحيح بالألف والتاء (كذا جُمُوعٌ لاتكسر) ، فإنّ جمعها بالألف والتاء شاذّ أيضاً (كـ : رِجَالاَت وصَوَاحِبَاتٍ وبُيُوتَاتٍ) في جمع « رجال » ، و « صواحب » ، و « بيوت » ، (و) أمّا (الأسماءُ المؤنّثةُ بِتَاء مقدَّرةٍ) لاظَاهِرَةٍ (غيرحقيقيِّ التَّأنيثِ) وهو الذي لافرجَ له ، (فَجَمْعُها بِأَلْفٍ) و « تاء »[٣] (سَمَاعِيٌّ) أي : مقصورةٌ على السَّمَاع (كـ : سَمَوَاتٍ) و أَرَضَات ، و سُرادقات (و شَمالات) وعِيَرات[٤] ، وعَرَسَاتٌ ، وخَوْدَاتٌ ، أي : كُلُّ ذلك شاذٌّ مَقْصُورٌ على السَّمَاع[٥] ، وفي قوله : « فجمعها بألف »[٦] ، تنبيهٌ على أنّ الألفَ تدلُّ على الجمعِ والتّأنيث ، وهو رأي بعضهم .

(وجاء في اسم ثلاثي منقوص) مفتوح فاؤه (معوض تاء) أي : تاء التّأنيث (من لامه) ، واحترز بقوله : « معوض تاء [من لامه] »[٧] ، عن العوض من فائه هاء التّأنيث ، نحو : رقّة،[٨] وعدّة ، فإنّهما لايجمعان هذا الجمع (كـ : أخوات) في جمع أخت،(و هنوات) في جمع « هنة » ، (و سنوات) في جمع سنة،(و ضعوات) في جمع « ضعة » ، (بالرَّدِّ)[٩] أي : بردّ آخر المنقوص وهو الكثيرُ ، فحذفوا التّاء من « أخوات » وردُّوا المحذوف ، وكان القياسُ أن يقالَ : أخـتات ؛ لأنّ هذه التّاء قد غُيِّرَتْ لأَجْلِها الكلمةُ ، وسُكِنَ ماقبلها، فأشبهت تاء « ملكوت » . / ٢٤٢/أ

(و قيل :[١٠] ذَوَاتَ ، وهَنَاتَ بِلاَ رَدٍّ) ، أمّا « نوات » فحذفوا منه التّاء ولم يردّوا اللاّم المحذوفة ، وهي ياء على رأي سيبويه ،[١١] ولو رُدَّتْ لقيل : نوايات * أو ذايات *[١٢] ، وأمّا « هَنَات »، فجمع على لفظ « هَنْتٍ » بِلاَ رَدٍّ ، وحذفت تاؤه .

---

(١) وقيل : عمود من أعمدة الخباء . انظر : اللسان (بون) ٦١/١٣ ، وشرح المفصل ٨٥/٥ .
(٢) في (د) (وحيث) تحريف .
(٣) في (د) (وماء) وهو تحريف .
(٤) جمع : عِير ، وهي القافلة ، وفي شرح المفصل ٣٣/٥ « هي الإبل تحمل الطعام والميرة » .
(٥) انظر : شرح المفصل ٣١/٥ فما بعدها ، وارتشاف الضرب ٢٧٣/١.
(٦) في الأصل (بالألف) .
(٧) إضافة يستقم بها الكلام .
(٨) معناها : الفضة ، وأصلها « وَرِقَ » كـ :« عِدَة » أصلها « وَعَدَ »
(٩) انظر : شرح الكافية للرضي ٣٩١/٣ . والضعفة : شجر بالبادية ، قيل : هو مثل الثمام ، وأصلها: ضعو ، والهاء عوض من الواو الذاهبة من أوله . انظر : الصحاح واللسان (ضعا) .
(١٠) انظر : شرح التسهيل ٩٦/١ ، ٩٨ .
(١١) انظر : الكتاب ٢٦٢/٣ ، ٢٦٣ .
(١٢) مابين النجمتين ساقط من (د) .

(و كثر)[١] أي : شاع (في مكسورها) أي : في المكسور الفاء (العدم كـ : مئَات ، و ديَات ، و رِئَات) في جمع « مائَة » ، و « دِيَة » ، و « رِئَة » تقول : مئَات ، وديَات ، ورِئَات ، ولاتغيّر كسرة الميم ولا الدّال ولا الرّاءِ ، ولاماتُها يَاءٌ ؛ لقولهم : مَأَيْتُ الدَّرَاهم ، ورَأَيْتُ الطائر : أصَبْتُ رِئَتَه .

(و جاء عضَوات) في « عضة » ؛ لأنّ لامَها عندهم وَاوٌ[٢] ، وعند غيرهم [هاءٌ][٣] ، (ولا رَدَّ في مَضْمُومِها) أي : في مضمُومِ ألْفَاء[٤] (كـ : كُرَات ، وثُبَات ، وظُبَات) في جمع « كُرَةٍ » ، و « ثُبَةٍ » ، و « ظُبَةٍ »[٥] ولاماتُ هذه الكلمات الثلاث واوٌ ، ويجوز في فائها وجهان : سلامةُ الفاء وكسرُها .

[جمع القلة والكثره][٦]

(ثم) اَلْجَمْعُ (الصَّحيحُ يحتمل القلّةَ) وهو مايُطْلَق على ثَلاثَةٍ وعَشَرَةٍ ومابينما[٧] (و) يحتَملُ (الكثرةَ) وهو مايُطْلَقُ على ما فَوْقَ العشرة إلى ما لانهايةَ له .

(فللأُولَى) ، وهي : القلةُ أمثلةٌ أربعةٌ :[٨] (أفْعُل) كـ : أفْلُسٍ جمع « فَلَسٍ » ، (و أَفْعَالُ) كـ : أفْرَاسٍ جمع « فَرَسٍ » ، (وأَفْعِلَةٌ) كـ : أرْغِفَة جمع « رَغِيفٍ » ، (وَ فِعْلَةٌ) كـ : غِلْمَةٍ جمع [غلام][٩] من الجمع المكسر[١٠] ، والدليل على أنّ هذه الأمثلة الأربعة للقلة ثلاثة أمور :

أحدها : إضافة أعداد القلة إليه نحو : ثلاثة أثواب ، وخمسة [أبعِرَة][١١] ، وثلاثة غلمة، وستة أبواب .[١٢]

والثّاني : يُصَغّر على لفظه نحو : أُجَيْمَال وأُغَيْلِمَة .

والثّالث : أنّه يُجْمَع مرّة أُخْرَى كـ : أنعام ، و أناعيم ، (إلاّ إذا لم يكن

---

(١) انظر شرح الكلفية للرضي ٣٩١/٣ .
(٢) يقصد البصريين ، وأصلها « عضْوَةٌ » . انظر الكتاب ٣٦٠/٣، وسر الصناعة ٦٠٥/٢ .
(٣) في النسختين (ياء) تحريف ، والتصويب من اللسان (عضا) ١٥/ ٦٥ . وقوله : « عند غيرهم » يقصد الكسائي ومن وافقه . انظر: سر الصناعة ٦٠٦/٢، والعضة : القطْعَةُ والفرْقَةُ ، وقيل : الكذب .
(٤) وذلك لكون الضّمّ أثقل الحركات . انظر : التبيان في تصريف الأسماء ص ١٣٧ .
(٥) في الأصل (طبيه) تحريف . و « ظُبة » : حد السيف والسِّنان والنَّصْل والخَنجر وما أشبه ذلك . انظر : الصحاح واللسان (ظبا) ، وأصلها « ظُبْوة » بالواو . عن سر الصناعة ٦٠٤/٢ .
(٦) العنوان من (د) .
(٧) انظر : الفوائد الضيائية ١٨٧/٢ .
(٨) انظر : التبيان في تصريف الأسماء للدكتور أحمد حسن كحيل ص ١٤١ .
(٩) في النسختين (غلامة) تحريف .
(١٠) قال الرضي في شرح الكافية ٣٩٧/٣ : « وزاد الفراء (فَعَلَةٌ) كقولهم : هم أكَلَةُ رَأْسٍ » . ثم قال : « وليس بشيء ، إذا القلة مفهومة من قرينة شبعهم بأكل رأس واحد، لا من إطلاق فعلة » اهـ . وانظر : التبيان في تصريف الأسماء ص ١٤١ ، ١٤٢ .
(١١) في النسختين (أنقرة) تحريف .
(١٢) في الأصل (وثلاث غلمة وستة أثواب) .

لغيره) ، فإنّه قد يستغنى ببعض أبنية القلّة عن بعض أبنية الكثرة (كـ : أَرْجُل ، في) جَمعِ (رِجْل ، بالكَسْر) أي : بكسر الرّاء ، ولم يجمعوه على مثال كثرة (و كمكسر رُبَاعيِّ الأَصْل) لا خماسيِّه ، (وما يُجْمَعُ) جَمْعُه فإنّه يُكَّسر على لفظه (كـ : أجَادِلَ) ، و [أَوَاطِب][1] ، (و مَصَانِع) ، وضَفَادِع ، وقَنَاطِر ، ودَرَاهِم ، وما أشبه ذلك .

واعلم أنّ جمعَ الرباعيِّ جمع تكسيرٍ لايختلف ؛ لأنّهم يفتحون أولَه وثانيَّه ، ويزيدون الألفَ ثالثةً ، ويكْسرون مابعدها ، فبناؤه « فعالل » كما مثلنا به من الأمثلة، وكقولك : جَعَافِر، و زَبَارِج [2] وبَرَاثِن .[3]

وأما الخماسيُّ فلايمكن أن يُكَسَّر على لفظه ؛ لأنّه لوكان كذلك ؛ لقُلْتَ في « سفرجل» : سفارجل، وهذا لايجوز؛ لأنّ ألفَ التّكسيرِ [مزيدةٌ لمعنى][4] ، وحَقُّها أن تكونَ طرفاً أو قريبةً منه ، كـ « تاء » التأنيثِ وألفِ التثنيةِ وفي « سفارجل » هي قريبةٌ من الأوّل، فإذا كان كذلك وَجَبَ حَذفُ الآخِرِ .

(والثّانيةُ) وهي الكثرة (غَيْرُها) ، أي : غير القلّة ، وقد حصر بعضهم أمثلةَ جَمْعِ الكَثْرةِ وأنْهَاهَا إلى نَيف وثلاثين مثالاً[5] (وقد يُسْتَعَارُ أحدهما) أي : أحد الجمعين (في الآخر) فيستعارُ جمعُ القلّةِ للكثرةِ ، وجمعُ الكثرةِ للقلّةِ ، (قال) حسان بن ثابت :

[١٤٥] (وأسْيَافُنَا يَقْطُرْنَ مِنْ [نَجْدَةٍ][6] دَمَا)[7]

٢٤٣/أ والشّاهد في قوله : « وأسْيَافُنَا » /حيث أريد به الكثرةَ ، والقياسُ : « وسُيُوفُنَا » ، فاسْتَعَارَ جمعَ القلّة لجَمْعِ الكَثْرة ، و « مِنْ » في قولـه : « من نجْدَةٍ »[8] للبَيَانِ، و « دَماً» وَاحدٌ وُضِعَ مَوْضِعَ الجَمْعِ[9] ؛ لأنّه جنس .

* * *

(١) في النسختين (أواطف) تحريف . و « أواطب » جمع « وطب » وهو وعاء اللبن .
(٢) في (د) (و رتارج) تحريف . و زبارج جمع زبرج وهو : الزينة ، أو الذهب ، وقيل : السحاب الرقيق الأحمر . انظر : الصحاح واللسان (زبرج) .
(٣) جمع « بُرْثُن » وهو مِخْلَبُ الأسَد . انظر : اللسان (برثن) ١٣/٥٠ .
(٤) في النسختين (زيادة معنى) ، ولعل الصواب ما أثبتت .
(٥) وحصرها بعضهم في أربعة وعشرين بناءً . انظر : التبيان في تصريف الأسماء ص ١٤٢ .
(٦) في الأصل (حدها) ومطموس في (د) وماأثبته من بقية المصادر .
(٧) هذا عجز بَيْتٍ من الطويل ، وهو في ديوانه ص ٢١٩ وصدره :
لَنَا الْجَفَنَاتُ الْغُرُّ يَلْمَعْنَ بِالضُّحَى .
وانظر : الكتاب ٣/٥٧٨ ، والمحتسب ١/١٨٧، وأسرار العربية ص ٣٥٦ ، وشرح المفصل ٥/١٠، وشرح شواهد الإيضاح ص ٥٢١ ، والمقاصد النحوية ٤/٥٢٧ ، والتبيان في تصريف الأسماء ص١٤٢ ، وبلانسبة في المقتضب ٢/١٨٨ ، والخصائص ٢/٢٠٦، والأشباه والنظائر ١/١٣٥ .
(٨) في (د) (بحر) تحريف .
(٩) في الأصل (الجنس) تحريف

* * *

[المصدر]

(**المَصْدَرُ اسْمٌ لحَدَثٍ**) وهو : معنًى قائِمٌ بغيره سواءً صدر عنه كـ « الضَّرْب » و « المَشْي » ، أو لم يَصْدُرْ كالطُّولِ وَالْقِصَرِ ، (**يشتَقُّ مِنْهُ فِعْلٌ**) عندالبصريين دون العَكس ، خلافاً للكوفيين[١] ؛ لأنّ حقيقةَ المصدَرِ ومعناه أحد جُزْءيِّ الفِعْلِ ، والمفردُ أصلُ حقيقةِ المُركَّب ، (**ففي غَيْرِ ثلاثيٍّ**) مجرّد (**قياس**)[٢] أي : قياسيٌّ ، وغيرالثُّلاثي المجرّد وهو الثلاثي المزيد فيه والرُّباعي المجرّد والمزيد فيه نحو : أخرج إخراجاً ، ودَحْرَجَ دَحْرَجَةً ، وتَدَحْرَجَ تَدَحْرُجاً ، وإنّما كان فيما زاد على الثلاثة قياساً ؛ لأنّ صِيَغَ الأفعال فيه تختلفُ ، فإنّ الماضيَ الزائدَ[٣] على الثلاثة والرُّباعيَّ يجريان على سَنَنٍ وَاحدٍ ، وطَريقةٍ وَاحدةٍ[٤] ، (**وفيه**) أي : الثلاثي المجرّدُ من الزيادة [**سَماعٌ**][٥] أي : يُؤخذ من اللغة ، وإنّما كانت مصادر[٦] الثلاثي تُؤخذ سَمَاعاً ؛ لاختلاف أبنيتها ، وهي ترتقي إلى اثنين وثلاثين بِناءً على ماذكره سيبويه ، وهي مذكورة في المطولات[٧] تركنا ذِكْرَها هنا خوف الإطالة .

(**ويعمل**) أي : المصدر (**كفِعْلِه**) أي : كعمل فِعْلِه المشتقّ ، ماضياً كان أو مستقبلاً (**ولو**) كان المصدر (**مِيمِيًّا**) ، فإنّه كالمصدر في **الْعَمَلِ** ؛ لأنّه مصدر حقيقة كقول الحارث بن خالد المخزومي :[٨]

[١٤٦] أَظَلُومُ إِنَّ مُصَابَكُمْ[٩] رَجُلاً أَهْدَى السَّلاَمَ تَحِيَّةً ظُلْمُ[١٠]

فـ « مُصَابُ » مصدرٌ ميميٌّ مضاف إلى فاعله ، و « رَجُلاً » مفعوله ، وجملةُ

---

(١) فإنّهم ذهبوا إلى أن الفعل أصل المشتقات . انظر المسألة : الإنصاف ٢٣٥/١ ، وائتلاف النصرة ص ١١١ ، وهمع الهوامع ٩٥/٣ .

(٢) انظر : شرح الشافية للرضي ١٦٣/١ ، فمابعدها ، شرح الكافية للرضي ٤٠١/٣ .

(٣) في (د) (فإنّ الماضي من الزائد) .

(٤) انظر : المفصل ، ص ٢٦١ ، وشرحه لابن يعيش ٤٧/٦ .

(٥) في الأصل (سمع) وغير واضح في (د) ، والصواب ماأثبته .

(٦) في (د) (مصدر) .

(٧) انظر : الكتاب ٥/٤ ، ٤٥ ، والمفصل ، ص ٢٦١ ، وشرح الشافية للرضي ١٥١/١ .

(٨) وهو : الحارث بن خالد بن العاص بن هشام ، كان شريفاً شاعراً . انظر ترجمته في : الاشتقاق لابن دريد ٩٩ ، ١٥١ .

(٩) في الأصل (مصاحبكم) وما أثبتّه من (د) .

(١٠) البيت من الكامل ، ويروى عجزه : « أهدى السلام إليكم ظلم »
وهو للحارث في ديوانه ، ص ٩١ و في الاشتقاق ٩٩ ، ١٥١ ، ومعجم ما استعجم ص ٥٠٤ ، والخزانة ٤٥٤/١ ، والدرر ٢٥٨/٥ ، وللعَرْجِيِّ في ديونه ص ١٩٣ ، وفي درة الغواص ، ص ٩٦ ، ومغني اللبيب ٥٣٨/٢ ، ولكليهما في : انباه الرواة ٢٨٤/١ ، والمقاصد النحوية ٢٨٤/٣ ، والتصريح على التوضيح ٦٤/٢ ، ولأبي دهبل الجمحي في ديوانه ص ٦٦ ، وبلانسبة في أوضح المسالك ٢١٠/٣ ، والأشباه والنظائر ٢٢٦/٦ ، وهمع الهوامع ٧٧/٥ ، والله أعلم بالصواب .

« أهدى السلام » صفةُ « رَجُلاً » ، و « تحيَّةً » مفعول مطلق، و « ظُلْمٌ » خبر«إنّ» (**إلاّ**) إذ كان المصدر مفعولاً (**مطلقاً**)،[١] أي : منصوب بالفعلِ المشتقِّ ، أو ما هو في معناه، فإنّه إذا كان مفعولاً مطلقاً ،[٢] فيجيء حكمه بعيد ذلك ، (**إلاّ**) إذا* كان *[٣] (**بدلاً**) من الفعل[٤] (**فوجهان**) أي : فيجوز فيه وجهان :[٥] « عمل»[٦] الفعل للأصالة ، وعمل المصدر للنيابة ، وقيل :[٧] عمل المصدر للمصدرية ، وعمله للبدلية .

واعلم أنّ المصدر لايعمل عمل فعله إلاّ بثمانيةِ شروطٍ :[٨]

أحدها : أن يصح أن يَحُلَّ محلَّه فعلٌ مع « أن » أو فعل مع « ما » ، فالأول (**كـ : ضَرْبُكَ زَيْداً**) ، فإنّه يصح أن تقولَ مكانَهُ : أَنْ ضَرَبْتَ زَيْداً، والثّاني : كـ « ضَرْبِكَ زَيْداً الآنَ » ، فهذا لايمكن أن يَحُلَّ محلَّه : أَنْ ضَرَبْتَ ؛ لأنّه للماضي ولا : أَنْ تَضْرِبَ ؛ لأنّه للمستقبل ، ولكن يجوز أن تقولَ في مكانه : مَاتَضْرِب .

(و) الشرط الثاني :أن (**لايُضْمَر معمولُه**)، أي : معمولُ المصدَرِ (**فيه**) أي : في المصدر ؛ لئلا يؤدي تَثْنِيَتَيْنِ وجَمْعَيْنِ في لَفظٍ واحدٍ .[٩]

(و) الثالث : أن (**لايَتَقدَّم**) معمولُه (**عليه**) أي : على المصدر ، فلايقال : أعجبني زيداً ضَرْبُكَ ؛ لأنّ معمولَ المصدرِ في الحقيقةِ هو معمولُ الفعلِ الذي هو صلةُ «أَنْ » وما في حَيِّزِ الصلة لايتقدَّم على الموصول ، (**إلاّ**) إذا كان المعمولُ (**ظَرْفاً**) أو جاراً و مجروراً ، فإنّه يجوز أن يتقدَّم عليه عند السُّهَيْلِيِّ[١٠] ومن / وافقه[١١]، فالظرف ٢٤٤/أ

---

(١) انظر : العباب لوحة ٢٣٨ .
(٢) نحو : ضربت ضرباً زَيْداً .
(٣) مابين النجمتين ساقط من الأصل .
(٤) نحو : ضرباً زَيْداً .
(٥) انظر : الفوائدالضيائية ١٩٢/٢ ، قال الرضي : « والظاهر من كلام النحاة أنّ المفعول المطلق المحذوف فعله ، لازماً كان الحذف أو جائزاً فيه خلاف ، هل هو العامل أو الفعل ؟ ، والأوْلَى أن : العمل للفعل على كلّ حَالٍ » اهـ . انظر : شرح الكافية ٤١١/٣ .
(٦) في النسختين (بدل) والتصويب من الفوائد ١٩٢/٢ .
(٧) انظر : المصدر السابق .
(٨) لكنه ذكر تسعة شروط ، وسيظهر ذلك في الشرح إن شاء الله . وانظر المصدر السابق .
(٩) انظر : الكافية ص ١٧٨، مع تعليق المحقق الفاضل ، وشرح الكافية للرضي ٤٠٧/٣ ، والفوائد الضيائية ١٩١/٢ .
(١٠) واستدل بقوله تعالى : ﴿ لايَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلاَ ﴾ الكهف (١٠٨) ، وقولهم : « اللَّهُمَّ اجْعَلْ لنا مِنْ أَمْرِنَا فَرَجاً وَمَخْرَجاً » . ذكره ابن هشام في : شرح قطر الندى ص٣٧٤ .
(١١) كالرضي وصاحب العباب . انظر : شرح الكافية ٤٠٦/٣ ، والعباب لوحة ٢٣٩ .

(نحو) قوله تعالى[١] :﴿ فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ ﴾[٢] والجارّ والمجرور نحو قوله تعالى :[٣] ﴿ لاَيَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلاَ ﴾ .

(وَ) [الرَّابع][٤] أن (لايُفْصَل بينه) أي : بين المصدر (وَ) بين (معموله) أي : معمولَ المصدرِ (بأجنبيٍّ)، ولهذا ردُّوا على من قال في : ﴿ يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ ﴾[٥] إنّه معمولٌ لـ ﴿ رَجْعِهِ ﴾[٦] ؛ لأنَّه قد فُصِلَ بينهما بالخبر .[٧]

(وَ) [الخامس][٨] أن (لايُحْذَف هُوَ)، أي : المصدر نفسه (والمعمولُ بَاقٍ)[٩]، ولهذا رَدُّوا على من قال في ﴿ بِسْمِ اللَّهِ ﴾:"إنَّ التَّقدير : ابتدائي بِسْمِ اللَّهِ ثَابِتٌ"، فحذف المبتدأ والخبر وبَقِيَ معمولُ المبتدأ .[١٠]

و [السَّادس][١١] : أن لايُوصَف قبلَ العَملِ ؛ لأنَّ الوصفَ يبعده عن العمل .

و [السَّابع] [١٢] : أن لايُصَغَّر ؛ لأنَّ التَّصغيرَ يزيل المصدرَ عن الصِّيغَةِ التي هي أصلُ الفعلِ زوالاً يلزم منه نَقْصُ المَعْنَى .

و [الثَّامن] [١٣]: أن لايحدَّ [١٤] فلايجوز : أعجبني ضَرْبَتُكَ زَيْداً ، فأمَّا قولُه :

[١٤٧] يُحَابِي بِهِ الْجَلْدُ الَّذِي هُوَ حَازِمٌ بِضَرْبَةِ كَفَّيْهِ الْمَلاَ نَفْسَ رَاكِبِ [١٥]

فأعمل « الضَّرْبَةَ » في « الملا » وهو شاذٌ .

---

(١) في (د) (قوله تبارك وتعالى) .
(٢) سورة الصافات الآية (١٠٢) .
(٣) سورة الكهف الآية (١٠٨) .
(٤) في النسختين (الثالث) وقد سبق ذكر الشرط الثالث ، والصواب ما أثبته .
(٥) سورة الطارق الآية (٩) .
(٦) سورة الطارق الآية (٨) ، وتمامها ﴿ إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ ﴾ .
(٧) انظر : شرح التسهيل ١١٤/٣ ، والتصريح على التَوضيح ٦٣/٢ .
(٨) في النسختين (الرابع) ، والصواب ما أثبته .
(٩) انظر : شرح قطر الندى ، ص ٣٧٣ ، وهمع الهوامع ٧١/٥ .
(١٠) انظر : إملاء مامنّ به الرحمن ٤/١ ، وشرح قطر الندى ص ٣٧٣ .
(١١) في النسختين (الخامس) ، والصواب ما أثبته .
(١٢) في النسختين (السادس) ، والصواب ما أثبته .
(١٣) في النسختين (السابع) ، والصواب ما أثبته .
(١٤) أي : أن لايكون محدوداً ؛ لأنّ المصدر المحدود قد بعد شبهه بالفعل من جهة أنّ الفعل يدلّ على الحدث من غير تقيد بمرّةٍ واحدةٍ ، أو مترتين ، وهذا المصدر ذو التاء يدلّ على الحدث مقيداً بالمرة الواحدة .
قال ابن مالك : « ولايعمل المحدود ، وهو المردود إلى (فَعْلَة) قصداً للتوحيد والدلالة على المرّة ؛ لأنّه غُيِّرَ عن الصيغة التي أشتقّ منها الفعل » . انظر : شرح التسهيل ١٠٨/٣ .
(١٥) البيت من الطويل ، وهو بلانسبة ، انظر : شرح التسهيل ١٠٨/٣ ، وشرح قطرالندى ٣٧٠، والمقاصد النحوية ٥٢٧/٣ ، وهمع الهوامع ٦٥/٥ .

وَ [التَّاسع] [١] : أن لايكون مُضْمَراً فلايقال : « مرورُك بزَيْدٍ حَسَنٌ وهو بعَمرٍو قَبيحٌ » ؛ لأنَّه ليس فيه لفظ[٢] الفعل .[٣]

[مجيء المصدر بمعنى الفاعل وبمعنى المفعول]

(ويَجِيءُ) المصدرُ (بمعنى الفاعل كـ : ماءٌ غَوْرٌ) *أي : غَائِرٌ ، فـ « غَوْرٌ» هنا مصدرٌ وهو بمعنى اسم الفاعل[٤] ، وفي التَّنزيل [٥] ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْراً ﴾ أي : غَائِراً ، (ويَجِيءُ بمعنى المفعول)*[٦] كقوله تعالى :[٧] ﴿ هَذَا خَلْقُ اللَّهِ ﴾ أي : مَخْلوقُه ، (ولايُؤَنَّث) أي : المصدر فلا يقال : تُعْجِبُني ضَرْبَتُك زَيْداً ، بـ « تاء » التَّأنيث الدَّالةِ على الوَحْدَة فلو كان المصدر مبنيّاً على « تاء » التَّأنيث عَمِلَ قياساً كقوله :

[١٤٨] فلَوْلاَ [٨] رَجَاءُ النَّصْرِ مِنْكَ وَرَهْبَةٌ عِقَابَكَ قَدْ كَانُوا لَنَا كَالْمَوَارِدِ[٩]

فأعمل « رَهْبَةٌ » في « عِقَابِكَ » .

[حكم تثنية المصدر وجمعه]

ولايُثَنَّى (ولايُجْمَع) أي : المصدرُ إذا كان لمجرّد التَّوكيد ؛ لأنَّه بمنزلة تكرير الفعل[١٠] ، فعُومِلَ معاملتَه في عَدَمِ التَّثنية والجمع ؛ لأنَّه صالحٌ للقَليلِ والكَثِيرِ ، فلم يكن في تثنيته وجمعه فائدة ، (وجاء تثنِيَتُه) ، أي : المصدرُ (وجمعُه أيضاً) وذلك إذا كان مختصاً نحو : ضَرَبْتُهُ ضَرْبَتَيْنِ وضَرَبَاتٍ ، وهذا لاخلافَ في تثنِيَتِه وجَمْعِه ؛ لأنَّه معدودٌ[١١] ،

---

(١) في النسختين (الثامن) ، والصواب ما أثبته .

(٢) في الأصل (كلفظ) وما أثبته من (د) .

(٣) خلافاً للكوفيين في إجازتهم تعليق الباء من (بعمرو) بضمير المصدر وهو (هو) ، واستدلوا علي ذلك بقول الشاعر :

وَمَا الْحربُ إلاَّ ما عَلِمْتُمْ وذُقْتُمُ وَمَاهُوَ عَنْهَا بِالْحَدِيثِ الْمُرَجَّمِ

انظر : شرح القطر ص ٣٦٨ وتعليق المحقّق الفاضل عليه ، وحاشية الحفيد على أوضح المسالك ص٢٧ رسالة ماجستير بتحقيق عبدالمجيد بن حسن الحارثي ، وموصل السالك النبيل إلى نحو التسهيل للأزهري ٦٧٥/٣ رسالة دكتوراه بتحقيق ثريا عبدالسميع إسماعيل ، وهمع الهوامع ٦٥/٥ - ٦٦ .

(٤) انظر : شرح الكافية للرضي ٤١٢/٣ .

(٥) سورة الملك الآية (٣٠).

(٦) مابين النجمتين من كلمة ساقط من (د) .

(٧) سورة لقمان الآية (١١) .

(٨) في (د) (فلو) سهو من الناسخ .

(٩) البيت من الطويل ، لم أقف على قائله ، انظر: الكتاب ١٨٩/١ (هارون) ، وشرح المفصل ٦١/٦ ويروى عجزه :

« وعقاقبك قد صاروا لنا كما لموارد »

(١٠) للفراء في تثنية المصدر وجمعه مذهبان ، الأول جواز تثنيته وجمعه ، والآخر أنّه لايثنى ولايجمع وتفصيل ذلك في معاني القرآن ٥٤/٢ ، ٤٢٤ ، ٢٦٣ ، ٣/ ١٧٢ .

(١١) في الأصل (معدوداً) بالنصب سهو من الناسخ .

وأمّا غير المعدود من المختصّ ففيه خِلاَفٌ ، منهم من أجاز ذلك قياساً على ماسُمِعَ وإليه ذهب ابن مالك[١] ، ومنهم من قال :لايثنى ولايجمع ؛ لاختلاف أنواعه .

ولايُثَنَّى ولايُجْمَع اسم الجنس ؛ لاختلاف أحاده ، وهذا ظاهر مذهب سيبويه، واختيارالشلوبين[٢]، وحكى سيبويه[٣] من كلامهم : « الأَشْغَالَ ، والعُقُولَ » ، و« الألبَابَ، والحُلُومَ » .

ومُنِعَ جمع « الفِكْرِ» ، و« النَّظَر» ، و« العِلْم » ، قال ابن الخشاب :[٤] ولم يُعتَدَّ بالأفكار والعُلوم إذ الاعتدَادُ باستعمال العَربِ ، ومن أجاز ذلك قياساً قال : قُمْتُ قِيَامَيْ زَيْدٍ وعَمْرٍو، وقَبِلْتُ قُبُولاً كَثِيرَةً .

[حذف عامل المصدر]

(وَيُحْذَفُ عَامِلُهُ) أي : عَامِلُ المصدَرِ حذفاً مُطَّرداً [٥] (نحو) قوله تعالى :[٦] ﴿ أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ● يَتِيماً ﴾) تقديره : أو إطعامه يتيماً ، وهذا الحذف جَائِزٌ لا لازمٌ ، إذ لو ألْتُزِمَ الفَاعِلُ فيه يلزمُ إضمارُه عند غَائِبٍ مُقَدّم ذكره أو متكلّمٍ أو مخاطَبٍ . / ٢٤٥/أ

* ويلزم *[٧] (نحو)[٨] (﴿ وَلَوْلاَ دَفْعُ اللّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ ﴾) فـ « دَفْعُ » مصدرٌ مضافٌ إلى فاعله ، و هو : « الله » ، و« النّاس » مفعولُه ، والمعنى : لولا أَنْ دَفَعَ اللَّهُ النّاسَ بعضَهم ببَعْضٍ لغَلَبَ المُفْسدُونَ ، وبَطَلَت الْمصالح ، (و) المضاف إلى المفعول [نحو :][٩] (ضَرْبُ اللِّصِّ الْجَلاَّدُ) فـ « ضَرْبُ » مصدر مضاف إلى المفعول وهو : اللِّصُّ ، والجَلاَّدُ : فاعِلُه ، ثم لافرق بين أن يكون مفعولاً به كهذا المثال،

---

(١) انظر : شرح التسهيل ١٠٨/٣ ، وهمع الهوامع ٩٧/٣ .

(٢) انظر : المصادر السابقة .

(٣) انظر : الكتاب ٤٠١/٣ .

(٤) وهو أبو محمد عبدالله بن أحمد بن أحمد ابن الخشاب المتوفى سنة ٥٦٧هـ . ولم أجد رأيه في كتابه « المرتجل » وانظر ترجمته في بغية الوعاة ٢٩/٢ .

(٥) انظر : المقرب ، ص ١٤٢ – ١٤٣ .

(٦) سورة البلد الآية (١٤ ، ١٥) .

(٧) مابين النجمتين ساقط من الأصل .

(٨) سورة البقرة الآية (٢٥١) .

(٩) زيادة للتوضيح .

وَ[١] كَقَوْلِه :

[١٤٩] أَفْنَى تِلاَدِي وَمَاجَمَّعْتُ مِنْ نَشَبٍ قَرْعُ القَوَارِيرِ أَفْوَاهَ الأَبَارِيقِ [٢]

أو غيره (نحو : ضَرْبِ زَيْدِ ٱلكَرِيمِ ، وأَكْلُ ٱلخُبْزِ ، وَ) بين أن يكون ظرفاً أو مفعولاً لأجله ، نحو : (ضَرْبِ يَوْمِ ٱلجمعةِ أو التَّأديبِ) .

[حكم عمل المصدر المعرَّف بـ « أل »]

(وَ) اعلم أنَّ الكثيرَ في كلامهم أن يُضَافَ المصدرُ إلى المفعولِ ، ثم لايُذْكَرُ الفاعلُ في ٱللفظ[٣] (نحو :[٤] ﴿ لَايَسْأَمُ ٱلإِنْسَانُ مِنْ دُعَآءِ ٱلخَيْرِ ﴾) فـ « دُعَاءُ » مصدرٌ مضافٌ إلى المفعول وهو « ٱلْخَيْرُ » ، ولم يُذْكَرْ الفاعلُ في اللَّفظ ، فإنّه لو ذُكِرَ لقيل : مِنْ دُعَائِه ٱلْخَيْرَ .

(وَقَلَّ)[٥] في كلامهمْ (عَمَلُهُ) أي : المصدرُ (معرَّفاً) بـ « أل » ؛ لأنَّه قليلٌ في السَّمَاعِ ضَعِيفٌ في القياس ؛ لبُعْدِه عن[٦] مُشَابَهَةِ ٱلفعل بدخول « أل » عليه (كقوله) وهو المرَّار[٧] الأسدي :

[١٥٠] (لَقَدْ عَلِمَتْ أُولَى المُغِيرَةِ أَنَّنِي
كَرَرْتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعاً)[٨]

فـ « الضَّرْبُ » مصدرٌ مقرونٌ بـ « أل » ، و « مِسْمَعاً » ـ بكسرالميم ـ اِسْمُ رَجُلٍ[٩] مفعولُه ، واخْتُلِفَ في المصدرِ المقرون بـ « أل » على أربعة مذاهبَ :

---

(١) مكان الواو في الأصل بياض .

(٢) البيت من البسيط ، وهو للأُقَيْشِرِ الأسدي في ديوانه ، ص ٦٠ ، وانظر : الشعر والشعراء ١٣٤، والمقتضب ١/ ٢١ ، والمقرب ، ص ١٤٣، والمغني ٥٣٦/٢ ، والتصريح ٦٤/٢، والخزانة ٤٩١/٤ ، ورسالة الغفران لأبي العلاء المعرِّي ص ١٤٧ ط (٥) دار المعارف بمصر .
« التلاد » : المال القديم . « النشب » ، بالمعجمة : المال الأصيل . « القوارير » جمع قارورة ، ويروى « القواقيز » : وهي أوانٍ يشرب بها . انظر شرح شواهد المغني للسيوطي ٨٩٢/٢ .

(٣) انظر : التصريح على التوضيح ٦٤/٢ .

(٤) سورة فصلت الآية (٤٩) .

(٥) انظر : شرح التسهيل ١١٦/٣، والتصريح ٦٣/٢ .

(٦) في الأصل (من) والمثبت من (د) .

(٧) في (د) (المبرد) وهو تحريف .

(٨) البيت من الطويل ، وهو منسوب إليه في : الكتاب ١٩٣/١ (هارون)، وشرح المفصل ٦٤/٦ ، وفي شرح أبيات سيبويه السيرافي ٦٠/١ ، وله أو لزغبة بن مالك في شرح شواهد الإيضاح ١٣٦، وبلانسبة في المقتضب ١/ ١٤، وشرح التسهيل ١١٦/٣ ، وشرح الكافية للرضي ٤١٠/٢ ، وهمع الهوامع ٧٢/٥

(٩) وهو : مِسْمَع بن شَيْبان . انظر ترجمته في الاشتقاق لابن دريد ص ٣٥٥ .

فسيبويه يعمله ،[١] والكوفي لايُعْمِلُه[٢] كما لايُعْمِلَ المنوَّن ، وجوّزه الفارسيُّ[٣] على قُبْحٍ ، وابن طلحة [٤] إن كانت « أل » فيه معاقبَة للضّمير كقوله :

[١٥١] ضَعِيفُ النِّكَايَةِ أَعْدَاءَهُ يَخَالُ ٱلْفِرَارَ يُرَاخِي ٱلأَجَلْ [٥]

ومنع : عَجِبْتُ من الضَّرْبِ زَيْدٍ عَمْراً ، ووافقه أبوحيَّان[٦] ويَرِدُ عليهما قوله :

[١٥٢] عَجِبْتُ مِنَ الرِّزْقِ[٧] ٱلْمُسِيءِ إِلَهُهُ وَلِلتَّرْكِ بَعْضِ الصَّالِحِينَ فَقِيرَا [٨]

أي : عَجِبْتُ مِنْ أَن رَزَقَ المُسِيءَ إِلَهُهُ ، وَمِنْ أَنْ تَرَكَ بَعْضَ الصَّالِحِينَ فَقِيرَا .

* * *

(١) انظر : الكتاب ١٩٢/١ (هارون) .
(٢) انظر : ارتشاف الضرب ١٧٦/٣ .
(٣) انظر : الايضاح ، ص ١٨٦ .
(٤) وهو : أبو بكر محمد بن طلحة بن محمد بن عبدالملك النحوي ، المعروف بابن طلحة ، مات سنة ٦١٨هـ . انظر ترجمته في بغية الوعاة ١٢١/١ . وانظر رأيه في : التصريح ٦٣/٢ ، والهمع ٧٣/٥ .
(٥) البيت من المتقارب ، وهو بلا نسبة ، انظر : الكتاب ١٩٢/١ (هارون) ، وشرح المفصل ٦٤/٦ ، والمقرب ص١٤٤، وشرح التسهيل ١١٦/٣، وشرح الكافية للرضي ٤١٠/٣ ، والخزانة ١٢٧/٨.
وفي الأصل (مراحى الإبل) مكان (يراخي الأجل) تحريف .
(٦) انظر : تقريب المقرب لأبي حيّان ص١٥٤ ، والارتشاف ١٧٧/٣ .
(٧) في (د) (رزق) .
(٨) البيت من الطويل ، لم أقف على قائله ، انظر : شرح قطر الندى ٣٧٧ ، والتصريح على التوضيح ٦٣/٢ .

اسم الفاعل والمفعول (١)

(الفَاعِلُ) أي : اسمُ الفاعل ، وهو اسمٌ (مُشْتَقٌّ) من فعلٍ ، أي : من حَدَثٍ ، موضُوعٍ (لِمَنْ قامَ بِهِ الفِعْلُ)(٢) ، أي : مدلولُ المصدرِ ، فإنَّ سيبويه يُسمِّي المصدرَ فعْلاً [وحدثاً]*(٣) ، واحترزَ به عن اسمِ المفعولِ [والآلة]* ، واسمِ الزَّمانِ والمكانِ ، (بمعنى الحُدوث) احتراز عن الصِّفة المشبَّهة باسمِ الفَاعلِ نحو : زيدٌ حَسَنُ ٱلوَجْه ؛ لأنّ «ٱلحُسْنَ» وإن قام بزَيْدٍ لكنه معنًى(٤) ثابتٌ له، غير متجدِّدٍ في وَقتٍ(٥) دون وقتٍ مُذْ ثَبَتَ له، وعن اسمِ التَّفضيلِ أيضاً، فإنّ معناه معنى الصِّفة المشبَّهة لايكون مقيَّداً بأحَدِ ٱلأزمنة .

(والمفعولُ) أي : واسمُ المفعُولِ مشتقٌّ من فِعْلٍ ، أي : من حدثٍ مُوضُوعٍ (لِمَنْ وَقَعَ عَلَيْهِ) أي : بذَات «ما» من حيث وقوع الفعل عليه فـ « مضروب » / موضوع لذات « ما » وقع عليها الضَّرب، فقولنا : « مشتقٌّ مِنَ ٱلفِعْل» يشمل اسم المفعول وغَيْرَهُ من اسم الفاعل ، والصِّفة المشبَّهة ، وأفعل التَّفضيل ، واسم الزَّمان ، واسم المكان ، « والمَخْرَجُ لمحلِّ الخُروجِ [والمَدخلُ لمحلِّ] الدُّخولِ »(٦) ، وقولُنا : لمن وقع عليه الفعل » مُخْرِجٌ لذلك . ٢٤٦/أ

(وَصِيغَتُهما) أي : صيغةُ الفاعلِ والمفعولِ (مَعْلُومَةٌ) فلاحاجةَ إلى ذكرها، ونحن نذكرها فنقول : أمَّا صيغة الفاعل فمن الثُّلاثيِّ ٱلمجرَّد على وزن « فَاعِلٍ » ـ غالباً ـ ومن غيره على وزنِ المضارع بميمٍ مضمُومةٍ وكسرِ ماقبل الآخر،(٧) وأمَّا صيغة المفعول فمن الثُّلاثيِّ المجرَّد على زنة « مفعول » ـ غالباً ـ ومن غيره على صيغة «الفَاعِلِ » بفتح ماقبل الآخر.(٨)

[شروط إعمال اسم الفاعل والمفعول]

(وَلايَعْمَلانِ) أي : الفاعل والمفعول (مَوْصُوفَيْنِ) فإنَّهما لو وُصِفَا بطل عملُهما ؛ لبُعْدِهما عن مشابهة الفعل حينئذٍ ؛ لأنَّهما صارا بالصِّفة مسنداً إليهما، فلايجوز أن يقالَ : هذا ضاربٌ شديدٌ زَيْداً ؛ لبُعْدِهِ عن الفِعْلِ بٱلوَصفِ ، ولا : هذا مضروبٌ شديدٌ عبدُهُ ، خلافاً للكسائي .(٩)

---

(١) العنوان من (د) .
(٢) انظر : الكافية ص ١٨٠، وعرفه ابن هشام بقوله : « وهو الوصف الدّالّ على الفاعل ، الجارى على حركات المضارع وسكناته » . انظر : شرح قطر الندى ص ٣٧٩
* إضافة من العباب ؛ لأنّ النّصّ مستفاد منه ، انظر ورقة ٢٤٠ .
(٣) انظر : الكتاب ١/ ٣٤ (هارون) ونص قوله : « واعلم أنّ الفعل الذي لايَتعدّى الفاعلَ يَتعدّى إلى اسم الحَدَثان الذي أُخذ منه ؛ لأنّه إنّما يُذْكَر ليدلّ على الحدث ، ألا ترى أنّ قولك : قد ذَهَبَ بمنزلة قولك : قد كان منه ذَهَاب ... » اهـ . وانظر : شرح الكافية للرضي ٤١٣/٣ .
(٤) في (د) (بمعنى) سهو.
(٥) في (د) (فيوقت) خطأ من الناسخ .
(٦) عبارة الشارح من قوله : (والمخرج) إلى قوله : (الدخول) موضوعة في غير محلّها سهوٌ .
(٧) في الأصل (الأو) خطأ ، وما أثبته من (د) .
(٨) انظر : التبيان في تصريف الأسماء ص ٥٩ ، ٩٥ .
(٩) انظر : شرح التسهيل ٧٤/٣ ، وارتشاف الضرب ١٨١/٣ ، ١٨٢ .

(ولا) يَعْمَلاَنِ (مُصَغَّرَيْنِ) فلو صُغِّرَا بطل عملُهما ؛ لأنّ التَّصغيرَ بمنزلة الصفة ، فلايجوز : هذا ضُوَيْرِبٌ زَيْداً خلافاً للكسائي[١] وقال بعضهم :[٢] إذا أُلْتُزِمَ تصغيره جاز أن يَعْمَل ، وأنشد :

[١٥٣] فَمَا طَعْمُ رَاحٍ فِي الدُّنَانِ مُدَامَةٍ تَرَقُّوا وفِي ٱلأَيْدِى كُمَيْتٌ[٣] عَصِيرُهَا[٤]

في رواية : مِنْ جَرَّ كُمَيْتاً ، (إلاّ في ظرف) هذا مستثنى من قوله : « ولايعملان مصغرين » ، فإنّه يعمل مصغراً في الظّرف (كـ : أَنَا مُرْتَحِلٌ فَسُوَيْرٌ فَرْسَخاً) فـ « فرسخاً » ظرف مكان ، وهو منصوب بـ « سُوَيْرٍ » وجاز ذلك ؛ لأنّ الظّروف تعمل فيها روائح الأفعال .

(وَلاَ) يعملان إذا كانا ، أي : الفاعل والمفعول (لماض تَحْقِيقاً) ؛ لأنّهما حينئذٍ لم يشبها لفظ الفعل الذي هو بمعناهما ،[٥] فإن قلت قوله تعالى :[٦] ﴿ وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ ﴾ قد عمل « باسطٌ » في « ذِرَاعَيْه » النّصبَ مع أنّه بمعنى المُضِيِّ ، فأجاب عنه بقوله : (ونحو :[٦] ﴿ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ ﴾) محمولٌ ، (على الحكاية) أي : على حكاية الحال الماضية ،[٧] ألا ترى أنّ المضارع يصح وقوعه هنا فتقول : وكلبُهُمْ يبسط ذراعيه ، ويدلّ على أنّه محمولٌ على حكاية الحال[٨] أنّ الجملة حاليّة ، والواو للحال ،[٩] وقولُه * تعالى *[١٠] : ﴿ وَنُقَلِّبُهُمْ ﴾[١١] ولم يقل : « وقلبناهم »

---

(١) انظر المصدرين السابقين .

(٢) منهم ابن عصفور ، نقل أبو حيّان قوله في الارتشاف ١٨١/٣ . ونصه : « وقال ابن عصفور إذا كان الوصف لايسعمل إلاّ مصغراً أو لم يلفظ به مكبّراً جاز إعماله » اهـ .

(٣) في الأصل (بكيت) سهوٌ .

(٤) البيت من الطويل ، وهو منسوب لمضرّس بن ربعي في المقاصد النحوية ٥٦٧/٢ ، وانظر : ارتشاف الضرب ١٨١/٣، وهمع الهوامع ٨١/٥ ، والدرر اللوامع ٢٦٦/٥ . ويروى :

فما طَعْمُ رَاحٍ في الزُّجَاجِ مُدامةٌ تَرَقْرَقُ في ٱلأَيْدِى كُمَيْتٌ عَصِيرُهَا

(٥) خلافاً للكسائي ومن وافقه ، فإنّهم أجازوا أن يعمل بمعنى الماضي مطلقاً ، كما يعمل بمعنى الحال والاستقبال ، واستدلوا بقوله تعالى : ﴿ وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ ﴾ . انظر : شرح الكافية للرضي ٤١٧/٣ ، ٤١٨ ، وهمع الهوامع ٨١/٥ .

(٦) سورة الكهف الآية (١٨) .

(٧) قال نور الدين الجامي في الفوائد ١٩٨/٢ : « ومعناه أن يقدّر المتكلم باسم الفاعل بمعنى الماضي كأنّه موجود في ذلك الزمان ، أو يقدّر ذلك الزمان كأنّه موجود الآن » اهـ .

(٨) في (د) (الحكاية الحالية) .

(٩) انظر : شرح قطر الندى ص٣٨١ .

(١٠) مابين النجمتين ساقط من (د) .

(١١) سورة الكهف الآية (١٨) .

(فَلاَ بُدَّ) في عملهما[١] (من كونهما)، أي : الفاعل والمفعول ؛ (لآت) أي : مستَقبلٍ (أَوْ حَالٍ) أي : حاضر ؛ لِتَتِمَّ مشابهتُهما * للفعل لفظاً ومعنًى ؛ لأنَّهما إن كانا بمعنى الماضي فمشابهتهما*[٢] معنًى لا لفظاً ؛ لأنَّهما لا يوازنان الماضيَ مستمراً[٣] (كـ : زَيْدٍ ضَارِبٌ غلامَهُ عمراً غداً) مثالٌ لعمل الفَاعلِ بمعنى الاستقبال ، فـ « ضاربٌ » عاملٌ في « عمراً » النَّصبَ ؛ لأنَّه حَالٌ محلَّ « يضرب » والفعل يعمل فكذا ماحلّ محلّه، (أو) زَيْدٌ ضاربٌ غلامُهُ عمراً (الآن)، مثال لعمل الفاعل بمعنى الحال .

واعلم أنَّ اسم الفاعل إذا لم يكن صلة لـ « أل » لايعمل عمل فعله إلاَّ / بأربعة ٢٤٧/أ
شروط :[٤] منها اثنان عدميان ، واثنان وجوديان ، فالعدميان أحدهما : أن لايوصف، والثَّاني : أن لايصغّر خلافاً لبعضهم[٥] فيهما .[٦]

والوجوديان أحدهما : أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال كالمثالين المتقدّمين ، لا للمُضيِّ خلافاً للكسائي،[٧] وهشام ،[٨] وابن [مضاء] .[٩]

والثَّاني : أن يعتمد على أحد الأشياء الخمسة الآتي ذكرها أو السِّتة على خلافٍ في ذلك .

وإن كان صلة لـ « أل » ، عَمَلَ عَمَلَ فعْلِه مطلقاً ، ماضياً كان أو غَيْرَه ، معتمداً كان أو غَيْرَ معتَمدٍ ،[١٠] ويأتي ذلك في كلامه أيضاً .

---

(١) في الأصل (من عملها) .
(٢) ما بين النجمتين ساقط من الأصل .
(٣) قال ابن مالك في شرح التسهيل ٧٥/٣ : « اسم الفاعل الذي يراد به المضي لايشبه الفعل الماضي، إلاّ من قِبَل المعنى ، فلا يُعطى ما أعطى المشابه لفظاً ومعنًى ، أعني الذي يراد به معنى المضارع .. » اهـ .
(٤) انظر : شرح التسهيل ٧٢/٣ فما بعدها ، وارتشاف الضرب ١٨١/٣ فمابعدها ، والفوائد الضيائية ١٩٧/٢ فما بعدها .
(٥) منهم : الكسائي وأبو جعفر النحاس وباقي الكوفيين ما عدا الفراء . انظر : المصادر السابقة .
(٦) في (د) (فيها) سهوٌ من الناسخ .
(٧) انظر : الصادر السابقة .
(٨) في (د) (ابن هشام) سهوٌ ، واسمه : هشام بن معاوية الضرير ، أبو عبدالله النحوي الكوفي صاحب الكسائي كانت وفاته سنة ٢٠٩هـ . ترجمته في : البلغة ص٢٣٦ ، وبغية الوعاة٣٢٨/٢ . وانظر رأيه في : الارتشاف ١٨٥/٣ ، شرح قطر الندى ص٣٨١ ، والهمع ٨١/٥ .
(٩) في النسختين (ابن مضى) والتصويب من ارتشاف الضرب . واسمه : أبو العباس أحمد بن عبدالرحمن اللخمي القرطبي ، ويكنى : أبو جعفر ، صاحب كتاب « الرّدّ على النحاة توفي سنة ٥٩٢ هـ ترجمته في : البغية ٣٢٣/١ ، و رأيه في المصادر السابقة .
(١٠) وهو مذهب الجمهور ، وذهب قوم منهم الرماني إلى أنّه لايعمل حالاً ولامستقبلاً ، إنّما يعمل ماضياً ، أمّا الأخفش فذهب إلى أنّه لايعمل ، وإنّ « أل » ليست موصولة ، بل هي معرفة كما في الغلام والرجل وأنّ ما انتصب بعده ليس مفعولاً، بل منتصب على التشبيه بالمفعول به .
انظر المصادر السابقة .

(أَوْ باعتِمَادٍ لصَاحِبِهَا) أي : لصَاحبِ الفاعل أو المفعول ، فإنّ الاعتمادَ شرطٌ في عملهما[١] عَمَلَ الفِعْلِ كما عرفتَ ، وصاحبُهما يشمل المبتدأ (كـ : زَيْدٍ ضَارِبٌ عمراً) فـ « ضاربٌ » نَصَبَ « عمراً » اعتماداً على مُخبرٍ عنه ، (و) اسْمُ « إنّ » نحو * (إنّ زَيْداً ضاربٌ غلامَهُ) وفي التَّنزيل :[٢] ﴿ إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ ﴾ (و) اسم كان نحو : *[٣] (كان زَيْدٌ ضارباً أخاه ، و) المفعولُ الأوّلُ من باب ظننت نحو : (ظَنَنْتُكَ شَاتِماً حمَاك)، والثاني من باب أعلمت نحو : أعلمتُ * أنَّ *[٤] زَيْداً عَمْراً ضارباً أبوه خالداً .

(أَوْ) باعتمادٍ (لموصُوفٍ ، كـ : جَاءَ رَجُلٌ ضَارِبٌ زَيْداً) وقول الشَّاعر :

[١٥٤] إِنِّي حَلَفْتُ بِرَافِعِينَ أَكُفَّهُمْ بِيْنَ الْحَطِيمِ وَبَيْنَ حَوْضَيْ زَمْزَمِ[٥]

أي : بقَوْمٍ رافِعِينَ .

(أَوْ) باعتمادٍ (لذي حالٍ كـ : ذهب زَيْدٌ رَاكِباً بَغْلاً) فـ « راكباً » عامل في « بغلاً » النَّصبَ اعتماداً على ذي الحال .

(أَوْ) باعتمادٍ (لاستفهامٍ ، ولو) كان الاستفهام (مقدّراً) ، فإن الاستفهام المقدّر في الاعتماد كالملفوظ به (فالاستفهامُ الملفوظُ به كـ : هَلْ ضَارِبٌ الزيدان ، و) المقدر نحو : (شاتِمٌ زَيْدٌ بِشْراً ثم مُكْرِمُ أباه) ، فـ « شَاتِمٌ » رفع « زَيْداً » ونصب « بِشْراً » اعتماداً على الاستفهام المقدّر ، أي : أشَاتِمٌ .

(أَوْ) باعتمادٍ على (نفْيٍ ، ولو مَعْنًى) ، فإنّ النَّفْيَ الصَّريحَ في الاعتماد كالمؤول ، فالنَّفْيُ الصَّريحُ (كـ : لا ضَارِبٌ أَخَاكَ ، وَلاَ مَضْرُوبٌ أَبَوَاكَ) ، فـ « ضاربٌ » اسم فاعل ، وعمل في « أَخَاكَ » اعتماداً على النَّفْيِ الصَّريحِ ، و « مضروبٌ » اسم مفعول رَفَعَ « أبَوَاكَ » اعتماداً على النَّفى، ثم لافرق بين أن يكون حرف النّفي «لا» أو « إنْ » نحو : إنْ ضَارِبٌ أخواك ، (وإنْ قَائِمٌ أَبَوَاكَ)، أو « إنَّما » نحو : إنّما

---

(١) في (د) (شرط عملهما) .

(٢) سورة الطلاق الآية (٣). قرأ حفص بالإضافة فـ «الأمر» مخفوض بإضافة « بالغ » إليه، وقرأ الباقون بالتنوين ونصب « الأمر» . انظر : الكشف عن وجوه القراءات السبع لمكي بن أبي طالب٢/٣٢٤

(٣) ما بين النجمتين ساقط من الأصل .

(٤) ما بين النجمتين ساقط من (د) .

(٥) البيت من الكامل ، وهو للفرزدق فى ديوانه ٢/٢٦٦ ، وانظر : شرح عمدة الحافظ ص٦٧٥ ، وشرح قطر الندى ص ٣٨١ .

ضاربٌ عمراً، (**وَإنَّما ذاهبٌ بَكْراً ، وَإنّما قَائمٌ الزّيدان**) ، والنَّفي المؤوّل كقوله :

[١٥٥] وَإنّ امْرَأً لَمْ يُعْنَ إلاَّ بِصَالِحٍ لَغَيْرُ مُهِينٍ نَفْسَهُ بِالْمَطَامِعِ (١)

فأعملَ « مُهِيناً » لاعتماده على غَيْرٍ ، فإنَّها في معنى النَّفي .

(**قيلَ**) ـ والقائل ابن مالك ـ :(٢) (**أَوْ**) باعتِمَادٍ على (**نِدَاء ، كـ : ياطالعًا جَبَلاً**) فـ « طالعا » عنده نَصَب « جَبَلاً » ، اعتماداً على حرف النِّداء ، وفيه نظرٌ (٣)؛ «لأنَّ المعتَمدَ عليه مايُقَرِّب الوصفَ من الفعل ، وحرف النداء لايصلح لذلك ؛ لأنَّه مختصٌ بالاسم ؛ لكونه من علاماته ، فكيف يكونُ مُقَرِّباً من الفعل » (٤)، والصَّوابُ أن يقالَ : إنّ «طالعا» إنّما نَصَبَ « جَبَلاً » لاعتماده على الموصوف المقدَّر، أي : يا رَجُلاً طالعاً ، ولا يعد زائداً على(٥) الصُّور المتقدِّمة لما ذكرناه .

واعلم أنّ الاعتمادَ شرطٌ في العمل عند جمهور البصريّة ؛ لأنَّه يُقَوِّي نيابة الفعل / ٢٤٨/أ من كونه مسنداً إلى صاحبه ، (**وَ**) أمّا (**الكوفية**) ، فإنّهم (**لايعتمدون على الاعتماد أصلاً كالأخفش**) من البصريين ،(٦) (**فيُجَوِّزُون : قَائمٌ الزَّيدان**)

ويعربون « قائمٌ » مبتدأ من غير أن يتقدمه نفيٌ أو استفهامٌ ، واستدلوا بقوله :

[١٥٦] خَبِيرٌ بَنُو لِهْبٍ فَلاتَكُ مُلْغِياً مَقَالَةَ لَهْبِيٍّ إذَا(٧) الطَّيْرُ مَرَّتِ (٨)

وذلك ؛ لأنَّ « بنو لهب » فاعل بـ « خبير » مع أنّ « خبير » لم يَعْتَمِدْ ، وأُجِيبَ بأنَّا نحمله على التَّقديم والتَّأخير ، فـ « بنو لِهْبٍ » مبتدأ ، و « خبير » خبرٌ.

وَرُدَّ بأنَّه لايُخْبَرُ بالمفرد عن الجمع ، أجيب : أنَّ « فعيلا » قد يستعمل لِلْجَمَاعَةِ كقوله تعالى(٩) : ﴿ وَالْمَلاَئِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ ﴾ .

---

(١) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة ، انظر : شرح التسهيل ٧٣/٣ ، والمساعد ١٥٩/٢ .

(٢) انظر : ألفية ابن مالك وشرح ابن عقيل عليها ١٠٧/٣ .

(٣) انظر ردّ الدنوشري والشيخ ياسين العليمي، والشيخ الخضري على هذا النظر في حاشية التصريح ٦٦/٢ ، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل ٢٥/٢ حيث يقال : « لم ندّع أن حرف النداء مُسَوِّغٌ ، بل إذا وليه الوصف عمل ، وهذا لاينافي كونَ المسوّغ الموصوفَ المقدّر ، وإنما صرح به [ابن مالك] هنا مع دخوله في قولهَ : (وقد يكونُ نعتَ محذوف عُرف ... إلخ) لدفع توهم أن النداء يبعده من العمل فلا يعمل » اهـ . وانظر : شفاء العليل في إيضاح التسهيل لأبي عبدالله السلسيلي ٦٢٦/٢ .

(٤) النص مستفاد من التصريح ، انظر ٦٦/٢ ، ٦٧ .

(٥) في (د) (زيداً) سهو .

(٦) انظر : شرح الكافية للرضي٤١٦/٣ ، ٤١٧ ، وارتشاف الضرب ١٨٤/٣، شرح القطر ص٣٨٢، وهمع الهوامع ٨١/٥ .

(٧) في (د) (إذ) .

(٨) البيت من الطويل وهو منسوب إلى رجل من الطائيين في : تخليص الشواهد لابن هشام ص١٨٢، والمقاصد النحوية ٥١٨/١ والتصريح على التوضيح ١٥٧/١. ولم أجده في شعر طيء ، وبلا نسبة في : شرح التسهيل ٢٧٣/١ ، وأوضح المسالك ١٩١/١ ، وشرح القطر الندى ٣٨٢ ، وهمع الهوامع ٧/٢ .

(٩) سورة التحريم الآية (٤) .

(وإن كان) الفَاعِلُ المتَعَدّي (للماضي) أي : للزَّمان الماضي بالاستقلال [أو][١] في ضمن الاستمرار وأريد ذكر مفعوله (يُضاف إلى المفعول) أي : إلى مفعوله لا إلى فاعله ، فأمّا قولهم : « قَائِمُ الآن » ، فصفةٌ مشبّهةٌ باسم الفاعل ، ولايجوز تنوينه ونصب المفعول ؛ لعدم المشابهة بين الماضي واسم الفاعل[٢] (معنًى) أي : إضافةً معنويّةً تفيد التّعريف مع المعرفة ، والتّخصيص مع النّكرة (كـ : ضَارِبِ زَيْدٍ أمس) مثال لإضافة [اسم] الفاعل للماضي إلى مفعوله ، فإنّ « ضارب » اسمُ فَاعلٍ ، وهو هنا مضافٌ إلى مفعُولِهِ ، وإضافتُهُ معنويّةٌ (فإنْ لم يجيْ بَعْدَهُ) ، أي : بعد * اسم *[٣] الفاعل ذلك ، تُرِك غير مضاف إلى شيء ، ولهذا (أَجَازَ رَفْعَه كـ : هذا ضَارِبٌ أمس ، وَفِي مَعْمُولٍ آخَرٍ) غير ما أضيف اسم الفاعل إليه (بمُقَدَّرٍ) أي : انتصابه بعَامِلٍ مُقدَّرٍ (مُنَاسِبٍ) لاسم الفاعل لاباسم الفاعل (كـ : زَيْدٌ مُعْطِي بَكْرٍ درهماً أَمسِ) ، فـ « درهما » منصوب بـ « أعطى » المقدَّر ، فإنّه لَمَّا قيل : زَيْدٌ مُعْطِي بَكْرٍ ، قيل :[٤] ما أعطاه ؟ ، فقيل : درهماً ، (أي : أعطاه إيَّاه ، وَيُعْمِلُهُمَا) أي : الفاعل ، والمفعول محمدُ بن يَزيدِ (الْمبرِّدُ ، و) عَلِيٌّ (الكسائي ، ولو) كانا (لماضٍ)،[٥] فعلى قولهما يكون منصوباً باسم الفاعل ، وذلك ؛ لأنّه لمّا أضيف إلى الأوّل أشبه المقرونَ بـ « أل » فعَمِلَ عَمَلَهُ .

(وهما) أي : اسم الفاعل والمفعول (باللاّم) الموصولة (يَسْتَوِي فيهما الكُلُّ) أي : جميع الأزمنة لِمَا عرفتَ ، (كـ : مرّ بِالضَّارِبِ أَبُوه زَيْداً أمس ، أَوْ الآن أو غداً) وذلك ؛ لأنّ اللاّم هذه موصولةٌ ،[٦] و « ضاربٌ » حَالٌ مَحَلَّ « ضرب »[٧] إنْ أردتَ المُضيَّ ، أو « يضرب » إنْ أردتَ غَيْرَه ، والفعلُ يَعْمَلُ في جميع الحالات، فكذا مَاحَلَّ مَحَلَّهُ .

---

(١) إضافة من الفوائد الضيائية ١٩٩/٢،وانظر شرح التسهيل ٧٨/٣ .
(٢) في (د) (اسم المفعول) سهوٌ .
(٣) ما بين النجمتين ساقط من الأصل .
(٤) في (د) (درهما) تحريف .
(٥) انظر : ارتشاف الضرب ١٨٤/٣ ، والفوائد الضيائية ١٩٩/٢ ، ٢٠٢ .
(٦) قال الرضي في شرح الكافية ٤٢٠/٣ : « ونُقل عن المازني أنّ انتصاب المنصوب بعده ، بفعل مقدّر، وإنّما ارتكب ذلك ؛ لأنّ اللاّمَ عنده ليس بموصول ... فليس نواللاّم في الحقيقة عنده فعلاً » اهـ .
(٧) في الأصل (مضرب) تحريف .

(وَصحَّ في الفَاعِلِ لامٌ) موصولةٌ تُسمَّى (دعَامَةٌ) عند بعضهم[١] (وإن عَمِلَ بِدُونِه) أي : بدونُ الموصولِ الَّذي هو اللامُ هنا (كـ : أنا ضَارِبٌ لزَيْدٍ) فـ « ضَارِبٌ » اسمُ فَاعلٍ ، وقد عَمِلَ هنا بدون اللاّم الموصولة (كذا في المَصْدرِ) الَّذي يصحّ أن يَحُلّ مَحَلَّه فعلٌ مع « أَنْ » (كـ : أَعْجَبَنِي ضَرْبُكَ لِبَكْرٍ) ، فإنّه يصحّ أن تقولَ مكانَه : أعجبنى أنْ ضَرَبْتَ لِبَكْرٍ ، و« ضَرْبُكَ » مصدرٌ مضافٌ إلى مَفْعُولِه ، وقد عَمِلَ هنا [عَمَلَ][٢] فِعْلِه لما ذكرناه .

(ثم المثنى منهما) أي : من الفاعل والمفعول ، (والمجموع على * حده *)[٣] أي : على حدِّ المثنى [بأن][٤] يكون إعرابه بالحرف ، (وكذا) المبالغة ، أي : مثنى أبنية المبالغة أيضاً ، ومجموعُها (كَالْمفرَدِ) أي : كاسْمِ الفَاعلِ المفْرَدِ في الشَّرْطِ والعَمَلِ[٥] ؛ لعَدَمِ تَطَرُّقِ / حَالِه إلى صيغته المفردة من حيث ذاتها بإلحاق ٢٤٩/أ
علامتَيِ التَّأنيث والجمع ، (كـ : زَيْد ضَرَّابٌ أَبُوهُ عَمْراً) بنَصْبِ « عَمْراً » بـ « ضَرَّاب » ؛ لاعتماده على مُخْبر عنه ، والزَّيدان ضاربان عمراً ، بنصب « عمراً » بـ « ضاربان » ؛ لاعتماده على مُخْبَر عنه أيضاً ، إلاّ أنّ المثال الأوّل للمبالغة وهذا الاسم للفاعل المثنى .

(والزّيدون شَاتِمُون بِشْراً الْيَوْمَ أَوْ غَدًا) مثالان للمجموع على حد المثنى ، فـ « بِشْراً » فيهما منصوبٌ بـ « شَاتِمُون » لاعتماده على مُخْبَرعنه .

وقوله : (لا أَمْسِ) احترازٌ من الماضي ، فإنّ اسمَ الفاعل في هذه الأمثلة تجرَّد من اللام ، وهو إذا تجرد منها لايعمل إلاّ إذا كان بمعنى * الحال *[٦] أو الاستقبال فقط لما عرفتَ ، وقوله : (وَهُمْ قُطَّانُ مَكَّةَ) جملة حالية ، و« قُطَّان » جمع « قَاطِنٍ » من « قَطَنَ » بالمكان[٧] إذا أقام .[٨]

واعلم أنّ المجموع من اسم الفاعل واسم المفعول ومن أبنية المبالغة يكون مُصَحَّحاً كما مرّ ، ومكسّراً * نحو *[٩] قوله تعالى :[١٠] ﴿ خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ ﴾ فـ « خُشَّعاً »

---

(١) منهم الرضي ، حيث قال : « واعلم أنه يجوز لاسم الفاعل والمصدر المتعدِّيَيْن إلى المفعول به بأنفسهما أن يعمدا باللام ، نحو : أنا ضارب لزَيْد ، وأعجبني ضَرْبُك لزَيْد ، وذلك لضعفهما لفرعيتهما للفعل كما يجوز أن يعمد الفعل باللاّم إذا تقدم عليه المنصوب كقولهَ تعالى : ﴿ إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُون ﴾ » اهـ . المصدر السابق .
(٢) زيادة للتوضيح
(٣) ما بين النجمتين ساقط من الأصل .
(٤) في النسختين (بأنه) والصواب ماأثبته .
(٥) انظر ص ٣١٠ فمابعدها .
(٦) ما بين النجمتين ساقط من (د) .
(٧) فى الأصل (بالنون)والمثبت من (د) .
(٨) انظر : لسان العرب (قطن) ٣٤٣/١٣ .
(٩) ما بين النجمتين ساقط من الأصل .
(١٠) سورة القمر الآية (٧) .

جمع « خَاشِعٍ » جمع تكسير[١] في قراءة غير أبي عَمْرٍو وحمزة والكسائي،[٢] وَ « أبصارهم » فاعلٌ به ؛ لاعْتِمَادِهِ على صَاحِبِ الحَالِ .

(**وَلزم حَذْفُ نُونهما**) أي : نون المثنى والمجموع (**بالإضافة**)، أي : بسبب إضافة ؛ لأنَّ الإضافة مُوجِبَةٌ لحذف نُونهما ، كما تُوجِبُ حذفَ التَّنوين أيضاً (**وَجَازَ**) حذف نُونهما (**مُعَرَّفاً**) بالألف واللاّم (**ناصباً**) أي : عَامِلُ النَّصب على ٱلمفعوليّة (**تخفيفاً**) أي : للتَّخفيف لا للإضافة (**نحو**) قوله تعالى :[٣] (﴿ **وَٱلْمُقِيمِي الصَّلَاةَ** ﴾ ، **بالفتح**) أي : بفتح « الصَّلاة » على المفعوليّة ، أراد : « وٱلمقيمين » ، فحَذَفَ النّونَ لا للإضافة ، بل للتَّخفيف ؛ لطُولِ ٱلكَلامِ بالصِّلة والموصول ، والعَائِدُ وهو الفاعِلُ المستكنُّ والمفعولُ[٤] ، فخُفِفَ بطرح النّون، (**وقوله**) وهو قيس بن الخَطِيمِ بن عدي :[٥]

(**اَلْحَافِظُوا عَوْرَةَ العَشِيرَةِ لاَ يَأْتِيهِمُ مِنْ وَرَائِنَا نَطَفُ**)[٦]

أراد الحافظون ، فحَذَفَ النُّونَ للتّخفيف لا للإضافة وذلك ؛ لأنَّ اللاّمَ موصولةٌ ، قد طالت الصلة بنصب المفعول .

و « العورة » : المكان الَّذي يخاف منه العدو . و « النَّطف » - بفتح النون والطاء المهملة - : التَّلَطُّخُ بالعَيْبِ ، ونحوه « الوَكَفُ » ، ويرويان جميعاً .

يريد : أنَّهم يحفظون [عورةَ][٧] عَشِيرَتِهم إذا انهزموا ويحمُونَها من عدوِّهم ولايخذلُونَهُم ؛ ليكونوا ناطفين في فِعْلِهِم .[٨]

ولم تُحْذَفْ النُّونُ من[٩] اسم الفاعل * اللاّزم ؛ لأنَّه لايلزم فيه طول الصِّلة ولا عن اسم الفاعل*[١٠] المتجرّد[١١] عن اللاّم وإن كان متعدياً ؛ لأنَّه ليست هنا صلة حتى تطول .

* * *

(١) في الأصل (تكسيراً) سهوٌ .
(٢) بضم الخاء وتشديد الشين (خُشّعاً) انظر : السَّبعة لابن مجاهد ص ٦١٧، ٦١٨ ، والمبسوط في القراءات العشر لابن مهران ص٤٢١ ، وحجة القراءات لابن زنجلة ص ٦٨٨ ، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لابن أبي طالب القيسي ٢٩٧/٢ .
(٣) سورة الحج الآية (٣٥) .
(٤) في (د) (والعائد المستكن)
(٥) تقدم ترجمته في ص ٢٩٠ ، وانظر : الاشتقاق لابن دريد ص ٤٤٥ .
(٦) البيت من المنسرج ، تقدم تخريجه برقم (١٤٣) ، انظر : ص ٢٩٠ .
(٧) تكملة من شرح أبيات سيبويه للأعلم . انظر : الكتاب ٩٥/١ (بولاق) .
(٨) انظر المصدر السابق ، وصفحة ٢٩٠ في هذه الرسالة .
(٩) في (د) (من) .
(١٠) ما بن النجمتين ساقط من الأصل .
(١٠) في (د) (المجرد) .

* * *

الصّفة المشبّهة [١]

(الصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ) باسم الفاعل المتعدّي إلى واحد ، ووجه الشّبَهِ بينهما : أنّها تؤنّث وتثنى وتجمع تقول : حَسَنٌ ، وحَسَنَةٌ ، وحَسَنان ، وحَسَنَتَان ، وحَسَنُونَ ، وَحَسَنَاتٌ ، كما تقول : في ضاربٍ : ضَارِبَةٌ ، وَضَارِبان ، وَضَارِبتان ، وَضَارِبون ، وَضَارِباتٌ ، فلذلك عملت النصب كما يعمل اسم الفاعل ، واقتصرت على / واحد ؛ لأنّه أقلُّ درجات المتعدِّي ، ٢٥٠/أ
وكان أصلها أن لاتعملَ النّصب ؛ لكونها مأخوذة من فعلٍ قاصرٍ ، ولكونها لم يقصد بها الحدوث فهي مباينة للفعل ، ولكنها أشبهتِ اسْم الفاعل فاعطيت حكمه في العمل، (مُشْتَقٌّ) دخل فيه جميع المشتقّات .

وقوله : (مِنْ لازِمٍ) ، أي : غير متعدٍّ يخرج [به] اسم الفاعل غيراللاّزم كـ« ضارب» وقوله : (لِمَنْ قَامَ بِهِ) يخرج به اسم المفعول ، وقوله : (بِمَعْنَى [الثُّبُوتِ][٢]) احترازٌ عن نحو : « قَائِمٌ » و« ذَاهِبٌ » ، مما هو مشتقٌّ من فِعْلٍ لمن قام به بمعنى الحدوث، لابمعنى الثُّبوت ، فإنّه اسم فاعل لاصفة مشبّهة .

واعلم أنّ اللاّزم أعمّ من أن يكون لازماً ابتداء وعند الاشتقاق كـ : « رَحِيمٍ ، وسَقِيمٍ » ، فإنّهما مشتقّان من « رَحِمَ ، وَسَقِمَ » بكسر عينهما ، لكن بعد النّقل إلى فَعُلَ بالضّمِ أو تنزيل المتعدِّي منزلة اللاّزم كما في قولك : فلان يعطي ؛ لأنّ الصِّفةَ المشبّهةَ لاتصاغ من متعدٍّ ، والمراد بكونه : « بمعنى الثُّبوت » أن يكون كذلك بِحَسَبِ أصل الوضع، فيخرج عنه نحو : طالقٌ وضامرٌ ؛ لأنّهما بِحَسَبِ أَصْلِ الْوَضْعِ للحدوث ، ثم عرض لها الثُّبُوت بِحَسَبِ الاصطلاح والاستعمال .

---

(١) العنوان من (د) .

(٢) في النسختين (الحدوث) ، والتصويب من الكافية ص١٨٣، وانظر : الفوائد الضيائية ٢٠٣/٢ .

واعلم أنّ صيغةَ هذه الصِّفة [١] المشبَّهة مخالفةٌ صيغةِ اسْمِ الفاعل ، وبهذا المخالفة خرجت عن * باب * [٢] اسم الفاعل [٣]، فقد خالفتْ اسمَ الفاعل في الثّبوت ، واختلافِ صيَغِهَا ، وفي إضافتها إلى فاعلها، ومعنى « مخالفة الصِّيغة » : * أنّها *[٢] غير جارية على « يَفْعُلُ »، وتلك المخالفة لايقتضيها قياسٌ ، بل أمرها متوقف على السَّمَاع ، ولذلك مَثَّلَ بثلاثة أمثلة مختلفة ألأوزان ، وهي قوله : (كـ : حَسَنٍ) بفتح العين (وصَعْبٍ) بسكونها ، (وشَدِيدٍ) على وزن « فَعِيلٍ »، إنّما كان ذلك ؛ لأنّه (لا قياسَ فيه) ؛ لأنّه سَماعيٌّ ، بخلاف اسمي الفاعل والمفعول ، (إلاّ في لَوْنٍ) كألبَيَاضِ وَالسَّوَاد (أَوْ عَيْبٍ ظَاهِرٍ) [كألحَدَب ، وَالعَرَج ، وَالقِصَر][٣] وما أشبه ذلك من العيوب المشاهدة من الإنسان ، فإنّه فيها[٤] قِيَاسيٌّ لاسَمَاعِيٌّ .[٥]

واحترز بقوله : « ظاهر » عن الخفي كالرُّعُونَه[٦]، وَألكَسَلِ ، وَألهَلَعِ[٧] وماأشبه ذلك، فإنّه تصوغ منه الصِّفة المشبّهة كما يجوز أن تتعجب منه ؛ لانّه يعدّ بمنزلة الخِلَق لخَفَائِهَا[٨]، وهذا معنى قوله . (وهي) ، أي : الصّفة (فيهما) أي : في اللَّوْنِ ، والعيب الظاهر (كـ : أَفْعَل) أي : مثل « أفعل » (كـ : أَشَرٍّ ، وَأَعْوَرَ) .

ولأهل العربية خلافٌ في بِنَاءِ فعل التَّعجب من العيُوبِ الظّاهرَة ، فذهب البصريون إلى منعه ، وذهب الكسائيُّ ، والأخفشُ ، وهشامٌ إلى جوازه ، فأجازوا : مَا أَعْوَرَهُ ! ، وَمَا أَحْوَلَهُ !.[٩]

واعلم أنّ مذهبَ المحقِّقين من أرباب هذا العلم أنّه لايتعجّب ممّا زاد على ثلاثة أحرف [١٠] نحو : انطلق واستخرج ، وإنّما يتعجّب منه بـ « مَا أَشَدَّ » وماجرى مجراه » نحو : مَا أَشَدَّ انطلاقَهُ ، وكذلك الألوانُ وألعَيبُ [١١]، وإن كانت على ثلاثة أحرف ، لاتقول في عَوِرَ : ما أعوره ، وإنّما يقال : / مَا أَشَدَّ عَوَرَهُ . ٢٥١/أ

---

(١) في (د) (الصيغة) .
(٢) ما بين النجمتين ساقط من (د)
(٣) الأمثلة في النسختين فيها تصحيف وتحريف ، ولعل الصواب ماأثبته .
(٤) في الأصل (فيهما) ، والمثبت من (د) .
(٥) انظر : شرح الكافية للرضي ٤٣٢/٣ .
(٦) وهو : الحُمْقُ والاسْتِرْخَاء ، والأرعن : الأهوج فى منطقه المُسْتَرْخِي . انظر : الصحاح ولسان العرب (رعن) .
(٧) والهَلَعَ : الحِرْصُ ، وقيل : الجَزَعُ وقِلَّةُ الصبر . انظر : المصدرين السابقين (هلع) .
(٨) انظر : المرتجل لابن الخشاب ص ١٤٩ فمابعدها .
(٩) انظر المسألة في : الارتشاف ٤٢/٣ فمابعدها ، والفوائد ٢٠٣/٢ ، ٢٠٩ ، وهمع الهوامع ٤٤/٥ فمابعدها .
(١٠) انظر : المصادر السابقة .
(١١) انظر اختلاف النحاة في الإنصاف المسألة (١٦) .

(وَتَعْمَلُ) أي : الصِّفة المذكورة (كَفِعْلِهَا) ، أي : كعَمَلِ فِعْلِهَا الْمُشْتَقَّةِ منه صِيغَتُها مطلقاً من غير اشتراط زَمَانٍ فيه ؛ لكونها بمعنى الثُّبوتِ ، فلا معنًى للاشتراك فيها .

و يشترط في عمَلِها عَمَلَ فِعْلِهَا أن تكون (مُعْتَمِدَةً) ؛ لأنَّه مُعتبر فيها ؛ لأنَّ الاعتمادَ على الْموصُولِ لايتأتَى فيها ؛ لأنَّ اللَّامَ الدَّاخلةَ عليها ليستْ موصولةً عند الجمهور.[١]

(ثُمَّ هِيَ) أي : الصِّفة المشبَّهة بحسب التَّقسيم ، إمّا مُعَرَّفةً (بِاللاّمِ أو بِدونِها) أي : بدون اللاَّم ، (و) على كُلٍّ من التَّقديرَيْنِ (مَعْمُولُها) إمَّا (مُعَرَّفٌ) باللاّم (أَوْ مضافٌ ، أَوْ لا)،أي : غير مُعرَّف[٢] ولا مُضَافٍ ، وهذه قسمة باعتبار التَّركيب العقلي،وإلاَّ فهو في الواقع إمّا أن تكون باللاّم أو مجرَّدةً عنها ، والمضاف دَاخِلٌ في كُلِّ وَاحدٍ من هذَيْنِ الْقسمَيْنِ .

(وهو) أي : المعمولُ في كُلِّ وَاحدٍ مِنَ الْأَقسامِ السِّتةِ الْمذكورةِ (مرفوعٌ فَاعِلاً) أي : على الفاعليّة للصِّفة ، وهذا متّفق عليه ، وحينئذ فالصِّفة خاليةٌ من ضمير؛ لأنَّه لايكون للشَّيء فاعلان ، و يجوز أن يكون المعمول مرفوعاً بدلاً من ضَميرٍ مستَترٍ في الْوصف ، أجاز ذلك الفارسيُّ[٣] وخَرَّج عليه قَوْلَه تعالى :[٤]﴿ جَنَّاتِ عَدْنٍ مُفَتَّحَةً لَهُمُ الْأَبْوَابُ ﴾ فَقَدَّر في « مُفتّحةً » ضميراً مرفوعاً على النِّيابة عن الفاعل ، وقدّر « الْأبواب » مبدلة من ذلك الضَّمير بدل بعض من كُلٍّ (ومَنْصُوبٌ مُشَبَّهاً بِمَفْعُولٍ) في معمُولٍ (نَكِرَةٍ) وهو الأرجح ؛ لأنَّ التَّمييزَ لايكونُ إلاَّ نَكِرَةً (وَمَجْرُورٍ بِإِضَافَةٍ) أي : بإضافة الصِّفة إلى معمولها ، وعلى هذا الوجه ووجه النَّصب ، ففي الصِّفة ضمير مستترٌ مرفوعٌ على الفاعلية .

وأصل هذه الأوجه الثَّلاثة الرَّفع ، وهو دُونَها في المعنى ، ويتفرَّع عنه النَّصب ، ويتفرّع عن النَّصب الجرُّ، (فهي ثمانيةَ عشر) قِسماً ، حاصلةٌ من ضرب الأقسام الثَّلاثة الَّتي للمعمول من حيث الإعراب في الْأقسامِ الحَاصلةِ من قبل ، وتفصيلُها من ضمن أمثلة جزئيّة [٥] [قوله :][٦](حَسَنٌ وَجْهُهُ) بتنوين الصِّفة ، ورفع « وجهه » بِالْفَاعِليّة ، أَوْ نَصبِه على التَّشبيه بالْمفعول به ، وبحذف التَّنوين وجرّ « وجهه » بالْإضافة .

---

(١) انظر : شرح المفصل ٦٦/٦ ، وشرح التسهيل ٩٢/٣ فمابعدها ، والفوائد الضيائية ٢٠٤/٢ .
(٢) في (د) (معرب) تحريف .
(٣) انظر : الإيضاح ص١٨٠ ، وشرح القطر ص ٣٩٤ .
(٤) سورة ص الآية (٥٠) .
(٥) انظر : همع الهوامع ٩٦/٥ .
(٦) إضافة للتوضيح ، من الفوائد الضيائية ٢٠٥/٢ .

وقوله : (**مثلّثاً**) معناه ثلاثة أمثلة من الأمثلة المقصودة ، وَذَكَرَهَا ؛ لتوضيح الأقسام باعتبار اختلاف معمول الصفة ، رَفْعاً ، وَنَصْباً ، وَجَرّاً ، وقد علمتَ أنّ الرَّفعَ هو الأصلُ، ويتفرع عنه النَّصبُ ، ويتفرّع عن النّصبِ الجرُّ، (**حَسَنٌ وجهَه وجْها كذلك**) أي : مثل هذا التركيب في كونه أمثلة ثلاثة ، (**كذا**) إذا أعربت « الوجه » بالألف واللام نحو قولك : (**حسَنُ ألْوَجه**) بالوجوه المذكورة أمثلة ثلاثة ، (**ألْحَسَنُ وَجْهُه**) بإدخال اللام على الصفة ، ورفع « وجهه » بالفاعلية ، أو نصبه بالتشبيه بالمفعول به ، أوجرِّه بالإضافة ، / (**مِثْلُهُ**) أي : أمثلة ثلاثة مثل ماتقدم (**الحسنُ وجه ، بالحركات**) الثلاثة المذكورة ، أمثلة ثلاثة . ٢٥٢/أ

(**اَلْحَسَنُ ألْوَجْهِ على أوْجُهٍ ، امتنع منها**) أي : من تلك الأوجه اثنان .

أحدهما : أن تكون الصِّفةُ باللاّم مضافةً إلى معمولها المضاف إلى ضمير الموصوف بواسطة أو بغير واسطة ، مثل (**الحسنُ وجْهِه**) و« الحسنُ وجهِ غلامِه » ؛ لعَدَمِ إفادة الإضافة فيه خفةً ؛ لأنّ الخفةَ في بابِ الصّفةِ المشبّهةِ إمّا بحذف[١] التّنوين أو النّون كـ : « حسنُ وجهِه » بالإضافة ، أو بحذف [ضمير][٢] الموصوف من فاعل الصفة ، أو مما أضيف إليه الفاعل واستتاره في الصفة ، كـ « ألحَسنُ الوجهِ » و« الحسنُ وجهِ[٣] الغلامِ » ، أو بحذفهما معاً ولاخفةَ فيه بواحدٍ منها .[٤]

(**وَ**) الثّاني : أن تكون الصفةُ باللاّم مضافةً لمعمولها المجرد عن اللاّم ، مثل (**اَلْحَسَنُ وَجْهٍ**[٥]) أو « وَجْهِ غُلامٍ » ؛ لأنّ إضافة « الحسن » إلى « وجه » وإن أفادت التخفيف بحذف الضّمير واسْتِتَارِهِ في الصّفة ، لكنهم لم يجوِّزُوها[٦] ؛ لأنّ إضافةَ المعرفة إلى النّكرة وإن كانت لفظيّةً مفيدة للتّخفيف ، لكنها في الصُّورةِ شبيهةُ عَكْسِ المعهود من الإضافة .

(**واختُلفَ في « حَسَنُ وَجْهِه » بالإضَافَة**) أي : بإضافة الصِّفة إلى معمولها ، وهو مضاف إلى الضَّمير، ففي جواز هذه المسألة خلافٌ من قبيل إضافة

---

(١) في الأصل (لحذف) .
(٢) في النسختين (الضمير) ولعل الصواب ماأثبته .
(٣) في الأصل (وجهه) سهوٌ
(٤) انظر المصدر السابق ٢٠٧/٢ .
(٥) في الأصل (وجهه) سهو من الناسخ .
(٦) في الأصل (تجزوزوها) وهو تحريف .

« حسن » إلى « الوجه » وإضافة « الوجه » إلى الضَّمير، فمذهب البصريين أنَّها تجوزعلى قُبْحٍ في [ضرورة][(١)] الشِّعر،[(٢)] ومذهب الكوفيين [(٣)] أنَّها تجوز بلا قُبْحٍ في السِّعة .[(٤)]

ووجه القبح : أنَّهم ارتكبوا الإضافة لقصد التَّخفيف ، فيقتضي الحال أن يبلغ إلى أقصى ما يمكن منه ، ويقبح أن يقتصر علي أهون[(٥)] التَّخفيف أعني : حذف التَّنوين ، ولايتعرض لأعظمها إمكاناً،وهو حذف الضَّمير مع الاستغناء عنه بما استكنَّ في الصِّفة .

والَّذي أجازها بلا قُبْحٍ نَظَرَ إلى حصول شَيْءٍ من التَّخفيف في الْجملة ، وهو حذف التَّنوين ، (**فَمَا فيه ضَميرٌ**) وَاحِدٌ (**فهو حَسَنٌ**) أي : فهو أَزْيَدُ حُسْناً من غيره ؛ لاشتماله على قدر الْحَاجَةِ من غير زيادة ولانقصان ، ولحصول الرَّبط به بين الصِّفة وموصوفها ، وهو الضَّمير يكون تارةً في الصِّفة نفسها، وتارةً في معمولها ، فمثاله في الصِّفة نفسها قولك : « زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهاً » ، وكذا إذا جررت ، وكذلك « مررت بِزَيْدٍ الحَسَنِ الْوَجْهَ » بنصب « الوجه » وجرّه ، فإنَّ الضميرَ في الصِّفة دون معمولها.

و مثاله في معمولِ الصِّفة أن يرفع بها الظَّاهر مضافاً إلى ضمير الموصوف نحو : « مررت برَجُلٍ حَسَنٌ وَجْهُهُ » ، فلا ضميرَ في الصِّفة ؛ لرفعها الظَّاهرَ، (**وما فيه ضَميرَان فحسَنٌ**) ؛ لاشتماله على الضَّمير المحتاج إليه ، ولم يكن أحسن لاشتماله على[ضَمِيرٍ][(٦)] أزيد[(٧)] من المحتاج إليه ،

ومثال مافيه ضميران قولك : « زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ » بنصب الوجه وجره ، مع إضافته / إلى ضَمِيرِ الموصُوف ، ومعمولها أيضا مضاف إلى ضمير الموصوف ، (**ومالا فيه ضَميرٌ، فَقَبِيحٌ**) ؛ لعَدَمِ الضَّميرِ الْمحتاجِ إليه في الصِّفَه ، الرَّاجعِ إلى الْموصُوف ، وينبغي أن يستقبح منه ما لم يكن ضمير ولا مايَسُدُّ مَسَدَّهُ مِنْ أَلِفٍ وَلَامٍ ، (**وهو**) أي : الضَّميرُ (**في رَفْعِهَا**) أي : رَفْعِ الصِّفَة (**كَالْفِعْلِ**) أي : مثل الْفِعْلِ ، فكما أنَّ الْفِعْلَ لايُثَنَّى ولايُجمع بتَثْنِيَةِ فَاعِلِهِ الظَّاهرِ وَجَمْعِه ، كذلك الصِّفَةُ لاتُثَنَّى ولاتُجمع بتَثْنِيَةِ مَعْمُولِهَا وَجَمْعِه . ٢٥٣/أ

---

(١) في النسختين (صورة) خطأ من الناسخ .

(٢) أي : البصريون يجوزونها على قبح في ضرورة الشِّعر إلاّ المبرد ، فإنّه يمنع ذلك مطقاً في الشِّعر وغيره . انظر : الكتاب ١٩٩/١(هارون) ، وشرح التسهيل ٩٦/٣ ، وهمع الهوامع ٩٧/٥، ٩٨ .

(٣) انظر : شرح على الكافية للرضي ٤٤١/٣ ، والفوائد الضيائية ٢٠٧/٢ .

(٤) واختاره ابن مالك قائلاً : « والصحيح ما ذهب إليه الكوفيون من جوازه مطلقاً » .
انظر : شرح التسهيل ٩٦/٣ .

(٥) في (د) (أهو) وهوتحريف .

(٦) إضافة للتوضيح .

(٧) في الأصل (أحسن) .

(**وإلاّ**) أي : وإن لم يرفع معمول الصّفة بها، بل يُنْصَبُ أَوْ يُجَرُّ[١] (**فَفِيهَا مُطَابِقُ الموصُوفِ**) ؛ ليكون فاعلاً بها، فتؤنّث بتأنيث الموصوف (**كـ : هي حسنةُ وجهٍ ، أو حسنةٌ وَجْهاً ، و**) تثنى إن كان الموصوفُ تثنيةً ، نحو : ([**هما حَسَنَا وَجْهٍ ، أو حسنان**][٢] **وَجْهاً ، و**) تجمع إذا كان الموصوف جمعاً ، مثل : الزيدون ([**حسنو**][٣] **وجهٍ ، أو حَسَنُونَ وَجْهاً** .

ومِثْلُها) أي : مثلُ الصفة المشبهة فيما ذُكر (**المنسوبُ**) ، فإنّه مثل الصفة المشبهة في العمل ؛ لأنّه صار بحصول معنى النِّسبة فيه ، كاسم الفاعل ، والصّفة المشبّهة في أنّه يدل على ذاتٍ غَيْرِ معيّنةٍ ، موصُوفةٍ بصفةٍ معيّنةٍ ، وهي النِّسبةُ ، فتحتاج إلى موصُوفٍ يخصّص هو ، أو متعلّقة ، [٤] تلك الذاتَ احتياج الصّفة إليه ، فتعمل في ذلك المخصص ؛ لاقتضائه إيّاه بأصل الوضع .

(**وَ**) مِثْلُهَا أيضا (**الفَاعِلُ والْمَفْعُولُ اللاَّزِمَانِ**) أي : غيرالمتعدِّيين[٥] ، فإنّ اسم الفاعل إذا كان [غير][٦] متعدٍّ يشبه الصفة في كونها غير متعدية ، فعُومِل معاملتَها ، وكذلك المفعول غير المتعدِّي ، فإن كانا متعديين فلهما حكمُهُما في بابهما[٧] فلم يجز نصب الفاعل وجرّه فيهما بعد حذف المفعول ؛ لئلا يُشْتَبِهُ الْفَاعِلُ بالمفعولِ ، إذ لو جاز ذلك فيهما[٨] وقيل : « زَيْدٌ ضَارِبُ أبَاه » ؛ لم يُعْلَمْ أنّ « أباه » مفعول « ضارب » أو فاعلٌ له نصب تشبيهاً بالفعول ، وكذا لو قيل : ضاربُ أبيه ، وكذا في : زَيْدٌ مُعطٍ[٩] أباهُ ، أو أبيهِ ، لزم اللبس بخلاف اللاّزمين ، فإنّه لما لم يكن لهما مفعول لايلتبس المفعول بالفاعل (**كـ : تميمِيٌّ الدَّارِ ، ومَعْمُورُ الْبَيْتِ**) مثالان للمنسوب ولاسم المفعول ، فإنّهما مثل الصِّفة [المشبّهة][١٠] فيما تقدّم من الأقسَامِ الثمانيةَ عَشَرَ .

---

(١) في (د) (تجره) .
(٢) في النسختين (هم حسنوا وجه أو حسنوا وجهاً) سهوٌ من الناسخ ، والصواب ما أثبته .
(٣) في النسختين (حسنون) ولعل الصواب ما أثبته ، وانظر : الفوائد الضيائية ٢٠٩/٢ . .
(٤) في الأصل (متعلقه) والمثبت من (د) .
(٥) في (د) (متعديين) بدون (أل) .
(٦) زيادة يقتضيها السياق .
(٧) انظر : صيص ٣١٣ في هذه الرسالة . وينظر : شرح الكافية للرضي ٤٤٤/٣ ، والفوائد الضيائية ٢٠٩/٢، ٢١٠ ، .
(٨) في (د) (فيما) سهوٌ من الناسخ .
(٩) في (د) (يعطى) سهوٌ .
(١٠) زيادة للتوضيح .

فيُرفَعَان الفاعلُ والمفعولُ الذي لم يسمّ فاعله ، ويُنْصبَانهما ويُضَافانِ إليهما ، فيجوز في « الدَّارِ » من قوله : « كـ : تميميِّ الدَّارِ » رَفْعُهُ ، ونَصْبُهُ ، وَجَرُّهُ ، وكذلك « البيت » من قوله : « ومعمور البيت » يجوز فيه الرّفعُ ، والنّصبُ ، والْجَرّ ، كما جاز في الصِّفةِ المشبَّهةِ ، (**وكقوله**) وهو عَمرو[١] بن [لَجَأ][٢] التيمي « بالجيم المعجمة »[٢] :

[١٥٧] (كُوْمَ الذُّرَى وَادِقَةً سُرّاتِهَا)[٤]

فـ « كُوم الذُّرى » منصوب على المدح ، وهو بضم الكاف ، جمع « كَوْمَاءُ » ، وهي عظيمة السَّنَام ، « وَادِقَةٌ » صفةٌ مُشبَّهةٌ من وَدَقَتْ[٥] [السُّرَّةُ][٦] : إذا [دَنَتْ][٧] من الأرض من [السِّمن][٨] ، و « سُرَّاتِهَا » منصوب [بـ « وادقة »][٩] وعلامة النَّصب هنا الكسرة نِيَابَةً عن الفتحة كما في « مُسْلِمَاتٍ » ، وفيه دليل على جواز : « زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ » بالنّصب .

* * *

(١) في الأصل (عمر) سهو ، وما أثبته من (د) .
(٢) في النسختين (لحأ) بالحاء المهملة ، والتصويب من مصادر ترجمته ، انظر : الشعر والشعراء ص ١٦١ . والحيوان للجاحظ ٢٣/٤ .
(٣) في الأصل (بالحاء المهملة) خطأ من الناسخ .
(٤) البيتُ من الرجز ، في ديرانه ص ١٥٥ ، وبعده :
مُسْتَأْزِيَات فوقَ كِرْكِرَاتِهَا
وانظر : الأصمعيات ص ٣٤ ، والمفصل ص٢٧٧ ، وشرح المفصل ٨٨/٦ ، وشرح التسهيل ٩٦/٣ ، وشرح الكافية للرضي ٤٣٨/٣ ، ولسان العرب (ودق) ٢٧٢/١٠ ، والخزانة ٢٢١/٨ ، والمقاصد النحوية ٥٨٣/٣ . والمستأزي : المنقبض . والكِرْكِرَة : النّفنات .
(٥) في الأصل (دقت) ، وما أثبته من (د) .
(٦) في النسختين (المسرة) والصواب ما أثبته ، وانظر : الصحاح واللسان (ودق) .
(٧) في النسختين (دبت) ، والصواب ما أثبته .
(٨) غير واضحة في النسختين ، والصواب ما أثبته . .
(٩) في النسختين (بأدقة) ، والصواب ما أثبته .

* * *

[أسماء العدد]

(أَسْمَاءُ الْعَدَدِ ، مَا وُضِعَ)[١] أي : ألفاظٍ وُضِعَتْ (لِكَمِيَّةِ) أَحَادِ (الْأَشْيَاءِ) مفردة كانت تلك / الأحاد أو مجتمعة ، فالواحد على هذا الإصطلاح عدد ؛ ٢٥٤/أ
لأنَّه يقعُ جواباً عن سؤال « كم » وليس بعدد عند المحقّقين من أهل علم الحساب[٢] ؛لأنَّ الْعَدَدَ عندهم هو الْكثرةُ الْمجتمعةُ من الْأَحَادِ ، والذِّراعُ خارج عن التَّعريف ؛ لأنَّه إنَّما وُضِعَ لآلَةٍ يُعرَفُ باستعمالها كميَّة أحاد الْأشياء ، والمراد بالْأَشياءِ هنا : المعدودات .

(وَأُصُولُهَا) أي : أصول أسماء العدد الَّتي يرجع إليها غيرها من أسماء العدد ، إمَّا بالتَّثنِيَةِ كـ : « مائتين » و« ألفين » ، أو بالجمع حقيقةً كـ : « مِئَاتٍ » و« أُلوفٍ » أو بصُورةِ الجمع كـ: « عشرين » إلى « تسعين » ، أو بالتّركيب[٣] كـ : « أحد عشر » ، أو« بالعطف كـ : « خمسَةٍ وعشرين ، و[هي اثنتا عشرة][٤] كلمة » ، (وَاحِدٌ إِلَى عَشَرَةٍ ، ومِائَةٌ ، وأَلْفٌ) بالرفع عطفاً على واحد .

[استعمال ألفاظ العدد في المذكر والمؤنّث]

ولما فرغ من بيانِ حقِيقَةِ الْعَددِ وأَلْفَاظِه أخذ في بَيَانِ اسْتعمَالِ ألفاظه في الْمُذكَّرِ والمؤنّث ، فقال : (فللمذكَّرِ) المفرد (وَاحِدٌ) والمراد به نفس العدد لا المعدودُ، ولتثنيته (اثنان) قال اللَّه تعالى :(٥) ﴿حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ﴾ ، وله أيضاً (ثلاثةٌ إلى عَشرَةٍ) بالتَّاء لجماعة المذكّر باعتبار تأنيث الجماعة [نحو][٦] : ثلاثة رجال إلى عشرة رجال ، وله أيضاً (أحدَعَشرَ) قال اللَّه تعالى حكاية عن يوسف ـ عليه السّلام ـ (٧) :﴿ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَباً ﴾[٨] ، ولعدد المذكّر أيضاً : (ثلاثةَعَشرَ إلى تِسعَةَعَشرَ) نحو : ثلاثة عَشَرَ رَجُلاً ، فتُثْبَت « الهاء » في عقود الأحاد ، وتحذفها في عقود العشرات ؛ لئلا يجمعوا بين علامَتَيْ تأنيث بلَفظٍ وَاحدٍ فيما * هو *(٩) كالكلمة الوحدة .

---

(١) انظر : الكافية ص ١٦٧ .
(٢) انظر : التعريفات للجرجاني ص ١٤٨ ، و شرح الكافية للرضي ٢٨١/٣ فمابعدها .
(٣) مزجياً كالمثال المذكور ، أو إضافياً كـ « ثلاثمائة » انظر : الفوائد الضيائية ١٥٦/٢ .
(٤) في النسختين غير واضحة ، والصواب ماأثبته ، وانظر المصدر السابق .
(٥) سورة المائدة الآية (١٠٦) .
(٦) في النسختين (إلى) والتصويب من المصدر السابق ١٥٧/٢ .
(٧) في (د) (ع . م) اختصاراً للفظة (عليه السلام) .
(٨) سورة يوسف الآية (٤) .
(٩) ما بين النجمتين ساقط من الأصل .

(**وللمؤنّث**) المفرد (**وَاحِدَةٌ**) قال اللّه تعالى (١) : ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ﴾ ، ولتثنيتها (**اثنتان أو ثنتان**)(٢) على ماهو القياس ، قال اللّه تعالى حكاية :(٣) ﴿ رَبَّنَا أَمَتَّنَا اثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا اثْنَتَيْنِ ﴾ ، ولِعَدَدَ المؤنّث أيضاً (**ثلاثٌ إلى عشرٍ بدونها**) أي : بدون التّاء ، فرقاً (٤) بين المذكر والمؤنّث نحو : ثلاثُ [نسوة](٥) إلى عَشَرَ [نسوة](٥)، ولم يُفعل الأمر بالعكس ؛ لكون المذكّر أسبقَ والمؤنّثُ فَرْعٌ عليه ، ولِعَدَدَه أيضاً (**إحدى عَشَرَةَ ، ثلاثَ عشرةَ إلى تِسْعَ عشرةَ بهاء**) نحو : « إحدى عَشَرَة امرأة » على الأصْلِ ، بتذكير المذكّر وتأنيث المؤنّث ، وغيّر « الوَاحِدَ » إلى « أحد »، و « الوَاحِدَةَ » (٦) إلى « إحدى » للتّخفيف .

(**وشينُ « عَشْرَة » ساكنةٌ**) في المؤنّث عند أهل الحجاز ، وهو الفصيحة ؛ لأنّ السُّكونَ أخفُ من الفتحِ ، (**وتميمُ تَكْسِرُها**) أي : تكسر الشّينَ عند التّركيبِ في المؤنّث من « عَشْرَة » ، تحرزاً عن توالي أربع فتحات في كَلْمَةٍ وَاحِدَةٍ ، وهي عشرةُ مع امتزاجها بالاسم الأول الّذي في آخره فتحةٌ ،(٧) ولا يلزم ذلك في المذكّر نحو : ثَلاثَةَ عَشْرَ، فلا تكسر، وكذا لايلزم في « عَشَرَةَ » إذا لم تركّب ؛ لعَدَمِ امتزاجها بما في آخره(٨) فتحة ، (**وقد تفتح**)(٩) أي : الشين من عَشرَةِ في التّأنيث فيقال : اثْنَتَاعَشَرَة ، وبالفتح قرأ الأعْمَشُ :(١٠) [﴿ اثْنَتَا عَشَرَةَ ﴾(١١)] وهو الأصْلُ، قال الزّمخشريُّ :(١٢) « وهو لغةٌ » .

---

(١) سورة الأعراف الآية (١٨٩) .
(٢) انظر : شرح الكافية للرضي ٢٨٦/٣ فمابعدها .
(٣) سورة غافر الآية (١١) .
(٤) في الأصل (فر) سهو من الناسخ .
(٥) في النسختين (امرأة) ، والتصويب من الفوائد ١٥٧/٢.
(٦) في (د) والواحد) سهوٌ .
(٧) انظر : الكتاب ٥٥٧/٣ ، وينظر : المفصل ص٢٥٧ ، وشرح المفصل ٢٧/٦ ، والكافية ص١٦٧ ، والفوائد الضيائية ١٥٧/٢ .
(٨) في (د) (أجزه) تحريف .
(٩) انظر : التصريح على التوضيح ٢٧٤/٢ .
(١٠) وهو : أبو محمد ، سليمان بن مهران الأعمش ، مات سنة ١٤٨هـ . ترجمته في : معرفة القراء الكبار للذهبي ص٩٤ .
وانظر : قراءته في اتحاف فضلاء البشر ص ١٣٧، ونقله أبوحيّان في الارتشاف ٣٦٥/١ ، والسيوطي في الهمع ٣١٢/٥ .
(١١) سورة البقرة الآية (٦٠) .
(١٢) انظر : الكشاف ١٤٤/١، ونصّ قوله : « وقرأ : (عَشْرَة) بكسر الشين وبفتحها ، وهما لغتان » اهـ .

(و بَابُ عشرين) ، وهو / سائر العقود إلى التسعين (ومِائَةٍ ، وأَلْفٍ ، لهما) أي : للمذكّر والمؤنّث ؛ لأنّ هيئةَ الْعقودِ تكون مع المذكّر والمؤنّث بصيغَةٍ وَاحدَةٍ ، ولاتلحق علامةُ التّثنيَةِ مع أَحدِهما ، وإن كان القياسُ أن يقالَ :(١) « عشران رَجُلاً » مثنًى ، و « ثلاث عشرات رَجُلاً » ، إلى « تسعَةِ عشرات رجلاً » [جمعاً](٢) ، فتقول : عندي عشرون عبداً ، وعشرون جارية ، واشتريت خمسين ثوباً ، وخمسين جُبَّةً ؛ لأنَّ(٣) هذه الأسماءَ ليست جمعاً لعشرة ؛ ليختلف مذكّره ومؤنّثه ، بل هي صِيَغٌ موضوعةٌ للعَددِ كـ « الْمِائَة » و « الْأَلف » فَيَسْتَوِي فيهما المذكّر والمؤنّث من غير فَرقٍ ، وهي عقودٌ ثابتةٌ ، وكذا يَسْتَوِي في الْمِائَةِ والْأَلف بلَفْظٍ وَاحد ، تقول : مِائَةُ رَجُلٍ ، ومِائَةُ امْرأةٍ ، وأَلفُ رَجُلٍ ، وأَلفُ امْرأةٍ ، ومِائَتَا رَجُلٍ ، ومِائَتَا امْرأةٍ ، وأَلفَا رَجُلٍ ، وأَلفَا امْرأةٍ ، (وما بعد الأوَّلِ) من أسماءِ الْعَددِ (بِوَاوٍ) أي : يُعطف بوَاوٍ (بتقديم) ، أي : بتقديم مايقوم من أسماءِ الأَعدادِ بعينه من غير تغيير (للأقل) وهي الأحاد ، فإنّها قبل العشرات في الْمَرْتَبةِ (كأَحدٍ وعشرين) واثنين وعشرين ، وثَلاثةٍ وعشرين في المذكّر (إلى تِسْعَةٍ وتِسْعِينَ ، وإحْدَى وعِشْرِينَ ، و) اثنتين وعشرين ، وثلاث وعشرين في المؤنّث إلى (تِسْعٍ وتسعين) ، وفي التّنزيل :(٤) ﴿ إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً ﴾ .

(وقلَّ) في كلامهم تقديم الأكثر من أسماءِ الأَعدادِ على الأقلِّ (نحو : عشرون واحد) ؛ لأنَّ الْأحادَ قبل العشرات في الْمرتبة كما عرفتَ (٥) ، (وبعده بعكسه) أي : بعكس العطف (كـ : مِائَةٍ [و](٢) وَاحدٍ) أَوْ وَاحِدَةٍ ، أَوْ [اثنين أَوْ اثنتين](٦) ، ومائةٍ (وثَلاثةِ رِجَال) ، أَوْ ثَلاثِ نِسْوةٍ ، ومِائَةٍ وأَحَدَ(٧) عَشَرَ رَجُلاً ، أو إحدى عشرةَ امرأةً ، ومِائَةٍ وأَحَدَ (٧) وعشرون رَجُلاً ، أو إحدى وعشرون امرأةً ، (وأَلفٍ ومِائَةٍ

٢٥٥/أ

(١) انظر : شرح الكافية للرضي ٢/ ٢٩٥ .
(٢) إضافة للتوضيح .
(٣) في (د) (أن) خطأ .
(٤) سورة ص الآية (٢٣) .
(٥) قال الرضي : « عطف الأكثر على الأقل أكثر استعمالاً ، ألا ترى أنّ العشرة المركّبة مع النيف معطوفة عليه في التقدير ، فثلاثة عشر في تقدير : ثلاثة وعشرة ، وكذا : ثلاثة وعشرون ، أكثر من : عشرون وثلاثة ، فإذا وصلت إلى الألف ، استأنفت العملَ ، فيكون بين كلّ ألف إلى تمام ألف آخر ، كما من أول العدد إلى الألف ، تعطف الألف على ذلك العدد المنيف عليه ، نحو : أحد وألف ، عشرة وألف ، عشرون وألف ، مائة وألف ، مئتان وألف ، ثلاثمائه وألف ، وإن شئت جعلت الألف معطوفاً عليه ، كماذكرناه في المائة مع ما أناف عليها ... » اهـ . انظر : شرح الكافية ٣/٢٩٧ فمابعدها .
(٦) في النسختين (اثنان واثنتان) والسياق يقتضي ما أثبته .
(٧) في الأصل (إحدى) سهوٌ .

واثنين وعشرين) رجلاً ، أو [اثنتين][1] وعشرين امرأةً إلى ألفٍ ، ومائة وتسعة وتسعين رجلاً ، أو تسع وتسعين امرأة ، (**وصحّ**) أن تعكسَ[2] العطفَ فتقول : (**واحدٌ ، ومائةٌ ، واثنان ، وعشرون ، ومائةٌ وألفٌ**) إلى آخر ما ذكرناه ،

(**ولايضاف إلى المائة مما فوق الاثنين**) أي : من الّذي هو أكثر من الاثنين (**إلاّ ما لا تاءَ فيه**) ؛ لأنّها مؤنثةٌ ، فتَحذِفَ « التّاءَ » من العَدَدِ المضافِ إليها ، سواء كان مميزُها مذكراً نحو : ثلاثمائة [3] درهمٍ ، أو مؤنثاً نحو : ثلاثمائة جَارِيَةٍ ، لما تقدّم من تقريره من حذف « الهاء » في الأحادِ إذا أُضِيفتْ إلى مؤنّثٍ كما في قوله تعالى :[4] ﴿سَبَعَ لَيَالٍ﴾ .

(و) لايضاف (**إلى الألف**) إلاّ (**ما فيه التَّاءُ**) فإضافة المائةِ إلى مالا تاءَ فيه ، (**كـ : ثلاثمائة**) بإضافةِ [ثلاث إلى مائة][5] ، والقياسُ : « ثلاث مئين » بجمع القلة ،[6] إلاّ أنّ الأوّل هو المستعمل في الكلام ، وهذا وإن كان على وفق القياس ؛ إلاّ أنّه لايستعمل إلاّ في الشِّعْر[7] أنشد الميداني : [8]

[١٥٨] ثلاثُ مِئِينٍ قَدْ مَضَيْنَ كَوَامِلاً وَهَا أَنَا هَذَا أرْتَجِى مرَّ أَرْبَعِ [9] [10] / ٢٥٦/أ

وإضافةُ الألف إلى ما فيه التّاء نحو : (**أربعةُ آلاف**) رجل ، وأربعة آلاف امرأة ، فتلحق التاء بعدده على كُلِّ حالٍ ؛ لأنّ المضافَ إليه هنا مذكّرٌ كما في قوله تعالى :[4] ﴿وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ﴾ ، (**وثماني عشرة**) في عدد المؤنّث (**بفتح الياء**) وهو أجود لغاتها لبناء صدور الأعدادِ المركّبةِ على الفَتحِ كـ : ثلاثةَ عشر ، (**وسكونُها**) أي : سكون الياء ؛ لاستثقال أصل الحركة على الياء مع تثاقل المركّب بالتّركيب .

---

(١) في النسختين (اثنتان) والسياق يقتضي ما أثبته .
(٢) في (د) (أي : بعكس) تحريف .
(٣) في الأصل (ثلاث مائة) بالفصل .
(٤) سورة الحاقة الآية (٧) .
(٥) في النسختين غير واضحة ، والصواب ما أثبته .
(٦) أو ثلاث مئات : لأنّ للمائة جمعين ، أحدهما فى صورة جمع المذكر السالم ، وهو المذكور في المتن ، والثاني في صورة جمع المؤنث السالم ، وهو « مئات » . انظر: الفوائد الضيائية ٢/ ١٥٩ .
(٧) خلافاً للمبرد ، وابن معط ، وعليه ابن عصفور ، فإنّهم أجازوا ذلك فى الكلام ، وهو الظاهر فى كلام سيبويه . انظر : الكتاب ٥٦٢/٣ فمابعدها ، والمقتضب ١٧٠/٢، والفصول الخمسون ص٢٤٢ ، وشرح الجمل الزجاجي ٣٦/٢ .
(٨) في (د) (أنشد الميداني ، يقول شعر) خطأ من الناسخ .
(٩) في الأصل (من أربعى) .
(١٠) البيت من الطويل نسبه أبو حاتم السجستاني في « المعمورون » ص ٢٨ ـ ٢٩ إلى ابن حممة الدَّوْسِي، وأورد له مقطوعة من ضمن أبياته ، ثالثها البيت الشاهد ، و انظر : المقتضب ١٧٠/٢، وشرح المفصل ٢٣/٦ .

(**وَشَذَّ حذفُها**) أي : حذف الياء لفظاً ونِيَةً (**بالفتح**) أي : بفتح النُّون للتَّركيبِ ، كما تفتح الدَّالُ من « أحدَ عشر » كأنّ « الياءَ » لم تكن ، وهو قليلٌ شاذٌّ ، (**أو الكسر**) ؛ لثقل الكسر مع التَّركيب ، وإن كان القياسُ إبقاءَ النُّونِ مكسورةً ؛ لتَدلَّ على الياءِ . (١)

[ما لا يميَّز من أسماء العدد وما يميَّز فيها]

ولما فرغ من بيان حال أسماء ٱلعَدَد أخذ في بيان ما لايميَّز فيها وما يميَّز ؛ لِتَتِمَّ فائدة ماذكره ، فقال : (**ولا مميِّز لواحدٍ [واثنين]**(٢)) وذلك لاستغنائهم بلفظ المفرد والمثنى؛ لأنَّهما ينصبان على الجنس والمقدار، نحو : « درهم » و « درهمان » فأمّا قوله :

[١٥٩] كأنّ خُصْيَيْهِ (٣) مِنَ التّدَلْدُلِ ظَرْفُ عَجُوزٍ فيه ثِنْتَا حَنْظَلِ (٤)

فضرُورَةٌ .

(**وهو**) أي : المميَّز (**في الثَّلاثة إلى العَشَرَة**) والثَّلاث إلى العشر (**مخفوض**) أي : مجرور بالإضافة حال كونه (**جمعاً مكسَّراً**) نحو : ثلاثةُ رجالٍ (**ولو معنًى ، نحو**) قوله تعالى :(٥) ﴿ وَكَانَ فِي المَدِينَةِ **تِسْعَةُ رَهْطٍ** ﴾ ، أمَّا كونه مخفوضاً، فلِكَثْرَةِ اسْتِعْمَالِ العَدَدِ مع عدم المانع من «إضافة » (٦)، فآثروا فيه التَّخفيف بالإضافة بسقوط التَّنوين . (٧)

وأمّا كونه « جمعاً » فليطابق المعدود العدد ، وأمَّا كون الجمع « مكسَّراً» فلأنّه من جموع القلَّة ، وجموع القلّة إنَّما وضعتْ للعشرة فما دونها إلى الثَّلاثة ؛ لأنَّ مِنَ الثَّلاثةِ إلى العَشرَةِ جمع قلة ، فإذا أضيف إلى جمعِ القلَّة تَطَابَقَ اللَّفْظَانِ وَتَشَاكَلاَ .

(**وفُضِّلَ فيه**) أي : في المميَّز لثلاثة إلى عشرة إن كان اسم جنس كـ « رَهْطٍ » أو جمع كـ « قَوْمٍ » (**مِنْ**) فالأصل أن يُقَالَ : تِسْعَةٌ مِنْ رَهْطٍ ومِنْ قَوْمٍ ، (**و**) هو (**فيما بعدها**) أي : بعدَ الثَّلاثةِ إلى العَشرةِ (**مفردٌ**) وهو مائةٌ ؛ لأنَّ المائَةَ في

---

(١) قال الرضي : « ففتح النون أَوْلى من كسرها ؛ ليوافق إخواته ؛ لأنّها مفتوحة الأواخر مركّبة مع العشرة ، ويجوز كسرها لتدل على الياء المحذوفة » اهـ . انظر : شرح الكافية ٢٩٩/٣ .

(٢) في الأصل (واثنان) .

(٣) في الأصل (حصيته) سهوٌ من الناسخ .

(٤) البيتان من الرجز ، نسبا لعدد كثيرٍ من الشعراء منهم : خطام المجاشعي ، وجَنْدل بن المثنى ، وسلمى الهذلية ، وقيل شماء الهذلية انظر : الكتاب ٣/ ٥٦٩ ، ٦٢٤، والمقتضب ١٥٦/٢ ، والمنصف ١٣١/٢، ، وضرائر الشعر لأبي عبدالله القيرواني ص ٢٣٤، والمقاصد النحوية ٤٨٥/٤ ، والتصريح ٢٧٠/٢ ، والخزانة ٤٠٠/٧ ، ٤٠٤ .

(٥) سورة النمل الآية (٤٨) .

(٦) في النسختين (إضافةٍ) ، والصواب ما أثبتت .

(٧) انظر : شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب ٧٩٥/٣ فمابعدها .

نفسها جمع كثيرٌ مؤنّث «فاستثقل»[١] للكثرة والتّأنيث أن يُقَالَ : ثلاث مئات[٢] أو ثلاث مئين، فَرُدَّ إلى الواحد ؛ لأنّ المفرد [٣] أَخْصَر وأخف ، وقال : ثلاثُ مائةٍ إلى تسع مائةٍ ، ولايَردُ على ذلك : ثلاثة رجال ، إذ لا كثرة هنا ، ولا تأنيث ، ولا : ثلاث نساء ، إذ لا كثرة ، ولا : ثلاثة [٤] آلاف ، إذ لا تأنيث .

(ففي : أَحَدَ عَشَرَ إلى تِسْعَةَ وتِسْعِينَ ، مَنْصُوبٌ) ؛ لوجود المانع من الإضافة ، وهو جعل ثلاثة أشياء كاسم واحد لفظاً ومعنًى في أحدعشر وأخواته [٥] ، ويقدَّر اثبات النُّون ، وحذفها مع الإضافة في « عشرون » وأَخَوَاتِهِ ، **(وفيما عداه)**، أي : عدا أحَد عشر إلى تسعة وتسعين ، وهو مميِّز المائة والألْف ، وتثنيتُه / وجمعُه **(مجرورٌ)** أ/٢٥٧
أي : مخفوضٌ لما قلناه في مميِّز الثَّلاثة ، **(والقياسُ في بابِ ثَلاثمائة : مئون)** بالواو والنون **(أو مئات)** بالألف والتاء ، إلاّ أنّ العربَ لاتجمع المائة إذا [أضيف][٦] إليها عدد إلاّ قليلاً كقوله :

[١٦٠] ثَلاثُ مِئِينَ للمُلُوكِ وَفَى بِهَا ... رِدَائِي وَجَلَّتْ عَنْ وُجُوهِ الْأَهَاتِمِ[٧]

واعلم أنّ حكمَ العدد المميَّز بشَيْئَيْنِ في التَّركيب لمذكرهما مطلقاً ، إن وجد العقل نحو : لي خمسةَ عَشَرَ عبداً و أَمَةً ، *أو أمةً*[٨] وعبداً ، وإن لم يوجد العقل فيهما فالحكم لما سبق منهما ، من مذكّرٍ أو مؤنّثٍ ، بشرط اتصال التَّمييز نحو : اشتريتُ[٩] ستّةَ عَشَرَ جملاً وناقةً ، و [ستّ عَشْرَة][١٠] ناقةً وجملاً ، ولمؤنثهما إن فصل التَّمييز ، وعدم العقل، **(و)** لهذا **(قَالُوا : اشْتَرَيْتُ عَشْرَةَ بَيْنَ[١١] عَبْدٍ وَأَمَةٍ، أو مِنْ عَبْدٍ وأَمَةٍ، وَطَافَ ثَلاثاً بَيْنَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ)**، وإنّما غلب التّأنيث هنا ؛ لأنّ المذكّرَ فيما لايعقل

---

(١) في الأصل (فاستقل) ، وفي (د) (فاستعمل) ، والصواب ما أثبته .
(٢) في الأصل (مائة) خطأ .
(٣) في (د) (الفرد) .
(٤) في (د) (ثالثة) خطأ من الناسخ .
(٥) في (د) (إخواتها) .
(٦) في النسختين (أضيفت) والتصويب من شرح التسهيل ٣٩٤/٢ ، وانظر شرح المفصل ٢٣/٢٦ .
(٧) البيت من الطويل ، وهو للقرزدق في ديوانه ٣٨٠/٢ ط ١ ، دار الكتب العربي ١٤١٢هـ ، ورواية صدره في الديوان : « فدًى لسُيُوف من تميم وفَى بها » ولا شاهد فيه .
وانظر : المقتضب ١٧٠/٢، وشرح المفصل ٢٣،٢١/٦ ، والتوطئة ص٢٥٧ ، وشرح التسهيل ٣٩٤/٢ ، و شرح الكافية للرضي ٣٠٢/٣ .
(٨) ما بين النجمتين ساقط من الأصل .
(٩) في (د) (أشير) تحريف .
(١٠) في النسختين (ستة عشر) والصواب ما أثبته ، وانظر شرح التسهيل ٤٠٩/٢ ـ ٤١٠ .
(١١) في الأصل (بنين) والمثبت من (د) .

كالمؤنّث ، (وَ) لما سبق منهما في الإضافة مطلقاً ، نحو : (رأيتُ خمسةَ أَعْبُدٍ، أو إماءٍ وَ) رأيتُ (خمسَ إماءٍ ، وَأَعْبُدٍ ، وخمسةَ عشرَ [جملاً وناقةً ، وثلاث عشرة ناقة وجملاً][1] ، وأربعة عشر بيتاً وضَيْعَة) .

قيل : وذلك لايجوز إلاَّ فيما له تنصيفٌ جمعيٌّ كـ « عشرة » ، و « ثمانية » ، و « ستّة » ، فإن لم يكن له تنصيفٌ جمعيٌّ عطفت على العَدَدِ أو على المعدود ، وصار المعطوف مجهولاً عدده نحو : عندي أربعةُ رجالٍ ، أو نساءٍ ، نص على ذلك المغاربة .[2] وقال ابن مالك في « شرح الكافية »[3] : « لا يضاف عددٌ أقلَّ من ستّة إلى مميزين ، مذكر ومؤنث ؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ من المميزين جمع ، وأقلُّ الجمع ثلاثةٌ ، فلو قيل : خمسةُ أَعْبُدٍ وإماء[4] لزم إطلاق الجمع في أحدهما * على *[5] ما ليس جمعاً » ولايخفى ما في عبارة ابن مالك من المناقضة لما ذكره المؤلف .

[اشتقاق اسم الفاعل من الأعداد]

(وقيل) للمُفردِ المشتقِّ من اللَّفظ المتعدِّد ، وهو الواحد مما فوقه (مُصيِّراً) أي : حال كون ذلك المفرد عدداً أنقص [منه ، أو][6] أُزيد عليه بواحد ، (الثَّاني) في المذكَّر، فقوله : « الثَّاني » مقول القول ، وذلك القول ؛ إنَّما هو بسبب اعتبار جعل ما انضمّ إليه على تلك العِدَّة ، فيكون معنًى ثاني الواحد مصيره بانضمامه إليه اثنين ، وإنَّما ابتدأ من الثَّاني إذ ليس قبل الواحد عددٌ[7] حتى يكون الواحد مصيره واحداً .

(والثَّانيَةُ) في المؤنّث على هذا القياس ، وهكذا (إلى العَاشِرِ) في المذكَّرِ ، (والعَاشِرَةِ) في المؤنَّثِ (فقط)[8] أي : لايجوز غير ذلك ، فلا يجيء فيما تحت الاثنين ، ولا فيما فوق العشرة ، إذ فوقه مركبات لايتأتى اشتقاق اسم الفاعل منها .

---

(١) في الأصل (ناقة وجملاً وثلاثة عشر جملا وناقة) والتصويب من شفاء العليل ٥٧٢/٢

(٢) انظر : المقرب ص ٣٣٨ .

(٣) انظر : ١٦٩٠/٣ .

(٤) في شرح الكافية (وآمٍ) وكلاهما صواب .

(٥) مابين النجمتين ساقط من الأصل .

(٦) إضافة من الفوائد ١٦٤/٢ .

(٧) في الأصل (عدة) .

(٨) انظر : المقتضب ٢/ ١٨٠، ١٨١، و شرح الكافية للرضي٣١٦/٣ ، والارتشاف٣٧٢/١ فما بعدها .

(و) قيل للمفرد المؤنّث (**بحاله**) أي : باعتبار مرتبته [١] من المتعدِّد من غير اعتبار معنى التصيير : (**الأوّلُ والثّاني**) ، إذا وقع في المرتبة الأولى أو الثّانية ، في المذكر (**والأولى**[٢] **و الثّانيةُ**) في المؤنث كذلك ، من غير اعتبار معنى التّصيير، وإنّما لم يقل : الواحدة والواحد [٣] ؛ لأنّهما لا يَدُلاّن على المرتبة ، فأبدل [منهما][٤] الأول والأولى ؛ للدلالة عليهما، وهكذا (**إلى العَاشِرِ والعَاشِرَةِ**) / فتجرى على القياس في التّذكير والتأنيث ، فتقول : الثّاني كما تقول : الواحد ، والثّانية كما تقول : الواحدة ، (**الحَادِي عَشَرَ**) من العدد المركب (و) كذلك (**الحَادِيَة عَشْرَةَ**) في المؤنّث ـ بكسرالشّين أو سكونها ـ (**التّاسِعَ عَشْرَ، التاسعةَ عَشْرَةَ ، بلا نهاية**) أي : بغير نهاية ، فإنّ حكم اسم الفاعل من العدد حكم أسماء الفاعلين في التذكير والتأنيث ، فتقول : الثّاني ، والثّالثُ ، والرّابعُ إلى العَاشِرِ »[٥]. ٢٥٨/أ

وفي المؤنّث الثّانيةُ ، والثّالثةُ ، والرّابعةُ إلى العَاشِرَةِ ، وكذا في جميع المراتب من المركّبات ، والمعطوفات نحو : الثّالثةَ عَشرَةَ ، تؤنّث اسمين في المركّب ، كما تركبهما للمذكّر نحو : الثّالث عشر ، وإنّما ذكّروا الاسمين ؛ لأنّه اسمٌ لواحدٍ مذكّرٍ ، فلا معنًى للتّأنيث فيه ، بخلاف : ثلاثة عَشرَ رَجُلاً ، فإنّه للجماعة .

وكذا تقول في العطف : الثّالثُ والعشرون ، والثّالثةُ والعشرون ، (**ولذا**) أي : ولأجل اختلاف الاعتبارين ، اعتبار كونه مصيِّر الاثنين ثلاثة ، واعتبار حالة اختلف إضافتهما ، فلاختلاف إضافتيهما (**قيل في الأول**) أي : في المفرد من المتعدد المقول بإعتبار تصييره : (**ثالثُ اثنين ، بالإضافة إلى الأنقص بدرجةٍ**) ، أي : جاعل الاثنين بنفسه ثلاثة ، (و) قيل : (**في الثّاني**) [٦] أي : في المفرد من المتعدِّد باعتبار حاله : (**ثالثُ ثلاثةٍ**) ، أو أربعةٍ أو خمسةٍ بالإضافة إلى عددٍ يساوي عَدَدِهِ ، أو يكون فوقه ، أي : أحد الثلاثة .

(و) قيل في إضافة ما زاد على العشرة : (**حادي عشر أَحَدَعَشَرَ**) بإضافة المركّب الأوّل [إلى المركّبِ الثّاني][٧] ، أي : واحد من أحدعشر متأخّر بعشر درجَاتٍ ، بناءً على الاعتبار الثّاني ، وهو بيانُ اعْتِبَارِ ألحَالِ لاغير ؛ لأنّ الاعْتِبَارَ الأوّلَ لايتجاوز العشرة لما علمت .

---

(١) في (د) (مرتبة) .
(٢) في (د) (الأول) .
(٣) في (د) (الواحد والواحدة) بتقديم المذكر على المؤنّث .
(٤) في النسختين (منها) ، والصواب ماأثبته .
(٥) انظر : الفوائد الضيائية ١٦٤/٢ ـ ١٦٥ .
(٦) انظر : المصدر السابق ١٦٦/٢ .
(٧) في النسختين (إلى المركب على الثاني) ، والصواب ماأثبته .

(**أَوْ**) إن شئت قلت : في أداء هذا المعنى : (**حادي أحد عشر، بالحذف على الثَّاني**) أي : بحذف الجُزء الأخير من المركَّب الأوَّل ؛[١] استغناء عنه بذكره في المركَّب الثَّاني (**فقط**) أي : لاغَيْرُ .

(**وصحّ على ثانيه إعرابُ**) الجزءِ (**الأوَّلِ أيضاً**) من المركَّبِ الأوَّلِ[١] ؛ لزوال مُقتضى بنائه ، وهو التَّركيبُ ، وبِناءُ الجزأين الباقيين ؛ لوجود مُوجِبُ البناء فيهما ، وهو التَّركيب ، (**وفي معدودٍ لمؤّنث لفظهُ**) المعبر عنه (**مذكَّرٌ**) كلفظ الشَّخص إذا عُبر به عن المؤنث (**أو بالعكس**) بأن يكون المعدود مذكراً واللَّفظ مؤنّثاً كلفظ النَّفس إذا عبرت بها عن المذكَّر (**يعتبر اللفظ كثيراً**) مِن اعتبارِالمعنى ؛ لأنّ المعاملة مع اللَّفظ ؛ ولأنَّ فيه إجراءً للفظ على ظاهره من غير تأويل ، فيجوز لك [٢] * في المعدود*[٤] وجهان : التَّذكيرُ والتَّأنيثُ ، فالتَّأنيثُ ([كـ : **ثلاثة**][٥]) أشخص (**عَلَمًا لنسْوَةٍ**) اعتباراً باللَّفظ ، وهو أوْلى من اعتبار المعنى ، والتَّذكيرُ نحو : / (**ثلاثُ أَنفسٍ ، مطلقاً على رجال**) اعتباراً بالمعنى ، واعتبار اللَّفظ هو الكثير في كلامهم ، (**وقلّ اعتبار المعنى**) ؛ لأنَّ المعاملة مع اللَّفظ (**كقوله**) وهو عُمَر بن أبي ربيعة : ٢٥٩/أ

[١٦١] (وكَانَ مَجَنِّي دُونَ مَاكُنْتُ أَتَّقِي ثَلاَثُ شُخُوصٍ كَاعِبَان وَمُعْصِرُ)[٦]

والشّاهد في : « ثلاث شخوص » ، فإنَّ القياسَ فيه : ثلاثة شخوص، ولكنه كنَّى بالشُّخوص عن النِّساء ، ثم بيَّن ذلك بقوله : « كاعبان ومُعْصِرُ » ، أي : هنَّ كاعبَانِ ومُعْصِرُ، والْكَاعِبُ : الجارية حين يبدو ثَدْيُهَا للنُّهُودِ ،[٧] والْمُعْصَرُ : الْجَارِيَة أوّل ما أُدركت « بعد ، لكنها قَرِيبَةٌ من الْبُلُوغ » .[٨]

* * *

(١) بعده في النسختين (لانتفاء التَّركيب) ولا معنى له .
(٢) انظر : المصدر السابق .
(٣) في (د) (ذلك) تحريف .
(٤) مابين النجمتين ساقط من الأصل .
(٥) في الأصل (كفلانة) تحريف . ومطموس من (د) والصواب ما أثبته .
(٦) البيت من الطويل ، وهو في ديوانه ص ١٢٧ ، وانظر : الكتاب ٥٦٦/٣ ، المقتضب ١٤٨/٢ ، والخصائص ٤١٧/٢ ، والإنصاف ٧٧٠/٢ ، وشرح عمدة الحافظ ص٥١٩ ، وشرح التسهيل ٢٩٩/٢ ، وأوضح المسالك ٢٥١/٤ والأشباه والنظائر ١٠٤/٢، والتصريح ٢/ ٣٧١ ، ٢٧٥ ، والخزانة ٧/ ٣٩٤ فما بعدها . المجني ، بكسر الميم : التّرس . ويروى « فكان نصير » فمعناه : مانعي وساتري . ويروى « بصير » بالياء الموحد ، جمع بصيرة وهي : التُّرس .
(٧) في الأصل (للنهو) خطأ من الناسخ . وانظر : اللسان (كعب) ٧١٩/١ .
(٨) هكذا في النسختين ، وهو على اعتبار أنّ (ما) في (ما أدركت) نافية ، ولم أجده عند غيره ، ولعل الصواب إسقاط هذه العبارة ؛ لأنّ معنى (معصر) في المصادر هو « الجارية أول ما أدركت وحاضت » ، وهذا يعني أنّ (ما) مصدرية لا نافية كما يفهم من نص الشارح ، والله أعلم .

* * *

(اسم التَّفضيل)

[تعريفه]

وإنَّما لم يقل : أفعل التَّفضيل ؛ ليدخلَ فيه نحو : زَيْدٌ خير منك وشرّ من كذا ، فإنَّه للتَّفضيل ؛ ولأنّ اسم التَّفضيل أخص من قَوْلِهِمْ : أفعل التَّفضيل ؛ لأنّه لايدخلُ فيه فعل التَّعجُب نحو : ما أفعلَه ، فإنَّ التَّعجُبَ تفضيل في الْحقيقة (**مُشْتَقٌّ عَلَى أَفْعَلَ**) للمذكَّر، وعلى فُعْلَى للمؤنّث (**لِزِيَادَةِ صَاحِبِهِ فِي**) أصل (**فِعْلِهِ عَلَى غَيْرِهِ**)(١) .

فقوله : « مشتقٌّ » شاملٌ لجميع المشتقّات ، وقوله : « لِزِيَادَةِ صَاحِبِهِ فِي فِعْلِهِ عَلَى غَيْرِهِ » خرج جميع المشتقّات ماعدا المحدود، كاسم الفاعل والمفعول ، والصِّفة الْمشبَّهة.(٢)

[شروط صوغه ، وحكم مالم يستوفِ الشروط](٣)

(**وَهُوَ**) أي : اسم التَّفضيل يبنى لفظه (**مِنْ ثُلاثِيٍّ مُجَرَّدٍ**) فلا يبنى من رباعيّ مجرّدٍ ، ولا مزيدٍ فيه (٤)، ولا ثلاثيّ مزيد فيه نحو : دَحْرَجَ ، وتَدَحْرَجَ ، وضَارَب، وانْطَلَقَ ، واسْتَخْرَج ؛ لأنَّ بِنَاءَهُ من ذلك يُفَوِّتَ الدِّلالة على المعنى المتفضَّل منه .

(**لَـهُ**) أي : لذلك الثُّلاثيّ (**فِعْلٌ**) فلا يبنى من وَصْفٍ لا فِعْلَ لـه(٥)، كـ « هو أَقْمَنُ بِـهِ » ، أي : أحقُّ به ؛ لأنَّه لا فعلَ لَهُ ، (**تَامٌّ**) فلا يبنى من « كَانَ » و « عَسَى» وأَخَوَاتِهما؛ لنُقصانهما، (**مُتَصَرِّفٌ**) فلا يبنى من نحو : « لَيْسَ » و « عَسَى » و « نِعْمَ » و « بِئْسَ » و « هَبْ » و « تَعَلَّمْ » ؛ لِعَدَمِ تَصَرُّفِهِنَّ .

(**غَيْرُ لازِمٍ لِنَفْيٍ**) فلا يبنى من فِعْلٍ منفيٍّ ملازمٍ للنَّفي نحو : [ما عاج](٦) بالدَّواء ، أي : ما انتفع به ، ومضارعه « يعيج » ملازم للنَّفي أيضاً.(٧)

---

(١) عرَّفه أبو حيَّان في الارتشاف ٣١٩/٣ بقوله : « هو الوصف المصوغ على أفعل دالاً على زيادة محلٍّ بالنِّسبة إلى محلٍّ آخر ، فالوصف جنسٌ » اهـ .

(٢) انظر : العباب ورقة (٢٤٤) .

(٣) انظر : التِّبيان في تصريف الأسماء ص ٨٠ ، ٨٥ .

(٤) خلافاً للأخفش والمبرد ، فإنَّهما أجازا بناء أفعل التَّفضيل من كل فعلٍ ثلاثيّ لحقته زوائد قلّت أو كثرت ، كـ : « استفعل ، وافتعل ، وانفعل » ؛ لأنّ أصلها ثلاثة أحرف . انظر رأيهما في : شرح المفصل ٩٣/٦ فما بعدها ، وشرح الكافية للرضي ٤٥١/٣ .

(٥) انظر : أوضح المسالك ٢٨٦/٣ .

(٦) في النسختين (أعاج) والصواب ما أثبته . وانظر : شرح التصريح ٩٢/٢ ، والتبيان في تصريف الأسماء ص ٨٢ .

(٧) انظر المصدرين السابقين .

(**قَابِلٌ لِلكَثْرَةِ**)(١) فلا يبنى مما لايَقْبَل ذلك نحو : مَاتَ زَيْدٌ وَعَمِيَ خَالِدٌ ؛ لأنّ المَوْتَ لايقبل الزِّيادة ، ولا النقص ، (**ليس بِلَوْنٍ ، وَلاعَيْبٍ ظَاهِرٍ**)(٢)، فلا يبنى من عَمِيَ وشبهه من أفْعَالِ العُيوبِ الظَّاهرة ، ولا من « حَمِرَ » ونحوه من أفعال الألوان ؛ (**لأنّه**) أي : أفعل (**منهما**) أي : من اللّوْنِ والعَيْبِ (**اشتقّ لغيره**) أي : لغير اسم التَّفضيل ، فلو اشتق اسم التَّفضيل أيضا منهما ؛ لالتبس بأفعل الذي ليس للتّفضيل (كـ : **زَيْدٌ أَفْضَلُ الْقَوْمِ**) مثال لاسم التَّفضيل المجتمع فيه الشُّروط المذكورة ، ألا ترى أنّ الأفضلَ مُشتقٌ من ثلاثيٍّ مجرّدٍ له فعلٌ تامٌ متصرفٌ غيرُ لازمٍ للنّفي ، قَابِلٌ للكثرة ، ليس بِلَوْنٍ ولاعَيْبٍ وهو الفَضْلُ .

(**وَمِنْ غَيْرِهِ**) أي : من غير الثَّلاثي المقدَّم ذكرُه ، وهو ما تعذر بناء أفعل التَّفضيل منه ، وذلك مازاد على الثَّلاثي ، واللّون ، والعيب (**تُوُصِّلَ**) إلى التَّفضيل له على غيره (**بِمَا [يَصِحُّ]**(٣) **مِنْهُ**) بأن يبنى أفعل التَّفضيل من فعلٍ ثلاثيٍّ من الأفعال التي يُصَاغُ منها أَفْعَلُ التَّفضيل(٤) ، ثُمَّ يميّز أفعل التَّفضيل « أفعل » أو / « أفعل منها » موجوداً لغير تفضيل (كـ : **هُوَ أَشَدُّ مِنْهُ اسْتِخْرَاجاً**) ، وهذا مثالٌ لما [يصحّ](٣) منه أفعل التَّفضيل ، فهذا من الاستخراج ومن الخروج وهو أخرج من زيد، وهو على رأي المؤلف مثال الثَّلاثي(٥) المزيد فيه ، (و) أَشَدُّ (**بَيَاضاً**) من عمر، مثالُ اللَّوْنِ ، وله أفعل لغير التَّفضيل تقول : رجل أبيض ، فإن وصفت طائراً بكثرة البيض ؛ قلت : الدَّجاجُ أبيضُ الطَّير ، (و) أَشَدُّ (**عَمًى**)(٦) مثالٌ للعَيْبِ ، وله أفعل لغير التَّفضيل أيضا ، نحو : رجل أَعْمَى ، فـ « أَشَدُّ » ، في هذه المسائل الثَّلاثة ، فعلٌ ثلاثيٌّ مجرَّدٌ ليس بِلَوْنٍ ولا عَيْبٍ ، وليس منه أفعلُ لغير التَّفضيل .

٢٦٠/أ

---

(١) أي : القابل معناه للكثرة . انظر : شرح الكافية للرضي ٤٤٨/٣ ، والعباب ورقة (٢٤٤) .

(٢) انظر : المفصل ص ٢٧٧ . وأجاز الكوفيون بناء ه من لفظيْ (السواد والبياض) قائلين : إنهما أصلا الألوان ومن ذلك قول الشاعر :

جارية في درعها الفضفاض أبيض من أختِ بني إباض

وقول الآخر :

أبَعْدَ بعدت بياضاً لا سوادَ له لأنت أسودُ في عيني من الظلم .

وهما عند البصريين شاذان . انظر : شرح الكافية للرضي ٣/ ٤٥٠

(٣) في النسختين (يقبح) خطأ من الناسخ ، ولعل الصواب ماأثبته .

(٤) أي : بواسطة فعلٍ مُساعدٍ يُصاغُ منه اسمُ التفضيل .

(٥) في (د) (الثلاثي) .

(٦) انظر : شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٨٤٩/٣ .

(**وَأَمّا مِثْلُ : أَحْنَكُ الشَّاتَيْن**)[١] ممّا بني[٢] فيه اسْمُ[٣] التَّفضيل من اسْمِ عَيْنٍ بنوه من ألْحَنَك ، وهو اسْمُ عَيْنٍ ، والمعنى : اَكلُهما، أي : أشدُّهُمَا أَكْلاً ، (**وَ**) مثل (**آبَلُ مِنْ حُنَيْفِ ألْحَنَاتِم**)[٤] أي : أَكْثَرُ * من حُنَيْفِ الحَنَاتِمِ *[٥]، يقال : أَبلَ فُلانٌ ، إذا كثرت[٦] إبله ، (**وَ**) مثل : (**أَعْطَاهُمْ للدِّرْهَمِ وَ [الدِّينَارِ]**[٧]، **وأَوْلاهُمْ لِلْمَعْرُوف**) مما بنى فيه اسم التّفضيل من رُبَاعيٍّ ، (**و**) مثل (**أَكْرَمَ مِنْ زَيْدٍ**) * وهذا*[٥] مما بني فيه اسم التّفضيل من غير الثُّلاثي أيضا،[٨] (**وَ**) مثل (**هِيَ أَفْقَرُ مِنْ غَيْرِهَا، وَهَذَا أَخْصَرُ مِنْه**) مما زاد على الثّلاثة [٩]، (**وَ**) مثل (**هُوَ أَفْلَسُ مِنْ ابْنِ الْمُذَلَّق**[١٠]، **وَ**) في ألْمَثَلِ :[١١](**أَحْمَقُ مِنْ هَبَنَّقَةَ**)[١٢] هو رَجُلٌ يضرب المثل بحمقه[١٣]، (**فَشَاذٌّ**) بناء اسم التَّفضيل من هذه ألْكَلِمَاتِ كلها ؛ لأنَّ اسم التَّفضيل لايبنى[١٤] **إلاَّ** * مما*[٥] استكمل خمسةَ شروط :[١٥]

---

(١) انظر : الكتاب ١٠٠/٤ ، والمفصل ص٢٧٨ ، و شرحه لابن يعيش ٩٤/٦ .

(٢) في (د) (يبنى) .

(٣) في الأصل (أفعل سم) سهواً .

(٤) انظر : كتاب جمهرة الأمثال للعسكرى ٢٠٠/١، ومجمع الأمثال للميداني ١٤٨/١، والعباب (٢٤٤)

(٥) ما بين النجمتين ساقط من (د) .

(٦) في (د) (كثر) ، وقيل : أي : أرعاهم للإبل . انظر : شرح التسهيل ٥١/٣ .

(٧) غير واضحة في النسختين ، والصواب ما أثبته . وانظر : المفصل ص ٢٧٧ .

(٨) وفي أفعل ثلاثة مذاهب ، الأول : الجواز مطلقاً وهو مذهب سيبويه ، قال ابن مالك « لأنّ أفعل عنده يساوى فَعَلَ وفَعِلَ وفَعُلَ فى بناء أفعل التفضيل منه » ، و الثانى : المنع مطلقاً وهومذهب عَدد من النحويين منهم : الزمخشري وعليه المؤلّف ، أما المذهب الثالث فهو الجواز إن كان الهمزة لغير النقل نحو : أظلم الليل .. انظر : الكتاب ١٠٠/٤ ، والمفصل ص ٢٧٧، ٢٧٨ ، وشرح المفصل ٩٢/٦، وشرح التسهيل ٥١/٣ .

(٩) وفي « أَخْصَرُ » شذوذٌ آخر ، وهو كونه مبني من فِعْلٍ مبنيٍّ للمفعول ، أي : من أُخْتُصِرَ .

(١٠) يروي بالدال والذال ، وهو رجل من بني عبد شمس بن سعد فقير مُدقعٍ ، ماكان يحصل على بينة لَيْلَةٍ وآباؤه وأجداده يُعْرَفُون بالإفْلاس .

انظر : كتاب جمهرة الأمثال ١٧٠/٢ ، ومجمع الأمثال ٤٦١/٢ .

(١١) انظر المصدرين السابقين على الترتيب ٣٨٥/١ ، ٢١٧/١ .

(١٢) في الأصل (هبيعة) وغير واضح في (د) ، والصواب ما أثبته .

وهبنقة : لقبُ ذي الودعات ، وهو أحد بني قيس بن ثعلبة ، واسمه يزيد بن ثروان ، قيل كان يعلق عظام ، وخيوط على عنقه لكي يَعْرِفَ نَفْسَهُ .

(١٣) في (د) (بجمعه) تحريف .

(١٤) في الأصل (لا يبتنى) .

(١٥) انظرها في : الفوائد الضيائية ٢١١/٢ فمابعدها .

أحدهـا[١] : أن يكون فعلاً ، فلايبنى[٢] من غير فعلٍ .

الثّـاني : أن يكون الفعل ثلاثياً ، فلا يبنى[٢] من رباعي أصـلاً ، وكذلك مـا زاد على الرُّباعي ؛ لأنّه لو بَنَى منه اسم التَّفضيل لانْهَدَمَتْ بِنْيَتُهُ ، ولَلَزِمَ حذفَ بَعْضِ أُصُولِهِ .

الثّـالثُ : أن يكون مجرداً ، فلا يبنى من الثُّلاثي المزيد خلافاً لبعضهم .[٣]

الرَّابـعُ : أن لايكون مبنياً للمفعول ، فـلا يُبْنَى من فِعْلِ الْمَفْعُولِ مُطْلَقـاً ، سواءً أمن اللّبسُ أو لَمْ يُؤْمَنْ .

الخـامسُ : أن لايكون مغيّراً عن فَاعِلِهِ بأفعل التَّفضيل ، فلايبنى من نحـو : عَمِيَ وعَرِجَ ، ولا من نحـو : سَوِدَ[٤] وحَمِرَ .

« (**ثُمَّ قِيَاسُهُ**) أي : قياس اسم التَّفضيل (**للفَاعِلِ**) أي : لتفضيل الفاعل على غيره من الفَاعِلِين في الفعل (**كـ : أَضْرَبُ**) بمعنى أكثر ضرباً من سائر الضاربين، لا لتفضيل المفعول على المفعول ، ولايقـل : أَضْرَبُ بمعنى أكثر مضروبيةً[٥]؛ وذلك لأنّـه لو جعل مشتركاً بين الفاعل والمفعول [لكثر][٦] الاشتباه ؛ لاطراده ، * فجعل *[٧] في الفاعل قياساً ؛ لكونه أكثر من المفعول ؛ ولأنّه لا مفعول ، [إلاّ وله فاعلٌ] » [٨] .

« (**وَقَدْ جَاءَ**) بناء اسم التّفضيل من فعل بني (**للمَفْعُولِ**) على خلاف الأصل في مَوَاضِعَ قليلة [٩](**كـ : أَعْـذَرُ**) لمن يُعْذَرُ كثيراً ، (**وَأَلْـوَمُ**) لمن يُلامُ كَثيراً على مـا يفـعله ، (وَ) على هذا القيـاسِ (**أَشْهَـرُ ، وَأَعْرَفُ** »[١٠] ، **وَأَنْكَرُ ، وَأَسْـتَرُ، وَأَخْوَفُ ، وَأَهْيَبُ ، وَأَحْمَدُ ، وَأَرْجَى ، وَأَغْبَى**) ، فجميع هذه الأمثلة بني منها أفعل التَّفضيل مما هو مبنى للمفعول .

---

(١) في الأصل (أحدهما) تحريف .

(٢) في الأصل (لا يبتنى) .

(٣) منهم : سيبويه ، والأخفش ، والمبرد . انظر هامش رقم (٨) في ص٣٣٤ .

(٤) خلافاً للكوفيين ، انظر ص ٣٣٥ حاشية رقم (١) ، و همع الهوامع ٤٣/٦ .

(٥) انظر : العباب ورقة (٢٤٤) .

(٦) في النسختين (لكثرة) والتصويب من المصادر السابقة .

(٧) مابين النجمتين ساقط من الأصل .

(٨) في النسـخـتين (والأول فاعل) خطأ من النـاسـخ ، والتـصـويب من العـباب ورقـة (٢٤٤) ، وبعده « وقد يوجد فاعل بدون مفعول » ، والشارح أفاد من هذا المصدر .

(٩) انظر : المفصل للزمخشري ص ٢٧٨ ، وشرح الكافية للرضي ٤٥٢/٣ .

(١٠) النص مستفاد من شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٨٥٠/٣ ، وانظر : الفوائد ٢١٤/٢ .

(و) قد جاء أيضاً كـ : هُوَ (**أَزْهَى مِنْ ديك**)[١] بنوه من « زُهِيَ » بمعنى تكبّر، قال في الصِّحاح[٢] : «لاتتكلم به العرب إلاّ مبنيًا للمفعول ، * وإن كان بمعنى الفاعل (**وَفِي المثل : أَشْغَلُ مِنْ ذات النِّحْيَيْنِ**) / بنوه من « شُغِلَ » بالبناء للمفعول*[٣]. ٢٦١/أ

والنِّحْيَيْنِ : تثنية نِحْيٍ - بكسر النُّون وسكون الحاء المهملة - زِقُ السَّمْنِ ، و « ذات النِّحْيَيْنِ » : امراة من العرب لقيها [خوّات][٤] بن جُبَير الأنصاري [رضي الله عنه] بسوق عكاظ [٥]، ومعها نِحْيَان سمْناً ، فاعترضها وخَلاَ بِهَا ليبتاعهما، ففتح فَمّ أحد النِّحيين وذاقه ، ودفعه إليها فأمسكته بإحدى يديها ، ثم فتح الآخر فدفعه إليها فأمسكته بيدها الأخرى ، فلما اشتغلتْ يداها واقعها[٦]حتى قضى منها ما أراد وَهَرَبَ ، فضُرِبَ بها المثلُ في الاشتغال .[٧]

[أوجه استعمال اسم التَّفضيل]

[الاستعمال الأوّل المقرون بـ « من »]

(**وَيُسْتَعْمَلُ**) * أي :*[٨] اسم التَّفضيل (**بِـ « مِنْ »**) بعده جارَّة للمفضول ، إذ لايتحقق التَّفضيل بدون مفضَّل عليه ، فلابدّ من ارتباطهما بـ « من » أو ما يقوم مقامها في التَّخصيص، وهو الإضافة أو اللاّم ؛ ليَحْصُلَ بذلك بيانُ المزيدِ عليه في الصِّفة ، فإنّك إذا قلتَ : زَيْدٌ أفضل من هذا ، فلابدّ من ذكر من هو دون زيد في الفضل ، لكن قد يجوز حذف « من » كما سيأتي بيانُه في كلامه .

(**فَيُفْرَدُ مُذكَّراً لاغَيْر**)[٩] أي : لاغير المفرد المذكر[١٠] ؛ وذلك لكراهتهم لحوق أداة التَّثنية والجمع والتَّأنيث المختَصّة بالآخر ، بما هو في حكم الوسط باعتبار

---

(١) انظر : كتاب الأمثال لأبي عبيد ص ٣٦٠ ، والتَّصريح على التوضيح ١٠١/٢ .

(٢) انظر : الصحاح للجوهري ٢٣٧٠/٦ ، ونص قوله : « وللعرب أحرف لا يتكلمون بها إلاّ على سبيل المفعول به ، وإن كان بمعنى الفاعل مثل قولهم : زُهَى الرّجل ، وعُنِيَ بالأمر ، ونُتِجت الشاة والناقة وأشباهها » اهـ .

(٣) ما بين النجمتين من قوله : (وإن كان) إلى كلمة (للمفعول) ساقط من (د) .

(٤) في النسختين (إخوان) تحريف . والتصويب من مصادر ترجمته . انظر : أسد الغابة في معرفة الصحابة لابن الأثير ١٢٥/٢ ، والاشتقاق لابن دريد ص ٤٤٢ .

(٥) انظر : معجم البلدان ١٤٢/٤ .

(٦) أي : جامعها .

(٧) انظر : كتاب الأمثال لأبي عبيد ص ٣٧٤ ، وجمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري ٥٦٦٤/١ ، ومجمع الأمثال للميداني ١٨٤/٢ .

(٨) من بين النجمتين سافط من الأصل .

(٩) أي : اسم التفضيل الذي استعمل بـ (من) .

(١٠) بعدها في النسختين (ما جائزاً) ولايستقيم الكلام بها .

امتزاجه بـ « من » التَّفضيليَّة ؛ لكونها الفارقة بينه وبين باب أحمر، فكأنها[من] تمام للكلمة (**فَيُشَارِكُ المفضَّل**) في المعنى فيما ثبت فيه التَّفضيل في غير تَهَكُّم (**وَلَوْ تَقْدِيراً**) أي : ولو كان مشاركته للمفضَّل عليه في ذلك المعنَى المنسوب إليه تقديراً، فلا يقال : زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو * إلاّ وعمرو*(١) مشاركٌ لـ « زَيْدٍ » في الفضيلة، وَلَكِنْ « زيد » يَزِيدُ فُضْلُه عليه ، ومن ثَمَّ منع : اَلْخَلُّ أَحْلَى مِنَ الْعَسَلِ(٢)، « وَالْبَرْدُ أَحَرُّ مِنَ الصَّيْفُ »(٣).

واحترزنا بقولنا : « في غير تهكُّم » عن التَّهكُّم ، فإنّه لا يشاركه في المعنَى إذا قصد التَّهكُّم والاستهزاء ، فالمقرون بـ « مِنْ » كقوله تعالى(٤) :﴿ أَصْحَابُ الجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقَرّاً ﴾ أي : من أصحاب النّار، مع أنَّه لاخَيْرِيَّةَ عند أَهْلِ النَّار، وإنَّما تهكَّم بهم .

ومثال ما قَدَرْتَ فيه المشاركةَ ، قولُهُم في البَغِيضَيْنِ(٥) : « هذا أحبُّ إليَّ من هذا » ، وفي الشّرّيْن : « هذا خَيْرٌ مِنْ هذا » ، وفي الصعبَيْن : « هذا أَهْوَنُ مِنْ هَذَا » ، وفي القبيحَيْن : « هذا أَحْسَنُ مِنْ هذا » بمعنى أقلُّ بغضاً ، وأقلُّ شرّاً ، وأقلُّ صعوبة ، وأقلُّ قُبحاً، ومنه * قوله *(٦) [تعالى] :﴿ قَالَ ربِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ ﴾(٧) (**كـ : زَيْدٌ أَعْلَمُ مِنَ الْحِمَارِ**)(٨)، مثال لما شارك فيه المفضول المفضّل، ولكن لايصح هذا ، وإن كان الحمار مشاركاً لزيد في الفضيلة إلاّ بزيادة فضل زَيْدٍ عليه ، (**وَأَنْتَ أَكْبَرُ**(٩) **مِنَ الشِّعْرِ ، أي : أَبْعَدُ مِنْ قَوْلِه**) أي : قول الشعر .

(**فَيَتَقَدَّمُهَا**) أي : يتقدّم « مِنْ » الجَارَّة للمفضول (**أَفْعَلُ**) للتَّفضيل (**وَيُفْصَلُ**) بين أفعل التَّفضيل و « مِنْ » الجارَّة (بـ « **لَوْ** ») / الامتناعية ، وما اتصل ٢٦٢/أ
بها من الجواب وغيره، (**كـ : هُوَ أَحْسَنُ لَوْ انْصَفْتَ مِنَ الشَّمْسِ**) الأصل : هو أَحْسَنُ من الشَّمس لو انصفت ، فَفُصِلَ بـ « لو » وما دخلت عليه ، وكان من حقِّه أن لا يُفْصَلَ ؛ لأنَّ أفعل و « مِنْ » يُشَبَّهَانِ بالمضاف والمضاف إليه .

---

(١) ما بين النجمتين ساقط من (د) .
(٢) انظر : كتاب جمهرة الأمثال ٤٠٤/١ .
(٣) كذا في النسختين ولعل الصواب : « الصيف أحرُّ من الشتاء » أو « الشتاء أبرد من الصيف » .
(٤) سورة الفرقان الآية (٢٤) .
(٤) انظر : شرح التسهيل ٥٥/٣ .
(٥) ما بين النجمتين ساقط من (د) .
(٦) سورة يوسف الآية (٣٣) .
(٧) انظر : شرح الكافية للرضي٤٥٥/٣ .
(٨) في الأصل (أكثر) وغير واضح في (د) والتصويب من العباب ورقة (٢٤٤) ، وانظر : شرح الكافية للرضي ٤٥٥/٣ .

(وَتَتَقَدَّمُ « مِنْ ») أي : تسبق « من » الجارَّة للمفضول ، والمفضول أفعل لزوماً (فِي مَفْضُولِ اسْمِ اسْتِفْهَامٍ ، أَوْ مُضَافٍ إِلَيهِ) فالأول (كـ : مِمَنْ أَعْلَمُ زَيْدٍ)، والثّاني نحو:(مِنْ غُلَامِ أَيِّهِم أَكْرَمُ أَنْتَ) وإنّما لزم ذلك هنا ؛ لأنّ الاستفهام له صدر الكلام ، (أو) يستعمل (بِلامِ الْعَهْدِ) نحو : زَيْدٌ الأفْضَلِ ؛ لأنّه وإن لم يكن مذكوراً ، لكنه في قوة المذكور ؛ لأنّ اللاّم فيه للعهد كما ذكر المؤلّف .

[الاستعمال الثاني المقترن بـ « أل »]

(فَيُطَابِقُ الْمَوْصُوفَ) في التّذكير ، والتّأنيث ، والإفراد ، والتّثنية ، والجَمْع، (تقول : زَيْدٌ الْأَفْضَلُ) في إفْراد المذكّر (والزَّيْدَانِ الأَفْضَلَانِ ، وَالزَّيْدُونَ الأَفْضَلُونَ) في تثنيته وجمعه (أو) تقول : (هِنْدٌ الفُضْلَى) في إفراد المؤنّث (والهِنْدَانِ الفُضْلَيَانِ ، والهِنْدَاتُ الفُضْلَيَاتُ) في تثنيتها وجمعها، (أَوْ) تقول في جمعها (الفُضَلُ) بضم الفاء وفتح الضّاد المخفّفة كالكُبَرِ ، فيطابق موصوفَهُ لزوماً ؛ لأنه[1] بعض شبهه بأفعل التّعجب به ؛ لاقترانه بـ « أل » ومع ذلك لابدّ من ملاحظة السَّمَاع .

(وَلَا يُجْمَعَ بَيْنَهُمَا) أي : بين « مِنْ » و « اللاّم » ؛ لأنّهما يتعاقبان ، فلا يجتمعان كاللاّم والإضافة ، (فَلَايَجُوزُ) أن يقالَ : (زَيْدٌ الأَفْضَلُ مِنْ بِشْرٍ، لما ذَكَرْنَاهُ) .

وأما قول [الأعشى ميمون] :[2]

[١٦٢] و لَسْتُ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُم حَصًى وإِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَاثِرِ [3] [4]

فخُرِّجَ على زِيَادةِ اللاّمِ [5]، أو على أنّ « مِن » متعلقة بمحذوف ، [6] وموضعها *حال *(٧) أو على أنّ « مِنْ » بمعنى « في » .

---

(١) في (د) (كأنه) .

(٢) في النسختين (ميمون الأعشى) والصواب ماأثبته ، وهو ميمون بن قيس من بني ضبيعة ، وكان أعمى ويكنى أبا بصير، وكان أبوه قيس يدعى قتيل الجوع . ترجمته في الشعر والشعراء ص ٤٤.

(٣) في الأصل (للتكاثر) وما أثبته من (د) .

(٤) البيت من السريع ، في ديوانه ص ١٩٣ ، و انظر : النّوادر ص ٢٥، والخصائص ١/١٨٥ ، وشرح الكافية للرضي ٣/٤٥٤ ، ولباب الإعراب ص٤٨٤ ، ومغني اللبيب ٢/٥٧٢ .

(٥) في حاشية الأصل : « أي : ليست بالأكثر كائناً منهم حَصًى ، كما في قولك : أنت من بني فلانٍ الشُّجاع ، تريد : أنت كائناً من بني فلا ن الشُّجاع » اهـ .

(٦) أي : ولست بالأكثر أكثر منهم .

(٧) ما بين النجمتين ساقط من (د) .

(**وَلاتُحْذَفُ « مِنْ » فِي الأَوَّلِ ، فَلايَصِحُّ : زَيْدٌ أَفْضَلُ**) بحذف « مِنْ » حتّى تقولَ : من عَمرٍو ونحوه [١] ؛ (**إلاّ في مُفَضَّلٍ عَلَيْهِ مَعْلُومٍ بِقَرِينَةٍ**) مثاله أن يقالَ لَكَ : زَيْدٌ وعَمْرو فَاضِلاَن ، فَتقولُ : زَيْدٌ أفْضَلُ ، أي : أفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو ، ومنه قولُهُمْ : أَ زَيْدٌ أفْضَلُ أَمْ عَمْرٌو ؟ ، وَالتَّقدير : زَيْدٌ أفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو ، أَمْ عَمْرٍو أَفْضَلُ مِنْ زَيْدٍ ؟ .

(**وَ**) اعلم[٢] أنَّ أفعلَ التَّفضيل إذا كان خبراً ؛ وعُلِمَ المفضول غَلَبَ حذفه ؛ لكثرة الاستعمال[٣] نحو قوله تعالى : [٤] ﴿ ذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَى أَلاَّ تَرْتَابُوا ﴾ ، وإذا لم يكن خبراً يقلّ حذفه (**نَحْو**) قوله تعالى[٥]: ﴿ **يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى** ﴾ **أي : مِنْهُ**) [٦] أي : من السِّرِّ ، قالوا : هو حديث النَّفس .

وزعم الرُّماني :[٧] أنّه لايجوز الحذفُ إلاّ في الْخَبَرِ خَاصّةً ، نحو : (**اَللَّهُ أَكْبَرُ، أي : مِنْ كُلِّ شَيْءٍ**) قال : وأمّا في الصِّفَةِ فلا تحذف ، فلايجوز حذفُ المفضولِ في نحو : مررتُ برَجُلٍ أَفْضَلَ منك ، ولاشبهه ، وإن دلَّ عليه دليل إلاَّ في قَليلٍ مِنَ الْكَلاَمِ لكون « أفْعَلَ » غَيْرَ خَبَرٍ .

(**وَلَزِمَ حَذْفُهَا**) أي : حذف « من » (**فِي أُخَرَ**)[٨] بضمّ الهمزة جمع « أُخْرَى » أنثى « آخَرَ » / بالفتح ؛ لزوال معنى التَّفضيل [منه][٩]، وصار بمعنى « غَيْرِ » بالنَّقل، فلم يستعمل ، لا مع « مِنْ » ، ولا مع الإضافة ، بل يستعمل إمَّا مجرّداً عن اللاّم [١١]، أو معه ، (**فيجب**) ؛ لأجل أنَّه حذف منه « مِنْ » لزوماً (**فيه المطابقة لمن هو له**) أي : آخر له إفراداً ، وتثنِيَةً ، وجمعاً ، وتذكيراً ، وتأنيثاً ؛ لأنَّ المانع من المطابقة هو « مِنْ » .[١١] ٢٦٣/أ

---

(١) في الأصل (نحوه) سهوٌ .
(٢) في (د) (وعلم) سهوٌ .
(٣) انظر : شرح المفصل ٩٧/٦ ، وشرح التسهيل ٥٦/٣ .
(٤) سورة البقرة الآية (٢٨٢) .
(٥) سورة طه الآية (٧) .
(٦) انظر : البحر المحيط ٢٢٦/٦ والارتشاف ٢٢٨/٣ ، ونقل الزَّمخشري قول بعضهم : « أن أخفى فعل يعني أنّه يعلم أسرار العباد وأخفى عنهم ما يعلمه ... » انظر : الكشاف ٥٢/٣ .
(٧) نص عليه السيوطي في الهمع ١١٥/٥ .
(٨) انظر المصدر السابق ١١٦/٥ فما بعدها .
(٩) في النسختين (فيه) والتصويب من العباب ورقة (٢٤٥) .
(١٠) النص مستفاد من المصدر السابق .
(١١) انظر : شرح المفصل ٩٩/٦ ، وهمع الهوامع ١١٦/٥ .

وقد * حذفت *[١] حذفاً لازماً ، فوجبت المطابقة ؛ لأنّ الأصل في الصِّفات ذلك (تقول) : رَجُلٌ (آخَرُ) إذا أردت إفراد المذكّر ، ورَجُلان (آخَرَانِ) إذا أردت تثنيته[٢]، ورجالٌ[٣](آخَرُون) إذا أردت جمعه ، وتقول : امْرأةٌ (أُخْرَى) في إفراد المؤنث ، وامرأتان (أُخْرَيَانِ) ، ونِسَاءٌ (أُخْرَيَاتٌ) في تثنية المؤنث وجمعه .

[الاستعمال الثالث : المضاف]

(أَوْ) يستعمل (بِإِضَافَةٍ) سواء كان المضاف إليه معرفةً ، نحو : زيدٌ أَفْضَلُ القَوْمِ ، أو نكرةً نحو : زيدٌ أَفْضَلُ رَجُلٍ ، أي : إذا قصدت هذا الجنسَ ، وصُغْتَهُ رَجُلاً رَجُلاً ، فهو أَفْضَلُ رَجُلٍ ، أي : أَفْضَلُ من كُلِّ رَجُلٍ ، فليس فَضْلُه بِفَضْلِهِ ، أي : أَفْضَلُ مِنْ زَيْدٍ ، وَأَفْضَلُ مِنْ خَالِدٍ ، إلى أن يفْنَى[٤] ٱلْجِنْسُ .

[المراد من اسم التَّفضيل]

(فَيُرَادُ بِهِ) أي : باسم التَّفضيل (الزِّيادة) أي : زيادةُ موصوفه المقصودة به (عَلَى غَيْرِهِ) وإنّما كان كذلك ؛ لأنّ وضع أفعل التَّفضيل لموصوفٍ بزيادة على غيره (مِمَنَ أُضِيفَ هُوَ إِلَيْهِ) أي : ممن أضيف اسم التَّفضيل إليه باعتبار تحقّقه في ضمن بعضهم ، ولايلزم تفضيل الشَّيْء على نفسه ، وهو بهذا الاستعمال أكثر ؛ لأنّ وضعَ « أفعل» لتفضيل الشّيْءِ على غيره ، فَالأوْلَى ذِكْرُ «المفضَلِ»[٥]، (فَيَكُونَ) في استعماله بهذا المعنى (مِنْهُمْ) أي : من المفضل عليه ، أي : من نوع المفضل عليه ، بحسب مفهوم اللّفظ ، وإن كان خارجاً عنهم بحسب الإرادة ؛ لأنّ في تفضيل الشَّيْء على نوعه رفع له على ماعداه من نوعه .

---

(١) ما بين النجمتين ساقط من (د) .

(٢) في (د) (تثنية) .

(٣) في (د) (رجال) بحذف الواو، سهوٌ من الناسخ .

(٤) في الأصل (يفنى) في (د) (يبقى) ، والصواب ما أثبتت .

(٥) في (د) (الفضل) .

[أحكام أخرى تتعلق باسم التّفضيل]

(**فَيُفْرَدُ**) أي : اسْم التَّفضيل ، وإن كان موصوفه مثنًى، أَوْ مجموعاً ، وكذا[١] يذكّر وإن كان موصوفه مؤنّثاً (**ويطابق**) أي : اسم التَّفضيل لمن هو له ، إفراداً ، أو تثنية[٢]، أو جمعاً ، وتذكيراً أو تأنيثاً (**كَـ : الزَّيْدُون أَوْ الهِنْدَاتُ ، أفَـضْلَ النَّـاسِ ، أَوْ أَفْضَـلُهُمْ ، أَوْ فُـضْـلَيَاتِهِنَّ**) لمشابـهتـه ما فيه الألـف واللاّم في كونـه معرَّفـاً، (**أَوْ الزِّيَـادَة المطلقة**) أي : التَّفضيل على جميع أفراد نوعه ، لا على المضاف إليه المعيّن ، وتكون الإضافة حينئذٍ للتَّوضيح والتَّخصيص .

(**فَيُطَابِقُ**) أي : اسم التَّفضيل الموصوف إفراداً، أو تثنيةً ، أَوْ جمعاً، وتذكيراً ، وتأنيثاً ؛ للزوم مطابقة الصِّفة لموصوفها مع عدم قيام المانع ، وهو امتزاجه بـ « من » التَّفضيليَّة ، لفظاً أو معنًى ، لعَدم ذكْرِ المفضَّل بعدهما (**مِثْـلُ : الرَّسُولُ ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم ـ أَفْضَلُ قُرَيْشٍ**)[٣] أي : أَفْضَلُ النَّاسِ مِنْ بين[٤] قريش ، بإضافة اسم التَّفضيل إلى جماعة هو داخلٌ فيهم ، فهو مُفَضَّلٌ عليهم باعتبار الزِّيادَةِ على أصل الفضل ، وهو أحدهم باعتبار كونه مُشَاركاً لهم فى أصل الصِّفة ، ولم يشاركوه في الزِّيادة (**وَيُوسُفُ ـ عَلَيْهِ السَّلامُ ـ / أَفْضَلُ إِخْوَتِه**) بالإضافة إلى جَمَاعةٍ من جنسه ، ليس دَاخلاً فيهم ، فإنّ يُوسفَ عَلَيْهِ السّلامُ[٥] لايدخل في جملة [إخوة][٦] يُوسُفَ (**وجُنَيْدٌ**[٧] **أَوْرَعُ بَغْداد**) بالإضافة إلى غير جماعة ، أي : أَوْرَعَ مما سواه ، وتخصيصه بـ « بغداد » ؛ لأنّه سَكَنَ بها ، (**وَإِضَافَتُهُ**) أي : اسم التَّفضيل لما أضيف له (**مُوَضِّحَةٌ**) أي : مُوَضِّحَةٌ لاسم التَّفضيل ومُخَصِّصَةٌ ، كإضافة سائر الصِّفات، نحو : مُصَارِعُ مِصْرَ، وَحَسَنُ الْقَوْمِ ، مما لاتفضيل فيه ، فلا يشترط كونه « بعض »[٨] ما أضيف * إليه *[٩] . ٢٦٤/أ

---

(١) في الأصل (وإذا) تحريف .
(٢) في الأصل (وتثنية) .
(٣) انظر : شرح الكافية للرضي ٤٥٧/٣ ، والفوائد الضيائية ٢١٧/٢ .
(٤) في (د) (بني) .
(٥) في (د) (عـ . م) اقتصاراً من لفظة (عليه السلام) .
(٦) في النسختين (أخوات) خطأ .
(٧) لعله أبو القاسم ، سعيد بن عبيد ، وقيل : هو الجنيد بن محمد بن الجنيد الخراز القواريري ، سلطان الطائفة الصوفيّة وسيِّدهم المتوفى سنة ٢٩٨هـ بغداد . انظر : القاموس المحيط للفيروزبادي ، وتاج العروس للزَّبيدي مادة (جند) . انظر : معجم البلدان ١٧٣/٢، ومراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع لصفي الدين البغدادي ٣٥٢/١ .
(٨) في النسختين (بعد) ، والصواب ما أثبته .
(٩) ما بين النجمتين ساقط من الأصل .

(فَصَحّ) بهذا المعنى أن تضيفه إلى جماعة من جنسه كقولك :[١](يُوسُفُ أَحْسَنُ إِخْوَتِهِ) * أي :*[٢] أحسنهم أو الأحسن[٣] من بينهم ، ولكن المشهور من قول البصريين أنّه متى أضيف إلى معرفة * لزم *[٤] أن يكون بعض ما يضاف[٥] إليه حتى أنّهم تأولوا قوله :

[١٦٣] يَا خَيْرَ إِخْوَانِهِ وَأَعْظَمَهُمْ عَلَيْهِمُ رَاضِياً وَغَضْبَانَا [٦]

بأن المعنى : ياخير جماعةَ إخوانه ، ويمنعون : « يُوسُفُ أَحْسَنُ إِخْوَتِهِ » ، إلاّ بِتَأَوُّلِ جَمَاعَةِ إِخْوَتِهِ [٧].

(وَ) صَحّ (عَلَى الثَّانِي دُونَ الأَوّلِ) لما فيه من التَّناقض ؛ لأنّ هنا إضافتين : إضافة « أحسن » إلى « الإخوة » ، وإضافة « الإخوة » إلى ضميره ، وشرط إضافة « أفعل » هذا : أن يكون بعض ما أضيف إليه .

وكونه « بعض ما أضيف إليه » يمنع من إضافة ماهو بعضه إلى ضميره ، لما فيه من إضافة الشّيْء إلى نفسه ، فَصِحّةُ كُلِّ وَاحِدةٍ من الإضافتين تقتضي بطلان الأخرى ، فإمّا أن يُعْمَل بهما ، وهو مُمْتَنِعٌ لما يَلْزَمُ مِنْ تَصْحِيحِهِمَا أن يكون يُوسُفُ وَاحِداً من الإِخْوَةِ ليس واحداً منهم ، فيجتمع النَّفي والإثبات ، وذلك ممتنع ، وإمّا أن يعمل بأحدهما ، وَحِينَئِذٍ إمّا أن يَصِحَّ الأَوَّلُ أوْ الثَّانِي ، أمّا تَصْحِيحُ الأوّل فلاسبيل إليه ؛ لأنَّه يبطل التَّفضيل ، ولايَحْصِل الغرض والمقصود منه ، فتعيَّن تَصْحِيحُ الثَّاني دون الأوّل ، وهذا مَعْنَى قَوْلِهِ : « وَصَحّ » أي : الثَّانِي دُونَ الأوّل .

---

(١) انظر : الكافية ص ١٨٦ .
(٢) ما بين النجمتين ساقط من الأصل .
(٣) في (د) (والأحسن) .
(٤) ما بين النجمتين ساقط من الأصل .
(٥) في (د) (ما أضيف) .
(٦) البيت من المنسرح ، لم اهتد عليه .
(٧) انظر : شرح المقدمة الكافية ٨٥٢/٣ ، وشرح التسهيل ٥٩/٣ .

[مسألة الكحل]

(وَلايَرْفَعُ) أي : اسم التَّفضيل اسماً (مُظْهَراً) على الفاعليَّة ؛ لأنَّه أشبه «أفعل» في التَّعجب في لزوم لفظ واحد ، فضعف عمله ، فلذلك لايرفع إلاّ المضْمَر، تقول : زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو ، فيكون في « أَفْضَلُ » ضميرٌ مُستترٌ عَائدٌ على « زيدٍ » مرفوع على الفاعليَّة ، وهل يرفع الظَّاهرَ مطلقاً، أو في بعض المواضع ؟، فيه خلاف بين العرب(١).

فبعضُهم يُعربُه مطلقاً(٢) ، فتقول : « مررتُ برَجُلٍ أفْضَلَ منه أَبُوهُ » فيخفض(٣) * أَفْضل *(٤) بالفتحة على أنّه صفةٌ لـ « رجلٍ » ، ويرفع « الأب » على الفاعليّة بـ « أفضل » على معنى فاقه(٥) في الفضل أبوه ، وهي لغةٌ قليلةٌ .

وأكثرهم(٦) يوجب رفع « أفضل » في ذلك على أنّه خبر مقدم ، و « أَبُوهُ » مبتدأ مؤخر، وفاعله ضَميرٌ مُستَتِرٌ فيه عَائدٌ على المبتدأ(٧)، والجملة من المبتدأ والخبر في مَوْضِعِ خَفْضٍ نعتٌ لـ « رَجُلٍ » ، و رابطها الضَّمير المجرور.

ولايُرْفَع بـ « أفضل » / الاسمُ المظهَر (إلاَّ بِكَونِه) أي : اسم * التّفضيل *(٧) (جَارِياً عَلَى شَيْءٍ ظَاهِرٍ) في اللَّفظ معتمداً عليه بأن يقع نعتاً له ، أو خبراً، أَوْ حالاً ، (وَ) هو في المعنى صفةٌ (لِسَبَبٍ لَهُ) مشتركٌ بين ذلك الشَّيْءِ الَّذي غَيْره ، وبين مُفَضَّلِ ذلك المُسَبَّبِ (شَامِلٍ لِغَيْرِه ، مُفَضَّلٍ ذَلِكَ السَّبَبِ بِاعْتِبَارِ الأَوَّلِ) أي : باعتبار تقييده بذلك الشَّيْءِ الّذي اعتبر * أوَّلاً *(٨) (مُفَضَّلٌ عَلَيْهِ) أي : على نفسه (بِاعْتِبَارِ الغَيْرِ) أي : باعتبار تقييده بغيره ، أي : غير ذلك الأوَّل ، فهو باعتبار الأوَّل مفضلاً، وباعتبار الثَّاني مفضلاً عليه (مَنْفِيّاً)(٩) أي : مسبوقاً بنَفْيٍ ، فإنَّ السَّماع في النَّفي ، ولأنّه لو كان مثبتاً لايكون في معنى فعله . ٢٦٥/أ

---

(١) انظر : شرح قطر الندى ص ٣٩٨ ، والتصريح على التوضيح ١٠٦/٢

(٢) حكاها سيبويه في الكتاب ٣٤/٢ (هارون) ووصفها بلغة رديئة .

(٣) في (د) (فتخفف) تحريف . وانظر : شرح المقدمة الكافية ٨٥٤/٣ .

(٤) ما بين النجمتين ساقط من (د) .

(٥) في (د) (فوقه) .

(٦) في (د) (وأكثر) .

(٧) بعده في النسختين (والخبر) سهو من الناسخ .

(٨) ما بين النجمتين ساقط من الأصل .

(٩) انظر المصدر السابق .

وَنَصْبُ « مَنْفِيًا » هنا صفةٌ لمصدرٍ محذُوف ، أي : مفضَّلاً منفياً ، أوْ خَبَرٌ بعد خَبَرٍ لكونٍ [١]، (كـ : مَا رَأَيْتُ رَجُلاً أَحْسَنَ فِي عَيْنِه الكُحْلُ مِنْهُ فِي عَيْنِ زَيْدٍ)[٢]، فـ « أَحْسَنَ » اسم تفضيل ، وهو جارٍّ على شَيْءٍ ظَاهِرٍ في اللّفظ ، وذلك الشَّيْءُ هو : « رَجُلاً » ثبت له اسم التَّفضيل فـ « أَحْسَنَ » وَ« الْكُحْلُ » سَبَبٌ مُشْتَرَكٌ بين « عَيْنِ الرَّجُلِ » وبين « عَيْنِ زَيْدٍ » ، مفضلاً * باعتبار « عَيْنِ الرَّجل » مفضلاً عليه *[٣] باعتبار « عَيْنِ زَيْدٍ » .

[إعراب مسألة الكحل ، ومعنى المثال]

وإعراب مسألة الكحل هذه « ما » : نافية ، و« رأيت » : فعل وفاعل ، و« رَجُلاً » مفعول به ، و« أَحْسَنَ » منصوبٌ نعتٌ « رجلاً » ، و« في عينه » متعلق بـ « أَحْسَنَ » ، والهاء في « عَيْنِه » تعود على « رجل » ، وَ« الكحل » مرفوع بـ « أَحْسَنَ » على الفاعليَّة، و« منه » متعلق بـ « أَحْسَنَ » ، والضَّمير المجرور بـ « من » عائد على « الكحل » ، و« في عين » جارٌ ومجرورٌ متعلّقٌ بمحذوفٍ حال من الهاء في « منه » ، أي : كائناً في عين زيد ، و« زَيْدٌ » مجرورٌ بإضافة عين إليه .

ومعنى [المثال] :[٤] أنّ الكحل في عَين زَيْدٍ أحسن منه في عَيْنِ غَيْرِ زَيْدٍ من الرِّجال، وإنّما اشترط أن يكون اسم التَّفضيل منفيًا ؛ لأنَّه إذا كان منفيًا* يكون *[٣] بمعنى الفعل ، ويعمل عمله ، وإنَّما قلنا :إنَّه إذا كان منفيًا يكون بمعنى الفعل ؛ (لأنَّه) أي : « أحسن » في هذا المثال (بمعنى « حَسُنَ ») أي : بمعنى الفعل ، وإذا صار اسم التَّفضيل بمعنى الفعل ، يعمل في الفاعل المظهر؛ (وَلأنَّه) أي : « أحسن » (لَوْ رفع) بالخبرية ، و« الكحل » بالابتداء .

(وَلَمْ يَعْمَلْ ؛ لِفَصْلِ مَعْمُولِه) أي : ماعمل فيه « أحسن » من حيث إنّ اسم التَّفضيل فيه معنى الفعليَّة ، وذلك المعمول قوله : « منه في عين زيد » (بِأَجْنَبِيٍّ ، وَهُوَ « الْكُحْلُ ») إذ كلّ ما ليس معمولاً له من هذه الْحَيْثِيّة ؛ فهو أجنبيٌّ له من هذه الحيثيّة ، لايجوز تخلل[٥] بينه وبين معمولاته ، من * هذه *[٣] الحَيْثِيّة ، ولايخرجه عن هذه الأجنبية ماعُرِضَ له من معنى الابتداء العامل في المبتدأ والخبر، إذ العامل في الحقيقة

---

(١) في (د) (للكون) .
(٢) انظر : الكتاب ٣٢/٢ (هارون) ، والمقتضب ٢٤٨/٣ ، وشرح الكافية للرضي ٤٦٦/٣ .
(٣) ما بين النجمتين ساقط من (د) .
(٤) في النسختين (البيت) ، والصواب ما أثبته .
(٥) كذا في النسختين ، ولعله (الفصل) وانظر : شرح المقدمة الكافية ٨٥٤/٣ .

حينئذٍ معنى الابتداء لا اسم التّفضيل بخلاف ما إذا عُمِلَ في الكُحْلِ بالفاعليّة ، فإنّه لم يبق احتياج بأنّه من معمولاته ، من حيث إنّه اسم تفضيل .

(وَصَحَّ) أن تقول : / ما رأيت رَجُلاً (**أَحْسَنَ فِي عَيْنِه الكُحْلُ مِنَ عَيْنِ زَيْدٍ**) بحذف الضّمير الذي هو الهاء في « منه » العائدَة على « الْكُحْلِ » ، وحذف « في » من قولهم : « في عَيْنِ زَيْدٍ » اكتفاء بـ « في »[١] الأولى من قوله : « أحسن في عينه[٢] الكحل » ثم أدخلت « من » على ما كانت « في » داخلة عليه قبل حذفها ، ثم وصلت به ؛ لاحتياجهم إلى ذكره ؛ وذلك لِعَدَمِ وُقُوعِ اللَّبس ؛ لعِلْمِ المخاطب به . ٢٦٦/أ

(وَ) صَحَّ أيضاً أن يُقَدَّم ذكر « العين » الَّتي كان « الكحل » فيها مفضَّلاً عليه[٣] فتقول : (**مَا رَأَيْتُ كَعَيْنِ زَيْدٍ أَحْسَنَ فِيهَا الكُحْلُ**) وهذه المسألة مختصرة من المسألة الثّانية المختصرة من الأولى ، وأصلها : « ما رأيت عيناً كعين زيدٍ أَحْسَنَ فيها اَلْكُحْلُ مِنْهُ فيها » فلما ذكر « عَيْنَ زَيْدَ » مُقدَّماً عليه ، استغنى عن ذكره ثانياً ، فالهاء في قوله : « فيها » ضمير « عَيْنٍ » الموصوفة بالكاف في قوله : « كعَيْنِ زَيْدٍ » فحذف ضمير « الكحل » ومحله ، وصاحب محلّه احتصاراً ، (**وعليه**) جاء شاهداً (**قوله**) وهو سُحَيمُ بن وُثَيْلٍ :[٤]

[١٦٤] (مَرَرْتُ عَلَى وَادِي السِّبَاعِ وَلاَ أَرَى ... كَوَادِي السِّبَاعِ[٥] حِينَ يُظْلِمُ وَادِيَا
أَقَلَّ بِهِ رَكْبٌ أَتَوْهُ تَئِيَّةً ... وَأَخْوَفَ إلاَّ مَا وَقَى اللّهُ سَارِيَا)[٦]

---

(١) في (د)(على) .
(٢) في الأصل (فى عين) سهوٌ من الناسخ .
(٣) في (د) (على) سهوٌ .
(٤) وهو سُحَيمُ بن وُثَيْلٍ الرِّيَّاحي شاعر مخضرم ، عاشَ في الجاهلية أربعين سنة ، وفي الإسلام ستين سنة . ترجمته في : الشعر والشعراء ص ١٥٠ ، والاشتقاق لابن دريد ٢٢٤ص .
(٥) قيل : ودي السِّباع اسم موضع بطريق البصرة قتل فيه الصحابيُّ الجليل الزّبير بن العوّام رضي اللّه عنه ، وقيل موضع بين البصرة ومكة . انظر : معجم البلدان ١٨٢/٣ ، والخزانة ٣٢٩/٨ .
(٦) البيتان من الطويل ، وهما منسوبان لسُحَيم بن وثيل في : الكتاب ٣٢/٢ (هرون) ، وانظر : الكافية ص ١٨٨ ، وشرح المقدمة الكافية ٨٥٥/٣ ، وشرح التسهيل ٦٦/٣ ، وشرح الكافية للرضي ٤٧٠/٣ ، والفوائد٢/ ٢٢٥ ، والعباب ٢٤٧ ، والخزانة ٣٢٧/٨ ـ ٣٣١ .
والتئية : من أيى أو أيّي ، وهو المكث والتأني ، وساريا من السُّرَى ، وهو السَّير في الليل .
انظر : لسان العرب (أيا) ٦٣/١٤ ، و (سرا) ٣٨١/١٤ .

وهذا البيت شاهدٌ في المسألة الثّالثة المختصرة من الثّانية ، فاسم التّفضيل هو : أقلّ » جَرَى في اللّفظ صفةً لـ « وادي» ، وهو [في] المعنى لمُسَبَّبٍ[١] ، وهو الرّكب[٢] مفضَّل[٣] باعتبار الأوّل ، وهو الضّميرُ [في] به على نفسه ، أي : نفس الرّكب[٢] باعتبار غيره ، أي : باعتبار « وادي السِّباع » ، وهو غَيْرُ الأوّل ، أي : غير « وَادِي » المذكور أوّلاً ، والواو من قوله : « وَلا أَرَى وَادِياً» واو الحال ، و « وَادِياً » مفعول « أَرَى » ، و « أقلّ به » بالنّصب ؛ لأنّه نعتٌ لـ « وَادِياً » في اللّفظ، وهو في المعنى لمسبَّبٍ له آخر، وهو «الرّكب »، وهو مرفوع بـ « أقلّ » ارتفاع « الكحل » في « أَحْسَنَ » ، والضّمير في « به » يَرْجِعُ إلى الوَادي ، و « أَتَوْهُ » :جُملةٌ فعْليَّةٌ في مَوْضعِ رَفعٍ صفَةٌ لـ « رَكْبٍ » ، وَ « التَّئِيَّةُ »[٤] المكْثُ وَاللَّبْثُ ، أي : أقلّ به رَكْبٌ أَتَوْهُ مُكْثاً أَوْ بَلَغاً لشدَّة الْخَوْف .

وقيل[٥] : تَئِيَّةً ،[٦] مصدر ؛ لأنّ [التَّئية][٧] نوع من الإتيان ، وقيل : حَالٌ ، أي : أتوه ملبثين ماكثين[٨]، وَ «أَخْوَفَ » عطف على « أقلّ » أو على [تئيّة][٩] إن جعلت « تئيّة » [حالاً ، وَ « إلاّ مَا وَقَى اللّهُ » استثناءٌ مُفرَّغٌ][١٠] ، أي : في كُلِّ وَقْتٍ إلاّ وَقْتَ وَقَايَةِ اللّه سَارِياً .

وأصلُ البيت : « وَلا أَرَى وَادِياً كوَادِي السِّبَاعِ حينَ يُظْلِمُ أَقَلَّ بِهِ رَكْبٌ أَتَوْهُ تَئِيَّةً[١١] مِنْهُمْ بِهِ » فحذف « مِنْهُم بِهِ » كما يقال : النِّسَاءُ أَفْضَلُ ، ولاتقول : « مِنْ زَيْدٍ » ، وَ «اللّهُ أَكْبَرُ» ، ولاتقولُ : « مِنْ كُلِّ شَيْءٍ » .[١٢]

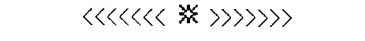

وانظر : الفوائد الضيائية ٢/٢٢٦ .

(٦) في (د) (ثنية) تحريف .

(٧) في النسختين (البيت) تحريف ، ولعل الصواب ما أثبته .

(٨) وقيل : « تمييز من قوله : (أقلّ) أي : أقلّ توقُّفاً » . عن الخزانة ٨/٣٢٩ ، وانظر : شرح الكافية للرضي ٣/٤٧٠ ـ ٤٧١ .

(٩) في النسختين (تثنية) ولعل الصّواب ما أثبته .

(١٠) في النسختين (حال ، والاستثناء مفرّغ) والتصويب من المصدر اسابق .

(١١) في الأصل (بينة) تحريف .

(١٢) وهذا نهاية القسم الذي قمت بتحقيقه ، وصلى الله على سيدنا محمّد وعلى آله وصحبه أجمعين .

الفهارس

فهرس الآيات القرآنية

الآيــة	رقمها	الصفحة
سورة الفاتحة		
﴿ بِسْمِ اللّه الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾	١	١٢١، ٣٠٣
﴿ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾	٤	١٠٣
﴿ إِيّاكَ نَعْبُدُ ﴾	٥	١٨٠
﴿ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ * صِرَاطَ الَّذِينَ ﴾	٦، ٧	١٦٥
﴿ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ ﴾	٧	١٠٦
﴿ غَيْرِالمَغْضُوبِ عَلَيْهِم ﴾	٧	١٠٦
سورة البقرة		
﴿ ذَلِكَ الكِتَابُ لارَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِين ﴾	٢	١٠
﴿ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُون ﴾ (١)	٥	٢٠٢
﴿ ومِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ ﴾	٨	٢٢١
﴿ وإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا ﴾(١)	١٤	٢٥١
﴿ فَلاتَجْعَلُوا لِلّه أَنْدَاداً وَأَنْتُمْ تَعْلَمُون ﴾	٢٢	١٠
﴿ مَثَلاً مَّا بَعُوضَةً ﴾	٢٦	٢٢٠
﴿ فَلا خَوْفٌ عَلَيْهِم ﴾ (١)	٣٨	١١٢
﴿ اثْنَتَا عَشَرَة ﴾	٦٠	٣٢٤
﴿ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ ﴾	٦٨	٢٠١
﴿ ثُمَّ أَنْتُم هَؤُلاءِ ﴾	٨٥	١٥٩
﴿ فَمَا جَزَآءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ ﴾	٨٥	٢٠٠
﴿ ولَمَا جَآءهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللّه مُصَدِّقاً ﴾(١)	٨٩	١٣

(١) وفي غيرها

الآيــة	رقمها	الصفحة
﴿ وَاتّقُوا يَوْماً لاتَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئاً ﴾	١٢٣	١٢٦
﴿ وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ القَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ ﴾	١٢٧	٢٤٩
﴿ قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ ﴾	١٣٣	١٤٧
﴿ مَا وَلاّهُمْ عَنْ قِبْلَتِهِمْ الّتِي كَانُوا عَلَيْهَا ﴾	١٤٢	٢١٣
﴿ فَلا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَوَّفَ بِهِمَا ﴾	١٥٨	٨١
﴿ وَلَكِنَ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللّه ﴾	١٧٧	١١٣
﴿ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾	١٨٥	١٨
﴿ أَمْ حَسِبْتُم أَنْ تَدْخُلُوا الجَنَّةَ ﴾(١)	٢١٤	١٤٠
﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾	٢١٧	١٦٤
﴿ أَنَّى شِئْتُمْ ﴾	٢٢٣	٢٥٢
﴿ ذَلِكَ يُوعَظُ بِهِ ﴾	٢٣٢	٢٠١
﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ المَوْتِ ﴾	٢٤٣	١٠
﴿ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلاّ قَلِيلاً مِنْهُمْ ﴾	٢٤٩	٤١
﴿ وَلَوْلا دَفْعُ اللّهِ النّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الأَرْضُ ﴾	٢٥١	٣٠٥
﴿ وَيَأْمُرْكُمْ ﴾ « قراءة »	٢٦٨	١٨٦
﴿ فَنِعِمّا هِيَ ﴾	٢٧١	٢٢٠
﴿ فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّنْ رَبِّهِ ﴾	٢٧٥	٢٧٥
﴿ واتّقُوا يَوْماً تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللّهِ ﴾	٢٨١	١٢٦
﴿ ذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَى أَلاّ تَرْتَابُوا ﴾	٢٨٢	٣٣٩

(١) وفي غيرها

الآيــة	رقمها	الصفحة
سورة آل عمران		
﴿ قَآئماً بالْقسْط ﴾	١٨	١٩
﴿ أنَّى لَكِ هَـذَا ﴾	٣٧	٢٥١
﴿ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ ﴾(١)	٤٤	٢٥٩
﴿ مِلْءُ الأَرْضِ ذَهَباً ﴾	٩١	٢٥
﴿ هَآ أَنْتُمْ أُولآء ﴾	١١٩	٢٠٤/٢٠٥
﴿ يَغْشَى طَآئفَةٌ منْكُمْ وَطَآئفَةٌ قَدْ أهَمَّتْهُم أنْفُسَهُمْ ﴾	١٥٤	١٢
﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ ﴾	١٥٩	٤٩
﴿ لَتُبْلَوُنّ ﴾	١٨٦	١٨٦
سورة النساء		
﴿ تَسَاءلُونَ به والأرْحَامِ ﴾	١	١٤٨
﴿ ما فَعَلُوهُ إلاّ قَليلٌ منْهُمْ ﴾	٦٦	٥٢
﴿ فَانْفرُوا ثُبَاتٍ أوْ انْفرُوا جَميعاً ﴾	٧١	٣
﴿ كَفَى باللّه شَهيداً ﴾(١)	٨١	١٤٦
﴿ كَفَى باللّه وَكيلاً ﴾(١)	٨١	١٤٧
﴿ أوْ جَآءَكُمْ حَصرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾	٩٠	١١
﴿ مَنْ يَعْمَلُ سُوءاً يُجْزَ به ﴾	١٢٣	٢٢١
﴿ فَبِمَا نَقْضهِمْ مِّيثَاقَهُم ﴾(١)	١٥٥	٤٩
﴿ مَالَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْم إلاّ اتِّباع الظَّنِّ ﴾	١٥٧	٤٢
سورة المائدة		
﴿ اعْدلُوا هُوَ أقْرَبُ للتَّقْوَى ﴾	٨	١٧٣
﴿ اذْهَبْ أنْتَ وَرَبُّكَ ﴾	٢٤	١٤٥

(١) وفي غيرها

الآيــة	رقمها	الصفحة
﴿ أنَّى يُؤْفَكُون ﴾(١)	٧٥	٢٥٢
﴿ هَدْيا بَالِغَ الْكَعْبَة ﴾	٩٥	١٠٢
﴿ أوْ كَفّارَةٌ طَعَامُ مَسَكِين ﴾	٩٥	١٦٩
﴿ حينَ الْوَصيَّة اثْنَان ﴾	١٠٦	٣٢٣
﴿ كُنْتَ أنْتَ الرَّقيبَ عَلَيهِمْ ﴾	١١٧	١٩١
﴿ هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾	١١٩	٢٦٢
سورة الأنعام		
﴿ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّت وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ ﴾	٩٥	١٤١
﴿ فَالِقُ الإِصْبَاحِ وَجَعْلَ اللَّيْلُ سَكَناً ﴾« قراءة »	٩٦	١٤١
﴿ مآ أشْرَكْنَا وَلا آبَؤُنَا ﴾	١٤٨	١٤٥
سورة الأعراف		
﴿ قَدْ جآءَكُمْ بَيِّنَةٌ مِّنْ رَبِّكُم ﴾(١)	٧٣	٢٧٥
﴿ وَأوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى إِذ اسْتَسْقَاهُ قَوْمُهُ أنِ اضْرِب بِّعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْبَجَسَتْ ﴾	١٦٠	١٣٩
﴿ والَّذينَ يُمسِّكُونَ بالكتَاب وَأَقَامُوا الصَّلاةَ ﴾	١٧٠	١٤٣
﴿ هُوَ الَّذي خَلَقَكُمْ مِنْ نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ ﴾	١٨٩	٣٢٤
سورة الأنفال		
﴿ كَمآ أخْرَجَكَ رَبُّكَ مِن بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنّ فَرِيقاً مِنَ الْمُؤْمنينَ لَكَارِهُون ﴾	٥	١٠
﴿ إِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾	٣٠	٢٤٩

(١) وفي غيرها

الآيــة	رقمها	الصفحة
﴿ إِذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلاً ﴾	٤٣	١٨٢
﴿ تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيا وَاللّهُ يُرِيدُ الآخِرَةَ ﴾	٦٧	١٣٧
﴿ وَاللّهُ يُرِيدُ الآخِرَةِ ﴾« قراءة » (قراءة)	٦٧	١١٤
سورة التوبة		
﴿ واعْلَمُوا أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي اللّه ﴾	٢	٢٩١
﴿ ثُمَّ وَلَّيْتُمْ مُدْبِرِين ﴾	٢٥	١٩
﴿ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَينِ إِذْ هُمَا فِي الغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لاتَحْزَنْ ﴾	٤٠	٢٤٩
﴿ وَمِنْهُم مَنْ يَقُولُ ائْذَن لِي ﴾	٤٩	٢٢٢
﴿ وَإِنْ لَمْ يُعْطَوْا مِنْهَا إِذَا هُمْ يَسْخَطُون ﴾	٥٧	٢٤٨
﴿ وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا ﴾	٦٩	٢١٥
﴿ إِذَا مَآأَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُم قُلْتَ ﴾	٩٢	١٣٨
﴿ مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ تَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ ﴾ (قراءة)	١١٧	١٩٦
سورة يونس		
﴿ وآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾	١٠	١٩٦
﴿ وَمِنْهُم مَّنْ يُؤْمِنُ بِهِ ﴾	٤٠	٢٢٢
سورة هود		
﴿ لاعَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلاّ مَنْ رَّحِمَ ﴾	٤٣	٤١
﴿ وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ ﴾	٦٦	٢٦٢/٢٦٣
﴿ فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِنْ وَرَآءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ ﴾	٧١	١٥٠
﴿ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخاً ﴾	٧٢	١٨/٥

الآيــة	رقمها	الصفحة
﴿ هَؤُلآءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرَ لَكُمْ ﴾« قراءة »	٧٨	١٨٨
﴿ إِنَّكَ لأَنْتَ الحَلِيمُ الرَّشِيدُ ﴾	٨٧	١٩٢
﴿ يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ القِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ ﴾	٩٨	١٤٣
سورة يوسف		
﴿ إِنِّي رَأَيْتُ أَحد عَشَرَ كَوْكَباً ﴾	٤	٢٣٢
﴿ قَالُوا لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ ﴾	١٤	١٠
﴿ وَإِنْ كَانَ قَمِصُهُ قُدَّ مِنْ دُبُرٍ ﴾	٢٧	٧٨
﴿ قَالَ نِسْوَةٌ ﴾	٣٠	٢٧٦
﴿ مَا هَذَا بَشَراً ﴾	٣١	٨٣
﴿ مَا هَذَا بَشَرٌ ﴾ (قراءة)	٣١	٨٣
﴿ قَالَ رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيهِ ﴾	٣٣	٣٣٧
﴿ وإِنِّي أنا أخوك ﴾	٦٩	١٩٠
﴿ واسْأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾	٨٢	١١٣
سورة الرعد		
﴿ يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ ﴾	٢٣	١٤٥
﴿ اللّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَآءُ وَيَقْدِرُ ﴾	٢٦	٢١١
﴿ وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الكِتَابِ ﴾	٤٣	٢٢١
سورة إبراهيم		
﴿ مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ ﴾	١٦	١٦٩
سورة الحجر		
﴿ فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ ﴾	٩٤	٢١٢
سورة النحل		
﴿ مَاذَآ أَنْزَلَ رَبُّكُمْ ﴾	٣٠	٢٩٠

الآيــة	رقمها	الصفحة
﴿ وَلا تَنْقُضُوا الأيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا ﴾	٩١	١٥٥
﴿ مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ ﴾	٩٦	٢٢١
سورة الإسراء		
﴿ أيّهُمْ أقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ ﴾	٥٧	٢٢٤
﴿ أيًّامَّا تَدْعُوا فَلَهُ الأسْمَآء الْحُسْنَى ﴾	١١٠	٢٢٣/١١٤
سورة الكهف		
﴿ إذِ اعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَما يَعْبُدُونَ إلاّ اللّهَ فَأْوُوا إلَى الْكَهْفِ ﴾	١٦	٢٥٠
﴿ وَنُقَلِّبُهُمْ ﴾	١٨	٢١٠
﴿ وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيه بالْوصيدِ ﴾	١٨	٣٠٩
﴿ أنَا أكْثَرُ منكَ مَالاً وَأعَزُّ نَفَراً ﴾	٣٤	٢٨
﴿ هُنَالكَ الْوَلايَةُ للّه الْحَقِّ ﴾	٤٤	٢٠٥
﴿ وَعَلَّمْنَاهُ منْ لَدُنَّا علْماً ﴾	٦٥	٢٦٠
﴿ وَكَانَ وَرَآءهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْباً ﴾	٧٩	١٣٢
﴿ حَتَّى إذَا بَلَغَ بَيْنَ السَّدَيْنِ ﴾	٩٣	٢٥٠
﴿ بالأخْسَرِينَ أعْمَالاً ﴾	١٠٣	٢٦
﴿ لايَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلاً ﴾	١٠٨	٣٠٣
سورة مريم		
﴿ فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَراً سَوِيّاً ﴾	١٧	٣
﴿ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيّاً ﴾	٦٥	١٢١
﴿ ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أيُّهُمْ أشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِياً ﴾	٦٩	٢١٢

الآيــة	رقمها	الصفحة
سورة طـه		
﴿ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى ﴾	٧	٣٣٩
﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى ﴾	١٧	٢١٨
﴿ وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي ﴾	٣٩	١٤٠
﴿ هَذَانِّ ﴾ (قراءة)	٦٣	١٩٨
﴿ فَاقْضِ مَآأَنْتَ قَاضٍ ﴾	٧٢	٢١٢
سورة الأنبياء		
﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللّهُ لَفَسَدَتَا ﴾	٢٢	٥٧/٣٤
﴿ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾	٩٧	١٩٥
سورة الحـج		
﴿ وَالْمُقِيمِي الصَّلاَة ﴾	٣٥	٢٩/٩٦ ٣١٥
﴿ فَإِنَّهَا لاَتَعْمَى الأَبْصَارُ وَلَكِنْ ﴾	٤٦	١٩٥
سورة المؤمنين		
﴿ يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ ﴾	٣٣	٢١٢
﴿ عَمَّا قَلِيلٍ ﴾	٤٠	٤٩
﴿ لَعَلِي أَعْمَلُ صَالِحاً ﴾	١٠٠	١٨٧
سورة النور		
﴿ وَاللّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِنْ مَآءٍ فَمِنْهُم مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ ﴾	٤٥	٢٢١

الآيــة	رقمها	الصفحة
سورة الفرقان		
﴿ تَبَارَكَ الَّذي إِنْ شَآءَ جَعَلَ لَكَ خَيْراً مِنْ ذَلِكَ جَنَّاتٍ تَجْرِى مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهَارُ وَيَجْعَل لَّكَ قُصوراً ﴾	١٠	١٤٣
﴿ أَصْحَابُ الجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُّسْتَقَرّاً ﴾	٢٤	٣٣٧/٢٨
﴿ وَنُزِّلَ المَلائِكَةُ تَنْزِيلاً ﴾	٢٥	١١٣
﴿ وَكُلاًّ ضَرَبْنَا لَهُ الأَمْثَالَ ﴾	٣٩	١١٣
﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاّ مُبَشِّراً وَنَذِيراً ﴾	٥٦	١٨
﴿ وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَاماً ● يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَاناً ﴾	٦٨/٦٩	١٦٦
سورة الشعراء		
﴿ وَأَزْلَفْنَا ثَمَّ الآخَرِينَ ﴾	٦٤	٢٠٣
﴿ فَكُبْكِبُوا فِيهَا هُمْ وَالْغَاوُون ﴾	٩٤	١٤٧
﴿ وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلاّ لَهَا مُنْذِرُون ﴾	٢٠٨	١٤
سورة النمل		
﴿ مِنّ لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ ﴾	٦	٢٦٠
﴿ قَالَتْ نَمْلَةٌ ﴾	١٨	٢٧٣
﴿ وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ ﴾	٤٨	٣٢٧
سورة الروم		
﴿ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ ﴾	٤	٢٢٤
﴿ للّه الأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ ﴾	٤	٢٤٣
﴿ وَيَوْمَ تَقُومُ السّاعَةُ يَوْمَئِذٍ يَتَفَرَّقُون ● فَأَمّا الّذِينَ آمَنُوا ﴾	١٤/١٥	٢٢

الآيــة	رقمها	الصفحة
سورة لقمان		
﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ ﴾	٦	٢٢٢
﴿ هَذَا خَلْقُ اللّهِ ﴾	١١	٣٠٤
سورة الأحزاب		
﴿ كَالَّذِي يُغْشَى عَلَيْهِ مِنَ الْمَوتِ ﴾	١٩	١١٤
﴿ وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلّهِ وَرَسُولِهِ ﴾	٣١	٢٢٢
سورة سبإٍ		
﴿ وَقُدُورٍ رَّاسِيَاتٍ ﴾	١٣	٢٩٥
﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ كَآفَّةً لِّلنَّاسِ ﴾	٢٨	١٥
سورة فاطر		
﴿ مَّا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلا مُمْسِكَ لَهَا ﴾	٢	٢١٩
﴿ وَمَكْرُ أُولَئِكَ هُوَ يَبُورُ ﴾	١٠	١٩١
سورة يـس		
﴿ مَن بَعَثَنَا من مَّرْقَدِنَا ﴾	٥٢	٢٢١
﴿ وَامْتَازُوا الْيَوْمَ أَيُّهَا الْمُجْرِمُونَ ﴾	٥٩	٢٢
سورة الصافات		
﴿ لا إِلَه إِلاّ اللّه ﴾(١)	٢١٤	١٤٠
﴿ لَذآئِقُوا الْعَذَابَ ﴾« قراءة »	٣٨	٢٩١
﴿ فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ ﴾	١٠٢	٣٠٣
﴿ وَمَا مِنَّا إِلاَّ لَهُ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ ﴾	١٦٤	٢١٠
سورة ص		
﴿ فَنَادَوْا وَلاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾	٣	٨٨

الآيــة	رقمها	الصفحة
﴿ إِنّ هَذَا أخي لَهُ تسْعٌ وَتسْعُونَ نَعْجَةً ﴾	٢٣	٣٢٥
﴿ جنَّات عَدْنٍ مُفَتَّحَةً لَّهُمُ الأبوابُ ﴾ ﴿	٥٠	٣١٨
﴿ فَسَجَدَ المَلائِكَةُ كُلُّهُمْ أجْمَعُون ﴾	٧٣	١٥٢/١٦١
سورة الزمر		
﴿ أمّنْ هُوَ قَانِتٌ ءانَآء الّيْل ﴾	٩	١٤٠
سورة غافر		
﴿ رَبَّنَآ أَمتَّنَا اثْنَتَيْنِ وَاحْيَيْتَنَا اثْنَتَيْنِ ﴾	١١	٣٢٤
﴿ يَوْمَ هُمْ بَارِزُون ﴾	١٦	٢٦٣
﴿ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ إِذْ الأغْلالُ فِي أعْنَاقِهِمْ ﴾	٧٠ / ٧١	٢٥٠
سورة فصلت		
﴿ فِي أربْعَةِ أيَّامٍ سَوَآءً لِلسَّآئِلِين ﴾	١٠	١٣
﴿ فَقَالَ لَهَا وَلِلأرْضِ ﴾	١١	١٤٧
﴿ أرِنَا اللَّذَيْن ﴾	٢٩	٢١٣
﴿ لايَسْأَمُ الإنْسَانُ مِنْ دُعَآءِ الْخَيْرِ ﴾	٤٩	٣٠٦
سورة الشورى		
﴿ وَمِنْ آيَاته الجَوَارِ فِي الْبَحْرِ كالأعْلامِ ﴾	٣٢	٢٦٧
﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ . صِرَاطِ اللَّه ﴾	٥٢ / ٥٣	١٦٦
سورة الزخرف		
﴿ أفَنَضْرِبُ عَنكُمُ الذِّكْرَ صَفْحاً ﴾	٥	١٤٠
﴿ وَلَن يَنفَعَكُمُ اليَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أنَّكُمْ فِي العَذَابِ مُشْتَرِكُونَ ﴾	٣٩	٢٤٩
﴿ كَانُوا هُمُ الظَّالِمين ﴾	٧٦	١٩٢
﴿ وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَآءِ إِلَهٌ وَفِي الأرْضِ إِلَهٌ ﴾	٨٤	٢١١

الآيــة	رقمها	الصفحة
سورة الدخان		
﴿ كَمْ تَرَكُوا من جَنَّاتٍ ﴾	٢٥	٢٣٧
﴿ وَمَا خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالأرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لاعبين ﴾	٣٨	١٨
سورة الأحقَاف		
﴿ وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُواْ بِهِ فَسَيَقُولُونَ ﴾	١١	٢٥٠
سورة محمّد		
﴿ وَأَصْلَحَ بَالَهُمْ ﴾	٢	١
سورة الذاريات		
﴿ أيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ ﴾	١٢	٢٥٤
﴿ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآأَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ﴾	٢٣	٢٦١
سورة النجم		
﴿ وَكَمْ مِّن مَّلَكٍ فِي السَّمَوَاتِ ﴾	٢٦	٢٣٧
﴿ وَأَن لَّيْسَ لِلإِنسَانِ إِلاَّ مَا سَعَى ﴾	٣٩	١٩٧
﴿ وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا ﴾	٤٤	١٩١
﴿ وَأَنَّهُ هُوَ رَبُّ الشِّعْرَى ﴾	٤٩	١٩٠
سورة القمر		
﴿ خُشَّعاً أبْصَارُهُمْ ﴾	٧	٣١٤
﴿ أعْجَازُ نَخْلٍ مُّنْقَعِرٍ ﴾	٢٠	٢٧٧
﴿ وَمَا أمْرُنَآ إِلاَّ وَحِدَةٌ ﴾	٥٠	٨٥
سورة الرحمن		
﴿ حُورٌ مَّقْصُورَاتٌ فِي الْخِيَامِ ﴾	٧٢	٢٧٩
سورة الحديد		
﴿ لايَسْتَوِي مِنكُمْ مَّنْ أَنْفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ ﴾	١٠	١٢٩

الآيــة	رقمها	الصفحة
سورة المجادلة		
﴿ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا ﴾	١	٢١٣
﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾	٢	٨٣
﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ ﴾ (قراءة)	٢	٨٤
﴿ ذَلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾	١٢	٢٠١
سورة الممتحنة		
﴿ إِذَا جَآءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ ﴾	١٢	٢٧٦
سورة المنافقين		
﴿ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن ﴾	١٠	١٥٠
سورة الطلاق		
﴿ إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ ﴾	٣	٣١١
واللائى يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ ﴾ (قراءة)	٤	٢١٥
سورة التحريم		
﴿ وَالْمَلَآئِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ ﴾	٤	٣١٢
سورة الملك		
﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَآؤُكُمْ غَوْراً ﴾	٣٠	٣٠٤
سورة الحاقة		
﴿ سَبَعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ ﴾	٧	٣٢٦
﴿ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ ﴾	٧	٢٧٧
﴿ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾	١٣	١٢٢
﴿ فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحدٍ عَنْهُ حَاجِزِين ﴾	٤٧	٨٣

الآيــة	رقمها	الصفحة
سورة الجن		
﴿ وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُاللّهِ يَدْعُوهُ ﴾	١٩	١٩٦
سورة المزمل		
﴿ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللّهِ هُوَ خَيْراً ﴾	٢٠	١٩٢
﴿ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللّهِ هُوَ خَيْرٌ وَأَعْظَمُ ﴾ (قراءة)	٢٠	١٩٣
سورة الإنسان		
﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ ﴾	٢٠	٢٠٣
سورة المرسلات		
﴿ فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ القَادِرُون ﴾	٢٣	٢٩١
سورة النبأ		
﴿ عَمّا يَتَسآءَلُون ﴾(٢)	١	٢١٩
﴿ إِنّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازاً . حَدَآئِقَ وَأَعْنَاباً ﴾	٣٢/٣١	١٦٥
سورة النازعات		
﴿ فِيمَ أَنْتَ مِن ذِكْرَاهَا ﴾	٤٣	٢١٩
سورة الطارق		
﴿ يَوْمَ تُبْلَى السَّرَآئِرُ ﴾	٩	٣٠٣
سورة الأعلى		
﴿ الّذِي أَخْرَجَ المَرْعَى ﴾	٤	٢١٣
سورة الفجر		
﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ ﴾	٢٢	١٥١/١١٣
سورة البلد		
﴿ أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ . يَتِيماً ﴾	١٥/١٤	٣٠٥

الآيــة	رقمها	الصفحة
سورة الشمس		
﴿ وَالقَمَرِ إِذَا تَلاَهَا ﴾	٢	١١٨
سورة الليل		
﴿ وَمَا لأحَدٍ عِنْدَهُ من نِّعْمَةٍ تُجْزَى . إِلاّ ابْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِ الأَعْلَى . وَلَسَوْفَ يَرْضَى ﴾	١٩/٢٠/٢١	٤٢
سورة الشرح		
﴿ الّذي أَنْقَضَ ظَهْرَكَ ﴾	٣	٢١٣
سورة العلق		
﴿ بالنَّاصِيَةِ . نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ ﴾	١٥/١٦	١٦٦
سورة العاديات		
﴿ فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحاً ﴾	٣	١٤١
﴿ الْمُغِيرَاتِ صُبْحاً . فَأَثَرْنَ ﴾	٣/٤	٢٠٨
سورة العصر		
﴿ إِنّ الإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ . إِلاّ الّذِينَ آمَنُوا ﴾	٢/٣	٣٣
سورة المسد		
﴿ تَبَّتْ يَدَآ أَبِي لَهَبٍ ﴾	١	٩٦
سورة الإخلاص		
﴿ قُلْ هُوَ اللّهُ أَحَدٌ ﴾	١	١٩٦
سورة الناس		
﴿ رَبّ النَّاسِ ﴾	١	١٦٩
﴿ مَلِكِ النَّاسِ ﴾	٢	١٦٩
* * *		

فهرس الأحاديث ومأثور الكلام

الحديث أو الأثر	الصفحة
١ ـ اطْلُبُوا العِلْمَ وَلَوْ بِالصِّين	٦٤
٢ ـ أَعُوذُ بِاللّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ .	١٢٣
٣ ـ الألفُ الدِّينارِ .	١٠١
٤ ـ الْتَمِسْ وَلَوْ خَاتَماً .	٨٠
٥ ـ اللّهُ أكْبَرُ	٣٤٦
٦ ـ اللّهُم اغْفِرْلي .	١٦٧
٧ـ إنّي لأَعْلَمُ إذا كنتِ عنِّي راضيَة وإذا كنتِ عليّ غَضْبَى .	٢٤٦
٨ ـ تَصَدَّقَ رجلٌ مِنْ دِينَارِهِ من دِرْهَمِهِ مِنْ صَاعِ بُرِّه مِنْ صَاعِ تَمْرِه .	١٣٩
٩ ـ ثُمَّ جَاءَ بِطَشْتٍ مِنْ ذَهبٍ مَمْلُوءاً حِكمةً وإيماناً .	١٢
١٠ ـ قَصَرْنَا الصّلاةَ في السّفَرِ مَع رَسولِ اللّهِ ﷺ أكْثَرَ ما كُنّا قطُّ وَآمنة .	٢٦٠
١١ـ قَضِيَّةٌ وَلا أبَاحَسَنٍ لَهَا .	٧٩
١٢ ـ لَيْسَ في الخَضَرواتِ صَدَقةٌ .	٢٩٤
١٣ـ لَيْسَ مِنَ امْبر امْصيامُ في امْسفرِ .	٢٧١
١٤ـ مَاأنْهَرَ الدَّمَ وَذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلُوا لَيْسَ السِّنَّ والظُّفُرَ .	٣٨
١٥ـ هِيَ خِدَاجٌ هِيَ خِدَاجٌ .	١٥٣
١٦ـ وَاللّهُ مَا بِنَاقَتِكَ نَقَبٌ ولا دَبَر .	١٦٧

* * *

فهرس الأبيات الشعرية

القافية	البحر	القائل	الصفحة
حربا	الطويل	طالب بن أبي طالب	١٦٩
جانباً	مجزوء الكامل	عمرو بن معديكرب	١٤٩
وظباءَ (*)	الخفيف	الأخطل	١٩٥
بقاء	«	أبو زبيد الطائي	٨٩
تطيبُ	الطويل	المخبل أبو يزيد ربيع بن ربيعة	٣١
يتقلَّبُ	«	عمرو بن أسد الفقعسي	٢١٤
شنبٌ	البسيط	ذو الرُّمَّة	١٦٥
مُطيّبِ	الطويل	امرؤ القيس	٩٤
غَيْهَبِ	«	الشويعر، محمّد بن حمران الجعفي	٢٥٠
النَّوائبِ	«	القطامي	٢٦٠
راكبِ	«	مجهول القائل	٣٠٣
من عجبٍ	البسيط	« «	١٤٨
الخطوبِ	الخفيف	الأعشى (الكبير)	١٩٧
فذلَّتْ	الطويل	أبو دهبل الجمحي	١٠٤
أجنَّتْ	الكامل	شبيب بن جُعَيْل	٢٠٥
فملَّتْ	«	عمرو بن قميئة	٢٧٨
شَمالاتُ	المديد	جذيمة الأبرش	٢٦٧
تبيتُ	الوافر	عمرو بن قِعاس بن عبد يغوث	٦٩
رضيتُ	«	« « « « « «	٦٩
طَوَيْتُ	«	سنان بن الفحل الطائي	٢٢٥
العبراتِ	الطويل	مجهول القائل	٧٤
مَرّتِ	«	« «	٣١٢

(*) هذه القافية أكملتها في الحاشية ، وكذلك مثيلاتها ، ولن أشير إلى ذلك في غيرها .

القافية	البحر	القائل	الصفحة
مِتْيَحُ	الطويل	الراعي النميري	٨٩
برائِحِ	«	أبو الطَّمَحاء القيني	٢٤٧
فاستراحوا	مجزوء الكامل	سعد بن مالك	٧٧
نَقِدْ	الرمل	مجهول القائل	١٤٢
مُسَهَّدا	الطويل	الأعشى (الكبير)	١١٤
وأمردا	«	« «	٢٥٥
الحديدا	الوافر	عقبة الأسد أو عمر بن أبي ربيعة	٤٦
وعهوداً	الكامل	جميل بثينة	١٥٢
يَخْلُدُ	الطويل	مسكين الدّارمي	٧٦
كالموارِدِ	«	مجهول القائل	٣٠٤
من أحدِ	البسيط	النابغة الذبياني	٤٣
الجلدِ	«	« «	٤٣
ولا هادِ	«	إبراهيم بن هرمة	٢٣٢
الأسدِ	المنسرح	الفرزدق	١١١
وتأزَّراَ	الطويل	رجل من عبد مناف بن كنانة	٧٢
تستطارا	الوافر	عنترة بن شدّاد	٢٨٥
خيْرَه	الرمل	مجهول القائل	٤٧
نارا	المتقارب	أبو دؤاد الإيادي	١٣٥
حاضِرُه	الطويل	الحطيئة	١١٣
عصْرُ	«	أبو صخر الهذلي	٢٦٤
عصيرُها	«	مضرّس بن ربعي	٣٠٩
مُعْصِرُ	«	عمر بن أبي ربيعة	٣٣١

القافية	البحر	القائل	الصفحة
بَشَرُ	البسيط	الفرزدق	٢٥٠
الضُّمَّرُ	الكامل	نهشل بن ضُمْرَة	١٤٠
الحَزْوَرُ	«	« « «	«
وخسارُ	الخفيف	مجهول القائل	٤٥
المشافرِ	الطويل	الفرزدق	٩١
الذُّعرِ	«	زهير بن أبي سلمى	٢٢٩
كالنَّسْرِ	«	مجهول القائل	٢٦٠
من عَارِ	البسيط	سالم بن دارة اليربوعي	٢١
من ظفرِ	«	مجهول القائل	١٩٦
وبارِ	مخلع البسيط	الأعشى (الكبير)	٢٣٠
قِصَرِهْ	المنسرح	امرؤ القيس	٢٢٠
النضيرِ	الوافر	حسان بن ثابت	٤٥
الصغيرِ	«	مجهول القائل	٤٩
من فزارِ	«	حمزة الأصفهاني	٢٨٥
فجارِ	الكامل	النابغة الذبياني	٢٢٩
عشاري	«	الفرزدق	٢٤١
الأبكارِ	«	«	٢٤٢
للكاثرِ	السريع	الأعشى (الكبير)	٣٣٨
احْبسْ	الطويل	مجهول القائل	١٥٢
مسمعًا	«	المرّار الأسدي	٣٠٦
مُطاعا	الوافر	عدي بن زيد العبادي	١٦٧
وقوعا	«	المرّار الأسدي	١٧٠
اتِّساعا	«	القطامي	٢٠٢

القافية	البحر	القائل	الصفحة
وضعَهْ	الرمل	أنس بن زنيم	٢٣٧
جميعُ	الطويل	مجنون ليلى	١٥٤
أكتعُ	«	مجهول القائل	١٦٢
يافعُ	«	الكميت بن معروف	٢٥٥
الجراشعُ	«	ذو الرّمّة	٢٧٥
الضّبّعُ	البسيط	العباس بن مرداس رضي الله عنه	٨٢
تُبّعُ	الكامل	أبو ذؤيب	١٣٣
بالمطامعِ	الطويل	مجهول القائل	٣١٢
من أربَعِ	«	الميداني	٣٢٦
أمْنعِ	المتقارب	العباس بن مرداس رضي الله عنه	١٣٢
وكفُ	المنسرح	قيس بن الخطيم	٢٩٠
نطفُ	«	« « «	٣١٥
يضيقُ	الطويل	مجهول القائل	٧٤
وريقُ	«	« «	٢١٤
الأباريقِ	البسيط	الأقيشر الأسدي	٣٠٦
عيالكا	الطويل	مجهول القائل	٤٩
عليكا	الوافر	« «	١٩
صقالَها	الطويل	كثير عزة	٢١٤
قابلَهْ	«	حميد بن ثور	٢٢٩
الأملا	البسيط	رجل من طيء	١٤
فعالا	الوافر	الأخطل	٤١
الأغلالا	الكامل	الأخطل	٢١٤

القافية	البحر	القائل	الصفحة
رملا	الخفيف	عمر بن أبي ربيعة	١٤٦
الأجلَ	المتقارب	مجهول القائل	٣٠٧
والجبلُ	البسيط	اللَّعِين المنقري	٨٠
نواصلُه	«	جرير	٢٢٧
طبولُ	«	أبو الطيّب المتنبي	٢٩٧
يزيلُ	الوافر	أبوحيّة النميريّ	٢٧٢/١١٠
أطفالُها	الكامل	الأعشى (الكبير)	٩٩
أفضلُ	المتقارب	مجهول القائل	٢٢٧
رجلُ	المتدارك	« «	١٢٥
فحومل	الطويل	امرؤ القيس	٥١
جُلجلِ	«	« «	٥١
مُنْملِ	«	زهير بن أبي سُلمي	١٤٩
المضللِ	«	الأسود بن يعفر	٢٦٨
أوقالِ	البسيط	قيس بن الأسلت الأنصاري	٤٧
الدِّخالِ	الوافر	لبيد بن ربيعة العامري رضي الله عنه	٧
مالي	الوافر	زيد الخيل	١٨٧
انزلِ	الكامل	ابن مقروم الضبي	٢٢٩
العقالِ	الخفيف	أمية بن أبي الصلت	٢٢٠
كم وكمْ	مجزوء الكامل	مجهول القائل	١٥٢
أقصما	الطويل	« «	٢١٥
دما	«	حسان بن ثابت	٣٠٠
لماما	الوافر	الرّاعي أو جرير	٢٦٣

القافية	البحر	القائل	الصفحة
تُهْضما	الكامل	مجهول القائل	٢٨٣
لامها	السريع	عمرو بن قميئة	١١٠
هينُومُ	البسيط	ذو الرّمّة	٢٠٣
السّلامُ	الوافر	الأحوص	١١٩
أنعموا	الكامل	أبو وجزة السعدي	٨٧
ظُلْمُ	»	الحارث بن خالد المخزومي	٣٠١
الأهاتِمِ	الطويل	الفرزدق	٣٢٨
من قِدَمِ	البسيط	مجهول القائل	٤٥
أو تميمِ	الوافر	نهار بن توسعة اليشكري	٧٤
لحِمَام	الكامل	قطري بن الفجاء ة	٢
الأيّامِ	»	جرير	٢٠٢
زمزمِ	»	الفرزدق	٣١١
الكريمِ	الخفيف	مجهول القائل	١٣٩
الظافرينا	الوافر	» »	١٤٤
تكونَهْ	مجزوء الكامل	خليفة بن براز	١٨٣
إلينا	» »	عبيد	٢٠٩
غضبانا	المنسرح	مجهول القائل	٣٤٢
الحزينا	المتقارب	أمية بن أبي الصلت	٢٢٦
دانوا	الهزج	الفند الزماني (شهل بن شيبان)	٤٥
همدان	»	مجهول القائل	١٥٤
عدنان	»	» »	»
مِني	المديد	» »	١٨٨

القافية	البحر	القائل	الصفحة
الفرقدانِ	الوافر	عمرو بن معديكرب	٥٨
يحسدوني	«	حاتم الطائي	٢١٢
دَمَانِ	«	حسان بن ثابت	٢١٩
اليقينِ	«	المثقب العبدي	٢٨٤
لايعنيني	الكامل	رجلٌ من بني سلول	١٠٥
كفاني	الخفيف	عمر بن أبي ربيعة	١١٣
بمرعَوِي	الطويل	يزيد بن الحكم الثقفي	١١٩
نُووهُ	الرمل	أبو العتاهية	١١٧
الوجوهُ	«	« «	«
لياليا	الطويل	ذو الرّمّة	٦٤
جائيا	«	زهير بن أبي سلمى	١٤٩
ذاليا	«	لبيد بن ربيعة	٢٠٥
كفانيا	«	منظور بن سحيم الفقعسي	٢٢٥
واديا	«	سُحيم بن وُثيل الرّيّاحي	٣٤٥
ساريا	«	« « « «	«
بسيِّ	الوافر	الحطيئة	٥٠

* * *

فهرس الأرجـــاز

القافية	البحر	القائل	الصفحة
سُرَّاتِها	الرجز	عمرو بن لجأ التيمي	٣٢٢
لِدَتِي	«	مجهول القائل	٢٠٩
واللّاتي	«	« «	«
دبرْ	«	نسب لأعرابي وفد إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه	١٦٨
فجرْ	«	« « « « « «	«
عُمَرْ	«	« « « « « «	«
العُصَيْرِ	«	رجل من طيء	٢٦٠
لَيْسِي	«	رؤبة بن العجاج	١٨٧
أمسا	«	مجهول القائل	٢٦٤
خمسا	«	« «	«
همسا	«	« «	٢٦٣
ضرسا	«	« «	«
تعسا	«	« «	«
فلسا	«	« «	«
نهسا	«	« «	«
بالغَضِ	«	« «	٢٣٢
مِضِ	«	« «	«
أربعَا	«	« «	١٦٢
أكتعَا	«	« «	«
مرضعَا	«	« «	«
أجمعَا	«	« «	«

القافية	البحر	القائل	الصفحة
أجْمعاً	الرجز	مجهول القائل	١٥٨
أجمعَ	»	» »	١٥٩
طالعا	»	» »	٢٤٥
غاقْ	»	رؤبة	٢٣١
غاقِ	»	القلاخ بن حَزْن	٢٣١
نياقِ	»	» » »	»
تدلُكِي	»	مجهول القائل	١٨٦
التّدلدُلِ	»	خطام المجاشعي	٣٢٧
حنْظلِ	»	» »	٣٢٧
تيثَمِ	»	أبو الأسود الحماني	١٣٣
ميسمِ	»	» » »	١٣٣
مَنْ ومَنْ	»	عبدالمسيح	٢١٠
اليمنْ	»	» »	»
السعدينا	»	رؤبة بن العجاج	٢٦٨

* * *

أنصاف الأبيات وأجزاؤها	الصفحة
فَدَعْها عَنْكَ إذْ شَغَلَتْ نَواهَا	٢٥٠
* * *	

فهرس الأقوال والأمثال

القول أو المثل	الصفحة
إنّهم أجمعون ذاهبون ، وإنَّك وزيدٌ ذاهبان	١٥٠
آبلُ من حنيف الحناتِم	٣٣٤
أتميميًا مرَّةً وقيسيًا أخرَى	١٩
أتَى عليه حولٌ كتيعٌ	١٥٤
أتيته ركضاً ، ومشياً ، وعدواً	٨
أجْمَعُ أكْتَعُ	١٦١
أحمقُ من هَبَنَّقَة	٣٣٤
أحنك الشَّاتَيْن	٣٣٤
ادفع الشَّرَّ ولو أصْبعاً	٧٩
أزهَى من ديك	٣٣٦
أشغل من ذات النِّحيَيْن	٣٣٦
أعطاهم للدِّرهم والدِّينار وأولاهم للمعروف	٣٣٤
أفْلَسُ مِنْ ابن المذلَّق	٣٣٤
إنَّ أفضلهم لقيتُ وإنَّ أباك رأيت	٩١
إن خيراً فخيراً وإن شراً فشراً	٨٠
إنَّ فلان متمكنا منك فاتق غضبي	٢٠
إنَّ في مَضّ لطمعاً	٢٣٢
إنَّه أمَةَ اللَّه ذاهبةٌ	١٩٥
أنت أكبر مِنَ الشِّعْر	٣٧٧
الثلاثة الأثواب	١٠٢،٩٩
جُنَيْد أوْرَعُ بغداد	٣٤١

القول أو المثل	الصفحة
جاء نو قام	٢٢٤
الخمسة الدراهم	١٠٢
فلان ثَبْتُ الغَدَر	١٠٤
كل حيوان ماضغٌ يُحرِّك فَكَّه الأسفلِ إلاَّ التِّمساح	٥٥
لا كالعشيّة عشيّة	٧٣
لا ناصرِي لي	٧٤
لا وذو في السماء عرشُه	٢٢٤
لقيته فجأة ومفاجأة	٨
للـه درُّهُ فارساً	٢٧ ، ٢٩
ما زَيْدٌ قائمٌ ولا رجلٌ أفضل منك	٨٣
المائة الدينار	١٠٢
ما رأيتُ رجلاً أحْسَنُ في عَيْنِه الكُحْلُ مِنْه في عَيْنِ زَيْدٍ	٣٤٤
ما كلّ سوداء تمرةٌ ولا بيضاء شَحْمَةٌ	١١٤، ١٣٦
ما نفع زيد إلاّ ما ضرّ	٣٨
ماذا صنعت ؟	٢٢٥
هذا بسراً أطيب منه رُطَباً	٥ ، ٦
هذا خيرٌ مِنْ هذا	٣٣٧
هذا غلام ـ إن شاء الله ـ ابن أخيك	١١
هو أبوك عطوفاً	٢٠
هو غلام ـ واللّه ـ زيدٍ	١١٠

* * *

فهرس الأعلام

العَلَم	الصفحة
إبراهيم (عليه السلام)	٢٤٩
الأبذي	٢٤
الأخطل	٤٠
الأخفش (أبو الحسن سعيد بن مسعدة)	٩ ، ١٦ ، ١٧ ، ٣٦ ، ٤٨ ، ٤٩، ٧٠، ٨٧ ، ٨٨ ، ٩٢، ١٢٧، ١٣٥، ١٣٦، ١٤٧، ١٦٠، ١٧٧، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ٢١٠، ٢١٨، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٣٤٧، ٢٥٢، ٢٥٥، ٢٥٨، ٢٨٧، ٣١٢، ٣١٧.
الأحوص	١١٩
الأسود بن يعفر	٢٦٨ ، ٢٦٨
أبو الأسود الحماني	١٣٣
الأعشى (الكبير)	٩٩، ١١٤ ، ٢٣٠، ٢٥٥، ٣٣٨
أعشى همدان (عبدالرحمن بن عبدالله)	٣١
الأعمش (القارئ)	٢٥٣
إلياس (إلياس بن مضر بن نزار)	١٨٨
امرؤ القيس	٥١ ، ٩٤
أمية بن أبي الصلت	٢١٩ ، ٢٢٦
أمير المؤمنين = عمر بن الخطاب رضي الله عنه	-
ابن الأنباري	١١١ ، ٢٨٢
الأندلسي (القاسم بن أحمد)	٦٨ ، ٧٣
ابن إياز	١٥٦
ابن الباذش	٢٠١

العَـلَم	الصـفحـة
ابن برهان	١٥
أبو البقاء (العكبري)	١٠٦
البعلي	١٥
ثعلب	٢٢٣
الجامي (نور الدين عبدالرحمن ملا جامي)	٣٧ ، ٤٢، ١٣٧، ٢٤٧
الجرجاني = الشيخ عبدالقاهر	-
الجرمي = أبو عمر	-
جرير	٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٦٣
جعفر (جعفر بن كلاب بن ربيعة بن عـامر)	٢٦٩ ، ٢٧٠
ابن جماز (القارئ)	١١٤ ، ١٣٧
ابن جني (أبو الفتح)	١٠٣،١١٩،١٤٢،١٤٣،١٦٩، ١٨٦ ٢١٨، ٢٤٨،٢٤٩،٢٦٣،٢٩١
جُنَيْد (الجنيد بن محمد القواريري)	٣٤١
حاتم الطائي	٢١٢
أبو حاتم (السجستاني)	٢٨٢
ابن الحاجب	٦٨، ٨٦، ١٣٥، ١٥٨،٢٢٣،٢٨٧
الحارث بن خالد المخزومي	١٧٠ ، ٢٦٨ ، ٣٠١
حبيب بن أوس	٢٢٤
ابن حزم	١٣٠
الحسن البصري (القارئ)	١٤٨
أبو الحسن (ابن خروف)	٢١ ، ٦٢

العَـلَم	الصـفحـة
الحسن بن وهب	٢٢٤
أبو الحسن= ابن الصائغ	-
حسان (حسان بن ثابت)	٤٥ ، ٢١٩
أبو حفص = عمر بن الخطاب رضي الله عنه	-
الحماسي	٢٤٧
حمزة (القارئ)	١٤٨ ، ٣١٥
حمزة الأصفهاني	٢٨٥
أبوحيَّان	٦٢،٦٣، ٦٨، ٨٨، ١٥٠، ٢١٨ ٢٥٨ ، ٣٠٧
أبو حية النميري	١١٠
الخالدان (خالد بن مضل وخالد بن قيس المضلل)	٢٦٨
أبو خراشة (أحد فرسان قيس وشعرائه)	٨٢
ابن الخشاب	٣٠٥
الخليل بن أحمد	٦٩، ٧٥،٧٦، ٩٠،٩١، ١٩٢،٢٥٣ ٣٩٤ .
خوات بن جبير الأنصاري (رضي الله عنه)	٣٣٦
خويلد بن نفيل (المعروف بالصّعق)	٢٦٨
ابن دارة = سالم بن دارة اليربوعي	-
ذو الرمة	١٦٥ ، ٢٠٣
ذات النحيين	٣٣٦
الراعي (الشاعر)	٢٦٣
رؤبة (رؤبة بن عبدالله بن رؤبة)	٢٦٨

العَلَم	الصفحة
الربعي	٤٩
الرضي	١٥٦ ، ٢٧٨
الرماني	٦٢، ١٠١، ١٨٣، ٣٣٩
الرياشي	٢٤٨
الزجاج (أبو إسحاق)	١٦، ٢١، ٣١، ٥١، ١٤٠، ٢٣٩، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٥٦، ٢٨٧
الزجاجي (أبو القاسم)	٢٤١ ، ٢٦٥
الزمخشري	٥ ، ١٦، ١٩، ١١٨، ١٣٤، ١٥٠، ١٦٩، ٢٠٧ ، ٢٨٤ ، ٣٢٤ .
زهير بن أبي سلمى	١٤٩
أبو زيدالأنصاري	١٣٩ ، ١٩٣ ، ٢٩١
سالم بن دارة اليربوعي	٢١
سحيم بن وثيل	٣٤٥
ابن السراج (أبوبكر)	٩٨، ١٦٠، ٢٢٢، ٢٥٥، ٢٥٨، ٢٦٣
ابن سعدٍ	٢٦٨
السلمي (القارئ)	٢٥٣
السهيلي	١٩٣ ، ٣٠٢
سيبويه	٧، ١١، ١٢، ١٣، ١٧، ١٨، ٢٠، ٣٢، ٣٧، ٤٠، ٤٤، ٤٨، ٦٠، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧٥، ٧٦، ٨٤، ٨٨، ٩٠، ٩٢، ١٠١، ١٢٧، ١٣٠، ١٣٧، ١٥٠، ١٥٤، ١٦٦، ١٧٧، ١٨١، ١٨٤، ١٨٥، ١٩٠، ١٩٣، ١٩٦، ١٩٧، ٢٠٢، ٢٠٥، ٢٢٠، ٢٢٨، ٢٣٩، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٥، ٢٥٩، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٨١، ٢٨٧، ٢٩٤، ٢٩٧، ٢٩٨، ٣٠١، ٣٠٥، ٣٠٦ ، ٣٠٨ .
ابن السيد	١٦٥

العَـلَم	الصـفحـة
ابن سيده	٢٤٥
السيد جمال الدين الحسيني (السيد عبدالله الحسيني)	١٦، ٦٦
السيرافي (أبو سعيد)	٣٧، ٤٠، ٤٨، ٦٨،٢٠٣،٢٤١،٢٥٥
شبيب بن جعيل التغلبي	٢٠٥
الشلوبين	٨٩ ، ١٠٣، ١٤٧، ١٩٩، ٣٠٥
الشيخ عبد القاهر الجرجاني	٣٦ ، ١٠٣ ، ١٩١
ابن الصائغ (أبو الحسن)	٢٤ ، ١٩٤
صاحب البسيط (ابن العلج)	٣٩ ، ٢٢٨
صاحب لب الألباب (محمد بن محمد الإسفراييني)	٥٩
صاحب المفتاح (السكاكي)	٢٠
الصاغاني (الحسن بن محمد بن الحسن)	٢٢٧
الصعق = خويلد بن نفيل	-
الصفار (أبو القاسم ، القاسم بن علي)	٢٠٢
الصقلي (أبو طاهر إسماعيل بن خلف)	٦٢
طالب بن أبي طالب	١٦٩
ابن الطراوة	٨٧ ، ١٨٣ ، ١٩٥
طرفة	٢٤٤
ابن طلحة	٣٠٧
أبو الطيب (المتنبي)	٢٩٧
عائشة رضي الله عنها	٢٤٦
ابن عامر (القارئ)	٥٢
ابن عباس (رضي الله عنه)	١٤٨
العباس بن مرداس الصحابي (رضي الله عنه)	٨٢ ، ١٣٢

العَـلَم	الصـفحـة
أبو العباس = المبرد	-
عـبد شمس	١٦٩ ، ١٧٠
عبد المناف بن كنانة	٧٢
عـبيد (عبيد بن الأبرص الأسدي)	٢٠٩
أبو عبيد (القاسم بن سلام)	٨٧
أبو عبيدة (المعمر بن مثنى)	١١١
ابن أبي عتيق	١١٣
عثمان بن عفان (رضي الله عنه)	٨٧
أبو عثمان (المازني)	٣٠ ، ٦٢ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٧٧ ، ٢٢٨ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٢٦٢ .
عدي بن زيد العبادي	١٦٨
ابن عصفور	٢٤ ، ٤٠ ، ٤٤ ، ٦٢ ، ٨٩ ، ٩١ ، ٩٢ ، ١١٢ ، ١٦٩ ، ٢٥٥ ، ٢٥٧ ، ٢٩٧ .
عـليّ رضـي الله عنه	٦٤
أبو علي (الفارسي)	٧ ، ١٥ ، ٢٤ ، ٦٢ ، ٨٩ ، ٩٨ ، ١٤٣ ، ١٦٩ ، ١٨٦ ، ٢١٨ ، ٢٤١ ، ٢٤٧ ، ٢٥٥ ، ٢٦٣ ، ٣٠٦ ، ٣١٨ .
عليّ الكسائي (الكسائي)	٣٠ ، ٩٢ ، ١٦٠ ، ١٨٤ ، ١٩٢ ، ٣٠٨ ، ٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٣١٣ ، ٣١٥ ، ٣١٧ .
عمر بن أبي ربيعة	١١٣ ، ١٤٦ ، ٣٣١ .
عمر بن الخطاب رضي الله عنه	١٦٨
عمرو بن لجأ التَّيمي	٣٢٢
أبو عمر(الجرمي)	٤٩ ، ٦٩ ، ٩٢ ، ١٩٣ .
أبو عمرو (زبّان بن العلاء)	٢٨ ، ٦٩ ، ١٥٠ ، ١٨٦ ، ٣١٥ .
عنترة	٢٨٥

العَـلَم	الصـفحـة
عيسى بن عمر (القارئ)	١٨٩ ، ٢١٩
الفارسي = أبو عليّ	-
الـفـراء	٣٠،٣٩،٤٤،٤٧، ٥٨، ٨٨،٩٣، ٩٨، ١٣٦،١٣٧، ١٨٤،١٩١، ١٩٢، ٢٣٧، ٢٥٣، ٢٨٧ .
الفرزدق (همام بن غالب بن صعصعة التميمي)	٩١،١١١،٢٤١،٢٤٢،٢٥٠ .
الفند الزماني	٤٥
القطامي	٢٠٢
قطرب	١٩٩، ٢٠٠، ٢٥٣ ، ٢٥٤ .
قيس بن الخطيم بن عدي	٣١٥
قيس بن عيلان	١٨٨
الكميت بن معروف	٢٥٥
ابن كيسان	١٥ ، ١٥٦ ، ١٦١ .
لبيد بن ربيعة العامري الصحابي (رضي الله عنه)	٧ ، ٨
لوط عليه السَّلام	١٨٨
ابن مالك	١٥،٢٠،٣٠،٣٤،٣٥،٣٧،٣٩،٧٧، ٨٩ ،٩٢،١٠٣،١٢٣،١٤٤، ١٤٥، ١٤٧،١٦١،١٦٦،١٦٩،١٨٣،١٨٧، ١٨٧،١٩٩،٢٠٢،٢٥٧،٢٦٩،٢٧٠، ٢٨٢،٢٩٧، ٣٠٤ ، ٣٢٩.
المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد)	٨ ، ٣٠،٣٦،١٠١،١١١،١٣١،١٤٠، ١٨٦، ٢٢٨،٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٨،٢٤٩، ٢٨٢ ، ٣١٣ .
مبرمان	٢٤٧
ابن المدلق (رجل من بني عبد شمس)	٣٣٤
ابن محيصن (القارئ)	١١٢

العَـلَم	الصـفحـة
المخبل أبو يزيد ربيع بن ربيعة	٣١
المرادي	٤٠
المرار الأسدي	١٧٠ ، ٣٠٦ .
مـروان	٧٢
ابن مضاء	٣١٠
ابن المضلل	٢٦٨
معديكرب	٢٣٤
ابن معط	١٥٦ ، ٢٨٤
أبو موسى الجزولي	٦٨
الميداني	٣٢٦
النأس بن مضر بن نزار	١٨٨
النابغة	٤٣
النحاس (أبو جعفر)	٥١
نهار بن توسعة اليشكري	٧٤
أبو نواس	٢٢٤
نوفل	١٦٩ ، ١٧٠
هشام	١٩١ ، ٣١٠ ، ٣١٧
ابن هشام	١٦١ ، ١٨١
يوسف (عليه السلام)	٣٢٣ ، ٣٤١ ، ٣٤٢
يونس	٤٤ ، ٧٠ ، ٧٥ ، ١٤٧
يعقوب (القارئ)	١١٣
ابن يعيش	١١٨ ، ٢٨٤

* * *

فهرس المذاهب النحوية

المذهب	الصفحة
ـ أصحاب سيبويه	٦٨ .
ـ البصريون	٨ ، ١٥ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٢، ٤٥ ، ٥١ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٩٠، ٩٢، ٩٣، ١٠٨، ١٣٠، ١٣٥، ١٣٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٩، ١٧٢، ١٨٤، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٤، ٢٠١، ٢١٠، ٢١٣، ٢٢٤، ٢٢٨ ٢٤٦، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٦، ٢٦٢، ٣٠١، ٣١٢ ٣٢٠ ، ٣٤١ .
ـ البغداديون	٤٤ ، ٢١٠ .
ـ الجمهور	٣١، ٥٧، ٧٦، ٨٧، ٨٨ ، ٩٠، ٩٨، ١٠٥، ١٣٠، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٧، ١٤٨، ١٦٢، ١٨٣ ١٩١، ١٩٣، ٢٠٤، ٢٠٥ ، ٢٢٣، ٢٢٨، ٢٣٣ ٢٣٥ ، ٢٣٧ ، ٢٥٦ ، ٢٦٣ ، ٣١٢
ـ الشراح	٣٧
ـ علماء التصريف	٢١٦
ـ علماء العربية	١٩٣ ، ٢١٦ ، ٢٤٧
ـ الكوفيون	٨، ٤٢، ٤٤، ٤٥، ٤٨، ٥١، ٦٨، ٨١، ٨٢، ٩٠ ٩٣، ٩٨، ٩٩، ١٠٢، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧ ١٥٨، ١٦٩، ١٧٢، ١٨٩، ١٩٠، ١٩٤، ١٩٥، ٢٠١ ٢١٠، ٢٤٧، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٧، ٢٦٢، ٢٨٣، ٢٨٩، ٣٠١ ، ٣٠٦، ٣١٢ ، ٣٢٠
ـ المتأخرون	١٢٦ ، ١٦٩، ١٨٦ ، ١٩٦
ـ المتقدمون	١٩٠
ـ المحققون	٣١٧
ـ المشارقة	٢٠٢ ، ٢٤٨
ـ المغاربة	٢٠٢، ٢٤٨ ، ٣٢٩
ـ النحويون	٦، ٧، ١٨، ٤٣، ٤٤، ٥١، ٥٦، ٦٢، ٧٦، ٩٠، ٩٥ ١٠١، ١١٥، ١٣١، ١٤٢، ١٦١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٢٦ ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣١، ٢٤٦، ٢٦٦.
ـ نحاة الأندلس	١٣١

فهرس القبائل ونحوها

	الصفحة
الأئمـة	٢٨١
أخوات يوسف	٢٤١
أصحاب النار = أهل النار	-
الأعرابي / بعض الأعراب	٦٩ ، ١٦٨
أهل العربية	٤٠ ، ٥٩ ، ١١٨
أهل القرية	١١٤
أهل النار (أصحاب النار)	٣٣٧
أهل علم الحساب	٣٢٣
بعض السلف	١٣ ، ٣٦
بنو سلول	١٠٥
بعض الصالحين	٣٠٧
بنو النضير	٤٥
بنو تميم (التميميون)	٣٨،٤١،٤٢،٤٣،٤٦،٥٣،٨٣،١٢٢، ١٢٥، ١٩٣،٢٠٥،٢٣٠،٢٦٤
بنو جحوان	٢٦٨
بنو حارث (حارثية)	٢١٣
بنو سُلَيْم (سُلَيْم)	٢٥٣
بنو لهب	٣١٢
بنو هاشم	٥٥
الجعافر	٢٧٠
الجن	٢٠٣
الحجازيون	٣٨،٤١،٤٢،٤٣،٤٦،٨٤،٢٣٠،٢٦٤
حميرية	٢٧١
ربيعة	٢٦٣

الصفحة

الصحابة	٢٦١
طيء (الطائيون)	١٤ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥
عبد مناف بن كنانة	٧٢
العرب	٢٥، ٣٨،٣٩، ٤٠، ٤٤، ٦٨، ١٩٣، ١٩٩، ٢٢٨، ٢٣٣، ٢٤٦، ١٤٨، ٢٦٥، ٢٨٢، ٣٣٦ ، ٣٤٣
العقلاء	٢٧٧ ، ٢٨٩
عُقيل	٥٥ ، ٢١٥
غُنم	٢٦٣
فزارة	٢٨٢ ، ٢٨٥
الفصحاء	١٠٢
قريش	٥٥ ، ٣٤١
قوم غير الفصحاء	١٠٢
قيس	٤٧ ، ٨٢ ، ١٨٨، ٢٦٠
المكيّون	٥٥
المولدون	٢٢٤
هذيل	١١٦، ٢١٥ ، ٢٥٣
وبار	٢٣٠
اليربوع	٢٨٢
يهودي	١١٠ ، ٢٧٢

* * *

فهرس الأماكن والبلدان

المكان أو البلد	الصفحة
أبان	٢٦٩
أبانان	٢٦٩
الأخاديد	١٠٤
البصرة	١٧٢
بعلبك	٢٣٣ ، ٢٣٤
بغداد	٣٤١
الحجاز	١٢٠
حجرة اليربوع	٢٨٢
دارة جلجل	٥٢
ذات الأخدود	١٠٤
ذات عرق	١٢٠
سوق عكاظ	٣٣٦
الطّف	١٠٣
عرفات	٢٩٦
القرية	١١٣ ، ١١٤
الكعبة	١٠٢
الكوفة	١٠٢ ، ١٤٧ ، ١٧٢
متالع	٢٦٩
مكّة	٢٧٢
وادي السِّباع	٣٤٥ ، ٣٤٦

فهرس الكتب الواردة في المتن

الكتب	رقم الصفة
١ـ الأمالي على الكافية لابن الحاجب	١٣٥
٢ ـ البديع في علم العربية لمجد الدين ابن الأثير (ت ٦٠٦)	٢٤
٣ ـ البسيط لضياء الدين ابن العلج	٣٩ ، ٢٢٨
٤ ـ التسهيل لابن مالك	٣٤
٥ ـ سر الصناعة لابن جني	١٤٣
٦ ـ شرح التسهيل لابن هشام	١٦١
٧ ـ شرح الجمل الصغير لابن عصفور	٤٤
٨ ـ شرح الفصول لابن إيّاز	١٥٦
٩ ـ شرح القطر لابن هشام	١٨١
١٠ـ شرح الكافية الشّافية لابن مالك	٣٢٨
١١ـ شرح الكافية (الفوائد الضيائية) لـ « نورالدين مُلَّة جامي »	٤٢
١٢ـ شرح لب الألباب للسيدعبدالله الحسيني المعروف بـ « نقره كار»	١٦، ٦٦
١٣ـ شرح المفصل لابن يعيش	١١٨
١٤ ـ الصحاح للجوهري	٣٣٥
١٥ ـ الفصول الخمسون لابن معط	٢٨٣
١٦ ـ الكافية لابن الحاجب	٩٧، ٢٧٦
١٧ـ لب الألباب لتاج الدين الأسفراييني	٥٩
١٨ـ مصحف عثمان بن عفان رضي الله عنه	٨٧
١٩ ـ المغني لابن هشام	١٤٣
٢٠ ـ المفتاح للسكاكي	٢٠

* * *

فهرس المصادر والمراجع

أولاً: المخطوطات والرسائل العلمية

- بغية العارف على رسالة الوظائف لبرهان الدين إبراهيم بن أحمد الزبيري العوامي القرشي (القسم الأول) رسالة الماجستير بتحقيق الأخ محمد بن يحيى علي الحكمي ، كلية اللغة العربية جامعة أم القرى عام ١٤١٧هـ ١٩٩٧م .
- بغية العارف على رسالة الوظائف لبرهان الدين إبراهيم بن أحمد الزبيري العوامي القرشي (القسم الثالث) رسالة الماجستير بتحقيق الأخ يحيى بن عبدالله بن حسن الشريف ، كلية اللغة العربية جامعة أم القرى عام ١٤١٧هـ ١٩٩٧م .
- شرح التسهيل لابن التنسي المتوفى سنة ٨٠١هـ رسالة الدكتوراه بتحقيق : فريدة معاجيني .
- شرح الجمل الصغير لابن عصفور الإشبيلي المتوفى سنة ٦٦٩هـ (مخطوط) من مصورات الأخ الزميل الدكتور عبدالله عمر حاج إبراهيم .
- شرح الفصول لابن معط (مخطوط) ، مصدره مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة برقم (١٧٦) ونسخة مصورة بمركز البحث العلمي ، جامعة أم القرى برقم (١١٠٢) .
- شرح ألفية ابن معط لأبي جعفر الرعيني ، رسالة الدكتوراه بتحقيق عبدالله عمر حاج إبراهيم ، كلية اللغة العربية جامعة أم القرى عام ١٤١٧هـ ١٤١٨هـ .
- شرح كتاب سيبويه للسيرافي (أبو سعيد ، الحسن بن عبدالله) (مخطوط) مصدره دار الكتب القومية برقم (١٣٧) نحو ش .
- شرح نجم الدين القمولي على الكافية (أحمد بن محمد بن أبي الحزم) المتوفى سنة ٧٢٧هـ رسالة الدكتوراه بتحقيق : عفاف طاهر أمير بنتن ، كلية اللغة العربية ـ جامعة أم القرى عام ١٤٠٨ هـ ١٤٠٩هـ .
- العباب في شرح اللباب لعبدالله بن محمد الحسيني المعروف بنقره كار المتوفى سنة ٧٧٦هـ (مخطوط) مصدره مكتبة شستربيتي البرطانية برقم (٤١١٤٠) ، ونسخة مصورة بمركز البحث العلمي ، جامعة أم القرى برقم (٢٧١) .

- لب الألباب في علم الإعراب ، المنسوب لابن هشام الأنصاري ، (مخطوط) مصدره : الأحمدية بدمشق رقمها (٤٣٥) وبمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى نسخة مصورة على الميكروفيلم برقم (٤٠١) نحو .
- المحصول في شرح الفصول لابن إياز (مخطوط) مصدره : مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة برقم (١٧٦) ونسخة مصورة بمركز البحث العلمي - جامعة أم القرى برقم (١١٠٢) نحو .
- المسائل الشيرازيات لأبي علي الفارسي المتوفى سنة ٣٧٧هـ (مخطوط) مصدره : مكتبة راغب باشا ، برقم (١٣٧٤) وبحوزتي : مصورة عن نسخة الأخ الدكتور عبدالله عمر حاج إبراهيم .
- النهاية في شرح الكفاية للعلامة شمس الدين أحمد بن الحسين الإربلي المعروف بابن الخباز المتوفى سنة ٦٣٩هـ ، رسالة الماجستير بتحقيق الأخ عبدالله عمر حاج إبراهيم كلية اللغة العربية جامعة أم القرى ١٤١٢هـ ١٩٩٢م .

ثانياً : المطبوعات

- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ، لعبد اللطيف أبي بكر الشرجي الزَّبيدي المتوفى سنة ٨٠٢هـ ، تحقيق الدكتور طارق الجنابي ، الطبعة الأولى عام ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧ .
- أبو عثمان المازني ومذاهبه في الصرف والنحو ، تأليف رشيد عبدالرحمن العبيد ، مطبعة سلمان الأعظمي - بغداد عام ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م .
- الأحاجي النحوية للزمخشري ، تحقيق مصطفى الحيدري - منشورات مكتبة الغزالي حماة - سورية .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيّان الأندلسي المتوفى سنة ٧٤٥هـ ، تحقيق الدكتور مصطفى أحمد النماس ، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م ، مطبعة المدني - المؤسسة السعودية بمصر القاهرة .

- الإرشاد إلى علم الإعراب ، تصنيف الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عبداللطيف القرشي الكيشي المتوفى سنة ٦٩٥هـ ، الدكتور عبدالله علي الحسيني البركاتي ، والدكتور محسن بن سالم العميري ، الطبعة الثانية ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م ، مركز التراث الإسلامي جامعة أم القرى .
- الأزمنة والأمكنة للمرزوقي ، طبعة مطبعة مجلس دائرة المعارف حيدرآباد ، هند عام ١٣٢٢هـ .
- الأزهية في علم الحروف للهروي (علي بن محمد) ، تحقيق عبد المعين الملّوحي ، الطبعة الأولى ١٩٨١م ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .
- أسد الغابة في معرفة الصحابة لابن الأثير ، طبعة المكتبة الإسلامية لصاحبها الحاج رياض الشيخ .
- أسرار العربية ، تأليف أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري المتوفى سنة ٥٧٧ هـ ، تحقيق محمد بهجة البيطار ، مطبعة الترقي بدمشق ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م - مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق .
- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين ، تأليف عبد الباقي بن عبد المجيد اليماني المتوفى سنة ٧٤٣هـ ، تحقيق الدكتور عبدالمجيد دياب ، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض .
- الاشتقاق لابن دريد (محمد بن الحسن) المتوفى سنة ٣٢١هـ ، تحقيق وشرح عبدالسلام محمد هارون ، الطبعة الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩١م ، دار الجيل بيروت .
- الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر العس قلاني المتوفى سنة ٨٥٢هـ ، طبعة القاهرة عام ١٩٥٨م .
- إصلاح المنطق لابن السكيت (يعقوب بن إسحاق) ، شرح وتعليق أحمد محمد شاكر وعبدالسلام محمد هارون ، الطبعة الأولى عام ١٩٨٧م ، دار المعارف بمصر .
- الأصمعيات لأبي عبدالملك بن قُريب بن عبدالملك الأصمعي (١٢٢ - ٢١٦هـ) ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، وعبد السلام محمد هارون ، الطبعة السابعة عام ١٩٩٣م ، دار المعارف بمصر .
- إعراب القرآن للإمام أبي جعفر للنحاس المتوفي سنة ٣٣٨هـ ، تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد ، مطبعة العاني - بغداد .
- الإغراب في جدل الإغراب ولمع الأدلة في أصول النحو لأبي البركات الأنباري ، تحقيق : سعيد الأفغاني ، طبعة دار الفكر ، بلا تاريخ .

- الاقتراح في أصول النحو وجدله لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، دراسة وتحقيق الدكتور / محمد فجال ، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م مطبعة الثغر .
- أمالي ابن الحاجب (أبو عمرو عثمان بن عمر بن الحاجب المتوفي سنة ٦٤٦هـ)، دراسة وتحقيق فخر سليمان قدارة ، الطبعة الأولى عام ١٩٨٩م ، دار الجيل بيروت - دار عمّار عمان الأردن .
- أمالي المرتضى ، غرر الفوائد ودرر القلائد ، للشريف المرتضى ، علي بن الحسين العلوي المتوفي سنة ٤٣٦هـ ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم الطبعة الثانية عام ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م ، دار الكتاب العربي - بيروت لبنان .
- الأمالي النحوية لابن الحاجب (عثمان بن عمر بن الحاجب المتوفي سنة ٦٤٦هـ) ، تحقيق هادي حسن حمودي ، الطبعة الأولى عام ١٤٠٥هـ ١٩٨٠م ، مكتبة النهضة العربي - عالم الكتب بيروت .
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، تأليف أبي البركات عبد الرحمن بن محمد أبي سعيد الأنباري النحوي المتوفى سنة ٥٧٧هـ طبعة دار الفكر.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لأبي محمد عبدالله جمال الدين ابن هشام الأنصاري المتوفى سنة ٧٦١هـ ، طبعة دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .
- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب (عثمان بن عمر بن الحاجب المتوفي سنة ٦٤٦هـ) ، تحقيق الدكتور موسى بناي العليلي طبعة وزارة الأوقاف والشئون الدينية - مطبعة العاني ، بغداد .
- البارع في علم العروض ، تأليف أبي القاسم علي بن جعفر بن القطاع المتوفى سنة ٥١٥هـ، تحقيق الدكتور أحمد محمد عبد الدايم المكتبة الفيصلية عام ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م .
- البحر المحيط لأبي حيّان الأندلسي ، طبعة المكتبة التجارية مصطفى أحمد الباز - مكة المكرمة - والطبعة الثانية ، دار الفكر .
- البديع في علم العربية لمجد الدين ابن الأثير ت ٦٠٦هـ تحقيق د/ فتحي علي الدين طبعة جامعة أم القرى .
- البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع القرشي الأشبيلي السبتي المتوفى سنة ٦٨٨هـ ، تحقيق الدكتور عياد الثبيتي ، الطبعة الأولي ١٤٠٧هـ ١٩٨٦م ، دار الغرب الإسلامي بيروت - لبنان .
- تاج العروس للزَّبيدي ، تحقيق عبدالسلام محمد هارون ، طبعة الكويت عام ١٣٨٩هـ .
- تاريخ الأدب العربي تأليف كارل بروكلمان ، نقله إلى العربية الدكتور رمضان عبدالتواب الطبعة الثانية - دار المعارف القاهرة .
- تاريخ الطَّبري ، تاريخ الرّسل والملوك لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري ٢٢٤ - ٣١٠هـ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، الطبعة الرابع - دار المعارف .

- تاريخ سَني مُلوك الأرض والأنبياء عليهم الصلاة والسلام تأليف حمزة بن الحسن الأصفهاني ، طبعة دار مكتبة الحياة بيروت .
- تأويل مشكل القرآن لابن قيبة ، بشرح السيد أحمد صقر ، الطبعة الثانية عام ١٣٩٣هـ ١٩٧٣م دار التراث القاهرة .
- التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري ، تحقيق علي محمد البجاوي ، طبعة دار إحياء الكتب العربية ، بمطبعة البابي الحلبي وشركاه عام ١٩٧٦م .
- التبيان في تصريف الأسماء للدكتور أحمد حسن كحيل ، الطبعة السادسة عام ١٣٩٨هـ ١٩٧٨م مطبعة السعادة .
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام ، تحقيق وتعليق عبّاس مصطفى الصالحي ، الطبعة الأولى عام ١٩٨٦م ، المكتبة العربية بيروت .
- تذكرة النحاة لأبي حيّان (محمد بن يوسف الغرناطي الأندلسي) ، تحقيق عفيف عبدالرحمن ، الطبعة الأول ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م ،، مؤسسة الرسالة ـ بيروت .
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك ، تحقيق محمد كامل بركات ، عام ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م ، دار الكاتب العربي ـ القاهرة .
- التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري ، طبعة دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .
- التعريفات ، تأليف : الشريف علي بن محمد الجرجاني ، طبعة المكتبة الفيصلية ـ مكة المكرمة .
- تقريب المقرب في النحو لأبن حيّان الأندلسي المتوفى سنة ٧٤٥هـ ، دراسة وتعليق : محمد جاسم الدليمي ، طبعة مؤسسة دار الندوة الجديدة ـ بيروت لبنان عام ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م .
- التكملة والذيل والصلة على الصحاح للصاغاني المتوفى سنة ٦٠٥هـ ، حققه محمد أبو الفضل إبراهيم ، راجعه : محمد مهدي علام ، مطبعة دار الكتب عام ١٩٧٩م .
- التوطئة لأبي علي الشلوبين ، تحقيق يوسف أحمد المطوع ، طبعة دار التراث العربي للطبع والنشر ـ القاهرة .
- ثمار القلوب في المضاف والمنسوب لأبي منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي النيسابوري (٣٥٠هـ ـ ٤٢٩هـ) ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار نهضة مصر للطبع والنشر عام ١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٥م .
- الجامع الصغير للسيوطي ، طبعة بولاق عام ١٢٨٦هـ ـ القاهرة .

- الجامع لأحكام القرآن لأبي عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري للقرطبي ، دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان .
- جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري (الحسن بن عبدالله)، الطبعة الثانية عام ١٩٨٨م دار الجيل - بيروت .
- الطبعة الأولى عام ١٣٨٤هـ ١٩٦٤م بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش ، المؤسسة العربية الحديثة - القاهرة .
- جمهرة اللغة لابن دريد (محمد بن الحسن) ، تحقيق : منير بعلبلي ، الطبعة الأولى عام ١٩٨٧م دار العلم للملايين - بيروت .
- جمهرة أنساب العرب لأبي محمد ، علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي المتوفى سنة ٤٥٦هـ ، تحقيق وتعليق : عبد السلام محمد هارون ، دار المعارف بمصر ١٣٨٢هـ ١٩٦٢م .
- الجني الداني في حروف المعاني للمرادي (الحسن بن قاسم) ، تحقيق : فخر الدين قباوة ، ومحمد نديم فاضل ، الطبعة الثانية عام ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م دار الآفاق الجديدة بيروت .
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ، تأليف الشيخ محمد الدمياطي الشافعي الشهيري بالخضري ، الطبعة الأخير عام ١٣٥٩هـ/١٩٤٠م شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البالي الحلبي وأولاده بمصر .
- حاشية الصبان على شرح الأشموني لمحمد بن علي الصّبان ، تحقيق الدكتور عبدالعال سالم مكرم ، الطبعة الثانية عام ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م دار الشروق - بيروت .
- حاشية على شرح السلم للملوي تأليف أبي العرفان محمد بن علي الصبان ، وبالهامش شرح السلم المنورق لأحمد الملوي ، طبعة دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه .
- حجة القراءات لأبي زرعة عبدالرحمن بن محمد بن زنجلة ، تحقيق : سعيد الأفغاني ، الطبعة الثانية عام ١٣٩٩هـ /١٩٧٩م مؤسسة الرسالة .
- الحديث النبوي في النحو العربي تأليف الدكتور محمود فجال ، الطبعة الأولى عام ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م طبعة نادي أبها الأدبي .
- حروف المعاني تأليف أبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي المتوفى سنة ٣٤٠هـ تحقيق الدكتور علي توفيق الحمد ، الطبعة الثانية عام ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م .

- الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل لأبي محمد عبدالله بن السِّيد البطليوسي ، تحقيق سعيد عبدالكريم سعودي ، دار الرشيد للنشر ـ وزارة الثقافة والأعلام الجمهورية العراقية عام ١٩٨٠م .
- الحلل في شرح أبيات الجمل لابن السِّيد البطليوسي ، دراسة وتحقيق الدكتور مصطفى إمام ، الطبعة الأولى عام ١٩٧٩م مكتبة المتبني القاهرة .
- الحماسة البصرية لعلي بن الحسن البصري لعلي بن الحسن البصري ، تحقيق : مختار الدين أحمد ، الطبعة الثالثة عام ١٩٨٣م عام الكتب بيروت .
- الحماسة لأبي تمام (حبيب بن أوس الطائي) ، تحقيق الدكتور عبدالله بن عبد الرحيم عسيلان طبعة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض عام ١٤٠١هـ/١٩٨١م
- حياة الحيوان الكبرى للشيخ كمال الدين محمد بن موسى الدميري المتوفى سنة ٨٠٨هـ طبعة دار الفكر بيروت .
- الحيوان للجاحظ(عمرو بن بحر) ، تحقيق وشرح : عبدالسلام محمد هارون ، الطبعة الأولى عام ١٩٨٨م دار الجيل ودار الفكر بيروت .
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي (عبد القادر بن عمر) ، تحقيق وشرح : عبد السلام محمد هارون ، الطبعة الثالثة عام ١٩٨٩م ، مكتبة الخانجي ـ القاهرة .
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي (عبد القادر بن عمر) طبعة بولاق .
- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربية أحمد بن الأمين الشنقيطي ، تحقيق وشرح عبد العال سالم مكرم ، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ ١٩٨١م دار البحوث العلمية الكويت .
- دُرّة الغواص في أوهام الخواص للحريري (القاسم بن علي) ، تحقيق محمد أبو الفضل ، طبعة نهضة مصر للطبع والنشر ـ القاهرة ، ١٩٧٥م .
- الدر المصون في علم الكتاب المكنون . تأليف : أحمد بن يوسف المعروف بـ « سمين الحلبي » ، تحقيق : أحمد الخراط ، ط ١ ، دار العلم دمشق .
- ديوان الأدب لأبي إبراهيم إسحاق الفاربي ، تحقيق الدكتور أحمد مختار عام ١٣٩٥هـ.
- ديوان الأسود بن يعفر ، صنعه نوري حمودي القيسي ، الطبعة الأولى وزارة الثقافة والأعلام الجمهورية العراقية .
- ديوان الأعشى (ميمون) :

  أ ـ شرح وتعليق محمد محمد حسين ، الطبعة السابعة عام ١٩٨٣.

  ب ـ طبعة فينا عام ١٩٢٧ ، تحقيق رودلف جابر .
- ديوان الأقيشر الأسدي (المغيرة بن عبدالله) ، جمع وتحقيق خليل الدويهي ، الطبعة الأولى ، دار الكتاب العربي ـ بيروت .

- ديوان امرئ القيس ، صححه الأستاذ مصطفى عبد الشافي ، الطبعة الأولى عام ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- ديوان أنس بن زنيم : ضمن « شعراء أمويّون » .
- ديوان جرير ، طبعة دار صادر للطباعة والنشر ، ودار بيروت للطباعة والنشر بيروت عام ١٣٧٩هـ - ١٩٦٠م .
- ديوان الحارث بن خالد المخزومي (شعر الحارث بن خالد المخزومي)، الطبعة الأولى عام ١٩٩١م بيروت .
- ديوان حسان بن ثابت ، شرحه وكتب هوامشه وقدم له الأستاذ عبد أمهنا، الطبعة الأولى عام ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م ، دار الكتب العلمية بيروت لبنان .
- ديوان حسان بن ثابت ، تحقيق سيّد حنفي حسنين ، طبعة دار المعارف بمصر عام ١٩٧٧م
- ديوان الحطيئة (جرول بن أوس) شرح أبي سعيد السكري ، دار صادر بيروت عام ١٩٨١م .
- ديوان أبي دؤاد الإياديّ (جارية أو حارثة بن العجاج) نشر : جوستف حرونيام ، ضمن دراسات في الأدب العربي ، ترجمة : إحسان عباس ، الطبعة الأولى عام ١٩٥٩م منشورات مكتبة الحياة بيروت .
- ديوان أبي دهبل الجمحي (وهب بن رفعة) رواية أبي عمرو الشيباني ، تحقيق عبد العظيم عبدالمحسن ، الطبعة الأولى عام ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م بغداد .
- ديوان رؤبة بن العجاج ، تحقيق وليم بن الورد ، الطبعة الأولى عام ١٩٨٠م ، دار الآفاق الجديدة بيروت .
- ديوان أبي زيد الطائي ، شعر أبي زيد الطائي .
- ديوان عباس بن مرداس ، جمع وتحقيق يحيى الجبوري ، طبعة وزارة الثقافة والأعلام في الجمهورية العراقية بغداد عام ١٩٦٨م .
- ديوان أبي العتاهية ، طبعة دار صادر بيروت ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م .
- ديوان العجاج ، رواية عبد الملك بن قريب الأصمعي ، شرح وتحقيق الدكتور غزة حسن، مكتبة دارالشرق بيروت عام ١٩٧١م .
- ديوان العرجي ، تحقيق حضر الطائي ورشيد العبيدي ، الطبعة الأولى ١٣٧٥هـ ١٩٥٦م شركة إسلامية للطباعة والنشر المحدودة بغداد .

- ديوان عمر بن أبي ربيعة ، قدم له ووضع هوامشه الدكتور فائز محمد ، الطبعة الأولى عام ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م دار الكتاب العربي ، بيروت .
- ديوان عمرو بن قميئة البكريّ ، تحقيق حسن كامل الصّيرفي ، مجلة معهد المخطوطات العربية - المجلد (١١) القاهرة عام ١٩٦٥م .
- ديوان عنترة بن شدّاد ، تحقيق ودراسة محمد سعيد مولوي ، الطبعة الثانية ، المكتبة الإسلامي - بيروت .
- ديوان الفرزدق (همام بن غالب) :

أ - قدم له وشرحه : مجيد طراد، الطبعة الأولى عام ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م دار الكتاب العربي بيروت - لبنان .

ب - الطبعة الأولى عام ١٣٥٤هـ ، عني بجمعه والتعليق عليه : عبدالله إسماعيل الصاوي .

- ديوان أبي قيس بن الأسلت الأوسي الجاهلي ، دراسة وجمع وتحقيق الدكتور حسن محمد باجودة ، طبعة دار التراث القاهرة .
- ديوان قيس بن الخطيم ، تحقيق ناصر الدين الأسد ، الطبعة الأولى عام ١٩٦٧م دار صادر - بيروت .
- ديوان المتنبي (شرح ديوان المتنبي) .
- ديوان المثقّب العبدي (عابد محصن) ، تحقيق حسن كامل الصّيرفي ، مجلة معهد المخطوطات العربية (المجلد (١٦) القاهرة عام ١٩٧٠ .
- ديوان مجنون ليلى ، تحقيق عبدالستار أحمد فراج ، مكتبة مصر القاهرة عام ١٩٧٩م .
- ديوان معديكرب
- ديوان النابغة الذبياني ، شرح وتعليق الدكتور حنا نصر الحتّى ، الطبعة الأولى عام ١٤١١هـ - ١٩٩١م دار الكتاب العربي بيروت .
- ديوان الهذليين ، طبعة الدار القومية للطباعة والنشر بالقاهرة عام ١٣٨٥هـ ١٩٦٥م .
- « نو » الطائية بين البناء والإعراب ، للدكتور عبدالله بن علي الحسيني ، ضمن بحوث كلية اللغة العربية جامعة أم القرى ، السنة الرابعة - العدد الأوّل ١٤٠٧هـ - ١٤٠٩هـ .
- رسالة الغفران لأبي العلاء المعري ، تحقيق الدكتورة عائشة عبدالرحمن « بنت الشاطئ الطبعة الخامسة عام ١٣٨٨هـ - ١٩٦٩م ، دار المعارف بمصر .
- رغبة الآمل من كتاب الكامل للسيد بن علي المرصفي ، تأليف سيد بن علي المرصفي ، الطبعة الثانية بغداد عام ١٣٨٩هـ ١٩٦٩م .

- السبعة في القراءات لابن مجاهد ، تحقيق الدكتور : شوقي ضيف ـ الطبعة الثانية بدون تاريخ ـ دار المعارف القاهرة ـ مصر .
- سمط الآلي في شرح أمالي القالي وذيل الآلي لأبي عبيد البكري (عبدالله بن عبد العزيز) تحقيق / عبدالعزيز الميمنيّ ـ الطبعة الثانية عام ١٩٨٤م ، دار الحديث بيروت .
- سنن أبي داود ، بتعليقات الأستاذ الشيخ أحمد سعد علي، الطبعة الأولى عام ١٣٧١هـ ـ ١٩٥٢م ، دار الحديث بيروت .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تحقيق : محمد محي الدين عبدالحميد ط ـ ٢٠ عام ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م ، دار التراث القاهرة ـ دار مصر للطباعة .
- شرح أبيات سيبويه للسيرافي (يوسف بن أبي سعيد) ، دار المأمون للتراث ، دمشق بيروت عام ١٩٧٩م .
- شرح أبيات سيبويه لأبي جعفر النحاس ، تحقيق الدكتور/ زهير غازي زاهد ، الطبعة الأولى عام ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م ، عالم الكتب ـ مكتبة النهضة العربية .
- شرح أبيات مغني اللبيب لعبد القادر عمر البغدادي ، تحقيق : عبدالعزيز رباح وأحمد يوسف دكان ، دار المأمون للتراث دمشق ـ بيروت .
- شرح أشعار الهذليين لأبي سعيد السكري ، تحقيق عبدالستار أحمد فراج ، مكتبة دار العروبة ـ القاهرة .
- شرح الرضي على الكافية ، لرضي الدين الإستراباذي المتوفى سنة ٦٨٦هـ :

أ ـ تحقيق عبدالستار أحمد فراج ، بمراجعة محمود محمد شاكر ، مكتبة دار العروبة ومطبعة المدني عام ١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٥م .

ب ـ تصحيح وتعليق : يوسف حسن عمر ، طبعة كلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية جامعة قاريونس عام ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م .

- شرح ألفية ابن مالك ابن الناظم ، تحقيق الدكتور : عبدالحميد السيد محمد ، دار الجيل بيروت .
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك للأشموني (علي بن محمد) ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد الطبعة الأولى عام ١٩٥٥م مكتبة النهضة المصرية ـ القاهرة .
- شرح الألفية للمرادي (توضيح المقاصد ...) ، تحقيق الدكتور عبدالرحمن علي سليمان الطبعة الثانية ـ مكتبة الكليات الأزهرية ـ القاهرة .

- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الإشبيلي المتوفى سنة ٦٦٩هـ ، تحقيق الدكتور صاحب أبو جناح - مكتبة الفيصلية مكة المكرمة .
- شرح ديوان زهير بن أبي سلمي لثعلب ، نسخة مصورة عن دار الكتب المصرية عام ١٣٦٣هـ - الهيئة العامة للكتاب - القاهرة - بيروت .
- شرح شافية ابن الحاجب لرضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي المتوفى سنة ٦٨٦هـ ، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين ، طبعة دار الكتاب العلمية بيروت لبنان عام ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢ .
- شرح شذورالذهب لابن هشام ، طبعة المكتبة العصرية بتوزيع دار الفكر .
- شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي تأليف : عبدالله بن بريّ ، تقديم وتحقيق : عبيد مصطفى درويش ، مراجعه : محمد مهدي علاّم ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بالقاهرة عام ١٩٨٥ .
- شرح شواهد المغني للسيوطي (عبدالرحمن بن كمال) ، دار مكتبة الحياة - بيروت .
- شرح عمدة الحافظ وعدّة اللافظ لجمال الدين ، محمد بن مالك ، تحقيق : رشيد عبدالرحمن العبيدي ، نشر لجنة إحياء التراث في وزارة الأوقاف - الجمهورية العراقية الطبعة الأولى عام ١٩٧٧م .
- شرح الفريد لعصام الدين الأسفراييني المتوفى سنة ، تحقيق نوري ياسين حسين ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م ، المكتبة الفيصلية - مكة المكرمة .
- شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام الأنصاري المتوفى سنة ٧٦١هـ ، طبعة المكتبة التجارية مكة المكرمة .
- شرح الكافية الشافية لابن مالك الطائي ، تحقيق الدكتور/ عبدالمنعم أحمد هريري ، الطبعة الأولى عام ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م ، دار المأمون للتراث ، الناشر : مركز البحث العلمي وإحياء التراث بجامعة أم القرى .
- شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية لابن هشام الأنصاري ، دراسة وتحقيق الدكتور هادي نهر ، مطبعة الجامعة - بغداد عام ١٩٧٧م .
- شرح المفصل في صنعة الإعراب المَوْسُوم بالتخمير ، لصدر الأفاضل القاسم بن الحسن الخوارزمي المتوف ٦١٧هـ ، تحقيق الدكتور عبدالرحمن العثيمين ، الطبعة الأولى عام ١٩٩٠م - دار الغرب الإسلامي - بيروت .
- شرح المفصل للشيخ العالم موفق الدين ابن يعيش المتوفى سنة ٦٤٣هـ ، طبعة عالم الكتب بيروت ، ومكتبة المتنبي القاهرة .

- شرح المقدمة الجزولية الكبير لأبي علي عمر بن محمد بن عمر الأزدي الشلوبين المتوفى سنة ٦٠٣هـ ، تحقيق : تركي بن سهو بن نزال العتيبي ، الطبعة الأولى عام ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م ، مكتبة الرشد بالرياض .
- شعر الأحوص الأنصاري ، تحقيق : عادل سليمان جمال ، قدم له الدكتور شوقي ضيف ، الطبعة الثانية عام ١٤١١هـ - ١٩٩٠م مكتبة الخانجي بالقاهرة . المكتبة العربية - الهيئة المصرية العامة .
- شعر طيء وأخبارها في الجاهلية والإسلام ، جمع وتحقيق الدكتور فهمي السنديوني ، الطبعة الأولى عام ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م ، دار العلوم الرياض .
- شعر عُمر بن لجأ التيمي، تحقيق الدكتور يحيى الجبوري ، الطبعة الثالثة عام ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م ، دار القلم الكويت .
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل لأبي عبدالله السلسيلي ، تحقيق الدكتور/ عبدالله علي الحسيني البركاتي ، الطبعة الأولى عام ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م ، مكتبة الفيصلية بمكة المكرمة .
- الشقائق النعمانية تأليف : طاشكيز زاده ، المتوفى سنة ٩٦٨هـ ، طبعة دار الكتاب العربي بيروت - لبنان عام ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .
- الشوارد في اللغة للحسن بن محمد الصغاني المتوفى سنة ٦٥٠هـ ، تحقيق عدنان عبدالرحمن الدوري ، مطبعة المجمع العلمي العراقي عام ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك ، تحقيق : محمد فؤاد عبدالباقي ، الطبعة الثانية عام ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م ، عالم الكتب بيروت .
- الصاحبي لأبي الحسين أحمد بن فارس المتوفى سنة ، تحقيق السيد أحمد صقر ، طبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه بالقاهرة ١٩٧٧م .
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، تأليف : إسماعيل بن حمّاد الجوهري ، تحقيق : أحمد عبدالغفور عطّار ، الطبعة الثانية عام ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م ، دار العلم للملايين - بيروت .
- صحيح البخاري للإمام أبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري :

  أ - طبعة دار الفكر - و دار القلم بيروت عام ١٤٠١هـ - ١٩٨١م

  ب - طبعة المكتبة الفيصلية بمكة المكرمة ، بدون تاريخ .

- صحيح الترمذي ، طبعة دار الفكر .
- صحيح مسلم بشرح النووي ، طبعة المطبعة المصرية .
- الصناعتين لأبي الهلال العسكري ، تحقيق : علي محمد البحاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، طبعة عيسى البابي الحلبي ودار الفكر العربي عام ١٩٧١م .
- ضرائر الشعر لابن عصفور الإشبيلي ، تحقيق : السيد إبراهيم محمد ، الطبعة الأولى عام ١٩٨٠م ، دار الأندلس .
- ضرائر الشعر أو كتاب مايجوز للشاعر في الضرورة لأبي عبدالله محمد بن جعفر التميمي القزاز القيرواني ، تحقيق الدكتور محمد زغلول سلام والدكتور محمد مصطفى هدارة ـ طبعة منشأة المعارف بالاسكندرية .
- ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة ، تأليف : عبد الرحمن حسن الميداني ، الطبعة الثالثة عام ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م ، دار القلم دمشق .
- العقد الفريد لابن عبد ربه المتوفى سنة ٣٢٨هـ ، شرح وترتيب أحمد أمين وآخرين ، الطبعة الثانية عام ١٣٦٧هـ ١٩٤٨م ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر .
- العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية لعبدالقاهر الجرجاني المتوفى سنة ٤٧١هـ شرح الشيخ خالد الأزهري الجارجاوي ، تحقيق وتقديم وتعليق : الدكتور البدراوي زهران ، الطبعة الثانية ، بدون تاريخ ، دار المعارف .
- العيون الغامزة على خبايا الرَّامِزة للدماميني ، بدر الدين أبو عبدالله محمد بن أبي بكر المتوفى سنة ٨٢٧هـ ، تحقيق : الحسّاني حسن عبدالله ، الطبعة الثانية عام ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م ، مكتبة الخانجي بالقاهرة .
- غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري ، الطبعة الثانية ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م ، دار الكتب العربية بيروت .
- غريب الحديث لأبي القاسم بن سلام الهروي المتوفى سنة ٢٢٤هـ ، الطبعة الأولى عام ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م ، مطبعة مجلس دائرة المعارف العمانية بحيدر آباد ـ هند .
- الفائق في غريب الحديث لجار الله الزمخشري المتوفى سنة ٥٣٨هـ ، تحقيق على محمد البجاري ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، الطبعة الثانية ـ طبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه .
- فاتحة الإعراب في إعراب الفاتحة لتاج الدين الأسفراييني المتوفى سنة ٦٨٤هـ ، تحقيق الدكتور / عفيف عبدالرحمن ، طبعة جامعة اليرموك عام ١٤٠٠هـ ١٩٨١م .

- الفصول الخمسون لابن معط ، تحقيق الدكتور محمود محمد الطناحي ، ط عيسى البابي الحلبي / مصر ١٩٧٧م .
- فقه اللغة وسر العربية لأبي منصور الثعالبي المتوفى سنة ٤٣٠ ، تحقيق مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبدالحفيظ شلبي ، الطبعة الأخيرة عام ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م ، المكتبة الفيصلية - مكة المكرمة .
- فهارس الأصول في النحو لابن السّرّاج ت (٣١٦هـ) للدكتور يحيى بشير مصري ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م دار البخاري للنشر والتوزيع - القصيم - بريدة .
- فهارس كتاب سيبويه ودراسة له ، صنع محمد عبدالخالق عضيمة ، الطبعة الأولى ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥، دار الحديث - القاهرة .
- فهارس مسائل النحو في كتاب معاني القرآن للفراء ، صنعه الدكتور محمد عبدالخالق عضيمة م (٧) كلية اللغة العربية .
- فهرس شواهد سيبويه ، صنعة : أحمد راتب التفاخ ، الطبعة الأولى عام ١٣٨٩هـ - ١٩٧٠م ، طبعة دار الإرشاد - دار الأمانة .
- فهرس المكتبة العربية في دار الكتب المصرية حتى سنة ١٩٢١م ، مطبعة دار الكتب المصرية عام ١٣٢٢- - ١٩٢٤م .
- فهرست الكتبخانة المصرية ، جمع : أحمد الميهي ومحمد البيلاوي ، الطبعة الأولى عام ١٤٠٧هـ ، طبع بالمطبعة العثمانية .
- الفوائد البهية في تراجم الحنفية للكنوي المتوفى سنة ١٣٠٤هـ ، صححه محمد النعساني ، الطبعة الأولى ، مطبعة السعادة - القاهرة .
- الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب ، تأليف نور الدين عبدالرحمن الجامي المتوفى سنة ٨٩٨هـ ، تحقيق : أسامة طه الرفاعي ، مطبعة وزارة الأوقاف والشئون الدينية الجمهورية العراقية عام ١٤٠٣هـ
- في أصول اللغة والنحو تأليف الدكتور فؤاد حنا تزري ، مكتبة لبنان - ساحة رياض الصلح - بيروت .
- فيض القدير في شرح الجامع الصغير للمناوي ، (مصطفى محمد) طبعة عام ١٣٥٩هـ
- القاموس المحيط للفروزبادي (محي الدين محمد بن يعقوب) ، الطبعة الثانية عام ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م ، مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، مصر .
- القياس في اللغة العربية ، تأليف محمد الحضر حسين ، ط المطبعة السلفية ١٣٥٣هـ .
- الكامل في اللغة والأدب لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد المتوفى سنة ٢٨٥هـ ، تحقيق : محمد أحمد الدالي ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

- كتاب الأمثال للإمام الحافظ أبي عبيد القاسم بن سلام المتوفى سنة ٢٢٤هـ ، تحقيق الدكتور عبدالمجيد قطامش ، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م ، دار المأمون للتراث ، دمشق بيروت .
- كتاب الجمل في النحو صنعة أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي المتوفى سنة ٣٤٠هـ ، حققه وقدم له الدكتور علي توفيق الحمد ، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م ، مؤسسة الرسالة - دار الأمل بيروت .
- كتاب جمهرة الأمثال تأليف أبي هلال العسكري ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش ، الطبعة الأولى عام ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م المؤسسة العربية الحديثة للطبع والنشر والتوزيع - القاهرة .
- كتاب سيبويه ، الطبعة الأولى عام ١٣١٦هـ ، المطبعة الأميرية ببولاق ، مصر .
- كتاب سيبويه ، تحقيق وشرح عبدالسلام محمد هارون ، الطبعة الأولى عام ١٤١١هـ - ١٩٩١م .
- الكشف عن صاحب « البسيط » في النحو للدكتور حسن موسى الشاعر، نشر في مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة - العددان (٧٧ ، ٧٨) المحرم - جمادي الأخير عام ١٤٠٨هـ .
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي ٣٥٥هـ - ٤٣٧هـ ، تحقيق الدكتور محمد الدين رمضان ، طبعة مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م .
- كشف المشكلات وإيضاع المعضلات صنعه جامع العلوم أبي الحسن علي بن الحسنين الأصبهاني الباقولي المتوفى سنة ٥٤٣هـ ، تحقيق الدكتور محمد أحمد الدّالي ، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق
- الكليات للكفوي ، تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري ، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م ، مؤسسة الرسالة .
- لباب الإعراب للأسفراييني (تاج الدين محمد بن محمد بن أحمد المتوفى سنة ٦٨٤هـ ، دراسة وتحقيق : بهاء الدين عبدالوهاب عبدالرحمن ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ١٩٨٤م ، دار الرفاعي للنشر والطباعة والتوزيع الرياض .
- اللباب في تهذيب الأنساب لعز الدين ابن الأثير الجزري ، طبعة دار صادر بيروت .

- اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبري ٥٣٨ - ٦١٦هـ ، تحقيق غازي مختار طليمات ، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م ، دار الفكر المعاصر بيروت لبنان - دمشق سورية .
- لسان العرب للعلامة أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري ، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م ، دار صادر بيروت .
- ما يحتمل الشعر من الضرورة ، تأليف أبي سعيد الحسن بن عبدالله السيرافي المتوفى سنة ٣٦٨هـ ، تحقيق الدكتور عوض بن حمد القوزي ، الطبعة الثانية ١٤١٢هـ ١٩٩١م طبعة جامعة الملك سعود - الرياض .
- مؤطأ إمام مالك رواية يحيى بن يحيى الليثي ، إعداد : أحمد راتب عرقوس ، الطبعة الثامنة ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م ، دار النفاس - بيروت .
- المبسوط في القراءات العشرة لأبي بكر أحمد بن الحسين بن مهران الأصبهاني ٢٩٥ - ٣٨١هـ ، تحقيق : سبيع حمزة حساكمي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .
- مجالس ثعلب (أحمد بن يحيى ثعلب ، شرح وتحقيق عبدالسلام محمد هارون ، الطبعة الخامسة ١٩٨٧م ، دار المعارف بمصر .
- مجمع الأمثال لأبي الفضل أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم النيسابوري الميداني المتوفى سنة ٥١٨هـ ، تحقيق محمد أبو الفضل ، طبعة مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه .
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تأليف أبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق علي النجدي ناصف والدكتور عبدالفتاح اسماعيل شلبي ، الطبعة الثانية عام ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م ، دار سزكين للطباعة والنشر .
- المحكم والمحيط الأعظم في اللغة تأليف علي بن إسماعيل بن سيدة الكتوفى سنة ٤٥٨هـ تحقيق الدكتورة : عائشة عبدالرحمن بنت الشاطئ ، الطبعة الأولى ١٣٧٧هـ ١٩٥٨م ، طبعة معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية ، الناشر المكتبة الفيصلية مكة المكرمة .
- مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع لصفي الدين عبدالمؤمن بن عبدالحق البغدادي المتوفى سنة ٧٣٩هـ ، تحقيق علي محمد البجاوي ، الطبعة الأولى ١٣٧٣هـ - ١٩٥٢م ، دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت - لبنان .
- المرتجل لأبي محمد عبدالله بن أحمد ابن الخشاب المتوفى سنة ٥٦٧هـ ، تحقيق : علي حيدر ، طبعة مجمع اللغة العربية بدمشق عام ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م .

- المساعد على تسهيل الفوائد لبهاء الدين عبدالله بن عقيل المصري الهمذاني المتوفى سنة ٧٦٩هـ ، تحقيق الدكتور محمد كامل بركات ، طبعة مركز البحث العلمي جامعة أم القرى بمكة المكرمة عام ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م .
- المستقصى في أمثال العرب للزمخشري المتوفى سنة ٥٣٨هـ، الطبعة الثانية ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م ، دار الكتب العلمية - بيروت لبنان .
- مسند الإمام أحمد بن حنبل ، الطبعة الثانية عام ١٣٩٨هـ ، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر - بيروت .
- مشكل إعراب القرآن ، تأليف مكي بن أبي طالب القيسي ٣٥٥- ٤٣٧هـ، تحقيق : ياسين محمد الوّاس ، دار المأمون للتراث - دمشق .
- المصطلح النحوي تأليف عوض القوزي ، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ - ١٩٨١م ، عمادة شئون المكتبات - جامعة الرياض .
- مصطلحات النحوي الكوفي تأليف الدكتور عبدالله بن حمد الخثران ، الطبعة الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩٠م ، طبعة : هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان - القاهرة .
- معاني الحروف تأليف أبي الحسن علي بن عيسى الرُّماني النحوي المتوفى سنة ٣٨٤هـ ، تحقيق الدكتور عبدالفتاح إسماعيل شلبي ، الطبعة الثانية ١٤١٠هـ - ١٩٨١م دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة بجدة .
- معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق إبراهيم بن السّريّ الزّجاج ت ٣١١هـ ، تحقيق الدكتور عبد الجليل عبده شلبي الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م عالم الكتب بيروت .
- معاني القرآن لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط المتوفى سنة ٢١٥هـ ، تحقيق الدكتور فائز فارس ، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ - ١٩٨١م الناشر (بدون) .
- معاني القرآن لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء المتوفى سنة ٢٠٧هـ، تحقيق : محمد علي النجار وآخرين ، طبعة الدار المصرية للتأليف والترجمة .
- معاني القرآن للإمام أبي جعفر للنحاس المتوفي سنة ٣٣٨هـ ، تحقيق محمد علي الصابوني ، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ ١٩٨٩م ، معهد البحوث العلمية وإحياء الثراث الإسلامي - جامعة أم القرى بمكة المكرمة .
- المعاني الكبير في أبيات المعاني لابن قتيبة ، الطبعة الأولى عام ١٩٨٤م ، دارالكتب العلمية بيروت .
- معجم الأدباء لياقوت الحموي ، طبعة القاهرة عام ١٩٣٦م .
- معجم البلدان لياقوت الحموي ، طبعة دار صادرللطباعة والنشر بيروت .

- معجم الشعراء للمرزباني المتوفى سنة ٣٨٤هـ ، تحقيق عبدالستار أحمد فراج ، منشورات مكتبة نوري - دمشق .
- الطبعة الثانية عام ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م ، تصحيح : د /ف فرنكو ، عنيت بنشره مكتبة القدسي ، دار الكتاب العلمية - بيروت .
- معجم شواهد العربية تأليف عبدالسلام محمد هارون ، الطبعة الأولى ١٣٩٢هـ ١٩٧٢م مكبتة الخانجي بمصر .
- معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع ، لعبدالله بن عبد العزيز البكري المتوفى سنة ٤٨٧هـ ، تحقيق مصطفى السقا ، الطبعة الثالثة ١٩٨٣م ، علم الكتب بيروت .
- معجم المصطلحات النحوية والصرفية للدكتور محمد سمير نجيب اللبدي ، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م ، مؤسسة الرسالة - دار الفرقان .
- معجم المفصل في شواهد النحو الشعرية إعداد إميل بديع يعقوب ، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م ، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان .
- معجم النحو لعبد الغني الدقر ، الطبعة الثالثة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م ، مؤسسة الرسالة بيروت .
- المعمرون والوصايا لأبي حاتم السجستاني ، تحقيق عبد المنعم عامر ، الناشر : عيسى البابي الحلبي وشركاه - مصر عام ١٩٦١م .
- المعيار في أوزان الأشعار والكافي في علم العروض تأليف أبي بكر محمد بن عبدالملك بن السّراج الشنتريني الأندلسي المتوفى سنة ٥٥٠هـ - وقيل غير ذلك - تحقيق الدكتور محمد رضوان بالداية ، الطبعة الأولى ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م ، دار الأنوار، بيروت لبنان .
- مفاتيح العلوم للخوارزمي ، طبعة : إدارة الطباعة المنيرية مصر عام ١٣٤٢هـ .
- المفصل في علم اللغة لأبي القاسم الزمخشري المتوفى سنة ٥٣٨هـ ، قدم له وراجعه وعلق عليه الدكتور : محمد عز الدين السعيدي ، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ ١٩٩٠م ، دار إحياء العلوم بيروت - لبنان .
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية للعيني (محمود بن أحمد) ، مطبوع مع خزانة الأدب للبغدادي ، طبعة دار صادر .
- المقتضب ، لأبي العباس (محمد بن يزيد المبرد) المتوفي سنة ٢٧٥هـ ، تحقيق : محمد عبدالخالق عضيمة ، طبعة عالم الكتب - بيروت .
- الممتع في التصريف لابن عصفور الإشبيلي المتوفى سنة ٦٦٩هـ ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م ، دار المعرفة - بيروت .

- المنصف شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني النحوي لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني ، تحقيق : إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين ، الطبعة الأولى ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م مطبعة مصطفى البابي الحلبي - القاهرة .
- الموجز في النحو لأبي بكر بن السراج المتوفى سنة ٣١٦هـ ، تحقيق : مصطفى الشُّويمي وابن سالم دامراجي ، مؤسسة أ. بدران للطباعة والنشر - بيروت ، لبنان .
- ميزان الذهب في صناعة شعر العرب للسيد أحمد الهاشمي ، مؤسسة خليفة للطباعة .
- النحو الوافي تأليف : عباس حسن ، الطبعة الخامسة ، دار المعارف بمصر .
- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان لأبي حيّان النحوي الأندلسي الغرناطي المتوفى سنة ٧٤٥هـ ، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي ، الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م ، مؤسسة الرسالة .
- النكت في تفسير كتاب سيبويه ، لأبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بالأعلم ، الشنتمري المتوفى ٤٧٦هـ ، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان ، الطبعة الأولى الكويت عام ١٤٠٧هـ .
- النوادر في اللغة لأبي زيد سعيد بن أوس الأنصاري ، الطبعة الثانية عام ١٩٦٧م ، دار الكتب العربي بيروت - لبنان .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي المتوفى ٩١١هـ ، تحقيق وشرح الدكتور عبدالعال سالم مكرم ، طبعة دار البحوث العلمية الكويت عام ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .
- وفيات الأعيان الأعيان لأبي العباس أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان المتوفى سنة ٦٣١هـ ، تحقيق الدكتور إحسان عباس ، دار صادر بيروت .

* * *

فهرس موضوعات قسم الدراسة

الموضوعات	رقم الصفة
المقدمة	٣
الفصل الأول	١٠
المبحث الأول : الجمالي (المصنِّف)	١٣
اسمه ونسبه	١٤
مولده	١٥
شيوخه	١٥
صفاته	١٦
مناصبه	١٦
تلاميذه	١٧
مصنفاته	١٧
وفاته	١٨
المبحث الثاني : الزبيري (الشارح)	١٩
اسمه ونسبه	٢٠
شيوخه وتلاميذه	٢٠
مصنفاته	٢١
وفاته	٢٢
الفصل الثاني	٢٣
منهج المؤلِّف في عرض المباحث النحوية .	٢٥
موقفه من المسائل الخلافية	٣٩
مصادره	٤٥
شواهده	٤٧
موقفه من فُضَيْل (المصنِّف)	٤٩
نزعته النحوية	٥٢
القيمة العلمية للكتاب	٥٥
وصف مخطوطتي الكتاب	٦٣
نماذج مصورة من المخطوطة	٦٥
منهج التحقيق	٧٤

□ □ □

فهرس موضوعات النص المحقق

الموضوعات **رقم الصفحة**

الحـــال

١ ـ ٢١

ـ العامل في الحال ٣
ـ شرط الحال أن تكون نكرة ٧
ـ وقوع الحال مصدراً ٨
ـ وقوع الحال جملة ٩
ـ صاحب الحال ١٢
ـ مجيء الحال من النكرة ١٢
ـ حكم تقديم الحال على عاملها ١٤
ـ شرط حذف الحال ١٨
ـ حذف عامل الحال ١٨
ـ حذف عامل الحال ومواطنه ١٩
ـ الخلاف في عامل الحال المؤكدة لمضمون الجملة الإسمية ٢٠

التمـيـيز

٢٢ ـ ٣٢

ـ التمييز (تعريفه) ٢٢
ـ عامل التمييز ٢٥
ـ تقديم التمييز على عاملها ٣٠

المستثنى

٣٣ ـ ٥٨

ـ المستثنى (تعريفه) ٣٣
ـ حذف المستثنى ٣٥
ـ نصب المستثنى وجوباً ٣٦
ـ نصب المستثنى بعد « ليس » و « لايكون » ٣٨
ـ نصب المستثنى بعد « خلا » و « عدا » ٣٩
ـ نصب المستثنى بعد « حاشا » ٤٠
ـ نصب المستثنى المنقطع بعد الكلام التام المنفي ٤١
ـ تقديم المستثنى على المستثنى منه ٤٣

الموضوعات	رقم الصفحة

- الاستثناء بـ « سوى » ٤٤
- الاستثناء بـ « غير » ٤٦
- الاستثناء بـ « حاشا » ٤٨
- الاستثناء بـ « خلا » و « عدا » ٤٨
- الاستثناء بـ « لاسيما » ٥٠
- نصب المستثنى جوازاً ٥٢
- الاستثناء المفرّغ ٥٤

(المنصوبات) المنصوب بـ « لا » النافية للجنس

٥٩ ـ ٧٧

- تعريفه ، وأحكامه من حيث الإعراب والبناء ٥٩
- الخلاف في إعراب جمع المؤنّث إذا وقع اسما لـ «لا» النافية للجنس... ٦٢
- تكرار « لا » النافية للجنس ، وأوجه الإعراب فيها..... ٦٥
- دخول الجار على « لا » النافية للجنس ٦٧
- حكم « لا » النافية للجنس ٦٧
- حذف اسم « لا » النافية للجنس ٧٣
- حكم « لا أباله » ونحوه ٧٣

خبر باب كان

٧٨ ـ ٨٢

- خبر باب كان ٧٨
- حذف كان مع اسمها ٧٩
- حذف كان وحدها ٨١

خبر « ما » و « لا » الحجازيتين

٨٣ ـ ٨٩

- تعريفهما ٨٣
- شروط إعمال « ما » و « لا » عمل « ليس » ٨٤
- إلحاق التاء الزائدة بـ « لا » النافية ٨٦

الموضوعات	رقم الصفحة

- لات ٨٦
- اختلاف العلماء في عمل « لات » ٨٨

اسم باب « إنّ » وأخواتها
٩٠ ـ ٩٣

- اسم باب « إنّ » وأخواتها (تعريفه) ٩٠
- حذف اسم « إنّ » وأخواتها ٩٠

الأصل الثالث من الأصول المتقدِّم ذكرها في أوّل الرسالة

المجرورات
٩٤ ـ ١١٧

- المجرورات (تعريفه) ٩٤
- المضاف إليه ، إعرابه ٩٥
- الإضافة اللفظية والمعنوية ٩٧
- الإضافة اللفظية ، معناها وفائدتها ٩٧
- الإضافة المعنوية ١٠٢
- ما لا يتعرف بالمضاف في الإضافة المعنوية ١٠٥
- فائدة الإضافة المعنوية ١٠٦
- حكم إضافة الصفة إلى موصوفها، والموصوف إلى صفته ١٠٧
- إضافة العام إلى الخاص ١٠٧
- تقديم المضاف إليه على المضاف ١٠٩
- الفصل بين المضاف والمضاف إليه ١١٠
- حذف المضاف إليه ١١١
- حكم المضاف إلى ياء المتكلم ١١٥
- إضافة الأسماء الستة ١١٧

التوابع
١١٨ ـ ١٧٠

- تعريفها ، وأحكامها ١١٨
- حكم تقديم التابع على المتبوع ١١٩
- النعت ١٢١

الموضوعات	رقم الصفة

- حكم حذف الوصف وإبقاء الموصوف ١٣٢
- حذف الموصوف وإقامة الصفة مُقامه ١٣٢
- عطف النسق ١٣٤
- حكم العطف على عاملين مختلفين ١٣٥
- أحكام أخرى تتعلق بالعطف والمعطوف عليه ١٣٧
- حذف حرف العطف ١٣٨
- حذف حرف العطف والمعطوف معاً ١٣٩
- حذف المعطوف عليه ١٣٩
- عطف الفعل على اسم فيه معناه ١٤٠
- زيادة عطف المفرد على الجملة والعكس ١٤١
- حكم العطف على الضمير المرفوع المتصل ١٤٣
- التأكيد ١٥١
- ما يجرى فيه التوكيد اللفظي من أقسام الكلمة ١٥٢
- التأكيد المعنوي ١٥٣

ألفاظ التوكيد في العربية ١٥٣

- تأكيد الضمير المتصل المرفوع ١٥٧
- تأكيد النكرة ١٥٨
- التأكيد بـ « كلّ » وحكمه ١٥٩
- سر توكيد المظهر بالمضمر ١٥٩
- حذف المؤكّد ١٦٠
- ترتيب ألفاظ التأكيد إذا اجتمعت ١٦٠
- البدل ١٦٣
- أقسام البدل ١٦٣
- من أحكام البدل والمبدل منه ١٦٥
- ترتيب التوابع ١٦٧
- عطف البيان ١٦٨
- الفرق بين عطف البيان والبدل ١٦٩

الموضوعات	رقم الصفة

الفصل الثاني من الفصول المتقدّم ذكرها في أول الرسالة

المبني

١٧١ ـ ٢٢٦

ـ المبني (تعريفه) ١٧١
ـ المضمرات ١٧٣
ـ أقسام الضمائر باعتبار الإعراب ١٧٤
ـ نون الوقاية ١٨٥
ـ نون الوقاية بين اللزوم ، وعدمه ١٨٨
ـ أحكام ضمير الفصل ١٨٨
ـ علّة استعمال ضمير الفصل ١٨٩
ـ ضمير الفصل بين الاسمية والحرفية ١٩٢
ـ فائدة ضمير الفصل ١٩٣
ـ ضمير الشّأن والقصة ١٩٤
ـ أسماء الإشارة ١٩٨
ـ تقسيم أسماء الإشارة بحسب المشار إليه ٢٠١
ـ الموصولات ٢٠٧
ـ حذف الصِّلة والموصول ٢٠٩
ـ الأسماء الموصولة ، وما فيها من اللغات ٢١٣
ـ « مَنْ » وأنواعها ٢٢١
ـ « أيّ » وأنواعها ٢٢٣
ـ ذو الطائية وأنواع « ذو » ٢٢٤
ـ ذا وأنواعها ٢٢٥

أسماء الأفعال

٢٢٧ ـ ٢٣٠

ـ أسماء الأفعال (تعريفها ، صيغها ٢٢٧

الأصوات

٢٣١ ـ ٢٣٢

ـ الأصوات (تعريفا ، أمثلتها) ٢٣١

المركبات

٢٣٣ ـ ٢٣٤

ـ المركبات (تعريفها ، أمثلتها) ٢٣٣

الموضوعات	رقم الصفة
الكنايات	
٢٣٥ ـ ٢٤٢	
ـ الكنايات (تعريفها)	٢٣٥
ـ كم ، وكذا ، وكأين	٢٣٥
ـ حذف التمييز	٢٣٨
ـ جر « كم » الاستفهامية والخبرية	٢٣٨
ـ نصب « كم » وجوباً	٢٣٩
ـ مواضع رفع « كم » وشروطها	٢٤٠
الظروف المبنية	
٢٤٣ ـ ٢٦٥	
ـ قبل ، وبعد	٢٤٣
ـ حسب	٢٤٤
ـ حيث	٢٤٤
ـ إذا	٢٤٥
ـ خروج « إذا » عن الظرفية	٢٤٦
ـ إذ	٢٤٨
ـ التعارض في « إذا » و « إذ »	٢٥٠
ـ أين ، وأنّى	٢٥١
ـ متى	٢٥٢
ـ أيّان	٢٥٢
ـ كيف	٢٥٢
ـ مُذْ ، ومُنْذُ	٢٥٤
ـ لدى ، ولدن	٢٥٩
ـ قط	٢٦٠
ـ عوض	٢٦١
ـ يوم	٢٦٢
ـ لمّا	٢٦٣
ـ مع	٢٦٣
ـ الآن	٢٦٤
ـ أمس	٢٦٤

الموضوعات رقم الصفحة

الفصل الثالث من الفصول الأربعة

المعرفـــه

٢٦٦ ـ ٢٧٢

ـ المعرفـة (تعريفها ، أنواعها) ٢٦٦
ـ المُضْمَر ٢٦٦
ـ العَلَمُ ٢٦٧
ـ المبهم (اسم الإشارة) ٢٧٠
ـ المعرّفة بالأداة ٢٧١
ـ المنادى ٢٧١
ـ المضاف إلى المعرفة ٢٧١

المذكر والمؤنّث

٢٧٣ ـ ٢٧٨

ـ تعريفهما ، وأحكامٌ تتعلق بهما ٢٧٣
ـ اسم الجمع ، تعريفه ، أحكامه، والفرق بينه وبين اسم الجنس ٢٧٧

المثنى

٢٧٩ ـ ٢٨٥

ـ المثنى (تعريفه ، وأمثلته) ٢٧٩

المجموع

٢٨٦ ـ ٣٠٠

ـ المجموع (تعريفه) ٢٨٦
ـ الجمع المكسّر ٢٨٨
ـ الجمع الصحيح ٢٨٨
ـ جمع المذكر السّالم ٢٨٩
ـ جمع المؤنث السّالم ٢٩٤
ـ جمع القلة والكثرة ٢٩٩

المصدر

٣٠١ ـ ٣٠٧

ـ المصدر (تعريفه) ٣٠١
ـ مجئ المصدر بمعنى الفاعل ، وبمعنى المفعول ٣٠٤

الموضوعات	رقم الصفة
- حكم تثنية المصدر وجمعه	٣٠٤
- حذف عامل المصدر	٣٠٥
- حكم عمل المصدر المعرّف بـ « أل »	٣٠٦
اسم الفاعل والمفعول	
٣٠٨ - ٣١٥	
- اسم الفاعل والمفعول (تعريفهما ، اشتقاقهما)	٣٠٨
- شروط إعمال اسم الفاعل والمفعول	٣٠٨
الصفة المشبهة	
٣١٦ - ٣٢٢	
- الصفة المشبّهة (تعريفها ، اشتقاقها ، أحكامها)	٣٢٣
أسماء العدد	
٣٢٣ - ٣٣١	
- أسماء العدد (تعريفها)	٣٢٣
- استعمال ألفاظ العدد في المذكر والمؤنث	٣٢٣
- مالايميز من أسماء العدد ، وما يميز فيها	٣٢٧
- اشتقاق اسم الفاعل من الأعداد	٣٢٩
اسم التفضيل	
٣٣٢ - ٣٤٦	
- اسم التفضيل (تفريفه)	٣٣٢
- شروط صوغه ، وحكم مالم يستوف الشروط	٣٣٢
- أوجه استعمال اسم التّفضيل	٣٣٦
- الاستعمال الأوّل المقرون بـ « من »	٣٣٦
- الاستعمال الثاني المقرون بـ « أل »	٣٣٨
- الاستعمال الثّالث : المضاف	٣٤٠
- المراد من اسم التَّفضيل	٣٤٠
- المراد باسم التفضيل	٣٤٠
- أحكام أخرى تتعلق باسم التّفضيل	٣٤١
- مسالة الكُحل	٣٤٣
- إعراب مسألة الكُحل ، ومعنى المثال	٣٤٤

* * *

فهرس الفهارس

الفهرس	رقم الصفة

الفهارس ٣٤٧

فهرس الآيات القرآنية ٣٤٨

فهرس الأحاديث النَّبويّة ومأثورالكلام..... ٣٦٣

فهرس الأبيات الشعرية ٣٦٤

فهرس الأرجـــاز ٣٧١

فهرس الأقوال والأمثال ٣٧٤

فهرس الأعـــلام ٣٧٦

فهرس المذاهب النحوية ٣٨٤

فهرس القبائـل ونحوها..... ٣٨٥

فهرس الأماكن والبلدان ٣٨٧

فهرس الكتب الواردة في المتن ٣٨٨

فهرس المصادر والمراجع ٣٨٩

فهرس موضوعات قسم الدراسة ٤٠٨

فهرس موضوعات النّص المحقق ٤٠٩

فهرس الفهارس ٤١٧

* * *